

الْمُنْصِفَاتُ

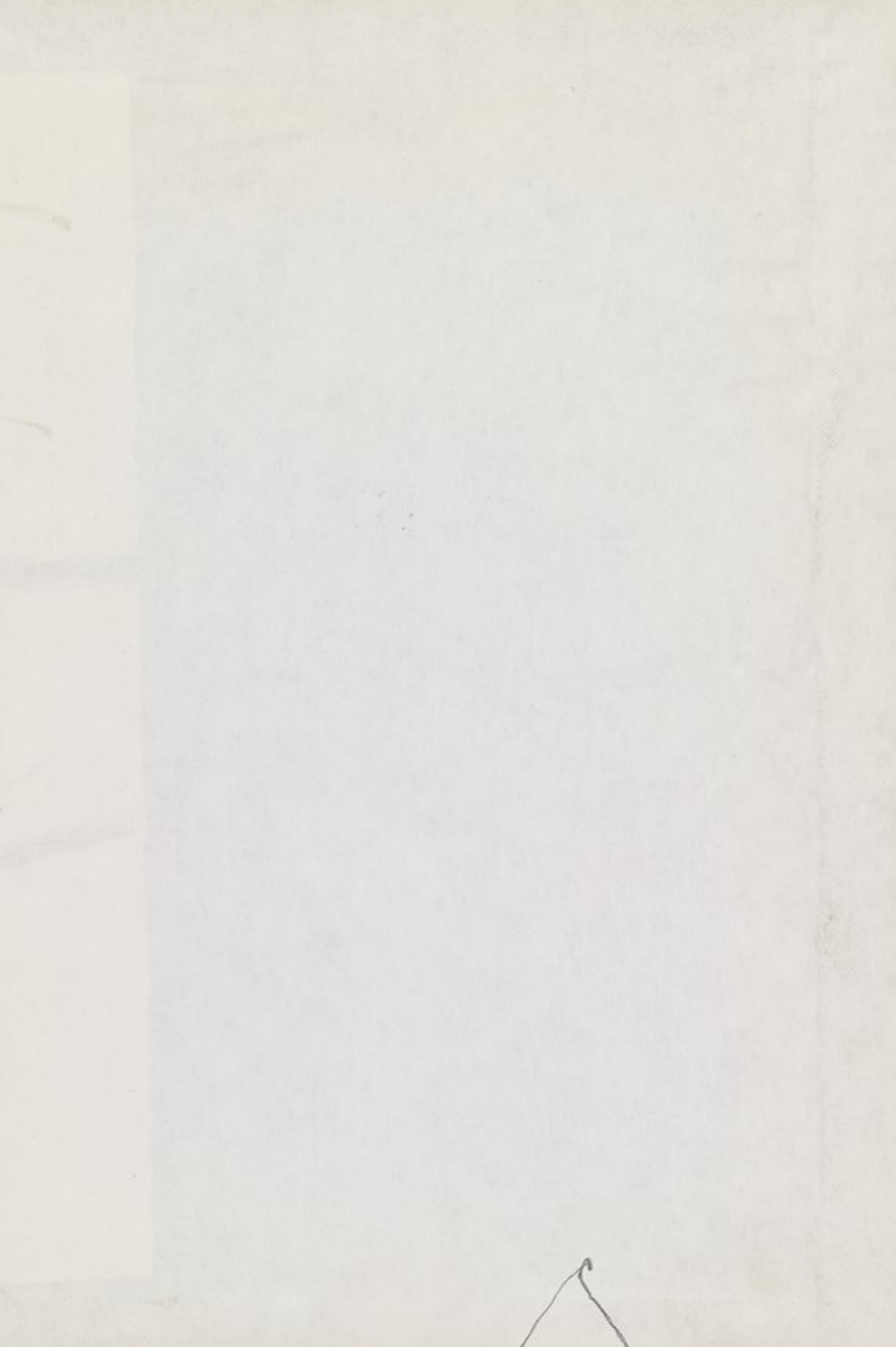
شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن حنبل النخوي

لكتاب

الْبَصْرِيفَاتُ

للإمام أبي عثمان المازني النخوي البصري

الجزء الأول



Princeton University Library



32101 047148141

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

DUE JUN 15 1993

Ibn Jinnī

الْمُنْصِفُ

شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي

لكتاب

النصريف

للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري

بتحقيق لجنة من الاستاذين

عبدالله أمين

أحد نظار مدارس المعلمين الأولية السابقين

إبراهيم مصطفى

العضو بالجميع اللغوي بالقاهرة

الجزء الأول



ماتزم الطبع والنشر

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

(RECAP)

2272

,62695

,741

19052

juz' 1

الطبعة الأولى

في ذي الحجة سنة ١٣٧٣ هـ = أغسطس سنة ١٩٥٤ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بيان

بالنسخ التي اعتمدنا عليها في تحقيق هذا الكتاب ، وهي ثلاث :

الأولى : نسخة بالتصوير الشمسي تملكها الإدارة العامة للثقافة بوزارة المعارف ، وهي منقولة ، عن نسخة مخطوطة في مكتبة أحمد الثالث (طوبقيو سراي) بالآستانة ، ورقمها فيها ٢٢٨٠ ، كتبها لنفسه أحمد بن محمد بن محرز الأنصاري المقرئ الأندلسي في طرابلس الشام في مدة آخرها سلخ شوال سنة ٤٩٧ هـ .

وهي جيدة الخط واضحة مقابلة على الأصل الأول الذي نقلت عنه مقابلة جيدة ، وهي محررة سليمة إلا من بعض أغلاط إملائية وأخرى نحوية تافهة ، لاتحقی علی القاری .

وفي النسخة المصورة مع ذلك عيب ، وهو أن المصور ، في مواضع كثيرة ، نرك الصفحتين المتقابلتين من الأصل تتدخل إحداهما في الأخرى ، فيضيع في آخر كل سطر من اليمنى أو أول كل سطر من اليسرى كلمة أو بعض كلمة .

ومع ذلك فقد جعلنا هذه النسخة الأصل المعول عليه ، وإن رجحنا عليها ماجاء في الأخرين أو في إحداهما في غير موضع ، ورمزنا لها بالحرف « ص » .

الثانية : نسخة بالتصوير الشمسي أيضا بدار الكتب المصرية ورقمها ٦١٤١ هـ ، وهي منقولة عن نسخة مخطوطة كتبها لنفسه محمد بن المظفر بن سعد بهان بن طاهر ، في مدة آخرها أوائل ذي الحجة سنة ٦٠٩ هـ في مكتبة كوبرللي بالآستانة .

وهي متوسطة الخط كثيرة الهوامش والحواشي بين السطور . كثيرة الأخطاء ،
وفي مواضع كثيرة منها عبارات ساقطة يفسد المعنى بسقوطها ، وفي بعض صفحاتها
تقديم وتأخير .

وكنا - قبل عثورنا على النسخة الأولى - اعتمدنا على هذه النسخة فكلفتنا جهدا
وعناء لسقمها ، ورمزنا لها بالحرف « ظ » .

الثالثة : نسخة مخطوطة بخط مغربي دقيق . وفي بعض حروفها غموض ، وكان
يملكها الإمام المرحوم محمد محمود بن التلاميذ المركزي المغربي الشنقيطي ، وهي
الآن في مكتبته بدار الكتب المصرية برقم ٢٠٠٣ .

في آخرها أنها عن نسخة محمد بن المظفر المخطوطة بمكتبة كوبرللي بالآستانة
السابق ذكرها ، كتبها للإمام الشنقيطي عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن التلمودي
الجزولي الحسني اليعلاوي في مدة آخرها منتصف ذي الحجة من سنة ١٣٠٣ هـ .

وهذه النسخة خالية من الهوامش والحواشي بين السطور التي اكتظت بها الأصل
الذي نقلت عنه لابن المظفر إلا القليل جدا الذي لاحكم له ، وفيها تصويب لبعض
أخطاء الأصل غير أنها لم تسلم من سقوط العبارات الكثيرة التي سقطت من نسخة
ابن المظفر ، ومن بعض التحريف الذي وقعت فيه ، ورمزنا لها بالحرف « ش » .

وهي والنسخة الثانية ، لابن المظفر مع ما فيهما ، من نقص وخطأ . قد انتفعنا
بهما انتفاعا كبيرا ، وبخاصة في المواضع الضائعة في الأولى في ملتي كل صفحتين .

وجعل الكتاب في النسخة الأولى ثلاثة أجزاء : الأول يشتمل على المتن والشرح
جميعا ، والثاني : تفسير المشكل من اللغات التي أوردتها مؤلف المتن ، والثالث :
تفسير ما فيه من مشكلات عويص التصريف . وجعل في النسختين الثانية والثالثة
أربعة أجزاء يجعل المتن والشرح فيهما جزئين ، وقد جعلنا هذه النسخة المطبوعة أربعة
أجزاء مثلها .

فهرس المباحث

الصفحة

خطبة المؤلف	١
علم التصريف والحاجة إليه	٢
مالا يؤخذ من اللغة إلا بالسماح	٣
تخليط أهل اللغة فيما سبيله انقياس	٣
ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة	٣
قيمة كتاب الصرف للمازني	٥
ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة	٥
رواة كتاب المازني	٦
باب الأسماء والأفعال	٧
كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل	
ما في حكم الحروف من الأسماء المبنية	٨
ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية	٩
الألف في « أنا » في الوقف والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة	٩
إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف .	١٠
الأصل والزايد	١١
الزيادة للإلحاق ولغيره	١٣
الزيادة للإلحاق	١٣
الزيادة للمد	١٤
الزيادة للمعنى	١٥
الزيادة من أصل الوضع	١٥
أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها	١٧
أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها	٢٤

- ٢٨ الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها
- ٢٩ الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال
- ٣٠ أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لازيادة فيها
- ٣٤ الإلحاق غير المطّرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال — في الأسماء
- (٣٥ : ١٥) الواو والياء لا يكونان أصلا في الرباعي^١
- (٣٦ : ١٧) ألف فُعَلَي لا تكون إلا للتأنيث
- ٣٨ الإلحاق غير المطّرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال — في الأفعال
- ٤١ الإلحاق المطّرد في الأسماء والأفعال
- ٤٤ الزيادة للإلحاق المطّرد وغير المسموع للتدريب
- ٤٧ إلحاق الرباعي بالخماسي من الأسماء
- (٤٨ : ٧) الفاء لم تكرر في كلام العرب إلا في مرمريس
- ٤٩ زيادة النون والألف
- (٥١ : ١١) ألف قبعثرى ليست للتأنيث ولا للإلحاق
- ٥٣ الأفعال المبدوءة بهمزة وصل
- (٥٣ : ١٥) زيادة همزة الوصل
- ٥٥ تسكين أوائل الأفعال
- ٥٦ انكسار الحرف لا يبيحز إمالته
- ٥٦ دخول همزة الوصل على فعل الأمر
- ٥٧ ما بين الأسماء والأفعال من تقارب
- (٥٧ : ١٥) الأسماء هي الأولى في الوضع
- ٥٧ الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل
- ٦٤ إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها
- ٦٥ دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائل همزة الوصل
- ٦٦ دخول همزة الوصل على الحروف

(١) كل عنوان مسبق بمثل هذا الرقم بين قوسين عنوان يفهم من الكلام .

(٦٦ : ٥)	ما كان من الرجز على ثلاثة أجزاء فهو بيت كامل	
(٦٧ : ١٣)	حذف النون من جمع المذكر السالم لطول الاسم	
٦٩	أداة التعريف والتنوين	
٧١	الفعل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله	
٧٣	القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض	
٧٤	افتعل وزيادة همزة الوصل والتاء	
٧٥	حكم بناء انفعل وافتعل	
٧٧	استفعل وزيادة همزة السين والتاء في أوله	
٧٨	افعاللت وزيادة همزة الألف واللام فيه	
٨٠	افعللت وزيادة همزة اللام فيه	
٨١	تضعيف العين وزيادة واو بين العينين	
٨٢	افعول وزيادة الواو ثالثة مضعفة	
٨٣	ما ألحق بالأربعة من الفعل	
٨٤	ما ألحق بالأربعة بالواو والياء	
٨٩	زيادة همزة الوصل وتضعيف اللام	
٩١	بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي	
٩٣	الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول	
	تجاوزت ثلاثة أحرف	
٩٦	مسائل التصريف ذات البال في المهموز وما به	
٩٨	حروف الزيادة	
٩٨	باب ما يجعله زائداً من حروف	
٩٩	همزة النون في أول الكلمة	
١٠١	الياء في أول الكلمة	
١٠١	لم يقضى بزيادة همزة الياء في أول الكلمة	

- ١٠٢ النون والتاء في أول الكلمة لاتعدان زائدتين إلا بثبت
- ١٠٤ زيادة النون والتاء في أول الكلمة
- ١٠٥ الهمزة غير أول لاتجعل زائدة إلا بثبت
- ١١١ مواضع زيادة الياء
- ١١٢ مواضع زيادة الواو
- ١١٣ الهمزة الأصلية في أول الكلمة
- ١١٨ الألف لاتكون أصلا أبدا
- ١٢٩ الميم في أول الكلمة زائدة
- ١٢٩ الميم في معدّ أصل وليست زائدة
- ١٣٢ الميم في معزّي أصل
- ١٣٣ زيادة الألف والنون في آخر الكلمة
- ١٣٥ مواضع زيادة النون حشوا
- ١٣٩ زيادة التاء آخر
- ١٤٠ زيادة الياء والألف في يهيري
- ١٤١ الميم في مهدد أصل
- ١٤٤ الزوائد لاتلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة
- ١٤٥ الياء في يستعور أصل
- ١٤٥ الميم في منجنون أصل
- ١٤٦ الميم في منجنيق والخلاف فيها
- ١٤٩ زيادة الهمزة حشوا وهمز العالم والخاتم
- ١٥٠ زيادة الميم آخر
- ١٥١ الميم في دلامص
- ١٥٣ أمهات الزوائد
- (١٥٤ : ٤) همزة التأنيث
- ١٥٥ انقلاب همزة التأنيث عن ألفه

الألف والنون في نحو عثمان وسرحان	١٥٧
النون في صنعاني وبهراني	١٥٩
التاء في مثل تمرّة	١٥٩
زيادة العين في مثل فعّل واللام في مثل محمّر	١٦٢
زيادة النون والواو في نحو حنطأو	١٦٤
زيادة اللام في ذلك وأولالك	١٦٥
ما تعرف به حروف الزيادة	١٦٦
زيادة النون في فرسن	١٦٧
النون في ضيفن زائدة	١٦٧
الواو والياء في الرباعي	١٦٨

١٧٣ باب ما قيس من الصحيح

على ماجاء من الصحيح من كلام العرب

(١٧٩ : ٤) قياس مصدر الثلاثى المتعدى

ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم	١٨٠
يجوز أن يبني من ضرب على مثال جعفر ويجعل اسما وصفة وفعلا	١٨٢
متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب	١٨٢

١٨٤ باب الياء والواو اللتين هما فاءات

١٨٥ اقتصارهم على يفعل كيضرب من فعل الذى فاؤه واو

١٨٦ باب فَعَلَّ المفتوح العين يفعل بكسرهما ويفعل بضمها داخل عليه

١٨٧ لم كان باب فَعِلْ يفعل كفرح ، وباب فَعَلْ يفعل كضرب

١٨٨ رأى الفراء وأبى العباس المبرد في حذف الواو من يعد ويزن

١٨٨ باب كَرُمْ يكرّم وتباعده عن بابي فَعِلْ وفَعَلْ

١٩٠ معنى قولهم : الأصل في قام وباع قَوْمَ وبيّع ونحو ذلك

١٩١ حملهم الشيء على حكم نظيره

- ١٩٣ بناؤك مثل دحرج من أخذ
- ١٩٥ ثبات الواو وهى فاء فى المصدر الذى على فَعَلْ بفتح فسكون
- ١٩٥ ثبات الياء وهى فاء فى يَفْعَل من فَعَلْ
- ١٩٦ إتمام وَعِدَّة وولادة
- ١٩٧ الكلام فى لَدَى
- ١٩٨ المصدر إذا كان على فِعْلَةٍ فالهاء لازمة له
- ١٩٨ قولهم كل اسم على فعلول فهو مضموم الأول
- ٢٠٠ قد نجىء الكلمة على الأصل وجرى بابها على غيره
- ٢٠١ إتمام مضارع فعل كفرح إذا كانت فاؤه واواً أو ياءً
- ٢٠٢ ماورد عن العرب فى مضارع وَجَلَّ
- ٢٠٣ قول الخليل فىمن قال : مررت بأخواك . وضربت أخواك
- ٢٠٥ قول الحجازيين : ياترن وياتعد
- ٢٠٦ لماذا أَعِيلَ يَطَأُ ويسع وأمثالهما مما كان على فَعِلَ يَفْعِلُ
- ٢٠٩ يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا كان على فَعْلُ يَفْعُلُ
- ٢١٠ يجىء مضارع الفعل الذى فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول
- ٢١١ باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات
- ٢١١ بناء فَعْلُ للمجهول
- ٢١٢ همز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض وهى فى أول الكلمة
- ٢١٤ جواز همز الواو المضمومة ضما لازما إذا كانت حشوا
- ٢١٥ واو نَرَوِيَّ ونحوه من الأصل
- ٢١٦ لا يهمز نحو يُسِيرَ وَيُحْمِنَ
- ٢١٧ إذا اجتمعت واوان فى أول الكلمة همزت أولاهما
- ٢١٧ التضعيف فى أول الكلمة قليل
- ٢١٨ إن كانت ثانية الواوين فى أول الكلمة مدّة جاز همز الأولى وعدم همزها

- ٢٢٠ قلب الياء الساكنة واوًا إذا انضمَّ ما قبلها
- ٢٢١ لو بنيت مثل يَفْعُول من وعد ويئس لم يغير
- ٢٢١ ماذا تصنع لو بنيت مثل فَعْلُول منهما
- ٢٢٤ بناء افتعل وما تصرف منه مما فاؤه واو أو ياء
- ٢٢٥ إبداهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء
- ٢٢٦ رأى الخليل أن تولجا فوعل لاتفعل
- ٢٢٧ تيقور فيعول من الوقار
- ٢٢٨ بعضهم لا يبدل فاء افتعل وما تصرف منه تاء إذا كانت واوًا أو ياء
- ٢٢٨ إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة
- ٢٣١ الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذا
- ٢٣٣ باب ما الياء والواو فيه ثانية
- وهما في موضع العين من الفعل
- ٢٣٣ تجيء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب
- ٢٣٥ أصل قُلْتُ فَعَلْتُ محوَّلة إلى فَعَلْتُ
- ٢٣٦ الدليل على أن أصل قُلْتُ فَعَلْتُ
- ٢٣٨ أصل طُلْتُ فَعَلْتُ
- ٢٤١ تعدية طلته من طاولته فطلته يدلّ على أنه محوَّلٌ
- ٢٤٢ أصل بَعْتُ بَيَّعْتُ
- ٢٤٤ لم يجيء فعلٌ فيما عينه أو لامه ياء
- ٢٤٥ المضارع من قال على يفعل ، ومن باع على يفعل
- ٢٤٦ اعتل هبت وخيفت من أصل بناهما لاجحولين
- ٢٤٨ فَعِلَ من الأجوف بالواو والياء
- ٢٥١ نقل باع وقام إلى بَيْعَ وَقَوْمَ
- ٢٥٢ بعض العرب لا يبالى الالتباس فيقول : « كَيْدٌ زَيْدٌ يَفْعَلُ وما زَيْلٌ يَفْعَلُ »

- ٢٥٣ كِلت طعمى للفاعل ، وكِلت طعمى للمفعول
- ٢٥٤ من العرب من لا يُشتم « بيع الطعام » إذا أمن اللبس
- ٢٥٥ من العرب من يدع الكسرة في بعث ، خفت ولا يبالي الالتباس
- ٢٥٥ من يقلب عين باع وأوا فإنه يخلص الضمة
- ٢٥٦ إعلال ميت تموت ودمت تدوم
- ٢٥٧ من العرب من يقول « لأفعل ذاك ولا كوردًا ولا ههما »
- ٢٥٨ أصل لَيْسَ : لَيْسَ
- ٢٥٩ مجيء عَوْرَ وصَيْدَ ونحوهما على الأصل
- ٢٦٠ مجيء اجتوروا وبابه على الأصل
- ٢٦١ باب تاه يقيه ، وطاح يطيح
- ٢٦٢ من العرب من يقول : « تَيْهَ وطَيْحَ »
- ٢٦٥ العرب تقول : « وقع في التوه والتيه »
- ٢٦٧ باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة
- إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح
وسكّن المعتل وأعلّ
- ٢٦٨ المضارع مما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر
- ٢٦٩ جميع الأسماء المبدوءة بميم الجارية على الأفعال المعتلة العينات يجب، إعلالها
- ٢٧٠ اسم المفعول من هذا الباب يعلّ كالمضارع المبني للمفعول
- ٢٧٢ مجيء حروف المضارعة في أوائل الأسماء
- ٢٧٣ لو بني اسم على وزن الفعل صحّ ولم يُعَلّ
- ٢٧٥ مجيء مزَيْدَ ومُحِبِّبَ وبنات ألبته من الأسماء شواذ
- ٢٧٦ مجيء استحوذ وأغيلت المرأة من الأفعال شواذ
- (٢٧٧ : ١٥) أَضْرُبُ المطرَد والشاذ
- ٢٧٩ إذا سميت بالفعل يزيد بعد إعلاله بقى على إعلاله

- ٢٨٠ إذا بنيت من يخاف ونحوه اسما على يفعل صحته
- ٢٨٠ إعلال اسم الفاعل من قام وباع ونحوهما
- ٢٨٢ إعلال اسم الفاعل من أفعل واستفعل
- ٢٨٢ إعلال اسم المفعول من نحو قيل وبيع
- ٢٨٣ إتمام بنى تميم « مفعولا » من نحو بيع وعيب
- ٢٨٦ ما ورد عن العرب من نحو مغيوم ومطيوبة
- ٢٨٧ اختلاف الأئمة في المحذوف من مفعول من نحو بيع وقيل
- ٢٩١ اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر أقام وأخاف ونحوهما
- ٢٩٢ ما لا يعتل من محوّل إليه وهو اختار وانقاد ومضارعهما وما كان نحوهما
- ٢٩٣ المبني للمجهول من اختار وانقاد ونحوهما
- ٢٩٥ مجيء مَقْوَدَه ومَكْوَزَه ومزِيد على الأصل
- ٢٩٦ مفعلة بضم العين من عشت وبعث كمفعلة بكسرها فيهما عند الخليل
- ٢٩٧ مَفْعَلَةٌ من العيش وفُعُلٌ من البيع عند الأَخْفَش
- ٣٠٢ تصحيح فاعلت وتفاعلتا وفَعَلْت وتَفَعَّلْنَا ومضارهن وعدم إعلان
- ٣٠٤ ومما جاء على أصله افعلت وافعاللت
- ٣٠٥ ومما جاء على أصله اجتوروا وازدوجوا واعتوروا واهتوشوا
- ٣٠٦ لو بنيت افتعلوا من ازدوجوا على غير معنى تفاعلوا لأعللت
- ٣٠٦ جمع مقال ومبايع ومعايش على مفاعل لا يُعَل
- ٣٠٧ همز معايش ومصاوب خطأ
- ٣١١ اختلاف العرب والعلماء في مدائن
- ٣١٣ رواية مدائن بلا همز عن بعض العرب
- ٣١٤ ما صح لسكون ما قبله أو لسكون ما بعده أو لسكون ما قبله وما بعده معا
- ٣١٥ فعل التعجب بصيغته مشبه بالأسماء فيما تقدّم
- ٣٢١ ما لا يُعَل وما يُعَل من الأسماء التي تبنيها على أمثلة الأفعال
- ٣٢٣ يصحح مِفْعَلٌ لأنه منقوص من مِفْعَال

إعلال مَفْعِلٍ ومَفْعُلٍ من قال وباع	٣٢٣
رأى الخليل في أن مَفْعُلُهُ ومَفْعِلُهُ من الياء سواء	٣٢٤
تصحيح أفعله نحو أسوره وأعينه	٣٢٤
مجيء تَدْوِرَةٍ على أصلها	٣٢٤
قلب ألف رسالة وياء صحيفة وواو عجوز في الجمع همزة	٣٢٦
تصحيح اسم الفاعل من حور وصيد لتصحيح الفعل عند الخليل	٣٣٠
بقاء الواو والياء متحركتين في تقاويل وتبايع جمعين لتَقْوِيلٍ وتَبْيِيعِ اسمين منقولين عن الفعل بعد إعلاله .	٣٣١

باب ما جاء من الأسماء ٣٣٢

ليس في أوله زيادة من الواو والياء اللتين هما عينان له مثال في الفعل الذي ليس في أوله زيادة

قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها	٣٣٣
مجيء رَوِيعٍ وَحَوِيلٍ مصححا غير معلّ	٣٣٣
لو بنيت من قام مثل عضد لقلت قام	٣٣٤
فُعَلٌ وفِعَلٌ لا يعتلان ولا يكونان في التضعيف مدغمين	٣٣٥
فُعُلٌ من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو	٣٣٦
آثروا تسكين عين نحو عور على همزها لأن له مثالا من الصحيح يسكن نحو رسل	٣٣٧
قد يحركون عين نحو سور في الشعر كما يفكون المضاعف نحو ضنونا والأجلل	٣٣٨
فُعَلٌ الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستثقل الضمة فيه	٣٣٩
من قال في رُسُلٍ الصحيح رُسُلٌ فأسكن قال في بَيْضِ الأجوف بالياء بَيْضٌ فأسكن	٣٤٠

باب ما تقلب فيه الواو ياء ٣٤١

وقالوا : « سباط ورياض » فأعلوا	٣٤١
قلب الواو ياء في الجمع لانتقلاها في الواحد إذا انكسر ما قبلها	٣٤٤

فهرس الشعر والرجز

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
ص ٧٦ : ١١	داج		
١٤ : ٣١٨	مُنْهَج	١ : ٤٠	خَيْبِيَا
٢ : ١٤٨	الْحَزْرَجِ	٢ : ٤٠	عَصَبَا
٣ : ١٤٨	كَلِزْرَجِ	٣ : ٤٠	فَانشَعِبَا
		٣ : ٢٨٤	أَثْوِيَا
٦ : ٣٤٣	سُبُوح	١١ : ٢١	تَذَهَبَا
		٩ : ٢٢٤	أَصَابَا
١١ : ١٢٩	تَمَعْدَا	٢٠ : ٢٧	فَشْرَبُوا
١٢ : ١٢٩	أَجْلَدَا	١١ : ٢٨٨	مَشَيْبُ
١٥ : ١٤٢	مَهْدَدَا	١٥ : ٢٢٣	سَرْحُوبُ
٤ : ٦٤	وَتَضَهَدَا	١ : ١٠٥	وَارْتَبِي
١٧ : ٢٧٨	رَشْدَا	١٢ : ١٩٢	مُؤْرَبِ
١٨ : ٢٧٨	وَيَدَا	١٤ : ٣٤٨	وَالْحَطْبِ
١٩ : ٢٧٨	أَحْدَا		
٦ : ٣٤٠	صَيْدَا	١ : ٣٩	دَنْوَتُ
١٧ : ١٢٦	أَسْوَدَا	١ : ٣٩	المَوْتُ
٧ : ٢٩٠	الجَلُودَا	١ : ١٣٣	سَخْنِيْتُ
٦٢ : ٦٧	بِسَاعِدِ	٢ : ١٣٣	كَبْرِيتُ
١٣ : ٦٧	الْأَسَاوِدِ		
١١ : ٦٧	يَا أُمَّ خَالِدِ		
١٠ : ١٢٨	مِنَ الْأَسَدِ	٤ : ٢٢٦	تَوَاتَجَا

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
٨ : ١٤١	اليهيب	١٠ : ١٩٣	الرفد
٤ : ٢٢٧	تيمورى	٥ : ٢٤١	الجيلد
٩ : ١٤١	بشر	٦ : ٢٦٩	المؤيد
١٠ : ١٤١	الخير	٩ : ٢٦٩	بمؤيد
٢ : ٣٠٩	وانتظارى	٦ : ٣٠٥	فجىء بزاد
١٦ : ١٣٨	بمعمر	١١ : ٢١	بزداد
١٧ : ١٣٨	واصفرى		
٩ : ١٠	شعري		
١٦ : ١١٣	الإصارا	١٢ : ٢٤	انعصر
٨ : ٨٤	بيقرا	٦ : ٦٨	مين آخر
١١ : ٢٦٠	لم تُعارا	٦ : ٣٤٩	واد خير
٤ : ٣٥	كوثرا	٦ : ٣٤٩	الأمر
١٢ : ١٤١	اليهيب	١٢ : ٧٥	السحر
٤ : ١٦٣	وصارا	١٣ : ٧٥	بالشمر
٨ : ٣٠٣	النوارا	٤ : ١٧٧	طيمير
١٢ : ٣٢٢	كثارا	١٧ : ٢٨٨	المسرور
١٠ : ٢٤	فطاروا	١٨ : ٢٨٨	الخير
٤ : ٦٨	أو ينقر	٧ : ٢٨٩	المور
١٣ : ٣٣٨	سور	٧ : ٢٨٩	المهمور
١٦ : ١٩٧	وإدبار	٨ : ٢٨٩	مكفور
		٨ : ٢٨٩	مطور
١٨ : ٢٧	حفز	٧ : ٣٥	المدعور
١٨ : ٢٧	خز خبز	٩ : ٥٨	ماندرى
٢ : ٦٠	تهزير	٧ : ٨٣	المصعور

ر

ز

القافية	ص ، س	ص ، س	القافية
مُكْرَمًا	س	١ : ١٢٨	تَطَفُّ
وَأَبْلَسًا		٢ : ١٢٨	يُعَنَّفُ
اعْلَنَكَسًا		١٦ : ٢٦٣	سِرْهافُ
الرءوسا		١٠ : ١٤	المدووف
مُؤَسَى		٨ : ٣١١	
المتقاعس		١٣ : ١٣٠	
مرمريس		١ : ١٣	
	ش		
المعيش		٧ : ٣٠٨	
	ط		
هابطا		١٥ : ٢٧	في جِرِّالق
العلابطا		١٥ : ٢٧	الوريق
	ع		كأخروق
الجَرَعمَا		١٩ : ٦٠	
سَرُعمَا		١٤ : ٢٤٠	أولالكا
رُتُعمَا		٩ : ٣٤٩	إذْ تَحَاكُ
فبيجعا		١ : ٢٠٦	ولا تشاك
وازعُ		١ : ٥٨	
بلاقعُ		١٠ : ٦٤	
الأذرعُ		١٩ : ٢٧٩	الأغلا لا
مُسْتَنعُ		١٠ : ٣٢٢	الأوعالا
ذراعى		٩ : ٢٩٠	غليلا

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
١٠ : ٣١٢	يتركَل	١ : ١١	عَيْهَلْ
١٦ : ٣٤٢	طِيَاْهَا	١ : ١١	الكلكل =
٣ : ٦٦	بِجَلْ	١٤ : ١٤	دَوَالِ
١ : ١٦١	الْحِجِجِلْ	١٣ : ٢٠	الدَّئِيلِ
٢ : ١٦١	الرَّجِيلِ	٨ : ٦١	وَأَشْمَلِ
١٢ : ٢٥٠	وَأَمَّ الرَّحَالِ	١٥ : ٦٦	الحلالِ
٩٢ : ٢٥٠	ولا مالِ	١٦ : ٦٦	الشمالِ
٦ : ٢٥٦	وما فَضِيلِ	١٧ : ٦٦	الوصالِ
		٢٠ : ٦٦	العوالِ
١٤ : ١٩	زَيْمًا	٣ : ٨٢	خَلِيلِ
١٠ : ٣٥	أَزْنَمًا	٤ : ٨٢	صَلِيلِ
٧ : ٥٨	ابْتِمًا	٣ : ٩٣	سِرْبَالِي
١٨ : ٥٩	المَا زَمًا	٨ : ١٠٦	بِاللِيلِ
١٨ : ٥٩	اللهازما	٦ : ١٥٠	بِمَأْسَلِ
٢٠ : ٣٧	يُؤَكْرَمًا	١٧ : ٢٢٣	القتالِ
٨ : ١٣٩	آرَامُهَا	٥ : ٢٢٤	وَمَنْزَلِ
١٨ : ٣٠٦	يَقُومُهَا	١٤ : ٢٥٠	الْحَلِّ
١٥ : ١٠٩	الأَضْحَمًا	١٤ : ٢٥٠	مَتْمَهَلْ
٦ : ١٠	السناما	١٧ : ٣٢٤	ذُبَالِ
١٢ : ١٤	أَمَّ حَكِيمِ	١٥ : ٣٣٨	الإِسْحَلِ
١٤ : ٣٥	يَرْمِي	٤ : ٣٣٩	الأَجَلِّ
١٨ : ٣٠٨	مَسْكَرَمِ	٧ : ٣٣٩	وَأَظْلَلِ
٤ : ٢٢٩	وَالنَّعَمِ	٨ : ٧٢	تَنْدَخَلِ
٥ : ٦٢	كَرْمِ	٣ : ١٩٨	أَلْيَلِ
١٥ : ١٢٦	مَبْغُومِ	١٤ : ٣٠٣	شَمِيلِ

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
	هـ	٢ : ١٩١	يدوم
٤ : ٢١	وغاربه	٧ : ٢٢٤	الخيامو
١٧ : ٢٦٢	واكتئابها	١٦ : ٢٨٦	مغنيوم
١١ : ٢٠٠	ألبه	١٤ : ٢٥٢	بيستم
١٤ : ٢٨٦	مطوية	٣ : ٣٤٩	حككم
١٦ : ٨١	يرودها	٣ : ٣٤٩	النجم
٣ : ٦٢	السه		ن
٣ : ٦٢	لاتنسه	١٣ : ٣٦	سودانا
١ : ٨٢	الربعة	١ : ٦٨	عثمانا
٨ : ١٣٩	آرامها	٦ : ٩٨	السمانا
١٨ : ٣٠٦	يقومها	١٤ : ٢٦٣	ما باننا
١١ : ٦٠	مقدمه	١٤ : ١٠٩	اللعين
١١ : ٦٠	سمه	١٢ : ١٦٨	علاجين
١٣ : ٦٠	سمه	١٣ : ١٦٨	خلسين
٨ : ٢٦٦	ميتيه	١٥ : ٣٠٨	معون
	ا	١١ : ٨٦	يسرنديني
١٧ : ٨٢	الأذى	١٢ : ٨٦	يغرنديني
١٨ : ٨٢	اجلوذا	٣ : ١٦٨	الضباين
١٧ : ١٢٤	من علا	١ : ٣٣٩	صنوا
١٨ : ١٢٤	الفلأ	١٦ : ١٩٢	يؤثقتين
١٥ : ٦٠	انتمى	٩ : ٢٦٢	المتيهين
١٦ : ٦٠	سما	١٠ : ٢٦٣	المتيهين

ص ، س	القافية	ص ، س	القافية
	ي		و
٨ : ١١٨	وعاديا		
٦ : ١٦٠	الرَّوَّى	٨ : ٦٤	غَسَدُوا
٧ : ١٦٠	قد أتى	٨ : ٦٤	دَلُّوا
٩ : ١٦٠	الغَضَى		
١٠ : ١٦٠	طَغَى	١ : ٧٦	أمّ مدوى
١١ : ١٦٠	بالقَسَى	١٧ : ٧٢	نهوى

فهرس الأعلام

٧٦ : ٨ - ١٢٩ : ١٠ - ١٦٧ :

١٤ - ١٦٨ : ١ - ١٧٠ : ٢ -

٢٠٣ : ١٣ - ٢٥٧ : ٣ - ٢٥٩ :

١٦ - ٢٦٥ : ٣ - ٢٧٦ : ٩ -

٢٨١ - ٦ - ٢٨٦ : ١٧ - ٢٩٠ :

٦ - ٣٣٨ : ١٤ - ٣٣٩ : ٨ -

٣٤٠ : ١ .

أبو عبيدة معمر بن المثنى - ١٨ : ٧٥ -

١٤٧ : ١٨ : ٣١٠ - ٦ ، ٥ -

أبو عمرو بن العلاء زبّان - ٧ : ٢٢٠ -

٢٨٦ : ١٢ .

أبو قابوس - ١٠ : ١٢٨ .

أبو النجم - ١٠ : ٨ ، ٩ - ٢٤ : ١١ -

٦١ : ٧ - ٣٣٩ : ٣ .

أخوهيرة بن عبدمناف الملقب كلحبة -

١٦٦ : ١ .

أبو علي - ٦ : ١٠ - ١٤ : ١١ -

٢٧ : ٨ - ٣٠ : ٢ - ٣٣ : ٦ -

٣٧ : ١٤ - ٤٣ : ١٥ - ٥٣ :

٣ - ٦٠ : ٩ - ٦٤ : ٦ - ٦٥ :

١١ - ٦٧ : ١ - ٧٢ : ١٥ -

٧٣ : ١ - ٧٤ : ٦ - ٧٥ : ١٧ -

٧٦ : ٣ - ١٠٥ : ١٥ - ١٠٦ :

١٧ ، ٥ - ١٧ ، ٣ : ١٠٧ - ٥ ،

ابن أحر - ١٧٧ : ٣ - ٢٦٠ : ١٠

ابن الأعرابي - ٦٠ : ٩ .

ابن الأنباري - ٢١٦ : ١٢ .

ابن السري السراج - ٦ : ١١ .

ابن السكيت - ٢٧٨ : ٩ .

ابن دريد - ١٣٥ : ٦ - ١٤٧ : ٣ ،

١٠ .

ابن عباس - ٢٥٦ : ٦ .

ابن مقبل - ٢٢٩ : ٣ - ٣٢٤ : ١٦ .

ابن مقسم (أبو بكر محمد بن الحسن)

٨٢ : ٢ - ١٦٠ : ١٧ - ١٦٤ :

١١ - ٢٧٧ : ١١ - ٣٤٠ : ٥ -

٣٤٧ : ٣ ، ٦ ، ٨ - ٣٤٨ : ٦ .

أبو الأخرز الحمانى - ٣٠٨ : ١٧ .

أبو الأسود الدؤلى - ٢٥٦ : ٥ .

أبو جندب - ٣٠١ : ١ .

أبو حاتم - ١٤٧ : ٥ .

أبو خراش - ٢٥٢ : ١٣ .

أبو ذؤيب الهذلى - خويلد بن خالد -

٢٦٢ : ١٦ - ٢٧٩ : ١٨ -

٣٢٢ : ٩ .

أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى - ٦ :

١٢ - ١٤ : ١٣ - ١٦ : ٩ -

١٩ : ٩ - ٣٧ : ١٢ - ٦٢ : ٤ -

الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن

مسعدة - ٢٧ : ٥ - ٣٧ : ٤ ،

١٢ ، ١٤ - ٦٣ : ١٧ - ٦٤

١٢ - ٦٦ : ٧ - ٦٧ : ١

٦٨ : ٢ - ٧٠ - ١٢ : ٧٢

١٥ - ٩٦ : ٣ - ١٠٤ - ٧

١١٨ : ١ - ١٢٦ - ٣ : ١٣٥

٨ - ١٣٨ : ٣ - ٨ : ١٤٤

١٧ - ١٧٦ : ١ - ١٨٠ : ٢

١٤ - ١٨٢ : ٢ - ١٨٣ - ٤

٢٢٤ : ١٣ - ٢٦٥ - ١٠ : ١٥

٢٦٦ : ٣ - ٢٨٣ - ٩ : ٢٨٧

١٢ - ٢٨٨ : ٢ - ٧ : ٢٨٩

١٢ - ١٩٠ : ١ - ١٧ : ٢٩١

٥ - ٨ : ٨ - ١٧ : ٢٩٢ - ٤

٢٩٧ : ٨ : ١٢ - ٢٩٨ - ٥

٢٩٩ : ٣ : ١٥ - ٣٠٠ : ١٦

١٧ - ٣٠١ : ٣ - ٧ - ١٢ : ١٥

١٦ - ٣٠٩ : ١٧ - ٣١٠ : ٥

الأخفش الأصغر أبو الحسن علي بن

سليمان - ٧٢ : ١٥

الأشناداني أبو عثمان - ١٣٥ : ٨

الأشهب بن رميلة - ٦٧ : ١٠

الأصمعي - ٣٥ : ١٣ - ١٥١ : ١٤

١٥٢ : ١٦ - ١٦٥ - ٧ : ١٧٧

١٠ - ٢٢٧ - ٥ : ٢٥٢ - ١٣

٢٥٦ : ٥ - ٢٥٧ - ١٤ : ٢٦٢

٢٩٩ - ٣

١٠٨ : ٦ - ١١٠ - ٢ : ١٢٠ ، ٤

١١٢ : ١٤ - ١١٦ - ١٠ : ١١٨

١ - ١٢١ - ١٤ : ١٢٢ - ١٢

١٢٣ : ١٣ - ١٢٤ - ١٦ : ١٢٥

١٢ : ١٢٦ - ١٠ : ١٦ - ١٢٩

١٥ - ١٣٢ - ١٦ : ١٣٥ - ٤

١٣٨ : ٣ : ١٤٨ - ١ : ١٥٠

١٢ - ١٥٧ - ١ : ١٥٨ - ١٤

١٦٣ : ١٢ - ١٦٥ - ٤ : ١٧٩

١٥ - ١٨٠ : ١٣ - ١٨١ - ٤

١٨٢ : ٣ : ١٨٥ - ٦ : ١٢ - ٢

٢٠٠ : ١٥ - ٢٠٩ - ٧ : ٢١٠

١٢ : ١٢٦ - ٤ : ٢٢٦

١٧ - ٢٢٧ - ١٠ : ٢٣٠ - ١٠

١٢ : ١٤ : ٢٣١ - ١٧ : ٢٤٠

٤ - ٢٤٣ : ٥ : ١٣ - ١٧

٢٥٠ : ٣ - ٢٥١ - ١٧ : ٢٦٢

١٦ - ٢٧٣ - ١٧ : ٢٧٦ - ١

٥ - ٢٧٨ : ١١ : ١٤ - ٢٠

٢٧٩ : ٣ : ٢٨٥ - ٩ : ٢٨٨

٩ - ٢٨٩ - ٦ : ٢٩٠ - ١١ : ٦

٢٩٩ : ١٩ - ٣٠٩ - ١٥ : ٣١٢

٨ - ٣١٨ - ٧ : ٩ - ١١

٣٤٧ : ٦ : ١٢ - ٣٤٩ - ٨

الأخطل - ٢١ : ٣ : ١٠ - ٦٧ - ٨

١٤ - ٣٠٦ - ١٧ : ٣١٢ - ٩

٣٤٨ : ١٣

- للأعشى - ١١٣ : ١٥ - ١٤٢ : ١٤ -
 ١٦٣ : ٣ - ٢٤٠ : ١٣ - ٣٠٣ :
 . ١٣
 امرؤ القيس - ٦٨ : ٥ - ٨٤ : ٧ -
 ٩٣ : ٢ - ١٥٠ : ٥ - ٢٢٣ :
 ١٤ - ٢٢٤ : ٤ ، ٦ ، ٨ -
 . ١٢ : ٢٨٦
 أمية بن أبي عائذ - ٢٢٣ : ١٦ .
 تأبط شرا - ٢٤١ : ٩ .
 التوزي - ١٤٧ : ٦ .
 ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) -
 ٦٠ : ٩ - ٨٢ : ٢ - ١١٠ : ٩ -
 ١٢٩ : ١٦ - ١٦٠ : ١٧ - ٢٧٧ :
 ١١ - ٣٤٠ : ٥ - ٣٤٧ : ٣ .
 الجرمي - أبو عمر - ٢٤٨ : ٧ .
 جرير - ١٨٧ : ١٥ - ٢٦٣ : ١٣ -
 . ٧ : ٣١١
 جميل بن معمر (بثينة) - ٣٠٨ : ١٤ .
 جندل الطهوي - ٢٥٠ : ١٣ .
 حسان بن ثابت الأنصاري - ٦٧ : ١٩ .
 الحسن البصري - ٣١١ : ٣ .
 الحماني - ٣٠٨ : ١٧ .
 الحطم القيسي - ١٩ : ١٨ .
 حميد بن ثور الخلال - ٣٥ : ٩ .
 حميد بن حريث - ١٠ : ٥ - ١١ : ٥ .
 خارجة بن مصعب - ٣٠٨ : ٤ .
 خطام الريح المجاشعي - ١٩٢ : ١٥ .
 الخليل - ٢٥ : ١٦ - ٦٨ : ٢ - ١٢١ :
 ١١ - ١٣٤ : ١٣ - ١٥١ : ١٧ -
 ١٥٢ : ٤ ، ١٢ ، ١٧ - ١٦٤ :
 ٩ - ١٦٧ : ٦ ، ٨ - ١٧٨ :
 ١٨ - ١٧٩ : ٥ - ١٨٠ : ٦ -
 ٢٠٣ : ٩ ، ١٠ ، ١٣ ، ١٦ -
 ٢٠٦ : ٦ - ٢٠٧ : ١ - ٢٢٦ : ٣ -
 ٢٢٧ : ٣ - ٢٣٧ : ١٨ - ٢٦١ :
 ١٢ . ١٥ - ٢٦٢ : ١٢ - ٢٦٤ :
 ١٨ - ٢٦٥ : ٥ ، ١٥ - ٢٦٦ :
 ١ - ٢٨٦ : ١٧ - ٢٨٧ : ٥ ،
 ٧ - ٢٨٨ : ٧ ، ٩ - ٢٨٩ : ١٠ ،
 ١٣ - ٢٩٠ : ١٥ - ٢٩١ : ٣ ،
 ١٥ - ٢٩٢ : ٤ - ٢٩٦ : ١٠ ،
 ١٤ - ٢٩٧ : ٢ ، ٦ - ٢٩٨ : ١ ،
 ٨ ، ١٠ ، ١٧ - ٢٩٩ : ٩ ، ١٢ ،
 ١٢ - ٣٠١ : ٨ ، ١٠ - ٣٠٦ :
 ٧ - ٣٠٨ : ١١ - ٣٢٣ : ٣ ،
 ١٠ : ١٣ - ٣٢٤ : ٣ ، ٤ -
 ٣٢٦ : ٣ - ٣٣٠ : ١٥ - ٣٣١ :
 ١ - ٣٣٣ : ٧ ، ١٥ - ٣٣٨ : ١٤
 الخذماء - ١٩٧ : ١٥ .
 ذو الرمة - ٣٥ : ١١ - ١٢٦ : ١٤ .
 الرؤاسي (أبو دؤاد) واسمه يزيد بن
 معاوية - ٨١ : ١٧ .

— ٥ : ١٢٦ — ١٦ : ١٢٢
: ١٣١ — ١ : ١٢٧ — ١٢٠ : ١٠
— ١٣ : ١٣٤ — ٢ : ١٣٢ — ١٦
٨ : ٢ : ١٣٨ — ١٧ : ١٣٦
١٥٥ — ١٣ : ١٥٤ — ١٧ : ١٤٤

٩ : ١٦٤ — ٩٠ : ١ : ١٦٣ — ١١
— ١٣٠ : ٦ : ١٨٠ — ١٤ : ١٦٨
٠٣ : ١٩٦ — ٤ : ١٨٩ — ٢ : ١٨٢
— ٦ : ٢٦٥ — ٣ : ٢٢٩ — ٥
: ٢٨٧ — ١٧ : ٢٨٦ — ٥ : ٢٧٨
— ١٣ : ٢٨٩ — ٧ : ٢٨٨ — ٥
: ٣٣٢ — ٩ : ٣١٠ — ١٥ : ٢٩١
. ١٢ : ٣٤٧ — ١٣

الشمّاخ — ١٣ : ٣١٨ — ١٣ : ١٠٩
الشنفرى — ٢ : ١٩٨

طرفة بن العبد — ١٥ : ١٣٨ — ١٥ : ٢٦٩
طفيل بن كعب الغنوى — ١٦ : ١٠٤
١٣٩ : ١٥ تعليقات .

ظالم بن عمرو أبر الأسود — ٥ : ٢٥٦
عامر بن الطفيل — ٤ : ٦٢
عبد الرحمن بن حسان بن ثابت — ٧٦ :
١٠ : ٣٣٨ — ١٤ .

عبد يغوث — ٧ : ١١٨
عميرة بن الأبرص — ١٤ : ١٢٠ : ٦٦
. ١٩

رؤبة بن العجاج — ٤ : ٧ — ١٠ : ١٤
: ١٦٨ — ١٧ : ١٣٢ — ١٨ : ٣٨
— ٩ : ٢٦٣ — ٧ : ٢٦٢ — ١١
: ٣١٠ — ٦ : ٣٠٨ — ٧ : ٢٦٦
. ١٨

الراعى (أبو جندل عبيد بن حصين)
. ٣ : ٦٨

رياح بن سنج الزنجى — ٧ : ٢٤٢
الزجاج أبو إسحاق — ١٢ : ١١٦
: ٢٤٠ — ٧ : ٢٣٠ — ١ : ١٩٠
٢٠ : ٢ : ٣١٠ — ١٤ : ٣٠٩ — ٥

السختيانى أبو بكر أيوب كيسان ٣ : ٢٨١
سعيد بن جبّير — ١٣ : ٢٣٠
السليك بن السلكة — ١٠ : ٢٨٨

سهم الغنوى — ٤٠ : ١ تعليقات — ١٣٩
١٥ تعليقات .

سيمويه — ١٠ : ١٠٠ : ١٢٠ : ١٤ — ١١
— ٩ : ٢٢ — ١١ : ٥ : ١٦ — ٤
: ٣١ — ١٠ : ٣٠ — ١٥ : ٢٨
— ١٦ : ٣٦ — ١٠ : ٣٣ — ٦
: ٨ : ٥٩ — ١٥ : ١٤ : ٣٨
— ١٥ : ٧٨ — ٢ : ٦٤ — ١٠
: ١٠٠ — ١٢ : ٨٠ — ١٩ : ٧٩
— ٩ : ١١٥ — ٢ : ١٠٤ — ١٧

- العجاج - ٤١ : ٩ - ١٠٦ : ١٣ -
 ١٢٧ : ١٦ - ١٢٩ - ١٠ - ١٣٠ :
 ٩ - ١٤٩ : ١٧ - ٢٦٣ : ١٥ -
 ٣٠٣ : ٧ - ٣٣٩ : ٦ -
 عدى بن زيد بن حمّاد - ٣٠٩ : ١ -
 ٣٣٨ : ١٢ -
 عدى بن ربيعة مهلهل - ٢١٨ : ١ -
 عقيلي - ٣٢٢ : ١١ -
 علقمة الفحل - ٢٨٦ : ١٥ -
 عمر بن أبي ربيعة الخزومي - ١٩١ : ١ -
 ٢٦٧ : ١٥ -
 عمر بن الخطاب - ١٢٩ : ١٦ -
 عمرو بن عبّيد - ٢٨١ : ٦ -
 عمرو بن امرئ القيس - ٦٧ : ٤ ، ١٥ -
 عيسى بن عمر - ٣٨ : ١٤ - ٢٥٦ :
 ٥ - ٢٦٢ : ٧ - ٢٦٣ : ٩ -
 غيّلان بن حريث - ٦٦ : ٢ - ١٢٤ :
 ١٦ -
 الفراء - ١٤٧ : ١٣ - ١٨٨ : ٢ -
 ٢٥٠ : ٩ - ٣٠١ : ١١ ، ١٤ -
 الفرزدق - ٢٥٠ : ٣ -
 القطامي - ٢٤ : ٩ -
 قطرب - ١٢٣ : ١٨ - ٢٤٠ : ٥ -
 قَطْرِيّ بن الفُجاءة - ١٤ : ١١ -
 ٢٢٣ : ١٢ -
- قعب الغطفاني - ٣٣٨ : ١٧ -
 قيس بن الخطيم - ٦٧ : ٤ ، ١٥ -
 كثير عزة - ٢٨١ : ١٢ -
 الكسائي - ١١٦ : ١٠ ، ١١ -
 كعب بن مالك - ٢٠ : ١٢ -
 الكميّ - ٢٢ : ١٦ - ٣٥ : ٣ -
 ٧٢ : ٧ -
 ليث بن ربيعة العامريّ - ٦٤ : ٩ -
 ١٣٩ : ٧ -
 لقيط - ٦٠ : ١٨ -
 ليلي الأخيلية - ١٩٢ : ١١ -
 المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد) -
 ٦ : ١٢ - ٢٥ : ١١ - ٩٨ : ٤ -
 ١١٠ : ٧ - ١٢٤ : ٩ - ١٣٠ :
 ١٦ - ١٨٨ : ٥ - ٢١٦ : ١١ -
 ٢٧٥ : ١٥ - ٢٧٦ : ٣ - ٢٧٨ :
 ١١ - ٢٨١ : ٦ - ٢٨٥ : ٦ -
 ٣١٨ : ٦ - ٣٤٦ : ١٤ -
 الملتَمَس - ٥٨ : ٦ -
 متمم بن نويرة - ٢٠٥ : ١٧ -
 المتخلّ - ٣٠ : ١٦ - ٦٠ : ١ -
 ٦٣ : ٣ -
 المثقّب العبدلي (محصن أو عائذ
 ابن محصن) - ٢٦٩ : ٥ -

النابعة الذبياني - ١٩ : ١٣ - ٥٧ :

١٧ - ١٢٨ : ٩ - ١٩٣ : ٩ .

نافع بن أبي نعيم - ٣٠٧ : ١٠ - ٣٠٨ :

٣ .

نصيب الأكبر - ٥٨ : ٨ .

يزيد بن الحكم - ٧٢ : ١٦ .

يزيد بن عمرو بن خويلد - ٣٠٥ : ٥ .

يونس بن حبيب - ١١٦ : ١٠) .

٤ : ٢٤٠

مرداس بن حصين - ٢٩٠ : ٨ .

مُرَّة بن محكان - ٤٠ : ١ .

المَرَّار الفقعسي - ١٩١ : ١ - ٢٦٧ :

١٥ .

مروان بن سعيد المهلبى - ١١٦ : ١٠ ،

١١ .

معروف بن عبد الرحمن - ٢٨٤ : ٢ -

منظور بن مَرْتَد - ١٠ : ٢٠ - ٢٨٩ :

٦ .

مهلهل (عدى وقيل امرؤ القيس) -

١ : ٢١٨ .

فهرس الخطأ والصواب

[انظر الاستدراك في آخره]

صوابه	الخطأ	ص ، س
حذفها	في الوقف	٩ : ١٢
يستقبلُ	يستقبلَ	٩ : ١٥
يكون اسما وصفة	ويكون اسما صفة	٨ : ١٨
ونغير	ونغير	٦ : ١٩
ونحوهما	ونحوهما	١٤ : ٢٤
وتُرَّم	وتَرَّم	١٢ : ٢٥
حَقَرَ	حَضَرَ	١٨ : ٢٧
وفعل	وفعل	١١ : ٣١
يكتب بالألف وبالياء	نَمَّأ	١٤ : ٣٥
سِعَلَا الخ	سِعَلَا الخ	١٤ : ٣٦
طرفاءة	طرفاءة	١٣ : ٣٧
فيها [١٦ ب] وتعز	فيها وتعز	٧ : ٣٩
سُرْدُ	سُوْدُ	١٧ : ٤١
تستوفى	نستوفى	٧ : ٤٢
صِيغَةُ	صِيغَةُ	١٦ : ٤٤
حدثت	حدثت	٤ : ٥٦
لسكون	لكون	٧ : ٥٩
للهاء	للياء	٤ : ٦٠

صوابه	الخطأ	ص ، س
أيمن في الموضعين همزته همزة وصل فهما	أيمن	٦١ : ٩ ، ١٠
إن م	إن م	٦١ : ١٠
إدخالهم	إدخالهم	٦٥ : ٢
مَا قِيَمَا	مَا قِيَمَا	٦٨ : ٦
٢٠	—	٦٨ : ٢٠
تصحيف	تصحيف	٦٨ : ٢٤
والذي	والتي	٧٤ : ١٥
والذي	والتي	٧٦ : ١٦
واصراب	واصراب	٧٨ : ١٤
ايباضت	ايباضت	٧٩ : ١٠
[١٣١] قال أبو الفتح	قال أبو الفتح	٨١ : ١٣
يرودها	يرودها	٨١ : ١٦
١٥	١٠	٨٣ : ١٥
وحوقلت	وحوقلت	٨٥ : ١
تقع	يقع	٨٨ : ١
افعليت	افعليت	٨٨ : ٤
الثلاثة	الثلاثة	٨٨ : ١١
جلببت	جلببت	٨٨ : ١٢
جهورت	جهورت	٨٨ : ١٢
ب « اطمأن »	ب « اطمأن »	٨٩ : ٨
تتلقف	تتلقف	٩٢ : ١

صوابه	الخطأ	ص ، س
وَحَدُّكَ	وَحُدُّكَ	١٥ : ٩٢
١٠	٠١	١٠ : ٩٣
صوابه	الخطأ	ص ، س
يَتَغَاوَلُ	يَتَغَاوَلُ	٨ : ٩٤
فَلَا تَعُدَّ	فَلَا تَعُدَّ	١٥ : ٩٦
حذفها	فصاعدا	١١ : ٩٩
تَوَعَّم	تَرَعَّم	١٣ : ١٠٣
فَوَعَّلَا	فَرَعَّلَا	١٦ : ١٠٣
أَلَبَّ	أَب	٢ : ١٠٤
بالليل	بالليل	٨ : ١٠٦
١٠	—	١٠ : ١٠٧
تَفَعَّلَ	تَفَعَّلَ	٤ : ١٠٨
والضهواء	والضهراء	٨ : ١١٠
يَهَيَّأَهُ	يَهَيَّأَهُ	٢ : ١١٢
أُلِقَ	أُقِ	١٣ : ١١٤
البرية	البريه	٤ : ١١٥
فِعَلَى غَيْرِ مَنْوُونٍ	فِعَلَّ	٩ ، ٦ : ١٢١
آء	آت	١٢ : ١٢٦
مُتَخَرِّقٌ	تَمَخَّرِقُ	٤ : ١٣٠
مثل	مثل	١٠ : ١٤١
وَمُهَلَّلٌ	وَمُهَلَّلٌ	٣ : ١٤٢
مُهَلَّلٌ	مُهَلَّلٌ	٤ : ١٤٢
إن شاء	ن شاء	١٠ : ١٤٥

صوابه	الخطأ	ص : س
١٥	١٠	١٦٩ : ١٥
الأشهر من	الأشهر من	١٧٠ : ٨
عزويت	عزويت	١٧٢ : ٥
الشاعر	الشاء	١٧٧ : ٣
بمنزلة	بمنزلا	١٧٧ : ٨
بِرَهْرَهة	بِرَهْرَهة	١٧٩ : ١٩
زيداً	زيداً	١٩٩ : ١٧
لم تَهْمِزْ	لم تُهْمِزْ	٢١٦ : ٣
ويتزّن	ويتزّن	٢٢٢ : ١١
القياس في الواو	القياس الواو	١٢٩ : ١٢
والهمز في الطرف	والهمز الطرف	١٢٩ : ١٧
ايتزّن ، ايتزرا	واتزّن واتزّر	٢٢٨ : ٩
كثرة	كثّة	٢٣٠ : ١
ينقلوها	ينقلوهما	٢٣٥ : ٥
فُعال	فَعَال	٢٣٩ : ٤
عَرَفَتْ	عَرَفَتُ	٢٤٣ : ١٦
بنيته	بنيتهُ	٢٤٤ : ١٥
أَقْوَمُ	أَقْوَمُ	٢٤٨ : ١٠
للفرق	للفق	٢٧٤ : ٦
تقرأن	تقأن	٢٧٨ : ١٩
يُحزُّ	يُحزُّ	٢٨٠ : ١٦
خاطمها	خاطمُها	٢٨١ : ١١

صوابه	الخطأ	ص ، س
١٠	١٥	١٠ : ٢٨٥
في غازٍ	غازٍ	١ : ٢٩١
تعتلّ	يُعتلّ	١٠ : ٢٩٥
في اختار	أختار	١٠ : ٢٩٤
خوفٍ	خوفٍ	١٦ : ٢٩٤
قيل	قَوْل	١ : ٢٩٥
قبيلٍ	قيل	٤ : ٢٩٥
حَلَّات	حَلَّات	١٢ : ٣١٠
أقولُ	أقول	١ : ٣١٩
أشدّد	أشدّد	١٤ : ٣١٩
تأمّلت	تأمّلت	١٤ : ٣٣٢
سوك	سوك	١٥ : ٣٣٨
المنكبّين	المنكبّين	٦ : ٣٤٣
حبلي حبالِي	حبلي حبالِي	٩ : ٣٤٤
عودٌ	عود	١١ : ٣٤٥
أو ابن	واسمه	٩ : ٣٥٣

استدراك

٦ : ١٢ - سقطت ترجمة المبرد من هذا الموضوع ، وهي :
أبو العباس المبرد ، هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري ، إمام
العربية في عصره ، وكان جميلاً فصيحاً ، ثقة حافظاً ، توفي سنة ٢٨٥ هـ .
٣٧ : ١٥ - قوله « فينبغي أن يكون أرطى على هذا القول أفعلًا : أى
في الأصل .

٤٩ : ٢ ، ٣ - سقط الكلام في الشروح والتعليقات على الشاهد الآتي وهو
فاحذر ولا تكتر كريماً أعوجاً عِلْجاً إذا ساق بنا عفنججا
وهما بيتان من مشطور الرجز ، لم نوفق للعثور عليهما ولا على قائلهما .
١٢١ : ٣ - « إيتاك نعبد » سقطت الإشارة إلى هذه الآية في ذيل صفحتها ،
وهي (صدر الآية الخامسة من سورة الفاتحة ١)

٢٢٣ : ١٧ - كتب البيت خطأ ، وصوابه :
تهوى كجندلة المنجنيق يرمى بها السور يوم القتال

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^١

١ الحمد لله رب العالمين ، وصلواته على نبيه محمد وآله أجمعين .

الطيبين الطاهرين ٢ .

قال أبو الفتح عثمان بن جيني رحمه الله ٣ :

- هذا كتاب أشرح فيه كتاب أبي عثمان بكر بن محمد بن بقرية المازني رحمه الله في التصريف . بتمكين أصوله . وتهذيب فصوله . ولا أدع فيه ٤ بحول الله وقوته غامضا إلا شرحته ، ولا مشكلا إلا أوضحته ، ولا ٥ كثيرا من الأشباه والنظائر ٥ إلا أوردته ، ليكون هذا الكتاب قائما بنفسه . ومتقدما في جينسه ، فإذا أتيت على آخره . أفردت فيه بابا لتفسير ما فيه من اللغة الغريبة . فإذا فرغت من ذلك الباب أوردت فصلا من المسائل المشكيلة ١٠ العويصة . التي تشهد الأفكار ، وتروض الخواطر . وليس ينبغي أن يتخطى إلى النظر في هذه المسائل من لم يحكم الأصول قبلها . فإنه إن هجم عليها غير ناظر فيما قبلها من أصول التصريف الموطئة للفروع ، لم يحفظ منها بكبير طائل ، وصعبت عليه أيما صعوبة . وكان حكمه في ذلك حكم من أراد الصعود إلى قلة جبل سامق في غير ما سبيل . أو كمن جازع ١٥ منافزة لا يهتدي لها بلا دليل .

١ - بعد البسمة في ظ (عونك يا لطيف) . وبعدها في ش (وصل الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

وسلم تسليما) .

٢ ، ٢ - ما بينهما زيادة من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : منه .

٥ ، ٥ - ما بينهما غير واضح في ظ ، وهو في ش (كثير الأشباه والنظائر) .

[علم التصريف والحاجة إليه]

وهذا القبيل من العلم أعنى التصريف ، يحتاجُ إليه جميعُ أهل العربية ١
 أتمَّ حاجةً . وبهم إليه أشدُّ فاقةً ، لأنه ميزانُ العربية ، وبه تعرفُ أصولُ
 كلامِ العربِ من الزوائدِ الدَّاخِلةِ عليها ، ولا يوصلُ إلى معرفة الاشتقاق إلا به ،
 وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصلُ إلى ذلك إلا من طريق
 التصريف ؛ وذلك نحو قولهم : إن المضارعَ مِن فَعَلَ لا يَجِيءُ إلا على يَفْعَلُ
 بضم العين ، ألا تَرَى أنك لو سَمِعْتَ إنسانا يقول : كَرَّمَ يَكْرُمُ بفتح الراء
 من المضارع ، لقضيتُ بأنَّهُ تاركٌ لكلامِ العربِ [٢ ب] سَمِعْتَهُم يقولون
 يَكْرُمُ أو لم تَسْمَعْهُمْ ؛ لأنَّك إذا صح عندك أن العين مضمومةٌ من الماضي
 قضيتُ بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء . ولم تحتج إلى السماع
 في هذا ونحوه ٢ وإن كان السماعُ أيضا مما يشهدُ بصحَّة ٣ قياسِك . ومن ذلك
 أيضا قولهم : إن المصدرَ من الماضي إذا كان على مثال أفعلَ يكونُ مُفْعَلًا
 بضم الميم وفتح الحين نحو : أدخَلْتُهُ مُدْخَلًا . وأخرَجْتُهُ مُخْرَجًا ، ألا
 تَرَى أنك لو أردتَ المصدرَ من أكرمتهُ على هذا الحدِّ لقلتُ مُكْرَمًا قياسا ،
 ولم تحتج فيه إلى السماع ، وكذلك قولهم : كلُّ اسمٍ كانت في أولِهِ ميمٌ زائدة
 مِمَّا يَنْتَقِلُ وَيُجْعَلُ بِهِ فَهُوَ مَكْسُورُ الْأَوَّلِ . نحو مِطْرَقَةٌ ومِرْوَحَةٌ . إلا
 ما استثنى ٤ من ذلك . فهذا لا يعرفُهُ إلا من يعلم أن الميمَ زائدة ، ولا يعلم
 ذلك إلا من طريق التصريف ، فهذا ونحوه مما يُستدركُ من اللغة بالقياس .

١ - ظ ، ش : اللغة ، وهاشبا : الأدب .

٢ - ظ : أو نحوه .

٣ - ص : لصحة .

٤ - ص : استثنى له و ظ : استثنى به وفوق ، به : نسخة ، وما أثبتناه عن ش .

[ما لا يؤخذ من اللغة إلا بالسماع]

ومنها ما لا يؤخذ إلا بالسماع ، ولا يلتفت فيه إلى القياس ، وهو الباب الأكثر
نحو قولهم : رَجُلٌ وَحَجَرٌ ، فهذا مما لا يُقَدَّم عليه بقياس ، بل يُرْجَعُ فيه إلى
السماع . فلهذه المعاني ونحوها ما كانت الحاجةُ بأهل علم العربية إلى التصريف
ماسيةً ، وقليلًا ما يعرفه أكثر أهل اللُّغة ، لاشتغالهم بالسماع عن القياس .

[تخليط أهل اللغة فيما سبيله القياس]

ولهذا ما لا ٢ تكاد تجد لكثير من مُصَنِّفِي اللُّغة كتابا إلا وفيه سهو وخلل
في التصريف ، وترى كتابه أسدَّ شيء فيما يحكيه ، فإذا رجع إلى القياس وأخذ
بِصَرْفٍ وَيَشْتَقُّ اضْطَرَبَ كلامه وخلط . وإذا تأملت ذلك في كتبهم لم يكدر
يخلو منه كتاب إلا الفرد ، ويتكرر هذا التخليط على حَسَبِ طول الكتاب وقِصره ،
وليس هذا غصًا من أسلافنا ، ولا توهينا لعلمائنا ، كيف وبعلمهم نقتدى ،
وعلى أمثلهم نتخذى ، وإنما أردتُ بذلك التنبيهَ على فضل هذا القبيل [١٣]
من علم العربية ، وأنه من أشرفه وأنفسه ، حتى إن أهله المُشْبِلِينَ عليه والمنصرفين
إليه ، كثيرا ما يُخْطِئُونَ فيه ويُخْلَطُونَ ، فكيف بمن هو عنه بمعزل ، وبعلمهم
سواه متشاغل .

١٥

[ما بين التصريف والاشتقاق والنحو واللغة]

وينبغي أن يُعْلَمَ أَنَّ بين التصريف والاشتقاق نسبةً ٣ قريبا ، واتصالا شديدا ،
لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى ،

١ - أكثر : زيادة من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ص .

٣ - ش ، ظ : سببا .

مثال ذلك أن تأتي إلى «ضَرَبَ» فتبني منه مثل «جَعْفَرٍ» فتقول : «ضَرَبَ» ومثل «قِمَطْرٍ» : «ضَرَبَ» ، ومثل «دِرْهَمٍ» : «ضَرَبَ» ، ومثل «عَلِيمَ» : «ضَرَبَ» ، ومثل «ظَرْفٍ» : «ضَرَبَ» ؛ أفلا ترى إلى تصرفك الكلمة على وجوه كثيرة . وكذلك الاشتقاق أيضا ؛ ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول : «ضَرَبَ» ، ثم تشتق منه المضارع فتقول : «يَضْرِبُ» ، ثم تقول في اسم الفاعل : «ضَارِبٌ» ، وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة . أولا ترى إلى قول رؤبنة في وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة : «تشتق في الباطل منها المُمْتَدِّقُ» وهذا كقولك : تَتَصَرَّفُ في الباطل ، أي تأخذ في ضروبه وأفانيه . فمن ها ٣ هُنَا تَقَارِبَا واشْتَبِكَا . إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق ، يدلُّك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره . والاشتقاق إنما يكثر بك ؛ في كتب النحو منه ألفاظ مُشْرَدَّة لا يكاد يعقلها باب . فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة . والنحو إنما هو لمعرفة أحوائه المتقلِّبة . ألا ترى أنك إذا قلت : «هَامَ بِكَرٍ» ، ورأيتُ بِكَرًا . ومَرَرْتُ بِبِكَرٍ» ، فإنك إنما خالفت بين حركات حُرُوفٍ ٥ الإعراب لاختلاف العامل . ولم تعرِّض لباي الكلمة ، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلا [٣ ب] لمعرفة حاله المتقلِّبة . إلا أن هذا الضرب

١ - ظ ، ش : صفة .

٢ - وهذا : عن ظ ، ش ، وهو غير واضح في ص .

٣ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٤ - بك : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : حرف .

من العلم لما كان عَوِيصًا صَعْبًا بُدِيَّ قَبْلَهُ بِمَعْرِفَةِ النُّحُو ، ثُمَّ جِيءَ بِهِ ، بَعْدَ ،
 لِيَكُونَ الْاِرْتِيَاضُ فِي النُّحُو مُوَطَّئًا لِلدُّخُولِ فِيهِ ، وَمُعِينًا عَلَى مَعْرِفَةِ أَغْرَاضِهِ
 وَمَعَانِيهِ ، وَعَلَى تَصَرُّفِ الْحَالِ . فَمِنْ أَمَدَةِ اللَّهِ بِصَفَاءِ الْقَمْرِيَّةِ ، وَأَيْدِهِ بِمَضَاءِ
 الْخَاطِرِ وَالرُّوِيَّةِ ١ . وَوَاوَلَّ الدَّرْسَ ، وَأَجْشَمَ النَّفْسَ ، وَهَجَرَ فِي الْعِلْمِ لِنَدَاتِهِ ،
 وَوَهَبَ لَهُ أَيَّامَ حَيَاتِهِ ، اِمْتَازَ مِنَ الْجُمْهُورِ الْأَعْظَمِ ، وَحَلِيقَ بِالصَّدْرِ الْمُقَدَّمِ ،
 وَحَلَطَتَهُ الْعَيْونُ بِالنَّفَاسَةِ ، وَأَشَارَتْ إِلَيْهِ الْأَصَابِعُ بِالرِّيَاسَةِ ، وَكَانَ مُوَفَّقًا لِمَا
 يَرْفَعُهُ وَيُعَلِّمُهُ ، مَسَدًّا فِيهَا يَتَقَصَّدُ لَهُ وَيَنْتَجِيهِ .

[قيمة كتاب التصريف للمازني]

ولما كان هذا الكتاب الذي قد شرعت في تفسيره وبسطه من أنفس كتب
 التصريف ٥ وأسدّها وأرخصها ، عريقا في الإيجاز والاختصار ، عاريا من الحشو
 ١٠ والإكثار ، متخلّصا من كثرآزة ألفاظ المتقدمين ، مرتفعا عن تخليط كثير من
 المتأخرين ، قليل الألفاظ ، كثير المعاني ، عُنيت بتفسير مُشْكَلِهِ ، وكشف غامضه ،
 والزيادة في شرحه ، مُتَحَسِّبًا ذَلِكَ فِي جَنِّبِ ثَوَابِ اللَّهِ ، وَمُزَكِّيًّا بِهِ مَا وَهَبَهُ لِي
 مِنَ الْعِلْمِ .

١٥

[ما يجب على من يطلع على كتاب ذي قيمة]

وحقيق على من ٢ نظر في كتاب قد عُنِيَ بِهِ وَأَضَعَهُ ، ٣ وانصرف إلى الاهتمام به
 مُصَنِّفُهُ ٣ ، فَحَظِي مِنْهُ بِأَقْصَى مَا طَلَبَ ، وَوَصَلَ إِلَى غَايَتِهِ مِنْ كَتِّبَ ، أَنْ
 يَحْمَدَ اللَّهَ عَلَى مَا وَهَبَهُ لَهُ مِنْ فَهْمِهِ ، وَأَنْ يُسَلِّمَ لِصَاحِبِهِ مَا وَقَّرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ

١ - الروية : زيادة من ظ وش .

٢ - ظ ، ش : من قد نظر .

٣ ، ٣ - ما بينهما في ظ ، ش : وانصرف بالاهتمام به إليه مصنفه .

من حفظه ١ ، وأن يعزى فيما يحكيه عنه إليه ، فإن فعل ذلك فعلى محجة أهل العلم والأدب وقف ، وإن أبى إلا كُفّران النعمة فعن المروءة والإنسانية صدق . وأنا أسوق هذا الكتاب شيئا فشيئا ، وأتبع كل فصل مما روّيته ورأيته ما يكون مقنعا في معناه ، ومغنيا عما سواه ، فما كان فيما أُوردُه من سداد وصواب فبتوفيق الله وإرشاده ، وإن وقع سهو أو تقصير ٢ فما لا يعزى منه الحدائق المتقدمون [١٤] ، ولا يستنكفهم العلماء المُبرّزون .
والله أسْتَهْدِي ، وإيَّاه أسْتَرْشِدُ . وعليه أتوكل ، وهو حسبي وكتّمي .

بسم الله الرحمن الرحيم

[رواية كتاب المازني]

١٠ ٣ قال أبو الفتح عثمان بن جني ٣ : أخبرني الشيخ ٤ أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي النحوي ٥ قراءة مني عليه بكتّاب ٥ عن أبي بكر محمد بن السري السراج ، عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، عن أبي عثمان بكر بن محمد بن بَمِيَّة المازني ، رحمهم الله أجمعين ٦ .

قال أبو عثمان ٧ :

- ١ - من حفظه : زيادة من ظ وش .
- ٢ - ظ وش : وتقصير .
- ٣ - ٣ - ما بينهما زيادة من ظ وش .
- ٤ - الشيخ : ساقط من ظ وش .
- ٥ - النحوي زيادة من ظ وش .
- ٦ - أجمعين : ساقط من ظ ، ش وبعدها في الصلب فيما يأتي : قال أبو الفتح : هو ملازم بن همام بن مرة بن ذهل بن شيبان ، وورد كلام ابن جني هذا في صلب ص كذلك مسبوقا بما يأتي : في الحاشية بخط أبي الفتح بدل قال أبو الفتح ، ولما كانت هذه العبارة في الحاشية وضعتها هنا وأسقطناها من الصلب .
- ٧ - ص : قال قال أبو عثمان المازني .

باب الأسماء والأفعال

كم يكون عدد حروفه في الأصل وما يزداد فيهما على الأصل ؟ .

قال أبو الفتح ٢ : أول ما في هذا أن يُسأل فيقال : لمَ لم يذكر الحروف

في هذا الموضع مع الأسماء والأفعال ؟ وما السبب في ذلك ؟ . والجواب ٣ : أنه إنما

قصد أن يمثّل الأسماء والأفعال ؛ لئيرى أصلها من زائدها ، لأنها مما يُصَرَّفُ ويُسْتَقُّ ٥

بعضها من بعض ، والحروف لا يصح فيها التصريف ولا الاشتقاق ، لأنها مجهولة

الأصول ، وإنما هي كالأصوات نحو صه ومه ونحوهما ، فالحروف لا تُمَثَّلُ

بالفعل . لأنها لا يعرف لها اشتقاق ، فلو قال لك قائل : ما مثال : هلل أوقد أو

حتى أو هلا ونحو ؛ ذلك من الفعل لكانت مسألته محالا ، وكنت تقول له :

إنّ هذا ونحوه لا يُمَثَّلُ ؛ لأنه ليس بمشتق ، إلا أن تنقلها إلى التسمية . بها ، ١٠

فحينئذ يجوز وزنها بالفعل ، فأما وهي على ما هي عليه من الحرفية فلا تُصَرَّفُ .

[الألفات في أواخر حروف المعاني أصول]

ولهذا المعنى ما كانت الألفات في أواخر الحروف أصولا غير زوائد ، ولا

منقلبة من واو ولا ياء وذلك نحو : « ما » و « لا » وما أشبههما ، لانقل إن

الألف فيهما منقلبة كألف عصا ورحى وغزاة ورمي ، لأنها لو كان أصلها واوا ١٥

أو ياء لظهرتا لسكونهما [٤ ب] ، كما ظهرتا في نحو « كسى وأى ولوى وأو » .

١ - ظ و ش : عددما .

٢ - زادت ص قبل : قال أبو الفتح : ما يأتي : قلت وفي نسخة أخرى .

٣ - ظ ، ش : فالجواب .

٤ - ظ ، ش : أو نحو .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ونحوهما . .

فلو ١ كان أصل ألف « . » من الواو لقلت : « مَوَّ » كما قلت : « لَوَّ » وكذلك لَوَّ
 كانت من الياء ٢ لوجب أن تقول : ٢ « مَيَّ » كما قلت : « كَيَّ » ٣ ولم تُقلب
 ياء « كَيَّ » وواو « أَوَّ » ألفا ٣ لأنها إنما تُقلب إذا كانت متحركة وما قبلها
 مفتوح ، وهى فى الحروف ساكنة كلام « هَلَّ وِبَلَّ » ٤ ودال ، « قَدَّ » فلهذا بطل
 أن تكون منقلبة ، ولو قال قائل : إنَّ الألفات فى أواخر الحروف زوائد لكان مُبْطِلاً ،
 لأنه إنما تُعرف الزيادة من غيرها بالاشتقاق ، والحروف لا تُشتق ، فلا يُعرف ذلك
 فيها ، فلذلك لم يذكر الحروف فى هذا الموضع . ٥

[ما فى حكم الحروف من الأسماء المبنية]

وقولُ أبي عثمان : الأسماء : يعنى الأسماء المتمكِّنة ، والتى يمكن تصرُّفُها
 ١٠ واشتقاقُها نحو « رَجُلٌ وَقَرَسٌ » ، ولا يريدُ الأسماء المبنية المُوغلة فى شبه
 الحروف ٦ ؛ لأن تلك الأسماء فى حُكْم الحروف ، ألا ترى أن « كَمَّ وَمَنَّ »
 وإذ « سواكن الأواخر » كهلَّ وِبَلَّ وقَدَّ . وإنما كان ذلك فيها لمضارعَها
 الحروف ، وإذا كان ذلك كذلك ، فعلوم أن الألف فى « مَيَّ وإذًا وأتى
 وإيَّاكَ » ونحوها غيرُ منقلبة من ياء ولاواو ، كما أن الألف فى « فى حَتَّى وكَلَّا » كذلك .
 ١٥ وكما كانت « مَنَّ وكَمَّ كهلَّ وِبَلَّ » ، فهذه الأسماء المبنية التى ٧ فى حُكْم
 الحروف لا تُشتق ولا تُتمثَّلُ من الفعل كما أن الحروف كذلك .

١ - ظ ، ش : ولو .

٢ ، ٢ - فى ظ ، ش : لقلت ، وفى هامش ظ من نسخة : لوجب أن يكون .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - بل : زيادة من ظ وش

٥ - زادت ظ ، ش : قال أبو الفتح .

٦ - ظ ، ش : الحرف .

٧ - التى : ساقط من ظ ، ش .

[ما جاء مشتقا من الأسماء المبنية]

وقد جاء بعض هذه المبنية مشتقا نحو « لَبَيْك » . لأنهم يقولون أَلَبَّ بالمكان ، ونحو « قَط » . لأنها من قَطَطْتُ أَي قَطَعْتُ ، لأن قولك : ما فعلته قَطَطْتُ : معناه فيما انقطع ومضى من عمرك . وكذلك « ذا وذى والذى » ونحو ذلك مما يدخله التحقير ، أو يُستعمل استعمال المتصرف ، وليس ذلك بالكثير ، وكلما كان الاسم في شبه الحروف ^١ أقعد ، كان من الاشتقاق والتصريف أبعد .

[الألف في (أنا) في الوقف ، والهاء التي تلحق في الوقف لبيان الحركة]

فأما الألف في « أنا » في الوقف فزائدة ، وليست بأصل ، ولم نقض بذلك [١٥] فيها من قبل الاشتقاق ، هذا محال في الأسماء المضمرة ، لأنها مبنية بالحروف ، ولكن قضينا بزيادتها من حيث كان الوصل يزيلها ويذهبها ، كما يُذهب الهاء التي تلاحق لبيان الحركة في الوقف ، ألا ترى أنك تقول في الوصل أنا ^٢ زَيْدٌ ، كما قال الله تعالى : « إِنِّي أَنَا رَبُّكَ » ^٣ يكتب في الوقف بألف بعد النون ، وليست الألف في اللفظ ، وإنما كتبت على الوقف . فصار سقوط الألف في الوصل كسقوط الهاء التي تلاحق في الوقف لبيان الحركة في الوصل . ألا ترى أنك تقول « اِرْمِهِ » إذا وقفت وأنت تريد « اِرْمِ » ، فإذا وصلت قلت : « اِرْمِ يَا رَجُلٌ » ، فالألف في « أنا » كالهاء في « اِرْمِهِ » زائدة مثلها ، وبُيِّنَت الفتحه بالألف كما بيَّنت الكسرة ^٥ بالهاء ؛ لأن الهاء مجاورة للألف ، ومثله ذلك

١ - ظ وش : الحرف .

٢ - رسمت : أن : بدون ألف في ص .

٣ - سورة طه ٢٠ من الآية ١٢ .

٤ - في الوقف : زيادة من ط ، ش .

٥ - الكسرة : ساقطة من ظ ، ش .

ما حكاه سيبويه أن من العرب من يقولُ في الوقف : « قالا » وهو يريدُ « قال » ،
فيُبَسِّن الحركة بالألف ، وقد قالوا ١ في الوقف : « أنه » فيبَسِّنوا المُنتحَةَ بالهاء كما
يَبَسِّنُوها بالألف ، وكِلتاهما ساقطة في الوصل .

[إجراء العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل مجراها في الوقف]

فأما قول الشاعر :

أنا سيفُ العشيِّرةِ فاعرِفوني مُحمِداً قد تَدَرَّيْتُ السَّناما

فإنَّه أجزاه في الوصل على حدِّ ما كان عليه في الوقف ، وعلى هذا قولُ

أبي النَّجَّم :

أنا أبو النَّجْمِ وشِعْرى شِعْرى

أى وشعري الذي سمعت به ، وقد أجزت العرب كثيرا من ألفاظها في الوصل
على حدِّ ما تكون عليه في الوقف ، وأكثر ما يجيء ذلك في ضرورة الشعر ،
حكى سيبويه عن العرب « ثلاثه رُبَعَه » بفتح الهاء من ثلاثة وحذف الهمزة
من أربَعَه وإلقاء حركتها على الهاء ، وكان قياسه إذا حرَّكها أن يردَّها تاء ،
إلا أنها لما كانت هاء في الوقف تركها في الوصل على ذلك ، وأنشد سيبويه أيضا :

ضَخْمًا يُجِيبُ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

يريد الأَضْحَمَ خفيف الميم ، وهذا التثقيب إنما يكون في الوقف ليُعْلَمَ [٥ ب]

باجتماع الساكنين في الوقف أنه مُتَحَرِّك في الوصل ، حِرْصًا على البيان ؛ لأنه
معلوم أنه لا يجتمع في الوصل ساكنان ، وعلى هذا قالوا : « خالِدٌ : وهو يجعسُ » :
فإذا وصلوا قالوا : « خالدٌ يافى » فكان سبيله إذا أطلق الميم في « الأَضْحَمَ » بالنَّصْبِ
أن يُزِيلَ التثقيب ، إلا أنه أجزاه في الوصل . مُجْزَاهُ في الوقف للضرورة ، وهـ : ٢٠

ببازٍ وَجَنَاءَ أَوْ عَيْهَلٍ ۚ كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ

يريد العيهل والكلكل ، وهذا أكثر من أن أضبطه لك لسعته وكثرته ،
والذى أذكر منه ومن أشباهه فوق ما يحتاج إليه استظهارا وتأنيسا بالأمثال والنظائر ،
فإن سيبويه كثيرا ما كان يعتمد فى كتابه على إيراد النظائر ليؤنيس بها ، فكذلك
أجرى الشاعر قوله :

أنا سيفُ العَشيرةِ فاعرِفُونِي

فى الوصل مُجره فى الوقف .

[الأصل والزائد]

وقولُ أبى عثمان : كم يكون عددُهما فى الأصل ، وما يُزادُ فيهما على الأصل ؛

- قال أبو الفتح ١ : اعلم أنه إنما يُريد بقوله الأصل : الفاء والعين واللام ،
والزائد : ما لم يكن فاءً ولا عينا ولا لاما ، مثالُ ذلك قولك : ضرب ، فالضاد
من ضرب فاء الفعل ، والراء عينه ، والباء لامه ؛ فصار مثالُ ضَرَبَ : فَعَلَّ ،
فالفاءُ الأصلُ الأوَّل ، والعينُ الأصلُ الثانى ، واللامُ الأصلُ الثالث ، فإذا ثبت
ذلك ، فكلُّ ما زاد على الضاد والراء والباء ، من أوَّل الكلمة أو وسطها أو آخرها ،
فهو زائد ، ومعنى زائد أنه ليس بفاءٍ ولا عينٍ ولا لامٍ ، وليس يعنون بقولهم
زائد أنه لو حذف من الكلمة لدلَّتْ بعد حذفه على : كَيْتَ تدلُّ عليه وهو
فيها ؛ ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة ، فلو ٢ حذفها فقُلْتَ : ضَرَبَ لم
يدلَّ على اسم الفاعل بعد الحذف ، كما كان يدلُّ عليه قبل الحذف ؛ وكذلك
قولهم : مَضْرُوبٌ ، لو حذف الميم والواو لم يكن [١ ٦] ما بقى من الكلمة

١ - قال أبو الفتح : ساقط من ش .

٢ - ظ ، ش : ولو .

دالاً على اسم المفعول ، كما يدلُّ عليه « مضروب » بكماله ، بل لم يكن يُمكن
النُّطق بهذه الكلمة وما أشبهها بعد حَذْفِ الميم ؛ لأنَّ الضاد بعدها ساكنة ، والابتداءُ
بِالسَّاكنِ مُمْتَنِعٌ كما تعلم . فِيمَا زِيدَا فِي « ضَرَبَ » مِنْ أَوَّلِهِ قَوْلُهُمْ : « اسْتَضْرَبَ »
فالمهزلة والسين والتاء زوائد ؛ لأنَّه ليس في ضرب شيء من ذلك ، ومثاله :
استَضْمَعَل ، وكذلك يَضْرِبُ الباء زائدة ، ومثاله يَفْعَل ، والزيادة في وسطه
قوله : « ضَرُوبُ » الواو زائدة ، ومثاله : فَعُول ، والزيادة في آخره . قوله :
« ضَرَبَانِ » فالألف والنون زائدتان ، ومثاله : فَعَلَان ، فالأصول يُقَابَلُ بها
في المثال : الفاءُ ، والعينُ ، واللام . ويُلفظُ بالزائد بعينه لَفْظًا في المثال ، ولا
يُقَابَلُ به فاءٌ ولا عينٌ ولا لامٌ ؛ لأنَّه لو كان أحدَ الثلاثة ٢ لكان أصلاً لازائداً ،
ألا ترى أنَّكَ تقول في « ضَرُوبٍ فَعُولٍ » ، فتأتي في « فَعُولٍ » بالواو
التي كانت في « ضَرُوبٍ » بعينها ؛ لأنها زائدة ، فإن تَكَرَّرَ الثاني مِنَ الأَصُولِ
وهو العين كَرَّرْتَ في المثال العين بإزائه ، فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّ » فَتَشَقَّلُ
العين مِن « فَعَلَّ » ، لأنها بإزاء الراء من « ضَرَبَ » ، فإن تَكَرَّرَ الأَصْلُ الثالث وهو
اللام ، كَرَّرْتَ في المثال اللام بإزائه ، فتقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّ » جِئْتَ
في المثال بلامتين ، لَمَّا كان في ضَرَبَ بَاءً ، فإن تَكَرَّرَ الأَصْلَانِ كِلَاهُمَا ،
كَرَّرْتَ في المثال العين واللام كِلَيْتِيهِمَا ، تقول في « ضَرَبَ : فَعَلَّ »
زِدْتَ عَيْنًا وَلَا مَ لَمَّا زِدْتَ فِي « ضَرَبَ » راءً وباءً ، والفاءُ لم تُكْرَرْ في كلام
العرب إلا في حرف واحد ، وهو « مَرْمَرِيْسٌ » وهي ٣ الدَّاهِيَةُ والشَّدَّةُ ،
قال الراجز :

١ - ظ ، ش : زاد .

٢ - ظ ، ش : الثلاث .

٣ - ظ ، ش : وهو .

دَاهِيَةٌ حَدْبَاءَ مَرْمَرِيْسٍ

دمرمريريت : في معناه ، فثاله من الفعل ١ « قَعَفَعِيل » ؛ لأنه من المراسمة وهي الشدة ، فتكررت الفاء والعين ، ولا نظير لهذه الكلمة ، وإنما بسطت هذا الموضع ، لأن أكثر مَنْ يتعرّض للنظر في هذا العلم يسمع الأصلَ وأنزائد ولا ٢ يعرف الغرض [٦ ب] فيهما . ، ولا حقيقة ما يُراد بهما ، فكشفتُ هذا المعنى ، ٥ ليشترك في معرفته المبتدئُ والتمكّنُ فيه .

[الزيادة للإلحاق ولغيره]

قال أبو عثمان : فِيمَا يُزَادُ مَا يُلْحَقُ بِنَاءِ بِنَاءٍ ، ومنه ما يكونُ للمدِّ ، ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى ، وفيه ما يُلْحَقُ فِي الْكَلَامِ وَلَا يُتَكَلَّمُ بِهِ إِلَّا بِزَائِدٍ ؛ لأنه وَضِعَ عَلَى الْمَعْنَى الَّذِي أَرَادُوا بِهِذِهِ الْهَيْئَةَ .

١٠

قال أبو الفتح : فَصَّلَ فِي هَذِهِ الْجُمْلَةِ أَنْوَاعَ الزِّيَادَاتِ ، وَعَرَّفَ الْغُرُضَ فِي أَنْ زِيدَتْ ، وَمَا الَّذِي دَعَا إِلَى ذَلِكَ .

[الزيادة للإلحاق]

فَمَا زِيدَ فِيهِ لِلْإِلْحَاقِ كَثِيرٌ ، مِنْهُ « كَوَثَرَ وَصَيَّرَفَ » فَالْوَاوُ وَالْيَاءُ فِيهِمَا زَائِدَتَانِ ؛ لِأَنَّهُمَا مِنَ الْكَثْرَةِ وَالصَّرْفِ ، وَهُمَا مُلْحَقَانِ « بِجَعْفَرَ وَسَلْتَهَبَ » ؛ ١٥ وَكَذَلِكَ « جَدَّوَلٌ » الْوَاوُ فِيهِ زَائِدَةٌ مُلْحَقَةٌ « بِجَعْفَرَ » . وَقَدْ قِيلَ : « جَدَّوَلٌ » بِكسر الجيم ، فَالْوَاوُ فِي هَذَا مُلْحَقَةٌ لَهُ بِنَاءِ « دِرْهَمٌ وَهَيْجَرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ »

١ - من الفعل : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فلا .

ومِن ذلك « سَمِيدَع » الياءُ فيه زائدةٌ مُلْحِقَةٌ بِفَرَزْدَقٍ ومِثَالُهُ فَعَيْلَلٌ ،
وكذلك « فَدَوَكَس » . وهذا أَكْثَرُ مِن أن أَضْبِطَهُ لك ، وإنما أَذْكَرُ مِنهُ ومِن
نظائره ما يدَعُو إليه القياس .

[الزيادة للمد]

٥ وقولُهُ : ومِنهُ ما يكون للمدَّة ، يعنى الواوُ في « عَجَوزٍ وَعَمُود » ، والياءُ
في « جَرِيْبٍ وَقَتْصِيْبٍ » والألفُ في « كِتابٍ وَسِرَاجٍ » لم يَرُدْ بِهِذِهِ وما أَشْبَهَها
إلا امتداد الصوت والتكثيرُ بها ؛ ولأنهم كثيرا ما يحتاجون إلى المدِّ في كلامهم ،
ليكون المدُّ عِوَضًا من شيء قد حَذَفُوهُ ، أو للين الصوت فيه ٢ ؛ ألا ترى أن
الضَّرْبَ الثالثَ . مِن الطويل قد أُلْزِمَ حَرَفُ المدِّ نحو قول الشاعر :

١٠ أَقِيمُوا بنى النعمان عَنَّا صدوركم وإلا تَقِيمُوا صَاغِرِينَ الرَّءُوسَا
ونحو قول الآخر - أنشدناه أبو علي لَقَطِيرِي بن الفُجَاءَة - :

لَعَمْرُكَ إني في الحياة لَنزَاهِدٍ وفي العيشِ ما لم أَلُقْ أُمَّ حَكِيمٍ
ونحو قول الآخر - قرأته على أبي علي في نوادر أبي زيد - :

[١٧] جَزَوْنِي بما رَبَّيْتُهُمْ وَمَحَلَّتُهُمْ

كذلك ما إنَّ الخُطوبَ دَوَّالٍ

١٥ فهذه الألفُ في « دَوَّالٍ » والياءُ في « حَكِيمٍ » والواوُ في ٢ « الرَّءُوسَا » ،
تُسَمَّى الرَّدْفُ . وإِنَّمَا لَزِمَتْ هذا الضَّرْبَ لتكون عوضا من لامٍ مَتَّاعِلُنْ ،
وهذا مُبَسَّيْنُ في عِلْمِ القوافي ، وإنما يعرفه أهلُ العَرُوضِ ، فلهذا ونحوه ما زيدتُ

١ - ظ ، ش : هذا .

٢ - ظ : به .

٣ - ظ ، ش : من .

هذه المدّات ، وللحاجة ١ إلى الاتّساع في كلامهم ؛ لأنهم ٢ يُعَسِّرون عن
المعنى الواحد بالألفاظ الكثيرة ، وهذا يضطرُّ إلى الاتّساع ، فمن ها ٣ هنا احتييج
إلى الزوائد المُكثِّرة للكلام .

[الزيادة للمعنى]

- وقوله : ومنه ما يُلْحَقُ للمعنى : يريد به نحو التنوين الذى دخل الكلام علامة ٥
للخفّة والتمكّن فى الأسماء فى نحو « زيدٌ وزيداً وزيدٍ » . ومن ذلك : حروفُ
المضارعة إنما جاءت لتجعل الفعل يصلح لزمانين : نحو قولك : زيدٌ يقرأُ ،
ألا ترى أنّه يصلح أن يكون إخباراً عنه بأنّه فى حال قراءة ، ويصلح أن يكون
يرادُ به أنّه ؛ سيقراً ؛ فيما يستقبل ، ومن ذلك : ألف « أنا » ، إنما زيدت
ليبيان حركة النون ، وقد مضى ذكرها ، ومن ذلك : ألف النُدْبَةِ ، إنّما ١٠
زيدت لمدّ الصوت وإظهار التّفجّع على المنسوب . فهذه الأشياء ونحوها ممّا زيد
للمعنى ، ألا ترى أنّ الدّلالة على ذلك ٥ المعنى تزول بزوال ذلك الزائد ، إلاّ أنّ
النُدْبَةَ قد تكون بغير ألف تقول : وآزِيدُ ٦ .

[الزيادة من أصل الوضع]

- وقوله : « ومنه ما يُلْحَقُ فى الكلام ولا يُتَكَلَّمُ به إلاّ بزائد ؛ لأنه وُضِعَ ١٥
على المعنى الذى أرادوا بهذه الهيئة » . فلإنما يعنى به : افتقر ونحوه ؛ ألا ترى أنّ
الماضى من هذا اللفظ لم يُنطق به إلا على مثال : افتعل ، والزيادة لازمة له ، وهى

١ و ١ - بدل ما بينهما فى ظ ، ش : لا امتداد الصوت للحاجة .

٢ - قد : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٤ - أنه : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - تقول وآزيد : زيادة من ظ ، ش .

الهمزةُ والتاءُ في أوله . وقوْضُم : « فقير » يشهد بأنهم كأنهم ١ قد قالوا فيه « فَمَمَّرَ » ،
 مثل « ظَمَّرَفَ فهو ظريف » [٧ ب] : هذا أخصُّ به من فَعِيلَ وفَعَّلَ ، وإن
 كانوا قد قالوا : « شَقِيٌّ فهو شَقِيٌّ وقَدَّرَ فهو قَدِيرٌ » ، فإن باب « فَعِيل » أن
 يكون « لِفِعْلٍ » . وإذا ٢ كانوا قد ٣ قالوا : « يَنْدَرُ وَيَدَعُ » ولم يقولوا :
 ٥ « وَدَرَّ وَلَا وَدَعَ » اسْتَفْنَاءٌ عنهما « بِيَرْكٍ » على ما قال سيبويه ، مع أن بين
 الماضي والمضارع نسبا قريبا . فأن يقولوا : « فقير » ولا يقولوا : « فَمَمَّرَ » - وإن كان
 عليه جاء - أَجْدَرُ ؛ لبعُد ما بين الاسم والفعل ؛ ، وإن كان في هذه الأسماء كثيرٌ
 من أحكام الأفعال ؛ فإنَّ الفعل بالفعل أشبه منه بالاسم ، وكذلك « اشْتَدَّ » لم
 يُنطق به بلا زيادة ، لم يقولوا شَدَّ . في هذا المعنى ، على أن أبا زيد قد حكاهما
 ١٠ في كتاب مصادره ، وقوْضُم : « شَدِيدٌ » كأنهم قد قالوا فيه : « شَدُّدْتُ » وإن
 لم يحيئوا به . قال سيبويه : استغنوا « بافْتَقَرُوا واشْتَدَّ » عَن « فَمَمَّرْتُ وشَدُّدْتُ » .
 كما استغنوا « بأحْمَرَ عن حَمِرٍ » ؛ يريد أن « أحمر » أيضا لم يُنطق بالماضي منه إلا
 بزائد نحو « أَحْمَرٌ وَأَحْمَرٌ » ، قال سيبويه أيضا : كما استغنوا « بارتَمَعَ » عن « رَفَعَ »
 وعليه جاء « رَفِيعٌ » ؛ يريد أن قوْضُم : « رَفِيعٌ » : فَعِيلٌ « و فَعِيلٌ » إنما يأتي
 ١٥ من « فَعُلَّ » نحو كَرَّمُ فهو كَرِيمٌ . وكذلك قوْضُم : « ارْعَوَى الرجل » وزنه
 افْعِلَّ ولم أسمعهم استعملوا الماضي منه بلا زيادة ، وليس من لفظ رعيت ، لأن لام
 « رَعَيْتُ » ياء . ولام « ارْعَوَى » واو . لظهورها كما ترى . وليس « الرَعَوَى
 مِن « ارْعَوَى » إنما هي « فَعَلَّتِي » من « رَعَيْتُ » ، قَبِلْتُ ياؤها واوا ، بمنزلة

١ - كأنهم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص وحاشية ظ : وإذا : و ظ ، ش : وإن .

٣ - قد : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : من الفعل .

٥ - كتاب : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : لظهورها .

« تَقْوَى » ، وكذلك قَوْلُهُمْ : « اقْطَرَّ النَّبْتُ واقْطَرَّ واشْتَأَزَزَتْ » لم يستعملوها إلا بتكرير اللام ، فهذا ونحوه مِمَّا لم يُنطق به إلا بزيادة ؛ لأنهم قد يستغنون بالشيء عن الشيء حتى يكون المُستغنى عنه مُسْقَطًا مِنْ كلامهم ، ألا ترى أن قَوْلَهُمْ « مَلَامِيحٌ » إنما هو في القياس جمع « مَلْمَحَةٍ » [١٨] لاجمع « لَمَحَةٍ » ، و « سُمَحَاءٌ » إنما هو جمع « سَمِيحٍ » في القياس لا « سَمِحٍ » و « مَشَابِهٌ » إنما هو جمع « مَشَبَهٍ » لا « شَبِهٍ » ، فكأنهم قد نطقوا « بِمَلْمَحَةٍ وَسَمِيحٍ وَمَشَبَهٍ » لَمَّا جاء الجمعُ عليها ، إلا أنهم استغنوا بِسَمِحٍ عن سَمِيحٍ ، وبمَلْمَحَةٍ عن مَلْمَحَةٍ ، وبشَبِهٍ عن مَشَبَهٍ حتى صار المُستغنى عنه مُسْقَطًا ، وقد قال بعضهم « سَمِيحٌ » وهو شاذٌّ في الاستعمال ، وإذا كانوا قد نطقوا بالمضارع ولم ينطقوا بالماضي في « وَذَرَّ وَوَدَعَ » على قُرْبِ ما بين الماضي والمضارع : فالجمعُ على بُعْدِهِ من الواحد أَجْدَرُ الأَلَّا يَلْتَزِمَ أن يجيئوا بواحد من أجل مجيئهم به ، فهذا شرح هذا .

[أبنية الأسماء والأفعال الثلاثة التي لازيادة فيها]

قال أبو عثمان ٣ : « فأقلُّ الأصول في الأسماء عدَدًا الثلاثةُ ، نحو زَيْدٍ وعَمْرٍو وبَكْرٍ وعِدْلٍ وبُرْدٍ وجَبَلٍ وفَخِيذٍ وعَضُدٍ وزُفْرٍ ومِعْيٍ ، والأفعالُ نحو ضَرَبَ وعَلِمَ وضَرِبَ وظَرَفَ » ٢ .

١ - ص : لم يستعملوها ، ظ ، ش : لم يستعملوا ، وهامش ظ : لم يستعملها العرب .

٢ - ص وهامش ظ : وإذا ، ظ ، ش : وإن .

٣ و ٣ - بدل ما بينهما في ص :

(فأقلُّ الأسماء أصولًا الثلاثةُ ، وكذلك الأفعال ؛ فالأسماء نحو : زيد وعمرو وبكر وعيدل وبرد وجمل وجبل وفخيد وزفر وعضد ومعي . والأفعال نحو : ضرب وعلم وضرب وظرف ، فعلى هذا المثال الأسماء في الثلاثة والأفعال) .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء التي لازيادة فيها تكون على ثلاثة أصول :
 أصلٌ ثلاثيٌ . وأصلٌ رباعيٌ . وأصلٌ خماسيٌ ؛ والأفعال التي لازيادة فيها تكون
 على أصلين : أصلٌ ثلاثيٌ . وأصلٌ رباعيٌ . ولا يكون فِعْلٌ^١ على خمسة أحرف
 لازيادة فيه^٢ ، وأنا أذكر كلَّ أصلٍ في موضعه مُسْتَقْصَى^٣ بحول الله وقوته^٤ .

٥ — فالأسماء الثلاثية تكون على عشرة أمثلة : « فَعَلٌ » . وَفَعَلٌ ، وَفَعِلٌ .
 وَفَعُلٌ ، وَفَعِيلٌ^٥ ، وَفَعِيلٌ . وَفَعِلٌ . وَفَعُلٌ . وَفَعُلٌ . وَفَعُلٌ . وَفَعُلٌ .
 هذه الأمثلة تكون اسما وصفة^٦ ؛ فمثالُ :

فَعَلٌ ويكون اسما صفة . فالاسم كَلْبٌ وَكَعْبٌ ، والصفة ضَخْمٌ وَخَدَلٌ .
 وَفَعِلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَسَنٌ وَطَلَلٌ ، والصفة بَطَلٌ وَحَسَنٌ .
 وَفَعِيلٌ [٨ ب] يكون اسما وصفة . فالاسم كَبِيدٌ وَفَخِيدٌ ، والصفة
 حَذِيرٌ وَفَطِينٌ .

١٠ وَفَعُلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم رَجُلٌ وَعَضُدٌ ، والصفة يَقْطُ وَنَدُسٌ .
 وَفَعِيلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم جِدْعٌ وَعِيدٌ ، والصفة نِضْوٌ .
 وَنِقْضٌ .

١٥ وَفَعِيلٌ يكون اسما وصفة . فالاسم إِبِلٌ وَإِطِلٌ ، والصفة قالوا : امرأةٌ بَلِيْزٌ ،
 وهي الضَّخْمَةُ .^٧ وقد قالوا : أَنانٌ إِيْدٌ^٨ . فأما قولُ الشاعر :

أَرْتَبِيَّ حِجْلًا عَلَى سَاقِيهَا فَهَشَّ النَّوَادُ لِدَاكَ الْحِجْلِ
 فقلتُ ولم أُخْفِ عَنِّي صَاحِبِي أَلَا بَأْسُ أَصْلُ تَلِكِ الرَّجِيلِ

١ - فعل : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فيها .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : بعون الله . وفي هامش ظ : بإذن الله إن شاء الله .

٥ - فعل : ساقط من ظ .

٥ و ٥ - زيادة من ظ ، ش .

وَيُرَوَى بِيَبَا ١ . وإنما أراد به الإتيان لإقامة الوزن وأصل بنائها ٢ على « فِعْلٍ » ساكنة العين . ألا ترى أن هذا الشعر من الضرب الثالث من المتقارب ووزنه في العروض فَعَل ٥ . وبيته :

وأبنتي ٣ من الشعر شعراً عويصاً يُتَسَّى الرواة الذي قد رَوَوْا

- فلو أسكن الجيم لفسد البيت كله ؛ لأنه كان يَصِيرُ ضَرْبُهُ على فِعْلٍ : وهذا ٥
 فاسدٌ مُتَمَتِّعٌ . وأما قولهم : « رَجُلٌ جِيْزٌ ، وَحِكٌّ ، وَنِفِيرٌ » ونحوه ٥ ، وإنما
 أصل بنائه على ٤ فَعِيلٍ كحَدِيرٍ . ولكنهم كسروا فاءَ الفِعْلِ «إتباعاً من أجل
 حرف الحلق ، كما قالوا شَعِيرٍ وَبَعِيرٍ ، فكسروا فاءَ الفِعْلِ لكسرة عينه وعلى
 هذا تقول : « في رَغِيْفٌ رِغِيْفٌ » بكسر الراء . وحكى أبو زيد عن العرب : « الجنة
 لَمَنْ خَافَ وَعَيْدَ اللَّهِ » ولا تقول : « في جَرِيْبٍ وَقَفِيْزٍ : جَرِيْبٌ ولا قَفِيْزٌ » لأنه ٦
 ليس ثاني حروفهما حرفاً من حروف الحلق ، فهذا تَشَعُّبٌ ، ثم نعود لما كُنَّا فِيهِ :
 وَفِعْلٌ : يكون اسماً وصفة . فالاسم نحو ضِلَعٍ وَعَيْنِبٍ ، والصفة : قَوْمٌ
 عِدِّي ٥ . ومكانٌ سَوِيٌّ . وقال النابغة :

باتت ثلاثاً لَيَالٍ ثم واحدة ٧ بذى الحجاز تُرَاعِي مَمْنِزِلاً زِيَمًا

- [١٩] وَفِعْلٌ : يكون اسماً وصفة . فالاسم : قُفْلٌ وَبُرْدٌ ، والصفة : حَلَوٌ وَمُرٌّ . ١٥
 وَفِعْلٌ : يكون اسماً وصفة . فالاسم عُنُقٌ وَطُنْبٌ ، والصفة : سُرْحٌ وَطَلْقٌ .
 وَفِعْلٌ : يكون اسماً وصفة . فالاسم رُبْعٌ وَخُزْرٌ ، والصفة : خُتْعٌ وَسُكْعٌ
 وقال ٧ الراجز :

١ - ظ ، ش : بئبا .

٢ - ظ ، ش : بناهما .

٣ - ظ ، ش : وأروي ، بدل : وأبني ، وهما روايتان .

٤ - عل : زيادة في ظ ، ش .

٥ - لا : ساقط من ظ .

٦ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٧ - ظ : قال .

قد لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ

ولا يوجدُ في الكلام : فِعْلٌ : بكسر الفاءِ وضَمَّ العينِ وإنما لم يَجِيءْ ذلك
كراهية خروجهم من الكسرى إلى الضم بناء لازما، وإذا كانوا قد قالوا آقْتُلْ فضمُّوا
الهمزة لضمِّ التاء ولم يَكْسِرُوها على ما كان يجبُ فيها مع أنَّ بين الهمزة والتاء
حاجزا وهو القافُ، فالألفُ يَخْرُجُوا مِن كسرى إلى ضمِّ بلا حاجز أجدَرُ ، فأما قولهم :
هو يَضْرِبُكَ . وخروجهم من كسرة الراء إلى ضمة الباء فليس يكسر ماقدّمناه ؛
لأن هذه الضمة ليست بلازمة ، ألا ترى أنَّ النصب والجزم يُزِيلَانِها ، وإنما يُكْرَهُ
من ذلك أن تكون الحركة لازمة ، وليس في الكلام اسمٌ على فِعْلٍ : بضمِّ الفاء
وكسر العين ، وإنما هذا بناء يَخْتَصُّ به الفعلُ المبنى للمفعول نحو : ضَرِبَ وَقَتِلَ
إِلَّا في اسم واحدٍ وهو دُوَيْلٌ . وهي ^٢ دُوَيْبَةٌ وبها سُمِّيتْ قبيلة أبي الأسود الدؤلي
وإنما فتحت الهمزة في النسب لتوالي الكسرتين مع ياءِ الإضافة ، فهربوا إلى
الفتح ، كما قالوا في شَمِيرَةَ شَقْرِي ، وفي الصَّعْتِ صَعَقِي . قال الشاعر ^٣ :
جاءُ وَا بَجِيْشِ لَوْ قَيْسَ مَعْرَسُهُ مَا كَانَ إِلَّا كَمَعْرَسِ الدُّبَيْلِ
فهذه الأسماء . وأما الأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها : فعلى ضربين : فِعْلٌ
مبنى للفاعل ، وفِعْلٌ مبنى للمفعول [٩ ب] فالمبنى للفاعل على ثلاثة أضربٍ
« فَعَلَّ وَفَعَّلَ وَفَعَّلَ » .
فثالث فَعَلَّ يكونُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّدٍ ، فالمتعدّي نحوُ : « ضَرَبَ
وَقَتَلَ » . وغير المتعدّي نحوُ « جَلَسَ وَنَهَضَ » .
وَفَعَّلَ يكونُ مُتَعَدِّيًا وَغَيْرَ مُتَعَدِّدٍ ، فالمتعدّي نحوُ « شَرِبَ وَرَكِبَ » ،
وغيرُ المتعدّي نحوُ « سَلِمَ وَقَدِمَ » .

١ - ظ ، ش : لضم .

٢ - ظ ، ش : وهو .

٣ - بهامش ظ أمامه ؛ وقال يصف قلة الجيش : جاؤا ، صح .

وَفَعْلٌ لَا يَكُونُ أَبَدًا إِلَّا غَيْرَ مُتَعَدٍّ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ لِلْهَيْئَةِ
الَّتِي يَكُونُ عَلَيْهَا الْفَاعِلُ لِأَلْشَيْءِ بِفَعْلِهِ قَصْدًا لْغَيْرِهِ نَحْوُ « شَرَفٌ وَظَرْفٌ » ،
فَأَمَّا مَا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوَ قَوْلِهِ :

وإنَّ أَهْجَهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ مِنْ الْأُدْمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ
فَإِنَّمَا أَرَادَ بِهِ الشَّاعِرُ ضَجِيرَ وَدَبِيرَتَ ، وَلَكِنَّهُ أَسْكَنَ الْحَرْفَ اسْتِنْقَالًا لِلْكَسْرَةِ ،
وَعَلَى هَذَا قَالُوا : « قَدِ كَرَّمَ الرَّجُلُ » ، يُرِيدُونَ كَرَّمًا ، وَقَالُوا « لَقَضَوْا الرَّجُلُ »
يُرِيدُونَ لَقَضَوْا الرَّجُلُ ، فَأَسْكَنُوا الْمَضْمُومَ كَمَا أَسْكَنُوا الْمَكْسُورَ ، وَلَمْ يَجِيءْ مِنْ
هَذَا شَيْءٌ فِي الْمَفْتُوحِ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ قَالَ : فَخَذْتُ وَرَجُلٌ وَهُوَ
يُرِيدُ فَخَذًا وَرَجُلًا ، لَمْ يَقُلْ فِي جَمَلٍ جَمَلٌ لِحَفَّةِ الْفَتْحَةِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَدِ
أَنْشَدُوا لِلْأَخْطَلِ :

وما كلُّ مُبْتِئٍ وَلَوْ سَلَفَ صَفْقُهُ بِرَاجِعٍ مَا قَدِ فَاتَهُ بَرِيدٌ
قَالُوا : أَرَادَ سَلَفَ وَلَكِنَّهُ اضْطُرَّ فَخَفَّفَ الْمَفْتُوحَ ، وَهَذَا عِنْدَهُمْ مِنَ الشَّاذِّ ،
فَهَذَا مَا قَالَ أَصْحَابُنَا فِيهِ ، وَيَحْتَمِلُ عِنْدِي وَجْهًا آخَرَ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُحَقِّقًا
مِنْ فَعِيلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ ، وَلَكِنَّهُ فَعِيلٌ غَيْرٌ مُسْتَعْمَلٍ إِلَّا أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الْاسْتِعْمَالِ
وإنَّ لَمْ يُنْطَقْ بِهِ ، كَمَا أَنَّ قَوْلَهُمْ : « تَفَرَّقُوا عِبَادِي دَيْدًا وَشَمَاطِيطًا » ، كَأَنَّهُمْ قَدِ نَطَقُوا
فِيهِ بِالْوَاحِدِ مِنْ هَذَيْنِ الْجَمْعَيْنِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسْتَعْمَلًا فِي اللَّفْظِ ، فَكَأَنَّهُمْ ٢ اسْتَعْمَلُوا
بِسَلَفَ هَذَا الْمَفْتُوحِ عَنِ ذَلِكَ الْمَكْسُورِ أَنْ [١٠١] يَنْطَقُوا بِهِ غَيْرَ مُسَكِّنٍ .

وإذا كانوا قد جاءوا بجموع لم ينطقوا لها بأحد، مع أن الجمع لا يكون إلا عن
واحد ، فأن يستغنى بفعل عن فعل من لفظه ومعناه - وليس بينهما إلا فتحة
عين هذا وكسرة عين ذلك - أجدر .

وأرى أنهم استغنوا بالفتوح عن المكسور لحقمة الفتحة ، فهذا ما يحتمله القياس^١
وهو أحسن من أن تحمّل الكلمة على الشذوذ ما وجدت لها^٢ ضرباً من القياس .
فإن قلت : فإننا لم^٣ نسمعهم يقولون : يَسْلَفُ بفتح اللام ، فما تُسْكِرُ
أن يكون هذا يدل على أنهم لا يريدون سَلَفَ على وجه ، إذ لو كان مراداً عندهم
لقالوا في مضارعه يَسْلَفُ : كما أن من يقول قد عَلِمَ فَيُسْكِنُ عين الفعل ،
لا يقول في مضارعه إلا يَعْلَمُ ، فالجواب أنهم لما^٤ لم ينطقوا بالمكسور على وجه
واستغنوا عنه بالفتوح ، صار عندهم كالمرفوض الذي لأصل له واجتمعوا على
مضارع المفتوح .

وهذا ينبغي أن يكون مما ذكره سيويه : أنهم يستغنون فيه بالشئ^٥ عن الشئ^٥
حتى يكون المُسْتَعْنَى عنه مُسَقَطاً لاسيما إذا دلّت عليه دلالة وهي تسكينهم عين
الفعل ، وهذا التسكين لم نره في المفتوح البتة .

فإن قلت : إننا^٥ قد رأينا في هذا الحرف ، فإن نَقَسَ الشئ^٦ المتنازع فيه
لا يكون حجة^٧ على الخصم ، إنما يكون حجة^٧ ما قد ثبت بلا خلاف ، فأما
ما الخلاف واقع فيه فلا يكون حجة ، ونظير هذا الذي ذهب إليه في هذه الكلمة
من أنهم أسكنوا عينها من مكسور لم ينطقوا به وكأنهم قد نطقوا به ما ذهب إليه
أبو علي في قول الكميت :

وبالعذوات منبتنا نضار ونبع لافصا فيص في كبيننا .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع كلمة : قد .

٢ - ظ ، ش : له .

٣ - ص وهامش ظ : لم . وظ ، ش : لا .

٤ - لنا : ساقط من ظ ، ش . وسقوطه يفسد المعنى .

٥ - ظ ، ش : فانا .

٦ - الشئ : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : عن .

يريد جمع الكُبا وهو كُساحة البيت مثل الزبالة^١ ، ويقال الكبا بالكسر والقصر
 [١٠ ب] أيضا ، قال أبو علي : إنما يُجمع من هذا المعتلّ بالواو والنون ما كان
 محذوف اللام نحو : بُرةٍ وبُرُونٍ ، وظُبّةٍ وظُبُونٍ^٢ . وكُباٌ : ليس بمحذوف
 اللام ، فإما أن يكون حذف اللام للضرورة ثم جمع بالواو والنون بعد الحذف ، وإما
 أن يكون يجمع واحد محذوف اللام لم ينطقوا به واستغنوا عنه بهذا التمام ، فهذا
 ما عندي في هذه الكلمة .

ثم نرجعُ إلى ما كُنّا فيه ، فأما قولهم : « قالَ وخافَ وطالَ » وسُكونُ عينِ
 الفعل منها وإجماعهم على ذلك فإن أصل العين منه الحركة ، فأصل « قالَ قَوْلَ » .
 وأصل « خافَ خَوْفَ » ، وأصل « طالَ طَوَّلَ » . ثم انقلبت الواو ألفا لتحركها
 وانفتاح ما قبلها ، وليس أصلُ العين السكون ، ولو كان الأمر كذلك لصحّت
 الواو ولم تنقلب وهذا مُبَيَّنٌ في موضعه .

فجميعُ الأفعالِ الثلاثيةِ الماضيةِ لا تكونُ عينُ الفعلِ منها^٥ إلا متحركة ،
 وإن سُكِنَتْ فليعلّةٌ دخلتها وأصلها الحركة ، فهذه الأمثلة هي المبيّنةُ للفاعل .
 وأما الفِعْلُ المبنيُّ للمفعول ، فعلى مثال واحد وهو « فُعِلَ » نحو : « ضُرِبَ
 وقُتِلَ » ، وهذا أصله « فَعَلَ أو فَعِلَ » ثم نُقِلَ فجُعِلَ حديثا عن المفعول^٦ ،
 ألا ترى أن « ضُرِبَ منقولٌ من ضَرَبَ ، ورُكِبَ منقولٌ من رَكِبَ »^٦ ، ولا

١ - مثل الزبالة : ورد في ص بين « أيضا » و « قال أبو علي » . في السطر التالي

٢ و ٢ - ظ : برة وقلة ، ويرون وقلون .

٣ - ظ ، ش : لو .

٤ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع ، كلمة هذه .

٥ - ص ، ظ : منه ، ش وحاشية ظ : منها .

٦ و ٦ - في ظ ، ش :

ألا ترى أن منقول ضُرِبَ من ضَرَبَ ، ورُكِبَ من رَكِبَ : وفي هامش
 ظ أمامه : ألا ترى أن أصل ضُرِبَ منقول عن ضَرَبَ ورُكِبَ منقول عن
 رَكِبَ : صح .

يكون فُعِيلَ من فَعْلَلِ أبدا ؛ لأن فَعْلَلِ لا يتعدَّى ، والفِعْلَلِ لا ينقل إلى فُعِيلِ حتى يكون مُتَعَدِّيا قبل النَّقْلِ .

ألا ترى أن « ضَرَبَ » متعدّ ، فلذلك جاز أن تبنيّه للمفعول فتقول : « ضَرَبَ » وكذلك « رَكِبَ » ثم تقول « رَكِبَ » ، و « فَعْلَلِ » لا يتعدَّى أبدا فلا يجوز أن تبنيّه للمفعول ؛ لأنك إذا لم تذكر الفاعل ولم يكن مفعول يقوم مقامه في أن يجعل [١١] الفعل حديثا عنه ، بقى الفعل حديثا عن غير محدث عنه ، وهذا محال .

فإن أقيمت الظرف مقام الفاعل جاز أن تبني فُعِيلَ من فَعْلَلِ نحو ظُفِرَ في هذا المكان ، فأما قول القُطامي :

وَنُفِخُوا عَن مَدَائِنِهِمْ فَطَارُوا

١٠

وقول أبي النجّم :

لو عَصِرَ منه البانُ والمِسْكُ انْعَصَرَ

فإنما أريد به : « نُفِخُوا ، وَعَصِرَ » . ولكنه خَفَّفَ الكلمة بحذف الكسرة ،

فأما قولهم : « قد قِيلَ ، وَخِيْفَ » ونحوهما ، فأصلهما « قَوْلَ ، وَخَوْفَ » ،

ثم عُيِّرَا بعد ذلك ، وهذا مبين مشروح في موضعه بحول الله .

فهذه أبنية الأسماء والأفعال الثلاثية التي لازيادة فيها .

[أبنية الأسماء والأفعال الرباعية لازيادة فيها]

قال أبو عثمان : وتكون الأسماء والأفعال على أربعة أحرفٍ ليس فيها زائد ،

فالأسماء نحو « جَعْفَرٍ وَقِمَطْرٍ وَسِبْطَرٍ وَدِرْقَسٍ » ، ومثل جَعْفَرٍ سَلْتَهَبَ » ،

وهذه الأشياء في الأربعة تكون أسماءً وصفات ، وأما ١ الأفعال التي على أربعة
أحرف^٢ ليس فيها زائد فنحو « دَحْرَجَ وَسَرَهَفَ » وما أشبه ذلك ، فالثلاثة
والأربعة تشترك فيها الأسماء والأفعال على ما ذكرت لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الرباعية التي لازيادة فيها تجيء على ستة

أمثلة : خمسة وقع عليها إجماع أهل العربية ، وواحد تجاذبه الخلاف وهي : —
« فَعَلَّلَ » . « فَعِيلِلَّ » . « فَعُئِلِّلْ » . « فَعِئَلَّلْ » . « فَعِئِلِّلْ » . « فَعُئِلِّلْ » .
ففعَّلَلَّ يكون اسما وصفة . فالاسم « جَعَفَرَ وَصَعَتَرَ » ، والصفة :
« سَلَهَبٌ وَصَقَعَبٌ » .

« فَعِيلِلَّ » : يكون اسما وصفة : فالاسم « قِرَظِيمٌ وَعِظِيمٌ » ، والصفة :
« صِمِرِدٌ وَهَرِمِيلٌ وَخِرْمِيلٌ وَخِضْرِيمٌ وَضِمْرِيْزٌ وَلِطْلِيْطٌ وَدِرْدِيْحٌ » ، وإنما
أكثر من هذا لأن أبا العباس ذكر أن فَعِيلِلَّا في الصفة قليل .
« فَعُئِلِّلْ » يكون اسما وصفة : فالاسم « بُرْتُئِنٌ [ب ١١] وَتُرْتُئِمٌ » ، والصفة :
« كَلْكُلٌ وَقَلْقُلٌ » .

« فَعِئَلَّلَّ » يكون اسما وصفة : فالاسم : « قِلْفَعٌ وَقِرْطَعٌ » ، والصفة :
« هِجْرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ » ، وقد قيل : إن الهاء في « هِجْرَعٌ وَهَيْبَلَعٌ » زائدة وأنها من
« البَلْعُ وَالجَرْعُ » ، ومثالهما على هذا القول « هِفْعَعَلَّ » . وقد حكى عن الخليل
أنه كان يقول : إن الهاء في « هِرْكَوْلَةٌ » زائدة ؛ لأنها تركل^٣ في مشيها وهي
في هذا القول « هِفْعَوْلَةٌ » .

هذا قولهم كما ترى ، وإنما ارتكبه على شذوذه عن النظائر ؛ لأن الاشتقاق

١ - ص وهامش ظ : وأما . و ظ ، ش : فأما .

٢ - أحرف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في هامش ظ ، في ش : التي تركل : وفي ظ : من تركل .

قادهم إليه ، والصواب في ذلك ألا تكون هذه الهاءات مزيدة وهو المذهب الذي عليه أكثر أهل العلم ، وإن كان في « هيجرَع وهيبَلَع وهيرَ كَوَلَة » من معنى ما لاهاء فيه ، ولكن على أن يكون لفظه قريبا من لفظه ، ومعناه كعناه .

ولهذا الذي ذهب إليه نظائر في كلام العرب ، ^١ من ذلك قولهم للمكان اللسِين « دَمِيثٌ » ، وقالوا « دِمِثْرٌ » أيضا ، وقالوا للطويل المنبسط « سَبِيْطٌ » وقالوا فيه أيضا « سَبِيْطْرٌ » ، فسَبِيْطٌ ودَمِيْثٌ لفظهما قريب من لفظ سَبِيْطْرٌ ودِمِثْرٌ ومعنهما واحد ^١ ، ولا يمكن أحدا أن يقول إن الراء من حروف الزيادة .

ومثل ذلك قولهم: « ثَعَلَبٌ وَثُعَالَةٌ ، فثَعَلَبٌ رُبَاعِيٌّ وَثُعَالَةٌ » . ثلاثي والمعنى فيهما واحد. وسأتى على أكثر من هذا في مواضعه ، ^٢ فكذلك ^٣ يجوز أيضا أن تحمل « هيجرَعَا وهيبَلَعَا وهيرَ كَوَلَةٌ » على أنها من معنى « الجِرَعُ والبَاعُ والِرَكَلُ » ، وقريبة من لفظه هربا من أن تُجعل الهاء زائدة في أول الكلمة ، وليس موضع زيادتها أول الكلمة ، إنما موضعها أن تقع آخرا ، فهذا ما يحتمله القياس عندى ، والقول الأول له وجه أيضا ، ألا ترى أنهم حكموا بزيادة الهاء في أمّهات ، وإن كانت في حشو الكلمة [١٢] إلا أن الهاء في أمّهات تبلى الطرف فهى من ^٤ موضع الزيادة أقرب .

١ و ١ - في ظ ، ش : من ذلك قولهم للمكان اللين دمث ، وقالوا فيه أيضا للطويل اللين دمث ، وقالوا أيضا فيه دمثر ومعنهما واحد : وهو كلام مضطرب ولذلك أهملناه .

٢ - ص : موضعه .

٣ - ظ ، ش : وكذلك .

٤ - في ظ : بين كلمتي « والركل » ، « قريبة » الجرع : المكان الطويل السهل .

٥ - عندى : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : في .

وفِعِلَّ يَكُونُ اسْمًا وَصِفَةً ، فَلِاسْمِ « صَيَّعَلٌ » وَفِيَطْحَلُ ، وَالصَّفَةُ :
« حَيْبَجْرٌ وَسَيْطَرٌ » .

فهذه الأمثلة الخمسة وقع الإجماع عليها .

وأما السادس الذي يَتَنَازَعُ فِيهِ النَّاسُ : « فَجُحْدَبٌ » وَمِثَالُهُ « فُعْلَلٌ » بِفَتْحِ

اللام ، حكاها أبو الحسن ه وحده بالفتح وخالفه فيه ا جميع البصريين إلا من قال
يقوله ، والذي رواه الناس غيره « جُحْدُبٌ » بضم الدال وهو اسم لاصفة ، وقد
حكى غيره : « بُرْقُعٌ وَبُرْقَعٌ ، وَطُحْلُبٌ وَطُحْلَبٌ ، وَجُوذُرٌ وَجُوذَرٌ » .
إلا أن جُوذَرًا ذكر أبو علي أنه أعجمي . قال ٢ فلا حُجَّةَ فِيهِ ٢ . والضم
في بُرْقُعٍ وَطُحْلُبٍ هو المعروف الشائع .

١٠ فأما قَوْلُهُمْ : « عَلَابِيطٌ . وَعُكَامِيسٌ . وَهَدَايِدٌ . وَخَزَاخِيزٌ . وَجِنَادِلٌ .
وَذَلَدِلٌ . وَزَلَزِلٌ . وَعَرَّتَيْنٌ » ، فهذه كلها محذوفات ، وأصلها : « عَلَابِيطٌ .
وَعُكَامِيسٌ ، وَهَدَايِدٌ ، وَخَزَاخِيزٌ ، وَجِنَادِلٌ ، وَذَلَادِلٌ ، وَزَلَازِلٌ ، وَعَرَّتَيْنٌ »
ولكن الألف والنون حذفتا تخفيفا ، ودل على أنه قد حذفت منها شيء ، أنهم
قد نطقوا بها تامة نحو : « عَلَابِيطٍ وَعُكَامِيسٍ وَجِنَادِلٍ » . قال الراجز :

١٥ ما راعيتني إلا جناح هابيطا على البيوت قوطه العلابيطا
جناح : قالوا اسم الراعي ، ونصب القوط بهابيطا ؛ لأنه يقال : هبط الشيء
وهبطته ، وقال الآخر :

أعددت للورد إذا الورد حصر
غربا جرورا وجلالا خزخيزا
وقال الآخر :

٢٠ وزعموا وكذبوا بأنه لقيهم علايط فشرّبوا

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - في ظ : فلا حاجة له فيه .

ولولا تقدير المحذوف من هذه الأسماء ونحوها ، لكانت خارجة عما عليه
كلامهم ، ألا ترى أنه ليس في كلامهم كلمة يجتمع فيها أربع متحركات .
فهذه الأسماء الرباعية .

[١٢ ب] وأما الأفعال : فعلى ضربين أيضا : فعلٌ مبنى للفاعل ، وفعل مبنى
للمفعول . فالمبنى للفاعل لا يكون إلا على مثال فَعَلَلْ وهو على ضربين : مُتَعَدِّ
وغير مُتَعَدِّ . فالمتعدى نحو : « دَحْرَجَ وَخَرَفَجَ » وغير المُتَعَدِّ نحو :
« حَسَدَفَ وَهَسَلَجَ » ، والمبنى للمفعول لا يكون إلا على « فُعِّلِلَ » نحو « قُلِّقِلَ
وَزُلْزِلَ » ، فهذا ما في الفصل .

[الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها]

١٠ قال أبو عثمان : وتكون الأسماء على خمسة أحرف لازيادة فيها ، ولا يكون ذلك
في الأفعال : لأن الأسماء أقوى من الأفعال ، فجعلوا لها على الأفعال فضيلة ٢
لقوتها ، واستغناء الأسماء عن الأفعال ، وحاجة الأفعال إليها ، ولا يكون فعلٌ
من بنات ٣ الخمسة البتة .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أنه قد عرّف العِلَّةُ في أن لم يكن فعلٌ من ذوات الخمسة ،
وأبان عن مذهبه ، وقد قال سيبويه في هذا المعنى قولاً أنا أذكره ليُضاف إلى هذا
القول .

وذلك . أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول ، لأن الزوائد تلزمها

١ - ظ ، ش : فيه .

٢ - ظ ، ش : فضلية .

٣ - ص وهامش ظ : بنات وظ ، ش : ذوات .

للمعاني ، نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة في تَدَحْرَجَ ، وألف الوصل والنون في نحو ١ احْرَنْجَمَ ، فكَرِهُوا أن يلزمها ذلك على طُولها .

فإن قلت : إنهم قد قالوا : عِنْدَ كَيْبٍ . وَعَضْرَفُوط . وَقَبَعَتْرَى ونحوها فألحقوها الزوائد وهي ٢ خماسية . فإن الأفعال أقعدُ في الزوائد من الأسماء . لأنها تنقلها من حال إلى حال .

[الدليل على أن الزيادة بابها الأفعال]

ويدل ٣ على أن الزوائد بابها الأفعال ، أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين ٤ في آخر : فَعْلَانٌ : ٥ بابها أن تكون ٥ في آخر ٦ غَضْبَان . وَعَطْشَان ونحوهما من الصفات التي تشبههما . قال : قالوا ٧ : لأن غَضْبَان صفة ، والصفة قريبة من الفعل ، والزيادةُ بالفعل وما شابهه أحقُّ . ومن ذلك أيضا أنك لا تجدُ ١٠ اسما اجتمع في أوله زيادتان . إلا أن يكون [١١٣] جاريا على الفِعْل نحو : مُنْطَلَقٍ : ومُسْتَخْرَجٍ ، فلولا أنهما جاريان على الفِعْل الذي هو أحقُّ بالزيادة ، لما جازَ وقوعُ زائدين ٨ في أولهما ، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والأمكنة .

فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعدُ ، وقد حمل هذا قوما على أن قالوا : ١٥

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ : وهما .

٣ - ش : يدل .

٤ - ص : الزائدتان : وهو خطأ .

٥ و ٥ - ورد هكذا بضمير الواحدة في النسخ الثلاث .

٦ - آخر : ساقط من ظ ، ش .

٧ - قالوا : زيادة من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : زائدتين .

إن انقحلاً في^١ معنى قَحَلَ وليس من لفظه ، وأنه لازيادة في أوله . كذا
حكى^٢ أبو علي عن بعضهم . فاحتُملت الزوائد في الأسماء الحماسية^٣؛ لقوة الأسماء؛
ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تَمَكَّنْهَا وكثرتها في الأفعال ، فكأن^٤
الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا^٥ يُعَبُّ بِهَا لذلك .

[أمثلة الأسماء من بنات الخمسة لازيادة فيها]

قال أبو عثمان : فالأسماءُ من بناتِ الخمسة نحو « سَفَرَجَلٍ وَهَمْرَجَلٍ
وَجِرْدَحَلٍ وَحِينَزَقِرٍ وَجَحْمَرِشٍ وَقُدْعَمِيلَةَ » ، وتكون هذه الخمسة
أسماءً وصفات .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الحماسية تجيء على أربعة أمثلة وخامس لم
يذكره سيويوه : وهي^٦ « فَعَلَّلٌ وَفِعَلَلٌ وَفَعْلَلِيلٌ وَفُعَلَّلٌ » .
فمثال . فَعَلَّلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « فَرَزْدَقٌ » ، وخَدْرَتُقٌ ،
والصفة « هَمْرَجَلٌ » وشمردل .
وَفِعَلَلٌ يكون اسماً وصفة ، فالاسم « قِيرَطَعْبٌ » ، والصفة « جِرْدَحَلٌ »
وحينزقر .

وَفَعْلَلِيلٌ : ذكر أبو عثمان أنه يكون اسماً وصفة ؛ لأنه قال قُبَيْلٌ : وتكون
هذه الخمسة أسماءً وصفات ، وذكر أبو العباس . أنه إنما جاء هذا المثال في النَّعْتِ

١ - ص : من .

٢ - ظ ، ش : حكاة .

٣ - الحماسية : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : وكان .

٥ - ظ ، ش : لم .

٦ - وهي : ساقط من ظ ، ش .

نحو « جَحْمَرِشٍ وَنَحْوَرِشٍ » وَنَحْوَرِشٌ^١ ليس عندي من بنات الحمسة؛ لأن فيه واوا، والواو لا تكون أصلاً في ذوات الحمسة: ومثل « جَحْمَرِشٍ » عندي « صَهْصَلِيقٌ وَقَهْبَلِيسٌ وَقَنْفَرِشٍ » .

وَفُعْلَلٌ يكون اسماً وصفة، فالاسم « الحَزْزَعْبِلَّةُ »، والصفة « الحُبْبَعَيْنُ »، والقَدْ عَمِلٌ^٢ وقيل قَدْ عَمِلَةَ اسم .

والخامس [١٣ ب] الذي لم يذكره سيويوه: فَعْلَلِيلٌ، وهو « هَنْدَلَعٌ » . وقالوا^٣: هو اسم بَقْلَةٌ، ومن ادعى ذلك احتاج أن يدلّ على أن النون من الأصل .

فهذه أبنية الأسماء والأفعال التي لازيادة فيها . ويجمعها ثلاثة وعشرون مثلاً:

- ١٠ أَحَدٌ عَشَرَ ثَلَاثِيًّا، وَسَبْعَةٌ رُبَاعِيَّاتٌ، وَخَمْسَةٌ خَمَاسِيَّاتٌ . فن الثلاثي: ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال: وهى: - فَعْعَلٌ، وَفَعْعِلٌ، وَفَعْعَلٌ . وواحد تختصُّ به الأفعال وهو: - فَعْعِلٌ إلا في حرفٍ واحد وهو دُئِيلٌ . وقد ذكرته، والباقي يختصُّ به الاسم .

وأما الرباعيُّ: فالأسماءُ والأفعالُ تشتركُ في مثالٍ واحدٍ منه^٣ وهو فَعْعَلَلٌ .

- ١٠ ويختصُّ الفعلُ ببناءٍ واحدٍ وهو فَعْعَلِلٌ لأنه نظيرُ فَعْعِلٍ في الثلاثيِّ، والباقي يختصُّ به الاسمُ، والخماسيُّ خمسةُ أمثلةٍ يختصُّ بها كلها الاسم .

فان قال قائل: فلم كانت الثلاثيةُ أكثرَ أبنيةٍ؟ فالجواب: أنه إنما كَسَّرَ

تَصَرَّفُ ذَوَاتِ الثَلَاثَةِ في كلامِهِمْ؛ لأنها أعدلُ الأصول، وهى أقلُّ ما يكون

١ - نحو رَشٍ: ساقط من ظ، ش .

٢ - ظ، ش: قالوا .

٣ - منه: ساقط من ظ، ش .

عليه الكسَمُ المتمكِّنة ١ : حرفٌ يُبتدأ به وحرفٌ يُحشَى به وحرفٌ ٢ يُوقَفُ عليه . ويدلُّك على تمكُّنها أنهم يَصرفون منها ما كان معرفةً مؤنثا إذا سكن وسطه نحو : هَنَدٍ وُجْمَلٍ . فَصَرَفُهُمْ إِيَّاهُ مع أن فيه عِلَّتَيْنِ ثَقِيلَتَيْنِ وهما العَرِيفُ والتَأْيِثُ دلالةٌ على خَفَّتِهِ ، ألا ترى أن الخفة فيه عادلَتُ أحدِ السببَيْنِ . فانصرف الاسمُ ؛ فلذلك كَسُرَتْ أمثلةُ الثلاثيِّ .

ومِن هُنَا أيضا صارت ذواتُ الثلاثة أحقَّ بالزيادة ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضَرَبٌ من تَصْرِيفِهَا ، ولستُ أعنى بالتصريف هاهنا التَّنْقُلُ في الأزمنة نحو : ضَرَبَ ويضربُ ٣ وسيَضْرِبُ ، وإنما أُريدُ تنقُلُ أحوالِ الكلمة وتعاوُرُ ؛ الزيادة إِيَّاهَا .

١٠ ألا ترى أنهم إنما ° حكموا بزيادة النون في « سِنْدَ أَوْ ، وَقِنْدَ أَوْ ، وَحَنْطَ أَوْ ، وَكَنْتَ أَوْ » ؛ لأنهم لما رأوا الواو زائدة فيها ؛ لأنها لا تكون أصلا في ذوات الخمسة : قَصَوْا بزيادة النون ، قالوا لتكون الكلمة ثلاثية ؛ لأن الزيادة بذوات الثلاثة أشبهه [١٤] فلخفة ذوات الثلاثة ما كَسُرَتْ تَصْرِيفِهَا واعتورتها الزيادات .

ولما كانت ذوات الأربعة وسيطة بين الثلاثة والخمسة ، لم تمنع الفعل أصلا ، بل جاء فيها ، لأنها : وإن كانت فوق الثلاثة : فهي ٧ دون الخمسة . ١٥
فمن هُنَا جاء فيها ٨ دَحْرَجَ ونحوه ، ولذلك لم يَزِدْ على فَعْلَلٍ وفُعْلِلَ ،

١ - المتمكِّنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - وحرف : ساقطة من ظ .

٣ - ظ ، ش : يضرب .

٤ - ظ ، ش : لتعاور .

٥ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٦ - فيها : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : فهو .

٨ - ظ : فيهما .

وكان ذوات الخمسة : وإن لم يكن فيها فعلٌ ؛ فإن دخول التحقير والتكسير فيها كالعوض من منع الفعلية فيها ، ألا ترى أنك تقولُ في تحقير سَفَرَجَلٍ : « سَفَرَجٍ » وفي تكسيره « سَفَارِجٍ » ، فجرى هذان مجرى قولك : « سَفَرَجٍ سَفَرَجٌ سَفَرَجَةٌ » ، فهو مُسَفَرَجٌ ، وإن كان هذا لا يقال فإنه لو اشتق منه فعل لكانت هذه طريقته .

٥

وسألت أبا عليّ فقلتُ له : هَلَّا حَقَّرُوا سَفَرَجًا وَكَسَّرُوهُ ١ ولم يحذفوا من آخره شيئاً ؟ فقال : لم يجوز ذلك ؛ لأن التحقير والتكسير ضربٌ من التصرف ٢ ، وأصلُ التصرف ٣ للأفعال ؛ لأنها بالزوائد أحقُّ ، فلَمَّا لم يكن لهم فعلٌ خماسيٌّ لم يُكسَّرْ نحو سَفَرَجَلٍ ، ولا حَقَّرْ إلا يحذف حرف ليصير إلى باب دَحْرَجٍ فيمكن فيه التصريف ، فهذا قول حسن سديدٌ ، وهو تلخيص قول سيديوه .

١٠

ولهذا ماقلتُ الزوائد في بنات الخمسة . ومن هاهنا أيضاً لم تلحق بنات الخمسة الزيادة من أولها ؛ لأن الزيادة في الكلمة ضربٌ من توهينها ؛ لأنك قد أدخلت فيها ما ليس منها ، فلما كانت الخماسية قليلاً ما تدخلها الزوائد ، كرهوا أن يبدؤوا فيها بما هو زائد على أصلها وكان آخر الكلمة ووسطها أشبه بالتوهين ٥ من أولها ؛ لقوة الأول وضعف الآخر .

١٥

ألا ترى أن الزيادة إنما تجيء في مثل « عَضْرَفُوطٍ وَعَسْدَآيِبٍ وَيَسْتَعُورٍ وَقَبَعَتْرَى » حشواً وآخرها ، ولا يقع شيء من ذلك في أول الكلمة ، على أن الزيادة فيها حشواً أكثرُ منها آخرها ، وكلّ قليل .

١ - ظ ، ش : فكسروه .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : التصريف . فيهما .

٤ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : للتوهين .

وإذا كانت ذوات الأربعة التي هي أمكن من ذوات الخمسة وأخف لانتقع
الزوائد في أولها إلا في ضَرْبٍ واحدٍ منها وهو الاسمُ الجارى على فِعْلِهِ نحو :

« مُدَحَّرِجٍ [١٤ ب] ومُسْتَرْهِفٍ » كراهية الابتداء بالزوائد فيها ، فذوات
الخمسة - على طَوْحِهَا وَقِلَّةِ تَصَرُّفِهَا وَكَثْرَةِ حُرُوفِهَا - أولى بذلك .

ويدلُّ على أن الزيادة في أول الكلمة بأبها الفِعْلُ ، أنه لم يأتِ في ذوات
الأربعة إلا فيما كان جارياً على فِعْلٍ نحو مُدَحَّرِجٍ وبابه ١ ، والحماسية
لا فِعْلٍ منها ٢ ، فلذلك لم يَزِدْ في أولها .

[الإلحاق غير المطرد بزيادة الواو والياء والألف في الأسماء والأفعال]

[في الأسماء]

١٠ قال أبو عثمان : فقد ذكرت لك الأصول في الأسماء والأفعال فاعرفها ،
وسأبين لك ما يكون من الزوائد في الثلاثة وفي الأربعة وفي الخمسة إن شاء الله .
فما زيد في الثلاثة ليُلْحَقِهَا ببناء الأربعة من الأسماء بالواو والياء « كَوَثِرٌ
وَجَدَوَلٌ وَجَيْسَلٌ » ؛ فهذا كله ؛ مُلْحَقٌ ببناء جعفر : والواو والياء فيه
زائدتان .

١٥ قال أبو الفتح : اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في الكلمة تبلغ بها زنة المُلْحَقِ
به لضربٍ من التوسُّعِ في اللُّغَةِ . فذوات الثلاثة يُبْلَغُ بها الأربعة والخمسة وذوات
الأربعة يُبْلَغُ بها الخمسة . ولا يَبْتَقَى بعد ذلك غرضٌ مطلوبٌ : لأن ذوات

١ - وبابه : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش فيها .

٣ - ظ . ش : وقد .

٤ ، ٤ - في ظ : فهذه كله . وفي ش : فهذه كلها .

الحمسة غايةً الأصول ، فليس وراءها شيء يُلحق به شيء ، وقد ذكر أبو عثمان
تفصيل هذه الجملة ، وأنا أوضّح كل حرفٍ فيها : -

فكَوَثُرٌ : الواو فيه زائدة لأنه من الكثرة : قال الشاعر :

وأنت كثيرٌ يا ابن مروان طيبٌ وكان أبوك ابن العقائل كَوَثُرًا

فكَوَثُرٌ من معنى كثير ، وجدول : الواو فيه زائدة ، لأنه النهر ، وهم كثيرا
ما يصفونه بالتلوي ويُسبِّهونه بالحياة ، وقد قال بعضُ المُحدِّثين في وصفه :

يَنسَابُ مِثْلَ الْحَيَّةِ الْمَذْعُورِ

والجدل : طى الخلق وشدة القتل ، والحياة أشبه شيء بالجدل :

فالجداول راجعٌ في المعنى إلى الجدل والتلوي^١ قال الشاعر :

زِمَامَا كَشُعْبَانِ الْحَمَاطَةِ أَزْمَمَا

١٠

وقال ذو الرمة :

رَجِيْعَةٌ أَسْفَارٌ كَأَنَّ زِمَامَهَا شُجَاعٌ لَدَى يُسْرَى الذَّرَاعَيْنِ مُطْرِقٌ

وأشد الأصمعي :

تَلَاعِبٌ مَشَى حَضْرَمِيٌّ كَأَنَّهُ حُبَابٌ نَقَا يَتَلَوُّهُ مَرْتَجِلٌ يَرْمِي

وجيئيل : وإن لم نعلم^٢ وجه الاشتقاق فيها : فالياء لا بد من أن تكون زائدة ؛

لأنها لا تكون أصلا : لاهي ولا الواو في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيمر^٣
بك ذلك في موضعه إن شاء الله .

قال أبو عثمان : والألف تلحقُ بينات الثلاثة آخرا فتلحقُها بالأربعة من

الأسماء نحو معزى وأرطى ، فمعزى ملحقٌ بهجرع ، وأرطى ملحق

١ و ١ - ورد في ظ ، ش بعد البيت • تلاعب معني حضرمي كأنه . . . الخ خطأ •

٢ - ظ ، ش : يلح .

٣ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

يَجْعَفَر . وذا أكثرُ من أن أعدّه لك ١ . ولكن أضع لك رسماً تستدل به إن شاء الله .

قال أبو الفتح: يدلُّ على زيادة الألف في مِعْزَى : أنهم يقولون في معناه :
مَعَزٌ وَمَعَزٌ وَمَعِيزٌ فتذهب الألفُ في الاشتقاق ٢ ، ويدل على أن الألف في آخر
أرطى زائدة أنهم يقولون ٢ : أديمٌ ماروطٌ : إذا دُبِغَ بالأرطى ، فقد ذهبت
الألف في الاشتقاق ؛ فَمِعْزَى فِعْلَى ، وأرطى فِعْلَى ٣ والألف في آخرهما
للإلحاق ؛ لأنهما بوزن « هِجْرَعٍ وَجَعْفَرٍ » ، ويدلُّ على أنهما ليستا للتأنيث ،
أنهما منونتان ، ولو كانتا للتأنيث لَمَا نُوتْنَا على وجه .

ألا ترى أن مثل « حُبْلَى وَسَكْرَى وَبُجَادَى » لا يَنْوَنُ أبداً ، وأيضاً فقد قالوا :
أرطاةٌ ، فألحقوا الألفَ علامةَ التأنيث ، ولو كانت للتأنيث لم تلحقها الهاء ؛ لئلا
تجتمع في الاسم علامتا تأنيث ، ألا ترى أنك لا تقولُ في حُبْلَى : حُبْلَاةٌ .
ولا في سَكْرَى : سَكْرَاةٌ ، وأيضاً فإن مِعْزَى مذكَّرٌ ، قال الشاعر :

ومِعْزَى هَدِيَا يَعْلُو قِرَانَ الأَرْضِ سُوْدَانَا

فليست الألف فيه للتأنيث ؛ لأنه مذكَّرٌ ، وكذلك قولهم : « سِعْلَاةٌ ، وَعِزْهَاءَةٌ
وَجَلْعَبَاءَةٌ ، وَصَلْعَخْدَاءَةٌ » ، الألف في أواخرها للإلحاق بمثل « هِجْرَعٍ ،
وَفِرَزْدَقٍ » يدلُّ على ذلك لحاقُ علامةِ التأنيث فيها [١٥ ب] ، وحكى سيديويه :
« بُهْمَاءَةٌ » ، وهذا حرف شاذٌّ ؛ لأنه أدخل الهاء على أَلْفِ فِعْلَى وَأَلْفِ فِعْلَى
لا تكون إلا للتأنيث .

١ - لك : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ما بينهما كتب مرة أخرى سهواً في ظ ، ش بعد الكلمات العشر التالية له بعد لفظ

(الاشتقاق) .

والقول^١ عندى فى ذلك أن الذى أدخل الهاء فى «بُهامة» اعتقد فى الألف أنها ليست للتأنيث ، فإمّا أن يكون جعلها بمنزلة ألف قَبَعَسْرَى زائدة لغير إلحاق ولا تأنيث ، وإمّا أن يكون جعلها مُلْحِقَةً للكلمة ببناء جُخْدَب على مذهب الأخصش .

- فان قلت : فانه يلزم على هذا أن تنوّن «بُهَمَى» بعد حذف الهاء أو قبل دخولها على قول من أدخل الهاء عليها ؟ قيل : قد يجوز أن يكون الذى أدخل الهاء عليها فخالف الجمهور إذا حذفها ، وافق الجميع على أن تكون للتأنيث ، فيخالف إذا ألحق^٢ الهاء ، ويوافق إذا حذفها ، أو يكون الذى قال : «بُهامة» : بناها فى أول أحوالها على التأنيث كما قالوا : «عَرَقَوَة» و«مَحْدُوَة» والنهاية ومِذْرَوَانِ وثِنَايَانِ . فبَسَنُوا هذه الأشياء فى أول أحوالها على التأنيث والتثنية ، فكذلك «بُهامة» تكون مبنية على التأنيث لا مذكّر لها .

- وحكى أبو الحسن «شكاعة» ، وحكى أبو زيد : أنهم يقولون : «قَصْبَاءَة» ، وحلّفاءة ، وطرفاءة . بالهاء والهمزة ، وهذا من النادر الغريب ، وحدثنى أبو على : أن أبا الحسن حكى عنهم «أديم مرطى» وليس فى كثرة مَارُوطٍ : فينبغى أن يكون أرطى على هذا القول أفعلًا وتنوّن ؛ لأنها نكرة بمنزلة «أفكل» وأيدع . وتكون أرطاة على هذا أفعلّة مثل أرملّة وإن لم تكن وصفا ، وحكى بعضهم : أديم مؤرطى ، فهذا يحتمل عندى أمرين ، أجمودهما أن يكون مُفْعَلَى بمنزلة مُسَلَمَى ومُجْعَبَى . ويحتمل أيضا أن يكون مؤفعلًا بمنزلة قول الراجز :

فإنّه أهل لأن يؤكّرما

وإنما كان الوجه الأول أقيس ؛ لأنك تجعلُ الهمزة فيه فاءً وذلك أقيس ؛ لأن
 مأروطا [١٦ ا] أفضى في اللُغة من مَرطِيّ وكلاهما جائز والأول الاختيار .

[في الأفعال]

قال أبو عثمان : وقد تُلحِقَ الأفعالُ من الثلاثة بالأفعال من الأربعة كما فُعِلَ
 ذلك في الأسماء^١ من الثلاثة حين أُلْحِقَتِ بالأربعة ، وسأذكر بعض ذلك إن
 شاء الله . فإِن ذلك « قد حَوَقَلَ الرَّجُلُ حَوَقَلَةً ، وَجَهَّورَ فِي كَلَامِهِ جَهَّورَةً ،
 وَبَيَّطَرَ الدَابَّةَ بَيَّطَرَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم أرادوا أن يَتَسَّعُوا في الأفعال كما اتَّسَعُوا في الأسماء
 فألحقوا الثلاثية بالرباعية . فالواو والياءُ في هذه الأفعال ونحوها . لا تكون إلا
 زوائد ؛ لأنهما لا يكونان أُصولاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف ، وسيأتي
 في موضعه . « فحَوَقَلَ نظير كَوَثَّرَ وَجَهَّورَ نظير جَدَّوَلَ » وقد سُمِّيَ بهما
 جميعاً^٢ قالوا : فلانُ بنُ حَوَقَلَ وفلانُ بنُ جَهَّورٍ وكلاهما مصروفٌ ؛ لأن هذا
 بناءٌ لا يختصُّ بالفعل دون الاسم كما تَصْرِفُ رجلاً يُسَمَّى كَعْسَبًا . ذكر
 ذلك سيويه . واحتجَّ به على عيسى بن عُمر . لأنه كان لا يصرفُ ضرب اسم
 رجل . قال سيويه : وكَعْسَبَ فَعَلَّلَ^٣ من الكَعْسَبَةِ وهو ضربٌ من العدو ،
 ويجوز عندي أن يكون اشتقاقُ حَوَقَلَ من الحَقَلَةِ وهي ما بَقِيَ من نُفَايات
 التَّمَرِ ؛ لأن قَوَاهِمَ : قد حَوَقَلَ الرجلُ ، معناه كَبِرَ وَضَعُفَ فَصَارَ كَأَنَّهُ
 لم يَبْقَ منه إلا نُفَايَتُهُ ، وقال الراجزُ :

١ - في الأسماء : عن ص ، ظ ، وفي هامش ظ و في ش : بالأسماء .

٢ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : فعل ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : آخر .

يا قَوْمٍ قد حَوَقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وبعضُ حَيْقَالِ الرِّجَالِ الموتُ

وهو قريبٌ في المعنى من قولهم : شيخٌ قاحِلٌ : إذا كَبِرَ وبَيَسَ ١ . وليس على نظمه لأجل التقديم والتأخير في الحروف ، ولكنه قريبٌ ٢ من لفظه . وقريبٌ من معناه ٣ وليس على نظمه ٣ ، ولهذا نظائر في كلام العرب

ولو قلت إن أكثر لغاتها على هذا المنهاج لكان قولاً .

ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشيء إذا قَوَيْتَهُ ومكَّنْتَهُ . ثم قالوا : « بُرُجٌ ، والبُرُوجُ الحصون » ، وهي تمنع من فيها وتُعَزِّزُهُ . وقالوا : « المُرَجَّبُ » للمعظم ، وتعظيمُك الشيء ومنعك منه وجبْرُك إِيَّاه قريبٌ بعضُهُ من بعض في المعنى ، وليس جَبَرْتُ على تأليف بُرُجٍ ولا على تأليف المُرَجَّبِ لأجل التقديم والتأخير .

١٠ فالحروفُ واحدة ، واللَّفْظُ متَّفِقٌ ، والتَّظْمُ مُخْتَلِفٌ ، وهذا بابٌ واسعٌ . يتعمَّ أكثر اللُّغَةِ ويحتاج الناظرُ فيه ، والباحثُ عنه إلى أن يكون لطيفَ النظر .

ثم نعودُ لِمَا كنا فيه . وقولهم ٤ : جَهَّورَ في كلامه ، هو من الجَهَّارة وهو ارتفاعُ الصوت وظهورُهُ ، ومنه قوله تعالى : أَرِنَا اللهُ جَهْرَةَ : أي عِيَانًا . ومنه قولهم « جَهَّرْتُ البِئْرَ » إذا أخرجتَ ما فيها من الحَمَاءِ ، فأظهرته لمرآة العين ، فالواوُ فيه زائدة .

١٥ وقولهم : بَيَّطَرَ الدَّابَّةَ : أصله من البَطْر وهو الشَّقُّ في جِلْدٍ أو غيره ، ويقال ٥ : بَطَّرْتُ الجُرْحَ أَبْطَرُهُ وَأَبْطِرُهُ بَطْرًا ، ومنه سُمِّي البَيْطَارُ ، لأنهم كثيرا ما يصفونه بالشَّقِّ والنَّقْبِ ، ألا ترى إلى قول الشاعر :

١ - ظ ، ش : ينس .

٢ - قريب : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٢ - تقدم قبله بأحد عشر كلمة فهو من لهجة ابن جني .

٤ - ظ : قوله : وكانت قولهم . وش : قوله .

٥ - من الآية ١٥٣ من سورة النساء ٤ .

٦ - ظ ، ش : يقال .

اعْصِرِ الْعَوَازِلَ وَارْمِ اللَّيْلَ عَنْ عُرْضٍ بِذِي سَيْبٍ يِقَاسِي لِيَالَهُ خَبَبًا
 أَقْبَّ لَمْ يَنْقُبِ الْبَيْطَارُ سُرَّتَهُ وَلَمْ يَدِدْجُهُ وَلَمْ يَقْطَعْ لَهُ عَصَبًا
 حَتَّى تُصَادِفَ مَا لَا أَوْ يُقَالَ فَتَيَّ لَاقِي الَّتِي تَشَعَّبُ الْفَتْيَانَ فَانْشَعَبَا
 فَمِنْ هُنَا قِيلَ : بَيْطَرَ الدَّابَّةَ ، وَقَالُوا فِي هَذَا الْمَعْنَى : « رَجُلٌ ١ بَيْطَرَ وَبَيْطَرُ
 وَمُبَيْطِرٌ وَبَيْطَارٌ » فَقَدْ صَحَّ أَنَّ الْيَاءَ فِي بَيْطَرَ زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا أَذْكَرُ فِي هَذِهِ
 الْمَوَاضِعِ مِثْلَ هَذَا الْاسْتِثْقَاقِ ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ تَدْعُو إِلَيْهِ لِتَقْوَمَ الدَّلَالَةُ عَلَى زِيَادَةِ
 الْحُرُوفِ الْمَزِيدَةِ ؛ لِأَنَّهُ مَوْضِعٌ تَبْيِينٌ ذَلِكَ .

قال أبو عثمان : فإذا أرادوا أن يُلْحِقُوا الثَّلَاثَةَ بِالْأَرْبَعَةِ بِزَائِدَةٍ فِي آخِرِهِ ، زَادُوا
 يَاءً فِي آخِرِهِ ، فَأَجْرُوهَا مُجْرَى الْيَاءِ الَّتِي مِنْ نَفْسِ الْحَرْفِ ٢ ، وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ سَلَقِيتهُ
 وَجَعَبِيتهُ ، فَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتُ [١١٧] لَكَ مِنَ الْإِلْحَاقِ فِي الثَّلَاثَةِ مِنَ الْأَسْمَاءِ
 وَالْأَفْعَالِ بِنِزَاتِ الْأَرْبَعَةِ .

قال ٣ أبو الفتح ٣ : اعلم أنَّ الْيَاءَ فِي « سَلَقِيتهُ وَجَعَبِيتهُ » هِيَ أَصْلُ
 لِلْأَلْفِ فِي « سَلَقِيتهُ وَجَعَبِيتهُ » . فَإِنْ قِيلَ : وَمَا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ الْأَصْلُ دُونَ
 الْأَلْفِ ؟ قِيلَ : ظَهَرَ الْيَاءُ عِنْدَ سُكُونِ لَامِ الْفِعْلِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ « سَلَقِيتهُ
 وَجَعَبِيتهُ » ، فَجَرَى ذَلِكَ مُجْرَى « رَمَيْتُ وَسَعَيْتُ » ؛ لِأَنَّ السُّكُونَ بَعْدَ الْحَرَكَةِ
 وَلِذَلِكَ ٥ قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : زَادُوا فِي آخِرِهِ يَاءً وَلَمْ يَقْلُ زَادُوا أَلْفًا ، وَلِهَذَا أَيْضًا مِثْلُ
 بِسَلَقِيتهُ وَلَمْ يُمَثَّلْ بِسَلَقِيتهُ .

١ - ظ ، ش : الرجل .

٢ - ظ ، ش : الكلمة .

٣ ، ٣ - ظ : الشيخ .

٤ - ص : قيل .

٥ - ص : وكذلك .

وقوله : وأجرهما مجرى الياء التي من نفس الحرف : يُريد به أن الياء التي في سَلَقَيْتُ : على أنها زائدة : تجرى مجرى الياء التي في أمضيتُ وكلاهما أصل غير زائد ، ألا ترى أنك تقولُ : « سَلَقَيْتُ يُسَلَقِي سَلِقَاءٌ فهو مُسَلَّقِي ، كما تقول أجرتي يُجْرِي إجراءً فهو مُجْرِي » .

وأما قوئهم في المصدر أيضا « سَلَقَاءٌ وَجَعْبَاءٌ » فهو نظير « الضَوْضَاءُ وَالضَوْفَاءُ » مصدر « ضَوَّضَيْتُ وَقَوَّيْتُ » ونظيرهما من الصحيح « الدَّحْرَجَةُ وَالضَّلَقَلَةُ وَالزَّلْزَلَةُ » ؛ لأن « سَلَقَيْتُ » ملحق « بدحرج » ، فلذلك جاء مصدره بمنزلة الدَّحْرَجَةِ . وقالوا : « سَلَقَيْتُ سَلِقَاءً » كما قالوا « دَحْرَجْتُ دِحْرَاجًا » وقال الراجز :

١٠ سَرَهَنْتُهُ مَا شِئْتَ مِنْ سِرْهَافٍ
ولم يقولوا : أكرمتُهُ أكرمةً بوزن دَحْرَجَةٍ ؛ لأنَّ أكرمتُ ليس مُبَلَّغًا بدحرجتُ .

[الإلحاق المطرد في الأسماء والأفعال]

قال أبو عثمان : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقَدَّمُ عليه إلا أن يُسْمَعَ ، فإذا سُمِعَ قيل أُلْحِقَ ذا بكذا بالواو والياء وليس بمطَّردٍ ، فأما المَطَّردُ الذي لا يَسْتَكْسِرُ ، فإن يكون موضعُ اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق ، مثل « مَهْدَدٍ [١٧ ب] وَقَرَدَدٍ وَسُودَدٍ وَعَسْدَدٍ » ، والأفعال « جَلَبَبَ يُجَلَّبِبُ جَلَبَبَةً » .

قال أبو الفتح : اعلم أن قوله : وهذا الإلحاق بالواو والياء والألف لا يُقَدَّمُ

عليه : يريد به الأسماء والأفعال جميعاً لأحد القَبِيلَيْن ، وإنما لم يطرِدْ عنده لأنه لم يَكْثُرْ كَثْرَةً ما يكون إلحاقه بتكرير لامه نحو مَهْدَدٍ وجَلْبَبٍ ، فلما لم يكثر كثرته لم يقسِهْ وسَلَّم ما سمع منه : وهذا الذي عملوه هو القياس عندي ؛ لأنك إذا أردت أن تُلْحِقَ شيئاً بشيءٍ أكثر حروفاً منه فلا بدّ من زيادة تُبَلِّغُه ذلك الغرض المطلوب .

وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ، ولا تجيء بالزوائد^٢ قبل أن نستوفى ماله^٣ من الأصول ؛ لأنه كان يكون حكماً : لو فعلت ذلك : حكم من له دراهم^٤ فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها وذهب يدان^٥ غيرها فينفقه ، فلما فنى ما ادّانه عاد على ماله بالنفقة . فهذا ليس في حزامته من بدأ بانفاق ماله ، فلما فنى ونفد دَعَتْهُ الضرورة إلى أن يدان ويسأل الناس فهو حينئذٍ أعذر^٦ من الأوّل .

وإنما مثَّلتُ هذا لينكشِفِ القياس ، ولم أتعِدّ في هذا التمثيل ما جرت به عادة النحويين . ألا ترى أنهم يقولون إن الإمالة إنما دخلت الكلام ليتجانس الصوتان . قالوا : ولو قلنا عالم فلم نُمِلْ ، لكان النطق بكسرة اللام بعد إشباع الفتحة بالألف كالنزول في حُدُور من موضع عالٍ ، فأملنا فتحة العين لتصير الألف بين الباء والألف ، فتقرب بذلك من كسرة اللام فيكون ذلك كالنزول من موضع غير مُسَطَّرٍ العُلُوّ . وهذا أخفّ من الانكسار بعد إشباع الفتحة .

فإن قلت : فهلاً قاسوا الإلحاق في مثل سَلَقَتِي وجَعَبَتِي لأنّ الزيادة بعد

١ - ظ ، ش : الحروف : بآل وهو خطأ ظاهر .

٢ - ظ ، ش : بالزوائد .

٣ - ص ، ظ : لك .

٤ - ظ ، ش : إلى .

انقضاء الحروف الأصلية؟ فالجواب في ذلك أنهم إنما أرادوا أن يبلغوا [١٨] بالثلاثة الأربعة، والأربعة كلها أصول، فلما لم يكن بُدّ من الزيادة، كرّروا الأصل فقالوا جَلَبَبَ، فكان تكريرُ الأصل إذا أُريدَ الإلحاقُ بالأصل أشبهه.

ألا ترى أن جَلَبَبْتُ بوزن دَحْرَجْتُ، والجيمُ من الأصل، فكرّروا الباء في جَلَبَبْتُ؛ لأنها وإن كانت زيادة، فإنها تكريرُ أصليٍّ والأصل أشبهُ بالأصل. وإن كان مكرّراً، والياءُ في سَلَفَيْتُ: مع أنها زائدة: ليست من أصل القاف في شيء، فهذا الذي عندي في هذا.

ومعنى قوله: إن باب «مَهْدَدٍ وَجَلَبَبَ» مطّرد، وباب «كُوَثِرَ وَجَهْوَرَ» غيرُ مطّردٍ: يريد أنك لو احتجت في شِعْرٍ أو سَجْعٍ أن تَشْتَقَّ^٢ من ضَرَبَ اسماً أو فِعْلاً أو غير ذلك: بلجاز^٣ وكنت تقول ضَرَبَبَ^{١٠} زيد عمرًا وأنت تريد ضَرَبَ^٢: وكنت تقول: هذا ضَرَبَبٌ قد أُقْبِلَ: إذا جعلته اسماً، وكذلك ما أشبهه هذا ولم يكن يجوز لك أن تقول: ضَوْرَبَ زيدٌ عمرًا، ولا هذا رجلٌ ضَوْرَبٌ؛ لأن هذا الإلحاق لم يَطْرُدْ اطْرَادَ الأول فلا تَقْسِمُه^٦.

وسألت أبا عليّ عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق جميعاً، وأنا أنثبتُ ما تحصّل من قوله فيه فقال^٧: لو اضطرّر شاعر الآن، بلجاز أن

١ - ظ، ش: لفظ.

٢ - ظ، ش: تشق.

٣ و٢ - ساقط من ظ، ش.

٤ - قد: ساقط من ظ، ش.

٥ و٥ - ظ، ش: أشبهه ولم يجوز له.

٦ - ظ، ش: نقيسه.

٧ - ظ، ش: قال.

يَبْنِي مِنْ ضَرَبَ اسْمًا وَفِعْلًا وَصِفَةً وَمَا شَاءَ مِنْ ذَلِكَ ، فَيَقُولُ : « ضَرَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَرَبْتُ ، وَضَرَبْتُ أَفْضَلَ مِنْ خَرَجَجٍ » ؛ لِأَنَّهُ إِخْلَاقٌ مُطَرَّدٌ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مُطَرَّدٍ مِنَ الْإِخْلَاقِ ، نَحْوُ هَذَا « رَجُلٌ ضَرَبْتُ » ، لِأَنَّ هَذَا الْإِخْلَاقُ مُطَرَّدٌ ، وَلَيْسَ لَكَ أَنْ تَقُولَ : هَذَا رَجُلٌ « ضَرَبْتُ » ، وَلَا : ضَرَبْتُ » ؛ لِأَنَّ هَذَا لَمْ يَطَّرِدْ فِي الْإِخْلَاقِ .

فَقُلْتُ لَهُ : أَلَا تَرَى الْجَمْعَ ارْتِجَالًا ؟ فَقَالَ نَعَمْ ؛ لِأَنَّ هَذَا الْإِخْلَاقُ لَمَّا اطَّرَدَ صَارَ كَاطَّرَادِ رَفَعَ الْفَاعِلِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ : طَابَ الْحُشْكَنَانُ : فَتَرْفَعُهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْعَرَبُ لَفَطَتْ بِهِذِهِ الْكَلِمَةَ ؛ لِأَنَّهَا أَعْجَمِيَّةٌ ؟ قَالَ : وَإِدْخَالُهُمُ الْأَعْجَمِيَّةَ فِي كَلَامِهِمْ كِبْنَائِكَ مَا تَبْنِيهِ مِنْ ضَرَبَ وَغَيْرِهِ [١٨ ب] فِي الْقِيَاسِ : وَهَذَا مِنْ طَرِيفٍ مَا عُلِقَتْهُ مِنْ أَبِي عَلِيٍّ ، وَهَذَا لَفْظُهُ أَوْ مَعْنَى لَفْظِهِ .

[الزيادة للإخلاق المطرد وغير المسموع للتدريب]

قَالَ أَبُو عَمَّانٍ : فَإِذَا سُئِلْتَ كَيْفَ تَبْنِي مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ جَعْفَرٍ ؟ قُلْتَ : ضَرَبْتُ ، وَمِنْ عَلِمَ قُلْتَ : عَلِمْتُ ، وَمِنْ ظَرَفَ قُلْتَ : ظَرَفْتُ ؛ وَإِنْ كَانَ فِعْلًا فَكَذَلِكَ . وَتُجْرِيهِ مُجْرَى دَحْرَجَ فِي جَمِيعِ أَحْوَالِهِ .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : أَعْلَمُ أَنَّ مَعْنَى أَقُولُ أَهْلَ التَّصْرِيفِ : ابْنِي لِي مِنْ كَذَا مِثْلَ كَذَا : إِنَّمَا مَعْنَاهُ : فُلِكَ^٣ صِيغَةُ هَذِهِ الْكَلِمَةِ^٢ وَصُغَ مِنْ حُرُوفِهَا مِثْلَ هَذَا الَّذِي قَدْ سُئِلْتَ أَنْ تَبْنِي مِثْلَهُ : بِأَنْ تَضَعَ الْأَصْلَ بِحَذَاءِ الْأَصْلِ ، وَالزَّائِدَ بِإِزَاءِ^٤ الزَّائِدِ ، وَالْمُنْتَحَرِكِ

١ - ظ ، ش : مِنْ .

٢ - مَعْنَى : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : صِيغَتُهُ .

٤ - ظ ش بِحَذَاءِ .

بإزاء المتحرك ، والساكن بإزاء الساكن ، وتضم ما سألك أن تضمه ، وفتح ما سألك أن تفتحه ، وتكسر ما سألك أن تكسره ، فتحذفى المثال المطلوب .

وذلك نحو قولك : ابنِ مِن خَرَجَ مِثْلَ هِجْرَعٍ ؟ فجوابه « خَرَجَ » .

ومثله من دخل : « دَخَلَ » ، وإن كان فى المثال المطلوب زائد جعلته فيما

تَبْنِيهِ أَنْتَ . وذلك قوله : ابنِ لِي مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ خَيْفَتِي ؟ فجوابه : « ضَرَبَ » .

لأنه فى هذه المسألة كأنه قال لك : اجعلْ ثَانِي الحُرُوفِ يَاءً زَائِدَةً فَلَمْ تَعُدَّ .

ما سألك ، وكأنه فى المسألة الأولى قال لك : كرّر اللام من خَرَجَ ؟ فجوابه :

خَرَجَ . فإن كان المبنى منه معتلّ الحروف فأوجب عليك احتذاؤك المثال

المقصود إعلالا بحركة أو سكون أو قلب أو حذف : ارتكبت ما أدأك إليه

السؤال . وسيمرّ بك تفصيل هذه الجملة فى مواضعه . وإنما قدّمتُ هذا لتجعله

قاعدة تبني عليها ، وإذا عُرِفَ الأصل قُرِبَ الفرع والله المعين .

وقوله : وتجرّبه تجرى دَحْرَجَ فى جميع أحواله : يُرِيدُ به أنك تقول :

ظَرَفَفَ . يُظَرَفِفُ ظَرَفَفَةً فهو مُظَرَفِفٌ وذلك مُظَرَفَفٌ وتُظَهَرُ

ولا تَدَغِمُ ؛ لأنه مُلْحَقٌ : فلو أدغمت لزال البناء .

قال أبو عثمان : فهذا الذى ذكرتُ لك [١١٩] أنه يطرد فى الإلحاق والذى

تقدم قبّله من المُلْحَقِ بالواو والياء ليس بمطرّدٍ إلا أن يُسمع ، ولكنك

إن سئلت عن مثاله جعلت فى جوابك زائدا بإزاء الزائد وجعلت البناء كالبناء

الذى سئلت عنه .

قال أبو الفتح : قد تقدّم قولنا فى الفصل بين المطرّد وغيره . وقوله : إن

سُئِلَتْ عن مثاليه جعلتَ في جوابك زائدا بإزاء الزائد : يريد أنك إذا مثلته إماماً للرياضة وإما لتبيين الأصلِ من ١ الزائد : لزمك أن تنطقَ بالزائد في المثال ليمتاز الأصل من غيره .

وقولته : وجعلتَ البناءَ كالبناءِ الذي سُئِلَتْ عنه : يريد به الآن الصيغةَ ونظمَ الحروف في التقديم والتأخير والحركة والسكون ، ولهذا ٢ قلتَ في « كَوَثِرَ : إِنَّهُ : فَوَعَلَ » . وفي صَيْرَفٍ إِنَّهُ : فَيَعْلَلُ . وفي جَهْوَرٍ إِنَّهُ : فَعَوَّلُ » . قال أبو عثمان : ٣ فإن قيل لك ابنُ ٣ من ضَرَبَ مثل جَدَوَلٍ ؟ قلتَ : ضَرَوَبٌ . ومثل كَوَثِرٍ : ضَوْرَبٌ . ومثل جَيِّئَلٍ : ضَيَّرَبٌ ، وإن كان فِعْلاً فكذلك .

١٠ قال أبو الفتح : اعلم أنه ليس يريد أنك تقيسُ في الإلحاق على « جَدَوَلٍ وكَوَثِرٍ وجَيِّئَلٍ » قياساً مُطَرِّداً ؛ لأنه قد ذكر بَدِيداً أنه غير مُطَرِّدٍ في بابه ، وإنما يريد أنك لو مثلته من الضرب لقلتَ : « ضَوْرَبٌ وضَرَوَبٌ وضَيَّرَبٌ » ، كما أنك لو مثلته من الفعل لقلتَ : « فَوَعَلَ وفَعَوَّلُ وفَيَعْلَلُ » ، فكأنه قال لك : ما مثال « كَوَثِرٍ وجدَوَلٍ وجَيِّئَلٍ » من الضَّرْبِ . كما يقولُ لك : ما مثالُ هذه الأشياء من الفعل . ١٥

وقوله : وإن كان فِعْلاً فكذلك : يريد به أنك لو مثلتَ « حَوَقَلَّ وجَهْوَرَ وبَيَّطَرَ » من ضَرَبَ . لقلتَ : « ضَوْرَبٌ وضَرَوَبٌ وضَيَّرَبٌ » كما فعلتَ في الاسم ، لأن التمثيل في القبيلين واحد .

١ - من : ساقط من ظ لضيق المكان .

٢ - ظ ، ش : فلهذا .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فإذا قيل لك ابن لي .

[إلهاق الرباعي بالحماسى من الأسماء]

قال أبو عثمان : وقد يُبْلَغُ بِنَاتِ الأَرْبَعَةِ الحِمْسَةِ من الأسماء كما بُلِغَ بالثلاثة الأربعة كما ذكرت لك ^١ ، وسُنْبِينُ كُلِّ [١٩ ب] شَيْءٍ فى موضعه إن شاء الله ^٢ . فِيمَا أُلْحِقَ من الأربعة بالخمسة قَفَعَدَدٌ مُلْحَقٌ بِسَفَرِ جَلٍ وَهَمَرِ جَلٍ .

- ٥ قال أبو الفتح : اعلم أن القياسَ المطرِدَ فى إلهاق بنات الأربعة بالخمسة أن تُكْرَرَ اللام كما فعلت ذلك فى الثلاثة نحو : « مَهْدَدٍ وَقَرْدَدٍ » ؛ لأن محل الخمسة من الأربعة محلُّ الأربعة من الثلاثة ؛ فلذلك استويا فى هذا المعنى . ولهذا بدأ أبو عثمان « بَقَفَعَدَدٍ » وترك « فَدَوَكَسَا وَسَمِيدَعَا » ونحوهما مما ليس إلهاقه بتكرير اللام ، وسيأتى إن شاء الله ، ومثل ^٣ قَفَعَدَدٍ سَبَهَلَلٍ وَصَمَعَدَدٍ ؛
- ١٠ قال أبو عثمان : وقد تُلْحَقُ الثلاثة بالخمسة نحو عَفَسُنَجَجٍ وهو من الثلاثة ، فالنون ^٥ وإحدى الجيمين زائدتان .

قال أبو الفتح : اعلم أنك إذا استوفيت ثلاثة أحرف من الأصول ثم تكررت اللام قَضَيْتَ بزيادتها ^٦ وذلك نحو « قَرْدَدٍ وَجَلَسَبَبٍ » فالدال والباء الأخيرتان زائدتان ^٦ لأنهما ^٧ قد تكررتا . ولو كان فى موضع الدال الأخيرة حرف غير

١ - نك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : مثال .

٤ - صمعدد : بالعين المهملة فى النسخ الثلاث .

٥ - ص وهامش ظ : فالنون : وظ ، ش : والنون .

٦ ، ٦ - ساقط من ظ ، ش .

٧ - ص : لأنها ، بضمير المفردة .

الدالِ لكانت الكلمة رباعيةً وذلك نحو « قَرَدَسَ وَقَرَدَحَ » لو كان هذا مما ^١ يُنطقُ به .

وكذلك لو كان في موضع الباء الأخيرة غير الباءِ ، لكانت الكلمة رباعيةً نحو :
 « حَسْبَسَ وَجَلَسَبَحَ » لاختلاف الحروف ، ولو قالوا : « قَرَدَ وَجَلَدَبَ » لكان
 ثلاثيا أيضا ؛ لأن العين قد تكررَت كما تكررت اللام ، ومثله قَطَعَ وَكَسَّرَ ،
 ولكن لو وجدت بعد الرَاءِ من قَرَدَدِ ، واللام من جَلَسَبَبَ ، لفظ الفاءِ لكانت
 الكلمة رباعيةً ؛ لأن الفاء لم تُكْرَرْ في كلامِ العرب إلا في حرف واحد وهو :
 « مَرَمَرَيْسٌ » فلو قالوا : « قَرَقَرٌ وَجَلَسَجَبٌ » لكان رباعيا ولم تكنِ الفاءُ
 مكررةً .

ونظيره من كلامهم في الأسماء « قَرَقَلٌ » ، وفَرَفَخٌ » ، وفي الأفعال :
 « زَهَزَقَ ، وَدَرَدَبَ » ونظيرهما من ذوات الخمسة « صَهْصَلَقٌ » ، وَدَرَدَيْسٌ » .
 وإذا كان الأمر على ما ذكرنا فلا محالة أن إحدى الجيمين في عَفَسَجَجٍ ^٢
 [٢٠] زائدة ؛ لأنها لامٌ قد تكررَت بعد حرفين أصليين لامحالة ، وهما : العينُ
 والفاءُ . والنونُ أيضا زائدة ؛ لأنها ثالثة ساكنة ، والكلمةُ على خمسة أحرف ،
 ومتى جاءتِ النونُ هكذا ، فاقضِ عليها بأنها زائدة ، وإن جهلتِ الاشتقاقُ ؛
 لأنها لم تُوجد فيما عُرِفَ اشتقاقه على هذا ^٣ السبيل إلا زائدة .

ويريد أبو عثمان بقوله : إن إحدى الجيمين زائدة ، أنها مكررة ، لأنها من
 حروف الزيادة العشرة فقد صحَّح من طريق القياس أن الكلمة ثلاثية ، وأما من

١ - ص : لما .

٢ - في عَفَسَجَجٍ : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : هذه .

طريق الاشتقاق فهي أيضا كذلك ؛ لأن « العَفَسَجَج » هو الجاني ، وقد قالوا عَفَسَجَهُ بالعصا : إذا ضَرَبَهُ ، والضربُ بالعصا من الجَمْعِ : قال الراجزُ :

فاحذرْ فلا تَكْثِرْ كَرِيْبًا أَعْوَجَا عَلِجَا إذا ساقَ بنا عَفَسَجَجَا

[زيادة النون والألف]

- قال أبو عثمان : ومثل ذلك ^١ حَبَسَطَى ودَلَسَطَى وسَرَسَدَى ، النونُ والألفُ زائدتان ، لأنك تقول حَبِطَ بطنُه ، ودَلَطَه بيده وسَرَدَه ، فهذا من الثلاثة وقد أُلْحِقَ بالخمسة كما أُلْحِقَتِ الأربعةُ بها ، وهذا كثير ، ولكن هذا موضع اختصار .

قال أبو الفتح : قد أبان عن هذه الأمثلة بالاشتقاق الذي أورده ؛ لأن معنى

- حَبِطَ بطنُه : انتفخ ، « والحَبَسَطَى » هو الكبيرُ البطنِ . وقالوا : دَلَطَه بِمَنْكِبِهِ إذا دَفَعَه ، « والدَلَسَطَى » هو الشديدُ الدَّفْعِ ، « والسَرَسَدَى » الجريُّ مِنَ السَّمُورِ . وقال : سَرَدَه إذا مَضَى قَدُومًا ، وجميع هذه الأمثلة ^٢ مُفسَّر في فصلٍ في آخر الكتاب على حَدِيثِهِ إن شاء الله .

قال أبو عثمان : وأكثر ما ^٣ يَبْلُغُ بِنَاتُ الثلاثةِ من الأفعال بالزيادات سبعةُ

- أحرفٍ نحو مَصْدَرِ اشْتَبَاهَ ، وأحْمَارٌ ، إذا قَلَّتْ فِيهِ اشْتِهَابٌ وأحْمِيرَارٌ ، وقد تَبَلَّغُهُ مصادرُ الأربعةِ في « أَحْمَرِ نِجَامٍ » وما كان على وزنه [٢٠ ب] من المصادر ، ولا يبيحُ هذا العَدَدُ إلا في مصادرِ الثلاثةِ والأربعةِ المَزِيدَةِ ^٤ على ما ذَكَرْتُ لَكَ .

١ - ومثل ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : اللغة .

٣ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - المزیدة : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أن مصادر بناتِ الثلاثة إنما احتمات أن تبلغ سبعة أحرفٍ لما ذكره لك ؛ وذلك أنها أقلُّ الأصولِ وأعدلُّها ، فاحتمات كثرة الزيادة لتصرفها وتمكُّنِها ؛ وأيضا فإن المحزة في أوائلها قد تَسْقَطُ في الوصل فكأنها إنما بُلِّغَت لذلك ستة أحرف : وإذا جاز أن يُبَلِّغَ بالفعل على ثِقَلِهِ سِتَّةَ أَحْرَفٍ . فالمصدرُ الذي هو اسمٌ جديرٌ لِحِفْثِهِ وتمكُّنِهِ ، أن يزداد عليه حرفٌ واحد . وأيضا فإن الزوائد ، وإن أطالتِ الكلمةَ ، فعلى كلِّ حال هي زوائد . والتقديرُ فيها الانفصالُ والانتفكاكُ من الكلمة ، وقد يُحذفُ كثيرٌ منها في التحقيرِ والتكسيرِ . ولا سيما تحقيرُ الترخيمِ ، فكانت لذلك بمنزلة المنفصل من الكلمة فاحتمل كثرتها في بنات الثلاثة لما ذكرتُ لك .

ثم حُمِلَت بناتُ الأربعة على بناتِ الثلاثة ؛ لأنه قد جاء الفعلُ رباعياً كما جاء ثلاثياً فلذلك بُلِّغَ بمصادرِ الرباعيةِ سبعة أحرف . ولما كان جميع ما بَلَغَ السَّبْعَةَ إنما هو مصادرٌ ولم يكن لبناتِ الخمسةِ فِعْلٌ لم يبلغ سبعة أحرف ، على أنهم قد بلغوا السبعة بغير المصادر . قالوا : « مَتَيْسُوءُ ، وَمَبْغُولُوءُ ، وَمَعْيُورُوءُ ، وَمَاتُونُوءُ ، وَمَشْيُوخُوءُ ، وَمَكْبُورُوءُ ، وَمَصْغُورُوءُ ، وَمَعْلُوجُوءُ ، وَمَشْيُوحُوءُ ، وَهَزْتَبِرَانُ ، وَعَرِيْقُصَانُ . وَبَعْكُوكُوءُ ، وَبَعْكُوكُوءُ ، وَقَرَعْبِلَانَةُ ، وَعُقْرُوبَانُ » .

وهذا مما لا يُعْرَجُ عليه لقلته ونزارته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان وجميعه^١ في آخره^٢ زائدان زيدا معا^٢ فجرتا لذلك مجرى الزائد الواحد . ألا ترى أنهما يُحذفان في الترخيم جميعا كما تُحذفُ الماءُ من طلحة والألف من حُبَلَى .

١ - ظ ، ش : جمه .

٢ ، ٢ - في ظ ، ش : زائدتان معا .

قال أبو عثمان : وقد تزداد في بنات [١٢١] الخمسة حتى يكون عددها ستة بالزيادة ولا يبسلغون بها السبعة مع الزيادة ؛ لأن الخمسة عندهم غاية الأصول فلا تحتمل غاية الزيادات ، فمأ زيد عليه^٢ من الخمسة : «عَضْرُقُوطٌ ، وَعَسْدَلَيْبٌ وَحَسْدَقُوقٌ» ، ومِثْلُ قَبَعَسْرَى^١ ، زِيدتِ الألفُ في آخره لغير التأنيث ؛ لأنها مُنَوَّنةٌ ، ولو كانت غيرَ مُنَوَّنةٍ لكانت للتأنيث ، فعلى هذا تجرى بناتُ الخمسة بأصولها وزوائدها^٣ .

قال أبو الفتح : اعلم أنهم إنما اجتنبوا تبليغ بنات الخمسة سبعة أحرف بالزيادة ؛ لأن بنات الخمسة وإن كانت كلُّها أصولاً فقد تباعدت عن أصل الأصول وأخفها وهو الثلاثي ، فثقلت لذلك . والزيادة^٤ في الكلمة تزيدها ثقلاً فلم يجمعوا عليها ثقل الأصل وثقل الزيادة ولم يكن منها فعلٌ فيبلغ بمصدره سبعة أحرف كما فعل في أشهباب^٥ واحترتجمام^٦ ، فرفض ذلك لذلك - فأمأ^٦ قَبَعَسْرَى : فتنون ألفه يدلُّ على أنها ليست للتأنيث ، ألا ترى أن مثلَ حُبَلَى ، وسَكْرَى . لما كانت ألفه للتأنيث لم تنون على وجه .

فإن قلت : أتقول إن ألفه للإلحاق ؟ فالجواب : أنها ليست للإلحاق ؛ لأن بنات الخمسة ليس وراءها شيء من الأصل فيلحق به ، ولكنها زيادة لغير التأنيث بل لضرب من التوسع ، ولا تكاد تجد بنات الخمسة قد لحقت بها الزيادة من

١ - ظ ، ش : به .

٢ - ظ : عليها .

٣ - في ظ ، ش : في هذا الموضع عقب كلام أبي عثمان المازني ما يأتي : (قال أبو الفتح : حنفوق : رباعي ذكره في الحماسي وهذا سهو) وهذه القولة في ص حاشية على هامشها مصدره بكلمة حاشية وليس في صدرها : (قال أبو الفتح) وما فيها هو الصواب .

٤ - ظ ، ش : والزوائد .

٥ - ظ ، ش : بأشهباب .

٦ - ظ ، ش : وأما .

آخِرِهَا غَيْرَ هَذَا الْحَرْفِ ، وَمَا لِحُكْمِ لَه لِقَلَّتْهُ . وَقَدْ قَالُوا : « ضَبَّغَطْرَى » .
فَأَمَّا قَوْلُهُمْ « قَرَعَبْلَانَةٌ » فَكَأَنَّ الَّذِي شَجَّعَهُمْ عَلَى إِحْلَاقِ الْأَلْفِ وَالنُّونِ
فِي آخِرِهَا وَهِيَ خَمَاسِيَّةٌ : أَنَّ الْأَلِفَ وَالنُّونَ فِي أُنْحَاءِ كَثِيرَةٍ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي تَقْدِيرِ
الانفصال عندهم . حَتَّى أَنَّهُمْ يُسْقِطُونَ كَثِيرًا مِنْ أَحْكَامِهِمَا . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ
يُصَغَّرُونَ « زَعْفَرَانًا زُعَيْفِرَانًا » ، كَمَا يَقُولُونَ « عَقْرَبٌ وَعَقْرِبٌ » وَلَوْ اعْتَدُوا
بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ لَمْ يَجْزِ هَذَا .

وَقَدْ أُجْرُوا الْأَلْفُ وَالنُّونُ الزَّائِدَتَيْنِ أَيْضًا مُجْرَى الزِّيَادَةِ الْوَاحِدَةِ ؛ أَلَا تَرَاهُمْ ١
قَالُوا فِي تَرْخِيمِ « عُمَانٌ يَا عُمَمٌ » كَمَا قَالُوا فِي تَرْخِيمِ « طَلْحَةٌ يَا طَلْحٌ » فَلَمَّا كَانَتْ
الْأَلْفُ وَالنُّونُ عَنْدهُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْفُصِلِ مِنَ الْكَلِمَةِ . وَبِمَنْزِلَةِ
الْحَرْفِ الْوَاحِدِ الْمَنْفُصِلِ مِنَ الْكَلِمَةِ ، اجْتَرَعُوا عَلَى زِيَادَتِهِمَا فِي آخِرِ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ
فِي هَذَا الْحَرْفِ الَّذِي لَانظِيرَ لَهُ . وَكَذَلِكَ [٢١ ب] مَا جَاءَ نَحْوِ « مَعْيُورَاءَ » وَبَابِهِ ،
لأنهم أُجْرُوا الْأَلْفُ وَالْهَمْزَةُ مُجْرَى الْحَرْفِ الْوَاحِدِ لَمَّا لَمْ يَفْتَرِقَا فَأَشْبَهَا الْمَاءُ .

وَإِنَّمَا قَلَّتِ الزَّوَائِدُ فِي آخِرِ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ عِنْدِي ؛ لِأَنَّهَا قَدْ طَالَتْ وَأَفْرَطَتْ
طَوُّهَا فَلَا يُنْتَهَى إِلَى آخِرِهَا إِلَّا وَقَدْ مُلَّتْ . أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي تَحْقِيرِ
« سَفَّجَلٍ وَتَكْسِيرِهِ ٢ سَفَّجِرٍ وَسَفَّارِجٍ » فَيَقْفُونَ دُونَ الْخَامِسِ لِتَرَاخِيهِ
وَبُعْدِهِ . فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَزِيدُوهَا طَوُّلًا مِنْ آخِرِهَا .

أَلَا تَرَى أَنَّ بَابَ « عِنْدَلَيْبٍ ، وَعَضْرَفُوطٍ » مِمَّا كَانَتْ الزِّيَادَةُ فِيهِ قَبْلَ
لَا مِ الْآخِرَةِ ٣ أَكْثَرَ مِنْ بَابِ « قَبَعَثْرَى ، وَضَبَّغَطْرَى » . وَكَانَتْ الزِّيَادَةُ
فِي بَابِ « عِنْدَلَيْبٍ وَعَضْرَفُوطٍ » قَبْلَ الْخَامِسِ أَسْوَغَ مِنْهَا فِي « قَبَعَثْرَى »

١ - ظ ، ش : ترى أنهم .

٢ - وتكسيره : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : الأخيرة .

٤ - باب : زيادة من ظ ، ش .

بعد استيفاء حروف الكلمة والملا لبطولها ، فهذا ما أدى إليه النظر والله الموفق ، ولم يكن سبيله أن يذكر حنْدَقُوقاً مع بنات الخمسة ؛ لأنه من ذوات الأربعة ، وكذا قرأته على أبي علي ورأيت في غير نسخة .

[الأفعال البدوية همزة وصل]

قال أبو عثمان : واعلم أن الأفعال قد تُسَكَّنُ أوائلها ويُلْحَقُهَا ألف الوصل ، ولتلك الأفعال أبْنِيَّةٌ كثيرة سأخبرك عنها إن شاء الله .

قال أبو الفتح : اعلم أن ألف الوصل همزة تلحق في أول الكلمة توصلًا إلى النطق بالساكن وهربًا من الابتداء به إذ كان ذلك غير ممكن في الطاقة فضلًا عن القياس .

وليس لقول مَنْ جَوَزَ الابتداء بالساكن من القَدْر ما يَنشَاغل بإفساده ، وإنما سبيله في هذا سبيل مَنْ شَكَّ في المشاهدات من السُّوفِسْطِيَّة^٢ وَمَنْ ليس بكامل العقْل .

وهذه الهمزة إنما حُرِّكَتْ لسكونها وسكون ما بعدها ، وهي في الأصل زائدة^٣ ساكنة .

فإن قيل : أنت هربت من سكون النون في « انْفَعَلَ » فكيف زِدْت عليها ساكنًا آخر وهو الهمزة ؟ قيل : هذه الهمزة وإن كانت ساكنة فإنها إنما جِيءَ بها قبل الساكن ؛ لأنه قد عَلِمَ أنه إذا اجتمعت معه فلا بد من حذف أحدهما أو حركته فالحركة والحذف لم يصلح واحدٌ منهما في الحرف الساكن من الفعل لثلاث تروال بينته التي قد أُريدت له من سكون أوله . فم يبق إلا حذف [٢٢] الهمزة أو

١ - في هذا : ساقط من ظ ، ش .

٢ - في ظ أمام : السوفسطية : كلمات لم نتيينها .

٣ - زائدة : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش . لأنها

حركاتها فلم يَجْز حذفها ؛ لأن ذلك كان يُوَدَى إلى مامنه هُرِب وهو الابتداء
بالساكن ، فلم يَبْشِق إلا حركة الهمزة فحركات فانكسرت على ما يجب في الساكنين
إذا التقيا .

فان كان ٢ الحرف الذي بعد الساكن مفتوحا أو مكسورا فالهمزة مكسورة نحو
« انطلق » ألا ترى أن الطاء مفتوحة ، وكذلك « اضرب » ألا ترى أن الراء مكسورة
وكذلك اذهب واركب وما أشبه ذلك ، فإن كان ٢ الحرف الذي بعد الساكن
مضموما ضُمَّت همزة الوصل كراهية الخروج من الكسْرِ إلى الضَمِّ اللازم ، وليس
بينهما حاجز إلا حرف ساكن ، والساكن ضعيف فكأن لاحازر بينهما ، وذلك
قولهم « اُقْتُل » ، اُسْتُخْرِج » ، اُنْطَلِقَ به » .

١٠ فإن قلت : فقد قالوا « فَنَحِدْ وَكَبِيدْ » وهو « يَضْرِبُ وَيَجْلِسُ » فخرجوا
من الكسر إلى الضم ؟ فليس ذلك بشيء ؛ لأن الضمة في حرف الإعراب غير لازمة
والنصب والجر يُزِيلانها ، وإنما يُكْرَهُ من هذا ما كان لازما .

فأما حكاية بعضهم « زَيْبِرٌ وَضَيْبُلٌ » بضم الباء فلا أصل لها ولا هي معروفة .
فكذلك ٣ حكاية بعضهم « إصْبُعٌ » بكسر الهمزة وضم الباء غير مُعَرَّج عليها
لأنها لم يَصْصَحْ بها ثَبَتٌ ، ولو صحَّت لكانت من الشَّدُوذِ بحيث لا يُقَاسُ عليها .
١٥ وحكى بعضهم : ما رأيتُه مِندُ سِتِّ ومِندُ يومان ، وهذا كله إذا صحَّت به
الرواية شاذٌ .

وحكى بعضهم « اِقْتُلْ » بكسر الهمزة فجاء به على الأصل واعتدَّ الساكن
حاجزا ؛ لأنه وإن كان لاحركة فيه ، فهو حرف على كل حال وهذا من الشاذ ٤

١ - ظ ، ش : الساكن : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : فأما . ش : وكذلك .

٤ - من الشاذ : ساقط من ظ ، ش .

وإن كان له وُجْبِيته في القياس فهو من الشاذ عن القياس والاستعمال جميعا .
 فإن قلت : فقد قالوا « اُعْزِي يَا امْرَأَةُ » فضموا الهمزة وإن كانت الزاى
 مكسورة . وقالوا « اِمْشُوا » فكسروا الهمزة ٢ والشين مضمومة . وهذا
 مُطَرِّدان في بابهما ، فإنه إنما جاز ذلك ؛ لأن أصل الزاى أن تكون مضمومة وأصل
 الشين أن تكون مكسورة .

٥
 ألا ترى أن أصل « اُعْزِي » : اُعْزُوِي « بوزن « اُقْتُلِي » وأصل « اِمْشُوا » :
 اِمْشِيُوا « بوزن اِضْرِبُوا ، فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى الزاى
 واستثقلت الضمة على الياء فنقلت إلى الشين [٢٢ ب] فسكنتنا ؛ وبعد كل
 واحدة منهما حرف ساكن فحذفنا لالتقاء الساكنين . فالكسرة في الزاى من اُعْزِي
 عارضة كما أن الضمة في الشين من اِمْشُوا عارضة ، فجاءت الهمزتان في أولهما
 على أصل بنائهما الذي كان يجب لهما .

[تسكين أوائل الأفعال]

١٥
 فإن قلت : ولم سكتوا أوائل الأفعال حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ؟ قيل
 إنما كان ذلك ، لأن الأفعال موضوعة للتوهين والإعلال لتصرفها ، وأنها لا تتقار على
 حال واحد ؛ فلذلك كثر فيها الاعتلال ، ألا تراهم أمالوا مثل « صَارَ ، وَطَابَ » .
 مع أن فيهما حرفا مُسْتَعْلِيَا ؛ لأنهما فعلان ، ولم يُجيزوا ذلك في « صَالِحٍ ،
 وَخَالِدٍ » لأنهما اسمان .

فإن قلت : ما تُشْكِرُ أن تكون الإمالة إنما حسنت في مثل صَارَ وَطَابَ ،

١ - ظ ، ش : كان .

٢ - ظ ، ش : وكسروا .

٣ - الهمزة : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : فسكنت .

٥ - ص : فيها ، بصير الواحدة .

لأن ألفهما مُتَقَلِّبَةٌ^١ عن ياء . وألف « صالح وخالد » ليست مُتَقَلِّبَةٌ عن ياء ؟
 قيل : يدلّ على أنّ الإمالة لم تجب من أجل^٢ انقلاب الألف عن الياء ، أنهم قد
 أمالوا « خِيف » وأصل ألفه من الواو : لأنه من الخوف .

فإن قيل : فما تُنكر أن تكون الإمالة في خِيف إنما حدثت ؛ لأن الواو كانت
 مكسورة في الأصل لأنها خِوْفٌ ؟ قيل : يدلّ على أنه لم يتملّ لأن أصل حركة الواو
 الكسرة ، أنهم قد أمالوا « طَابَ » وأصله « طَيْبَ » بالفتح فأمالوا ولا كَسَّرَ فيه .

[انكسار الحرف لا يبيز إمالته]

وأيضاً فإنّ انكسار الحرف لا يُبيز إمالته . وليس هذا مذكوراً في الأسباب
 الستة الحادثة عنها الإمالة . وإنما تحدث الإمالة عن الكسرة إذا كانت قبل
 الحرف المُمالٍ أو بعده لافيه . نحو « عَمِيْدَ » ، وهذا حَيَاتِمُ . فلما كانت الأفعالُ
 غير لازمة لموضع واحد ولا مُتَقَارَةً على ستن ، تسلّط عليها الإعلالُ والتوهينُ
 فشحّجهم ذلك على أن سكّنوا أوائلها حتى احتاجوا إلى همزة الوصل ، وهذا من
 أغلظ ما جرى على الأفعال .

[دخول همزة الوصل على فعل الأمر]

فأمّا دخول هذه الهمزة في نحو « اضْرِبْ واقتُلْ » وجميع ما كانت حروفُ
 المضارعة منه مفتوحة وما بعدها ساكن ، فإنما وجب ؛ لأن حرف المضارعة حُدِفَ
 لثلاثي الأمر بالخبر ، فلما حُدِفَ الحرف لم يَجْزُ الابتداءُ بالساكن [١٢٣] ،
 فنجيء بالهمزة فقالوا : « اقتُلْ » ، واستخْرِجْ ، وانظَلِقْ » ونحو ذلك .

١ - ظ ، ش : منقلب .

٢ - أجل : ساقط من ظ ، وفي هامشها : الهمزة .

٣ - في ظ تحت : بالفتح : من أنه يجوز تعدد العلل : وليس لها مناسبة في الصلب .

[ما بين الأسماء والأفعال من تقارب]

فإن قلت : فإن الأسماء أيضا لا تتقار على حالة واحدة ، وقد يدخلها الحذف والتحقير والتكسير والترخيم والنسب ، وهذا كله مما يغير فيه الاسم عما كان عليه ؟

- قيل : إن الأسماء وإن كانت كما ذكرت ، فهي - لقوتها وتمكينا وأنها ٥ الأول وهي مستغنية عن الأفعال - أثبت من الأفعال ، وهي في الصحة أقعد ، والاعتلال منها أبعد ، إلا أنه لما كان في الأسماء ما ذكرته من الحذف والتحقير والتكسير ونحوها ، كان ^٢ بين الأسماء والأفعال تناسب وتقارب ، ألا ترى أن الفِعْلَ ثانياً للاسم . وهو وإن كان أضعف منه ، فإنه أقوى من الحرف ، وقد يكون الاسم خبراً كما يكون الفِعْلُ خبراً نحو قولك : « زيد أبوك » و « زيد » ١٠ قام ^٣ « وكل واحد منهما يلحقه الاشتقاق والتصريف .

[الأسماء العشرة المبدوءة بهمزة الوصل]

- فلما كان بين الاسم والفعل هذا التقارب ، ولحق الاسم ذلك الاعتلال ، اجترأوا على أسماء محصورة فأسكنوا أوائلها وألحقوها همزة الوصل . ولم يستنكر ذلك فيها مع ما ذكرناه . كما لم تستنكر إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال ١٥ نحو قوله تعالى : « يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ ^٤ » و « يوم يقول نادوا شركائي ^٦ ونحو قول الشاعر :

١ - ظ ، ش : مما .

٢ - هنا في النسخ الثلاث قبل « كان » و « أو عطف أفسدت المعنى ، فهي زائدة من الناسخ خطأ .

٣ - ظ ، ش : قائم ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : ذكرناه .

٥ - سورة النبأ من الآية ٤٠ .

٦ - سورة الكهف صدر الآية ٥٢ .

على حين عاتبت المشيب على الصبا . وقلت أَلَمَّا تَصْحُ وَالشَّيْبُ وَاذِعُ
وكما وصفوا بالفعل في قولهم « مررتُ برجل يأكلُ » والإضافةُ والوصفُ إنما
أصلهُما للأسماء .

وتلك الأسماء « ابنُ » وابنةُ وامرؤُ وامرأةُ واثنانِ واثنتانِ واسمٌ واسنتُ
وأيُّمٌ ، وقالوا : ابْنِمٌ « يعنون الابنَ .

قال الشاعر :

وهل لي أمٌ غيرُها إن تَرَ كَتْمُها أبي الله إلا أن أكونَ لها ابنتا

وقال الآخر :

فقال فريقُ القومِ لَمَّا نَشَدْتُهُمْ نَعَمُ وفريقُ لا يَمُنُّ اللهُ ما انْدَرِي

وهذه الأسماء كلها معتلّة ، أمّا ابنُ وابنةُ وابْنِمٌ واثنانِ واثنتانِ واسمٌ
وأيُّمٌ واسنتُ ، فمحذوفاتُ اللاماتُ ^١ يدل على ذلك ^٢ أن « ابنا » من البسُوّة
واللام فيه واو ؛ لأن مونها بيئتُ ، والتاء إنما تُبدلُ من الواو [٢٣ ب] دون الياء
في غالب الأمر ، وكذلك « ابنةُ وابْنِمٌ » مثله والميم زائدة وليست بدلا من لام
الفعل على حد ما كانت الميمُ في « فَمِ » بدلا من عينِ الفِعْلِ ؛ لأنها لو كانت
بدلا ، لَحَرَّتْ مَجْرَى اللام ، فكانت اللامُ من أجل ذلك كأنها ثابتةٌ ؛ لأن الشيء
إذا أُبدل منه لم ^٣ يَحْذَفْ وإنما جرى بشيء فوضع موضعه فجرى بحجراه .

ولو كانت الميمُ في « ابْنِمِ » بدلا من اللام ، لكانت اللامُ في حكم الثابت ،
وبَطَلْ جوازُ دُخولِ همزة الوصل في أوّل « ابْنِمِ » ؛ لأن هذه الهمزة تُعاقِبُ اللام
ولا تدخلُ من الأسماء إلا على المحذوفاتِ ما خلا « امرأ » وسنذكره ، ألا ترى أنك

١ - ظ ، ش : اللام .

٢ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فلم ، والفاء زائدة لاحاجة إليها وبدونها يستقيم الكلام . ويلاحظ أن الفاء كانت

في نسخة ص ثم محيت وبقي بعضها .

تقول في النسب إلى ابنِ : ابني ، فتُصَرِّفُ الهَمْزَةَ ما دامت اللام محذوفة ، فإن رَدَدْتَ اللام حذفت الهمزة ؛ لأنها لا تجتمع مع اللام ، وذلك قولهم « بنوي » واثنان واثنتان من ثنيت الشيء ، فالمحذوف اللام وهي ياء لظهورها في ثنيت فأما من قال « بنتٌ وثنيتان » فليست اللام عنده محذوفة ، على حد قول من قال « ابنةٌ واثنتان » . بل التاء في بنتٍ وثنيتان للإلحاق ، بمثل « حانسٍ وضرسٍ » والتاء فيهما بدلٌ من لام الفعل وليست علامةً للتأنيث كما تكون في « ابنةٌ ٢ واثنتان ٣ » لكون ما قبلها ٣ في « بنتٍ وثنيتان » ، وعلامة التأنيث لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ؛ وقال سيبويه : لو سميت رجلا « بينتٍ وأُخْتٍ لَصَرَفْتُهُ » . ولو كانت التاء علامةً للتأنيث لما استجازوا ؛ صرَفَهُ ، كما أنه لو سَمَّاهُ بِنُثَيْةٍ لما صرفه ؛ قال سيبويه : لأنها بمنزلة التاء في عنريت و سَنَبَيْةٍ ، ولكن هذه الصيغة والبدل لما لم يقع إلا في المؤنث ، جرى مجرى علامة التأنيث ، وقد بينتُ هذا في موضع آخر .

والقول في « أُخْتٍ وَهَنْتٍ » كالقول في « بِنْتٍ » لافصل بينهما ° ومن ذهب إلى أن المحذوف من بنت « ياء » لانكسار الباء ، وجبَّ عليه أن يقول إن المحذوف من « عِضَّةٍ » ياء ، ولكان يجب أن [١٢٤] تكون السين من سِنَّةٍ مضمومة ؛ لأنه من الواو ، وهذا تخليطٌ فاحش ، وقد حُكِيَ عن بعض متقدمي أهل العلم . أفلم ير إلى قول الراجز :

هذا طريقٌ يَأْزِمُ المَأْزِمَا وَعِضْوَاتٌ تَقَطِّعُ اللِّهَازِمَا

١ - ظ ، ش : والمحذوف .

٢ - ظ ، ش : ابنتان .

٣ - ظ ، ش : قبلهما .

٤ - ظ ، ش : استجاز .

٥ - بينهما : ساقط من ظ ، ش .

فالساقطُ واوٌ . وإن كان أولها مكسورا . وقال الآخر :

قد حال دون دريسينه مؤوبه نسع لها بعوضاه الأرض تهزير
فالساقط على هذا القول من عضة هاء ، وعلى هذا قالوا « بعير عاضه » إذ
أكل العوضاه ، وليس هنا للياء مدخل . وقالوا في جمع « سنة سنوات » ،
فالساقطُ واوٌ كما ترى ، وإن كانت السينُ مفتوحة . ٥

واسمٌ : محذوف اللام لقولهم : « سميت وأسماء » ، فهذا بمنزلة « دميت
ودماء » ، والمحذوف منه واو ؛ لأنه من السمو والرفعة . وفيه لغات : اسمٌ
وسمٌ وسمٌ .

وحدثنا أبو علي عن أحمد بن يحيى ، عن ابن الأعرابي أنه يقال « سمي بوزن

هدى » وقال الراجز :

وعامنا أعجبنا مقدمه يدعى أبا السمع وقيرضاب اسمه

وقال الآخر :

باسم الذي في كل سورة سمة

بكسر السين وضمها . فأما ما أنشده أبو زيد من قول الشاعر :

فدع عنك ذكر اللهو واعمد لدحة نخير معد كلها حينما انتمى ١٥
لأعظمها قدراً وأكرمها أبا وأحسنها وجها واعلتها سما
ويروى سما بكسر السين ٢ ، فن كسر السين فالألف عنده للوصل بمنزلة

الألف في قول الراجز :

يادار عمرة من محتلتها الجرعاعا

١ - ظ ، ش : للهاء .

٢ - فهذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - بكسر السين : ساقط من ظ ، ش .

ولا يجوز أن تكون لام الفعل ؛ لأننا لم تعلمهم قالوا : هذا « سياً » بوزن
 « رِضاً » ، وأما من ضم السين فقوله عندي يحتمل أمرين : أحدهما ما عليه الناس
 وهو أن تكون الألف للوصل^١ بمنزلتها في قول من كَسَرَ السين ، والوجه الآخر
 أن تكون لام^٢ الفعل بمنزلة الألف في القافية التي قبلها وهي « انشمتى » ويكون
 هذا التأويل على قول من قال : « هذا سماً » بوزن « هُدَى » إلا أنه حذَف اللام^٣
 لالتقاء الساكنين ، « وايم » محذوفة من « أيمن » ؛ لأنها كُثِرَتْ في القسم وعُرف
 موضعها وحذفت همزتها ، وهي جمع يمين . وقال أبو النجم :

[٢٤ ب] يبرى لها من أيمنٍ وأشملِ .

ويقولون « أيمنُ الله » ، وإيمُ الله ، ومُ الله ، ومِ الله . يريدون
 « أيمنُ الله » . وقال قوم : « إن م الله » ، ومِ الله » محذوفة من قولهم
 « منُ الله » والأول هو الوجه . وكان أبو العباس يُنكِرُ أن يكون جمع يمين ،
 قال : لوصلهم الألف ، ولا يمتنع أن تحذف الهمزة لكثرة الاستعمال ومعرفة
 الموضع ، وليس ذلك فيها بأكثر من قولهم : « م الله ومِ الله » .^٤

وأما است^٥ ، فمحذوفة اللام وهي هاء^٦ ، ومما^٧ يدل على ذلك قولهم
 في تحقيرها سَتِيهَةٌ وفي جمعها أستاء . وقالوا : « رَجُلٌ أَسْتُهُ وَسْتُهُمْ » ،
 وقد قالوا : « سَه » في معناها فحذفوا العين ، وهذا من الشاذ ، ولم يأت من
 الأسماء ما حذفت عينه إلا هذا الحرف .

١ - ص وهامش ظ : للوصل . و ظ ، ش : الموصولة .

٢ - أن تكون : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : النون . ٤ - ص : ايم .

٥ - في هذا الموضع في ظ ، ش بعد قوله : « يريدون أيمن الله » جملة زائدة وهي (وقال قوم
 أيمن الله) .

٦ - م الله ومِ الله : في جميع المواضع موصولة هكذا « مله ومله » .

٧ - ظ ، ش : ياء ، وهو خطأ ، والسياق يؤيد ذلك وإنما هو تصحيف من الناسخ .

٨ - وما : ساقط من ظ ، ش .

وقولهم « مُنْذُ » . لأنها محذوفة من مُنْذُ ، جاء في الحديث : « العَيْنَانِ
وكاءُ السَّهِّ » . قال الراجز :
أُدْعُ أُحْيِحَا بِاسْمِهَا لِاتْنَسَهْ إِنْ أُحْيِحَا هِيَ صِثْبَانُ السَّهِّ
وأَنشد أبو زيد :

رِقَابٌ كَالْمَوَاجِينِ خَاطِيَاتٌ وَأَسْتَاهُ عَلَى الْأَكْوَارِ كُومٌ
٢ فَمَا قَوْلُهُمْ : « امْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ » فَإِنَّمَا أَسْكَنُوا أَوْلَهُمَا وَإِنْ كَانَا تَامِينَ غَيْرَ
مَحذُوفِينَ ؛ لِأَنَّكَ أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَقُلْتَ : « الْمَرْءُ وَالْمَرْءَةُ » ثُمَّ خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ
بِأَنَّ حَذْفَهَا وَأَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الرَّاءِ فَقُلْتَ : « جَاءَنِي الْمَرْءُ ، وَرَأَيْتُ الْمَرْءَ ،
وَمَرَرْتُ بِالْمَرْءِ » .

١٠ فلما كانت الراءُ التي هي عينُ الفعلِ قد تَحَرَّكَتْ بِحَرَكَةِ الْإِعْرَابِ وَكَثُرَتْ هَذِهِ
الْكَلِمَةُ فِي كَلَامِهِمْ حَتَّى صَارَتْ عِبَارَةً عَنِ كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى مِنَ النَّاسِ أَعْلَمُوهَا
لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِمْ إِيَّاهَا ، فَشَبَّهُوا الرَّاءَ ٣ فِي قَوْلِهِمْ ٤ : « الْمَرْءُ ، وَالْمَرْءُ ، وَالْمَرْءُ ،
بِالْحَاءِ فِي الْأَخِ وَالْأَخِ وَالْأَخِ » فَاتَّسَبَعُوا عَيْنَهَا حَرَكَةَ لَامِهَا فَقَالُوا : هَذَا « امْرُؤٌ ،
وَرَأَيْتُ امْرَأَةً ، وَمَرَرْتُ بِامْرِيءٍ » كَمَا قَالُوا : هَذَا أَخُوكَ ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ ، وَمَرَرْتُ
بِأَخِيكَ ، وَالْفُهْ ، وَالْفُ ابْنِمْ مَكْسُورَةٌ عَلَى كَلِّ حَالٍ ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ فِيهِ
عَارِضَةٌ لِلرَّفْعِ غَيْرُ لَازِمَةٍ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ « اقْتُلْ » فَلَمَّا اعْتَلَّ هَذَا الْاسْمُ بِإِتْبَاعِ

١ - ص : الآخر .

٢ و ٣ - ما بينهما عن ص . وهو في ظ ، ش كما يأتي :

فَمَا قَوْلُهُمْ امْرُؤٌ وَامْرَأَةٌ فَإِنَّمَا أَسْكَنُوا أَوْلَهُمَا وَإِنْ كَانَا تَامِينَ غَيْرَ مَحذُوفِينَ لِأَنَّكَ إِذَا أَدَخَلْتَ الْأَلْفَ
وَاللَّامَ قُلْتَ الْمَرْءَ وَالْمَرْءَةَ ثُمَّ خَفَفْتَ الْهَمْزَةَ حَذْفَهَا أَوْ أَلْقَيْتَ حَرَكَتَهَا عَلَى الرَّاءِ فَقُلْتَ جَاءَنِي الْمَرْءُ . وَرَأَيْتُ
الْمَرْءَ . وَمَرَرْتُ بِالْمَرْءِ .

٣ - ظ : الياء ، وهو خطأ .

٤ - قولهم : زيادة عن ظ ، ش .

٥ - ظ : هذه ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : فالفه .

حركة عَيْنُه حركة لَامِه وكَثُر استعمالُه أسكنوا ١ أوله وألحقوه همزة الوصل :
وليس [٢٥] كذلك « ابْتِئِمُّ » ؛ لأنه لم يكثر كثرة امرِي ؛ ولأنه لاهمزة يُدْهِبُهَا
التخفيفُ فيه ، فلامُه محذوفة لاحتمالِ . قال أبو العباس : ولم يُلْحَقِهَا فِي « أَبِ » ،
ولا ٢ « أَخِ » ؛ لأن في أولهما ٣ همزة ، فكَرِهُوا اجْتِمَاعَ هَمْزَيْنِ فَتَنَقَّلَ الثَّانِيَةُ بَاءً ، وَهَذَا
قولٌ كَمَا تَرَاهُ ؛ لِأَنَّ قَدْرَ أَيْنَاهُمْ قَالُوا : « دَمٌ ، وَغَدٌّ ، وَيَدٌ ، وَهَنْ » وَنَحْوِ
ذلك فلم يُلْحَقِوه همزة الوصل مع أنه ليس في أوله همزة .

ولكن القول عندى في ذلك : أن همزة الوصل قد عاقبت الأصل في قولهم
« ابْنِي وَبَسْوِي » فكأنها ٤ من الأصل ، فن ألحقها في هذه المحذوفات . فلشبهها
بالفعل من قبيل الاعتلال ، ومن لم يُلْحَقِهَا فَلَهُ أَنْ يَقُولَ إِنَّهَا لَوْ جَاءَتْ
لكانت كالعوض من المحذوف فكأنى عند إتيانها بها أَرَدَتْ الحذفَ ثم أتيت بما
يَقُومُ مَقَامَ المحذوفِ فكأن لم أَحْدِفْ ، وهذا نَقْضٌ ما تصدُّ له من الحذفِ ،
الأثرى أنهم قالوا في النَّسَبِ إِلَى يَدَيْ يَدِي «؟ فتركوا عين الفعل . بحركة بعد الرد ؛
لأنهم لو حذفوا الحركة عند رد اللام لكانت اللام كأنها لم تُرد ؛ لأنها قد عاقبت
الحركة ، فإذا حذفَت الحركة بعد الرد كُنَّتْ الحذفِ كِ . إِيَّاهَا كَمَنْ لَمْ يَرِدْ ،
وصار ردُّك كلاً رَدًا . وهذا قول أبي علي فيما أخذته عنه وهو يَشْهَدُ بِصِحَّةِ
ما ذهب إليه سيبويه في تَبْقِيَةِ الحركَةِ الَّتِي حَدِثَتْ بَعْدَ الحذفِ إِذَا رَدَّ إِلَى
الكلمة ما حذف منها ، وأبو الحسن يَدْهَبُ إِلَى حَذْفِ مَا وَجَبَ بِالْحذفِ عِنْدَ

١ - ظ ، ش « وأسكنوا » بواو عطف أفسدت المعنى فهي زائدة من الناسخ خطأ .

٢ - لا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : أولها .

٤ - ظ ، ش : وكأنها .

٥ - ظ ، ش : بحذفك .

٦ - ظ ، ش : يذهب .

ردّ المحذوف ، فيقولُ في النَّسَبِ إلى يَدٍ « يَدِيٌّ » وفي غَدٍ « غَدِيٌّ » والقولُ قولُ سيويه ، ألا ترى أن الشاعرَ كَمَا رَدَّ الحرفَ المحذوفَ بَقِيَ الحِركةُ الَّتِي أَحَدَتْهَا الحذفُ بِجَازِئِهَا قَبْلَ الرَّدِّ ١ في قوله :

يَدَيَانِ بِيضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ يَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا
فتحريكه ٢ الدال بعد رَدِّ الياء دلالة على صحّة ما ذهب إليه سيويه من تَبْقِيَةِ
الحركة بعد الرَّدِّ . قال أبو علي :

فإن قيل : فما تصنع بقول الراجز :

لَاتَقْلُواهَا وَاذْلُواهَا دَلُّوَا إِنَّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوا

وبقول الآخر :

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالدِّيَارِ وَأَهْلِهَا بِهَا يَوْمَ حَلَّوْهَا وَغَدُوا بَلَاغُ

ألا ترى أنّه قد رَدَّ اللام في غَدٍ وحذف حركة العين ؟ فهذا يشهد بصحّة
قول الأَخفش ٥ [٢٥ ب] فالجواب : أن الذي قال « غَدُوا » ليس من لُغَتِهِ أن يقولَ
« غَدٌ » . فيحذف ، بل الذي يقول « غَدٌ » غيرُ الذي يقول « غَدُوا » .
وإنما شرحتُ لك ٥ أحكامَ هذه الأسماء ؛ لأنَّ أبا عثمان لم يذكرها في الكتاب ، فأردت
أن أبينها لِمَا اتَّصَلَتْ بِهَذَا الْمَوْضِعِ .

[إسكان أوائل الأسماء وإدخال همزة الوصل عليها]

ثم نرجع فنقول : إنَّ هذه الأسماء لما أشبهتِ الأفعالَ بهذا الحذفِ ٦ والتغييرِ

أُسْكِنَتْ أَوَائِلُهَا وَدَخَلَتْهَا هَمْزَةُ الْوَصْلِ .

١ - قبل الرد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فتحريك .

٣ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد قد : ما يأتي (ذهب إلى) .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ : الحرف ، وهو خطأ .

[دخول همزة الوصل على مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل]

فأما إخراجهم همزة الوصل في مصادر الأفعال التي في أوائلها همزة الوصل نحو :
 « انطلق انطلقا ، واستخرج استخرجا » فإنه مُطَرِّدٌ فيها ؛ لأنها ثابتة
 في الأفعال ، فجاءت في المصادر ، وهذا نظير قولهم « لُدْتُ لِيَاذَا » فأعلوا
 المصدر لاعتلال لُدْتُ . ويقولون « لاوَدْتُ لِيَاذَا » فيصَحِّحُونَ المصدر أصحَّة
 الفعل ، وهذا لا يدل على أن المصدر مُشْتَقٌّ من الفعل وإن كان في الاعتلال
 محمولا عليه ؛ لأنهم قد أعلوا « يَقُومُ » لاعتلال « قام » وليس أحدٌ يقول : إن
 « يَقُومُ » مشتق من « قام » ولكن - لما كانت هذه الأمثلة كالشيء الواحد ،
 ويقع بعضها موقِّع بعض فيغني غناءه ويسدُّ مسدَّه ووجب في بعضها اعتلال
 - أجروهُ على الجميع ٢ لئلا يختلف الباب .

قال أبو علي : ألا ترى أنهم لما حذفوا همزة من « يُكْبِرُ » أثبتوها في
 « إكْرَامٍ » فكان ذلك كالعوض من حذفها ؛ لأنها إذا ثبتت في بعض هذه الأمثلة
 كانت كذلك كالثابتة في الباقي .

[دخول همزة الوصل على الحروف]

فهذا وجه دخول همزة الوصل في الأفعال والأسماء . فأما الحروف فلم
 تدخل هذه همزة ٢ في شيء منها إلا في حرف واحد وهو لام التعريف ولكنها
 فُتِّحت للفرق بينها وبين هذه الداخلة على الأفعال والأسماء .
 وقد ذهب بعضهم إلى أن الألف واللام جميعا للتعريف بمنزلة « قَدَّ » في الأفعال
 ولكن هذه همزة لما كثرت في الكلام وعُرِّف موضعها - والهمزة مُسْتَشْتَقَّة -

١ - ظ ، ش : فيصحون .

٢ - ظ ، ش : الجمع .

٣ - بدل « هذه همزة » في ش « همزة الوصل » .

حُدِّفَتْ فِي الْوَصْلِ . لَضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ ، قَالُوا : وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ ، أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ فَصَلَّهَا مِنْ الْكَلِمَةِ كَمَا يَفْصَلُ « قَدْ » مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ : [٢٢٦]

عَجَّلْ لَنَا هَذَا وَأَلْحِقْنَا بِذَلِكَ الشَّحْمِ إِنَّا قَدْ مَكَلِّسْنَاهُ بِجَلِّ
فَفَصَلَهَا فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ ، ثُمَّ رَدَّهَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ بَعْدُ ؛ لِأَنَّهَا مَرَّتْ فِي الْبَيْتِ
الْأَوَّلِ . فَكَأَنَّهَا لَمَّا تَبَاعَدَتْ أَنْسَبِيهَا أَوْ لَمْ يَعْتَدَ بِهَا ، وَهَذَا أَحَدُ مَا يَدُلُّ عِنْدِي ٥
عَلَى أَنَّ مَا كَانَ مِنَ الرَّجَزِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ فَهُوَ بَيْتٌ كَامِلٌ وَلَيْسَ بِنِصْفِ بَيْتٍ
عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو الْحَسَنِ . أَلَا تَرَى أَنَّهُ رَدَّ « ال » فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ
الْأَوَّلَ بَيْتٌ كَامِلٌ . وَقَدْ قَامَ بِنَفْسِهِ وَتَمَّتْ أَجْزَاؤُهُ ؛ فَاحْتِاجُ فِي ابْتِدَاءِ الْبَيْتِ الثَّانِي
إِلَى أَنْ يَعْرِفَ الْكَلِمَةَ الَّتِي فِي أَوَّلِهِ فَلَمْ يَعْتَدْ بِالْحَرْفِ الَّذِي قَدْ كَانَ فَصَلَّهَ ؛
لِأَنَّهَا لَيْسَا فِي بَيْتٍ وَاحِدٍ . ١٠

وَلَوْ كَانَ هَذَانِ الْبَيْتَانِ بَيْتًا وَاحِدًا كَمَا يَقُولُ مَنْ يَخَالِفُ ، لَمَّا احتِاجَ إِلَى رَدِّ
حَرْفِ التَّعْرِيفِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ عَيْدًا لَمَّا جَاءَ بِقَصِيدَةٍ طَوِيلَةٍ الْأَبْيَاتِ وَجَعَلَ
آخِرَ الْمِصْرَاعِ الْأَوَّلِ « آل » لَمْ يُعِدْ الْحَرْفَ فِي أَوَّلِ الْمِصْرَاعِ الثَّانِي لَمَّا كَانَ
مِصْرَاعَيْنِ ، وَلَمْ يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بَيْتًا قَائِمًا بِرَأْسِهِ ؛ وَذَلِكَ قَوْلُهُ :

يَا خَلِيلِي أَرْبَعًا وَاسْتَخِيرَا آلُ مَنَزِلِ الدَّارِسِ مِنْ رَأْهِلِ الْحِلَالِ ١٥
مِثْلَ تَحْقِيقِ الْبُرْدِ عَمَّتِي بَعْدَكَ آلُ قَطْرُ مَغْنَاهُ وَتَأْوِيبُ الشَّمَالِ
وَلَقَدْ يَغْتَنِي بِهِ جِيرَانِكِ آلُ مُنْسِكُو مَنْكَ بِأَسْبَابِ الْوِصَالِ
تَطَرَّدُ هَذِهِ الْقَصِيدَةُ وَهِيَ بَضْعَةٌ عَشْرَ بَيْتًا عَلَى هَذَا الطَّرَازِ إِلَّا بَيْتًا وَاحِدًا .
وَهُوَ قَوْلُهُ :

فَانْتَجَعْنَا الْحَارِثَ الْأَعْرَجَ فِي جَحْفَلِ كَاللَّيْلِ خَطَّارِ الْعَوَالِ ٢٠

١ - ظ . ش : ففقطها .

٢ - ظ ، ش : العوال .

فهذا ما عندي في هذا ، وقد كان أبو عليّ يحنج أيضا على أبي الحسن . بشيء غير هذا . وليس هذا موضع ذكره لئلا يعظم شعب هذا الكتاب ، وقوله : « الممسكُو » أراد « المسكون » ولكن حذف النون لطول الاسم للإضافة ، وعلى هذا ما أنشدوه من قول الشاعر :

الحافظو عورة العشرة لا يأتيهم من ورأيهم نطف
وقرأ بعضهم : « والمقيمى الصلاة ^١ بالنصب ، وإنما ^٢ شبهت الألف واللام في أوائل هذه الأسماء « بالذى » [٢٦ ب] فحذفت الراء منها كما حذفتم لطول الاسم من قول الشاعر :

أبني كليب إن عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الأغلالا
وقال الأشهب بن ربيعة :

فإن الذى حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا أم خالد
هم ساعد الدهر الذى يقتدى به وما خير كنف لا تنوء بساعد
أسود شرى لاقت أسود حقيصة تساقوا على حر دماء الأسود
يريد « الذين » كما أراد الأخطل « اللذان » وفي قوله « المسكو » عندي

شئ ليس في قوله :

الحافظو عورة العشرة . . .

وذلك أن حرف التعريف في أول « المسكو » في المصراع الأول ، وبقيّة الكلمة في المصراع الثانى . والمصراع كثيرا ما يقوم بنفسه حتى يكاد يكون بيتا كاملا ، وكثيرا ما تقطع همزة الوصل في أول المصراع الثانى نحو قول الشاعر :

١ - سورة الحج ٢٢ من الآية ٣٥ .

٢ - ظ ، ش : وإنما .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

لَتَسْمَعَنَّ وَشِيكَا فِي دِيَارِكُمْ اللهُ أَكْبَرُ يَا ثَارَاتِ عُثْمَانَا
وقد أجاز أبو الحسن الحرّم . في أول المصراع الثاني بخلاف قول الخليل ،
وجاء ذلك في الشع . قال الرّاعى :

وعاشِرَةٌ وهو قد خافها فهو يُبَسِّسُ أو يَنْقُرُ
وقال امرؤ القيس :

وعينٌ لها حَدرَةٌ بدرَةٌ شَقَّتْ مآقيها من أُحُرِّ

فلما كانت هذه الأشياء التي من شأنها أن تأتي في أول البيت جائزةً في أول
المصراع ، دلّ ذلك على أنّ المصراع يكاد يقوم بنفسه .

وإذا كان كذلك أشبه البيت التام وتوزّل المصراعان لذلك منزلة البيتين ، فلما
كان أول « المُسِيكُو » في المِصْرَاعِ الأول . وباقيه في المصراع الثاني . وهما
كالبيتين المنفصلين . ازدادت الكلمة طولاً . فازداد حذف النون جوازا ، وليس
« الحافظو » كذلك ؛ لأن الكلمة بكاملها في المصراع الأول . فلم تطل طول « المُسِيكُو »
أ وهذا فصل^٢ فيه طول^٢ ، وكلا الاسمين إنما وجبَ فيه الحذفُ لطوليه .

وأقول : إن اتصال الألف واللام بالاسم أشدّ من اتصال « قد وسوف » بالفعل .
والدليل على ذلك أنهم يقولون : « مررتُ [١٢٧] بالرجل » فيُصِلُونَ عمل الباء
إلى الاسم ولا يمتدّون الألف واللام فاصِلاً . ولو كانتا فاصلاً لم يَجُزُ فصلهما بين
الجارّ والمجرور . « وقد . وسوف » ليسا كذلك ؛ لأن « قد . وسوف » يجوز أن يفصل
بينهما وبين الفعل للضرورة نحو قولهم : « قد زَيْدًا رأيتُ » و « سوف زيدا
أضربُ » والألف واللام لا يجوز أن يفصل بينهما وبين الاسم ؛ [المعرف بهما] وإنما اشتدّ
اتصالُ حرف التعريف بالاسم ؛ لأنه في الأصل على حرف واحد وهو اللام ،

١ - المصراع : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - عن ص ، وفي هامشه : في نسخة فهذا فصل طريف . وفي ظ ، ش : وهذا فصل فيه نطف .

٣ - اتصال : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ما بينهما ساقط من ظ ، ش . وما بين المعقوفين في الأصل المعرفة هما وهو تصحيح .

ثم دخلت الألف لسكونها . والحرف إذا كان على حرف واحد لم يجز فصله .

[أداة التعريف والتنوين]

ويدل أيضا عندي على شدة اتصال حرف ١ التعريف أنه مُعاقِبٌ للتَّنوين ، فكما أن التنوين لا يجوز فصله ، كذلك لم يجز ٢ فصل اللام .

ويدل أيضا عندي على أن حرف ٣ التعريف قياسه أن يكون على حرف واحد أنه نقيضُ التنوين ، وذلك أن التنوين يدل على التنكير . واللام تدل على التعريف . فلما كان التنوين حرفا واحداً كان قياس حرف التعريف أن يكون حرفاً واحداً ، وهم مما يُجْرُونَ الشيء مُجْرَى نَقِيضِهِ . كما يُجْرُونُهُ مُجْرَى نَظِيرِهِ ؛ ألا تراهم قالوا « طويل » فجاءوا به على وزن « قَصِير » . وكذلك « قائم » وقاعده ، وَهَضَّ وَجَلَسَ . وَخَفِيفٌ وَثَقِيلٌ . وَجَرَّوْا بِهِ « كَسَمَ » في الخبر ؛ لأنها نقيضةُ « رُبَّ » ألا ترى أن « رُبَّ » للتقليل و« كَسَمَ » للتكثير .

وقالوا : « كَسَرُ مَا تَقَوْلَانِ » . فَأَلْحَقُوا النون ، لأنه نقيضُ « قَلَمًا تَقَوْلَانِ » وهذا ونحوه مُطَرَّدٌ كَثِيرٌ في كلامهم .

فن هنا اقتضى القياس أن يكون حرفُ التعريف ٦ حرفاً واحداً ؛ لأنه نقيضُ التنوين الذي هو على حرف واحد .

فإن قلت : فقد قالوا في التخفيف « الْحَمْسَرُ » فجاءوا بالهمزة مع تحريك ٨

١ - حرف : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش ؛ لا يجوز .

٣ - ظ ؛ ش ؛ حروف .

٤ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - صير : هذا .

٦ - حرف التعريف : ساقط من ظ ، ش .

٧ - على : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش ؛ تحريك .

اللام ، فما تنكر أن تكون الهمزة لم تدخل لسكون اللام . ؟ قيل : إنما جازَ هذا لاجتماع أشياء : منها أن اللام أصلها السكون ، وإنما تحركت لفتحة الهمزة في التخفيف . والأصل التحقيق والسكون ، وإنما الحركة عارضة .

ومنها أن هذه الهمزة قبل اللام قد اضطروا إلى^٢ إثباتها في بعض المواضع^٢ في قولهم [٢٧ ب] آل رجل قال ذاك ؟ إذا استفهمت ، لئلا يلتبس الخبر بالاستفهام ومنها : أنهم قالوا « يا الله اغفيري لي » بقطع الهمزة ؛ لأن باب النداء باب تغيير عن الأصول .

ومنها : أنها مفتوحة وسائر همزات الوصل غيرها مكسورة أو مضمومة ، فأشبهت من هنا همزة القطع نحو « أحمد ، وأفكّل » .

فلما اجتمعت فيها هذه الأشياء شابهت الأصل فأقرت مع تحرك ما بعدها في قولهم « الحمر » .

وإذا كان أبو الحسن . قد أجاز « اسل زيداً » فأقر الهمزة مع تحرك السين للتخفيف ؛ لأن الحركة عنده غير لازمة وإن كانت الهمزة لم تثبت في أوله في غير هذا الموضع ثبات همزة حرف التعريف ، فقولهم « الحمر » أسوغ لما ذكرنا ، فهذا قول . وقد قالوا « الحمر » أيضا بلا همزة قبل اللام .

فإن جاز لمحتج أن يحتج على ثبات الهمزة وأنها من الأصل ، لقولهم : « الحمر » وإقرارهم الهمزة عند تحرك اللام جاز لآخر أيضا أن يحتج على أنها إنما دخلت لسكون ما بعدها بقولهم « الحمر » وحذفهم الهمزة لتحرك ما بعدها .

فقد ثبت أن حرف التعريف إنما هو اللام وأن الهمزة إنما دخلت لسكون

١ - ظ ، ش : بفتحة .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : إثبات بعضها في المواضع .

اللام . ولولا أنني أكرهُ الإطالةَ وكثرةَ التشعُّبِ لما اقتصرْتُ على ما أوردتهُ^١ ،
 ولتوصلتُ بعضَ الكلامِ ببعض ، فكان يكونُ أضعافَ هذا وفي بعض ما أذكره
 مقنعٌ إن شاء الله . فهذه أحكامُ همزةِ الوصلِ ومواقعُها من الأفعالِ والأسماءِ
 والحروفِ ، وقد أتى أبو عثمانَ على تمثيل ما تدخلُ فيه من الماضي ، وأنا أذكره
 مثلاً فيثلاً وأتبعُ كلَّ واحدٍ منها ما عندي .

[انفعل وزيادة همزة الوصل والنون في أوله]

قال أبو عثمان : أما النون فتتَّحَقُّ أولاً فتلتزمُها ألفُ الوصلِ في الابتداء ،
 ويكونُ الحرفُ على انْفَعَلَ نحو « انْطَلَقَ ، وانْمَحَى الكتابُ ، وانصَرَخَ
 الحقُّ^٢ وما أشبهه ذلك مما هو على انْفَعَلَ .

- ١٠ قال أبو الفتح : اعلم أن مثالَ انْفَعَلَ لا يكون متعدياً البتَّة^٣ ، وإنما جاء في كلام
 العرب للمطاوعة . ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمراً ما^٤ فتبيلُغنه إماماً بأن
 يفعلَ ما تُريدُه [٢٨١] إذا^٥ كان ممماً^٦ يصحُّ منه الفِعلُ ، وإماماً أن يصير إلى
 مِثْلِ^٧ حالِ الفاعلِ الذي يصحُّ منه الفِعلُ وإن كان مما لا يصحُّ منه الفِعلُ .
 فأماماً ما يطاوعُ بأن يفعلَ هو فِعْلاً بنفسِه فنحو قولك « أَطْلَقْتُهُ فأنطلقَ ،
 وصرَفْتُهُ فانصرَفَ » ؛ ألا ترى أنه هو الذي فَعَلَ الانطلاقَ ، والانصرافَ ، بنفسِه

١ - ظ ، ش : أورده .

٢ - الحق : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ص : أبدا .

٤ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : إن .

٦ - ظ ، ش : بمن .

٧ - ظ ، ش : مثلاً .

عند إرادتك إيسأهما منه . أو بعثك إيسأه عليهما . فأما ما تَبْلُغُ منه مُرَادَكَ بِأَنْ
 يصيرَ إلى مثل حالِ الفاعلِ الذي يصحُّ منه الفعلُ فنحو قولك « قَطَعْتُ الحَبْلَ »
 فانقطع ، وكسرتُ الحَبْلَ فانكسر ، ألا ترى أن الحَبْلَ والحَبْلَ لا يصحُّ منهما الفعلُ ؛
 لأنه لاقدرة لهما . وإنما أردتَ ذلكَ منهما فبَلَّغْتَهُ بما أهدأته أنتَ فيهما . لأنهما
 توليا الفعلَ ؛ لأنَّ الفعلَ لا يصحُّ مِن مثليهما . إلا أنهما قد صارا إلى مثل حالِ
 الفاعلِ الذي يصحُّ منه الفعلُ ، وذلك أن الفعلَ صارَ حادثا فيهما كما كان حادثا
 في الفاعلينَ على الحقيقة . فأما قول الشاعر :

ولا يَدِي فِي حَمِيَّتِ السَّمَنِ تَسُدُّ حَبْلُ

فهو من أدخلته . ونظيرُهُ أَطْلَقْتُهُ فانطأق . وهو من باب انقَطَعَ الحَبْلُ .
 لأن اليدَ لا تكونُ فاعلة . إنما هي آلةٌ يُفْعَلُ بها . كما يُقال « سَمِعْتُ بِأُذُنِي .
 ونظرتُ بعيني » وإنما الفاعلُ هو الجملةُ لا العَضْوُ وَحْدَهُ .

واعلم أن انْفَعَلَ إنما أصلُهُ من الثلاثة ثُمَّ تَلَحُّقُهُ الزِّيَادَتَانِ ٢ من أولِهِ نحو
 « قَطَعْتُهُ فانقَطَعَ . وَسَرَحْتُهُ فانسَرَحَ » ولا يكادُ يكونُ فَعَلٌ مِنْهُ إلا متعديا
 حتى يُمكنَ المطاوعةُ والانفعالُ . ألا ترى أن قَطَعْتُ مُتَعَدِّةً وكذلك كَسَرْتُ
 وَقَلَعْتُ . وقد جاء فَعَلٌ مِنْهُ غيرَ متعدِّة . أنشدني أبو عليّ عن أبي الحسنِ عليّ
 ابن سليمان الأخفش ٣ أراهُ قال قرأته عليه :

وكم منزلٍ لولايَ طيحتَ كما هوى بأجرامِهِ مِنْ قُلَّةِ الشَّيْبِ مُنْهَوِي ٤
 وإنما هو ٥ مُطَاوَعٌ هَوَى : إذا سَقَطَ . وهَوَى غيرُ متعدِّة كما ترى ، وقد

١ - ظ ، ش : الفاعل . وهو خطأ .

٢ - ص : الزيادات .

٣ - الأخفش : ساقط من ظ . ش .

٤ - ظ ، ش : منبو : بدون ياء .

٥ - ظ ، ش : هذا .

جاء في هذه القصيدة مُنْغَوِيَّ ، قال أبو علي : إنما بَنَى مِنْ هَوَى وَغَوَى
مُنْفَعِيلاً لَضُرُورَةِ الشَّعْرِ ، وعلى هذا قالوا « شَوَيْتُ اللَّحْمَ فَانْشَوَى » وقد
قالوا « اشْتَوَى » وليس في كثرة انْشَوَى .

[القلب والإدغام في بعض الكلام دون بعض]

- فإن قال قائل : ولمَ جاز الإدغامُ في امْحَى الكتابُ أ ؟ وهَلَا بَيَّنَّتِ النونُ
[٢٨ ب] فقبل « امْحَى » كما قالوا « شاة^٢ زَمَاءُ وَزَمُّمٌ » وكما قالوا « أمَلَّةٌ
وأَمَارٌ » ونحو ذلك ؟ قيل قد كان القياسُ في زَمَاءُ وَزَمُّمٌ وَأَمَامَةٌ^٣ وَأَمَارٌ ونحوها
أن تدغم النون في الميم ؛ لأنها ساكنة قبل الميم ولكن لم يجز ذلك لثلاثا يلتبس الأصول
بعضها ببعض . فلو قالوا « زَمَاءُ وَزَمُّمٌ » لالتبس بباب زَمَمْتُ الناقَةَ . ولو قالوا
« أمَلَّةٌ » لالتبس بباب أمَّاتُ ؛ ولو قالوا « أمَّارٌ » لالتبس بباب أمَّرتُ^٤ .
كما يبيِّنوا في نحو « منيةٌ وأنوكٌ وقنواءٌ وقنوةٌ » لثلاثا يلتبس مُنْيَةٌ بباب مَيٌّ ، وأنوكٌ
ببنوعَلٍ . أو فَعَوَلٌ من باب ما فاؤه همزة وعينه واو . وقنواءٌ وقنوةٌ^٥ بباب
قَوَّ وقنوةٌ فَرُفِضَ الإدغامُ في هذا ونحوه مخافة الالتباس ولم يخافوا في « امْحَى
الكتابُ » أن يلتبس بشيء ؛ لأنه ؛ ليس في كلام العرب شيء على أفْعَلٍ بتشديد الفاء
ولهذا ما^٦ قال الخليل في انْفَعَلٌ من وجات . أو جَلَلٌ ، وقالوا من « رأيتُ أَرَأَى »
ومن « حَلِيزَ الحَزَرَ » ؛ لأنه ليس في الكلام أفْعَلَلٌ . ولم يأتِ في^٧ كلامهم نونٌ

١ - الكتاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - شاة : ساقط من ظ ، ش .

٣ - أمامة : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : أمرت : وهو تصحيف .

٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ساقط من ظ ولم تذكر ش منه إلا : لثلاثا يلتبس .

٧ - ما : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : من .

ساكنة قبل راء ولا لام نحو « قِنْرٍ وَعَيْنِلٍ » ؛ « ٥ » ؛ لأنه إن أظهره^١ ثَقُلَ جدا وإن
 ادَّغَمَهُ التَّبَسُّ بِغَيْرِهِ ، ومن أجل ذلك امتنعوا أن يَبْنُوا مثلَ عَنَسَلٍ وَعَنْبَسٍ
 من شَرِبَ وَعَلِمَ و^٢ ما كان مثلهما^٢ مما عَيْنُهُ راءٌ أو لامٌ ؛ لأنه إن بَيَّنَّ فقال :
 « شَتْرَبٌ » ، وَعَسَلَمَ « ثَقُلَ جدا ، وإنِ ادَّغَمَ فقال « شَرَبٌ وَعَلَمٌ »
 ٥ التَّبَسُّ بِفَعَلٍ .

فَسَأَلْتُ أَبَا عَلِيٍّ عَنْ هَذَا ، فَقُلْتُ : أَلَا تَرَى أَنَّا لَوْ بَنَيْنَا مِنْ بَاعٍ « فَيَسْعَلَا ،
 أَوْ فَوْعَلَا ، أَوْ فَعْوَلَا ، أَوْ فَعَلَّ » لَقَلْنَا « بَيْعٌ » ، فَهَلَّا لَمْ يَجُزْ أَنْ تَبْنِيَ مِثْلَ
 هَذَا لِشَلَا يَلْتَبِسُ مِثَالُ بِمِثَالٍ كَمَا^٣ امْتَنَعْنَا أَنْ نَقُولَ^٣ فِي مِثْلِ عَنَسَلٍ مِنْ
 « ضَرَبٌ » « ضَرَبٌ » مَخَافَةَ الِاتِّبَاسِ ؟ .

١٠ فقال : إنَّ لِيَاءَ وَالْوَاوِ مِنَ التَّصْرُفِ وَانْقِلَابِ إِحْدَاهُمَا إِلَى الْأُخْرَى مَا لَيْسَ
 لِلنُّونِ . فَاحْتَمَلَ ذَلِكَ لِذَلِكَ ، وَالْقَوْلُ عِنْدِي كَمَا ذَكَرَ .

[افعل وزيادة همزة انوصل واناء فيه]

قال أبو عثمان : وَتَلَحُّقُ التَّاءُ ثَانِيَةً وَيَكُونُ الْفِعْلُ عَلَى افْتِتْعَلِ وَيُسَكَّنُ
 أَوَّلُ حَرْفٍ مِنْهُ ؛ فَتَلَزَمُهُ أَلِفٌ الْوَصْلُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ نَحْوُ : « اجْتَرَحَ ،
 ١٥ وَاكْتَسَبَ ، وَاسْتَبَقَ الْقَوْمُ » وَلَا تَلَحُّقُ التَّاءُ ثَانِيَةً وَالتِّيُّ قَبْلَهَا مِنْ نَفْسِ
 الْحَرْفِ [١٢٩] إِلَّا فِي^٦ هَذَا الْمِثَالِ وَحَدَّهُ فِي الْأَفْعَالِ .

١ - ظ ، ش : أظهر .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : امتنعت أن نقول .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الحرف .

٥ - من وحاشية ظ : والتي . ظ ، ش : والذي .

٦ - في : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : اعلم أن **اِفْتَعَلْتُ** قد تأتي في معنى **انْفَعَلْتُ** للمطاوعة وذلك قولهم **« شَوَيْتُهُ فَاَنْشَوَى »** وقالوا في معناه **« اشْتَوَى »** وقالوا **« غَمَمْتُهُ فَاغَمَّمْتُهُ »** وانغمم **« وتأتى بمعنى تفاعل نحو « اجْتَوَرَ القومُ »** أى تجاوزوا ، واعتَوَنُوا ، أى تَعَاوَنُوا . وتأتى بمعنى **فَعَلْتُ** نحو **« قَرَأْتُ وَتَقَرَّرْتُ^٢ واقْتَرَأْتُ ، وَقَدَرَوْتُ** الأرضَ واقْتَرَيْتُهَا . وتكون **« افْتَعَلْتُ »** متعديةً وغيرَ متعدية . فأما المتعدية ٥ فنحو **« اقْتَطَعْتُ الأرضَ واكتسبتُ المالَ »** . وغير المتعدية نحو قولهم : **« اصْطَلَحَ القومُ »** ، واختصموا ، ولا يكون انْفَعَلْتُ متعدياً أبداً .

[حكم بناء انفعال وافتعل]

قال أبو علي : **حُكْمُ افْتَعَلَّ** ، وانْفَعَلَ **الْأَلَاءُ يُبْنِيَا** إلا مما كان **فَعَلَ** منه متعدياً . هذا في الأمر العام . يريد أن **اقْتَطَعَ** مِنْ **قَطَعَ** وكذلك **« حَوَيْتُ »** ، ١٠ و**احْتَوَيْتُ** ، وقد جاء في الشعر ، قال الراجز :

حتى إذا اشتال سهيلٌ في السححر

كشعلة القابيس ترمى بالشرر

فهذا من **شالَ يَشُولُ** ، وهو غير مُتَعَدٍّ بدلالة قول الراجز :

١٥ تراهُ تحتَ الفسَنِ الوريقِ

يشُولُ بالمِحْجَنِ كالمحروقِ

ولو كان متعدياً لقال **« يشُولُ المِحْجَنَ »** وأنشدنا أبو علي قال : أنشد

أبو عبيدة :

١ - نحو : زيادة من ظ ، ش .

٢ - تقرأت : زيادة من ظ ، ش .

بدا منك غِشٌّ طالما قد كتّمته كما اكتتمت داء^١ ابنها أم مُدَوِي^٢

فُدُوٍ مُفْتَعِلٍ ، وأصله^٣ من الدَوِّ ، والأصل^٣ مُدَوِيٌّ ، وهذا يُفَسَّرُ
في موضعيه ، فأجاز أبو عليّ في مُفْتَعِلٍ هذا ؛ ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون من قولِ المرأةِ التي قال لها ابنها « أدَوِي » أي آكلُ
الدَّوَايَةِ . وهو ما خُتِرَ من الدَّسَمِ على اللَّبَنِ ، فقالت « مُجِيئَةً : اللَّجَامُ بِمَكَانِ

كذا وكذا ، فكتّمت قولَ ابنها وأخفّفته عَمَّنْ جاء بِنَحْطَبِهِ إليها . وكانَ الشاعرُ
جاء بهذا على استعارة هذا المَثَلِ الذي للمرأة ، وخبرُ هذه المرأة مشهورٌ عندهم .

وأجاز . أيضا أن يكون مُدَوِيٌّ هذا مما حكاه أبو زيد من قولهم « أدَوَاتُ
يا فلان » ومن قولهم « داءَ الرجلُ يُدَاءُ من الداء » ؛ فبني مُفْتَعِلًا منه للحاجة إلى

القافية وقلّب الهمزة ياء ضرورة كما قال الآخر : [٢٩ ب] :

وكنّت أذلّ من وتيدٍ بيقاعٍ يُشَجِّجُ رأسَهُ بالفِهْرِ وِوَاجِ

وهو من وجأت ، وكان قياسه ألا يجعلها كياءٍ « قاضي » .

وأجاز فيه أيضا . أن يكون ممّا حكاه أبو زيد من قولهم « رَجُلٌ دَوِيٌّ »
ورجلان دَوِيَّانِ ، ورجالٌ أدَوَاءٌ « وهو بمعنى السَّقِيمِ .

قال أبو عليّ : ويكون بناؤه مُفْتَعِلًا منه . مثلُ قوله « اشتالَ وَمُنْغَوِيٌّ » ،

وقوله : ولا تَلْحَقُ التاءُ ثانية والتي قبلها من نفس الحرف . إلا هذا المثالُ .
وحده من الأفعال . قد قيّد به جزءًا من كلامهم وأمننت معه أن ترى التاء

ثانية زائدة بعد فاء الفعل أبدا إلا في هذا المثال وما تصرّف منه .

١ - ظ : جاء .

٢ - ظ ، ش : مدو .

٣ ، ٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ : وهذا .

٥ - ظ : فقال : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : منغو .

٧ - ظ ، ش : في .

[استفعل وزيادة الهزرة والسين والتاء في أوله]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ السَّيْنُ أَوْلًا والتَّاءُ ثَانِيَةً وتكون السين ساكنة فتَلَحَّرَ مِنْهَا أَلْفُ الوصل ويكونُ الفِعْلُ على اسْتَفْعَلَ . ولا تَلَحَّقُ السَّيْنُ أَوْلًا إلا في اسْتَفْعَلَ . ولا التاء ثَانِيَةً وقبلها زائد إلا في هذا .

قال أبو الفتح ^١ : اعلم أن اسْتَفْعَلْتُ يجيء على ضربين : متعدٍّ وغير ^٥ متعدٍّ . فالتعدِّي نحو « اسْتَحْسَنْتُ الشَّيْءَ واسْتَقْبَحْتُهُ » . وغير التعدِّي نحو « اسْتَقْدَمْتُ واسْتَأْخَرْتُ » .

ويكون فعل منهما متعديا وغير متعدٍّ : فالتعدِّي نحو « عَلِمَ واسْتَعْلَمَ ، وَعَصَمَ واسْتَعَصَمَ » وغير التعدِّي نحو « حَسُنَ واسْتَحْسَنَ ، وَقَبِحَ واسْتَقْبَحَ » .

١٠

ويقع « اسْتَفْعَلَ » في الكلام لمعان :

منها الطَّلَبُ نحو « اسْتَعْتَبْتَهُ » أي طَلَبْتُ ^٢ إليه العُتْبَى ^٣ واستَعْفَيْتَهُ أي طلبتُ منه الإعفاء ^٢ .

ويكون اسْتَفْعَلْتُ للشَّيْءِ تَصْيِيهُ على هَيْئَةٍ مآ ، نحو « اسْتَعْظَمْتُهُ » أي أَصَبْتُهُ عَظْمًا ، « واسْتَكْرَمْتُهُ » : أي أَصَبْتُهُ كَرِيمًا .

١٥

وقد تَأَنَّى اسْتَفْعَلْتُ : بمعنى فَعَلْتُ مِنْهَا ^٤ . نحو « مَرَّ واستمرَّ ، وَقَرَّ ، واسْتَقَرَّ » .

١ - ١ - ١ - ظ : الشيخ .

٢ - ٢ - ٢ - في ظ : منه الإعفاء ، وفي ش : منه الإعتاب .

٣ - ٣ - ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ٤ - ٤ - ش : منهما .

وقد تأتي للتَّنَقُّلِ من حالٍ إلى حالٍ نحو « استَنَوَّقَ الجملُ » ، واستَتَيْسَتِ الشَّاةُ .

وقوله : ولا تَلَحَّقُ السِّينُ أَوْلًا إلا في اسْتَفْعَلِ^١ ولا التاء ثانيةً وقبلها زائد^٢ إلا في هذا . قد حَصَرَ به أيضا قِطْعَةً من الأَمْثِلَةِ كَنَحَوِ ما فَعَلَ في المِثَالِ . الذي قبله .

[افعالٌ وزيادةُ اِهْمَزَةٍ والالف واللام فيه]

قال أبو عثمان : وتَلَحَّقُ الألفُ ثالثةً وتَلَحَّقُ اللامُ الزيادةُ من مَوْضِعِهَا وَيُسَكِّنُ أَوْلُ حرفٍ فيلزمُه أَلِفٌ الوصلُ في الابتداء . ويكونُ الحَرْفُ على « افْعَالَتْ » ويجرى على مثال [١٣٠] « اسْتَفْعَلْتُ » إلا أن الإِدْغَامَ يُدْرِكُهُ فَتُسَكِّنُ اللامُ الأُولَى للإِدْغَامِ . ولا تُضَاعَفُ اللامُ والألفُ ثالثةً إلا في هذا المِثَالِ ، وذلك نحو « اصْفَارَرْتُ واصْفَارَرْتُ ، وابْيَاضَضْتُ ، واسْوَادَدْتُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن مثال « افْعَالَتْ » أكثرُ ما صِيغَ للألوان ، وذلك قولهم « اشْهَابَبْتُ . واسْوَادَدْتُ . وادْهَامَمْتُ . وابْيَاضَضْتُ » وقد قالوا : « امْنَلَسَّ واضْرَابَّ » وليسا من اللَّوْنِ . وغير ذلك . قال سيبويه : ولا يكون متعدياً . ليس في الكلام « افْعَالَتْهُ » .

وقوله : وتَلَحَّقُ اللامُ الزيادةُ من مَوْضِعِهَا : يريد به^٣ أنك إذا قلت : « ابْيَاضَضْتُ » فلنما كَرَّرْتَ الضَّادَ بعينها ولم تأتِ بِلَقْظِ آخَرَ ، ويريد بمَوْضِعِهَا : مِن لَفْظِهَا .

١ - ص وهامش ظ : استعمل : وظ ، ش : الاستعمال .

٢ - ظ ، ش : زائدة .

٣ - به : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وَيَجْرَى عَلَى مِثَالِ اسْتَفْعَلْتُ^١ يَرِيدُ بِهِ أَنْ حَرَكَاتِهِ وَسُكُونُهُ عَلَى مِثَالِ حَرَكَاتِ اسْتَفْعَلْتُ^١ وَسُكُونِهِ . أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ « ابْيَاضَتْ ابْيَاضًا » فَيَكُونُ بوزن^٢ اسْتَخْرَجْتُ اسْتَخْرَاجًا ، وَإِنْ كَانَ لَيْسَ عَلَى بِنَائِهِ . كَمَا أَنَّ انْفَعَلَ بوزنِ افْتَعَلَ فِي الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى بِنَائِهِ .

وقوله : إِنْ أَنْ الإِدْغَامَ يَدُرُّهُ فَتُسَكَّنُ اللّامُ الأُولَى للإِدْغَامِ : يَرِيدُ بِهِ أَنْ اللّامينِ فِي ابْيَاضَتْ مِنْ مَوْضِعِ وَاحِدٍ ، فَيُكْرَهُ اجْتِمَاعُ مِثَالَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ^٣ فَيُسَكَّنُ الأُولَ مِنْهُمَا وَيُدْغَمُ فِي الَّذِي بَعْدَهُ كَمَا فَعَلُوا فِي شِدَّةٍ وَرَدَّةٍ ، وَذَلِكَ ابْيَاضٌ وَاشْتِهَابٌ . وَإِنَّمَا يَأْتِي هَذَا الإِدْغَامُ إِذَا تَحَرَّكَ الآخِرُ ، فَإِنْ سَكَنَ زَالَ الْمُسْتَكْرَهُ مِنْ اجْتِمَاعِ مِثَالَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ^٣ ، فَرَجَعَتْ اللّامُ الأُولَى إِلَى الْحَرَكَةِ نَحْوِ « ابْيَاضَتْ » وَلَيْسَ كَذَلِكَ « اسْتَخْرَجَتْ » ؛ لِأَنَّ فِي آخِرِ « اسْتَخْرَجَتْ » حَرْفَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ وَهُمَا الرَّاءُ وَالجِيمُ فَلَمْ يَجِبْ لَذَلِكَ إِدْغَامٌ . فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « اقْعَنْسَسَ » وَتَحْرِيكُهُمُ الْمِثَالَيْنِ . فَإِنَّهُ إِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُسْحَقٌ بِاحْرَاجَتِهِمْ ، وَسَتْرَاهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ . وَقَدْ ضَبَطَ أَيْضًا بِقَوْلِهِ : وَلَا تُضَاعَفُ اللّامُ ، وَالْأَلِفُ ثَالِثَةٌ إِلَّا فِي هَذَا الْمِثَالِ : جِزْءًا مِنَ الْكَلَامِ .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ قَالُوا « إِسْحَارٌ » لِفَضْرِبِ مِنَ النَّبْتِ فَكَّرُوا اللّامَ . وَهَذَا يَنْقُضُ مَا جَاءَ بِهِ ؟ . فَالجوابُ [٣٠ ب] أَنَّ أبا عُمَانَ إِنَّمَا أَرَادَ أَنَّهُ لَا تُضَاعَفُ اللّامُ ، وَالْأُولَى مُتَحَرِّكَةٌ وَفِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ هَمْزَةٌ الْوَصْلُ لِتَكُونَ الأَلِفُ لَذَلِكَ ثَالِثَةٌ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ « إِسْحَارٌ » ؛ لِأَنَّ الرَّاءَ الأُولَى لِأَصْلِهَا فِي الْحَرَكَةِ وَإِنَّمَا هِيَ سَاكِنَةٌ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ سَبِيوَيْتَهُ قَالَ فِي تَرْخِيمِ إِسْحَارٍ : اسْمُ رَجُلٍ عَلَى قَهْ ، مِنْ قَالَ : يَا حَارٍ :

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : بمنزلة .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

يا اسحاراً بفتح الراء^١ : قال : لأنه لا يُعرف لها حركة في الأصل ففتحتها لمجاورتها الألف كما قالوا^٢ الآن ففتحوا مجاورة الألف ، ولم يُجرها بُجْرى مُشْهابٍ ؛ لأن الباء الأولى عنده متحركة في الأصل ، ونظير إسحارٍ « حَمَارَةٌ »^٣ ، وَزَعَارَةٌ ، وَعَبَالَةٌ ، وَزَرَّافَةٌ ، وَصَبَّارَةٌ .

[افعللت وزيادة الهزة واللام فيه]

قال أبو عثمان : وتلحق اللام زائدة فيسكن أول حرف فتلزمه ألف الوصل^٤ في الابتداء ويكون الفعل على افعللت فيجري مجرى افعللت إلا في الادمغام ، فإنه يدركه كما أدرك « أشهابت » حين قلت : « اشهاب الفرس » وذلك نحو « احمرت » ، واصفرت ، وابيضت .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افعللت » إنما هي مقصورة من « افعلالت » لطول الكلمة ، ومعناها كمعناها .

قال سيبويه : وليس شيء يقال فيه « افعلالت » إلا يقال فيه « افعللت » ولا شيء يقال فيه « افعللت » إلا يقال فيه « افعلالت » إلا أنه قد ثقل إحدى اللغتين في الشيء ، وتكثر في الأخرى ، إلا أن طرح الألف من « اخضرر » و« احمّر » ، واصفّر ، وابيضّ واسودّ « أكثر » ، وإثبات الألف في « اشهاب » ،

١ - « بفتح الراء » ورد في ظ ، ش قبل هذا الموضع بعشر كلمات أي بين لفظي : اسحار و« اسم » .

٢ - كما قالوا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - زادت ظ : ش هنا : القبط .

٤ - ظ ، ش : وصل .

٥ - ظ ، ش : الحرف .

٦ - ظ ، ش : وليس .

وَادْهَامٌ ، وَاكْتٌ « أَكْثَرُ ، وَقَدْ قَالُوا : ارْتَقَدَ فِي الْعَبْدِ ، وَارْعَرَى ، وَانْتَرَى إِذَا خَدِمَ ، وَكُلُّهُ افْعَلٌ ^٢ ، وَلَمْ أَسْمَعْهُمْ قَالُوا فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا « افْعَالَتْ » .
 وَقَوْلُهُ : فَيَجْرَى جَجْرَى افْتَعَلْتُ : يَرِيدُ بِهِ أَيْضًا الْحَرَكَةَ وَالسَّكُونَ ،
 وَلَوْ قَالَ : فَيَجْرَى جَجْرَى انْفَعَلْتُ لَكَانَ صَوَابًا ، كَمَا أَنَّهُ لَوْ قَالَ فِي « افْعَالَتْ ^١ »
 إِنَّهُ يَجْرَى جَجْرَى « افْعَوَعَلْتُ » لَكَانَ صَوَابًا ؛ لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ
 الْأَمْثَلَةُ .

« وَاَفْعَلٌ » أَيْضًا لَا يَتَعَدَّى ، كَمَا أَنَّ « افْعَالٌ » كَذَلِكَ ، وَالْإِدْغَامُ
 وَاجِبٌ فِيهِ ، كَمَا أَنَّ « افْعَالٌ » كَذَلِكَ ، ^٢ لِأَفْرَقَ ^٢ بَيْنَهُمَا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ .

[تَضْيِيفُ الْعَيْنِ وَزِيَادَةُ وَاوٍ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ]

١٠ قَالَ أَبُو عَثْمَانَ : وَتَضَاعَفُ الْعَيْنُ وَتُزَادُ وَاوٍ بَيْنَ الْعَيْنَيْنِ ، وَيُسَكَّنُ
 أَوَّلُ حَرْفٍ ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ ^٣ عَلَى مِثَالِ « افْعَوَعَلْتُ » وَتَلْزَمُهُ أَنْفُ الْوَصْلِ
 فِي الْإِبْتِدَاءِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ : « اَعْدَدَ وَدَانَ » .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : أَعْلَمُ أَنَّ « افْعَوَعَلَّ » مَعْنَاهَا الْمُبَالَغَةُ نَحْوُ خَشِنَ « رَاخَشَوْشَنَ »
 وَأَعَشَبَ وَاعْشَوْشَبَ وَيَجِيءُ عَلَى ضَرْبَيْنِ : مُتَعَدِّيًا ، وَغَيْرَ مُتَعَدِّيٍّ .

١٥ فَالْمُتَعَدِّيُّ نَحْوُ : « احْلَرَّ لَيْسَتْ الشَّيْءُ » قَالَ الشَّاعِرُ :
 فَلَمَّا أَتَى عَامَانَ بَعْدَ انْفِصَالِهِ عَنِ الضَّرْعِ وَاحْلَوَى دِمَانًا يَرَرْدُهَا
 وَقَالَ الْآخِرُ :

١ - ظ ، ش : اشباهت .

٢ - ٢ - ظ ، ش : والفرق لا يقع .

٣ - ظ ، ش : الحرف .

واعزّورتِ العُلُطَ العُرْضِيَّ تَرَكُضُهُ أُمُّ الفَوَارِسِ بِالذِّدَاءِ والرَّبَعَةِ

وقرأتُ أو سمعتُ يُقرأ على ابنِ مِقْسَمٍ . عن ثَعْلَبِ :

فلو كُنْتَ تُعْطَى حينَ تُسألُ سَأَحَتْ لَكَ النَّفْسُ واحلّولاكِ كلُّ خَلِيلِ

أجلٌ لا ولكنْ أنتَ ألامٌ من مَشَى وأسألُ من صَماءَ ذاتِ صَبِيلِ

وغيرُ المتعدّي نحو : « اغدودنَ النَّبْتُ » إذا طال ، « واغرورقتَ عَيْنَاهُ »

بالدمعِ .

وهذه الواو في « افْعَوَعَلْتُ » زائدة في موضعِ الإلِيفِ المزيّدة^١ من

« افْعَالَلْتُ » إلا أنّ التّكريرَ في « افْعَالَلْتُ »^٢ من موضعِ اللامِ وهو

في افْعَوَعَلْتُ^٢ من موضعِ العينِ ، وحجّزَتِ الواوُ بينَ العينينِ ، فلمْ يلزَمْ

إدغامُ ، واجتَمعتِ^٣ اللامانِ في « افْعَالَلْتُ وافْعَالَلْتُ » فلنَزَمَ^٤ الإدغامُ .

[افْعول وزيادة الواو ثلاثة مضاعفة]

قال أبو عثمان : وتلحّحق الواوُ ثلاثة مضاعفة فيكون الحرفُ على مثال :

« افْعَوَلْتُ » وتلزم ألف الوصلِ في الابتداء ، وذلك نحو : « اعلوَّطَ المُهْرُ » .

قال أبو الفتح : اعلم أن « افْعَوَلْتُ » يكونُ أيضا على ضربين « متعدّ ،

١٥ وغير متعدّ » فالتعدّي نحو : « اعلوَّطْتُ المُهْرَ » ، وغير المتعدّي قولهم :

« اخرَّوَّطَ السَّفَرُ » إذا امتدَّ ، و « اجلَّوَّذَ » مثله ، قال الشاعر :

ألا حَبَبْنَا حَبَبْنَا حَبَبْنَا حَبِيْبٌ حَمَمَانَتْ فِيهِ الأذَى

ويا حَبَبْنَا بَرْدُ أنبِيَاهِ إذا أَظْلَمَ اللَّيْلُ واجلَّوَّذَا

١ - ط ، ش : الزائدة .

٢-٢ - ساقط من ط ، ش .

٣ - ظ ، ش : فاجتَمعت .

٤ - ظ ، ش : فيلزم .

[ما الحق بالأربعة من الفعل]

قال أبو عثمان: ومما لحقته الزوائد من بنات الثلاثة من الفعل وألحق ببنات الأربعة حتى جرى مجراها، وحتى صار بمنزلة ما هو من نفس الحرف «جَسَبِيَّتٌ» و«شَمَلْتٌ».

قال أبو الفتح: اعلم أن هذا الضرب يسمى متعدياً نحو: «جَسَبِيَّتُهُ»^٥ و«صَعْرَرْتُهُ صَعْرَرَةً» قال الراجز:

سُوداً كَحَبِّ الْفُلْفُلِ الْمُصَعَّرِ

ولم أسمع هذا النحو [٣١ب] غير متعد. ويريد بقوله «جَرَى مجراها» أنك تقول: «جَسَبٌ يُجَسِبُ جَسَبَةً» فهو «جَسِبٌ»، و«شَمَلٌ يُشْمَلُ شَمَلَةً» فهو «شَمَلٌ»، فيجري ذلك مجرى «دَحْرَجٌ يُدَحْرَجُ دَحْرَجَةً» فهو «مُدَحْرَجٌ»، وتظهر الباء واللام الأوليين ولا تُدغمهما؛ لأن الحرف مُلْحَقٌ بِدَحْرَجٍ. فلو قلت: «شَمَلٌ أَوْ جَسَبٌ» فأدغمت وحوّلت الحركة لكنت قد نقضت ماله تصدّت من الإلحاق، ولم تأت بالبناء المقصود، وصارت الباء واللام الأخيرتان بمنزلة الجيم من «دَحْرَجٍ»^٢ وهذا يعني بقوله وصار بمنزلة ما هو من نفس الحرف، والذي هو من نفس الحرف الجيم من «دَحْرَجٍ»^٢ وهذا الإلحاق هو المطرد الذي ذكره^٣ في أول الكتاب.

١ - ١ - عن ص وش ويقابله في ظ (لحقته الزوائد) وفي هامشها (لحقته الزيادة صح نسخته)

٢ - ٢ - ساقط من ظ، ش.

٣ - ظ، ش، ذكرناه.

[ما أخق بالأربعة بالواو والياء]

قال أبو عثمان : ومثل ذلك مما أخق بالأربعة بالواو والياء « حَوَفَلْتُ حَرَفَلْتُ »
وَصَرَمَعْتُ صَرَمَعَةً ، وَبَيَّنَّطَرْتُ بَيَّنَّطَرَةً .

قال أبو الفتح : اعلم أن « فَرَعَعْتُ » أيضا : متعدّ وغير متعدّ . فالمتعدّي
« صَرَمَعْتُهُ صَرَمَعَةً » . وغير المتعدّي « حَوَفَلْتُ حَوَفَلَةً » . و « فَيَعَعْتُ »
مثله . فالمتعدّي « بَيَّنَّطَرْتُ الدَّابَّةَ بَيَّنَّطَرَةً » . وغير المتعدّي « بَيَّنَّطَرْتُ بَيَّنَّطَرَةً »
فهو مُبَيَّنَّطِرٌ : إذا خَرَجَ مِنَ الشَّامِ إِلَى الْعِرَاقِ ، قال امرؤ القيس :

ألا هَلْ أَنَا وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ بأمر القيس ابن تَمَلِّكٍ بَيَّنَّطِرًا
وَبَيَّنَّطِرًا أَيضًا إِذَا عَدَا مُنْكَسًا رَأْسَهُ .

وجاءت أحرف على « مُنْهَيْعِلٍ » وهو « مُبَيَّنَّطِرٌ ، ومُبَيَّنَّطِرٌ ، ومُسَيَّنَّطِرٌ ،
ومُهَيَّنَّطِرٌ ، ومُهَيَّنَّطِرٌ » وكل هذه جارية على الفعل . يقال : « بَيَّنَّطِرَ ،
وَبَيَّنَّطَرَ ، وَسَيَّنَّطَرَ ، وَهَيَّنَّطَرَ ، وَهَيَّنَّطَرَ » .

وقوله ٢ ومثل ذلك : يريد أن « فَرَعَعَلْتُ ، وَفَيَعَعَلْتُ » مُلْحَقٌ
بِدَحْرَجَتُ ؛ لأنك تقول فيه : « صَرَمَعَ صَرَمَعَةً فهو مُصَوِّعٌ ، وَبَيَّنَّطَرَ
بَيَّنَّطَرَةً فهو مُبَيَّنَّطِرٌ » فجرى ذلك مجرى « دَحْرَجَ دَحْرَجَةً فهو مُدَحْرَجٌ » .
قال أبو عثمان : ومثله « فَعَوَلْتُ » نحو : « جَهَوَرْتُ جَهَوَرَةً ، وَهَرَوَلْتُ
هَرَوَلَةً » .

قال أبو الفتح ١ : قوله : ومثله ، يريد به أن مثل « بَيْطَرْتُ وَحَرَقْتُ : جَهْوَرْتُ » ٢ في أن ٢ هذا إلحاق غير مطرد ، كما أن ذلك كذلك ، ويجوز ٣ أن تكون الهاء في « مثله » . راجعة إلى باب « جَلَبَبْتُ وَشَمَمْتُ » ؛ لأنه على وزنه ، والأشبه في هذا أن تكون راجعة إلى باب فَوَعَلْتُ وَفَيْعَلْتُ ؛ لأنه أَوْفَع .

وفَعَوْلْتُ هذه متعد وغير متعد ، فالمتعدى [١٣٢] « دَهَوَرْتُ الْمَتَاعَ دَهْوَرَةً » وغير المتعدى « هَرَوْتُ هَرَوَلَةً » .

قال أبو عثمان : ومثله « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاةً » ، وَجَعَبَيْتُهُ جَعْبَاةً ، وَسَلَقَيْتُهُ سَلَقَاةً » .

قال أبو الفتح ٥ : قوله : ومثله ، نظير قوله : ومثله في انفصل قباه ، ١٠ تحتمل « الهاء » وجهين من التأويل . وهو على ضربين : متعد ، وغير متعد . فالمتعدى نحو : « قَلَسَيْتُهُ قَلَسَاةً » ، وغير المتعدى نحو : « عَسَنْطَيْتُ ، وَحَسَنْطَيْتُ ، وَخَسَنْطَيْتُ ، وَخَسَنْطَيْتُ » .

قال أبو عثمان : وتَلَحَّسْتُ الزونُ ثالثة في هذا ، وتكون الزيادة من موضع اللام ، ٦ ويكون آخره أيضا ياء زائدة ٦ وَيُسَكَّنُ أوله فتلزمه أَلِفُ الوصل ١٥

١ - ظ : قال الشيخ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : وأن .

٣ - ظ ، ش : ولا يجوز .

٤ - ص : جمع .

٥ - ظ ، ش : قال الشيخ .

٦ - ٦ - ظ ، ش : ويكون آخره ياء زائدة . وفي هامش ، ش : آخرها أيضا نسخة .

ويكون الحرفُ على « افْعَنْلَيْتُ ، وافْعَنْلَيْتُ » نحو : « افْعَنْسَسَ ،
واسْلَنْقَيْتُ » .

قال أبو الفتح : إنما سوى بين « افْعَنْسَسَ ، واسْلَنْقَيْتُ » لأجل النون
الثالثة فيهما ؛ ولأن في آخر كل واحد منهما زيادةٌ وإن كانت في افْعَنْسَسَ
لأما مكررة وفي « اسْلَنْقَيْتُ » ياءٌ مزيدة وأنها قد اشتركا في زيادتهما وأنهما
مُلْحَقَتَانِ .

ولا يكون « افْعَنْسَسَ » متعدياً أبداً ؛ لأنه نظير « انْفَعَلْتُ » ؛ ألا ترى
أن فيه نونا وهمزة وصلٍ كما أن « انْفَعَلْتُ » كذلك .
و « افْعَنْلَيْتُ » على ضَرْبَيْنِ : متعدٍّ ، وغير متعدٍّ .
فالمتعدى نحو قول الراجز :

قَدَّ جَعَلَ النُّعَاسُ يُغَرِّتُ دِيْنِي
أَدْفَعُهُ عَنِّي وَيَسْرَتُ دِيْنِي

وغير المتعدى نحو قولهم : « احْرَتَيْتِ الدَّيْكَ ، وابْرَتَيْتِ الرَّجْلَ » .
قال أبو عثمان : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ ببنات الأربعة نحو : « احْرَتَجَمَ
واخْرَتَنَطَمَ » ولم يزيدوا هذه النون إلا فيما كانت الزيادةُ منه في موضع اللام
أو كانت الياءُ في آخره زائدة ؛ لأنَّ النونَ هنا تَقَعُ بين حرفين من نَفْسِ
الحرف كما تَقَعُ في « احْرَتَجَمَ » كذلك ، فكذلك جميع ما أُحْرِقَ من بنات الأربعة
بالأربعة .

قال أبو الفتح : قوله : وهذا فُعِلَ به كما فُعِلَ بينات الأربعة نحو :
 « احْرَنْجَمَ » يريد به أنهم أرادوا أن يَبْلُغُوا بينات الثلاثة ببناء بنات الأربعة
 بزيادة هذه النون في هذا الموضع ، [٣٢ ب] .

فلما كانت النون في احْرَنْجَمَ ١ نالمة ساكنة كانت في اقْعَنْسَسَ
 كذلك ، ولما كان بعدها في احْرَنْجَمَ ١ حرفان جعلوا بعدها في اقْعَنْسَسَ ٥
 سينين إحداهما زائدة لِيُحَقِّقَ البِنَاءُ بالبِنَاءِ ، وكذلك زادوا في اسَلَنْقَيْتُ
 ياء مكان السين الأخيرة ؛ لأنهما كلتاهما ٥ زائدتان .

فهذا ٢ معنى قوله : ولم يزيدوا هذه النون إلا فيا كانت الزيادة منه في موضع
 اللام أو كانت الياء الأخيرة ٣ زائدة .

وهذا أحد ما يدلُّ على أن إلحاق بنات الثلاثة ببنات الأربعة من موضع ١٠
 اللام فيما لازيادة فيه ، نحو : « جَلَبَبْتُ ، وصَعَّرْتُ » هو القياس . .
 ألا ترى أن « اقْعَنْسَسَ » كذلك ؟ .

وكان الياء في باب « افْعَنْلَيْتُ » داخلة على اللام المكررة وأن الموضع
 للام دون الياء ، كما أن « سَلَنْقَيْتُ » داخل على « جَلَبَبْتُ » . .

وقوله : لأن النون هنا . تقع بين حرفين من نفس الحرف . كما تقع في
 « احْرَنْجَمَ » كذلك ، يريد به أن يريك : لم صارت الزيادة في « اقْعَنْسَسَ »
 من موضع اللام .

وتفسيرُ هذا : أنه لما كانت النون في « احْرَنْجَمَ » واقعة بين الرأى

والجيم ، وكلتاهما ١ من الأصل ، ٢ أرادوا أن يقَعَ في « اِفْعَتَسَس » ثالثةً بين حرفين من الأصل ٢ وهما العين والسين الأولى ، فلمَّا مضت العين واللام ، دعت الضرورةُ إلى تكرير اللام أو الزيادة بَعْدَهَا .

وَمِنْ هُنَا لَمْ يَجِءْ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ « اِنْعَسَوَانَتْ » وَلَا « اِنْعَسَلَيْتُ » وَلَا « اِفْعَيْسَلْتُ » ٣ وَلَا شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ كِرَاهَةً أَنْ تَقَعَ النُّونُ بَيْنَ حَرَفَيْنِ أَحَدُهُمَا أَصْلُ وَالْآخَرُ زَائِدٌ فَتُخَالِفُ حُكْمَ « اِحْرَنْجَمْتُ » .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَّا جَاءَ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ « اِنْفَسْنَعَلْتُ » أَوْ « اِيْفَسْنَعَلْتُ » فَجَعَلُوا الزِّيَادَةَ قَبْلَ انْقَاءِ وَكَانَتْ النُّونُ إِذَا وَاقَعَتْ بَيْنَ حَرَفَيْنِ مِنَ الْأَصْلِ كَمَا ذَكَرَ أَبُو عِمَّانَ أَنَّهُ هُوَ الَّذِي اضْطُرَّ إِلَى أَنْ كَانَتْ الزِّيَادَةُ بِتَكْرِيرِ اللّامِ أَوْ بِالزِّيَادَةِ بَعْدَهَا ؟ فَالجَوَابُ : أَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا أَرَادُوا إِلْحَاقَ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ بِبِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ وَلَمْ نَزِهِمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ ائْتَمَرُوا الثَّلَاثَةَ فِي الْفِعْلِ بِالْأَرْبَعَةِ مِنْ أَوْلَاهَا إِنَّمَا [١٣٣] هُوَ مِنْ آخِرِهَا نَحْوُ « جَلْبَبَيْتُ » أَوْ وَسَطِهَا نَحْوُ « جَهْرَرْتُ » وَبَيَّنَّطَرْتُ ، وَلَا تَجِيءُ الزِّيَادَةُ لِلِإِلْحَاقِ فِي أَوَّلِ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ ٤ .

وَأَيْضًا لِإِنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْكَلِمَةِ تُوهِينُ لَهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ فِيهَا مَا لَيْسَ مِنْهَا ، وَآخِرُ الْكَلِمَةِ بَانُوهِينَ أَحَقُّ مِنْ أَوْلَاهَا ؛ أَلَا تَرَى إِلَى كَثْرَةِ بَابِ عَطْشَانَ ، وَأَنَّكَ لِانْكَادَ تَجِدُ « لِإِنْتَحَلِ » نَظِيرًا إِلَّا « لِإِنزَهْوَا » فَمَا عَلِمْتَ .

١ - ظ ، ش : وكلاهما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ولا افعينلت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في ظ ، ش في هذا الموضع بين كلمتي « الثلاثة » و « وأيضا » الكلام الآتي وهو : « ببنات الأربعة ، ولم نزههم في غير هذا الموضع ألحقوا الثلاثة في الفعل بالأربعة من أولها إنما هو من آخرها نحو : جلببت ، وأوسطها نحو : جهورت وبيطرت » وهو تكرر لما سبق قبله ، ولذلك أسقطته ش بعلامتين دلالة على زيادته ، ولذلك أهملناه كما أهملته ص .

وأيضاً فإن النون في « أَحْرَجْتَجَم » بين العين واللام ، ولو قالوا :
 « انْتَفَعَلْتُ »^١ لكانت^٢ النون بين الفاء والين ، وهذا غير ما تصدوا إليه^٣
 فلماً لم يُمكن^٤ إلحاق ذوات الثلاثة بذوات الأربعة من أولها ولا من أوسطها
 كانت من آخرها .

وقوله : فكَذَلِكَ^٥ جميع ما أُلْحِقَ من بنات الثلاثة بالأربعة ، يريد به^٦ أنه
 إنما^٧ يأتي الملقح بالأربعة على هذه الأنحاء التي أولها « جَلَبَبْتُ » وآخرها
 « اسَلَنْقَيْتُ » ولم يأت شيء من الأفعال أُلْحِقَ بذوات الأربعة غير هذه الأمثلة
 المذكورة^٨ ، إلا أنهم قد قالوا : « اَكْوَأَل » فألحقوه بـ « اطمأن » وقالوا :
 « رَهْيَا ، وَتَرَهْيَا ، وَتَمَخَّرَق »^٩ ، وَتَمَسْدَل ، وَتَمَسْطَق ، وَتَمَدْرَع ،
 وَتَمَسْكَنَ » فألحقوها بالأربعة وهي شاذة .

[زياده همزة الوصل وتضعيف اللام]

قال أبو عثمان : وتلحق ألف الوصل في أول الأفعال من بنات الأربعة
 وتضعف اللام فيكون الحرف على « انفعال » نحو : « اطمأننت واقشعرت »
 ويدركهما^{١٠} الإدغام كما أدرك باب « احمررت » وما كان نحوه من الثلاثة .

١ - ظ ، ش : انفيعلت ، بالياء المثناة التحتية وهو تصحيف .

٢ - ظ ، ش : لكان . ٣ - ص : له .

٤ - ظ ، ش : لم يكن .

٥ - ص : كذلك . وظ : ولذلك .

٦ - في موضع هذا الرقم بين « به » وبين « إنه » في ظ ما يأتي « إنما أراد » ولا معنى له فأهملناه .

٧ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ص وهامش ظ « المذكورة » . ظ ، ش « المعروقة » .

٩ - ص - مخرق ، وهي في آخر سطر ولعلها كانت : مخرق وتمخرق ، فذهب تمخرق في التصوير

وهذا كبير في ص .

١٠ - ظ ، ش : ويدركها .

قال أبو الفتح : اعلم أن أصل « افْعَلَلَّ افْعَلَلَّ » فعلى هذا ينبغي أن يكون أصل « اطمأنَّ » : اطمأَنَّ « فكَرَهُوا اجْتِاعَ مِثْلِينَ مَتَحْرِكِينَ ، فَأَسْكَنُوا الْأَوَّلَ وَنَقَلُوا حَرَكَتَهُ إِلَى مَا قَبْلَهُ ثُمَّ أُدْغِمَتِ اللَّامُ الثَّانِيَةُ فِي اللَّامِ الثَّلَاثَةِ فَصَارَ « اطمأنَّ » كما ترى .

ويدلُّ على أن « اطمأنَّ » أصله « اطمأَنَّ » وأنهم إنما فعلوا ذلك كراهة اجْتِاعَ مِثْلِينَ مَتَحْرِكِينَ أَنَّهُ إِذَا سَكَّنَ الْآخِرُ مِنْهُمَا عَادَ الْبِنَاءُ إِلَى أَصْلِهِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ « اطمأَنَّتُ » فْتَبَيَّنُ النُّونُ الْأَوَّلَى لِمَا سَكَّنَتِ النُّونُ الْآخِرَةَ ٢ ، فَجَرَى ذَلِكَ بِجَرَى « شَدَّ وَضَنَّ » ثُمَّ تَسَكَّنُ اللَّامُ فَتَظْهَرُ الْعَيْنُ فَتَقُولُ : « شَدَدْتُ وَضَنَنْتُ » .

وكنلك « احمَرَّ » أصله « احمَرَّرَ » باظهار الراءين ، [٣٣ ب] ثم تنكبوا الجمع بين مِثْلِينَ مَتَحْرِكِينَ فَأَسْكَنُوا الرَّاءَ الْأَوَّلَى وَأَدْغَمُوا فِي الَّتِي بَعْدَهَا فَصَارَتْ « احمَرَّ » ؛ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا أَسْكَنْتَ اللَّامَ الْآخِرَةَ ؛ ظَهَرَتِ الْأَوَّلَى وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ « احمَرَّرْتُ وَاصْفَرَّرْتُ » ٢ .

فإن قيل : فهلاً ٦ قالوا : « اطمأَنَّ وَاحمَرَّرَ » بِالْإِظْهَارِ كَمَا قَالُوا : « جَلَبَبَ واقْعَنْتَسَسَ » ؟ فالجواب : أنهم إنما بينوا جَلَبَبَ وَنَحْوَهُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْحَقٌ بِدَحْرَجَ ، وَبَيَّنُوا اقْعَنْتَسَسَ ؛ لِأَنَّهُ مُسْحَقٌ بِاحْرَنْجَمَ ، فَلَمَّا أَرَادُوا مِثْلًا لَا يَكُونُ إِلَّا مَتَحْرَكًا لِإِخْتِلَافِ حَرَفَيْهِ بَيَّنُّوا : لِيَدُلُّوا عَلَى أَنَّهُ مُسْحَقٌ بِهِ ٧ .

١ - اطمأن : زيادة من ظ ، ش

٢ - ظ ، ش : الأخيرة

٣ - ذلك : ساقط من ظ ، ش

٤ - ظ ، ش : الأخيرة

٥ - نحو : زيادة من ظ ، ش

٦ - ظ ، ش : وهلا

٧ - به ساقط من ظ ، ش

فأما « اطمأن » ، واحمرَّ » وما كان نحوهما ؛ فإنهم إنما أدغموها ؛ لأنها غير
 مُلحقة بشيء ؛ ألا ترى أنه ليس في الكلام « فِعْلٌ مِثْلُ » اسْفَرَجَلَّ « فيُلْحَقُ
 اِطْمَأَنَّ بِهِ ! هذا مُسْتَحِيلٌ ؛ لأنه لا يكون فِعْلٌ مُخَاسِيٌّ أَبَدًا .
 وليس في الكلام مثل « ادْحَرَجَ » فيُلْحَقُ احْمَرَّ بِهِ فيُظْهِرُ . فَمِنْ هُنَا وَجَبَ
 الإِدْغَامُ . ولا يكون « افْعَلَّلَ » متعديا في كلام العرب البتة .

[بعض مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي]

قال أبو عثمان :- والأفعالِ أبْنِيَّةٌ سوى ما ذكرتُ لك في الثلاثة والأربعة ،
 فمن ذلك « فَعَلَّتْ وَتَفَعَّلَتْ وَفَاعَلَتْ وَتَفَاعَلْنَا ٢ » ومن الأربعة :
 « تَدَحَّرَجْتُ وَتَدَحَّرَجْنَا » .

- ١٠ قال أبو الفتح : اعلم أن فَعَلَّتْ أكثر ما يكون لتكرير الفعل نحو قَطَعْتُ
 وكَسَّرْتُ . إنما نُخْبِرُ أن هذا فِعْلٌ وَقَعَ مِنْكَ شَيْئًا بَعْدَ شَيْءٍ عَلَى تَطَاوُلِ الزَّمَانِ .
 وقد تجيء لا يُرَادُ بِهَا ذَلِكَ ، نحو « صَبَّحْتُ الْمَنْزَلَ وَمَسَّيْتُهُ ، وَكَلَّمْتُ
 زَيْدًا » وهي على ضَرْبَيْنِ : مُتَعَدٍّ ، وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ . فالمتعدى ٣ نحو « كَسَّرْتُ وَقَطَعْتُ »
 وَغَيْرُ الْمُتَعَدِّي نَحْوُ « سَبَّحْتُ وَهَلَّلْتُ » وَأما « تَفَعَّلْتُ » فهو مطاوع
 « فَعَلَّتْ » ٣ نحو : « كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وَقَطَعْتُهُ فَتَقَطَّعَ » وهو نظير « فَعَاكَشْتُهُ
 فَانْفَمَلَّ » نحو « قَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ » إلا أن هذا يكون على ضَرْبَيْنِ : مُتَعَدِّيًا ، ؟
 وَغَيْرِ مُتَعَدٍّ ، فالمتعدى نحو قوله عز وجل ٤ « يَسْخَبْطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ » ٥ ،

١ - ظ ، ش : كلامهم .

٢ - ظ : وتفاعلت .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - عز وجل : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ٢٧٥ من سورة البقرة ٢ . و « من المس » ساقط من ظ ، ش .

و « تَتَلَقَّفُ مَا يَأْفِكُونَ »^١ . وغير المتعدّي نحو « تَحَرَّبَ ، وَتَأْتَمَّ » .
وانفَعَلَ : لا يكون متعديا أبداً .

وأما « فاعَلتُ » فأكثر ما يجيء من اثنتين ، نحو : « ضاربتُ زيدا » ،
وشاتمتُ عمرواً^٢ . [١٣٤] ، وقد يكون من الواحد نحو « طارتُ السَّعْلُ ، وعاقبة
الأمير اللص » ولا تكاد تراه إلا متعديا .

فأما^٣ « تفاعَلنا » فيكون متعديا وغير متعد . فالمتعدّي نحو « تَقاضَيْتُهُ ،
وتجارَيْنا الحديثَ » . وغير المتعدّي نحو : « تَعافَلَ وتَعانَلَ » .

والفصل بين ضارَبَ وتضارَبَ ونحوهما ، أنك إذا قلت « ضاربتُ زيدا »
فقد وصل إليك منه مثل ما وصل إليه منك وقد نصبتَه فكأنَّ الفِعْلَ لك دونه .
وأنت إذا قلت : تضارَبَ زيدٌ وعمرو ، وإنما تَعَطِفُ بالواو ، ولا تقول
تضارَبَ زيدٌ عمرا ، والمعنى في قولك « ضاربٌ زيدٌ عمرا ، وتضارَبَ زيدٌ
وعمرُو » واحدٌ .

وإنما يجوز أن تقول « تفاعَلتُهُ فُتَعَدَّيْهِ » إلى مفعول إذا لم يكن المفعولُ
فاعلا في المعنى نحو « تَقاضَيْتُهُ الدينَ »^٤ ، وتناسَيْتُ الحديثَ . فالفعلُ
في نحو هذا لك وحدك .

١ - من الآية ١١٧ الاعراف ٧ ومن ٤ الشعراء ٢٦ وهي في الموضعين تلقف . وتلقف : قراه .

٢ - ظ ، ش : بكرا .

٣ - ظ ، ش : وأما .

٤ - ظ ، ش : وكان .

٥ - ظ ، ش : فإنك إنما .

٦ - ظ : فتعديته ، وهو تصحيف .

٧ - ظ ، ش : تقاضيت الدين .

ولا تقول « تخاصمت زيدا » ؛ لأنه منكما جميعا ، وقد أشدوا بيت

امرئ القيس :

لعوب تناساني إذا قمت ميربالي

فتعدى تفاعل إليك ؛ لأن الفعل هنا لما دونك ، ومعناه : تنسيتني ،

فجرى مجرى « تخاصمتي الدين » .

وأما « تفعللت » فإنها مطاوعة « فعللته » ، وذلك قولك « دحرجته

فتدحرج » وهي نظير « فعللته فتفعلل » وقلما توجد متعديّة .

[الفرق في المضارع بين المبني للمعلوم والمبني للمجهول

من المواضع التي تجاوزت ثلاثة أحرف]

- ١٠ قال أبو عثمان : وليس بين « يفعلل » منها و « يفعلل » بعد ضمة أول حرف
وفتحته إلا كسرة الحرف الذي يلي آخر الحرف . وفتحتته ، وذلك نحو :
« يستخرج » ، ويستخرج ، وينطلق وينطلق به « إلا ما كان على
« يتفاعل » لأنه لما كان مفتوحا في « يفعلل » تركوه في « يفعلل » بحاله نحو :
« يتغافل » ، ويتغافل عنه « كما فعل ذلك في غير الزائد نحو « يسمع » ،
ويسمع » .

١٥

قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأفعال التي تجاوزت مواضعها ثلاثة أحرف ،

لا يكون الحرف الذي قبل الطرف من المضارع فيها إلا مكسورا نحو « أكرم

يكرم » ، وانطلق ينطلق ، واستخرج يستخرج ، واغدودن

يغدودن ، واحررتجم يحرتجم « إلا ما كان ماضيه على « تفاعل »

وما كان على وزنه نحو « تفعلل » ، وتفعول ، وتفتعل ، وتفعول ،

٢٠

وتَفَعَّلَ ١ « فإنَّ ما قَبْلَ طَرَفِهِ في المِضَارِعِ يَكُونُ مَفْتُوحًا نَحْوُ « تَدَجَّرَجَ [٣٤ب] يَتَدَجَّرَجُ ، وَتَصَوَّمَعَ ، وَتَصَوَّمَعُ ، وَتَقَسَّيْتُقَ ، وَتَقَسَّيْتُقُ ، وَتَقَطَّعَ يَتَقَطَّعُ ، وَتَغَافَلَ يَتَغَافَلُ »

ولَئِنَّمَا ذَكَرَ أَبُو عِثْمَانَ مِنْ هَذَا كَلِمَةُ « تَفَاعَلَ » وَحَدَّثَهَا ؛ لِأَنَّهُ أَرَادَ هَذَا الْمَثَالَ وَمَا كَانَ مِثْلَهُ فِي حَرَكَتِهِ وَسُكُونِهِ وَزِيَادَةَ التَّاءِ فِي أَوَّلِهِ .

وَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكْتَسِرُوهُ لِتُخَالِفَ حَرَكَةُ الْعَيْنِ فِي الْمِضَارِعِ حَرَكَتَهَا فِي الْمَاضِي ، كَمَا قَالُوا : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَرَكِبَ يَرْكَبُ » . وَكَأَنَّهُمْ إِذْ هَرَبُوا إِلَى الْفَتْحِ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ قَالُوا : « يَتَغَافَلُ » ، لِأَشْبَهَ آخِرَهُ آخِرَ الْمَصَادِرِ .
 نَحْوُ : « التَّغَافُلِ وَالتَّعَالُمِ » ، وَلَوْ كَسَرُوهُ لِأَشْبَهَ آخِرَ الْجَمْعِ نَحْوُ : « تَتَافَلِ » وَتَنَاضِبِ ١٠ جَمْعِ « تَتَفَلُّ وَتَتَنَضَّبُ » ، فَأَرَادُوا أَنْ يُبَاعِدُوا بَيْنَ الْفِعْلِ وَبَيْنَ الْمَصْدَرِ وَالْجَمْعِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مُتَغَافِلٌ ، لِإِنَّمَا كَسَرُوا الْفَاءَ عَلَى مَا يَجِبُ فِيهَا ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أُمِّنَ فِيهِ شَبَهُ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّهُ مَصْرُوفٌ ، وَالْجَمْعُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ مَفَاعِلٍ فَهُوَ غَيْرُ مَصْرُوفٍ ، فَقَدْ وَقَعَ الْفَصْلُ ، وَأَيْضًا لِإِنَّمَا لَوْ قَالُوا : « مُتَغَافَلٌ » فَفَتَسَحَّرُوا الْفَاءَ ، لِاسْتِبْسَاسِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِاسْمِ الْمَفْعُولِ . ١٥

وَهَذَا مَأْمُونٌ فِي الْفِعْلِ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قَالْتَ « يَتَغَافَلُ » فَقَدْ عَلِمْتَ بِفَتْحِهِ حَرَفِ الْمِضَارِعَةِ أَنَّهُ لِلْمَفْعُولِ . وَإِذَا ضَمَمْتَ قَالْتَ « يَتَغَافَلُ » ، فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ لِلْمَفْعُولِ ، فَالْفَصْلُ وَقَعَ ، وَجَمَلَ بَاقِيَ الْأَنْعَامِ آتَى عَلَى وَزْنِ تَفَاعَلَ . عَلَيْهِ .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد الأوزان الستة الوزن « تفاعل » وهو تكرير منهما له ؛ لأنه أول وزن في الأوزان الستة .
 ٢ - ظ ، ش : أو من ، وهو خطأ .

وكانَّ أبا عثمان إنما ذكره وحده دون غيره لهذا المعنى ؛ ألا ترى أنهم لو قالوا « يَتَدَحْرَجُ » فكسروا الراء لم يكن يُشْبِهُهُ مصدرًا ولا جمعًا ، فالباب في هذا « تَفَاعَلَ » ، وغيره داخلٌ عليه

إذا صرَّت إلى بناءِ الفعل للمفعول وهو الذى يُسَمَّى « باب ما لم يُسَمَّ ناعِلُهُ » ، انفتح ما قبلَ الطَّرْفِ في جميع المضارع ؛ لأن ما قبلَ الطَّرْفِ لا يكون في الماضى إلا مكسورًا ، ففتَحَ في المضارع ؛ لأن هذا لا يخْتَفُ في جميع الأفعال^١ التى لم يُسَمَّ فاعلُها ، وذلك قولك^٢ « أُكْرِمَ يُكْرِمُ » ، وانطَلِقَ به يُسْطَلِقُ ، وتُخَوِّفُ عنه يُتَغَاوَلُ » ، فجَرَى ذلك مجرى « شَرِبَ يَشْرَبُ » لما كَسِرَ الماضى فتَحَ المضارعُ .

وإنما جاء أبو عثمان يَسْمَعُ وَيُسْمَعُ لِيُرِيكَ أن لِبَابِ « يَتَغَاوَلُ وَيَتَغَاوَلُ » عنه « نظيرًا [١٣٥] ثَلَاثًا بغير^٣ زيادة . فأما يَسْمَعُ ، فإنما وَجَبَتِ الفَتْحَةُ فيه مِنْ قِبَلِ أن ماضِيه مكسور العين وهو سَمِعَ وليس مِنْ قِبَلِ حرفِ الحَقِّ ؛ ألا ترى أنك تقول : « رَكِبَ يَرَكِبُ ، وشَرِبَ يَشْرَبُ » فتَفْتَحُ العين من المضارع ولا حرفَ حَاقٍ فيه ؟ وكذلك ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ وهو « سَمِعَ يَسْمَعُ » فجَرَى مجرى « ضَرِبَ يُضْرَبُ »

قال أبو عثمان : وإنما كتبتُ لك في صلِّ هذا الكتابِ هذه الأمثلة ، ليتعلم كيف مذاهبُ العربِ فيما بَنَتْ مِنَ الأسماءِ والأفعالِ ، فإذا سَأَلْتَ عن مسألة فانظُرْ : هل بَنَتِ العربُ مِثْلَهَا ؟ فإن كانتْ بَنَتْ ، فابْنِ مِثْلَ ما بَنَتْ ،

١ - ظ ، ش : الأحوال .

٢ - ظ ، ش : قولهم .

٣ - ظ ، ش : بعد . وهو تصحيف .

وإن كان الذي سُئِلَ عنه ليس من أبنيةِ العَرَبِ فلا تَبْنِهْ ؛ لأنَّكَ إنَّما تَرِيدُ
أمثَلَتَهُمْ وَعَلَيْهَا تَقْيِسُ .

قال أبو الفتح : اعلم أنه لَوَحَّ في هذا الفصلِ بخلاف أبي الحسن .
وسألتني به ^١ بعدَ هذا وأقولُ فيه بما يَمْتَضِيهِ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

[مسائل التصريف ذات البال في المهموز وما فيه الواو والياء]

قال أبو عثمان : واعلم ^٢ أنَّ الهَمْزَةَ وَبَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ فِيهِنَّ مَسَائِلُ التَّصْرِيفِ
فَانظُرْ كَيْفَ صَدَمَتِ الْعَرَبُ فِي الْيَاءَاتِ وَالْوَاوَاتِ وَالْمَمْرَاتِ الْأَوَاتِي هُنَّ
فَاءَاتُ الْفِعْلِ وَعَيْنَاتُهُ وَلَا مَاتُهُ ؛ وَمَا الْحَقُّ بِاللَّامَاتِ مِنَ الْيَاءَاتِ وَكَيْفَ
أَجْرَوهُنَّ وَكَيْفَ أَلْزَمُوهُنَّ الْحَذْفَ وَالتَّغْيِيرَ وَالْإِبْدَالَ حَتَّى يَسْهَلَّ عَلَيْكَ النَّظَرُ
إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

وسأضَعُ لَكَ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ هَذَا الْبَابِ رَسْمًا تَقْيِسُ عَلَيْهِ مَا كَانَ مِثْلَهُ ،
فإنَّه ليس شيء من غامض مسائله إلا وفي ظاهره ما يُبَيِّنُ لَكَ مَجْرَى غَامِضِهِ
وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ .

قال أبو الفتح : اعلم أنه لَمَّا ^٣ اتَّبَعَ هَذَا الْفَصْلَ الَّذِي قَبْلَهُ لِئُرِيكَ كَيْفَ يَنْبَغِي
أَنْ تَعْمَلَ فَمَا يَرِدُ عَلَيْكَ مِمَّا يُسْأَلُ عَنْ بِنَائِهِ ، يَقُولُ : فَلَا تَعُدَّ مَا رَأَيْتَهُمْ يَعْمَلُوهُ
فِي نَظِيرِ مَا تَبْنِيهِ وَلَا تَجَاوِزْهُ . فِهَذَا قَرِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ « فَإِنْ كَانَتْ بَنَتْ فَابْنِ
مِثْلَ مَا بَنَتْ ، وَإِنْ كَانَ الَّذِي سُئِلَ عَنْهُ لَيْسَ مِنْ أبنيةِ العَرَبِ فلا تَبْنِهْ » .

١ - به : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : اعلم .

٣ - إنما : ساقط من ش .

٤ - ظ ، ش : تجاوزه .

٥ - ظ ، ش : وإن .

وقوله : واعلم أن الهمزة وبنات الواو والياء فيهن مسائلُ التصريف .
 ومسائلُ التصريف في الهمزة وبنات الواو والياء [٢٥ب] وغيرها من الصحيح
 أيضا . وإنما أراد أن المسائل إذا بُنِيَتْ مِنَ الهمزة أو الواو أو الياء كانت صعبة
 مُشْكِلَةً لِمَا يَعْرِضُ فِيهَا مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْحَذْفِ . فَكَأَنَّهُ أَحْتَدَرُ مِنَ السَّهْوِ
 فِيهَا ، وَنَبَّهَ عَلَى صُعُوبَتِهَا وَإِشْكَالِهَا لِيَسْمَعَ التَّحَدُّثُ مِنْهَا .

[حروف الزيادة]

قال أبو عثمان :

باب ما يجعله زائداً من حروف الزيادة

قال أبو الفتح : حكى أن أبا ١ العباس . سأل أبا عثمان عن حروف الزيادة ، فأشده .

هَوَيْتُ السِّمَانَ فَشَيَّبْتَنِي وَمَا كُنْتُ قِدمًا هَوَيْتُ السِّمَانَ
فقال له : الجواب ؟ فقال له أبو عثمان قد ٢ أجبتك في الشعر ٣ دفعتين ،
يريد : هَوَيْتُ السِّمَانَ وَيَجْمَعُهَا أَيْضًا فِي اللَّفْظِ « الْيَوْمَ تَنْسَاهُ » وقيل أيضاً :
« سَأَلْتَمُونِيهَا » وهى عشرة أحرف : الألف ، والياء ، والواو ، والهمزة ،
والميم ، والنون ، والتاء ، والهاء ، والسين ، واللام .

وفى أبي عثمان : « باب ما يجعله زائداً من حروف الزيادة » ، يريد به
أن حروف الزيادة ليست في كل موضع تكون زائدة ٤ ، ولو كانت في كل

١ - أبا : ساقط من ظ .

٢ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في الشعر : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : زيادة . في الموضعين .

موضع تكونُ زائدة^١ لما احتاج إلى تحديد المواضع ، ولحدّد الحروف
وحدّها .

وقال : إذا رأيت شيئا من هذه الحروف العشرة في كلمة^٢ فانقضّ بزيادته
ولا تترقّف ، وهذا خطأ لا يقوله أحدٌ ؛ ألا ترى أن « أوى ، ووأى » إنما هما^٣
مُرَكَّبَانِ من همزةٍ وواوٍ وياء ، وليس فيهما حرفٌ زائد البتّة - وإن كُنّا
نعلمُ أنّ الهمزة ، والواو ، والياء ، من حُرُوفِ الزيادة في غير هذا الموضع .
ولكنّ ينبغي أن تُعرّفَ مواقعُ الزيادة وكيف تكوّنُ وكيف وتَمَعّتُ
في كلامهم بالأدلّة الواضحة . وسنأتى على ذلك إن شاء الله تعالى ؛

[الهمزة التي في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : اعلم أن الهمزة إذا كانت أوّلا وكان الشيء الذي هي فيه ،
عدّده أربعة أحرفٍ بها فصاعداً^٥ . فهي زائدة ، إلا أن يجيء أمرٌ يوضح أنها
من نفس الحرف^٦ . وذلك نحو « أفكّل وأبدع » .

قال أبو الفتح : اعلم أنّه قد تحجّر في هذا الفصل قِسْطًا كبيرًا من اللغّة ،
عرّف أمرًا [١٣٦] الهمزة فيه ، فأمن معه أن تكون الهمزة في أول ما عدّته
أربعة أحرفٍ بها - إلا زائدة إلا أن يجيء أمرٌ يوضح أنها من نفس الحرف .

١ - ظ ، ش : زيادة .

٢ - في كلمة : ساقط من ظ ، ش .

٣ - إنما هما : ساقط من ظ ، ش .

٤ - تعالى : زيادة من ظ ، ش .

٥ - فصاعدا : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص وهامش ظ : الحرف . وظ ، ش : الكلمة ، والمعنى واحد .

ألا ترى أنك لو سمعت في كلامهم مثل « أجرك ، وأجبتك » .
 لقضيت بأن الهمزة زائدة بهذا الذي قد صدره أبو عثمان ، ولم يحسج فيه إلى
 الاشتقاق ؟ وقولته : « وكان الشيء الذي هي فيه عده أربعة أحرف
 بها فهي زائدة » ، يريد به : أنه إذا جاءت ثلاثة أحرف لا يشك في أنها
 من الأصول وفي أولها همزة قضيت بزيادة الهمزة .

فأما إن كان في الكلمة حرف يجوز أن يكون زائدا ، أو وقع فيها تكرير ،
 لم تنص بزيادة الهمزة إلا بدليل . وإذا كان الأمر كذلك ، فلما قيل أن يقول :
 ما الدليل على أن الياء في أيدع فاء ؟ وما تنكير أن تكون زائدة ، وتجعل
 الهمزة أصلا ويكون وزن الكلمة « فيعلا » ؟ .

فالجواب في ذلك : أن تحمل الهمزة على الزيادة أولى من تحمل الياء عليها ،
 وذلك أن زيادة الهمزة في أول الكلمة أكثر وأوسع^٢ من زيادة الياء ثانية ؛ ألا ترى
 أن باب « أهر وأصفر » أكثر من باب « خيفق وصيرف » ؟ فهذا الدليل
 ثبتت^٣ زيادة الهمزة في أيدع .

وقد حكى بعضهم « يدعته تيديعا » فهذه دلالة قاطعة على كرن الياء
 فاء . ومن ذلك قولهم^٤ : « أولق وأبصر » لا ينص بزيادة الهمزة فيهما لأجل
 الراو والياء فيهما ، فيحتاج إلى الاشتقاق ، وسند كثرهما في موضعهما إن شاء الله .
 فأما التكرير ، فقال سيدييه : « لو جاء في الكلام شيء نحو : « أكمل ،

١ - ظ ، ش : ولا .

٢ - أوسع : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ص : ثبت .

٤ - قولهم : زيادة من ظ ، ش .

٥ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وأما .

وَأَيْتَقِي ، فَسَمَّيْتَهُ بِهِ رَجُلًا صَرَفْتَهُ ، لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ « أَنْعَلَ » لَمْ يَكُنِ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، إِلَّا سَاكِنًا مُدْغَمًا . يَرِيدُ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ زَائِدَةً لَوْجِبَ أَنْ يُقَالَ « أَكَلْتُ وَأَيْتَقِي » كَمَا قَالُوا « أَصَمُّ وَأَيْلٌ » . يَقُولُ : فَيَجِبُ أَنْ تَكُونَ الْهَمْزَةُ مِنْ الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ وَزْنُ الْكَلِمَةِ « فَعَلَلًا » ، أَوْ نِيْعَلًا .

[الياء في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وكذلك الياء تُجْرَى بِجْرَى الْهَمْزَةِ أَوْلَا نَحْوِ « يَرْتَعِ وَيَعْدَلِ » لِلنَّاقَةِ الَّتِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا ١ ؟

قال أبو الفتح : إِنَّ حُكْمَ الْيَاءِ إِذَا وَقَعَتْ هَذَا الْمَوْقِعَ حَكْمُ الْهَمْزَةِ ، لِأَفْصَلِ بَيْنَ [٣٦ ب] الْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ فِيهِ .

[لم تفسر زيادة الهمزة والياء في أول الكلمة ؟]

قال أبو عثمان : وَإِنَّمَا كَانَ هَذَا زَائِدًا وَإِنْ لَمْ يُشْتَقَّ ٢ مِنْهُ مَا يَذْهَبُ فِيهِ لِكثْرَةِ مَا تَبَيَّنَ لَكَ مِنْ هَذَا الْمِثَالِ مِمَّا ٣ يُشْتَقُّ مِنْهُ ٤ مَا يَذْهَبُ فِيهِ ، نَحْوُ : « أَحْمَرٌ ، وَأَسْوَدٌ ، وَأَبْيَضٌ » وَذَلِكَ ٥ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ ٦ أَعْدَّهُ لَكَ .

قال أبو الفتح : يَقُولُ : إِنَّكَ إِذَا تَضَيَّتْ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ إِذَا وَقَعْنَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ وَإِنْ لَمْ تَعْرِفِ الْإِشْتِقَاقَ ؛ لِأَنَّكَ لَا تَشْتَقُّ شَيْئًا عَلَى هَذَا الْمِثَالِ فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ أَوْ يَاءٌ إِلَّا أَصْبَهْتَهُمَا فِيهِمَا زَائِدَتَيْنِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ أَبْيَضَ مِنَ الْبَيَاضِ ، وَأَسْوَدَ

١ - للناقة التي يعمل عليها : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، وهامش ش : يشتق .

٣ - في الأصل : ما .

٤ - منه : ساقط من ش .

٥ - ظ ، ش : وذلك .

٦ - أن : زيادة من ظ ، ش .

من السَّوَادِ ، وَأَحْمَرَ من الحُمْرَةِ ، وَأَخْضَرَ من الخُضْرَةِ ، وكذلك جميع ما يَرِدُ من هذا النَّحْوِ ، فلنَّما يُحْمَلُ ما يُجَبَّلُ على ما يُعْرَفُ ، ويُقاسُ الغائبُ بالشاهد . فأما « يَرْمَعُ » فيجوز عندي أن يكون من قولهم : « تَرَمَعَ أَنْفُ فُلانٍ » إذا اضْطَرَبَ وَنَحَرَكَ . واليَرْمَعُ : حجارةٌ خَوَّارةٌ ليس لها ثباتٌ ولا صلابةٌ ، وهي هَشَّةٌ ، والهَشاشةُ والخَوَرُ قريبٌ من الاختلاجِ والاضطرابِ ؛ ألا ترى ٥

أنهما جميعا بضدِّ الثباتِ والرِّزَانَةِ ؟ .

وأما ٢ اليَعْمَلَةُ : فهي النَّافَةُ التي يُعْمَلُ عليها في السَّيرِ ، فقد تبَيَّنَ أيضا بالاشتقاق زيادة الياء فيهما ، فيكون ٣ هذا مضافا إلى القياس الأوَّلِ .

وقولُهُ : وذلك أكثر من أن أعدّه لك . يريد أنه أدبرُ من أن يُعَدَّ في هذا الكتاب ؛ لأن التمثيلَ لا يُحتاج فيه إلى جميع اللُّغَةِ ، أو يكونُ أرادَ أنه لا يُحيطُ بهذا ٦ البابِ لِيسَعَتِهِ ٦ ؛ والتأويلُ الأوَّلُ عندي أشبهُ ؛ لأنه ليس فيه اعترافٌ منه بالتَّقْصِيرِ في اللُّغَةِ .

[النون والتاء في أول الكلمة ، لاتمدان زائدتين إلا ببت]

قال أبو عثمان : فأما ٧ النُّونُ والتاء : فإذا كانتا أوَّلًا وكانتا على مِثَالِ الأسماءِ مع ما ٨ هُما فيه — فلا تجعلهما زائدتين إلا بثبَّتْ ؛ نحو : « نَهْشَلٌ وَنَهْصِرٌ وَنَهْصِرٌ وَتَرَمَعٌ »

١ - ظ ، ش : ليست .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : ويكون .

٤ - أن : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : جمع .

٦ ، ٦ - ظ ، ش « السعة » .

٧ - ظ ، ش : وأما .

٨ - كتب في ظ هكذا (معماما) وهو خطأ .

قال أبو الفتح : اعلم أنَّ النُّونَ والتاءَ لم تَكْثُرْ زيادتهما في الكلام كثرةَ زيادةِ الياءِ؛ والواوِ، والهمزةِ ، فلذلك احتججتَ إلى أن تَنْظُرَ إلى المِثَالِ الذي هما فيه ، فإن كانتا فيه واقعتين مَوْعَ حرفٍ مِن الأصلِ ، قَضِيَتْ بأنهما مِن الأصلِ ، وإن لم تكونا واقعتين مَوْعَ حرفٍ مِن الأصلِ ، قَضِيَتْ بزيادتهما .

٥ ألا ترى أن النُّونَ في نهشل والتاءَ في تَوَّعَمَ ، بإزاء الجيمِ [١٣٧] في جَعَعَفَرٍ ؟
 فلهذا قَضِيَتْ بأنهما مِن الأصلِ . والاشتقاقُ يدلُّ على أن النُّونَ في « نهشَل »
 والتاءَ في « تَوَّعَم » أصلان . وذلك قولهم « نهشَلَتِ المرأةُ » إذا أسنَّتْ ،
 و« نهشَلَتْ : فعَلَلَتْ » ، فالنُّونُ في نهشَلٍ : فاءٌ ، بمنزلتها في نهشَلَتْ .
 وليس في كلامهم نَفَعَلَتْ .

١٠ وأما تَوَّعَمٌ ، فيدلُّ فيه على زيادةِ الواوِ وأنَّ التاءَ أصلٌ ، قولهم في الجمعِ ٣ :
 « تُوَّامٌ . وتُوَّامٌ : فُعَالٌ » . فالتاءُ فاءٌ ، والهمزةُ عينٌ . وإنما كُتِبَتِ الهمزةُ في تُوَّامٍ
 وواوًا لانضمام ما قبلها ، وكذلك إن خَفَّفَتْ فأبدلتها وارا خالصةً ؛ فليست هذه الواوِ
 هي التي كانت في تَرَّعَمٍ ، إنما هي همزةٌ مُخَفَّفَةٌ كما تقول في تخفيفِ « جُوْنٍ :
 جُوْنٌ » .

١٥ وشيءٌ آخرٌ يدلُّ على أن الواوِ في تَوَّعَمٍ هي الزائدة دونَ التاءِ ، وهو أنَّ
 فَرَعَلَانِي الكلامَ أكثرُ من تَفَعَّلٍ ؛ ألا ترى أنَّ بابَ « كَرَّرْتِ ، وجَرَّهَرِي ، وقَرَّصَرِي ،
 وحرَّ قَلِي وكَوَّ كَسِي » ؛ أكثرُ من بابِ « تَأَلَّبِي » ؟ فحمله على الأكثرِ هو القياسُ .
 وشيءٌ آخرٌ يدلُّ عليه أيضا ، وهو قولهم : « أَنَا مَسَّتِ المرأةُ » إذا ولدت
 التَّرَّعَمَ ؟ .

١ ، ١ - في الأصل : « بكونهما غير زائدتين وإن لم تقعا » والمعنى واحد مع تكرار « وإن » .

٢ - ظ ، ش « أن » بدون واو عطف ، وبدونها يقصد المعنى .

٣ - في الجمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ - هي : ساقط من ظ ، ش .

فَأَمَّا تَأْتَبُ ، فالثناء فيه^١ زائدة ؛ لأنه من « أَنْتَبَ يَا أَلْبُ » : إذا جَمَعَ وهو الحمار ، فهذا تَبَّت . قال سيدييه : أَنْتَبَ الحمارُ يَا أَلْبُ^٢ وهو طَرَدُهُ طريدته .

وقوله : وكأنتا على مثال الأسماء مع ماهما فيه ، يريد به : كان^٣ الاسم الذي هما فيه بهما على مثال الأسماء : أى على أحد أمثلة الرباعي الذي لازيادة فيه وهى : « فَعْعَلٌ ، وَفِعْعِلٌ ، وَفُعْعُلٌ ، وَفِعْعَلٌ ، وَفِعْعَلٌ ، وَفُعْعَلٌ » على مذهب أبى الحسن . وعلى أحد الأمثلة الحماسية .

[زيادة النون والتاء في أول الكلمة]

قال أبو عثمان : وإذا جاءتك على^٤ مثال لا يكون للأسماء - فهما زائدتان لمحبيهما على غير الأصول ، وذلك نحو : « نَرَجِسِ ، وَتُرْتَبِ » ؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفِرٍ^٥ ولا جَعْفَرٍ ، اسمين .

قال أبو الفتح : إنما قضى بزيادة النون والتاء في « نَرَجِسِ ، وَتُرْتَبِ » ؛ لأنهما لم يقعا موقع حرف من الأصل ؛ كما قضى بزيادة النون من « كَسَنَهَيْبِلِ » ؛ لأنه ليس في الكلام مثل « سَفَرَجُلٍ ، بضم الجيم .

وشىء آخر يدل على زيادة التاء في تَرْتَبِ . وهو أنه^٦ الشىء الراتب الثابت

يُقْتال : « رَتَبَ يَرْتَبُ » . قال طُقَيْلٌ : [٣٧ ب]

١ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ما بينهما : تكرر في ظ .

٣ - ظ ، ش : وكان .

٤ - حر ، ظ : جادتك . وهامش ظ ، ش : جادتك .

٥ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بين (جعفر) و (جعفر) ما يأتي (بكسر الفاء) .

٦ - أنه : ساقط من ظ ، ش .

وقد كان حيّانا عدوين في الدّي خلا فعلى ما كان في الدهر فارثي
وكذلك « تَنْضُبُ وَتَسْفُلُ » ؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفَرُ ، وقد قالوا
« تَسْفُلُ » بضمّ التاء ، ومثاله ١ « تَفْعُلُ » .

والتاء أيضا ٢ — وإن كانت بإزاء جيم جرهم ٣ ؛ لأنها تدببت في قول من
فَتَحَ التاء فقال « تَسْفُلُ » — زائدة . فهي أيضا في قول من ضمّها زائدة .
وُحَالٌ أن تكون شمّ زائدة وهنا ؛ أصلا ٤ ؛ لأنّ اللفظ واحدٌ والبنى واحد .
ويدل أيضا على زيادة التاء في تَسْفُلُ أنّه ليس في الكلام اسمٌ على « نَفْعُلُ »
ولا « فَتْعُلُ » .

وكذلك تُدْرَأُ ؛ لأنه من دَرَأْتُ ؛ ولأنه ليس في الكلام أيضا مثل جَعْفَرِ .

٦٠ [الهزة غير أول لا تجعل زائدة إلا بدبت]

قال أبو عثمان : وإنما وجدت الهزة غير أوّل فلا تجعلها زائدة إلا بدبت
لأنها لم تكن زائدة غير أوّل .

قال أبو الفتح : قد زيدت الهزة غير أوّل في أحرف معلومة ، وهي شمّال
وشأمّل بمعنى الشمّال ، وإنما هو من شمّمت الريح .

وسألت أبا علي عن « شمّال وشأمّل » فقلت : ما تشكّر أن تكرن الهزة
٦٥

١ — ص : ومثله .

٢ — زادت ص في هذا الموضع لفظ : زائدة .

٣ — ظ ، ش : من جرهم .

٤ — ظ ، ش : هناك .

٥ — ظ ، ش : ش .

فيهما غير زائدة وإن كانت من معنى شملت ، كما تقول في ^١ « دَمِيثٌ وَدِمِثْرٌ ،
وَسَيْطٌ وَسَيْطْرٌ » ، إن أحدهما ^٢ بمعنى الآخر وليس من أصله ، لأن دَمِيثًا ثَلَاثِيٌّ
وَدِمِثْرًا رِبَاعِيٌّ . فمَثَلٌ كَذَلِكَ فِي شَمَالٍ وَشَأْمَلٍ ^٣ .

فقال : إن الهمزة قد زيدت غير أول في جِرَائِضٍ وَنَيْدِلَانٍ بمعنى
نَيْدِلَانٍ وأحرف غير هذه . فكأن ^٤ أبا علي رأى تَمَلَّهُ على هذا مع الاشتقاق
أولى من أن يجعله أصلاً رِبَاعِيًّا . والنَيْدِلَانُ هو الذي يُسَمَّى الكابوس عند العامة .
قال الراجز :

نَيْفِرِجَةٌ الْقَسْبِ قَلِيلُ النَّيْلِ يُلْتَقَى عَلَيْهِ النَّيْدِلَانُ بِاللَّيْلِ
وَالجِرَائِضُ هُوَ الْجَمَلُ الضَّخْمُ ، وَقَدْ قَالُوا فِي مَعْنَاهُ : جِرَوَاضٌ . فالهمزة
زائدة إذن .

وَحَطَّائِطٌ : فُعَائِلٌ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَطَطْتُ ؛ لِأَنَّهُ الصَّغِيرُ .

وقالوا في « تَابِلٌ : تَأْبَلٌ » ، فالهمزة زائدة .

وحكى : أن العَجَّاجَ كان يَهْمِزُ الْعَالَمَ وَالْحَاتِمَ ^٦ — أبدال الألف همزةً
وكنزك « تَأْبَلٌ » .

فالهمزة في هذه الأحرف الثلاثة زائدة ؛ لأنها بدَلٌ من زائد [١٣٨] ومثلها :
فَاعَلٌ . وقد قالوا : رَثِبَالٌ لِلْأَسَدِ ، فهِمَزُوا .

وقرأتُ عليّ أبي عليّ في كتاب الهمز عن أبي زيد — وتقول : « رَهِيَّاتٌ

١ - ظ ، ش : من .

٢ - ظ ، ش : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : شمال ، وهو خطأ .

٤ - ظ : وكان .

٥ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص ، ظ : العالم والحاتم ، بالهمزة الساكنة فيهما وش بدون همز فيهما .

أَمْرِي رَهْيَاةٌ « إذا لم تُحْكِمته ، وقد رَهِيَ الرجل ، وذلك أن يُحْمَل جِئلاً
فلا يَشُدُّه بالحبال فهو يَمِيل .

وسألت أبا عليّ عن مثال : رَهْيَاةٌ ؟ فقال : « فَعَبِيلٌ » : لأنّ الهمزة ليست

بزائدة ، وموضع الياء هو ^١ موضع زيادة الياء ، والواو في حِيَدِيمٍ وجدَّوَلٍ

فكأن ^٢ أبا عليّ حملته على فَعَبِيلٍ ، وإن كان هذا البناء ليس في أبنية الأفعال .
ولا ^٣ الأسماء حرّياً من زيادة الهمزة غير أوّل ، ولأنه رأى الياء في رَهْيَاةٌ
في موضع الواو من جَهْوَرٍ وسَرْوَلٍ .

ولهذا المثال ^٦ نثائر في الشذوذ . منها قولهم : قد اكنّوا الرجل « إذا قصر .

فالواو زائدة ، ومثاله « افرعل » ^٧ . وقد قالوا « بينهما مهوأن من الأرض »

وهو عندي « مفوععل » وهو في الأسماء نظير اكنّوا في الأفعال .

ونظيره في الشذوذ . قولهم : « تنقلّس » في معنى تنقلّس ، ومثاله

« تفعنل » ^٨ . ونظير هذا في الشذوذ قولهم : « تدرّع وتسنكن » إنما

هما من الشاذ ^٩ ومثلهما « تمفعّل » ، ألا ترى أن أبا عثمان قال : إن الشفة

الجيدة عندهم « تدرّع وتسنكن » ؟

ومن هنا حمل أهل التصريف قولهم « مغفور » على أنه « نُعْمَرُول » ،

١ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : وكان .

٣ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فلأنه .

٥ - ظ : بدل ، والصواب ما أثبتناه عن ص ، ش وسيأتي كذلك في ص ١١١ س ١٤ .

٦ - المثال : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : افعول ، وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : تفنبل ، وهو خطأ .

٩ - ظ ، ش : الشواذ .

ولم يجعلوه « مفعولا » ، لأنهم قد قالوا : خرجوا يَتَمَعَّفَرُونَ ؛ فَيَتَمَعَّفَرُونَ
عندهم يَتَفَعَّلُونَ ، ولم يجعلوه يَتَمَعَّفَعُونَ ، لقلّة تَمَعَّفَعَل ، وكثرة تَفَعَّل .
ومن هنا أيضا كانت الميم في « معدّ » أصلا ، لأنهم تعدد ، وتعدد :
تَفَعَّل ، ولم يُجْمَل على تَمَعَّفَعَل ، على أن قوما قد جعلوا مُغْفُورًا مُفْعُولًا
كسُئِلَ ، وإنما هذا لقلّة المعرفة بهذا الشاذ^٢ . والقياس ما أنبأتك به أولا .
قال أبو علي : إنما قلنا : مُعْلُوقًا مُفْعُولًا ؛ لأنهم قد قالوا في معناه : مِعْلَاقٌ ،
فمِعْلَاقٌ مِفْعَالٌ ليس غير .

قال : وأما مُغْرُودٌ فحملته على فُعْلُولٍ أولى ؛ لأن فُعْلُولًا أَكْثَرُ مِنْ
مُفْعُولٍ .

وقالوا : تَمَنَّدَكَ بِالْمِنْدِيلِ ، وهو تَمَفَّعَل ، والجيدة تُتَدَل .
وقالوا : قَلَنْسَتْهُ وهى^٣ فَعَنْسَتْهُ ، وقالوا : قَانَسَيْتُهُ وهى^٤
القياس .

وقالوا : تَأَبَّلْتُ الْقَيْدَرَ بِالْهَمْزِ وَالْهَمْزَةُ زَائِدَةٌ ؛ لأنها بدلٌ من أَلِفٍ تَأَبَّلْتُ
الزائدة .

[٣٨ ب] وحكى عنهم : « مَرَحَبِكَ اللَّهُ وَمَسْمَلِكَ ، وكان يسمّى محمدا
ثم تَمَسَّلَمَ » أى صار يسمّى مُسْلِمًا ، وهذا ككُتِبَ شاذ .

وقد قال بعضهم : إن « مَذْحِجٌ » جماعةٌ قبائل شتى مَذْحَجَتْ : أى
اجْتَمَعَتْ . فإن كان هذا ثَبَتَا في اللغة فلا بُدَّ من أن تكرون الميم زائدة ، وتكون
الكلمة مَفْعَلَتْ ؛ لأنهم قالوا : « مَذْحِجٌ » ، فإن جعلت الميم أصلا كان وزن

١ - ظ : هذه القلة . وش : هذه لقلّة .

٢ - ظ ، ش : الشان .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : وهو ، في الموضعين .

الكلمة فَعَدِلًا - وهذا خطأ ؛ لأنه ليس في الكلام اسمٌ مثلُ جَعْفِيرٍ ، فَصَبَّتْ أَنَّهُ مَفْعِيلٌ مثلُ مَنْبِجٍ .

ولذلك يُسْمَرُفُ « نَرَجِيسٌ » اسمُ رجلٍ ؛ لأنه ليس في الأصول مثلُ جَعْفَرٍ ، وَقَسِيَّيَ أَنَّ النَّوْنَ زَائِدَةٌ مِثْلُهَا فِي تَضْرِبٍ .

وجاء في الحديث : « لِيَا سَابِيَةَ تَرَهَيْيَا » فهذا تَفْعِيلٌ ، والياء فيه زائدة ؛
لأنها من موضع الواو من تَرَهْوَكَ ، وكأنَّ « تَرَهَيْيَا مُطَاوَعُ رَهَيْيَاتِهِ
فَتَرَهَيْيَا » .

وقد قالوا : تَشَيْطَنَ الرَّجُلُ وَتَشَيْطَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَا لُغَتَيْنِ ،
وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَجْعَلَ تَشَيْطَنَ تَفْعَلَنَ ؛ لأنه ليس في الكلام تَفْعَلَنَ ، وَتَشَيْطَنَ
أَقْرَبَى مِنْ تَشَيْطَ ، لقولهم : شَاطِنٌ وَشَطْنٌ ، وَأَرْضٌ شَطُونٌ ؛ وَهَذَا كَلِمَةٌ
مِنَ الْبُعْدِ ، وَالشَّيْطَانُ مُبْعَدٌ مُقْصَى ،^١ وَمِنْ هُنَا قِيلَ : لَعْنَهُ اللهُ ،
أَيَ أَبْعَدَهُ اللهُ^٢ وَأَنْصَاهُ .

وَفَسَّرُوا بَيْتَ الشَّمَاخِ :

ذَعَرَتْ بِهِ الْقَطَا وَنَفَيْتُ عَنْهُ مَقَامَ الذَّنْبِ كَالرَّجُلِ الْأَعْيَنِ

أَيَ الْبَعِيدِ . فَمِنْ هُنَا قِيلَ لَهُ : شَيْطَانٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَبْعَدَهُ . فَلِهَذَا كَانَ
الْوَجْهُ فِي شَيْطَانٍ أَنْ يَكُونَ فِعَالًا بِمَنْزِلَةِ الْغَيْدَاقِ وَالْقَيْسَامِ . وَمِنْ أَخْذِهِ مِنْ
تَشَيْطَ جَعَلَهُ فَعْلَانٌ . وَوَجْهُ الْإِشْتِقَاقِ فِيهِ مِنْ تَشَيْطَ ، أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا : غَضِبَ
فَاسْتَشَاطَ أَيَ احْتَدَى وَالتَّهَبَ فِي الْغَضَبِ وَتَشَيْطَ بِمَعْنَاهُ . وَهَذَا الْمَعْنَى وَوَجُودُ
فِي الشَّيْطَانِ ؛ لِأَنَّ الْإِتِهَابَ فِي الْغَضَبِ مُشَبَّهٌ بِالْحَنُونِ وَالتَّخْبُطِ ؛ قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ^٣

١ ، ١ - ظ ، ش ؛ وَهَذَا .

٢ - اللَّهُ زِيَادَةٌ مِنْ ظ ، ش .

٣ - تَبَارَكَ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

وتعالى: « كما يقومُ الذي يتخبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ »^١، وهذا واضح لاختفاء به .
 وإنما ذكرتُ هذه الأمثلة الشاذة^٢؛ لأونس بها ما ذهب إليه أبو عليّ من أن
 « رَهِيَاءٌ : فَعَيْلٌ » وإن كان هذا من الشَّوَادِثِ في أمثلةِ الفِعْلِ . وقد قالوا :
 « امرأةٌ ضَهِيَاءٌ » مقصور^٣ ، قال أبو عليّ : فالهمزة زائدة دون الياء لقولهم
 ضَهِيَاءٌ في معناها ، [١٣٩] وضَهِيَاءٌ : فَعَلَاءٌ^٤ مثل حَمْرَاءٌ ؛ والألفبان في آخرهما
 زائدتان^٥ للاحالة .

ووجدتُ بخط أبي العباس محمد بن يزيد . رحمه الله^٦ : يقال « امرأةٌ
 ضَهِيَاءٌ » إذا لم يكن لها ثديان ، مثل الجَدَاءِ « والضَهْرَاءُ » التي لا تمخض ولا تئدئ
 لها . وحكى أحمد بن يحيى . قال : الضَهْرَاءُ : الأرضُ التي لا تُنْبِتُ . والضَهِيَاءُ :
 التي لا تُئدئ لها . وقال بعضهم : الضهبياء^٨ : التي تمخض وهي حُبْلَى .

فأما قولهم بِلَا صَ الرَّجُلِ ، فالهمزة فيه ينبغي أن تكون أصلاً حتى تقوم
 دلالة على زيادتها ، والذي رآه أبو عليّ من أن الياء في رَهِيَاءٌ^٩ زائدة دون الهمزة
 مذهبٌ سديد .

فإن قال قائل : هَلَا جَعَلَ الهمزة زائدةً وجعل الياء أصلاً ، كانت^{١٠} الكلمة
 على هذا فَعَلَاءً^{١١} في أمره . فَعَيْلٌ ، وإن كان هذانِ بناءً بين مفقودين

١ - بعض الآية ٢٧٥ : البقرة ٢ . وورد في ظ ، ش : كالذي يتخبطه . وهو تصحيف .

٢ - الشاذة : ساقط ، ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ : ضهياً مقصورة .

٤ - ظ ، ش : الهمزة .

٥ - ظ ، ش : لأنهم قالوا . ولم يظهر من (قالوا) في التصوير من ظ إلا القاف .

٦ ، ٦ - زيادة من ظ ، ش .

٧ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٨ - الضهبياء : ساقط من ظ ، ش .

٩ - في الأصل : رهياء . وهو خطأ .

١٠ - ش : وكانت .

١١ - في الأصل : فعلاء . وهو خطأ .

في الأفعال ، ، ولم عدل إلى زيادة الياء دون زيادة الهمزة ، وقد زيدت الهمزة فيما ذكره من قولهم « امرأةٌ ضَهِيَّاءٌ » ، أو هَلَاءٌ جعل الهمزة والياء جميعاً من الأصل ؟ قيل : لا يجوز أن يكونا جميعاً من الأصل ، لأن الياء لا تكون أصلاً في ذوات الأربعة إلا في التضعيف نحو « صَيْصِيَّةٍ وَيَهْيَاهِ وَحَاحِيَّتُ وَعَاعِيَّتُ » ، وستره في موضعه إن شاء الله ١ .

فلمَّا لم يكن بدٌّ من زيادة أحد الحرفين عدل إلى القضاء بزيادة الياء دون الهمزة ؛ لأنه لو جعل الهمزة هي الزائدة دون الياء لاجتمع في قوله هذا شيان مكروهان : أحدهما أن يكون في الأفعال مثال فعلاً بوزن دَحْرَجَ . ، والآخر زيادة الهمزة غير أول . وإذا ذهب إلى أن الياء من رَهِيَّاءٍ هي الزائدة ، فإنما في قوله هذا شيءٌ واحدٌ مكروه ، وهو أن الفعل على فَعَيْلٍ ، فليس في هذا القول شيءٌ مكروه أكثر من أنه على فَعَيْلٍ ، وكلَّمَا قَلَّ المستكره كان أقيس .

ومع هذا فإنه يجعل الياء في رَهِيَّاءٍ زائدةً ، مثلها في حَيْدِيمٍ وطَيْرِيمٍ وعَشِيرٍ وغيرِئِلٍ . وفي موضع الواو من جَهْوَرٍ ، وسَرْوَلٍ ، وجدوَلٍ ٢ ، وخِرْوَعٍ ، ونحو ذلك . فالذي ٣ ذهب إليه في هذا هو القياس ، والذي قبله ٤ ليس بقياس ، فافهم ذلك ؟

[مواضع زيادة الياء]

قال أبو عثمان : وأما الياء [٣٩ ب] فإذا وجدتها ثانية وثالثة ورابعة فهي زائدة .

١ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٢ - في الأصل : جرول ، بفتح الجيم وكسرهما وبعدها راء .

٣ - ظ ، ش : والنبي .

٤ - ظ ، ش : تركه .

وإمّعة: لأنه ليس في الكلام إفعلة صفة . وإنما هو مثل دئمة ، وهو مثل أرطى ، لأنهم يقولون : أديم مأروط : إذا دُبغ بالأرطى .

قال أبو الفتح : قد جمع في هذا الفصل أشياء تحتاج إلى تفصيل وشرح : استدلال على أن الهمزة في أولتي من نفس الكلمة بقولهم : أليق فهو مألوق — يقول : فالهمزة في ألق فاء الفعل — فينبغي أن تكون في أولتي كذلك . وهذا استدلال صحيح .

ولعترض بَعْدُ أن يعترض فيقول : ما تُسْكِرُ أن يكون أولتي أفعلاً دون فوعلي . وتكون الواو فيه فاء الفعل بمنزلة أوطف ، وأوجر . . .
فإن قلت : فقد قالوا : أليق ، فقد يجوز أن تكون الهمزة في أليق منقلبة عن الواو المضمومة كأنه كان أولاً : وليق . ثم قلبت همزة ، كما تقول : أعيد وأزين ، في وعيد ووزن ؛ فلا تكون لأبي عثمان حجة في قولهم : أليق . . .
فالجواب عن هذه الزيادة : أنهم قد قالوا : مألوق ، فلو كانت الهمزة في أليق إنما هي منقلبة عن الواو في وليق كما يدعى الخصم لزالت في اسم المفعول لزوال الضمة الموجبة للقلب . وكانوا يقولون : «مولوق» كما يقولون : «أعيد» فهو «مَوْعُود» . ولم نسمعهم قالوا : «مأعُود» : لزوال الضمة : فلمَّا لم نرهم قالوا : «مولوق» . استدللنا^٢ بذلك على أن الهمزة في أليق ليست بمنزلة الهمزة في «أعيد» بل هي أصل ثابتة غير منقلبة .

فإن قال : فما تُسْكِرُ أن يكون هذا من القسب اللازم كما قالوا في تكسير «عيد»

١ - قد : ساقط من ظ . ش .

٢ - ظ ، ش : واستدلنا : بوار العطف ، وهو خطأ لأن استدلالنا جواب فلما ولذلك هي

في من ساقطة .

وتحقيره : أعيادٌ ، وعييدٌ ؛ فلم يرجعوا الواو وإن كانت الكسرة قبلها قد زالت . فكذا ما تنكر أن يكون مألوقٌ من البدل اللازم وإن زالت الضمة الموجبة [٤٠ ب] للقلب كما زالت الكسرة من عييدٍ في قولهم : عييدٌ ، وأعيادٌ ولم تُردّ الياء إلى الواو . كما ^١ قالوا : البرية ، فألزموها التخفيف وأصلها الممز . وكما قالوا : النسي ، فألزموه ^٢ البدل في الأمر العام الشائع ؟

قيل : الحملُ على هذه الأشياء لا يجوز ، لخروجها عن القياس ودخولها في الشذوذ . فينبغي إذا كان الأمر كذلك أن تُسلم كما سمعت ولا تجعل أصلاً يُقاسُ عليه .

وأيضاً فإنما ^٣ قد سمعناهم يقولون : تنبأً مُسَيِّمَةً ؛ وذكر سيبويه : أن جميع العرب همزُ هذا فتقول : تنبأً مُسَيِّمَةً ؛ وقد قالوا : برأه الله الخلق ، وقالوا أيضاً : عادَ يعود . فلماً سمعناهم يقولون هذا دللنا ذلك على أن : النسي ، والبرية ، وعييداً ؛ أصلها الممز والواو ، فقضينا لها بهذه الأصول لقيام الدلالة عليها .

ونحن لم نسمعهم لفظوا بالواو في تصريف أولتٍ فنقضى بأنه من الواو دون الهمز ^٤ . فنحن على الظاهر حتى تقوم دلالة نزلها عنه إلى غيره . فإن ادعى ^٥ ذلك مدعى لتزمه الدليل عليه وكان هو المطالب به دوننا .

١ - ظ ، ش : وكما .

٢ - ظ ، ش : فألزموا ، بغير ها .

٣ - فإنما : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : أبرأ .

٦ - ص : الهمزة .

٧ - ظ ، ش : الهمزة .

ولو جاز لمدَّع أن يقول : إنَّ أصلَ أُلِّقَ - وُلِّقَ - من غير دلالة ، ومع
أن الهمزة ثابتة في تصريف الكلمة بحيث لا موجباً للقَلْبِ . ، لجاز لآخر أيضا
أن يقول : إنَّ أصلَ أُخِذَ : وخُذَ . وإنَّ أصلَ أُمِّمَ : ومِّمَ . وإنَّ أصلَ أُكِيلَ :
وُكِيلَ ، من غير دلالة ولا ثبَتٍ .

٥ ولو جاز ذلك لخرَجَ هذا الأمرُ من باب طريق العلم إلى الجهل وارْتِكَابِ
مالاحِثَةِ له ، واعتقادِ ما لادليلَ عليه . وهذا موقفٌ إذا وَقَفَهُ المدَّعي
سقطت ٢ كُلفَةُ الاشتغال به ٢ ، والاحتجاجُ عليه ، ولا قوَّة إلا بالله .

وقد قالوا : ما لُوقٌ ، ومُؤلِّقٌ ، ومُؤلِّقٌ : فألوق : منقول ، ومُؤلِّقٌ :
مُفْعَلٌ ، ومُؤلِّقٌ : مُفْعَوِعَلٌ .

١٠ وقال أبو علي : سألَ مَرَّوانُ بنَ سعيدِ المهلبِ الكسائيَ في حَلْفَةِ يونسَ
عن أولِّقٍ ؟ فقال الكسائيُّ : أفْعَلٌ : فقال له مَرَّوانُ : استحيت لك يا شيخ .
واستدلَّ أبو إسحقَ الزجاجَ على أنَّه لا يجوز أن يكون أفْعَلٌ ٣ ولا فَوَعَلًا
من وُلِّقَ يَلِّقُ إذا أسرع بقولهم ؛ ما لُوقٌ . كما ذَهَبَتْ إليه .

واستدلَّ أبو عثمانَ على أنَّ إمْعَةً فِعْلَةٌ بأنَّه ٥ ليس في الكلام إفْعَلَةٌ صفة ؛
١٥ وهذا هو استدلالُ سيبويه ، وهو صحيح . وفيه قولٌ آخر ، وهو أنَّه لو كانت
الهمزة في إمْعَةٍ زائدة لوجب أن تكون الميمُ الأولى فاء [١٤١] والأخرى عينا ؛
فكانت الفاءُ والعينُ - تكونان على هذا التأويل - من موضعٍ واحد ، وهذا
لا يُؤخَذُ به لقلَّته .

١ - موجبا بالنصب في النسخ الثلاث .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : الكلفة به .

٣ - ظ ، ش : أفْعَلًا .

٤ - ظ ، ش : لقولهم .

٥ - ظ ، ش : بقوله .

وإنما جاءت منه أحرفٌ محصورة نحو : كوكب ٥ وددان ١ ، وسراها
في مواضعها . ولا ينبغي أن يُقاس عليها . فهذا وجه ثان .

فأما أَيْصَرَ ، فقولهم في جمعه : إصَارٌ ، يدلُّ على أن هزته فاءٌ ، لأنها
فاءٌ ٢ في إصَارٍ ، ومثاله : فيعالٌ .

وليس يجوز أن يعترض معترضٌ فيقول : ما تُنكيرٌ أن الهزمة في إصَارٍ ٥
بدلٌ من ياء أَيْصَرَ ، على أن تكون الهزمة في أَيْصَرَ زائدةً ؛ ويشبهه هذا بقولهم
إسادةٌ في وسادةٍ ؛ لأن الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة ٥ .

وليس في كلام العرب اسمٌ في أوله ياء مكسورة إلا قولهم في اليد اليسرى :
يسار بكسر الياء ، والأفصحُ : يسار بفتحها . وقالوا أيضا في جمع يقظان يقاظٌ ،

وفي جمع يعبرٍ وهو الجندى يعبرةٌ ، وفي جمع يابسٍ يباسٌ .

وإنما تنكبوا ذلك عندى استئقلا للكسرة في الياء وليست كالواو التي إذا انضمت
هزمت هربا من الضمة فيها . فلما لم يمكن فيها القلب لم يستجيزوا كسرها أولا .
وقد كسرت غير أول نحو : مغليلٌ ، وأسيرٌ به ، وأبيعٌ به ، وأبينٌ به ؛
وهذا مطردٌ في بابه ؛ لأن وسط الكلمة ما تجتمع فيه الواوان . فاجتماع ياءٍ وكسرة
أولى .

١٥

فأما قولهم : يسيجلٌ ، ٥ وييججلٌ ، ونحو ذلك ، فإن أصله الفتحُ ، وإنما
كسرت الياء لتنقلب الواو ياء ، فالكسرُ عارضٌ .

فأما ٣ أرطى ، فقولهم : مأروطٌ ، يدلُّ على أن هزته فاءٌ ؛ وقال لي

١ - ظ : ودودن .

٢ - فاء : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأما .

أبو عليّ: إنَّ أبا الحسن . حكى عن بعضهم : أديم مرطبيّ . فالهمزة عند هؤلاء زائدة .

فأولتق مثل : كوثر ؛ وإمعة مثل : ديمة ؛ وأبصر مثل : خيفق ؛ وأرطبيّ مثل : علسقي ، فيمن نون هذا . على قول من قال : مأروط . ومن قال : مرطبيّ ، فأرطبيّ عنده بمنزلة أفعمي ؛ وينبغي أن تكون الألف في آخر أرطبيّ فيمن قال : مرطبيّ متقلبة عن ياء ؛ لأنه لو كان من الواو لقالوا : مرطبو ، كما قالوا : مغزو . وإنما مرطبيّ كمرمبيّ ؛ ولا تحمله على قول الشاعر :

وقد علمت عيرسي مليكة أنتي أنا الليث معدباً عليه وعادياً

[٤١ ب] وهو يريد : معدواً عليه ؛ ولا على مسنيّة ، وهم يريدون :

مسنونة . لأن هذا شاذ لا يقاس عليه ؛ ومأروط أكثر في اللغة من مرطبيّ .

[الألف لا تكون أصلاً أبداً]

قال أبو عثمان : والألف لا تكون أصلاً أبداً ، إنما هي زائدة^١ أو بدل مما هو من نفس الحرف ، ولا تكون أصلاً البتة في الأسماء ولا في الأفعال . فأما في الحروف التي جاءت لمعنى فهي أصل^٢ فيهن .

قال أبو الفتح : إنما قال أبو عثمان : إن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون زائدة^٣ أو بدلاً لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألف فيها ؛ إلا كذلك . فقضى لها بهذا الحكم .

فأما الحروف . فالألف فيهن أصل : غير زائدة ولا منقلبة . والدليل

١ - ظ ، ش : زيادة .

٢ - ظ ، ش : فهو .

٣ - ظ ، ش : زيادة .

٤ - فيها : ساقط من ظ ، ش .

على ذلك أنها غير مشتقة ، ولا متصرفة ، ولا يُعرف لها أصلٌ غير هذا الذي هي عليه . فيجب أن تُقرَّ على ما هي عليه حتى تقوم دلالة على أنها زائدة أو منقلبة .

ولا دلالة على ذلك فلا تكون الألفُ فيهن زائدةً لأنهن غيرُ مشتقاتٍ وبلاشتقاقٍ تُعلمُ الزيادةُ من الأصلِ . ولا تكونُ منقلبةً ؛ لأنه لو كانت الألفُ في « ما » من الواوِ لقالوا : مَوٌ ، كما قالوا : لَوٌ ؛ ولو كانت من الياء لقالوا : مَيٌ . كما قالوا : كَيٌ ؛ فبطلَ أن تكونَ الألفُ في الحرفِ ٢ زائدة أو منقلبةً .

فإن قال قائلٌ : فهلَّا حملتَ الحروفَ في هذا المعنى على الأسماءِ والأفعالِ فقضيتَ بأنَّ الألفَ فيها بمنزلتها فيهما ؟

١٠ قيل : هذا خطأٌ . وذلك أن الحروفَ بائمةٌ من الأسماءِ والأفعالِ ؛ خارجةٌ عن أحكاميهما من وجوه كثيرةٍ يطولُ بذكرها الكتابُ ! ! فليس لنا أن نحمل الشيءَ على الشيءِ وبينهما هذا البُعدُ . وإنما المتجوزُ أن نحمل ما لم يُعرَفَ اشتقاقه من الأسماءِ على ما عُرِفَ اشتقاقه منها .

فنعول : إننا إذا حصلنا ثلاثةَ أحرفٍ من الأصولِ وجاءتِ همزةُ رابعةٍ في أولها . قضينا بزيادةِ همزةٍ مملًا على ما عُرِفَ ؛ فيحسنُ هذا منَّا لحملنا اسما ١٥ على اسم . وكذلك الأفعالِ أيضا .

فأمَّا أن نحملَ الحرفَ على الاسمِ والفعلِ على بُعدٍ ما بينهما . فتحطأ . ويمتنعُ منه أيضا أنهم لم يُميلوا « حتى » وألفها رابعةً ؛ ولو كانت منقلبةً عن ياء ، أو واوٍ ، لكانت [١٤٢] إمالتها مستقيمة . ؟

١ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : الحروف .

وأقول : إن الأسماء المبنية ، والأصوات المحكية ، والأسماء الأعجمية .

تجرى تجرى الحروف في أن الألفات فيها أصول غير منقلبة ؛ لأننا إنما قضينا بأنها في الحروف غير منقلبة ؛ لأنه لا يُعرف لها اشتقاق ؛ فيجب من ذلك أن يكون كل ما كان مما ذكرنا غير مشتق أن تكون ألفه غير زائدة ولا منقلبة .

٥ فإن قلت : فهؤلاء حملت المبنية والأعجمية على ما عرف اشتقاقه من العربية لأنها أسماء مثلها ؟ .

قيل : أما الأسماء المبنية^١ فإنما^٢ بُنيت لمشايتها الحروف نحو : كتم ، ومن وأين ، ومتى ، وأتى ؛ فلما أشبهت الحروف المتضمنة هي معانيها ، وكانت مثلها في أنه لا يُعرف لها اشتقاق ، ولا يوجد لها تصرف ، كان حكمها في ذلك

١٠ حكم الحروف ، وكانت الألفات فيها كالألفات فيها ، ألا ترى أنك لا تبدل كتم ، وأين ، ومتى ، اشتقاقا ولا تصرفا ؛ وإذا كان الأمر كذلك لم يكن^٣ لأحد أن يقول : إن الألف من « لكن » زائدة ولأنه ؛ من اللكنة . ولا يجوز لأخر أن يقول أيضا : إن الألف في « متى » منقلبة عن « ياء ولا واو ، ولا أن الألف في « إيساك » منقلبة ولا زائدة .

١٥ ويدل ذلك على أن الأسماء المضمرة في حكم الحروف - أنك تجد فيها ما هو على حرف واحد نحو الكاف في « رأيتك » و« مررت بك » والياء في « مررت بي » فجرت هذه الأسماء في أنها على حرف واحد مجرى همزة الاستفهام ، وواو العطف وفائه ؛ ولو كانت كالأسماء الظاهرة المتمكنة لما جاز أن يأتي شيء

١ - المبنية : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : فإنها .

٣ - ظ ، ش : لم يجوز .

٤ - ش : أنها .

٥ - ظ ، ش : من .

منها على أقل من ثلاثة أحرف: فاء، وعين، ولام. و«أنا، وأنت، وإيّاك» بمنزلة الكاف في «ضربتُك» والياء في «مررتُ بي» لأنها مضمرة مثلها.

وحكى عن بعضهم: أنه سُئِلَ عن قولِ الله تعالى: «إيّاك نعبدُ»،

ما معنى «إيّاك»؟ فقال: معناه حقيقتُك؛ قال: واشتقاقه من «الآية» وهي

العلامة التي تدلُّ على حقيقة الشيء؛ فيجبُ على هذا القول أن تكون «إيّا»:

فِعْلاً أو فِعْلاً، أو فِعْلاً، من الآية. وأن تكون الألفُ في آخرها إنما

انقلبت عن الياء إن كانت لاما؛ أو تكون زائدة إن كانت فِعْلاً.

وهذا قول ساقط ليس مما يُتَشَاغَلُ بمثله [٤٢ب]، لأن «إيّاك» بمنزلة الكاف

في «رأيتُك» في أنها اسمٌ مضمَرٌ مثله. فيجبُ أن يكون غيرَ مشتق، كما أن:

«الكاف، وأنت» كذلك.

وأرى أن القائل بهذا القول إنما شجّعه عليه ما حُكي عن الخليل من أنه قال:

إن «إيّا» اسمٌ ظاهرٌ خُصَّ به المضمَرُ؛ فلما سمع^١ أنه ظاهر جعله مشتقاً

وأخرجه عن باب المضمرات وصرّفه.

وقد دلّ أبو عليّ على أن «إيّاك» اسمٌ مضمَرٌ. قال: لأنه خُصَّ بالنصب

كما خُصَّ «أنا، وأنت»^٢ بالرفع، فكما أن «أنا، وأنت»^٢ مضمَرات

بلا إشكال فكذلك «إيّاك» ولو كان اسماً ظاهراً لما اقتصر به على النصب

ولدخله الإعرابُ كُلُّهُ. وليس ظرفاً فيلزم النصب كما لزمته «سوى»

وبُعَيِّنَاتُ بَيْنٍ. ونحوهما من الظروف التي لم تُسْتَعْمَلْ إلا ظرفاً، ولا

١ - ظ، ش: سمع به، ولا معنى له.

٢ - ساقط من ظ، ش.

مصدرا فألْزِمَ النَّصْبَ ١ نحو : « سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَلَبَّيْكَ ، وَمَعَاذَ اللَّهِ ٢ »
 فإذا كان الأمر كذلك ٣ بطل أن يكون « إِيَّاكَ » مُشْتَقًّا أو مُتَصِّرًا فَا .

وكذلك الألف في « غاقٍ » لصوت الغراب ، و « جاهٍ » لَزَجْرِ البعير ،
 و « حاءٍ ، وماءٍ » في صوت الشَّاءِ ٤ . هي فيهنَّ غير منقلبة : لأن هذه كلَّها
 بمنزلة الحروف .

فإن قلت : فقد قالوا : إن وَزْنَ « ذَا » من الفعل « فَعَلٌ » وإنَّه محذوفُ
 اللام وهو مع ذلك مبنى لمشابهته الحروف ، وألفُه مُنْقَلَبَةٌ عن العين السَّاكِنَةِ ،
 فَمَا ٥ الفَصْلُ بيْنَهُ وبين « مَيِّ » ؟ .

قيل : إنما جاز ذلك فيه لمشابهته الأسماء المتمكنة ، ألا تراه يُوصَفُ ويُوصَفُ
 به ، وَيُسْتَنَى وَيُحَمَّرُ ، ويدخلُه كثيرٌ من أحكام الأسماء المتمكنة ، فلذلك
 جاز أن يُمَثَّلَ من الفعل .

قال أبو علي : أصلُ بِنَائِهِ فَعْلٌ كَأَنَّهُ « ذَيٌّ » ثم حُدِّقَتِ اللامُ لِضَرْبِ
 من التخفيف ، لأنه من مضاعف الياء ، وكأنه بَقِيَّ « ذَيٌّ » فقلبت ياؤُه أَلِفًا فصار
 « ذَا » . قلت له : ما الدليل على أن عَيْنَه من الياء ، ولم لا يكونُ من باب :

« طَوِيْتُ . وشَوِيْتُ » لأنه أكثر من باب « حَيِيْتُ ، وَعَيِيْتُ » ؟

فقال : لأن سببويه حكى فيه الإمالَةَ ، فهذا ٧ يدلُّ على أَنَّهُ من الياء . قال :
 ولم يَقُلْ فيه « ذَيٌّ » لِئَلَّا يُشْبِهَهُ « كَيٌّ » فَأُلْحِقَ بِمَيِّ .

١ - فألْزِمَ النَّصْبَ : ساقط من ظ ، ش .

٢ - معاذ الله : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : على ذلك .

٤ - ظ ، ش : الصوت للشاة .

٥ - ظ ، ش : وما .

٦ - الأسماء : ساقطة من ظ ، ش ؛ وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشها .

٧ - ظ ، ش : فذا .

قلتُ له بعد ذلك بزمان : هَلَّا قلتَ في « مَتَى » : إنَّه في الأصل « مَتَى »
 ثم قُلِبَتْ ياؤه ألفا كما تقول في « ذا » ؟ .

فقال : « ذا » أشبهت الأسماء المتمكنة بأنه يُوصَفُ ، ويوصَفُ به ،
 ولا يجوز ذلك [٤٣] في « مَتَى » .

وقال في موضع آخر : إنما أُمِيلَتْ « متى » لأنها اسمٌ فدخلها ما يكون أمانةً
 للأسماء وهو الإمالة .

قال : فأمَّا « إذا » فإنما امتنعت من الإمالة وإن كانت اسمًا لأنها أفتعدُ
 في شبهة الحرف من « متى » ، لأنها محتاجة إلى الإضافة ، مفتقرة إلى ما بعدها .

وأما « مَتَى » فهي في كلا موضعها - الاستفهام ، والشَّرْطُ - غيرُ مضافة .

فهي أشبهت بالأسماء القائمة بأنفسها ، ولذلك أُمِيلَتْ « بئلى » لأنها تقوم بنفسها
 إذا قال القائل : « أمّا قام زيد ؟ » قال له انجيب : « بئلى » فلمّا حسُنَ الوقوفُ
 عليها أُمِيلت ، أمانةً لمشابهة الاسم فيها .

قال أبو عليّ : وكذلك قولهم « اِفْعَلْ كَذَا وكَذَا إمّا لا » فإمالتهم « لا »

من « إمّا لا » إنما هو لأن معناه : اِفْعَلْ كذا وكذا إن كنتَ لاتفعلُ غيره .

فلمّا حذِفَ الفِعْلُ وأُقيمتُ « لا » مقامه وأغْنَتْ عنه ، أُمِيلَتْ لمشابهتها الفِعْلَ .

وكذلك كان يقول في قولهم : « يا زيد » إنها ٢ إنما أُمِيلت لأنها قامت مقام

« أدعو ، وأنادى » ولأجل الياء أيضا .

وحكى قُطْرِب عن بعضهم : « لا اِفْعَلْ كَذَا » مُمَالَةٌ . وإنما جاء هذا فيها

عندي لأنها قد تكون جوابا فتقومُ بنفسها في نحو قولك جوابا : لَحَلْ قام زيد ؟

« لا » . فلما قامت بنفسها أُمِيلت كما قلنا . إلا أن إمالة « بئلى » أشبهتُ مِن

١ - الأسماء : ساقط من ظ ، ش ، وكانت كذلك في ص واستدركت في هامشه .

٢ - إنها : ساقط من ظ ، ش .

إمالة « لا » لأنها على ثلاثة أحرف ، فهي بالتمكئة أشبه ، ولهذا كتبوها بالياء .

فإن قلت : فقد قالوا : « حتى » فكتبوها بالياء وإن لم تكن ^١ إمالة ؟

قيل : إنما كتبت بالياء ^١ : لأن ألفها وقعت رابعة . وهذا من المواضع التي تغليبُ عليها الياء .

و لم يكتبوا « إذا » بالياء ^٢ وإن كانت اسماً لما لم تكن الإمالة تحسنُ فيه .
ولو كتبوا « كلاً » بالياء ^٢ قياساً على « حتى » لكان وجهها . وكتبهم ^٣ إيائها
أيضاً بالألف صوابٌ ؛ لأنه لا موجب للإمالة فيها .

وكذلك أيضاً لو كتبت « حتى » بالألف قياساً على « كلاً » لكان صواباً .
ولكل علة قائمة . وأحسبني رأيت « حتى » بالألف بخط أبي العباس .

وأما إمالتهم « لليكن » فلأجل كسرة الكاف فأشبهه ذلك إمالة « عابدي »
وحياتهم . وإن كان ليس مثله في كل موضع فقد يشبهه الشيء الشيء من
وجهه ولا يشبهه [٤٣ ب] من وجوه . فإن أعطى بعض أحكامه فللشبه
الذي بينهما ، وإن منعه فلما فاته من تكامل الشبه . فتأمل هذا الموضوع فإنه
مسهلٌ عليك كثيراً مما تستقرُّ به في اللغة العربية ، فإن أكثر من يتسكع
فيها إنما يلحقه ذلك لجهله بهذا الموضوع .

وقد كان أبو علي يقول في قول الراجز :

فهي تنوش الحوض نوشاً من عالا

نوشاً به تقطع أجواز الفسلا

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش ؛ وسقطه أفسد المعنى .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش ؛ وسقطه أفسد المعنى .

٣ - ظ ، ش : فكتبهم .

٤ - صواب : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : فأما .

٦ - ظ ، ش : سهل .

إنّ الألف في « عملاً » منقلبة عن الواو . لأنّه من علّوت . وإنّ الكلمة في موضع مبنىّ على الضمّ نحو : « قبيلُ » ، وبعْدُ » ؛ لأنّه يريد : نَوْشاً من أعلاه . فلمّا اقتطِع المضاف من المضاف إليه ، وجبّ بناءُ الكلمة على الضمّ نحو : « قبيلُ » ، وبعْدُ » فلمّا وقعت الواو مضمومة وقبلها فتحة قلبت ألفاً . وهذا مذهبُ حسن .

وكان أيضاً يقول : إن « اللاءِ » ليس محذوفاً من « اللائي » ، قال لأن هذه الأسماء في حكم الحروف غير مشتقّة . قال : فد « اللاءِ » مثل « شاءِ » و « اللائي » بمنزلة « الجائي » وليس أنّ « اللاءِ » من « اللائي » بمنزلة « القاضِ » من « القاضي » ، ولذلك مثله بـ « شاءِ » وهو بمنزلة « باب » .

ويدلّ على أن هذه الأسماء بمنزلة الحروف قولهم في « ذا » اسم رجلٍ : « ذاءٌ » كما يقولون في « لا : لاءٌ » .

وسألتُ أبا عليّ عن قولهم « باءٌ » ، و « تاءٌ » فيمن مدّ لَمَّا عَطَفَ - فقالتُ له : أتقول^٢ إنّ الألف منقلبة ؟ فقال : نعم ، أحكمُّ عليها بأنّها واوٌ في الأصل لأنها عينٌ والهمزة لامٌ بدلٌ من ياءٍ ليكونَ من باب « طويبتُ » .

فقلتُ له : كيف^٣ تجيِّزُ ذلك ونحن نعلمُ أنّ هذه الألف إنّما هي الألفُ الجهولةُ في « با ، و تا » قبل المدّ ؟ فقال : لَمَّا صارت اسماً قضينا لها بأحكام الأسماء . ألا ترى أنّا لو سَمَّينا بـ « ضَرَبَ » لأعربناه فقلنا : « جاءني ضَرَبٌ » فنُعربُهُ وإن كان قبلَ التسمية غيرَ مُعَرَّبٍ ، فكذلك « با ، تا » إذا مُدَّت قُضِيَ عليها بما يُقضى على الأسماء . فقيلَ له في الوقتِ : أفتجمَعُ على الكلمة إعلايين :

١ - قال : ساقط من ظ ، ش .

٢ - كيف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - إنّما : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ص (با ، تا) بدون واو .

إعلال العين ، وإعلال اللام ؟ فقال : قد جاء من هذا شيء صالح نحو :
« ماء ، وشاء » . فهذا قوله .

وقد نصّ أبو الحسن على أنّ « الألف »^٢ من [١٤٤] ذوات الياء ، وقول
أبي على أجري على القياس . وكذلك لو سميت رجلاً بـ « قاف » لقضيت بأنه من
الواو . وهذا قياس قول سيبويه ، لأنه كان يرى أنّ الألف إذا جاءت في موضع
العين — فأكثر ما تكون من الواو .

وهذا هو الصحيح ، لأنك إذا استقررت اللغة وجدتها في أكثر الأُمُر
هكذا : ألا ترى إلى « باب ، ودار ، وساق ، وغار ، وتاج ، وصاع » فهذا
كله من الواو . والياء في هذا الموضع قليلة .

١٠ وسألت أبا علي فقلت له : هل يقول هذا سيبويه في الأسماء والأفعال جميعاً ؟
أو في الأسماء خاصة ؟ فقال : لا أعرف له نصّاً على الأفعال ؛ ولهذا ما قال
سيبويه : إنك لو نطقت بالفعل من « آت » لقلت : « أوت » بمنزلة : « قلت »
فأما « ماء » فلو سميت به رجلاً ، لقضيت بأنّ ألفه من الياء — لأجل الإمالة
فيه . وقياس قول أبي علي أن تكون من الواو . قال ذو الرمة :

١٥ لا يستعش الطرف إلا ما تحوته داعٍ يتأديه باسم الماء مبعوم
وأشددنا أبو علي للراجز :

يدعوني بالماء ماءً أسوداً

قال : يريد أصبت ماء أسود . قال : فالألف واللام في الماء زائدتان . لأنّ
الأصوات لا تدخلها الألف واللام ، وليس هذا موضع هذا .

١ — قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ — ص : الباء ، وهو خطأ ؛ والصواب ما أثبتناه عن ظ ، ش بدليل قوله فيما يأتي (وهذه
قياس قول سيبويه لأنه كان يرى أنّ الألف إذا جاءت في موضع العين فأكثر ما تكون من الواو) .

رقال سيويه : إنك إذا سميت رجلاً^٢ بـ « علقى . ولتدى . وإلى »
 لقلت : « علقوان . وإلقوان ، ولدوقان » فتشنيته بالواو ، لأن الإمالة
 لا تحسن^٣ فيه .

فهذه أحكام الأصوات والحروف في امتناع اشتقاقها وما يقتضيه القول
 في قبيلها . ولم أر^٤ أحداً من أصحابنا ؛ أشبع القول فيها هكذا . وهذا الموضع من
 لطيف التصريف ، وفيه ما هو أكثر من هذا ، ولكن الكتاب يطول به ولا يأتي
 على آخره .

فأمّا الأسماء الأعجمية ففي حكم الحروف في امتناعها من التصريف والاشتقاق
 لأنها ليست من اللغة العربية .

وإذا كان ضرب^٥ من كلام العرب لا يمكن فيه الاشتقاق ، ولا يسوغ فيه
 التصريف مع أنه عربي . فالأعجمي بالامتناع من هذا أولى ، وهو به أحرى ،
 لبعد ما بين الأعجمية والعربية . ألا ترى أنك لاتجد لإبراهيم ولا لإسماعيل
 ونحوهما [٤٤ ب] اشتقاقاً ولا تصريفاً ، كما لاتجدهما لـ « قمد ، وهل ، وبيل » ،
 فالأمر فيهما واحد .

فأمّا قول من يقول : إن « إبليس » من قول الله تعالى « يبليس »
 المجرمون^٦ ، ومن قول الراجز :

١ - ص : لو .

٢ - رجلاً : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فيها .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أحد أصحابنا .

٥ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ص : قوله .

٧ - الآية ١٢ من سورة الروم ٣٠ وهي « ويوم تقوم الساعة يبلس المجرمون » وأوردت النسخ الثلاث
 « يومئذ قبل يبلس » وهو خطأ .

ياصاح هل تعرف رَسْمًا مُكْرَسًا

قالَ نَعَمْ أَعْرِفُهُ وَأَبْلَسًا

فخطأ منه . لو كان « إبليس » من هذا الكان عربيًا ، لأنه مشتقٌ ، ولو جب صرفه ، لأنك لو سميت رجلًا بـ « إجنفيل » وإخريط « لصرفته ، لأنه لا مانع له من الصرف .

وكذلك أيضا لا يجوز أن يكون « إدريس » من درست القرآن . ولا من درس المنزل ونحوهما ، ولا يكون « يعقوب » من العقبى ، ولا من العقاب . ونحوهما . لأنه لو كان كذلك كان مشتقًا عربيًا ولو جب صرفه كما تصرف « يربوعا ، ويعسوبا » اسمي رجل . وإنما هذه ألفاظ أعجمية وافقت ألفاظ العرب ، ألا ترى إلى قول النابغة :

نُبِّئْتُ أَنَّ أَبَا قَبُوسٍ أَوْعَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَيَّ زَأْرٍ مِنَ الْأَسَدِ

فلو كان هذا من قبسست النار لانصرف ، لأنه كان يكون بمنزلة « جارود » من الجرد ، و « عاقول » من العقل .

وإذا كان الأمر كذلك ، فليس لأحد أن يقول إن « إبراهيم » ، وإسماعيل « لهما مثال من الفعل ، كما لا يمكنه ذلك في « إن ، وئم ، وقد ، وسوف » وما أشبه ذلك .

ولكن يقال إن هذه الأسماء لو كانت من كلام العرب لكان من^٢ حكمها كسبت وكسبت ، كما أن « سوف ، وحتى » لو سُمي بهما لكان من أمرهما كسبت وكسبت .

ولم يُرد أبو عثمان بقوله : « إن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو منقلبة » أنها تكون كذلك في جميع الأسماء ، وإنما أراد الأسماء العربية المتصرفة . وقد شرحت هذا في أول الكتاب . وأراد جميع الأفعال لأنها متصرفة مشتقة

٢٠ من مصادرها .

١ ، ١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع : ولا يكون من هذا ، ولا معنى له .

٢ - من : ساقط من ظ ، ش .

[الميم في أول الكلمة زائدة]

قال أبو عثمان : وأما الميم إذا كانت أولاً فهي زائدة بمنزلة الهمزة والياء ، لأن الميم أولاً نظيرة الهمزة .

قال أبو الفتح : يقول لافصل بين الميم والهمزة إذا وقعتنا أولاً ، ففي وجب
٥ [١٤٥] في الهمزة أن تكون زائدة ووقعت الميم موقعها فاقض بزيادتها .

[الميم في مد أصل وليست زائدة]

قال أبو عثمان : فأماً مَعَدَّ ، فالميم فيه من نفس الحرف لقول العرب :
تَمَعَدَدَ ، فإن قال قائل : فقد جاء مثل تَمَسَّكَنَّ ؟ فإن هذا غلط وليس بأصل ،
وقد قالوا : « تَمَدَّرَع » ، والجيدة العربية « تَدَّرَع » ، وتَسَكَّنَ ، وهو كلام أكثر
١٠ العرب ، وأنشد أبو زيد :

رَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَدَدَا

كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلَدَا

قال أبو الفتح : اعلم أنه إنما كان « مَعَدَّ » من معنى « تَمَعَدَدَ » ، لأن « تَمَعَدَدَ »

١٥ تَكَلَّمْ بِكَلَامِ مَعَدَّ : أي كبر وخطب ، هكذا كان أبو علي يقول ، ومنه قول
عُمَرَ ٢ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٢ « اخْشَوْشُوا وَتَمَعَدَدُوا » . قال أحمد بن يحيى :
« تَمَعَدَدُوا » : أي كونوا على خُلُقِ مَعَدَّ . فإذا كانت الميم في تَمَعَدَدَ فاءً فهي

١ - ط ، ش : وقعت ، بدون واو عطف .

٢ - ط ، ش : رحمه الله .

في « معدّء فاء ». قال : ولا تنظر إلى « تَمَسَّكَنَ ، وَتَمَدَّرَع » فتقول :
أحلُّ « تمعدّد » على أنّه تمفعل بمنزلة « تَمَدَّرَع » ، وأجعل « معدّء » مفعلاً
لأنّ « تَمَدَّرَع » قليلة . والجيّدة « تَدَّرَع » ، وتَسَكَّنَ .

فأما قول العامّة : تَمَخَّرَقَ ، فينبغي أن يكون لأصل له . وإن كان قد
جاء عن العرب فهو بمنزلة تَمَسَّكَنَ في الشّدوذ . والجيّدة : مَخَّرَقَ . لأنهم
يقولون « مَخَّرَقَ فلان » بالمعروف « ولم نسمعهم يقولون « مَخَّرَقَ » وإنما هو من
الخِرِّقِ وهو الكريم من الرجال ، إلا أن بعض أصحابنا قد حكى « مَخَّرَقَ »
وليس بالقوى . فأما ما أنشده من قوله :

كان جزائي بالعصا أن أُجَلِّدَ

ففيه نظر . وذلك أن معناه : كان جزائي أن أُجَلِّدَ بالعصا . فإنّ قدّمه على
هذا التقدير فخطأ ؛ لأنّ الباء في صلة أن . ومحالّ تقديم شيء من الصلّة على
الموصول . ولكنّه جعل الباء تَبْسِيئِيًا . ونظيره قول الشاعر : أنشده أبو العباس
تقول وصكّت صدرها بيمينها أبغيليّ هذا بالرحى المتعاس
معناه : المتعاس بالرحى ، ولكنّ الباء إذا قدّمت فهي تَبْسِيئِيَةٌ . ولو كانت
من الصلّة لمّا جازَ تَقْدِيمُهَا ؛ على الأليف واللام من المتعاس . ولكنّها تُفِيدُ
ما تُفِيدُ إذا كانت في الصلّة . وأنشد أبو العباس أيضا : [٤٥ ب] .

وإني امرؤ من عصابة حيندافية أبت للأعادي أن تدلّ رقابها
معناه : أبت أن تدلّ رقابها للأعادي . فلو كانت اللام من الصلّة لمّا جاز
البيت لبطلان جواز تَقْدِيمِ الصلّة أو شيء منها على الموصول . وقال الله تعالى :

١ - ظ ، ش : أو إن .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : وإنما ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : يقدمها .

وهو أَصْدَقُ قَيْلًا : « وكانوا فيه مِنَ الزَّاهِدِينَ »^١ معناه^٢ : من الزَّاهِدِينَ فيه .
 « إِنِّي لَعَمَلِكُمْ مِنَ الْقَالِينَ »^٣ معناه من القالين لِعَمَلِكُمْ . و « إِنِّي لَكَمَا آمِنَ
 النَّاصِحِينَ »^٤ معناه : مِنَ النَّاصِحِينَ لَكَمَا . وَلَكِنَّهُ لَمَّا قَدَّمَهُ جَعَلَهُ تَبْيِينًا وَأَخْرَجَهُ
 عن الصلّة .

ومعنى التبيين : أنْ تَعَلَّقَهُ بما يدلُّ عليه معنى الكلام ولا تَقْدِرُهُ^٥
 في الصلّة ؛ لأنَّ معنى : كان جزأئى بالعصا أنْ أُجْلِدَا : جَلَدَى بالعصا .
 ومعنى :

أَبَتَ لِلْأَعَادَى أَنْ تَدِلَّ رِقَابُهَا

لَا تَدِلُّ رِقَابُهَا لِلْأَعَادَى . وكذلك^٥ الباقي كلُّه لا يمتنع أنْ تَقْدِرَ فيه مثل^٦
 هذا التقدير . فإذا^٧ فعلت هذا ، سَلِمَ لك اللفظُ والمعنى . ولم تُقَدِّمَ شيئاً عن
 موضعه الذى هو أخصُّ به ، ولا يجوزُ زَوَالَهُ عَنْهُ .

وليس يمتنع^٨ أن يكون تفسيرُ المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب ؛ ألا ترى أن
 قولهم : « أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ » اِلْحَقَّ بِأَهْلِكَ قَبْلَ اللَّيْلِ وإنما تقديرُهُ في الإعراب :
 اِلْحَقَّ أَهْلَكَ وَسَابِقِ اللَّيْلِ . وكذلك^٩ أيضا يكونُ معنى الكلام : « كان
 جزأئى أنْ أُجْلِدَا بالعصا » . وتقديره في الإعراب غير ذلك .

وسيبويه كثيرا ما يمثِّلُ في كتابه على المعنى فيتخيَّلُ من لاختِبة له : أنه قد

١ - من الآية ٢٠ من سورة يوسف ١٢ .

٢ - ظ ، ش : أى .

٣ - من الآية ١٦٨ من الشعراء ٢٦ ، وقد صدرت النسخ الثلاث النص بالواو فقالت : وإنى ، خطأ

٤ - من الآية ٢١ سورة الأعراف ٧ .

٥ - ظ ، ش : فكذلك ، بالفاء .

٦ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : وإذا ، بالواو .

٨ - ظ ، ش : بمتنع .

٩ - ظ ، ش : فكذلك .

جاءَ بتقدير الإعرابِ فيَحْمِلُهُ في الإعرابِ عليه وهو لا يَدْرِي فيكونُ مُخْطِئًا
وعنده أَنَّهُ مَصِيبٌ ، فإذا نُوزِعَ في ذلك قال : هكذا قال التليوي وغيره بما رأوا
وإذا تَفَطَّنْتَ لهذا في (الكتاب) وجدته كثيران وأكثر ما يستعملُهُ في المنصوبات
في صدر الكتاب ؛ لأنه موضع مشكل وقلما يُهْتَدَى له .

[الميم في معزى أصل]

قال أبو عثمان : والمعزى أصله أعجمي ولكن قد أعرب وجعلت العرب
ميمه من نفس الحرف فقالوا : معز .

قال أبو الفتح : اعلم أن الأسماء الأعجمية النكرات التي دخل^١ عليها الألف^٢
واللام [٤٦] قد أعربتها العرب واستعملتها استعمال أسماء العربية . وذلك أنها
تمكنت عندهم ؛ لأنها أسماء الأجناس وهي الأول وتدخل عليها الألف واللام .
فجرت لذلك مجرى رجل و فرس . ولذلك لم يمتنعها من الصرف إلا^٣
ما يمتنع العربي ؛ لأنها قد جرت مجراه ، نحو : ديباج ، وفرند ، وزنجبيل ،
ولحام وما كان مثلها .

فلو سميت رجلا بديباج أو فرند لصرفته ؛ لأن العجمة فيه غير معتد
بها فجرت لذلك مجرى زبد وعمرو وبكر في أنها منقولة من أسماء الأجناس .
قال أبو علي : ويدل على أنهم قد أجرؤا مجرى العربي : أنهم قد اشتقوا منها
كما يشتقون من العربي . قال رؤبة :

١ - ظ ، ش : تدخل .

٢ - ظ ، ش : فلذلك .

٣ - إلا : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : صرفته .

١ - الميم في معزى أصل .

٢ - الميم في معزى أصل .

٣ - الميم في معزى أصل .

٤ - الميم في معزى أصل .

٥ - الميم في معزى أصل .

٦ - الميم في معزى أصل .

٧ - الميم في معزى أصل .

٨ - الميم في معزى أصل .

هل يُسَجِّسُنِي حَلِيفٌ سَخْتِيَّتٌ
أَوْ فَضَّةٌ أَوْ ذَهَبٌ كِبِيرِيَّتٌ

قال : فسَخْتِيَّتٌ : من السَخْتِ ١ وهو الشَّدِيدُ بِمَنْزِلَةِ زِحْلِيلٍ من زَحَلٍ .
فأما الأَعْجَمِيَّةُ التي لا يَجُوزُ دُخُولُ الأَلِيفِ واللامِ عليها نحو : إبراهيمَ وإسماعيلَ ،
فإنها تباعدتُ من كلامهم فَثَقُلَتْ فَمُنِعَتْ الصَّرْفَ في المعرفة . « ومِعْزَى » اسمٌ
نكرةٌ فلذلك جَرَى مجرى العربي عندهم حتى قالوا فيه « مَعَزٌ » .

فهذا معنى قول أبي عثمان : ولكنْ قد أَعْرَبَ : ألا ترى إلى اشتقاقهم منه
« مَعَزٌ » وإدخالهم عليه الأَلِيفَ واللامَ وإلحاقهم إِيَّاهُ بِهَجْرَعٍ ؟ .

[زيادة الألف والنون في آخر الكلمة]

قال أبو عثمان : وكل ما وجدت في آخره ألفاً ونوناً مما لم يُسْتَقْتَقَ منه ما يذهب
فيه فهي زائدة .

قال أبو الفتح : يقول : إذا وجدت كلمةً في صدرها ثلاثة أحرفٍ من
الأصلِ ، وفي آخرها أَلِيفٌ ونونٌ ، فاقصِ زيادة الأَلِيفِ والنونِ وإن لم تعرف
الاشتقاقَ ، لكثرة ما جاءتا زائدتين فيما عُرِفَ اشتقاقه نحو : « سِرْحَانٍ » ،
وسَعْدَانٍ » .

وليس يريد أنك كلِّمًا وجدتَ اسمًا في آخره أَلِيفٌ ونونٌ قضيتَ زيادتهما .
هذا خطأ ؛ ألا ترى أن النونَ في قَدَّانٍ وَعِينانٍ وَسِينانٍ : لامٌ وليست زائدة .
وكذلك إن كانت الكلمة مكررةً ، حكمت بأن النونَ غيرُ زائدة ؛ لأنه لو جاء
في كلامهم [٤٦ ب] نحو : « جَنْجَانٍ ، وَقَنْقَانٍ » . لكان قياسه أن يكون بمنزلة :

« حَضْحَاضٍ ، وَقَمَمَامٍ » . ولا تجعل النون زائدةً ؛ لأنك لو فعلت ذلك للزمك أن تجعل « جَنْجَانَا » من باب سَلِسٍ وَقَلِقٍ من ذوات الثلاثة ، كأنه في التقديـ
 « جَنْجٌ ، وَقَنْقٌ » ثم زيدت الألفُ والنون . وهذا بعيد ؛ لأن باب « قَلِقَلْتُ ،
 وَصَلَصَلْتُ » أكثرُ من باب « سَلِسَ ، وَقَلِقَ » .

٥ وكذلك لو جاء شيء نحو : « رُمَانٍ ، وَمُرَّانٍ » لم تقضِ بزيادة النون إلا بشبته ،
 لأنه يجوزُ أن تكون النونُ أصلاً ، وإن قضيت بزيادة نونه بغيرِ ثبوتِ فهو وجهه ،
 ألا ترى أن في الحديث : « أن قومًا من العرب أتوا رسولَ الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ فقال لهم : مَنْ أَنْتُمْ ؟ فقالوا نحن بنو غَيَّانٍ . فقال لهم : بَلْ أَنْتُمْ
 بنو رَشْدَانٍ » أفلا تراه عليه السلام كيف تكبره لهم هذا الاسم ؛ لأنه جعله من
 الغيِّ . يدلُّ على ذلك قوله : « بل أنتم بنو رَشْدَانٍ » ؛ لأنَّ الرُّشْدَ صِدُّ الغيِّ .
 فقد دلَّ هذا من مذاهب العرب على أنه إذا جاءك مضاعفٌ في آخره أَلِفٌ
 ونونٌ نحو : « رُمَانٍ ، وَعِيدَانٍ ، وَإِبَّانٍ » فسيبلك ^٢ أن تحكّم فيه ^٣ بزيادة النون .
 فأما مُرَّانٌ ، فحكى سيبويه فيه ؛ عن الخليل أن النون فيه من الأصل ، وذهب
 إلى أن اشتقاقه من المرآنة وهي اللين . فمجرى عنده مجرى حَمَاضٍ من الحموضة .
 ١٥ فما كان من هذا النحو يُحتاج فيه إلى الاشتقاق ولا يُقضى عليه بشيءٍ إلا بشبته .
 فأما ما كان من باب « سِرْحَانٍ ، وَسَعْدَانٍ » مما تحصل في صدره ثلاثة
 أحرفٍ من الأصل . فاحكّم بزيادة النون من آخره حتى تقوم دلالة على أنها
 من الأصل .

١ - ظ ، ش : قالوا .

٢ - ظ ، ش : فسبيله .

٣ ، ٤ - فيه : ساقط من ظ ، ش في الموضوعين .

٥ - ظ ، ش : عليها .

فأما ما قامت عليه دلالة: فـ « دِهْمَانٌ » نونُه لامٌ: لأنهم قد^١ قالوا:
 « تَدَهْمَنَ » و« شَيْطَانٌ » لأنهم قد^٢ قالوا: « تَشَيْطَنَ » وليس في كلامهم
 « تَفَعَّلَنَ » فالنون فيه لام. فأما « تَدَهَّقَ » و« تَشَيْطَ » فليس في قوة « تَدَهْمَنَ »
 و« تَشَيْطَنَ » هكذا قال أبو علي^٣. وإنما دفعه من طريق الرواية. فيُسَلِّمُ^٤ له.
 فأما^٥ دُكَّانٌ: فله اشتقاقان. قالوا « دَكَمْتُ الشَّيْءَ أَدَكْنُهُ دَكْنًا »:
 إذا نَصَدَّتْ بعضه فوق [٤٧١] بعض. و« دَكَنْتُهُ تَدَكِينًا » حكى ذلك ابنُ
 دريد قال: ومنه اشتقاق الدُّكَّانِ، قال^٦ وهو عربيٌّ صحيح. قال: وسمعتُ
 أبا عثمانَ الإِسْطَنْدَانِيَّ يقول: قال الأخفش:

الدُّكَّانُ مشتقٌّ من قولهم: « أَكَمْتُ دَكَاءً » إذا كانت مُنْبَسِطَةً. و« نَاقَةٌ
 دَكَاءٌ » إذا افترش سنامُها في ظهرها. كما اشتقوا عِمَّانَ من العِثْمِ. فالنون على
 هذا القول في دَكَّانٍ زائدةٌ وهي في القول الأول أصل^٦.
 فهذا تفصيل ما أجمَلَه أبو عثمان في هذا الفصل وقد تعجرف فيه. ولكنَّه كان
 يخاطب به^٧ من يثق بفهمه ومعرفته.

[مواضع زيادة النون حشوا]

قال أبو عثمان: وكلَّمَا وجدتَ النونَ في مثالٍ لا يكون للأُصولِ. فاجعلها
 زائدةً نحو: « كَسَّهَبُلٌ » لأنه ليس في الكلام مثل « سَفَرَجُلٌ » وكذلك
 « قَرَتْفُلٌ » النونُ فيه زائدةٌ، ومثل ذلك: « جُنْدَبٌ، وَعُنْصَرٌ، وَقُنْبَرٌ » لأنه

١ - ٢ - قد: ساقط من ش في الموضعين.

٣ - ظ، ش: يسلم.

٤ - ظ، ش: وأما.

٥ - قال: ساقط من ظ، ش.

٦ - ظ، ش: صحيح.

٧ - به: زيادة من ظ، ش.

ليس في الكلام مثل ^١ « جَعْفَرٌ » فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون .

قال أبو الفتح : قوله : فاجعلها زائدة ؛ يقول : احكمم بهذا من طريق القياس لا من قبل السماع ، فإن انضمام إلى القياس السماع ، فما لا نهاية وراءه .
فقال ^٢ « كَنَهَبُلٌ : فَتَعَلَّلٌ » لأنه ليس في الأصول مثل ^٣ « سَفَرَجُلٌ » فن
ها ^٤ هنا قضي زيادتها . ولو كانت الباء من كَنَهَبُلٍ مفتوحة لكانت النون أصلاً ؛ لأنه لما انفتح رابعه صار كسفرَجُلٍ .

وهذا إنما يقضى به على النون إذا كانت مع أربعة أحرف ولم تكن ثالثة ساكنة ، فإن كانت ثالثة ساكنة والكلمة على خمسة أحرف قضي زيادتها ، وإن كانت الكلمة على مثال الأصول ، وذلك نحو ^٥ « جَحَنَفَلٌ » تجعل النون فيه زائدة لأنها ثالثة ساكنة ، فهذا وجه .

وفيه وجه آخر : وهو أنه الكثير بمعنى الجَحَنَفَل وهو الجَيْشُ الكثير ، ولو لم نعلم أنه بمعنى الجَحَنَفَل لكان القياس أن يكون نونه زائدة لما ذكرت لك . فأما قَرَنَفُلٌ : فينضم ^٦ إلى أنه ليس على مثال الأصول أن نونه ثالثة ساكنة فقد وضح أمره في زيادة نونه من وجهين .

وإذا كان الأمر كذلك فقد كان القياس في ^٧ « عَسْتَرِيْسٌ » : أن تكون [٤٧ ب] نونه أصلاً ، لأنها واقعة موقع العين من جَعْفَلِيْقٍ ، ولكن القياس أوجب زيادتها لأنها عند سيويه من العسرة وهي الشدة ؛ والعسرة : هي الناقة الشديدة ،
فمن هنا كانت زائدة .

فإن قال قائل ^٨ : ولم صارت النون إذا وقعت ثالثة ساكنة في كلمة على خمسة أحرف استحققت الزيادة ؟

٢ - ها زيادة عن ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : قيل .

١ - مثل : زيادة من ظ .

٣ - ظ ، ش : فيضم .

قيل : لأنها وقعت موقعا تكثر فيه الألف والواو والياء الزوائد نحو ألف الجمع في مفاعل ، وياء التحقير في مُقَيِّل . وكذلك ^١ « عُدَّافِر ، وَسَمِيْدَع ، وَقَدَّوَكْس » .

فلما وقعت موقعا تكثر فيه حروف اللين الزائدة وهي في الأصل من حروف الزيادة ^٢ قضيَّ بزيادتها مع كثرة ما يبيحُ من ^٣ أمرها بالاشتقاق أنها زائدة .
 ولو جاء شيء مثل « حَزْرَتَزَن ، وَقَدَّتَدَن » . جاز فيه عندي أمران : أحدهما : أن تكون نونه الثالثة زائدة وتجعل الزايتين والدالين عيْنَيْن مكررين وتجعله من باب « هَجَنَجَل ، وَعَقَنَقَل ، وَتَجَنَجَل » فيكون فَعَلَعَلًا . والآخر : أن يكون الحرفان الرابع والخامس مكررين بمنزلة تكرير : حاء ^٥ صَمَحَمَح ، وكاف ^٦ دَمَكَمَك ، فتكون النون أصلا لأنها لام ^٧ بمنزلة حاء صَمَحَمَح ،
 وكاف دَمَكَمَك الأُولَيَيْن ، فيكون فَعَلَعَلًا . والأمران عندي معتدلان .
 وإنما اعتدلا : لأنَّ بِلِزَاءِ كَثْرَةِ بَابِ صَمَحَمَح ، وَدَمَكَمَك وَزِيَادَتِهِ عَلَى بَابِ « عَقَنَقَل ، وَعَصْنَصَر » أن النون ثالثة ساكنة ، والكلمة خمسة أحرف : فقام أحد السببين بِلِزَاءِ الْآخَرِ ، وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ لَتَغْلِيْبِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ مُوجِبًا ، فَإِنْ جَاءَ الْأَشْتِقَاقُ بِشَيْءٍ عَمِلَ عَلَيْهِ وَتُرِكَ الْقِيَاسُ .

وقوله : وكذلك « جُنْدَب ، وَعُنْصَر ، وَقُنْصِر » يقول : إنَّكَ إِنَّمَا جَعَلْتَ النُّونَ فِي كُنْهَبَلٍ زَائِدَةً ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلَ « سَقَرَجُل » فَيَلْزَمُ مِنْ هَذَا

١ - ظ ، ش : وذلك .

٢ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع لفظ : الزيادة .

٣ - من : ساقط من ظ ، ش .

٤ - تكرير : ساقط من ش .

٥ - حاء : زيادة عن ظ ، ش .

٦ - كاف : زيادة عن ظ ، ش .

٧ - لام : ساقط من ظ ، ش .

أن تكون النونُ في « جُنْدَب » زائدة؛ لأنه ليس في الكلام مثلُ « جُعْفَرٍ ». فهذا على مذهب سيويوه؛ لأنه ليس عنده أن في الأصول مثال [٤٨] « فُعْلَلٍ ». فأما أبو الحسن، فقال أبو علي: إن قياس قوله أن تكون النونُ في « جُنْدَب » وبابه من الأصل حتى تقوم دلالة على زيادتها، لأنه قد حكى عنهم « جُنْدَب » بفتح الدال وقد ذكرتُ هذا فيما مضى من الكتاب.

قال: ولا حجة له في قولهم « جُوْذَر » . لأنه أعجمي، فإن كان الجُنْدَبُ من الجُدْب - لأنه مما يصحبه - فالنون فيه زائدة غير مُلْحَقَةٍ على مذهب سيويوه، وهي زائدة مُلْحَقَةٌ على مذهب أبي الحسن.

وأما عُنْصَرٌ : فيجوز عِنْدِي أن يكون من عَصَرْتُ الشئَ : لأن العُنْصُرَ هر أصل الشئ، وإذا عَصِرَ الشئُ فكأنه يرجع إلى أصله وجوهره بما يلحقه من شدة العصر. ومثلُ هذا قولهم في التَّهْدُدِ بالشر: « والله لأرُدَنَّكَ إلى أصلك » أو لأن الإنسان من عصارة أبيه.

فهذا من طريق الاشتقاق. والقياس أيضا يُوجبُ زيادتها بغير اشتقاق.

وأما قُنْصِيرٌ : فينضاف فيه إلى القياس: أنهم قد قالوا فيه « قُنْبَرٌ » والمعنى

١٥ واحد. قال الراجز:

يا لك من قُبْرَةٍ بِمَعْمَرٍ

خلا لك الجَوْ فبيضي واصفيري

وقوله: « فهذا بمنزلة ما اشتقت منه ما تذهب فيه النون ».

يقول: إن لم يوجد في الأصول بناءُ « سَفَرٌ جُلٍ وَجُعْفَرٍ » [فهذا] بمنزلة

٢٠ وجدانك اشتقاق هذا بغير نون.

١ - ظ، ش: كأنه.

٢ - فهذا: لم يرد في النسخ الثلاث. والمقام يقتضيه فزدناه من عندنا قياساً على قول المتن المشروح.

قال أبو عثمان : والتاء تُزَادُ في : مَلَكُوتٍ ، وَجَبْرُوتٍ ، وَعَسْكَبُوتٍ :
وَتَرْتَمُوتٍ .

قال أبو الفتح : « أما مَلَكُوتٌ » : فمن الملك . « وَجَبْرُوتٌ » من التَّجَبُّرِ . فالتاء
فيهما زائدة ، ومثلهما « فَعَلُّوتٌ » . ونظيرهما : رَعْبُوتٌ ، وَرَحْمُوتٌ . وقد
قالوا : « رَعْبُوتِي ، وَرَحْمُوتِي » ومثلهما « فَعَلُّوتِي » .

فأما قولُ ليبيدٍ :

بأحزيرةِ السَّلْبُوتِ يربُّاً فوقَها قَمَرُ المَرَاقِبِ خوفُها آرامُها
فقياسُ التاء أن تكون فيه أصلاً ؛ لأنها في موضع السين من قَمَرَبُوسٍ .
وقد قَمُوسٍ .

فإن قلت : أمِّله على باب « جَبْرُوتٍ ، وَمَلَكُوتٍ ، وَرَعْبُوتٍ ، وَرَحْمُوتٍ »
وما أشبه ذلك لكثرتِه ؟ فهو قولٌ وليس بالقوى .

وأما « عسكبوت » : فيدلُّ على زيادة تائه — قولهم في معناه : العسكب . والعسكباء
وأما « تَرْتَمُوتٌ » : فيدلُّ على [٤٨ ب] زيادة تائه أيضاً ٢ أنه بمعنى التَرْتَمِ .

قال الرَّاغز :

تجاوبُ القوسِ يترْتَمُوتُها

أى يترْتَمُوتُها ٢ . ويروى : تجاوب الصوت ٣ . ومثال عسكبوتٍ : فَعَلُّوتٌ .
ومثال تَرْتَمُوتٍ : تَفَعَّلُوتٌ .

١ - ظ ، ش : وإن .

٢ - أيضاً : زيادة من ظ ، ش .

٣ - في الهامش الأعلى من صر فوق « القوس » من البيت : (في نسخة الصوت) .

[زيادة الياء والألف في بهيرى]

قال أبو عثمان : « وَيَهِيرَى » الألف للتأنيث والياء التي في أوله زائدة ؛ لأنهم قالوا « يَهِيرٌ » فحفظوا ١ .

قال أبو الفتح : وجه الاستدلال في هذا أنهم قد ٢ قالوا : يَهِيرٌ بمعنى يَهِيرَى . فَيَهِيرٌ : يَفْعَلٌ . وليس يخلو من أن يكون « يَفْعَلًا » ، أو فَعِيلًا . أو فَعْلَلًا .

فلا يجوز أن يكون فَعِيلًا ؛ لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ ، إنما هو مكسور ٣ الفاء نحو « حَيْدِيمٌ ، وَعِشِيرٌ » .

ولا يجوز أيضا أن يكون فَعْلَلًا لأن الياء لا تكون أصلا في ذوات الأربعة على هذه الصفة . ١٠

فإن قلت : أجعله مكررا من باب « يَهِيَاهُ » فحال ؛ لأن اللامين في يَهِيَاهُ بلفظ الفاء والعين ، بمنزلة « صَلِّصَلٌ ، وَقَلْقَلٌ » . وكذلك « الوَحْوَحَةُ ، وَالْوَزْوَزَةُ » الحرفان الأولان بلفظ الآخرين ، وليس كذلك « يَهِيرٌ » لاختلاف الراء والهاء . ولو كان « يَهِيَّةٌ » . لكان ذلك ؛ كذلك لعمرى ! فأما على هذا اللفظ فلا .

ولا يجوز أن يكون « يَهِيرٌ » فَعْلَلًا أيضا على أن تجعله من باب « زَهْرَقَ ، وَدَهْدَقَ » ١٥ وتقول : اختلف الثاني والرابع كما اختلفا في « زَهْرَقَ ، وَدَهْدَقَ » لأننا لم نر الياء ولا الواو جاءتا أصلين فيما اتفق أوله وثالثه واختلف ثانيه ورابعه

١ - ص ، هامش ظ : فحفظوا . وظ ، ش : فحفظوه .

٢ - ظ ، ش : إذا .

٣ - ظ ، ش : مكسورة .

٤ - ذلك : من زيادة ظ ، ش .

تحو باب « زَهْرَقَ » كما جعلتا أصلين في باب « صَلَّصَلْ ، وَقَلْقَلْ » نحو « وَجَوَّحْ ،
 وَوَزَّوَزْ » ، وَيَهْيَاهُ ، وَيَسْلِيلُ » فإذا لم يجز أن يكون « يَهْيِرُ » : ففَعْلِلًا ، وَلَا فَعْعِلًا
 بِنِي أَنْ يَكُونَ يَفْعَلًا بِمَنْزِلَةِ « يَرْمَعُ » . وَبَعْمَلَةٍ : وَإِذَا كَانَتِ الْبَاءُ زَائِدَةً
 فِي « يَهْيِرُ » وَهُوَ بِمَعْنَى « يَهْيِرِي » كَانَتِ الْبَاءُ أَيْضًا فِي يَهْيِرِي زَائِدَةً : لِأَنَّ الْفِعْلَ
 وَالْمَعْنَى مُتَّفَقَانِ .

٥
 رَأَيْتَهُ إِذْ نَاكَبَ بِرَيْحٍ رَمَعَهُ : بِرَيْحٍ رَمَعَهُ دَعَا لَهْ : قَدْ رَمَعَهُ . رَأَيْتَهُ
 فِهَذَا وَجِهَ اسْتِدْلَالَهُ ، وَفِيهِ غَمُوضٌ وَلَمْ يَفْصَحْ بِهِ . وَقَدْ قَالُوا : يَهْيِرُ فَيَنْتَقِلُ
 الرَّاءُ ، قَالَ الرَّاجِزُ :

أَشْبَعْتُ رَاعِيَّ مِنْ الْيَهْيِرِيِّ
 بِسَبْعَةِ مَوَاقِبٍ مِمَّا يَهْيِرِي

١٠
 فَظَلَّ^٢ يَسْكِي حَيْطًا يَهْيِرِي
 خَلْفَ اسْتِهِ مِثْلُ نَقِيقِ الْمَرْجِ
 وَقَدْ أُنْشِدَ أَيْضًا :

أَشْبَعْتُ رَاعِيَّ مِنْ الْيَهْيِرِيِّ
 بِالْأَلْفِ

١٥
 رَمَعَهُ إِذَا رَمَعَهُ قَالَهُ رَمَعَهُ [الْمِثْلُ فِي مَهْدٍ أَصْلًا] مِثْلَهُ « سَاهَ » : رَأَيْتَهُ سَاهَ

٢٥
 قَالَ أَبُو عَمَّانَ : [٤٩] « وَمَهْدَدٌ » الْمِثْلُ فِيهِ أَصْلًا ، لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتِ الزَّائِدَةَ
 لَكَانَتْ مَهْدَدًا^٣ ، لِأَنَّ مَفْعَلًا مِنْ الْمُضَاعَفِ يَجِيءُ مُدْمَغًا نَحْوَ « مَرْدَدٌ » ، وَمَسْدٌ .

٣٥
 قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يَقُولُ : فَظُهُورُ الدَّالِّينِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَعْعَلٌ بِمَنْزِلَةِ « قَرْدَدٌ » .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : فَقَدْ قَالُوا « مَحْبَبٌ » . فَبَيَّنَّا وَهُوَ مَفْعَلٌ ؛ لِأَنَّهُ

مِنَ الْحُبِّ ، فَمَا تُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ « مَهْدَدٌ » أَيْضًا مَفْعَلًا مِنْ « الْهَدْيِ » ؟

١ - ظ ، ش ، وَإِذَا .
 ٢ - ش : وَظَلَّ .
 ٣ - مَهْدَدٌ مِنْ « مَهْدَدٌ » بِالْحَاكِيَةِ .

قيل «مَحْبَبٌ» شاذٌّ لا يُقاس عليه، وقياسه مَحَبٌّ كَدَيٍّْ وَمَسَدٍ. ولكن الأسماء الأعلام قد تُغسِّب كثيرًا عمَّا عليه غيرها مما ليس علمًا نحو قولهم: «رجاء ابن حيوة»، و«هُلُّلٌ وَمَزِيدٌ، وَمَكْوَرَةٌ، وَمَعْدِيكَرَبٌ، وَمَوْهَبٌ، وَمَوْظَبٌ، وَمَوْزِقٌ» وغير ذلك. وقياس حيوة: حِيَّةٌ، و«هُلُّلٌ»: هَلَلٌ، وَمَزِيدٌ: مَزَادٌ. وَمَكْوَرَةٌ: مَكَازَةٌ، وَمَعْدِيكَرَبٌ: مَعْدَى كَرَبٌ؛ لأن ما اعتل لأمته لم يبين منه مَفْعِلٌ بكسر العين. وإنما يجيء مفتوح العين نحو المَشْتَى والمَغْزَى والمَحْبِي والمَرْمَى. ولا يقولون: المَشْتِي، ولا المَغْزِي ونحوهما.

وقياس «مَوْهَبٌ، وَمَوْزِقٌ، وَمَوْظَبٌ: مَوْهَبٌ، وَمَوْزِقٌ، وَمَوْظَبٌ»؛ لأن ما كانت فاؤه واوا - بابُه أن يجيء على مَفْعِلٍ بكسر العين لافتتحها نحو «مَوْضِعٌ، وَمَوْعِدٌ». وحكى الكوفيون «مَوْضِعٌ» بفتح الصاد وأحرفًا آخر وهو شاذٌّ.

فأما كانت الأعلام قد تُغسِّب كثيرًا عمَّا عليه أكثر الأسماء، وكان «مَحْبَبٌ» علمًا، جاز^٢ فيه إظهار التضعيف كما جاز في غير^٣ ما ذكرنا.

فإن كان فاعل: فإن «مهَّدَا» اسمٌ، علمٌ، وهو اسم امرأة، قال الاعشى:
وما ذاك من عشقِ النساءِ^٥ وإنما تناسبت قبل اليومِ خلةَ مهَّدَا^٦
فما تنكر أن يكون مهَّدَا^٧، مثل: مَحْبَبٌ، إذ هو علمٌ مثله فيكون حينئذٍ مَسْتَعْلًا؟. قيل: إنما قلنا في مَحْبَبٍ به مَفْعَلٌ؛ لأنه من الحب لا غير^٧. وهذا

١ - ظ، ش: كما.

٢ - ظ، ش: كان.

٣ - ص، ظ: غيره.

٤ - ظ، ش: أيضا: بدل: أ.

٥ - وما ذاك من عشق النساء: ساقط من ظ، ش.

٦ - خلة مههدا: ضائع من ص في التصوير.

٧ - لاغير: زيادة من ظ، ش. وفوق: «الحب» في ص علامة تدل على أن «لاغير» مستدرك

في الهامش غير أنه لم يظهر في النسخ.

كتسميتهم حبيبا ومحبويا ونحوهما . وليس في « مَهْدَدٍ » ما يدلُّ على أنه من المَهْدِ دون المَهْدِ فيقتضى بأنه مَفْعَلٌ ، ولا يَسْتَرَكُ الظاهر إلى غيره إلا بدليل ، ولا دليلَ هنا . بل إظهارهم الدالين يدلُّ على أنه فَعْلَلٌ . فيكون اشتقاق هذا الاسم من المِهَادِ . ومَهْدَتُ الشيء ؛ كأنَّ المرأة سُمِّيَتْ بذلك لأنها مُمَهَّدَةٌ المودَّةُ . وطَيِّبَةُ الأخلاق . فيكون قريبا من تسميتهم إِيَّاهَا بِسَعْدَةٍ من المساعدة . ٥
ومُطَبِّع من الطاعة . وواصل . من المواصلة . فهذا أشبههُ ، مع إظهار الدال من أن يكون من المَهْدِ ولا أَعْرِفُ في الكلام تصريف « مَحَبَّةٍ » ١ [٤٩ ب] فيكون مَحَبَّةً فَعْلَلًا منه .

فإن قلت : ولم جازَ في الأعلام هذا التغييرُ كلُّهُ ؟

قيل : لأنها كثيرة ٢ الاستعمال ، معروفة ٣ المواضع ، والشيء إذا كثرت استعماله ، وعُرِفَ موضعه ، جاز فيه من التغيير ما لا يجوزُ في غيره ، نحو : « لا أدُر ، ولم يكُ » ، ولا تُبَلِّغُ وغير ذلك . وليس كذلك ما كان مجهولا قايلا الاستعمال . ولَمَّا غُيِّرَت الأعلامُ في ذواتها ، جاز أن تُغَيَّرَ في إعرابها . فن هنا جاز في الحكاية « مَنْ زَيْدًا ، وَمَنْ زَيْدٌ ؟ » . لم يَجُزْ ذلك في الرجل والغلام ونحوهما ٥
مِمَّا لَيْسَ بِعَلَمٍ ٦ .

هكذا قال أبو علي وهو الصواب .

١ - كتب « محب » في ص مفرق الأحرف هكذا : م ح ب .

٢ - ظ : كثرة ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : الموضع .

٤ - ص وهامش ظ : يك . وظ ، ش : أك .

٥ - ظ : ونحوها : بضمير المفردة المؤنثة ، وخطؤه واضح .

٦ - ظ ، ش : علما .

[الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا إذا كانت مشتقة]

قال أبو عثمان : واعلم أنَّ الزوائد لا تلحق أول بنات الأربعة إلا الأسماء من أفعالهن ، نحو : « مُدَحَّرَج ، ومُدَحَّرَج » .

قال أبو الفتح : إنما لم تَلْحَقْ الزوائدُ بنات الأربعة - من أوائلهن - إلا ما كان جارياً على « فِعْلٍ » لقلَّةِ الزوائد في بنات الأربعة أصلاً ، لأنَّه ليس لها تصرفُ ذوات الثلاثة وكثرتها .

ولمَّا كانت ذواتُ الثلاثة مع تصرفها لم يَحِمْ فيها ما اجتمع في أوله زائدان إلا حرفان . وهما « انْقَحَلْ » ، و« انزَهَوْ » لأنَّ أول الكلمة لا تتمكَّنُ فيه الزيادة إلا ما كان جارياً على فعلٍ نحو « مُنْطَلِقِ ، ومُسْتَخْرِجِ » رُفِضَتْ الزيادة في أول بنات الأربعة أصلاً إلا ما كان جارياً على فعلٍ نحو : « مُدَحَّرَج » . وإنما كان ذلك في الأفعال وما جرى عليها من الأسماء سائغاً ؛ لأنها في الزيادة أسوغ ، وإليها أقرب .

ويدلُّ ٢ على أنَّ أول الكلمة لا تليقُ به الزيادةُ كما تليقُ بوسطه وآخره : امتناعهم من زيادة الواوِ أولاً . وزيادة الواوَيْنِ في نحو : « عَطَوْدِ ، وكَرَّوسِ ، واخِرَوَطِ ، واعلَوَطِ » . وإذا كان الأمر كذلك فيجبُ أن تكون الهمزة في : « اصْطَبَلِ » أصلاً ، وتكون الكلمة مُخماسية ؛ لأنَّ الكلمة لم تُجْرَ على فِعْلٍ . وهذا قولُ سيبويه وأبي الحسن .

وكذلك كان يقولُ في همزة « إبراهيمَ ، وإسماعيلَ » وما كان نحوهما ممَّا اجتمع

١ - ظ : الزائد ، وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : ويدلُّ .

فيه أربعة أحرفٍ من الأصولِ سوى الحمزة : إن الحمزةَ في أوله أصلٌ ، بخلاف ما يذهب إليه الكوفيون وهو القياس .

[الياء في يستعور أصل]

قال أبو عثمان : فأما مثل : « يَسْتَعُورُ » فهو بمنزلة « عَضْرَفُوطٍ » : لأن الياءَ من نفس الحرفِ لما ذكرت لك .

قال أبو الفتح [١٥٠] : قوله : لما ذكرت لك : يُريدُ : لأنّ الزوائد لاتلحقُ بنات الأربعةٍ من أوائلها إلا الأسماءَ من أفعالن . وقد مضى هذا .
و « يَسْتَعُورُ » ليس بجارٍ على فِعْلٍ . وليس لقائلٍ أن يقول : إنّ السَّيْنَ والتَّاءَ هنا زائدتان ولا إحداهما ؛ لأنّ هذا ليس من مواضع زيادتهما ، وستراه إن شاء الله . فلذلك مثَّل « يَسْتَعُورًا بعَضْرَفُوطٍ »^٢ وجعل الياءَ كالعين^٣ .
فأما مَنْ قال : إنّ مثالَ « يَسْتَعُورٍ : يَفْتَعُورُ » فلا يدري من صنعة التصريف شيئا ، وإنما هو فيه^٤ هاذ !

[الميم في منجنون أصل]

قال أبو عثمان : « وَمَنْجَنُونٌ » كذلك .

قال أبو الفتح : يقول : إنّ^٤ الميم في « مَنْجَنُونٍ » أصلٌ : فهذا معنى قوله :
« وَمَنْجَنُونٌ » كذلك . وليس يريدُ أنْ مَنْجَنُونًا من ذوات الخمسةِ مثل

١ - ظ ، ش : والتاء هما هنا .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : وجعل الياء كالعين فيه .

٣ - فيه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - إن : ساقط من ظ ، ش .

عَضْرَفُوطٍ . هذا محالٌ : لأجل تكرير النون ، وإنما هو مثل « حَسَدَفُوقٍ مُلْحَقٌ بِعَضْرَفُوطٍ » ولا يجوز أن تكون الميم زائدةً : لأننا لانعلم في الكلام مَفْعَلُولًا . ولا يجوز أيضا أن تكون الميم والنون جميعا زائدين على أن تكون الكلمة ثلاثية من لفظ « الجَن » من « جهتَيْن » :

٥ إحداهما ١ : أُنْتُكَ كنت تجمعُ في أوَّل الكلمة زيادتين . ولبست الكلمة جريةً على فِعْلٍ مثل : « مُنْطَلِقِي . وَمُسْتَخْرِجِي » .

والأخرى : أننا لانعلم في الكلام « مَنفَعُولًا » فنحملَ هذا عليه .

ولا يجوز أيضا أن تكون النون وحدها زائدةً : لأنها قد ثبتت في الجمع في قولهم : « مَسْجِينٍ » . ولو كانت زائدةً لقليل « مَسْجَانِيْنٍ » كما قالوا « مَسْجَانِيْقٍ » في جمع « مَسْجِنِيْقٍ » لما كانت النون زائدةً .

١٠ وإذا لم يجوز أن تكون الميم وحدها زائدةً ولا النون وحدها زائدةً ، ولا أن تكونا ٢ كِلْتَاهُمَا زائدين : لم يَسْبِقَ إلا أن تكونا أصليَيْن . وتجعل النون لأملاً مَكْرَرَةً . وتكون الكلمة مثل « حَسَدَفُوقٍ » مُلْحَقَةً ٣ بِعَضْرَفُوطٍ .

[الميم في منجنيق والخلاف فيها]

١٥ قال أبو عثمان : وأما « مَسْجِنِيْقٍ » فإنها « فَنَسْعَلِيْلٌ » . يدلُّك على ذلك قولهم « مَسْجَانِيْقٍ » فذهب النون ؛ في التفسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا قُلت : عَسَاكِيْبٌ .

١ - ظ ، ش وجهين أحدهما .

٢ - ظ ، ش : تكون .

٣ - ظ ، ش : ملحقاً .

٤ - النون : زيادة من ظ .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذه اللَّقْظَةَ قد تنازَعَ الناسُ فيها الخلافَ وأنا أذكرُ ما قيل فيها .

قال ابن دريدٍ : اختلفَ أهلُ اللِّغَةِ فيه - يعني مَنجَنِيقًا - فقال قومٌ : الميم زائدةٌ . وقال آخرونَ : بل هي أصليَّةٌ .

قال ١٠ : وأخبرنا أبو حاتمٍ عن أبي عبيدةَ - وأحسبُ أن أبا عثمانَ ٥
أيضاً أخبرنا به عن التَّوَزِي [٥٠ ب] عن أبي عبيدةَ - قال : سألتُ أعرابياً
عن حُرُوبٍ كانت بينهم فقال : « كانت بيننا حُرُوبٌ عُونٌ ، تُفَقَأُ فيها
العيونُ مرةً ، ثمَّ تُجَنَّقُ ، وأخرى تُرَشَّقُ » . قال : فقله ٢ « تُجَنَّقُ »
دالٌ على أن الميمَ زائدةٌ ، ولو كانت أصليَّةً لقال « تُمَجَنَّقُ » على أن المنجنيق
أعجميٌّ معرَّبٌ . فهذا قولُ ابنِ دُرَيْدٍ كما تراه .

والقولُ عندي : أن الميمَ من نفسِ الحرفِ كما ذهب إليه أبو عثمانَ . والنونُ
زائدةٌ لقولهم : « جَجَانِيْقُ » وسقوطُ النونِ في الجمعِ فجرت لذلك جَجْرِي الياءِ
في عِيَضْمُوْرٍ إذا قلت : عَصَامِيْرُ . فأما قولُه ٣ تارة « تُجَنَّقُ » وما حكاها الفراءُ
من قولهم « جَنَّقُوْهُم بِالْمَجَانِيْقِ » . فالقولُ فيه عندي أنه مشتقٌ من المَنجَنِيْقِ
إلا أن فيه ضرباً من التَّخْلِيْطِ . وكان قياسُه : « مَجَنَّقُوْهُم ، وَتَمَجَنَّقُ » .

ولكنهم إذا اشتقوا من الأعجميِّ خَطَّطُوا فيه ؛ لأنه ليس من كلامهم فاجترعوا
عليه فغيَّروه ، وذلك أن الميمَ وإن كانت هنا أصلاً فإنها قد تكونُ في غير هذه
الكلمة زائدةٌ ، فشبَّهت بالزائد فحذفت عند اشتقاقهم الفِعْلَ .

١ - قال : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فقال قوله .

٣ - ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ إذ المراد الأعراب .

ونظير ذلك ما أنشدناه أبو علي من قول الرّاجز :

هل تعرّف الدّارَ لأُمّ الخنزرجِ

منها فظلمت اليومَ كالمنزرجِ

أراد سكران كالذي قد شرب من الزّرجون . قال : وكان قياسه أن

يقول : « المنزرجن » لأنّ النون في زرجون أصل . فقال : « منزرج » لأنّ

الكلمة أعجميّة . وهم إذا اشتقوا من الأعجميّ خلطوا فيه .

ونظير ذلك قولهم في تحقير إبراهيم : برّيهيم ، وبرّينه « فحذفهم

الهمزة تارة ، والهمزة والميم أخرى ، تخليط في الكلمة لأنها أعجميّة خارجة

عن أصول كلامهم . وهما مع ذلك وإن كانتا هنا من الأصل ، فقد تكونان

في غير هذا الموضع زائدتين .

ولو ذهب ذهاب إلى أن « جنسّوهم ، ونجنّق » لم يخلط فيه ، لقضي

بأن وزن « منجنّيق : منفعيل » . وهذا غير موجود في الكلام .

ولمّا كان المنجنّق ممّا ينقل ويحمل به ، وكانت ميمه قد جاء فيها

الكسر ٣ ، توهموها زائدة نحو مطرقة ° ومروحة : فحذفوها عند

اشتقاقهم ° الفعّل واجترأوا على ذلك لذلك .

وهذا عندي من الشاذّ . والقياس ما ذهب إليه أبو عثمان .

فأمّا قوله ٦ : فتذهب النون في التّكسير كما تذهب تاء عنكبوت إذا

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : يكونا ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : الكسرة .

٤ - ظ : توهموا ، وهو خطأ .

٥ ، ٥ - مكررفي ظ سهوا .

٦ - ظ ، ش : قولهم : بضمير الجمع ، وهو خطأ لعودة الضمير إلى أبي عثمان .

قُلْتَ «عَنَّا كَبُّ» : ففيه شيءٌ لأنَّه . ليس [١٥١] بقولهم «عَنَّا كَبُّ» يُعَلِّمُ
 لِمَحَالَّةِ أَنْ التَّاءَ فِي عَنكَبُوتٍ زَائِدَةٌ ، وَإِنَّمَا يُعَلِّمُ ذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ «عَنكَبُوتٌ»
 فِي مَعْنَاهُ . وَقَالُوا ١ . أَيْضًا : «عَنكَبَاءُ» فِيهِذَا . يَقْتَضِعُ عَلَى زِيَادَةِ التَّاءِ فِي عَنكَبُوتٍ
 لِإِذَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو عُثْمَانَ . وَكَانَتْ لِمَا رَأَاهُمْ يَقُولُونَ فِي الْجَمْعِ : «عَنَّا كَبُّ»
 ٥ فَيَجْتَرِثُونَ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهِ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى زِيَادَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا لَوْ
 كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَقُبِحَ . حَذْفُهَا . لِأَنَّهَا لَا يَكْتَسِرُونَ ذَوَاتِ الْخَمْسَةِ إِلَّا عَلَى اسْتِكْرَاهِ ٢
 فَقَدْ يُمْكِنُ قَائِلًا أَنْ يَقُولَ : مَا تُنْكَرُ أَنْ تَكُونَ التَّاءُ أَصْلًا وَيَكُونُ تَكْسِيرُ الْكَلِمَةِ
 عَلَى اسْتِكْرَاهِ ٢ . وَ ٣ إِذَا احْتَجَّ بِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ : «عَنكَبُوتٌ» سَقَطَ الْكَلَامُ . فَهَذِهِ
 هِيَ الْحُجَّةُ الْقَاطِعَةُ .

قَامًا قَوْلُهُمْ : «بَجَانِيْقٌ» فَيَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ النُّونِ فِي مَنْجِيْقٍ . كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ ١٠
 لِأَنَّ النُّونَ ثَانِيَةَ ؛ وَلَوْ كَانَتْ مِنَ الْأَصْلِ لَثَبَّتْ .

[زِيَادَةُ الْهَمْزَةِ حَشْوًا وَهَمْزِ الْعَالَمِ وَالْحَاتِمِ]

قَالَ أَبُو عُثْمَانَ : وَمِمَّا زِيدَتِ الْهَمْزَةُ فِيهِ غَيْرَ أَوَّلِ «شَمَّالٌ» ، وَشَأْمَلٌ « وَإِنَّمَا
 هِيَ مِنْ شَمَّلَتْ تَشْمَلُ .

قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : قَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ غَيْرَ أَوَّلِ فَأَغْتَنِي عَنْ إِعَادَتِهِ . ١٥
 وَشَمَّالٌ ، وَشَأْمَلٌ . مُلْحَقَانِ بِجَعْفَرٍ ، وَسَلْهَبٍ . وَمِثْلُهُمَا «فَعْنَالٌ» ، وَفَأَعْلٌ « .
 وَحِكْمَى أَنْ الْعَجَّاجَ كَانَ يَهْمَزُ الْعَالَمَ وَالْحَاتِمَ ؛ . وَقِيَاسُهُ عِنْدِي أَنَّهُ لَمْ

١ - ظ ، ش : وقال .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - الولو في « وإذا » غير ظاهرة في ص .

٤ - ظ ، ش : العالم والحاتم : بدون همز .

يَبْتَدِئُ بِزِيَادَةِ الْهَمْزَةِ ثَانِيَةً ، وَلَكِنَّهُ أَبْدَلَ الْأَلْفِ هَمْزَةً ، كَمَا يَقُولُ بَعْضُهُمْ فِي الْوَقْفِ : «رَأَيْتُ رَجُلًا»^١ . عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ مِنْ مَوَاضِعِ التَّغْيِيرِ .

وَكَذَلِكَ قَوْلُ بَعْضِهِمْ : «تَأَبَّلْتُ الْقِدْرَ» وَالتَّأَبَّلُ ؛ إِنَّمَا أَبْدَلَ الْأَلِفَ هَمْزَةً عَلَى مَا ذَكَرْتُ . وَلَيْسَ كَذَلِكَ شَأْمَلٌ ، لِأَنَّ الْهَمْزَ^٢ فَاشٍ . وَالْمَشْهُورُ مِنْ تَابِلٍ وَخَاتَمٍ ، وَعَالَمٍ تَرَكَ الْهَمْزَ . فَأَمَّا قَوْلُ امْرِئِ الْقَيْسِ :

كِدَاؤُكَ مِنْ أُمَّ الْحَوَيْرِثِ قَبْلَهَا وَجَارَتِهَا أُمَّ الرَّبَابِ بِمَأْسَلٍ

فَفَعَلَ^٣ مِنْ^٣ لَفْظِ الْأَسْئَلَةِ^٢ وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ ؛ كَشَأْمَلٍ ؛ لِأَنَّ زِيَادَةَ الْمِيمِ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ أَكْثَرُ مِنْ زِيَادَةِ الْهَمْزَةِ فِي حَشْوِهَا . وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ فَعْلًا ؛ لِأَنَّ الْمِيمَ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ نَظِيرَةُ الْهَمْزَةِ . وَلَوْ كَانَتِ الْهَمْزَةُ مَوْضِعَ الْمِيمِ لَمَقْضِي بِزِيَادَتِهَا - وَإِنْ كَانَ هَذَا الْجِبَلُ الَّذِي اسْمُهُ مَأْسَلٌ سَبِيحًا مَسْتَطِيلًا [٥١ ب] . فَاشْتِقَاقُهُ عِنْدِي مِنْ أُسْلَةِ الذَّرَاعِ ، وَمِنْ قَوْلِهِمْ «خَدَّ أَسِيلٌ» كَمَا قَالَ أَبُو عَلِيٍّ فِي «قَبَاءِ» اسْمِ الْجَبَلِ الْمَعْرُوفِ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ فِي هَذَا الْجَبَلِ انْضِمَامٌ وَاجْتِمَاعٌ فَهُوَ مِنْ قَوْلِهِمْ : حَرْفٌ مَقْبُوبٌ ، أَيْ مَضْمُونٌ ؛ فَهَذَا الَّذِي قُلْتُ أَنَا نَظِيرٌ^٥ مَا قَالَهُ .

[زيادة الميم آخرًا]

قال أبو عثمان : وزادوا الميمَ غيرَ أوَّلِ في : «زُرُقُمِ ، وَسُسْتُهُمْ ، وَدَلِقِيمِ»^١ ولولا الاشتقاقُ كان من الأصل ، ولكن للاشتقاقَ كان زائدا .

١ - ظ ، ش : رجلا : بالتثوين بالنصب بدون همز .

٢ - ظ ، ش : الهمزة .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : باب الأسئلة ولفظها .

٤ - ظ ، ش بفاعل بدون همزة ، وهو خطأ .

٥ - ظ : نظيره .

٦ - ص ، ظ للاشتقاق : وش ، هامش ظ : بالاشتقاق .

قال أبو الفتح : إنما كان القياسُ عنده - لولا الاشتقاقُ - أن تكون الهمزةُ
والميمُ غير زائدين^١ في هذا الموضع : لأنه ليسَ من مواضع زيادتهما . إنما ذلك
أولَ الكلمة .

فقولهم : « شماتتِ الرِّيحُ » يدلُّ على زيادة الهمزة .

و« زُرُقُم » بمعنى الأزرق .

و« سَتُهُم » بمعنى الأستة .

و« دَلِقِيم » هي الناقةُ التي قد تكسَّرت أسنانها فاندلَّق لسانها وسال
لُعابها . فهذا ما ذكروه^٢ .

وقالوا : « ضِرْزِم » وهو من معنى الضَّرِزُّ وهو الشَّديدُ البَخيلُ .

وقالوا : « فُسْحُم » للواسع وهو من الانفساح .

وقالوا : « الدَّقِيم »^٣ وهو الترابُ^٣ وهو من الدَّقعاء .

وقالوا : « دِرْدِم » وهو من الأدرد . وهو الذي تكسَّرت أسنانه .

وقالوا : « الحِلْكِم » للشديد السَّوادِ وهو عندي من الحُلْكَة .

وقال الأصمعي : « جَلْهَمَة » اسم رجلٍ . نرى أنه اشتقَّ من جَلْهَة

لوادى ، وهو ما استقبلك منه .

[الميم في دلامص] .

قال أبو عثمان : وزعمَ الخليلُ أن « دَلَامِصًا » الميم فيه زائدةٌ . وهو

« فُعَامِل » . والدليل على ذلك قولهم « دِلَاص » ، ودَلِيصٌ « في معنى « دَلَامِص » .

١ - ظ ، ش : زائدين .

٢ - ص : ذكره .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : للتراب .

ولو قال قائل: "إن دُلَامِصًا من الأربعة، معناه «دَلِيسٌ» وليس بِمَشْتَقٍ من الثلاثة. قال قَوْلًا قَوِيًّا، كما أن «لَا لَآ» منسوبة إلى اللُّؤْلُؤِ^١ وليس منه. وكما أن «سَبِطًا» معناه السَّبِيطُ وليس منه.

قال أبو الفتح: مذهب الخليل في هذا أكشف وأوجه من مذهب أبي عثمان وذلك أنه لما رأى «دُلَامِصًا» بمعنى دَلِيسٍ ووجد الميم قد زيدت غير أول في زُرُقُمٍ. وسُتُهُمٍ. وبأيهما - ذهب إلى زيادة الميم في دُلَامِصٍ. فهذا قول واضح كما تراه^٢ [١٥٢]. والذي ذهب إليه أبو عثمان أغمض من هذا.

وذلك أنه لما لم يَدَّ الميم قد كثرت زيادتها غير أولٍ ووجد في كلامهم الألفاظ ثلاثية بمعنى الألفاظ رباعية، وليس بين هذه^٣ وهذه إلا زيادة الحرف الذي كمل أربعة حمل دُلَامِصًا عليه هرباً من القضاء بزيادة الميم غير أول. ألا ترى أن «لَا لَآ» ثلاثي ولؤلؤاً رباعي والمعنى واحد واللفظ قريب بعضه من بعض. وكذلك «سَبِطٌ» وسَبِطْرٌ. وكلا القولين مذهب. وقول الخليل أقيس^٤ وأجرتي على الأصول.

ونظير هذا فيما ذهب إليه أبو عثمان قولهم: «دَمِثٌ» ودَمِثْرٌ. وشَعَلَبٌ. وشُعَالَةٌ^٥.

وقال الأصمعي: إنهم قالوا للأسد «هِرْمَاسٌ» لأنه من الهِرْمَاسِ. فهِرْمَاسٌ على هذا القول عنده «فِعْمَالٌ». وهو نظير قول الخليل. ويحتمل أن يكون عنده

١ ، ١ - ظ . ش : إلى معنى اللؤلؤ .

٢ - كما تراه : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ . ش : هذا .

٤ - ظ ، ش : أسبق .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : ونظير ما ذهب .

من معنى المترس وإن كان رباعياً كما ذهب إليه أبو عثمان . والقول الأول^٥
أظهر . ولهذا نظائر .

[أمهات الزوائد]

قال أبو عثمان : واعلم أن الياء والواو والألف هن^١ من أمهات الزوائد .
والهمزة والميم^٥ أولاً كذلك . وهمزة التأنيث في مثل حمراء وخنفساء ، والألف^٥
والنون في مثل^٢ « غضبان » ، وزعفران^٥ ، والتاء للتأنيث في مثل « تمرة »
وما أشبهها - وهي التي تبندل^٥ منها الهاء في الوقف ، والتاء التي يجمع^٥ بها
التأنيث نحو مسلمات^٥ وصالحات^٥ . وهؤلاء أمهات الزوائد .

قال أبو الفتح : معنى قوله : أمهات الزوائد : يريد به أنه يكسّر^{١٠}
^٣ تصرفها في الكلام ، وهي فاشية^٥ . وليست^٣ كالتسين واللام اللتين لا تكسّر^٥
زيادتهما ولا يكاد الكلام يخلو من الألف والواو والياء أو من بعضهن - وبعضهن^٥
الحركات - لأنه ليس في كلامهم لفظة تخلو من الحركات ، فلذلك قدّم الألف والياء^٥
والواو على ما ذكره .

وقوله : والهمزة والميم أولاً كذلك ، يقول : إنما تكسّر زيادة الميم والهمزة^{١٥}
أولاً ، لاحشوا^٥ ولا أخيراً ، وليس كذلك حروف اللين ؛ لأن تلك تزداد^٥

١ - هن : ساقط من ظ ، ش .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٢ - ما بينهما ذكر مرة أخرى سهواً في ظ بين (لا تكسر) و (زيادتهما)

٤ - لا : ساقط من ظ ، ش .

في كل موضع إلا الواو والأليف فلينهما لا تزادان أولاً ١ أمّا الواو فقد ذكرنا العِلَّةَ في أن لم تزد أولاً ١. وأمّا الأليف فلإنما امتنعت من أن تزاد أولاً ؛ لأنها ساكنة والابتداءُ بالسّاكن [٥٢ ب] ممتنعٌ غيرُ جائزٍ .

وقوله : وهمزة التأييث : اعلم أنه قد صرحَ في هذا الموضع بأن علامة التأييث هي الهمزة في الحقيقة وهو الصواب ، وليس كما يقول مَنْ يزعم أن المدّة علامة التأييث ؛ لأنّ هذا كلامٌ غيرُ مُحصّل ؛ وذلك أن المدّة ، إنما هي الألفُ التي ٢ قبلَ الهمزة وعلامة التأييث لا تكونُ في وَسَطِ الكلمة إنما تكونُ آخِرَها ٣ نحو « حمدةٌ وحُبلى » .

فإن قيل : ما تُشكِرُ أن تكونَ ؛ الأليفَ والهمزة جميعاً علامة التأييث كما تقولُ : إنَّ اليامين في نحو : « زَيْدِي وبَكْرِي » ، علامةُ النَّسَبِ ؟

قيل هذا مُمتنعٌ ؛ لأنّنا لم نرَ علامة تأييثٍ غيرَ هذه تكونُ على حرفين . إنما هي حرف واحدٌ نحو الماءِ في « طَلْحَةَ » والأليفِ في حُبلى .

فإن قيل : فإنَّ سبويه يقولُ في مواضعٍ من (الكتاب) : فعَلَّتْ بِألفي التأييثِ وصنعتَ بهما ٥ . يعني هذه الأليفَ والهمزة ؟ .

قيل : إنما قال هذا . لأنّ هذه الهمزة لما كانت لا تنفكُ من كونِ هذه الأليفِ قبيلتها وهي مصاحبةٌ لها وغيرُ مفارقةٍ ، أطلقَ هذا اللَّفْظَ عليهما ٦ تجوزاً .

١ - ساقط من ظ ، ش وسقوطه يفسد المعنى .

٢ - التي : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : آخرًا .

٤ - ظ ، ش في موضع « تكون » ما يأتي : « تقول إن » .

٥ - ظ : بها : وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : عليها ، بضمير المفردة

ويدلُّ على أنَّ الهمزة وحدها علِّمُ التَّأْنِيثِ ، أنَّكَ إذا جمعتَ مثل « صحراءَ » ،
 وَخُنْفُسَاءَ » بالألفِ والتَّاءِ فإنَّما تُغَيِّرُ الهمزة وحدها وتدعُ الألفَ بحالها .
 وذلك قولهم : « صحراواتٌ » ، وَخُنْفُسَاوَاتٌ » فقلبتُ الهمزة في هذا الجمع نظيرُ
 حذفِ التَّاءِ من طَلَحَاتٍ ؛ لثلاثي يجمع في الكلمة علامتا تأنيث .

ولو كانت الألفُ قبلها داخلة معها في أنها علامةُ تأنيثٍ لوجبَ تغييرُها
 في الجمع كما وجبَ تغييرُ الهمزة لما كانت علامةُ تأنيثٍ ، فتركهم الألفَ بحالها ،
 وتغييرهم الهمزة . دلالةٌ على أنَّ الهمزة وحدها علامةُ التَّأْنِيثِ .

[انقلاب همزة التَّأْنِيثِ عن الفه]

وينبغي أن يُعلِّمَ أنَّ هذه الهمزة إنما هي منقلبةٌ عن أَلِفِ التَّأْنِيثِ التي في نحو
 « حَيْسَلَى . وَبُشْرَى » ، ولكنها لما وقعت بعد أَلِفٍ قبلها زائدةٍ وجبَ تحريكُها
 لثلاثي يلتقى ساكنان فقلبتُ همزةً . وهذا مذهبُ سيبويه وهو الصحيحُ . ويدلُّ على
 صحته ، وأنَّ هذه الهمزة منقلبةٌ عن أَلِفِ التَّأْنِيثِ المفردة ؛ أنَّكَ إذا أزلتَ الألفَ
 من قبلها بقسبها . خرجت هي عن الهمزة . وذلك قولهم في جمع « صحراءَ »
 صحاريٌّ » فهذه الياء ؛ الأولى المندغمَةٌ ؛ هي الألفُ التي كانت قبل الهمزة
 في « صحراءَ » انقلبت ياءً في الجمع لانكسارها ، وقبلها كما تنقلب في جمع مفتاحٍ
 [١٥٣] وغريبالٍ إذا قلت : مفتاحٌ . وغراييلٌ . فلمَّا انقلبت الألفُ إلى الياءِ

١ - ظ : وإنما . ش : إنما .

٢ - ظ ، ش : أن .

٣ - جمع : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : الأولى التي هي المدغمه .

٥ - انقلبت ياء : مكرر في ظ .

انقلبت علامة التأنيث التي كانت بعدها في « صحراء » ياءً لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها . وذلك قولك^٢ صحارى . وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة^٣ لها من قبلها .

فلو كانت الهمزة في « صحراء » غير منقلبة لم يكثر انقلابها في الجمع ، كما أنك لو جمعت « قرآء » لقلت « قرآريء » . وكما قالوا في جمع كوكب « دريء : درآريء » لما كانت الهمزة أصلاً غير منقلبة . فقولهم^٥ « صحارى » بلا همز ، دلالة على أن الهمزة في « صحراء » منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : صحارىء كما قالوا : درآريء .

وإذا ثبت أنها منقلبة في « صحراء » . فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التي

في مثل « حبلى » . ١٠

ولا يجوز أن تكون منقلبة عن ياء ولا واو ، لأننا^٧ لانعلم الياء والواو جاءتا علامتي تأنيث في الأسماء^٨ . فأما الياء في قومين ، وتعددين ، فعلامه الضمير المؤنث ، وليست^٩ من جنس علامات التأنيث في الأسماء المتمكنة .

١ - ظ : لوقوعها ، وهو تصحيف .

٢ - ظ ، ش : نحو .

٣ - ظ ، ش : المفتوحة ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - في موضع هذا الرقم بين الكلمتين : (فقولهم : « صحارى » ...) وقع في [٥٢] ظ كلام في مؤلف من سبعة سطور دقيقة مترجمة ، وأوله « من التاء في الوصل ... » يتلوه كلام في صلبها مؤلف من هامشها نحو أربعة عشر سطراً وآخره : « وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » وهذا الكلام كله - ما كان منه في الهامش وما كان منه في الصلب - زائد في هذا الموضع ولا علاقة له هنا بما قبله ولا بما بعده ، وإجماع موضعه في صفحتي ١٦١ ، ١٦٢ الآيتين من هذا الجزء : [ج ١ من المصنف] ، وسنشير إليه هناك فيما .

٦ - ظ ، ش « أو » بدل « ولا » .

٧ - ظ : لأنها .

٨ - في الأسماء : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : وليس .

فتأمل ما ذكرته^١؛ فإنه لا يجوز في القياس غيره. وهو رأى أبي علي^٢. وعليه^٣
قول أشياخنا المتقدمين.

[الألف والنون في نحو عثمان وسرحان]

وأما الألف والنون الزائدتان في نحو عثمان « وسرحان » فإنهما نظيرتا الألف
والهمزة في باب « حمراء » و« صفراء »^٤. وأصلُ بناءهما لِبَابِ « سكران »^٥ ،
و« غضبان » لأنهما و« صف » ، والزيادة بالوصف أحقُّ منها بالاسم ؛ لأن الوصف
مُشابهٌ للفعل ، والزيادة في الفعل أقعدُ منها في الاسم . وقد تقدّم ذكرُ هذا .
وبدلُّ على أن الألف والنون في باب « سكران » ونحوه مضارعتان لألفي
التأنيث في نحو « صفراء » و« حمراء »^٦ « أن مؤنث « سكران » على غير بنائه . وإنما
هو : « سكرى » . كما أن مذكر « حمراء » على غير بنائها ، إنما هو « أحمراء »^٧ .
فهذا هنا كذلك ثمة .

فأمّا قولهم « سكرانة » و« عطشانة » فشاذٌّ ، والأكثرُ « سكرى » و« عطشى »^٨
وفيه دليلٌ آخرٌ ، وهو ؛ أنهم قد قالوا في جمع « ظربان » : ظرْبَانِيَّ « فشبهوه
بصحاري »^٩ وقياسه : ظرْبَانِيَّ كما تقول : سراحين . ولكنهم قلبوا النون من ظرْبَانِيَّ
ياءً في الجمع ليكون ذلك تنبيها على أن النون في « سكران » وبابه مشبهةٌ بهمزة
التأنيث في « صحراء » .

[٥٣ ب] ولهذا قال النحويون : إن النون في باب « سكران » مشبهةٌ بالألف

١ - ص : ذكره .

٢ - ظ ، ش : وهو .

٣ - ص : صحراء .

٤ - ظ ، ش : وذلك .

٥ - بصحاري : ساقط من ظ ، وفي ش : بصحراء وصحاري .

٦ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

الثَّابِتَةُ فِي بَابِ «حَمْرَاءَ . وَصَفْرَاءَ» . قَالُوا : لِأَنَّ الْوِزْنَ وَاحِدٌ : بِالْعِدَّةِ وَالْحَرَكَةِ
وَالسُّكُونِ . قَالُوا : وَلِأَنَّكَ لَا تَقُولُ «سَكْرَانَةٌ» ، وَلَا غَضْبَانَةٌ» كَمَا لَا تَقُولُ :
«حَمْرَاءَةٌ» ، وَلَا صَفْرَاءَةٌ» لِأَنَّ عِلْمَةَ التَّائِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَى عِلْمَةِ التَّائِيثِ ، وَلَا
عَلَى مَا كَانَ بِمَنْزِلَتِهَا .

٥ وَأَيْضًا فَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِ «سَكْرَانَ : سَكَرَى» . كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ «حَمْرَاءَ :
حَمْرَى» وَأَصْلُهُ : «سَكَرِينَ» كَمَا أَنَّ أَصْلَ هَذَا : «صَحَارَى»^١ فَحَذَفُوا مِنْ
«سَكَرَى» كَمَا حَذَفُوا مِنْ «صَحَارَى»^١ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : إِنَّ النُّونَ فِي بَابِ سَكْرَانَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ : فَلَا يَرِيدُونَ بِهِ
الْبَدَلَ الَّذِي هُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ^٢ فِي مُفْعِلٍ مِنْ «أَيْقَنْتُ» وَأَيْسَرْتُ :
١٠ مُوقِنٌ ، وَمُوسِرٌ» وَإِنَّمَا يَرِيدُونَ أَنَّ هَذِهِ الْهَمْزَةُ بِمَنْزِلَةِ هَذِهِ النُّونِ : يَتَعَاقَبَانِ
عَلَى حَدِّ مَا يَقُولُونَ : إِنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ بَدَلٌ مِنَ التَّنْوِينِ . إِنَّمَا مَعْنَاهُمَا أَنَّهُمَا يَتَعَاقَبَانِ
لِأَنَّ مَا تَرَاهُمْ أَبَدَلُوا النُّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي النَّسَبِ إِلَى صَنْعَاءَ وَبِهْرَاءَ : صَنْعَانِي وَبِهْرَانِي . فَقَدْ ذَهَبُوا
فِيهِ إِلَى أَنَّ النُّونَ بَدَلٌ مِنَ الْهَمْزَةِ . قَالَ أَبُو عَلِيٍّ : وَلَيْسَ كَذَلِكَ^٣ : إِنَّمَا قَدَّرَهُ
١٥ بَدِيئًا : صَنْعَاوِيٌّ وَبِهْرَاوِيٌّ : ثُمَّ أَبَدَلَ النُّونَ مِنَ الْوَاوِ الْمُبْدِيَّةِ مِنَ الْهَمْزَةِ .
قَالَ : لِأَنَّ مَا نَرَى النُّونَ أَبَدَلْتُمْ مِنَ الْهَمْزَةِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ : قَالَ : وَقَدْ
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النُّونِ^٤ فِي قَوْلِهِمْ «مَوَّاقِدٌ» وَهُمْ يَرِيدُونَ : «مِنْ وَاقِدٍ» ، فَلَمَّا
رَأَيْنَاهُمْ أَبَدَلُوا الْوَاوَ مِنَ النُّونِ^٤ قُلْنَا : إِنَّ النُّونَ فِي بَهْرَانِي وَصَنْعَانِي . بَدَلٌ مِنْ
الْوَاوِ . وَلَمْ نَرَهُمْ أَبَدَلُوا الْهَمْزَةَ مِنَ النُّونِ وَلَا النُّونَ مِنَ الْهَمْزَةِ .

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش . ٢ - ظ ، ش : قولهم في قولهم : وهو خطأ .

٣ - وليس كذلك : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

[النون في صنعاني وبهراني]

ثم قال بعد ذلك بزمان : لو أجاز^١ مجيز^٢ أن تكونَ النونُ في^٣ صنَعَانِي ،
وبهراني بدلًا من الهمزة^٤ لكانَ وجَّهًا ؛ لأنَّ الغرضَ أن يزولَ لفظُ الهمزة^٥
مع ياءِ الإضافة ، فجائزٌ أنْ تُبدلَ الهمزةُ نونا لتقاربِ بعضِ هذه الحروف
من بعض .

يريدُ بذلك أنهم قد أبدلوا الألفَ من النونِ في الوقفِ نحو « رأيتُ زيدًا .
ولتسمَعَا » . يقولُ : والألفُ قريبة من الهمزة ، فكما^٦ جاز أن يُبدلوا
الألفَ من النونِ . جازَ أيضًا أنْ يُبدلوا النونَ من الهمزة^٧ والقولُ الأولُ هو
الَّذي كان يعتمد عليه وهو الأقوى .

وإنما ذكر أبو عثمان الألفَ والنونَ بعد همزة التأنيث [١٥٤] لقرب
ما بينهما من الشبه . وقدمَ بابَ حمراءَ على^٨ بابِ عثمان ، لأنَّه محمولٌ عليه .

[التاء في مثل تمره]

وقوله : والتاءُ للتأنيث في مثلِ تمره وما أشبهها وهي التي تُبدلُ منها
الهاءُ في الوقف : هذا قولٌ . كما تراه ، وهو صحيح .

ولمعتبرِضٍ أن يقول : ما تُنكيرُ أن تكونَ اِخاءُ هي الأصل . وأن التاءَ
في الوصل إنما هي بدلٌ من الهاءِ في الوقف .

١ - ص : جاز . وهو تصحيف بدليل قوله : (مجيز) عقبه .

٢ - في : ساقط من ظ ويقابله في ش : من .

٣ - ٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فالألف .

٥ - ظ ، ش : فلما .

٦ - في ظ في موضع الرقم ٦ بين لفظي (الهمزة ، والقول) سطر مريخ وهو : « مع ياءِ الإضافة .
فجائزٌ أنْ تبدلَ الهمزةُ نونا لتقاربِ » . وهو غير وارد في ص ولذلك أسقطناه .

فالجوابُ عن ذلك: أنّ الوصل من المواضع التي تُجْرَى فيها الأشياءُ على أصولها ، وأنّ الوقفَ من مواضع التغيير والبدل : ألا ترى أنّ منهم من يقولُ في الوصل : « هذه أفعى يا فتى » بالألف كما يجب . فإذا وقف قال : « هذه أفعى » فيُبدلُ الألفَ ياءً . ومنهم من يقولُ : « أفعو » فيُبدلُها واواً .
٥ وأنشدوا :

تَبَشَّرِي بِالرَّفْهِ وَالْمَاءِ الرَّوِّي
وَفَرَجٍ مِنْكَ قَرِيبٍ قَدْ آتَى

وقال الآخرُ :

إِنَّ لِي طَى نِسْوَةً تَحْتَ الْغَضَى
يَمْنَعُهُنَّ اللَّهُ مِمَّنْ قَدْ طَعَى
بِالْمَشْرِفِيَّاتِ وَطَعْنٍ بِالْقَتَى

١٠

في ٣ كَلَّمَهُ بِالْيَاءِ . ويقولون في الوصل : « رَوَى يَا فَتَى ، وَغَضَى ، وَقَنَأَ » ويقولون في الوصلِ : « هَذَا بَكْرٌ ، وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ » ، فإذا وقفوا فمنهم من يقول : « هَذَا بَكْرٌ ، وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ » ، فيسقطُ الحركة إلى ما قبلَ حرفِ الإعراب . ويقول بعضهم في الوقف : « هَذَا خَالِدٌ ، وَهُوَ يَجْعَلُ » فيشدّد الحرفَ في الوقف . فإذا وصلَ رَدَّهُ إِلَى التَّخْفِيفِ .

١٥

وقرأتُ على أبي بكر محمد بن الحسن . أو سمعتهُ يَقُولُ عليه عن ثعلب :

١ - ظ ، ش : على .

٢ - ظ ، ش : وإذا .

٣ - في : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - أو سمعته : ضائع في التصوير من ص .

أرْتِنِي حِجْلًا عَلَى سَاقِهَا فَهَشَّ الْفُوَادُ لِذَلِكَ الْحِجْلِ
 فقلتُ ولم أُخْفِ عن صاحبي : أَلَا بَابِي ١ . أصلُ تلكَ الرَّجْلِ
 ٢ وَيُرْوَى « بَيْنَا » بِالنُّونِ . ويريدُ : الحِجْلُ ، والرَّجْلُ ، ولكنه كَسَرَ الْجِيمَ
 فِي الْوَقْفِ ٢ .

فهذا وأشباهه مما يكثُرُ تَعْدَادُهُ ، يدلُّ على أن الوصلَ تجرى فيه الكامةُ
 على أصلها ، وأن الوقفَ من مواضع التَّغْيِيرِ .

فلما رأينا هاءَ التَّأْنِيثِ فِي الْوَصْلِ « تَاءٌ » عَلِمْنَا أَنَّ أَصْلَهَا « النَّاءُ » وَأَنَّ
 الْهَاءَ فِي الْوَقْفِ بَدَلُ ٣ مِنْ النَّاءِ فِي الْوَصْلِ . وَإِنَّمَا أُبْدِلَتْ « هَاءٌ » لِانْفِتَاحِ
 مَا قَبْلَهَا ، وَأَنَّهَا مِنَ الْخَوْفِ الْمَهْمُوسَةِ . وَالْهَاءُ مَهْمُوسَةٌ وَقَرِيبَةٌ ٤ مِنْ الْأَلِفِ ،
 وَلَمْ تُبَدَلْ أَيْضًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا لِئَلَّا يَلْتَسِيَسَ بِالْأَلِفِ [٥٤ ب] الْمَقْصُورَةُ ١٠
 فِي حُبْلَى وَبِشْرَى . وَالْهَاءُ قَرِيبَةٌ مِنْ الْأَلِفِ فَأُبْدِلَتْ هَاءً . فَأَمَّا النَّاءُ
 فِي مُسْلِمَاتٍ وَنَحْوِهَا فَلَيْسَ ٥ يُحْتَاجُ فِيهَا إِلَى دَلَالَةٍ ، لِأَنَّهَا تَاءٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ .
 وَهَذَا أَيْضًا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ النَّاءَ هِيَ الْأَصْلُ فِي بَابِ « طَلْحَةَ » وَحَمْدَةَ ٦
 وَأَنَّ الْهَاءَ بَدَلُهَا . أَلَا تَرَاهَا فِي هِنْدَاتٍ تَاءً ثَابِتَةً وَلَمْ تُبَدَلْ فِي الْهِنْدَاتِ هَاءً
 لِسُكُونِ مَا قَبْلَهَا . وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ بَعْدَ تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ ٦ لِأَنَّ تَأْنِيثَ
 الْجَمْعِ لَيْسَتْ لَهُ قُوَّةُ تَأْنِيثِ الْوَاحِدِ ٦ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَكَ فِي الْجَمْعِ التَّذْكَيرُ وَالتَّأْنِيثُ ،

١ - ظ ، ش : بيبس .

٢ - ص يريد الحجل والرجل ، على أن الرجل ضائع في التصوير منها .

٣ - هذا الكلام من أول قوله : « من التاء في الوصل ... » سطر ٨ من هذه الصفحة إلى آخر قوله :
 « وقد فسرنا بعض هذا فيما مضى ... » سطر ١١ صفحة ١٦٢ التالية : هو الكلام الذي شغل سبعة السطور
 الدقيقة المترجمة في هامش [١٥٢] ظ ونحو الأربعة عشر سطرًا في صلبها الذي تقدمت الإشارة إليه في
 صفحة ١٥٦ السابقة من هذا الجزء : [ج ١ من المنصف] .

٤ - ص : قريية .

٥ - ظ ، ش : فليست .

٦ - ساقط من ظ ، ش .

فتقول : قام الهنداتُ ، وقامتِ الهنداتُ ؛ وليس لك أن تقولَ « قام هِنْدٌ » لأن تأنيث الواحدِ أشدُّ تمكُّناً ؟

... ألا ترى أنك لو سَمَّيْتَ رجلاً « سَعَاداً ١ » لم تصرفه ، ولو سَمَّيْتَهُ « نِسَاءً » لصرفته ؛ لأن تأنيثَ الجمعِ لاحِقَةٌ له ، وإنما هو شيءٌ لا قوَّةَ له كقوَّةِ تأنيثِ الواحدِ ؛ يدلُّ على ذلك أنك تقول : « هذه رجالٌ مُقْبِلَةٌ » تذهبُ إلى الجماعةِ . وإن كان كلُّ واحدٍ منها ٢ مُدَكَّرًا - فلذلك جاء بتأنيثِ الجمعِ بعدَ تأنيثِ الواحدِ . فهذه أُمَّهَاتُ الزَّوَادِ كما ذَكَرَ . وقد بَيَّنْتُ ما معنى أُمَّهَاتِ الزَّوَادِ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ .

[زيادة العين في مثل فعل ، واللام في مثل محمر]

قال أبو عثمان : وقد تُزَادُ الْعَيْنُ فِي مِثْلِ « فَعَلَّ » ، وَمُفْعَلِّ « وَاللَّامُ فِي مِثْلِ « مُحْمَرٍّ » ، وَمُطَمِّئٍ . وَمُقَشَّعِرٍ » وقد فسَّرنا بعضَ هذا فيما مضى .

قال أبو الفتح : ٣ اعلم أن معنى قوله : « قد تُزَادُ الْعَيْنُ » ليس يريد به أن الطاء المكررة في « قَطَّعَ » من حروف الزيادة . وإنما يُريد أنها تتكَّرَرُ وإن كان المكْرَرُ بلفظ الأصل .

وذكر تكريرَ العينِ واللامِ . ولم يذكر تكريرَ الفاءِ في « مَرَمَرِيْسٍ » لأنَّه حرفٌ شاذٌّ لا نظيرَ له ٥ فأضْرَبَ عن ذكره ٥ لقلته .

١ - ظ ، ش ؛ بسعاد . ٢ - ظ ؛ منبما ، وهو خطأ .

٣ - في مكان هذا الرقم بين قوله : « قال أبو الفتح ... » وقوله : « اعلم أن معنى قوله ... » في ظ أربع صفحات كاملة زائدة في غير موضعها من [٥٢ب] وأولها : « صغارى بلا همز ... » إلى آخر [٥٤أ] ظ وآخرها : « أن الهاء في الوقت بدل ... » وموضع هذه الصفحات الأربع في هذا الجزء هو من أول « قوله : صغارى بلا همز ... » سطر ٦ صفحة ١٥٦ إلى آخر قوله : « وأن الهاء في الوقت بدل ... » سطر ٧ صفحة ١٦١ السابقة من هذا الجزء أيضا : [ج ١ من المنصف] .

٤ - به ؛ ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ . ش ؛ فأعرب عنه .

وهكذا كان يفعلُ سيويه إذا تحجّر شيئاً من اللّغة وخرّج عنه ١ الحرفُ
أو الحرفانِ لم يستثنِ بما خرّج عن الجمهور لقلّته . لآلأنه لم يقع إليه . ألا تراه قال :
إنّ مِثالَ ٢ « فَيَعْمَلُ » لم يأت في الكلام ؟ وقد قال الأعشى :

وما أَيْبُلِيٌّ عَلَى هَيْكَلِيٍّ
بناه وصلّبَ فيه وصاراً

فقوله « أَيْبُلِيٌّ » هو فَيَعْمَلِيٌّ . قال أبو عليّ : واشتقاقه من أَيْبَلٍ ٣ بالمكان
إذا أقام به [١٥٥] . وأبَلَّتْ الإبلُ بالرُّطْبِ عن الماء : أى أقامت عليه ،
واجترأت به عن الماء . فكانَ هذا الرَّاهِبَ اجترأ بما في هَيْكَلِه وأقام عليه ولم
يتعدّه إلى غيره .

قال : وإنما لم يندكُرْ سيويه هذا الحرفَ لشذوذه وخروجه عن الجمهور .

فكذلك أبو عثمان لم يندكُرْ « مَرْمَرِيّاً » لأنه لانظير له . على أنه أيضاً ٤ لم يَقْمَلْ :
١٠ إن الفاء لم تُضَعَّف .

قال أبو عليّ : وقد يأتى مع ياءِ ٥ الإضافة من الأمثلة ما لا يأتى مع غيرهما .
ألا ترى أنهم قالوا في الإضافة إلى تحية : تَحْوِيٌّ ؟ قال ٦ : فَتَحْوِيٌّ وزنه ٧ :
تَمَكِّيٌّ ٨ . وهذا مثالٌ لا يقع إلا مع ياءِ الإضافة من الأمثلة ٨ .

قال : وكذلك تاءُ التأنيث . ألا ترى أنه لولا تاءُ التأنيث لم يأتِ مثلُ « عَرَقُوهُ » ١٥
وقمّحدوةٍ ٩ وترقوةٍ « مصحّحاً . فقد يجيءُ مع تاء التأنيث وياءِ الإضافة

١ - ظ ، ش : منه .

٢ - ظ ، ش : مثل .

٣ - ظ : أبق ، وهو خطأ .

٤ - أيضاً : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ : ياء ، مفردة لامثناة .

٦ - ظ ، ش : يقول .

٧ - وزنه : ساقط من ظ ، ش .

٨ - من الأمثلة : ساقط من ظ ، ش .

٩ - وقمّحدوة : ساقط من ظ ، ش .

مالا يأتي مع غيرهما . فكذلك جاء أَيْبُلِي . وإن لم يأتِ فَيَعْمَلُ بلا ياءِ إضافة ١ .
وقد اختلف النَّاسُ في هذه المكررات ، فقال قومٌ : الأوَّلُ هو الأصلُ ،
والثَّانِي هو الزَّائِدُ .

وقال آخرون : الأوَّلُ هو الزائد ، والثاني هو الأصل . فَمَنْ قال : إنَّ الأوَّلُ
هو الأصل . قال : الطَّاءُ الثَّانِيَةُ من « قَطَعَ » بإزاء الواو من « جَهْوَرَ » فهي
زائدة كالواو .

ومن قال : إنَّ الأوَّلُ هو الزائد ، قال : الطَّاءُ الأوَّلَى من « قَطَعَ » في موضع
الواو والياء من « حَوَقَلَ » وبَيَّطَرَ » فهي زائدة مثلُهما .
ومذهبُ الخليلِ أنَّ الزَّائِدُ هو الأوَّلُ . قال سيبويه : وأما غيرُهُ فيجعلُ ٢
الثاني هو الزَّائِدُ . قال : وكلا القولين صواب .

ومذهبُ أبي بكرٍ : أن الثاني هو الزَّائِدُ ؛ لأنه تكرر . قال : فهو ٣ أحقُّ
بالزيادة . وهذا هو القياس ؛ لأنك إنما تَبْدَأُ فتستوفى ما هو من أصلِ الكلمة ،
ثم تزيدُ بالتَّكْرِيرِ حتى تَبْلُغَ العِدَّةَ ؛ والمثال الذي تريدُ ؛

[زيادة النون والواو في نحو حنطأو]

قال أبو عثمان : واعلم أنَّ مِثْلَ « حِنِطْأَوِ ، وَكِنِشْأَوِ ، وَقِنِشْأَوِ » النُّونُ
والواوُ فيهنَّ زوائدٌ ، وقد أُلْحِقْنَ بِبَابِ « جِرْدِ حَلِ »

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه إنما ذَهَبَ إلى أنَّ الواو والنون جميعاً زائدتان ؛ لأنَّ
الواو لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الخمسة أبداً ، ولا في ذواتِ الأربعة . على هذه

١ - ظ ، ش : الإضافة .

٢ - ظ : فجعل .

٣ - ظ ، ش : هو .

٤ - ظ ، ش : تريد .

السَّيْلُ ، فلما ثَبَّتَتْ زيادةُ الواو ، قُضِيَ بزيادةِ النونِ أيضا ، لأنها لَزِمَتْ .
هذا الموضع . امين هذا المِثَال كما لَزِمَتْ النونُ باب « جُنْدَب » [٥٥ب]
وَعُنْظَبٍ وَعُنْضَلٍ « في ذلك » .

قال أبو علي : ولأنَّ الزيادةَ بدواتِ الثَّلَاثَةِ أَحَقُّ مِمَّا بدواتِ الأربعةِ ،
لِتَصْرَفِ بناتِ الثَّلَاثَةِ وكَثَرَتِهَا في الكلام . فهذا من طريقِ القياس .
وأما ٢ من طريقِ الاشتقاق ، فقد قالوا : « كَشَّاتُ لِحِيَّتُهُ » إذا عَظُمَتْ .
وَأَنشَدَ الأَصْمَعِيُّ :

وَأَنْتَ امْرُؤٌ قَدْ كَشَّاتُ لَكَ لِحِيَّةً كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُؤَالِقِ
وقالوا : « رَجُلٌ كَشَّاتٌ » وهو الوافر اللحية . فهذا قَرِيبٌ من معنى
« كَشَّاتُ لِحِيَّتُهُ » فهذا ٣ بدلٌ على أن « كَشَّاتُوا » : فَنَعَلُوا » وكذلك « حَنِطَّاتٌ »
وَقَبْدَاتٌ .

[زيادة اللام في ذلك ، وأولئك]

قال أبو عثمان : وقد زادوا اللام في ذلك . وأولئك . وليس زيادتهما
بمُتَلَسِّبَةٍ ولا مستقيمة ؛ ولا كثيرة .

قال أبو الفتح : إنما كانت اللامُ زائدة في هذا ، لأنهم قد قالوا في معناه :
« ذاك ، وأولئك ، وأولئك » ولا لام فيها ، وإنما زيدت اللامُ في ذلك تكثيرا

١ ، ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فأما .

٣ - ظ ، ش : فذاك .

٤ - ولا مستقيمة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - سر : فهما .

وَاتَّسَاعَا فِي اللَّغَةِ . وَلَمَّا زَادُوهَا فِي الْوَاحِدِ ، زَادُوهَا فِي الْجَمِيعِ ^١ . قَالَ الشَّاعِرُ :
 أَوْلَا لِكَ قَوْمِي لَمْ يَكُونُوا أَشَابَةً وَهَلْ يَعْطُ الضَّلِيلَ إِلَّا أَوْلَايَا
 وَقَدْ زِيدَتْ اللَّامُ فِي غَيْرِ هَذَيْنِ .

قَالُوا ٢ : « عَبِيدَلٌ » فِي مَعْنَى عَبْدِ اللَّهِ ، فَاللَّامُ زَائِدَةٌ .

وَقَالُوا : « هُنَالِكَ » فِي مَعْنَى هُنَاكَ .

وَقَالُوا : « زَيْدَلٌ » فِي مَعْنَى زَيْدٍ .

« وَفَيْشَلَةٌ » ٣ فِي مَعْنَى فَيْشَةٍ ٣ .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : اللَّامُ فِي « حَسَدَلٌ » زَائِدَةٌ . وَالْحَسَدَلُ : الْقُرْدُ .

[ماتعرف به حروف الزيادة]

١٠ قَالَ أَبُو عَمَّانٍ : فَإِذَا وَجَدْتَ حَرْفًا مِنْ ٤ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ ٤ سِوَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ

وَالْأَلِفِ فِي شَيْءٍ يُشْتَقُّ ٥ مِنْ مَعْنَاهُ مَا يَدَّهَبُ فِيهِ ، فَاجْعَلْهُ زَائِدًا . نَحْوُ :

« رَعَشَنٌ » لِأَنَّهُ ٦ مِنَ الرَّعْشَةِ . يَدُلُّكَ ٧ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ :

مِنْ كُلِّ رَعْشَاءٍ وَنَاجٍ رَعَشَنٍ

فَهَذَا ثَبَّتَ .

١٥ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : يَقُولُ : إِنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ وَالْأَلِفَ وَغَيْرَهُنَّ مِنْ حُرُوفِ

١ - ظ ، ش : الْجَمْعُ .

٢ - ظ : قَالَ .

٣ ، ٣ - ص : لِلْفَيْشَةِ .

٤ ، ٤ - فِي ص : حُرُوفُ الزِّيَادَةِ . وَفِي هَامِشِ ظ : الْحُرُوفُ الزِّيَادَةُ .

٥ - ظ ، ش : مُشْتَقٌّ .

٦ - لِأَنَّهُ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : يَدُلُّ .

٨ - ظ : الْحُرُوفُ ، وَهِيَ خَطَأٌ .

الزيادة في هذا المعنى^١ سواء ، ولا تَقْلُ لِنِي أَفْصَلُ بينهما لأن الاشتقاق يقضى بالزيادة على الحرف^١ سواء كان من الياء والواو والألف^٢ أم كان من غيرهن .
وقوله : رَعِشَاءُ في معنى رَعِشَيْنِ . يدلُّ على زيادة النون في « رَعِشَيْنِ »
ومثاله « فَعَلَيْنِ » وهو مُلْحَقٌ بِجَعْفَرٍ .

[زيادة النون في فرسن]

قال أبو عثمان : وزعم الخليل أن فِرْسِينَا النُّونُ فيه زائدة [١٥٦] ؛ لأنها
عنده من فَرَسٍ يَفْرَسُ .

قال أبو الفتح : إنما كان عند الخليل من فَرَسٍ يَفْرَسُ ؛ لأنَّ الفَرَسَ
أصله الدقُّ . ومنه قيل للأسد : « فِرْناسٌ »^٣ . فالنُّونُ فيه زائدة . والفِرْسِينُ
تَدْقُ الأَرْضَ . فهي^٥ من الفَرَسِ ، كما أن مِفْسَاحًا من الفَتْحِ . ومِعْلَاقًا
من يَعْلَقُ^٦ . ومثاله « فِعْلِينِ » وهي^٧ ملحقة بصِمْرِدِ .

[النون في ضيفن زائدة]

قال أبو عثمان : وقال « ضَيْفَيْنِ » النُّونُ فيه زائدة ؛ لأنه من الضَيْفِ .
وزعم أبو زيد أنه يقال : ضَفْنُ الجُلِّ يُضَفِّنُ ؛ إذا جاء ضَيْفًا مع الضَيْفِ ؛
فَضَيْفَيْنِ في هذا المذهب « فَيَعْلَلِ » .

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - الألف : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : إنه فرناس .

٤ - ص : والنون .

٥ - ظ ، ش : فهو .

٦ - ش : المعلق .

٧ - ظ ، ش : وهـ .

قال أبو الفتح : كلا الاشتقاقيين مذهب . وقول أبي زيد في هذا ^١ كأنه أقنوى ؛ لأن المعنى يطابقه . ألا ترى إلى قول الشاعر :

إذا جاء ضَيْفٌ جاء للضَيْفِ ضَيْفَنُ فأودى بما تُقَرَى الضيوفُ الضيافينُ
فالضَيْفَنُ : هو الذي يجيء مع الضَيْفِ . وقولهم : ضَفَنَ يَضْفِنُ ، في هذا المعنى : يشهد بأن ضَيْفَنَا « فَيْعَلٌ » . فهذا قول ^٥ .

وفيه شيء آخر يُقَوَّى ما قال أبو زيد ، وهو أن « فَيْعَلًا » أكثر في الكلام من « فَعَلَنٍ » . فهذه ^٢ بيئتهُ أُخْرَى تَشْهَدُ لكونه « فَيْعَلًا » . والقول الأول أيضا وجه ؛ لأنه وإن كان ضَيْفَ ضَيْفٍ ، فهو على كل حال ضَيْفٌ فَيَسْبِقِي ^٣ أن تكون نونه زائدة .

وقد جاء على فَعَلَنٍ ما أذكره : - قالوا : « امرأةٌ خَلَسَنَ » وهو من الخِلاصة « وناقاةٌ عَلَسَجَنُ » وهي الغليظة . مأخوذة ^٤ من العِلْج . قال الرَّاكِبُ :

وخلَطَّتْ كَلُّ دِلَاثٍ عَلَسَجَنِ

تخلِيطَ خِزَامِ الْيَدَيْنِ خَلَسَجِنِ

وحكى سيويه : في خَلَقِ فلان « خِلَقْسَةً » وهو من الاختلاف . والنون في هذا كله زائدة . ومثله « عِرْضُنَّةٌ » وهي ^٦ من الاعتراض . ^{١٥}

[الواو والياء في الرباعي]

قال أبو عثمان : واعلم أن كل ^٧ ما كان من الأربعة . فالواو والياء لا يكونان

١ - في هذا : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فهذا .

٣ - ظ ، ش : وينبغي .

٤ - ظ : وقال .

٥ - ظ ، ش : مأخوذ .

٦ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٧ - كل : زيادة من ظ ، ش .

فيه أصلاً البتة . إلا أن يُضَعَّف ، نحو : « ضَوَّضَيْتُ ، وَقَوَّضَيْتُ » فإن هذا بمنزلة « صَلَّصَلْتُ » ، وَقَلَّقَلْتُ » إلا أن الطَّرْفَ لَزِمَهُ الْقَلْبُ . كما لَزِمَ واوَ أَغْرَزَيْتُ . فنَّمَّ قَالَ . في « عِزَّوَيْتِ » هو « فِعْلِيَّتٌ » ، لأنَّه إن جَعَلَ [٥٦ ب] اتِّسَاءَ أَصْلًا . كان الحَرْفُ « فِعْوِيلاً » وليس شَيْءٌ من الأسماء على « فِعْوِيْلٍ » . وإن جَعَلَ الياءَ والواوَ أصليين ، جعلَ في بنات الأربعة واوًا أصلاً . وهذا لا يكون . فجَعَلَهَا بمنزلة « عِغْرِيَّتِ » ، وَعِغْرِيَّتِ « فِعْلِيَّتٌ » ١ لأنه من العَقْرِ فعلى هذا تجرى الزوائد .

وإنما كَتَبْتُ لك هذا ، لتَنظُرَ - إِذَا سُئِلْتَ عن مسألة ما هي ؟ وما زادتها ؟ فَتَعَلَّمَ ذلك فَتَبَيَّنَ على مثاليه . وإن كان أصلاً فَعَلَّتَ به ما وَصَفْتُ لك إن شاءَ اللهُ .

قال أبو الفتح : قوله : « إن الواو لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الأربعة ٢ إلا أن ١ تضعف نحو : ضَوَّضَيْتُ » ٢ عليه اعتراضان :

أحدهما أن يُقال : ما تُسَكِّرُ أن يكون « ضَوَّضَيْتُ » : فَعَلِّيَّتٌ » بمنزلة « سَلَّقِيَّتٌ وَجَعَّبِيَّتٌ » ٤ .

فالجواب أن يُقال : إن حمله على هذا يَبْغِدُ من وجهين :

١ - أحدهما أنك لو قَضَيْتَ بذلك ، للزِمَكَ أن تجعلَ الفاءَ واللامَ من موضع واحد وهما الضَّادان . فتكون الكلمة من باب « سَلَّسَ » ، وَقَلَّقَ » وهذا ليس في كثرة باب « صَلَّصَلْتُ وَقَلَّقَلْتُ » فحمله على باب « فَعَلَّلْتُ » المضاعفِ أولى .

والوجهُ الآخرُ : أنهم قد قالوا منه « الضَّوَّضَاءُ » ، والضَّوَّضَاءُ بمنزلة الزَّلْزَالِ . فينبغي أن يكون ضَوَّضَيْتُ . مثل زَلَّزَلْتُ . ولم نسمعهم قالوا من « سَلَّقِيَّتٌ : سَلَّقَاءٌ » ؛ لأنه

١ - وعفريت : فعليت : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

ليس في كلامهم فعلاءً . مصروفاً . ولا تكون الهمزة التي في هذا المثال . إلا للتأنيث .
 فأمّا ما حكاه أبو زيد من قولهم « قَصْبَاءُ » ، و« حَلْفَاءُ » ، و« طَرْفَاءُ »
 وإدخالهم الهاء على هذه الهمزة ، ٢ فشاذّ لا يُلْتَمَسُ إليه ولا يُعْرَجُ عليه لقلّته ،
 وأنا أرى أن من قال « حَلْفَاءُ » ، و« قَصْبَاءُ » ، و« طَرْفَاءُ » فادخل الهاء على هذه الهمزة ٢
 ثم حذف هذه الهاء ، فيلزمه أن يصرف الكلمة . لأن الهمزة عندنا ٣ ليست للتأنيث .
 إذ لو كانت للتأنيث لَمَّا جازَ دخولُ الهاءِ عليها ، كما أن حُبْلَى لَمَّا كانت
 ألفها للتأنيث . لم يَجْزُ دخولُ الهاءِ عليها . كما دخلت على « أَرْطَاءُ » و« عَلْقَاءُ »
 فيمن نون ؛ لأن علامة تأنيث لا تدخلُ عليها علامة تأنيث . هذا هو الأشهرُ من
 أمر « قَصْبَاءُ » ، و« حَلْفَاءُ » ٤ ، و« طَرْفَاءُ » .

١٠ وقد يجوز أن يكون الذي يقول « قَصْبَاءُ » فيخالف الجمهور [١٥٧]
 بإدخال الهاء إذا نزعها رجع إلى الوفاق . واعتقد أن الهمزة علامة تأنيث فيكون
 مخالفاً في الهمزة إذا أدخل الهاء ، موافقاً إذا نزع الهاء . وهذا ليس في قوّة القول
 الذي قبله ؛ لأنّه لا حاجة به ٦ إلى أن ٧ يُقدّر الهمزة تقديرين ٧ مختلفين في وقتين .
 وإنما جوزت الثاني - وإن لم يكن في قوّة الأوّل . لأننا لم نرهم صرفوا
 « قَصْبَاءُ » ، و« طَرْفَاءُ » ، و« حَلْفَاءُ » في نثر . فأمّا النّظام . فإن صرّفت فيه -
 فلا حُجْجَةً في صرفها ؛ لأنّه يجوز في الشّعْر صرف ما لا يصرف للضرورة .
 ومن أجاز القول الثاني لزمه ألا يصرف « قَصْبَاءُ » ، و« حَلْفَاءُ » ، و« طَرْفَاءُ » ؛
 لأن الهمزة عنده للتأنيث إذا .

١ - ظ ، ش : فلا .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش : وسقوطه يفسد المعنى .

٣ - ظ ، ش : عنده . ٤ - و« حَلْفَاءُ » : ساقط من ظ . ش .

٥ - ظ ، ش : وموافقاً .

٦ - به : ساقط من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - ظ : يقرر الهمزة تقديرين ، ش : يقرر الهمزة تقديرين .

وأما^١ الاعتراض الثاني : فلقالل أن يقول : ما تُنْكَرُ أن يكونَ « ضَوْضَيْتُ »
 وَقَوَّقَيْتُ » بمنزلة « حَوَّقَلْتُ ، وَصَوَّمَعْتُ » فيكون بوزن « فَوَّعَلْتُ » ؟
 وهذا أبعدُ من الجواز من الأول ؛ لأنه كان يلزمك أن تجعل فاءَ الفِعْلِ وعينه
 من موضع واحدٍ . وهذا أقلُّ من باب سَلَسٍ^٢ وإذا لم يجز هنا باب سَلَسٍ^٢
 مع أنه أكثر من باب « كَوَّكِبٍ ، وَدَدَدَنٍ » فألا^٣ يجوز بابُ دَدَدَنٍ لِقَلْبَتِهِ أَجْدَرُ .
 وقد جاءت الواوُ أصلاً في ذواتِ الأربعةِ - وإن كانت غيرَ مضعفةٍ - قالوا :
 « وَرَنْتَلٌ » وهي الداهية . فالنَّوْنُ زائدةٌ ؛ لأنها ثالثة ساكنة ، فالواو إذاً أصلُ
 فإن قال قائلٌ : ما تُنْكَرُ أن تكونَ زائدةٌ^٥ وإن كانت في أولِ الكلمة كما
 أَجَزْتَ أنت أن تكونَ أصلاً وإن كانت غيرَ مضعفةٍ^٥ ؟

١٠ قيل : جعلها من الأصل - وإن كان الحرف شاذاً - أولى ؛ لأننا قد رأيناها
 أصلاً في ذواتِ الأربَعِ بلا محالة مع التَّضْعِيفِ . فنحن نجعلها هنا أيضاً من
 الأصل - وإن لم يكن تضييفٌ للضرورة . وهو أسوُّغٌ من أن نجعلها زائدةً ؛
 لأننا لم نرهم زادوها أو لا على وجه من الوجوه . وقد رأيناهم جعلوها أصلاً في ذواتِ
 الأربعةِ في بعضِ المواضع وهو التَّضْعِيفُ ، فجعلوها أصلاً أولى من الحُكْمِ
 بزيادتها . فتأملهُ فإنه لا يجوزُ في القياسِ غيرُهُ .

١٥ وقولُهُ : « إلا أن الطَّرْفَ لزمه القلبُ كما لزم واوُ أَغْرَيْتُ » إنما وجب القلبُ
 في باب « أَغْرَيْتُ » لأنها رابعةٌ ، وأصلها « أَغْرَوْتُ » وسرَّاه في بابه .

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : ولا ، وهو خطأ .

٤ - إذا : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : (لأنها غير مضعفة ، ولم نجعلها أصلاً في غير ذوات التضييف) .

فإذا كان ذلك كذلك ، فواجب أن تُقْلَبَ في « قَوْقَيْتُ » لأنها رابعة .
وأصلها « قَوْقَوْتُ » [٥٧ ب] فالعلَّةُ ^٢ في « قَوْقَوْتُ » ، وأغزَوْتُ ^٣ واحدة .
وقوله : فَمِنْ ^٤ ثم قال في « غِزْوَيْتِ » إنه « فِعْلِيَّتٌ » . ترك الكلام
في انقلاب الواوِ ياءً ، وعادَ إلى أن الواو لا تكونُ أصلاً في ذواتِ الأربعة ؟ .
فيقول : لا يمكن أن تكونَ ^٥ الواو في « غِزْوَيْتِ » أصلاً على أن تكونَ
التَّاءُ من الأصل أيضاً : لأنه كان يلزمُك أن تجعل الواو أصلاً ^٦ في ذواتِ الأربعة .
قال : ولا يجوز أيضاً أن تجعلها زائدة : لأنه كان يلزم أن يكون وزنه :
« فِعْوَيْلًا » : وهذا مثالٌ لا يُعرفُ فلا يجوز الحملُ عليه .
يقول : فإذا لم يجزُ أن يكون غِزْوَيْتُ : فِعْلِيَّةً ولا فِعْوَيْلًا . كان فِعْلِيَّةً ،
بمنزلة عِضْرِيَّتِ ؛ لأنه من العِضْرِ . فَمِنْ ^٧ هنا كانت الواو عنده أصلاً .
فإن قال قائل : فأجعلُ الواو والتَّاء زائدتين ؟ .
قيل : هذا أبعدُ من الجوازِ ؛ لأنه كان يكونُ وزنُ الكلمة على هذا
فِعْوَيْتًا . فيبقى بغير لام ، وهذا محالٌ .
وكان أبا عثمان إنما ^٨ لم يذكر هذه القسمة لأنها ساقطةٌ لا يوردُ مثلها أحدٌ .
وإنما ذكرتها أنا استظهاراً ؛ لأن هذا الكتاب هو للمبتدئ كما هو لمنتهى .

١ - ظ ، ش : وإذا .

٢ - ظ ، ش : والعلَّة .

٣ - ظ ، ش : قوقيت وأغزيت .

٤ - ظ ، ش : ومن .

٥ - ظ ، ش : تقول .

٦ - ظ ، ش : أيضاً .

٧ - ها : ساقط من ظ ، ش .

٨ - إعا : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان :

باب ما قيس من الصحيح

على ما جاء من الصحيح من كلام العرب

قال أبو الفتح : إنما ترجم الباب بهذه الترجمة ؛ لأن المقيس على الصحيح على ضربين : صحيح ، ومعتل . وإنما غرضه في هذا الباب ذكر الصحيح ؛ فلذلك جاء ٥ بهذه الترجمة . ألا تراه يقول في أول الباب : فمن ذلك بناؤك مثل : جَعْفَرٍ من ضَرَبَ ، وجَعْفَرٍ وضَرَبَ صحيحان ؟

فأمَّا المعتلُّ المقيسُ فستراه فيما بعدُ في مواضعه إن شاء الله .

قال أبو عثمان :

فمن ذلك : بناؤك مثل جَعْفَرٍ من ضَرَبْتُ ، تقول فيه : ضَرَبْتُ ، فتجزيه مجزئ جَعْفَرٍ .

وكذلك مثل قِمَطْرٍ من ضَرَبَ : ضَرَبْتُ ، فتُسكَّن الباء الأولى ؛ لأنها بإزاء طاء قِمَطْرٍ ، والطاء ساكنة ، فأسكنت الباء التي يلزأ الطاء [١٥٨] ليكون على الوزن الذي بنيت عليه .

وإن بنيت غير هذا فانظر إلى المثال الذي سُئِلت عنه ، فقيسه أعلى ما ذكرت ١٥ واجعل بإزاء كل شيء مثله .

قال أبو الفتح : اعلم أنه قد بين في هذا الفصل كيف طريق البناء ، وأنه يجب على الباني اجتهاد المثال المطلوب بالحركة والسكون والزيادة . وقد مضى ذكر هذا .

١ - ص ، ظ ، تقول . وهامش ظ ، ش : فتقول .

٢ - ص ، هامش ظ : فقه . وظ ، ش : فقس .

وقوله: فَضَجْرِيهِ مُجْرَى جَعْفَرٍ ، يريد أنك تقولُ « ضَرَبْتُ » فتُظهر الباءَ الأولى ولا تُدْغِمُهَا ١ فلا تقولُ ١ « ضَرَبْتُ » لئلا يزول الغرض . وهذا البناء يجرى على ضربين : -

أحدهما : أن تَبْنِيَ بلا تكرير . وذلك أن تبنى ثلاثياً من ثلاثي . أو رباعياً من رباعي ، أو خماسياً من خماسي .

فالثلاثي : نحو بنائك من ضَرَبَ مِثْلَ « عَلِيمَ » . فتقول : « ضَرَبَ » . ومثل « ظَرَفَ » تقول : « ضَرَبَ » .

والرباعي : أن تَبْنِيَ من دحرج مِثْلَ « سِبْطِرٍ » فتقول : « دِحْرَجَ » ومثل « هِجْرَعٍ » فتقول « دِحْرَجَ » .

والخماسي : أن تَبْنِيَ من سَمَّرَجَلٍ مِثْلَ « جِرْدَحْلٍ » فتقول : « سِفْرَجَلٍ » ومثل « جَعْمَسَرَشٍ » ، فتقول « سَمَّرَجَلٍ » وما أشبه ذلك .

فهذا كله : إنما غيّرت بناء المبنى منه وأصرتَه إلى مثل ٢ حال المثال المطلوب من الحركة والسكون . فهذا الضرب لا يحتاج فيه إلى تكرير ؛ لأن أصول المبنى منه في عدة أصول المثال المطاوب .

وأما ٣ ما يحتاج إلى التكرير عند بناؤه . فإن تَبْنِيَ رباعياً من ثلاثي نحو جَعْفَرٍ من ضَرَبَ « ضَرَبْتُ » أو أن تَبْنِيَ خماسياً من رباعي ، فتبنى من دِحْرَجٍ مثل : سَمَّرَجَلٍ . فتقول « دِحْرَجَجٍ » . فإن بنيتَه من الثلاثي قلت على قياس « صَمَحَمَحَ » : ضَرَبْتُ « وعلى قياس « حَبَسَنْطَى » : ضَرَبْتُ » ومن كرر اللام قال « ضَرَبْتُ » .

١ - ظ ، ش : فتقول .

٢ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فأما .

فهذا كله : إنما وجب فيه التكرير لتلحق العِدَّةُ العِدَّةَ . فأما الإلحاقُ
بِخُرُوفِ الزِّيَادَةِ فقد مضى ذكره وسيأتى أيضاً .

قال أبو عثمان :

وإن بَسَّيْتَ مثلَ قِمَطْرٍ من دَحْرَجٍ ^١ قلتَ « دِحْرَجٌ » . فإن بُنيتَ مثلَ
جَعْفَرٍ من قِمَطْرٍ . قلتَ « قِمَطْرٌ » .

وإن قيل لك : ابنُ من قِمَطْرٍ ^٢ مثلَ سَفَرَجَلٍ . قلتَ : « قِمَطْرٌ » .
وكذلك مثله من جَعْفَرٍ : « جَعْفَرٌ » .

قال أبو الفتح ^٣ : [ب ٥٨] هذا فصلٌ قد تقدّمَ شَرَحُهُ .

قال أبو عثمان :

وإن قيل لك كيف تبني من الثلاثة : ضَرَبَ وأخَوَاتِهِ ، مِثْلَ : ^{١٠}
السَّفَرَجَلِ ؟ فإنّ النحرين كلهم ؛ مُجْمِعُونَ على تكرر اللام . فيقولون :
« ضَرَبْتُ » و« مِينُ عَلِيمٍ » : « عَلِمْتُ » و« مِنْ ظَرْفٍ » : « ظَرَفْتُ » . ولم أسمع
من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بُلِغَ به الخمسة من موضع اللام .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العلة في امتناعه من إلحاق الثلاثة بالخمسة

بتكرير اللام ؛ وذلك أنّه لم يسمعه . فلما لم يسمعه لم يقسه . وهذا مستقيم . ^{١٥}
ألا ترى أنهم قد سمعوا نحو « خَيْسَقٍ » و« كَوْتَرٍ » و« جَهْمُورٍ » . ولم يقسوه لقلته
فإذا كان ما سمع غير مقيس لقلته . فلم يسمع على وجه من الوجوه ؛ أحرى
ألا يجوز بناءً مثله .

١ - من دحرج : ساقط من ظ ، ش .

٢ - قال أبو الفتح : زيادة من ظ ، ش .

٣ - كلهم : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : جوهر .

٥ - من قمطر : زيادة من ظ ، ش .

ولكن هذا جائزٌ على مذهب أبي الحسن ؛ لأنه كان يَبْنِي جميع ما يُسألُ عنه ويقول : مسألتك ليست ا بخطأ ، وتمثيلي عليها صوابٌ . قال : فان أبي صاحبك فقل له : فلو جاء ، كيف كان ينبغي أن يكون ؟ فإنه لا يجدُ بُدّاً من الرجوع إليك .

قال أبو عثمان : ٥

ولكن قد ألحقوا الثلاثة بالخمسة في « عَفَنْجَجِ » فالنون ٢ ثالثة ، وكرروا لللام وألحقوا ٣ بغير ذلك فقالوا : « حَبَنْطَى ، وَعَلَنْدَى ، وَسَرَنْدَى ، وَدَلَنْطَى ، وَسَبَنْدَى ، وَسَبَنْتَى » وهذا صالحٌ قد كسّر حتى لوجعاه جاعلٌ بابا كان مُصِيباً . فإذا سُئِلتَ عن الثلاثة . كيف تُلْحِقُهَا بالخمسة ؟ قالت ١٠ فيها من ضَرَبَ : « ضَرَنْبَى » ومن علم : « عَلَنْمَى » ومن ظَفُفَ : « ظَفَنْفَى » . وقد أُلْحِقَتِ الثَّلَاثَةُ بالخمسة ، بأن كرروا العين واللام فقالوا : « صَمَحَمْحَمْ ، وَبَرَهْرَهَةٌ ، وَجُلَعَلَعَلٌ ، وَدَمَكَمَكٌ » وأحرفا كثيرةً على هذا المثل تُعَادِلُ باب « حَبَنْطَى » في الكثرة أو أكثر منها ، فاجعلهما ٤ . قياساً في إلحاق الثَّلَاثَةِ بالخمسة . فأما ٥ الإلحاقُ من موضع اللام فلمُ أسمعهُ في شيءٍ من كلام العرب ، شعراً ولا غير ذلك ممّا ٦ نَرَوِيهِ . ١٥

قال أبو الفتح : قد عددت في هذه الفصول ، وجوه إلحاقات الثَّلَاثَةِ بالخمسة . إلا أن الذي اعتمد عليه هو بابُ « فَعَنْلَى » نحو « دَلَنْطَى » وبابُ فَعَلْعَلِ

١ - ص : ليس .

٢ - ظ ، ش : والنون .

٣ - ظ ، ش : فألحقوها . وهامش ظ : وألحقوها نسخة .

٤ - ش : فاجعلها .

٥ - ظ ، ش : وأما .

٦ - ظ : بمن .

نحو «صَمَحَمَحِ ، وَبَرَهْرَهَمَهَ» إلا أن باب صَمَحَمَحِ أكثر من باب دَأَنْظَى فعليه ينبغى أن يكون ١ [٥٩] القياس . والآخر أيضا مطردُ القياس . وإذا كان الأمرُ كذلك فينبغى أن يكون قول الشاء :

كأُس رَنْوَنَاءُ وَطِرْفٌ طِمِيرٌ

رَنْوَنَاءُ : منه «فَعْلَعَلَمَةٌ» وكذلك شَجَوَجِي ، وكذلك مَرَوْرَاءُ ، لأن باب «فَعْلَعَلَمَةٌ» إذا كان أكثر من باب «فَعَنْسَلِي» فهو أكثر من باب «فَعَوَعَلِي» لاحالة .

فالواو في رَنْوَنَاءُ ، وفي ٢ مَرَوْرَاءُ ، هي اللام ٣ الأولى بمنزلة : حاء صَمَحَمَحِ الأولى ٤ ، ولا يجوز أن تجعلها كواو «عَشَوْتَلِي» لقلته .

قال الأصمعيُّ «الرَنْوُ» : لإدامة النَّظَر . والرَنْوَنَاءُ : هي الكأس الدائمة ، واشتقاقها من هذا .

وقد أُلحقت الثلاثةُ بالخمسةِ من غير ما ذكر أبو عثمان . قالوا : «عَقَنْسَلٌ وَعَصَنْسَرٌ ، وَتَجَنْسَجَلٌ ، وَهَجَنْسَجَلٌ ، وَعَبَنْسَبَلٌ» فهذا كله «فَعَنْسَعَلٌ» فزادوا النَّوْنَ وكرّروا العين .

وقالوا : «حَبَوْتَنٌ» ومثاله «فَعَوَلَلٌ» فزادوا الواو وكرّروا اللام .

وقالوا : «خَفَيْدَدٌ» ومثاله «فَعَيْلَلٌ» فزادوا الياءَ وكرّروا اللام .

١ - ظ ، ش : « يكثر » بدل « يكون » .

٢ - وفي زيادة من ظ ، ش .

٣ - في ص : للام : بدون همزة وصل .

٤ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - يقابل ما بينهما في ص كلمة غير واضحة تقرأ « ينقى » فتكون موافقة في المعنى لما بين

الرقمين ، وتقرأ « ينبني » فتكون ضده ولا يستقيم بها المعنى .

٦ - ش : زادوا .

فهذا ونحوه مما لم أذكره ، لا يقاس عليه لقلته . ولذلك لم يذكره أبو عثمان .
 فأما « جُلَعَلَع » فليس ملحقا بسفَرَجَلٍ ، لضم الجيم . ألا ترى أنه ليس
 في الكلام مثل « سُفَرَجَلٍ » بضم السين . فيلحق هذا به . ولكن العين واللام
 كثرتا فيه لغير الإلحاق ونظيره اذْرَحْرَحٌ . فلما كثرَتِ اللامُ وحدها
 تارة في مثل قَرَدَدٍ . والعين وحدها أُخْرِي في مثل « غَدَوْدَنٍ » . كذلك
 كثرَتِ العين واللام جميعا في باب ٢ « صَمَحَمَحٍ . وجُلَعَلَعٍ » .

قال أبو عثمان : وأما إلحاق الأربعة بالخمسة فمن موضع اللام على ما ذكرت
 لك . لأنه المطر دوما ألحق بالخمسة من الأربعة بغير موضع اللام فاختلِف .
 قالوا : « فَدَوُكَسٌ » فألحقوه بالواو بالخمسة .

وقالوا « عَمِيْشَلٌ » فألحقوه بالياء . ونظيره من الثلاثة « عَطَوْدٌ » ألحقوه
 بالواووين .

فهذا يدلُّك على أن الملحق سوى اللام مُخْتَلِفٍ واللام غير مُخْتَلِفَةٍ .

قال أبو الفتح : قد تقدم القول في العلة التي من أجلها كان القياسُ
 في الإلحاق بتكرير اللام . . ولهذا اختلف [٥٩ب] إلحاق بنات الأربعة بغير
 اللام . ألا ترى أن « فَدَوُكَسًا » ملحق بالواو . و « عَمِيْشَلًا » ملحق بالياء .
 و « عَطَوْدًا » ملحق بتكرير الواو ؟ فهذا وجه الاختلاف : لأنه لم يلزم طريقة
 واحدة . وأنت إذا كثرَتِ اللام لم تكن إلا بلفظ الأولى فمن هنا لم يكن مختلفا .

قال أبو عثمان : وقال الخليل في مصدر بنات الثلاثة التي تُعَدِّي : إنَّ
 أصلها « فَعَلٌ » نحو « ضَرَبَ ضَرْبًا ، وَقَتَلَ قَتْلًا » . وجعل ما خالفه ليس

١ - ص : بمنزلة .

٢ - ظ ، ش : مثل .

٣ - ص ، هامش ظ : ذكرت . وظ ، ش : ذكرنا .

بأصلٍ لاختلافه . فهذا الإلحاقُ من الأربعة نظيرُ هذا المصدرِ من الثلاثة . فعليه فقس . واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَةَ بالحمسة على ما ذكرتُ لك حتى تكونَ قد قست على كلامهم ولم تعدّ .

قال أبو الفتح ١ : إنما كان الأصلُ في مصادرِ بناتِ الثلاثةِ المتعديةِ عند الخليل « فَعَلًا » بعد كثرتِه في السماعِ لأنَّ كلَّ فِعْلٍ ثلاثيٌّ ؛ فالمرّةُ الواحدةُ منه « فَعَلَةٌ » نحو « ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً » ، وقتلتهُ قَتْلَةً ، وشتمتهُ شَتْمَةً » . فكانَ قولك في المصدرِ « شَتَمٌ » ، وقتلٌ ، وضربٌ » إنما هو جمعُ فَعَلَةٍ . نحو : « تَمْرَةٌ وَتَمْرٌ . وَنَخْلَةٌ وَنَخْلٌ » ٢ لأنَّ المصدرَ يدلُّ على الجنسِ ، كما أنَّ التَّمْرَ والنَّخْلَ يدلّانِ على الجنسِ « فَضَرْبَةٌ » نظيرةُ « تَمْرَةٌ » و« ضَرْبٌ » نظير « تَمْرٌ » .

وقولُه : وجعلَ ما خالفه ليس بأصل ، يعني بقيةَ مصادرِ بناتِ الثلاثةِ نحو « الرُّكُوبُ ، والظُّلْمُ ، والإتيانُ » فهذه ونحوها مصادرُ المتعديةِ ولا تتطردُّ أطرادَ القتلِ والضربِ ؛ لأنَّ فَعَلًا لا يمتنع من جميعها فهو الأصلُ وعليه مدارُ الباب .

قال أبو علي : وهذا التشبيهُ من أبي عبيان « عَجَبٌ من العَجَبِ » . . . ١٥ وهو كما ذَكَرَ .

وقوله : واجعلْ بناتِ الثلاثةِ المُلْحَقَةَ بالحمسة على ما ذكرتُ لك : يريد أن وجه الإلحاقِ في بناتِ الثلاثةِ أن يكونَ من باب « صَمَحَمَحٍ ، وبِرَهْرَةٍ » أو باب « سَرَنْدَى ، وحَبَسَطَى » وقد تقدّم ذكرُه .

١ - ظ : قال الشيخ أبو الفتح .

٢ - ونخلة ونخل : ساقط من ظ ، ش .

[ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم]

قال أبو عثمان : وكان أبو الحسن الأخفش يُجيزُ أن تَبْنِي على ما بنت العرب . وعلى أيِّ مثالٍ سألتَهُ ، إذا قلت له ١ : ابن لي من كذا ٢ مثل كذا ، وإن لم يكن من أمثلة العرب [٦٠] ، ويقول : إنما سألتني أن أمثّل لك ، فسألتك ليست ٣ بخطأ وتمثيلي عليها صواب . ٥

وكان الخليل وسيبويه يأتیان ذلك ويقولان : ما قيس على ٤ كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب ، فليس له معنى في كلامهم ، فكيف تجعل مثالا من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى ؟

وهذا هو القياس . ألا ترى أنك إذا سمعت « قام زيدٌ » أجزت أنت « ظرّف خالدٌ » ، و« حقّ بشرٌ » وكان ما قيسته ٥ عربياً كالذي قيسته عليه ؛ لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسمَ كلِّ فاعلٍ ومفعولٍ ، وإنما سمعت بعضها فجعلته أصلاً وقيسته عليه ما لم تسمع . فهذا أثبت وأقيس ٦ ، إن شاء الله . ١٠

قال أبو الفتح : القول في هذا الخلاف — ما ذهب إليه سيبويه . قال أبو علي : ويلزمُ أبا الحسن أن يبني مثل ٧ « فعلٍ » من « ضربَ : ضربٌ » . قال : وهذا أفحشٌ من بنائه مثل كابل ٨ . ؛ لأنه أجاز بناء الأعجميات فيلزمه هذا أيضا . ١٥

قال : والقياسُ ألا يجوز إلا أن تبني على أمثلة العرب ؛ لأن في بنائك

١ - له : ساقط من ظ ، ش .

٢ - من كذا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : ليس .

٤ - ص : من .

٥ - « ما قيسته » عن س و هاشم ظ ، وفي ظ ، ش : قيساه .

٦ - إن شاء الله : ساقط من ظ ، ش .

٧ - مثل : ساقط من ظ ، ش .

ليأه لإدخاله في كلام العرب . والدليل على ذلك أنك تقول : « طاب الحُسْكُنَان »
فرفعه وإن كان أعجمياً ؛ لأن كل فاعلٍ عربيٌّ مرفوعٌ . وإنما تقيسُ على ما جاء
وصح .

هذا لفظ ما وجدت في تعليقي عن أبي عليٍّ بالشَّام .

فقوله ١ : وهو أفحشٌ من بنائه مثل « كَابُلٌ » يريد : أن « ضِرْبٌ » فيه
خروجٌ من كسرٍ إلى ضمٍّ لازم . وهذا غيرٌ موجود في كلام العرب لاستئصال الضمة
بعد الكسرة . وليس في كَابُلٍ شيءٌ يُسْتَشْقَلُ ٢ مثل ما في « ضِرْبٌ » وإنما
فيه أنه لم يجيء في كلامهم مثل فاعلٍ بضمِّ العين . كما أنه قد تُشَخِّلُ أُبْنِيَّةٌ
كثيرةٌ متسكنةٌ . ولكنها لم تأت في كلامهم .

ألا ترى أنه ليس في كلامهم مثل « جَعْفَرٍ » بكسر الفاء ولا مثل « جَعْفَرٍ »
بضمِّها . ولم ٣ يُمْتَنَعْ منه لأنه مستقلٌ بل رِفِضَ رِفْضًا . وليس لأحدٍ أن
يقول : هلا جاء في الأمثلة ما لم يجيء ؟ لأنَّ هذا كان يكونُ باباً غير مُدْرَكٍ ؛
وإنما سببُهُ أن يُذكَرَ ما جاء ويضربَ عمَّا لم يجيء فلا يُدْرَكُ إلا أن يكون
[٦٠ ب] امتناعُهُ مِنْهُ لِعَلَّةٍ ؛ لأنَّك إنما تُفسِّرُ أحكامَ لغتهم . لا ما لم يجيء
عَنْهُمْ ؛ ولأنَّك لو ذهبتَ تذكُرُ أحكامَ ما لم يجيء لكنك قد شرعت في تفسير
١٥ ما لم يَسْتَطِيقْ به عربيٌّ .

وكان ذلك يكونُ تخليطاً وهوَّسا ؛ لأنَّ فيما خرج إلى الوجود شُغْلاً عمَّا هو
باقٍ في العَدَمِ ، إلا ما عَلِيَّتُهُ فِي الامْتِنَاعِ مِنَ النُّطْقِ أَلْبَهُ قَائِمَةٌ ؛ فإنَّ مثلَ ذلك
يُسْأَلُ عَنْهُ .

١ - ظ ، ش : وقوله .

٢ - ظ ، ش : مستثقل .

٣ - ظ ، ش : فلم .

٤ - عنهم : ساقط من ش .

[يجوز أن يبنى من « ضرب » على مثال « جعفر » ويجعل اسما ، وصفة ، وفعلًا]

وهذا الخلاف الذى بين سيوييه والأخفش يدلُّ على صحة ما ذهب إليه أبو على من أنه يجوز أن تبسني من ضرب مثل « جعفر » فتجعله اسما ، وفِعْلا ، ووصفا ، وغير ذلك . فتقول « ضَرَبَ زيدا عمرا ، ومررت برجلٍ ضَرَبَ »
٥ ١ وجاءنى ضَرَبَ ، ورأيتُ ضَرَبَا .

ألا ترى أن أبا عثمان قال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، فيجب أن يكون « ضَرَبَ » هذا من كلامهم ؛ لأنك وإن لم تسمعه بعينه ، فقد سمعت ما هو نظيره ؛ فجرى ذلك مجرى رفع الفاعل الذى لا ينكسر ؛ لأنك إذا سمعت « قام زيد » أجزت أنت ٢ « قعدَ بشر » وإن لم تسمعهم يقولون « قعدَ بشر » ولكنك سمعتهم يقولون ما هو نظيره وفى معناه ، فكذلك إذا اطرد عندهم ١٠ « مهندد » ، وقردد « أجزت أنت أيضا « دخائل » ، وخرَجَجُ . فهذا هنا — كذاك تَمَّة .

[متى يجوز البناء على مثال ما لم يأت عن العرب]

ولو كان الغرض فى البناء تمثيل الكلمة من المبنى منه لزال الخلاف ؛ لأنهم كلهم مجمعون على أنه لو قيل لهم : ما وزن « غدودن » من الفعل ؟ لقالوا :
١٥ « فَعَوَعَلٌ » .

ولو قيل لهم : أُنجزون إلحاق بنات الثلاثةِ بنات الخمسة على مثال « فَعَوَعَلٌ » حتى يقولوا « ضَرَوَرَبٌ » لما قاسوه . فلا يقولون : « هذا رجلٌ ضَرَوَرَبٌ » كما يُجزون « رجلٌ ضَرَبِيٌّ » .

١ - ص ، ظ ، ش (مضرب) وهو خطأ ، وما يقتضيه كلام أبي على هو ما أثبتناه وهو الصواب .

٢ - أنت : ساقط من ظ ، ش .

ولو قيل لهم : ما وزن « غَدَوْدَنْ » من ضَرَبَ ؟ لقالوا : « ضَرَوْرَبٌ » :
 يُرِيدُونَ بِهِ الْمَثَالَ لِأَغْيَرِ ، وَلَا يَرِيدُونَ بِهِ أَنْ يَجْعَلُوهُ اسْمًا وَلَا صِفَةً . كَمَا يَقُولُونَ :
 « هَذَا رَجُلٌ ضَرَبَبٌ » . وَهَذَا رَجُلٌ ضَرَتْسِيٌّ .

أَلَا تَرَى أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ قَدْ قَالَ فِي كِتَابِيهِ : فَإِنْ أَبِي خَصَمْتُكَ فَقُلْ لَهُ . فَلَوْ
 قِيلَ : كَيْفَ كَانَ يُقَالُ ؟ فَإِنَّهُ لَا يَجِدُ بُدًّا مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْكَ .

فهذا يدلُّ على أنَّه يُرِيدُ : إِنْ لَمْ يَجِبْكَ إِلَى أَنْ تَبْسُتِي عَلَى ١ مَا لَمْ يَأْتِ ، فَقُلْ
 لَهُ : فَكَيْفَ ٢ كَانَ ٣ يَكُونُ حَكْمُهُ لَوْ جَاءَ ؟ فَإِنَّهُ لَا بُدَّ لَهُ ٤ مِنَ الرَّجُوعِ إِلَيْكَ .
 أَيْ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُمَثَّلَ لَكَ ٥ جَمِيعَ مَا تَسَأَلُهُ عِنْدَهُ عَلَى شَرِيطَةٍ ٦ أَنَّهُ لَوْ جَاءَ لَكَ
 عَلَى هَذِهِ [٦١] الصِّيغَةِ .

فهذا كله يُتَمَوَّى أَنْ تَقُولَ : « ضَرَبَبٌ زَيْدٌ عَمْرًا » . ٧ وَأَلَّا تُجِيزَ ٧ « ضَسِيرَبٌ ١٠
 زَيْدٌ عَمْرًا » وَلَا « ضَوْرَبٌ بَكْرٌ خَالِدًا » .

١ - على : ساقط من ظ ، ش

٢ - ظ ، ش : كيف .

٣ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ - له : ساقط من ظ ، ش .

٥ - لك : زيادة من ظ ، ش .

٦ - شريطة : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - يقابل ما بينهما في ظ ، ش : ولا يجوز .

قال أبو عثمان :

باب الياء والواو اللتين هما فاءات

١ اعلم أن كل ما كان موضع الفاء منه واوا ، وكان ^٢ فيعلًا ، وكان على
فعل ، فإنه يلزم ^٣ « يَفْعِلُ » . ويُحذف في الأفعال المضارعة منه « الواو »
التي هي فاء . ويكون المصدر على « فيعلّة » محذوف الفاء . وتأتى حركة الفاء
على العين ، فتصير العين مكسورة ، وذلك قولك ^٤ « وَعَدَدَ . ووزَنَ .
ووثَبَ » تقول في « يَفْعِلُ » منه « يَعِدُّ . ويزِنُ . ويشِبُّ . وعِدَّةٌ . وزِنَةٌ .
وثبّةٌ » ^٥ وكان الأصل فيه : « بَوَعِدُّ ، ويوزِنُ ، ووعِدَّةٌ ^٦ ، ووزِنَةٌ » .
ولكنهم اتفقوا وقوع الواو ، بين ياء وكسرة ، فحذفوها ^٧ استخفافا .
وجعلوا سائر المضارع تابعا لـ « يَفْعِلُ » ، فحذفوه - لئلا يختلف المضارع في البناء ،
وجعلوا المصدر معتلا ، فحذفوا فاءه فقالوا ^٨ : « عِدَّةٌ » : وزِنَةٌ » لأنهم استنقلوا
« وَعِدَّةٌ » : ووزِنَةٌ » فألزموهما الحذف ؛ ولأن المصدر قد جرى مجرى الفعل .
فكما استنقلوا الواو إذا كانت ^٩ بين ياء وكسرة والواو ساكنة . كانوا نالوا
إذا كانت الكسرة فيها ، أشد استنقالا . فحولوا كسرتها على ما بعدها وألزموها ^{١٠}
الحذف ؛ لأنهم لو أثبتوها بعد أن سلبوها حركتها ، احتاجوا إلى ألف الوصل
لئلا يُبتدأ بساكن .

فلو جاءوا بألف الوصل وهي مكسورة ، لزمهم أن يبدلوا الواو ياء ؛ لأن

١ - في موضع هذا الرقم من ظ ، ش قبل قوله : (اعلم) كتبت هذه الجملة ، وهي : قال أبو عثمان :
ولست هذه الجملة في ص ولا حاجة إليها هنا .

٢ - ظ : أو كان .

٣ - ظ ، ش : يلزمه .

٤ - وثبة : زيادة من ش .

٥ - في ص : (وعدة) .

٦ - ص ، ظ : فقالوا . وفي هامش ظ ، وفي ش : وقالوا .

٧ - إذا كانت : زيادة من ظ ، ش .

٨ - ظ : ألزموا .

قبلها كسرة ، والواو الساكنة إذا كان قبلها كسرة ، أبدلوا منها ياء ، فكانوا يقولون « إِبْعَدًا » - وقال أبو علي : « إِبْعَدَةٌ » بالهاء فتجتمع كسرتان في الابتداء بينهما ياء ساكنة ، فكان يجتمع ما يستقلون . فحذفوا لذلك .

قال أبو الفتح : قد شَرَحَ هذا الموضع في إيجاز ، وأنا أذكرُ غيرَ ما جاء به .

[اقتصارهم على « يفعل » كضرب من « فعل » الذي فاؤه واو]

قال أبو علي : إن الأفعال الماضية التي على مثال « فَعَلَّ » قد يأتي مضارعها على « يَفْعَلُ » كما يأتي على « يَفْعَلُ » ، وذلك نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ » . وقد يأتي على « يَفْعَلُ » بفتح العين إذا كانت اللام أو العين حرفاً حلقياً [ب ٦١] نحو : « يَقْرَأُ ، وَيَسْأَلُ » .

قال : فاقتصارهم . بما كان ماضيه بوزن^٢ « فَعَلَّ » وفاؤه واو على « يَفْعَلُ » ١٠
ضَرَبُ من الإعلال لحقيقته ؛ لأنَّ منعه ما^٣ يجوز في غيره ؛ عِلَّةٌ لحقيقته .
هذا ٥ آخرُ قول أبي علي ، وهو صواب إن شاء الله .
فإن قال قائل : « ولمَ أقتصر^٤ في هذا على « يَفْعَلُ » ؟ وهلاَّ جاز فيه ما يجوز في غيره ممَّا ليست فاؤه واو ؟ .

قيل : لأنهم أرادوا حذف الواو ليثقلها فقصروه على كسر العين ليجب ١٥
عن ذلك حذف الواو .

فإن قيل : فهلاَّ اقتصروا^٥ به على « يَفْعَلُ » . أو « يَفْعَلُ » . دون « يَفْعَلُ » ؟ .

٢ - ظ ، ش : على وزن .

١ - ظ ، ش : كانت .

٣ - ظ ، ش : لا .

٤ - ظ ، ش : غير .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

٦ - ظ ، ش : اقتصروا .

٧ - ظ ، ش : اقتصر .

قيل: إنَّ «يَفْعَلُ» بفتح العين ليس بابه «فَعَلَّ» وإنما بابه «فَعِلَّ» نحو: «شَرِبَ يشْرَبُ ، ورَكِبَ يَرْكَبُ» فلم يَجْزُ أَنْ يلزم الفتح لأنَّه ليس بابه ؛ ولأنَّه لو فُتِحَ لم يَجْزُ ١ حذف الواو المستثناة ، وعُدِلَ به إلى الكسر دون الضم ؛ لأنَّه لما كان باب ما عينه من المآضي مكسورة ٢ أن يجيء بفتح عين مضارعه نحو : «شَرِبَ يشْرَبُ» وجب أن يكون باب ما عين ماضيه مفتوحة ، أن يجيء مضارعه مكسور العين نحو : «ضَرَبَ يَضْرِبُ» .

[باب «فعل» المتفوح العين «يفعل» بكسرها و«يفعل» بضمها داخل عليه]

وإنما جاز «قَتَلَ يَقْتُلُ» ونحوه ؛ لأنَّه لما كانت حركة عين المضارع أبداً تخالِفُ حركةَ عين الماضي ، إلا باب «فَعَلَّ يَفْعَلُ» جاز «قَتَلَ يَقْتُلُ» ؛ لأنَّ الخلافَ في حركةِ العين قد وقع . ولكنَّ الباب ما بدأنا به من أن باب «فَعَلَّ» إنما هو «يَفْعَلُ» و«يَفْعَلُ» داخل عليه .

وشيء آخر يدلُّ على أنَّ «يَقْتُلُ» داخلٌ على «يَضْرِبُ» وأن الباب للكسر دون الضمِّ . وهو أن الضمَّ قد لزم باب ما ماضيه «فَعَلَّ» نحو : «ظَرَفَ يَظْفَرُ» ، و«كَرَّمَ يَكْرُمُ» . أفلا ترى أن الضمَّ قد يستبد ٣ . به «فَعَلَّ» كما استبدَّ «فَعِلَّ» بـ «يَفْعَلُ» ؛ فكذلك كان القياس أن يستبدَّ «فَعَلَّ» بـ «يَفْعَلُ» ، فن هنا كان «يَفْعَلُ» داخلاً على «يَفْعَلُ» ؛ كما أنَّ يَحْسِبُ داخلٌ على يَضْرِبُ . وكما أنَّ «يَقْتُلِي» ، وَيَسْتَلِي ، وَيَأْتِي « داخلٌ على «يَرْكَبُ» .

فلما كان بابُ «فَعَلَّ» حكمه أن يأتي على «يَفْعَلُ» لما قدَّمنا ، وكان «يَفْعَلُ» ، إنما هو داخلٌ على «يَفْعَلُ» ، وأريد حذف الواو في مضارع «فَعَلَّ» ممَّا

١ - ظ ، ش : لم يجب .

٢ - ص : مكسور .

٣ - ظ ، ش : استبد .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

فاؤه واوًا اقتصرُوا^١ به على الكسر الذي يجب معه الحذف ولم يضموه : لأنّ الضمّ [٦٢] ليس بأصل فيه ، وإنما بابُهُ الكسرُ .

[لم كان باب « فعل يفعل كفتح » و « باب » فعل يفعل كضرب »]

فإنّ قال قائل : ولم كان باب « فَعِيلَ يَفْعَعِلُ » و « باب » فَعَعَلَ يَفْعَعِلُ » ؟ .
 قيل : لأنهم أرادوا أن تخالف حركة العين في المضارع حركتها في الماضي : لأنّ كل واحد منهما بناءٌ على حياله . فجعلوا مضارع « فَعِيلَ يَفْعَعِلُ » ومضارع « فَعَعَلَ » في أكثر الأُمُر « يَفْعَعِلُ » ، لمقاربة الكسرةِ الفتحَةَ ، واجتماعيهما في مواضع كثيرة ، وإمالة كل واحدة^٢ إلى صاحبها . نحو قولك : « مَرَرْتُ بِعُمَرَ ، وَضَرَبْتُ عُمَرَ » ونحو قولك : « ضَرَبْتُ الْهِنْدَاتِ ، وَمَرَرْتُ بِالْهِنْدَاتِ » وغير ذلك^٣ ممّا يطول ذكره .

١٠

فهذا ونحوه يدلُّ على مناسبة الكسرةِ للفتحة ، فلذلك تعاقبتا في « فَعِيلَ يَفْعَعِلُ » و « فَعَعَلَ يَفْعَعِلُ » : ولأنّ الياء أيضا مقاربةٌ للألف حتى أنهم قد قالوا : « حَاحَيْتُ ، وَعَاعَيْتُ ، وَهَاهَيْتُ ، وَحَارَيْتُ ، وَطَائَيْتُ » وغير ذلك ممّا لا سبب فيه يوجب القلب ، إلا القُرْبُ . وما ليس بعلّةٍ قاطعةٍ .

فأمّا قول الشاعر :

١٥

لوشئتِ قد نَمَّعَ الفؤادُ بشربةٍ تَدَعُ الحوائِمَ لا يَجِدُنْ غَلِيلاً
 فشاذاً ، والضمّةُ عارضةٌ : ولذلك حُدِثَ الفاء ، كما حُدِثَ في « يَفْعَعِلُ »
 وَيَزَعُ » وإن كانت الفتحَةُ هناك : لأن الكسرَ هو الأَصْلُ : وإنما الفتحُ عارضٌ .

١ - ظ ، ش : اقتصر .

٢ - ظ ، ش : واحد .

٣ - ظ ، ش : هذا .

٤ - قد : زيادة من ظ ، ش .

[رأى الفراء وأبي العباس المبرد في حذف الواو من « يعد، ويزن »]

وقال الفراء : إن الواو إنما حُذفت من « يَبعِدُ ، وَيَزِنُ » لأنهما متعدَّيان .
قال : وكذلك كلُّ متعدٍّ . قال : ألا ترى أنهم قالوا « وَجِلَّ يَوْجِلُّ . وَوَحِلَّ
يَوْحِلُّ » فأثبتوا الواو لما كان « وَجِلَّ . وَوَحِلَّ » غير متعدَّيين .

وتعجب أبو العباس من هذا القول واستطرفه . وقال : إن التعدِّي وغيرَ
التعدِّي لا وجه لذكره في هذا الموضع . ألا ترى أنهم قد قالوا : « وَقَعَ يَقَعُ ،
وَوَضَعَ فِي السَّيْرِ يَضَعُ . وَوَقَدَتِ النَّارُ تَقِيدُ . وَوَبَّلَ الْمَطَرُ يَبِيلُ ، وَوَالَ مَمًّا
كان يحدِّرهُ — أى نجا — يَسِيلُ » . ونحو ذلك . فحذفوا الواو وإن لم يكن في هذه
الأفعال فيعملُ متعدٍّ .

وأما « يَوْجِلُّ . وَيَوْحِلُّ » فلم تَشَبَّهتْ فيه الواو من قبيل أنه غير متعدٍّ ؛
إنما ذلك من قبيل أنه [٦٢ ب] لا كسرة بعد الواو يجب به لاجتماع الياء معها
الحذف .

[باب « كرم ، يكرم » وتباعده عن باي « فعل ، وفعل »]

فأما قولهم « كَرُمَ يَكْرُمُ » فإنهم إنما أقرُّوا في عين المضارع حركة الماضي ؛
لأن هذا باب على حدثه . لا يكونُ متعدِّياً أبداً . إنما يكونُ^٣ للهَيْئَةِ التي يكون
الشيءُ عليها . نحو : « ما كان ظريفاً ولقد ظرَّفَ . وما كان شريفاً ولقد
شَرَّفَ » فتباعدَ هذا الفِعْلُ من باب « فَعِلَّ ، وَفَعَّلَ » اللذين قد يكون كلُّ
واحدٍ منهما متعدِّياً وغير متعدٍّ . فأقْبِرَتْ في عين المضارع حركة عينِ الماضي ؛
لأنه بابٌ على حياله .

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : هو ، بدل : يكون .

وأيضا فلم يدخل في مضارع «فَعَلَّ» كسرٌ ولا فتحٌ كما جاء «قَتَلَ يَقْتُلُ» ،
 وفضِّلَ يَفْضُلُ» لأن «فَعَلَّ» لا يتعدى ، فلم يَقْتُوْ قُوَّةَ «فَعِلَّ» ، و«فَعَلَّ»
 المتعدِّين ، فدخل عليه ولم يدخل عليهما .

وحكى سيبويه : «كُدْتُ أَكَادُ» وهذا ١ من الشاذِّ ، وكأنه ٢ إنما جاء

٥ «كُدْتُ أَكَادُ» على «فَعَلَّ يَفْعَلُّ» لأحدِ أمرين :

إمّا أن يكون اجترى عليه بأن أُخْرِجَ عن بابه لضعفه باعتلال عينه .

وإمّا أن يكون عُوِّضَ من اعتلال عينه ، فقُوِّيَ بضربٍ من التصرف

ليس لنظيره .

ويجوز أن يكون لما أتى الماضي على «فَعَلَّ» وعينه ياءٌ ، فخرج عن الأصول ،

١٠ أخرج أيضا مضارعه عمّا عليه الجمهور . أو لثلاث تنقلب الياء في المضارع واواً
 وجعلهم الفتحة والكسرة في عين ماضى المتعدِّى أحدٌ ما يُنسَبُه على بُعد ما بين
 الكسرة والفتحة وبين الضمة .

الأخرى أن الضمّة جُعِلَتْ لعين ٣ ضَرْبٍ من الأفعال مابين لباب ما انفتحت ٤

عينه وانكسرت .

١٥ فإن قيل : ° ولم جُعِلت الضمّة في هذا الباب دون الفتحة والكسرة ؟

قيل ° : لأن ما يتعدى من الأفعال أكثر ممّا لا يتعدى ، فجُعِلت الضمّة

في عين ما لا يتعدى لقلته ، وخصوا المتعدى بالفتح والكسر لكثرة وخفة

الفتحة والكسرة هرباً من أن يكسّر من كلامهم ما يستقلونه .

١ - ظ ، ش : وهو .

٢ - ظ ، ش : فكأنه .

٣ - ظ ، ش : العين : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : انفتح .

٥ - سا قبله من ظ ، ش . وسبقه يفسد المعنى .

وهذا نحو قول أبي إسحاق ٥ : إنهم إنما رفعوا الفاعل ، ونصبوا المفعول ،
 لقلّة الفاعلين وكثرة المفعولين ، فجعلوا الفتح فيما يكثر ، والضمّ فيما يقل ؛ لئلا
 يكثر في كلامهم ١ ما يستثقلون . ولهذا ٢ : خصّ ما لا يتعدى « بفعل » .

[٦٣] وقولته : إن الفاء في « وَعَدَّ » تُحذف في المضارع لوقوعها بين
 ياءٍ وكسرةٍ . كانت ٣ في التقدير : « يَوَعِدُ . وَيَوَزِنُ » .

[معنى قولهم : الأصل في « قام وباع : قوم وبيع » ونحو ذلك]

وينبغي أن يُعلم أنه ليس معنى قولنا : إنّه ؛ كان الأصل ؛ في « قام ،
 وباع : قَوْمَ وَبَيْعَ » وفي « أخاف . وأقام : أَخَوْفَ . وَأَقْوَمَ » وفي « استعان ،
 واستقام : اسْتَعْوَنَ . واسْتَقْوَمَ » أننا نريد به أنهم قد كانوا نطقوا مُدَّةً
 من الزمان « بقَوْمَ . وبَيْعَ » ونحوهما ممّا هو مُغْسِرٌ . ثمّ إنهم أضربوا عن ذلك
 فيما بعد .

وإنما نريد بذلك أن هذا لو نُطبق به على ما يُوجِبُهُ القياسُ بالحتملِ على
 أمثاله لقليل : « قَوْمَ ، وبَيْعَ . واسْتَقْوَمَ . واسْتَعْوَنَ » .

الأثرى أن « استقام » بوزن « استخرج » فقياسه أن يكون « استقوم »
 ١٥ إلا أن الواو قُلبت أليفاً لتحرُّكها الآن ٧ وانفتاح ما قبلها في الأصل . أعني
 « قَوْمَ » ويدلُّ على ذلك أيضاً ما يُخرُجُ من المعتلات على أصله .

الأثرى إلى قولهم : « اسْتَرْوَجَ . واسْتَنْوَقَ الجملُ . واسْتَيْسَتِ الشاةُ »

١ - (في كلامهم) ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فهذا .

٣ - ظ ، ش : وكانت :

٤ ، ٤ - ظ ، ش : (كان في الأصل)

٥ - ظ ، ش : أنا ، بنون واحدة مشددة .

٦ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٧ - الآن : ساقط من ظ ، ش .

فدلّ ذلك على أن أصل « استتقام » : استتقوم . وقال الشاعر :
 صدّدت فأطولت الصدودَ وقلّما وصالٌ على طولِ الصدودِ يدومُ
 فقوله : « أطولت » يدلّ على أن أصل « أخاف » : أخوف . وقد قالوا .
 « أطال » ٢ .

وقالوا : « أحوجتُ زيداً إلى كذا وكذا . وأغيبت المرأة » وغير ذلك .
 فهذه الأشياءُ الشاذةُ إنما خرجت كالتثنية على أصولٍ ٣ ما غيّر ،
 وأنه ٢ لولا ما لحقته من العِللِ العارضة . لكان سبيله أن يجيء على غير هذه
 الهيئة المستعملة .

وقوله : وجعلوا سائرَ المضارعِ تابعاً لـ « يفتعل » فحذفوه ٤ لثلاثي يفتعل
 المضارعُ في البناء .

[حملهم الشيء على حكم نظيره]

يقول : حذفوه في قولهم « أعد . وتعد . وتعد » وإن لم تكن هناك ياء
 لأنهم لو قالوا : « أنا أوعد . وهو يعد » لاختلّف المضارع . فكان يكون مرة
 بواوٍ وأخرى بلا وائٍ . فحُمل ما لا علّة فيه على ما فيه علّة .
 فهذا ٥ مدّ هبّ مطّرد في كلامهم ولغاتهم . فاش في محاوراتهم ومخاطباتهم
 أن يحملوا الشيء على حكم نظيره . تقرب ما بينهما . وإن لم يكن في أحدهما
 ما في الآخر ممّا أوجب له الحكم .

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ص : طال .

٣ ، ٢ - ظ : (ما غيروا أنه) .

٤ - ظ ، ش : فحذفوا .

٥ - ظ ، ش : وهذا .

ومثلُ «بَعْدُ» قولهمُ «أنا أُكْرِمُ» فحذفوا همزة التي كانت في «أَكْرَمَ»
 [٦٣ ب] لثلاثي يلتقي هزتان ؛ لأنه كان يلزمُ : «أنا أُكْرِمُ» فحذفوا الثانية
 كراهة^١ اجتماع هزتين .

ثم^٢ قالوا : «نُكْرِمُ»^٢ ، وتُكْرِمُ ، ويُكْرِمُ «فحذفوا همزة ، وإن كانوا
 لو جاءوا بها لما اجتمع^٣ هزتان - ولكنهم أرادوا المماثلة ، وكرهوا أن
 يختلف المضارعُ فيكون مرةً بهمزة وأخرى بغير همزة ، محافظة على التجنيسِ
 في كلامهم . وإذا كانوا قد حذفوا همزة الأصلية المنفردة^٤ في نحو : «خُذْ» ،
 وكُلْ» فهُمْ» بأن يحذفوا الزائدة إذا كانت معها أخرى زائدة أجدرُ
 ° وقد جاء في كلامهم ° مثلُ «يُؤَفْعَلُ» أنشدوا :

فإنه أهلٌ لأن يُؤَكْرِمَ

١٠

فجاء به على الأصل ضرورة . وقالت لبي الأخيلية تصف قطعاً^٦ :
 تدلّت على حُصٍّ ظِماءٍ كأنها كُرَاتٌ غُلامٍ في كساءٍ مُؤرَنَبٍ
 أي مُشَخَّذٍ من جلود الأرناب . فقوّلها : «مُؤرَنَبٍ» على حدّ قوله :
 «يُؤرَنَبُ» ومثاله : «مُؤَفْعَلُ»^٧ وهو كـ «يُؤَكْرِمُ» .

فأمّا قولُ الآخر :

١٥

وصاليات ككها يُؤَثَفَسِينِ

١ - ظ ، ش : كراهية .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : (قالوا إنا نكرم) .

٣ - ظ ، ش : اجتمعت .

٤ - ظ ، ش : المنفردة .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : القطة .

٧ - ظ ، ش : يؤفعل .

فيحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون مثل « يُؤَكْرِمُ » ويكون على لغة من قال : « تُنْفَيْتُ

الْقِدْرَ » . وعلى قول الشاعر :

وذاك صَنِيعٌ لم تُسَفِّ له قِدْرِي

ومن قال هذا كانت « أُثْفِيَّةٌ » عنده « أَفْعُولَةٌ » واللامُ واوٌ . لما سنده ٥

في موضعه ، ويحتمل أن تكون ياء .

والوجه الآخر : أن يكون « يُؤَثْفِيَتَيْنِ : يُثْمَعَلَمَتَيْنِ » بمنزلة « يُسَلَمَقَتَيْنِ ،

وَيُجَعَبَتَيْنِ » فتكون « أُثْفِيَّةٌ » على هذا « فُعَلِيَّةٌ » وتكون على لغة من قال :

« آثَفْتُ الْقِدْرَ » وهذا قول النابغة :

١٠ وإن تَأَثَفَكَ الأعداءُ بالرَّفْدِ

أى صاروا حولك كالأنثافي حول الرماد .

[بناؤك مثل « دحرج » من « أخذ »]

فأمّا لو بنيت مثل « دَحْرَجَ » من « أَخَذَ » لَقُلْتُ « أَخَذَ » فإن رَدَدْتَهُ

إلى المضارع فقياسه عندي « يُؤَخِّذُ » ، وأنا أُوخِّذُ » فتسبِّدُ الهمزة من

١٥ « أُوخِّذُ » واوا لانضمام ما قبلها . ولا تُقْمِرُها لثلاثا تلتقى همزتان في كلمة

واحدة . ولا يجوز أن تقول « يُخِّذُ » بحذف الهمزة ، كما تقول « يُكْرِمُ »

ليعلتین :

إحدهما : أن هذا الفعل مُسْحَقٌ بـ « دَحْرَجَ يُدَحْرَجُ » فلو حذف الهمزة

فقلت « يُخِّذُ » لزال الغرض المطلوب من الإلحاق وذهب البناء .

٢٠ والعلّة الأخرى : أن هذه الهمزة في [٦٤ ا] « أَخَذَ » فاءُ الفِعْلِ ، وهمزة

« أَكْرَمَ » زائدة . فلو قُلْتِ « أَنَا أُؤَكْرِمُ » لاجتمعت في أول الكلمة همزتان زائدتان . وأنت إذا قلت « أَنَا أُؤَحِّدُ » فالهمزة الثَّانِيَّة التي أُبدلت منها الواو أصلٌ ليست بزائدةٍ . والأصل أقوى من الزائد . فلذلك أبدلتُها ولم أُحذفِها .
 ألا ترى : أنَّ : « جاءِ ، وشاءِ ١ » . ونحوهما من أسماء الفاعلين لما اجتمع فيها همزتان أبدلوا الثَّانِيَّة ولم يحدفوها . فكذاك أقولُ : « أَنَا أُؤَحِّدُ »
 فأبدلُ الثَّانِيَّة ولا أُحذفها .

ولا أعلم أحداً من أصحابنا ذكر هذه المسألةَ إلى هذه الغاية .
 فإن قلت : فقد قالوا : « أُوَعِدَ يُوعِدُ ، وأُوَقِدَ يُوقِدُ » وما أشبه ذلك . فهلا قالوا : « وَعَدَ يُوعِدُ » على قياس « أُوَعِدَ يُوعِدُ » بل « يُوعِدُ »
 ١٠ أثقلُ ؛ لأن ياءه مضمومةٌ ، وياء « يُوعِدُ » ٢ مفتوحةٌ ؟ .
 فالجواب : أنَّ « يُوعِدُ » أصلُه « يُؤوَعِدُ » مثل « يُؤكْرِمُ » فلما حذفوا الهمزة ، لم يجمعوا على الفعل حذفَ الفاء أيضاً . « وَيَعِدُ » لم يُحذفَ منه شيءٌ غير الواو ، فجاز ذلك ، وهذا الفصل بينهما . وقد جَوَّدَ ٣ أبو عثمان القولَ في :
 « عِدَّةٌ ، وزِنَّةٌ » .

١٥ وقوله : ولأنَّ المصدر قد يَجْرِي جَرَى الفعل . يريد أنهم قد قالوا :
 « لُدْتُ لِيَاذًا » فقلبوا الواوَ في المصدر ٥ لأنها قد انقلبت في « لاذ » ولما صحَّت في « لاوذتُ » صحَّت في « لِيَاذٍ » ٥ .

١ - ص : جاءى وشابى .

٢ - ظ ، ش : يعد : وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : جوز ، بالزاي وهو خطأ .

٤ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٥ ، ٥ - ظ : « لأنها قد انقلبت في لاوذت صححت في لياذ » وهو كلام مضطرب . وش : « لأنها قد

انقلبت في لاذ ، وقالوا : لاوذت فصحت في لياذ » وهو قريب من لفظ ص وبمعناه .

ومثله : « قُتِمَتِ قِيَامًا ، وِفَاوَمَتِهِ قِيَامًا » .

أو يريد : أن المصدر يجرى مجرى الفعل في العمل . والغرض الأول أشبهه .
فهذا وغيره مما يدل على مقاربة المصدر للفعل ومُشَابَهَتِهِ إِيَّاهُ .

[ثبات الواو وهى فاء في المصدر النى على « فعل » بفتح فسكون]

قال أبو عثمان :

« فَإِنْ كَانَ الْمَصْدَرُ « فَعَلًا » لَمْ يَحْذَفُوا ، نَحْوُ : « وَعَدْنَا ، وَوَزْنَا » ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْتَمِعْ مَا يَسْتَنْقِلُونَ . فَثَبَّتَ ٢ لِذَلِكَ .

قال أبو الفتح : يقول : ليس في « وَعَدْنَا » ما كان ٣ يكون في « وَعِدَّةٍ »
لو قيلت ، يعنى كسرة الواو وأنه مصدر جارٍ على « فِعْلٍ » محذوف الفاء ٤ ، فحُمِلَ
المصدر على الفعل .

[ثبات الياء وهى فاء في « يفعل » من « فعل »]

قال أبو عثمان :

« فَإِنْ قُلْتَ : « فَعَلَّ » مِمَّا فَاءُهُ ياءٌ لَمْ تَحْذَفْ فِي « يَفْعَلُ » ٥ مَا حُذِفَ
منه في الواو ٥ ، لِأَنَّ الْيَاءَ أَخْفَ مِنْ الْوَاوِ . وَذَلِكَ نَحْوُ : « يَعْرَ الْجَدَى يُسَعِرُ ،
وَيَسْرَ يَسِيرُ ، وَيَسَعُ يَسْنَعُ » وَالْمَصْدَرُ يَمُ ٦ أَيْضًا ، وَيَخْتَلِفُ كَمَا تَخْتَلِفُ
المصادر في الثلاثة ولا يلزمه الحذف .

١ - زادت ظ ، ش في هذا الموضع بعد : قال أبو عثمان : « فَإِنْ قُلْتَ » .

٢ - ظ ، ش : فثبتت .

٣ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الياء ، وهو خطأ .

٥ ، ٥ - زيادة من ظ ، ش .

٦ - يم : ساقط من ظ ، ش .

قال أبو الفتح : يقول إنَّكَ إنما كنت تحذف في «عِدَّةٍ ، وزِنَّةٍ» لأنهما مصدران فعلين محذوفين الفاءَيْن ، فأجْرَيْتَ على المصدرِ حكمَ الفعلِ . وأنت إذا بَنَيْتَ اسماً لامصدرٍ صَحَّ ؛ لأنَّه ليس بجارٍ على فِعْلٍ مُعْتَمَلٍ جَرَّيَانِ المصدرِ فتُعَلِّه لذلك .

- و لم تحذف الواو في «عِدَّةٍ ، وزِنَّةٍ» لأنها مكسورة حَسَبُ ، فتحذفها في :
 «وِعْدَةٌ» إذا بَنَيْتَهَا اسماً ، بل لأنها مكسورةٌ ، والمصدرُ جارٍ على فِعْلٍ محذوفِ
 الفاءِ . ألا ترى إلى صحتها في «وِعَاءٍ ، ووِشَاحٍ ، ووِجَاحٍ» وما أشبَهَ ذلك ،
 لأنها ليست مصادر .

[الكلام في « لَق »]

- قال أبو عثمان :
 ١٠ فإن قلت : قد قيل : « هُمٌ لِدَتِي ٢ » ؟ فإنما هذا مصدرٌ وُصِفَ به ٢ فُتْرِكَ
 على حَذْفِهِ .

- قال أبو الفتح : يقول : إنما وجب الحذف في قولهم « هم لِدَتِي » لأنه كان
 قبل الوصف مصدرًا . ثم وصف به ، فبقي بحاله ٣ لا أن ٣ الحذف وجب فيه من
 غير المصدرية . ونظيره ٤ قول الخنساء ٤ :
 ١٥

فإنما هي إقبالٌ وإدبارٌ

١ - وزنة : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - أمامه في هامش ظ : (لأنه كان قبل الوصف مصدرًا ثم وصف به ، نسخة) .

٣ ، ٣ - ص : إلا أن وظ ، ش : لأن . والصواب ما أثبتناه وهو : لا أن .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : قوله .

وقد قالوا في هذا المعنى « ولِدَّةٌ » ، وإلِدَّةٌ » فأبدلوا الهمزة من الواو .
وهذان اسمان [٦٥] لامصدران . و « لِدَاتِي » مصدرٌ في الأصل . قال الشَّنْفَرِيُّ :
فَأَيَّمْتُ نِسْوَانًا وَأَيَّتَمْتُ إِلِدَّةً وَعُدْتُ كَمَا أَبْدَأْتُ وَاللَّيْلُ الْيَيْلُ
وَاللِدَّةُ ، وَالْوِلْدَةُ ، وَالْإِلِدَّةُ جَمِيعًا : الْأَقْرَانُ وَالْأَتْرَابُ .

[المصدر إذا كان على « فعلة » فالهاء لازمة له]

٥

قال أبو عثمان :

واعلم أن المصدر إذا كان « فِعْلَةٌ » فالهاء لازمة له ١ ، لأنهم جعلوها
عِيَوًا من حذفهم الفاء فصارت لازمة كما لزمت في « زنادقة » الهاء لأنها صارت
عِيَوًا من ياء « زناديق » .

١٠ قال أبو الفتح : لو قال مكان هذا : واعلم أن المصدر إذا كان على ثلاثة أحرف
وفاؤه مكسورة ، وعينه ساكنة ، فالهاء لازمة له ، لكان أحسن في العبارة ،
ولكنه تسامح في اللفظ ، وهو من عادة أهل العربية . ولهم أشياء كثيرة تُحْمَلُ
على المسامحة . ولكنهم يفعلون هذا لأن أغراضهم مفهومة .

[قولهم : كل اسم على « فعلول » فهو مضموم الأول]

١٥ ونظيرُ هذا الذي قاله أبو عثمان في التَّبَجُّوزِ . قولهم : وكلُّ اسمٍ على « فُعْلُولِ »
فهو مضموم الأول .

ونحن نعلم أنه لا يكون على « فُعْلُولِ » إلا وأولُه مضمومٌ ، لأننا قد لَنَقَطْنَا
بالضمة في أول « فُعْلُولِ » .

والعبارة المستقيمة في هذا الموضع ، أن يقال : كلُّ اسمٍ كان على خمسة

أحرف . وكانت عينه ساكنة ، ولامه مضمومة ، وبعدها واو ، وبعده الواو لام أخرى ، فقاؤه مضمومة .

وهذا المعنى يريدون ، ولكنهم يختصرون .

يقول : فلا يجوز أن يكون المصدرُ على « فِعْلٍ » بلا هاءٍ ، بمنزلة العِلْمِ والحِلْمِ فلا يقال : « وَعَدَ . وَعَدَا » ولا « وَزَنَ ، وَزَنَا » .

وقوله : لأنهم جعلوها عِوَضًا من حذفهم الفاء يقول : لما وجب حذفُ الفاءِ ، بَسَوُوا الكلمة على « فِعْلَةٍ » وَعَوَّضُوا^١ منها الهاءَ ، كما فعلوا في « زَنَادِقَةٍ » والهاءُ في « زنادقة » ، أشبه بالمحذوف ، لأنها زائدة بدلٌ من ياءٍ زائدةٍ . وهي في « عِدَّةٍ » زائدةٌ بدلٌ من فاءِ الفِعْلِ ، وكلاهما مستقيم .

وأُبدِلتِ الهاءُ من الياءِ هنا ، كما أُبدِلتِ منها في هذه .
وكما أُبدِلتِ الياءُ من الهاءِ في « دَهْدَيْتُ »^٢ والأصل : « دَهْدَهْتُ »^٢ .

فإن قال قائل : فإذا كانت الهاءُ في « زنادقة » عِوَضًا من الياءِ ، فهلا منعت « زنادقة » الصرف في النكرة كما تمنعه « زناديق » ؟

قيل : لا يلزمُ أن يكونَ البدلُ كالمُبدلِ منه في جميع أحواله .

ألا ترى أن النون في « تقوم » إنما [ب ٦٥] هي عِوَضٌ من الضمة
في « تقوم » وإن كانت النون تحتل الحركة . والضمة ليست كذلك .

وكذلك الألفُ في الوقفِ في قولك « رأيتُ زيدًا » إنما هي بدلٌ من التنوين الذي يكون في الوصل . ولا يجوز أن تحرك الألفُ على وجهٍ . وقد يمكنك أن تحرك التنوين .

١ - ظ ، ش : فوضوا .

٢ ، ٢ - ظ (والأصل في دهعت) بزيادة في بين الكلمتين وهو خطأ .

وكذلك قولهم «مَعَايَا» إنما الألف بدلٌ من أياء. ولا يلزم حذف الألف في الرفع والجر كما يلزم حذفها في «مَعَايٍ» ° وإنما يُشَبَّهُ الشئُ بالشئ من حيث يُشَبِّهُهُ ، ويفارقُهُ من حيث يُفَارِقُهُ . وليس يلزم أن يُشَبِّهَهُ من كل وجه ، وهذا مُحَالٌ .

[قد تجيء الكلمة على الأصل ويجرى بابها على غيره]

قال أبو عثمان :

٢ فإن قال قائل : قد قال تعالى ٢ « ولكل وجهته هو مؤلِّها ٣ » فوجهته هاهنا مقدرٌ ، وقد جاءت على الأصل ؟ .

فإنما قالوا هذا ، كما قالوا : « رجاءُ بنُ حيوةٍ » وكما قالوا « ضيئون » ° وكما قالوا : . ١٠

قد عَلِمَتِ ذاك بَنَاتُ أَلْبُيْهِ °

وكما قالوا « لَحِيحَتُ عَيْنُهُ » ° وقد كان ينبغي أن تكون « لَحَّتْ » مثل : « رَدَّتْ ، وَمَسَّتْ » ° .

فَرُبَّ حَرْفٍ يَجِيءُ عَلَى الْأَصْلِ ، وَيَكُونُ مُجْرَى بَابِهِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

١٥ قال أبو الفتح : قال لى ٦ أبو عليّ : الناسُ في « وَجْهَةٌ » على ضربين : فمنهم من يقول : إنها مصدرٌ شَدَّ ، كما ذهب إليه أبو عثمان . ومنهم من يقول إنها اسمٌ لامصدرٌ ، بمنزلة « وِلْدَةٌ ، وإِلْدَةٌ » .

١ - ظ ، ش : فإنما .

٢ ، ٢ - عن ص ، ظ ، إلا آخره وهو لفظ « تعال » فإنه ساقط من ظ . وفي هامش ظ وفي ش : « فإن قيل فقد قال الله تعالى » .

٣ - من الآية ١٤٨ من البقرة ٢ .

٤ - زادت ص بعد الشعر : (جمع اللب) .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - لى : زيادة من ظ ، ش .

فأمّا من ذهبَ إلى أنها مصدر . فذهبُ فيه ، أنه خرج عن القياس كما
خرجَ الأشياءُ : منها ما ذكره أبو عثمان ، ومنها غيره .

وأما من ذهب إلى أنها اسمٌ ، فإنه هرب إلى ذلك ليثلاً يحمله على الشذوذ
ما وجد له مندوحة عنه .

[إتمام مضارع فعل كفتح إذا كانت فاؤه « واو أو ياء »]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت : « فَعِلَ » ممّا فاؤه واوٌ . ثم قلت : « يَفْعَلُ » أتممت « يَفْعَلُ »
وأخواته ؛ لأنه لم يجتمع في « يَفْعَلُ » « ياء » وكسرة ، فتقول : « وَجِلَ يَوْجِلُ » ،
وَوَحِلَ يَوْحِلُ » فهذا هو المطرِدُ في كلامهم الذي لا ينكسر . وكذلك إذا
كانت الفاء ياءً ؛ وكان الفعلُ « فَعِلَ » فإنَّ « يَفْعَلُ » يتمُّ ؛ وهو في هذا
أجدرُ أن يتم . إذ تمَّ في « فَعِلَ » الذي لا ينجي « يَفْعَلُ » منه في الواو تاماً البتّة .
وذلك قولهم : « يَبْسُ ، يَبْسُ ، وَيَبْسُ ، وَيَبْسُ » .

قال أبو الفتح : يُريد : أن « فَعِلَ » ممّا فاؤه ياءٌ ، قد تمَّ في قولك « يَسْرُ
يَبْسِرُ ، وَيَعْرَ يَبْعِرُ » ولم نرهم أتموا مضارع « وَعَدَ ، وَوَزَنَ » على وجه .
وإذا كان قد تمَّ مضارع « فَعِلَ » في الياء ، مع أن مضارع « فَعِلَ »
من الواو لم [٦٦ ا] يتمَّ البتّة . يُريد « يَبْعِدُ » فإن يتمَّ مضارع « فَعِلَ » ممّا فاؤه

١ - ظ ، ش : تخرج .

٢ - هو : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : إن .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : فإذا .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : بالياء .

ياءٌ أَجْدَرُ. إذْ قد تمّ مضارع «فَعِيلٌ» ممَّا فاوؤه واوٌ في قولهم «وَحِيلَ يَوْحَلُ» ،
وَوَجِلَ يَوْجَلُ»^١ .

فلهذا كان «يَتَّسِرَ يَتَّسِرٌ» أَجْدَرُ من «وَحِيلَ يَوْحَلُ» .

وقوله : فهَذَا هوَ المَطْرَدُ : يعنى أَن هذا هو الكثير . وفيه لغاتٌ سَنَدَكِرْها .

[ماورد عن العرب في مضارع «وجل»]

٥

قال أبو عثمان :

وقد قال قومٌ من العرب «وَجِلَ يَيْجَلُ» ، وَوَحِلَ يَيْوَحَلُ» وذلك أَنهم
استنقلوا واوًا ساكنة بعد ياءٍ ، فأبدلوا منها ياءً ، وشبَّهوا هذا بـ«مَيْتٍ» حيناً^٢
كِرِّها «مَيْتٍ» وإن كان ليس مثله .

وقد قال قوم «يَيْوَحَلُ» ، وَيَيْجَلُ» فكسروا الياءَ لتتقلب الواوُ ياءً . لأن
الواوَ السَّاكنةَ إذا انكسر ما قبلها أُبدِلَتْ ياءً ، نحو : «مِيزَانٌ ، ومِيقَاتٌ ،
ومِيعَادٌ» وهذا أقيس ، وفيه بُعْدٌ لكسرةِ الياءِ .

وقد قال قوم «وَجِلَ يَاجَلُ» فجعلوها أليفاً لانفِتاح ما قبلها . وكِرِّها الواوُ
مع الياءِ .

قال أبو الفتح : قوله : وإن كان ليس مثله ، يريد : أن «مَيْتًا» إنما
انقلبت واوُهُ لوقوع الياءِ الساكنة قبلها . وأصله «مَيْتٍ» . وَيَوْجَلُ» بضد
«مَيْتٍ» لأن الواو من «يَوْجَلُ» هي السَّاكنة والياءُ قبلها متحركة .

وهذا لا يُوجب القلبَ . ولكنَّ وجهَ الشَّبَّه بينهما اجتماعُ الواو والياءِ وأن^٣

١ - زيادة من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : حيث .

٣ - ظ ، ش : أن .

إحداهما ساكنة ، والأخرى متحركة . وهذا تشبيهٌ لايجبُ فيه القلبُ ، ولكن فيه ضرباً من التعلُّل بعد السماع .

وقوله : في قول مَنْ قال « يَسْجَلُ » وهذا أَقْبَسُ ، يريد : أن وجه القياس فيه أن قبل الواو كسرة ، وهذا يجب فيه قلبُ الواو الساكنة ياء .

- وقد ذكرت فيما مضى لِمَ لَمْ يكثر في كلامهم الابتداءُ بالياءِ المكسورة .
 ٥ فأمَّا مَنْ قال « يا جَلُّ » فنظير قوله^٢ قولهم : « حاحَيْتُ . وعاعَيْتُ » وأصله « حَيْحَيْتُ ، وعَيْعَيْتُ » فقلبَ الياءَ أليفاً للتخفيف وإن لم تكن متحركة .
 وقالوا : « داوَيْتُ » في « داوَيْتُ » فقلبوا الواوَ أليفاً . وإن كانت ساكنة للتخفيف .
 وقد أجاز الخليلُ مثلَ هذا في « آية » أن تكون الألفُ منقلبةً عن ياءٍ ساكنة .
 ١٠ كأنها كانت « أَيْتةً »^٣ وهو^٤ أحدُ قولِي الخليلِ فيها .

[قول الخليلِ فيمن قال : « مررت بأخواك ، وضربت أخواك »]

قال أبو عثمان :

وأخبرني أبو زيدٍ النحوي قال : سألت الخليل عن الذين قالوا : « مررتُ بأخوَاك ، وضربت أخواك ؟ » [٦٦ ب] فقال : هؤلاء قولهم على قياس الذين قالوا في^٥ « يَيْسَأُسُ : ياعسُ » أبدلوا الياءَ أليفاً لانفتاح ما قبلها .

١٥

قال أبو الفتح : ينبغي أن يكون الذي يريدُه الخليلُ في هذا الموضع ، أن الألفَ في « مررت بأخوَاك ، وضربت أخواك » ليست بدلا من الياءِ في « ضَرَبْتُ

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ص : « آية » بالإدغام .

٤ - ظ ، ش : وهذا .

٥ - في : ساقط من ظ ، ش .

أخَوَيْكَ ، ومررتُ بأخَوَيْكَ « لأنَّ ١ أَلِفَ التَّثْنِيَةِ ١ لا تكونُ مُنْقَلِبَةً على وجهٍ
ولكنه لَمَّا كان من لغته أن يقول في « يَيْئَسُ : ياءسُ » وثبتت الألف
٢ في قولهِ « قامَ أخَوَاكَ » وجاء الجرُّ والنَّصْبُ تَرَكَ الألفَ ٢ بحالها لا أنَّه قلبها ياء .
ثم قلب الياء أَلِفًا ؛ لأنَّه ٣ لو كان قلبها ياء لأقرها ياء ؛ لأنَّه إنما كان يقلبها
٥ ياءً لتدلَّ على النَّصْبِ والجرِّ ، وهو ؛ إذا قلبها أَلِفًا بعد أن قلبها ياء ، فقد زال
ما قصد له من إيابة علامة الجرِّ والنَّصْبِ .

فمن هنا كان تَرَكَهُ إيَّاهَا ٥ أَلِفًا وألَّا يقلبها ياءً ثم يقلبها بعد ذلك ٥ أَلِفًا هو
الصَّواب عنده .

ومن قال « ياءسُ » فينبغي أن تكون الألف عند منقلبة عن الياء ؛ لأنها
١٠ قد ثبتت في « يئس » ٦ فإذا صار ٧ إلى المضارع ، فكأنَّه قد رُءِ « يئسُ »
ثم قلبت الياء أَلِفًا .

فأمَّا أَلِفُ التَّثْنِيَةِ ، فلم تكن ٨ قطُّ ياءً قبل الألفِ نَمِ انقلبت الألفُ عنها ،
كما ثبتت في « يئس » .

فهذا فرق ما بينهما ٥ ، إلا أنَّهم في كلا الموضعين ، إنما هربوا من الياء إلى
١٥ الألف لطفة الألف .

وقولُه : على قياس الذين يقولون في « يئسُ : ياءسُ » أبدلوا الياء أَلِفًا

١ ، ١ - ظ ، ش : « الألف في التثنية » .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لأنها .

٤ - ص : وهذا .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : يئس .

٧ - ظ ، ش : صارت .

٨ - ظ ، ش : تلك .

قَعِيدَكَ أَلَا تَسْمِعِينِي مَلَامَةً وَلَا تَسْكِبِي قَرَحَ الْفَوَادِ فِيهِجَعًا^١
وَيُرَوَى^٢ : فَيُجَعًا ، وَيُرَوَى : فَأَوْجَعًا .

[لماذا أعل « يطاء، ويسع » وأمثالهما مما كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

٥ فإن قلت : فقد قالوا : « وَلىَ الأَمِيرُ بِيلى » و « وَسِعَ الشئُ فهو يَسَعُ »
و « وَطِىَ فهو يَطُّ » . فإن الخليل زعم أن هذا جاء فى المعتل على « فَعِيلٌ
يَفْعَلُ » . كما قالوا « حَسِبَ يَحْسِبُ » .

وكان أصل « يَسَعُ » : يَوَسِّعُ « فلزِمَ الواو الحذف كما لزِمها فى « يَبْعِدُ »
فحذف فت ، ثم فُتِحَتِ السِّينُ فى « يَسَعُ » والطاءُ فى « يَطُّ » لأن العينَ والهمزةَ
١٠ من حروف الحلق .

وحروف الحلق إذا كُنَّ لاماتِ الفِعْلِ : فُتِحَ لهنَّ موضعُ العينِ ، إذا كانَ
« يَفْعَلُ » فإذا كانت حروفُ الحلق عيناتٍ ، فَتَحْنَ أَنْفُسَهُنَّ أيضاً . وربما
جاء الفعلُ وهُنَّ فيه على الأصل .

ولهذا موضعٌ سوى هذا . فذلك^٣ الذى مَنَعَ من تفسيره .

١٥ قال أبو الفتح : إنما جاء أبو عثمان بهذه الزيادة على نفسه ، لأنه قد تقدم من
قوله : أن « فَعِيلَ » إذا كانت فاؤه واواً . أتممت « يَفْعَلُ » وأخواته .

يقول : فإن قلت : فهللاً أتمثوا فى « يَسَعُ ، وَيَطُّ ، وَيلى » إذ الماضى منها
على « فَعِيلَ » ؟ .

١ - تحته فى ظ بين السطور : « بكسر الياء » .

٢ - ظ ، ش : فى روى .

٣ - ظ : فذلك .

٤ - ظ : (منها) . وهو خطأ ؛ لأن الضمير يعود على ثلاثة الأفعال .

فاحتج بما ذكره عن الخليل ، من أنه جاء على « فَعِيلَ » ، بِفَعِيلٍ « فصار حاله إلى مثل حال « يَبْعِدُ » من وقوعِ واوهِ بين ياءٍ وكسرة .

وقد جاء ممَّا فاؤه واوٌ على « فَعِيلَ يَفْعِلُ » قَوْطُمْ : « وَثِقَ يَثِيقُ ، وَوَمِقَ يَمِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ ، وَوَرِثَ يَرِثُ ، وَوَلِهَ يَلِهُ ، وَوَفِيقَ يَفِيقُ ، وَوَحِرَ صَدْرُهُ يَحِيرُ أَوْ يَوْحِرُ » جميعا . و« وَغَيْرَ يَغِيرُ وَيَوَغِّرُ » أيضا ، و« وَغِمَ يَغِمُ وَيَوَغِّمُ » أيضا ٢ و« وَرَيْتِ النَّارُ تَرِي » والفتح في « وَرَتَ » ٣ أكثر .

وقوْطُمْ : « وَثِقَ يَثِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ وَوَلِهَ يَلِهُ » ؛ [٦٧ ب] وما أشبه ذلك ممَّا لا يَتَعَدَّى دلالةً على صحة ما نذهبُ إليه في أن حَذَفَ الواوِ ، إنما وجِبَ لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ ، لا لِمَّا يذهبُ إليه الفراء ، من أنها إنما تُحذفُ من الفِعْلِ المتعدِّي وحده نحو : « وَعَدَّ يَبْعِدُ » .

فأمَّا قَوْطُمْ : « يَبْطَأُ ، وَيَسَعُ » فإنما حذفت الواوُ ؛ لأنَّ أصلَ حركة السَّيْنِ والظَّاءِ الكسرةُ ؛ وإتْمَا الفَتْحَةُ عارِضَةٌ لِأَجْلِ حَرْفِ الحَلْتِ . ويدلُّ على ذلك أيضا ٥ أنَّ أصلَ حركة العينِ الكسرةُ ، دونَ الفَتْحِ ، ظُهُورُ الكسرةِ ، بحيث لا حرفَ حَلْتِ ، نحو : « وَوَلِيَّ يَلِي ، وَوَرِمَ يَرِمُ » .

وكانتْ إنما جاءت ممَّا فاؤه واوٌ ، حروفٌ صالحةٌ على « فَعِيلَ يَفْعِلُ » ؛ لِتُحذفَ الواوُ هَرَبًا من ٦ اسْتِثْنائِهِمْ لها ٦ لأنهم لم يكونوا ليصلوا إلى حذفها ، وبعدها فتحةٌ من أصلِ البناءِ ، فجاءوا بها على « فَعِيلَ يَفْعِلُ » لِتُحذفَ

١ - صدره : ساقط من ظ ، ش .

٢ - أيضا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - في ورت : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : « وَوَطِئُ يَطَأُ » .

٥ - « ذلك أيضا » : زيادة من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : استثناءها .

الواوُ ، كما قال الآخرونَ « يَسْجَلُ » ، وياجَلُ » هرباً من الواوِ . وهذا كله يدلُّ على ثِقَلِ الواوِ .

١ ويؤكدُ ذلكَ شيءٌ آخرُ ، وهو أن جميع ما في كلامهم من « فَعِيلَ يَفْعَلُ » في الصحيح ، فيه لغتان : « يَفْعَلُ » وهو الأصل ، و « يَفْعَلُ » أيضاً ، نحو قَوْضُ « حَسِبَ يَحْسَبُ وَيَحْسِبُ ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ ، وَيَبِسَ يَبْسُ وَيَبْسُ ، وَيَتَيْسَ يَتَيْسُ وَيَتَيْسُ » .

فهذا كله فيه لغتان : إحداهما ٢ الأصل وهي ٣ الفتح ، والأخرى لضرب من الاتساع وهي الكسرُ .

١٠ فاقْتصارُهم بما كانت فَاوُهُ واوًا ، في أكثر ما ذكرنا على « فَعِيلَ يَفْعَلُ » دلالةٌ على أنهم معنيون بالكسرة . وإنما عُنُوا بها لتُحذفَ الواوُ .

ألا ترى أن الياءَ أَخْتُ الواوِ . وقد أجازوا في مضارع « يَبْسُ . وَيَتَيْسُ » الفتح والكسرَ جميعاً . ولم تَرَهُمْ فَعَلُوا ذلكَ في « يَرِمُ وَيَرِيثُ » بل ألزَمُوهُ الكسرَ حفاظاً على الكسرةِ التي عنها يجب حذفُ الواوِ المستثناة . وقولُه : وربما جاء الفعلُ . وهُنَّ فيه على الأصل .

١٥ يُريدُ بذلكَ « هَسَأَ يَهِيءُ » ٧ . وزارَ الأسدُ يَزِيرُ . وَسَعَلَ يَسْعَلُ ، وَنَحَلَ يَسْخُلُ » ونحو ذلك .

١ - ظ : (يدلك ذلك) . وش : (ويدلك على ذلك) .

٢ - ظ : إحداهما .

٣ - ظ ، ش : وهو .

٤ - ظ ، ش : الكسرة .

٥ - ظ ، ش : الكسرة .

٦ - ظ ، ش : به .

٧ - ظ ، ش : (هناهنأ) .

[يجيء مضارع الفعل الذى فاءه واو على الأصل إذا كان على « فعل يفعل »]

قال أبو عثمان :

« وإذا كانت الواو فاءاً^١ ، وكان الفعلُ على « فَعَلَّ يَفْعَلُ » جاء على أصله .

- وذلك قولهم : « وَضُوَّ يَوْضُوُّ ، وَوَطُوَّ الدَّابَّةُ يَوْطُوُّ » فهذا يجرى مجرى
« ظَرَفَ يَظْرَفُ » فأجبر هذا على ما ذكرت لك إن شاء الله .

[٦٨ ا] قال أبو الفتح : سألتُ أبا عليٍّ وقتَ القراءةِ عن هذا ، فقلتُ : هَلَّا حُدِّفَت الواوُ من « يَوْطُوُّ ، وَيَوْضُوُّ » لوقوعها بين ياء وضمَّة كما حُدِّفَت في « يَبْعِدُ » لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ على أن الضمة أنقلُ من الكسرة ؟

- فقال : إنما جاء هذا تاماً ولم يُحذف واؤه ؛ لأنَّ باب « فَعَلَّ » لا يأتي
مضارعُه إلَّا على بناءٍ واحدٍ وهو « يَفْعَلُ » نحو : « ظَرَفَ يَظْرَفُ ، وَشَرَفَ يَشْرَفُ » .

وما كان على « فَعَلَّ » فإنَّ مضارعه يَختلفُ ، نحو : « ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وَقَتَلَ يَمْتَلُ ، وَسَأَلَ يَسْأَلُ » .

- فلما كان مضارع « فَعَلَّ » يَختلفُ ، جاز حذف الواو فيه ، نحو : « يَبْعِدُ »
ولمَّا كان مضارع « فَعَلَّ » لا يكون إلَّا على « يَفْعَلُ » لم يُحذف فَاؤُه^٢
لئلا يَختلفَ البابُ . وقد لوح أبو عثمان إلى هذا المعنى بقوله : فهذا يجرى مجرى
« ظَرَفَ يَظْرَفُ »^٣ أى لا يَختلف كما لا يَختلف « ظَرَفَ يَظْرَفُ »^٣ و« شَرَفَ يَشْرَفُ »

١ ، ١ - ظ ، ش : فإذا : وفي هامش ظ أمامها : فإذا كانت الفاء واوا . ومعنى العبارتين واحد .

٢ - ظ ، ش : واؤه .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

يَشْرُفُ» ولكنه لم يُسَخِّصْهُ تلخيصَ أبي علي . ولمثل هذه المواضع يُحْتَاجُ
- مع الكُتُبِ - إلى الأُستاذين .

[يجرى مضارع الفعل الذي فاؤه واو على الأصل إذا بنى للمجهول]

قال أبو عثمان : وكذلك إن كان « يُفْعَلُ » يُسَمُّ أيضاً ، وذلك نحو :
« وَعِدَّ يُوْعَدُّ ، ووَزِنَ يُوَزَنُ » . ٥

قال أبو الفتح : إنما صحَّ « يُوْعَدُّ : وَيُوَزَنُ » ونحوهما ؛ لأنه جَرَى جَرَى
« يُوَجَلُّ » و « يُوَحَلُّ » بانفتاح عينه . وكذلك قوله تعالى : « لم يَلِدْ ولم
يُولَدْ »^٢ فحذفت من « يَلِدُ » للكسرة ، وثبتت في « يُولَدُ » للفتحة .

وفيه علةٌ أخرى مع هذه ، وهو أن مضارعَ « فَعَلَ » لا يكون إلا على
« يُفْعَلُ » نحو : « ضَرَبَ يَضْرَبُ » فجرى ذلك مجرى « شَرَفَ يَشْرُفُ »
في لزوم مضارعه ورزناً واحداً فصحت في « يُوْعَدُّ » كما صحت في « يُوَطُّؤُ »^٣
لئلا يختلف الباب ، وهذا مُسْتَبْرَعٌ من قول أبي علي في « وُضُو » ؛ و « يَوْضُو » .

١ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٢ - الآية ٣ من سورة الإخلاص ١١٢ .

٣ - ظ ، ش : يوطأ .

٤ - ظ ، ش : يوطؤ .

باب من مسائل الياء والواو اللتين هما فاءات ٢

وسأذكر من ذلك ما تستدلُّ به على ما يبرِدُ عليك إن شاء الله ، تقول في « فَعِيلٍ » من « وَعَدَدَ : وَعُدِدَ » وكذلك « فُعِيلَ » من « وَرَنَ : وَرِنَ » ٣ وكلُّ ما كانت فاؤه واوًّا لا تُبالي ، أمين « فَعَلَّ » كان ، أم من ٤ « فَعِيلٍ » ، أم من ٥ « فَعُئِلَ » إذا مَشَلَّتَه ، وإن ٦ كان « فَعُئِلَ » لا يتعدى ، وإن شئتَ همزتَ الواو فقلتَ : « أُعِدَدَ ، وَأُزِنَ » وكلِّمًا انضمتَ الواو من [٦٨ ب] غير عِلَّةٍ فهمزتها جائرٌ في أيِّ مَوْضِعٍ كانت ؛ إلا أن تكونَ لاما وتكونَ ٧ ضَمَّتْهَا إعرابًا ، أو تكونَ واوًّا انضمتَ لانتقاء الساكنين نحو : « ولا تَنَسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ٨ » و « لَتُسَلَوْنَ في أموالكم ٩ » فإن همزة هذه الواو لا تجوزُ ؛ لأن الضمَّةَ لعِلَّةٍ وليست الضمَّةُ أصلًا .

[بناء « فعل » للمجهول]

قال أبو الفتح : اعلم أنَّه قد يجوز أن تبني « فَعُئِلَ » للمفعول ، ولكن لا يكون المفعول مفعولاً صحيحاً وذلك نحو ١٠ قولك : « ظُفِرَ ١٠ في هذا المكان ؟ »

- ١ - ورد : قال أبو عثمان : في ص بعد . العنوان : باب من مسائل الخ .
- ٢ - ش : فاءان .
- ٣ - وزن : زيادة من ظ ، ش .
- ٤ ، ٥ - من : ساقط من ظ ، ش في الموضعين .
- ٦ - ظ : وإذا .
- ٧ - لا ما وتكون : ساقط من ش .
- ٨ - الآية ٢٣٧ من البقرة ٢ .
- ٩ - الآية ١٨٦ من آل عمران ٣ .
- ١٠ ، ١٠ - ظ : « قولك في ظرف » . وش : « قولك من ظرف » .

كما تقول: «قد انْقَطِعَ بالرجل» ، وكلُّ فِعْلٍ لا يَتَعَدَّى فهو مُتَعَدٌّ إلى الظُرُوفِ ١ وبحُرُوفِ ٢ الجِزِّ ، فإذا كانَ كذلكَ جازاً أن تقيمَ الظروفَ والجَرَ والخِجْرَ مَقَامَ المَفْعُولِ به ، وإنما يريد أبو عثمان أن ٣ «فَعَلٌ» لا يَتَعَدَّى إلى مَفْعُولٍ به ، نحو «زَيْدٌ وَعَمْرٍو» .

[هز الواو المضمومة ضما لازما غير عارض]

وَجُمْلَةُ القَوْلِ فِي هَذِهِ الوَاوِ أَنهَا مَتَى انضَمَّتْ ضَمًّا لَازِمًا غَيْرَ عَارِضٍ .
فَهَمْزُهَا جَائِزٌ حَسَنٌ . نَحْوُ : «أُعِيدَ» فِي «وُعِيدَ» وَ «أُزِنَ» فِي «وُزِنَ»
وَ «أُدْوِرَ» فِي «أُدْوِرَ» وَ «سُرْتُ سُورًا» فِي «سُور» . وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى :
«وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتَتْ» فِي «وُقَّتَتْ» وَهِيَ «فَعَلَّتْ» مِنَ الوَقْتِ .

وَقَالُوا ٦ : «أُجوه» فِي «وُجوه» وَلَمْ يَجْزِ مِثْلُ هَذَا فِي قَوْلِكَ : «هَذِهِ دَلُّو» ؛ لِأَنَّ الضَّمَّةَ عَارِضَةً يُزِيلُهَا النَّصْبُ وَالْجَرُّ وَكَذَلِكَ قَوْلُكَ : «لَوْ انْطَلِقَ بَزِيدٌ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا» ، فَالضَّمَّةُ فِي الوَاوِ لَيْسَتْ لَازِمَةً ٧ لِأَنَّهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ ، وَلَا تَتَوَهَّمُهَا حَرَكَةُ الهمزة إِذَا قُلْتِ : «انْطَلِقَ» .
لأن هذه الهمزة لا تثبت في الوصل .

١ - ظ ، ش : الظرف .

٢ - ص : وحروف .

٣ - أن : ساقط من ظ ، ش .

٤ - الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٥ - «في وقتت» : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : وقال .

٧ - ورد في ظ هذا الموضع بين كلمتي (لازمة) و(لأنها) ما يأتي: (لأنها ليست لازمة) وهي

وكذلك قولك : « قام ١ أبوك أومك » . فيمن حذف الهمزة من « أم » : لأن الحركة عارضة . إنما هي للهمزة وبزيلها التحقيق ٢ . فلما لم تكن الحركة لازمة لم يعتد ٣ بها وخفت . ونظير هذا ، قوههم : « رد » و« ردود » فإذا صاروا إلى التثنية فكلمهم يقول : « ردآ » ولا يظهر التضعيف كراهة اجتماع متحركين .

وهم يقولون اردد الرجل وامدد الحبل : لما كانت حركة الدال الثانية غير لازمة وإنما هي لالتقاء الساكنين بمنزلة ضمة واو « ولا تنسوا الفضل بينكم ، واشتروا الضلالة » وقد قرئ هذا على ثلاثة أوجه « اشتروا الضلالة » بالضم « واشتروا الضلالة » بالكسر « واشتروا الضلالة » بالفتح . والحركات كلها لالتقاء الساكنين ٤ . فن ضم فلئلا تشبه هذه الواو الواو التي في نحو قولك : ١٠ « لو انطلقت لكان كذا وكذا » ومن كسر فعلى أصل [١٦٩] حركة التقاء الساكنين . ومن فتح فإنه استراح إلى الفتحة لخصتها . والهمز في هذه الواو لا يجوز كما جاز في « أقتت » لأن الحركة غير لازمة إنما هي لالتقاء الساكنين . فإن قيل ٦ : ولم اطرده الهمز في الواو المضمومة ؟

قيل : لأن الضمة قد تجرى تجرى الواو وهي واو صغيرة كما أن الكسرة باء صغيرة والفتحة ألف صغيرة . وهذه الحروف عن هذه الحركات تشدأ متى كن مدات . نحو « رسالة » وصحيفة . وعجوز ٧ .

١ - ظ ، ش : تام .

٢ - ش : التثخيف .

٣ - ظ : يتعد : وهو خطأ .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ١٧٥ من البقرة ٢ .

٦ - قيل : ساقط من ظ .

٧ - ظ ، ش : عجوزه .

وقد تُحذف الواوُ للجزمِ كما تُحذفُ الضمّةُ في قولك : « لم يَغزُ ، ولم يدعُ » فجرى ذلك تجرّى « لم يَضْرِبُ » فلمّا كانت الحركة مضارعةً للحرف هذه المضارعةُ ، صارت الواوُ المضمومةُ بمنزلةِ الواوَيْنِ ، فجاز همزُها من حيثُ وَجِبَ هَمْزُ جَمْعٍ « واصله » إذا قلتَ : « وَأَوَاصِلٌ » وأصلُها في التقدير « وَأَوَاصِلٌ » ، ولم يكن فيها ثِقَلُ الواوَيْنِ ، فتلزمُ الهمزُ ٢ لاغير ، بل لما كانت الواوُ المضمومةُ مشبّهةً للواوَيْنِ جاز فيها الهمزُ وتركه ولم يكن في ثقلِ الواوَيْنِ فتلزمُ الهمزُ ٢ . وهذا هو القياسُ ليكونَ بينَ المشبّهِ والمُشبّهِ به فصلٌ . لأنه ليسَ به ، ولو كان إيّاه لما كان مُشبّهًا به .

ألا ترى أنّ ما لا ينصرفُ إنّما مُنعَ الصّرفَ لمشاَبهتِهِ الفِعْلَ . فمُنِعَ ما لا يكونُ في الفِعْلِ وهو الجرُّ والتّنوينُ ثمّ مع ذلك لا يَبْلُغُ أنْ يكونَ كالْفِعْلِ من جميع وجوهه .

ألا ترى أنّ حروفَ الجرِّ تدخلُ عليه ، ويكونُ ٣ فاعلاً وغيرَ ذلك ممّا هو مُختصٌّ بالأسماءِ وغيرُ جائزٍ بالأفعالِ .

[جواز همز الواو المضمومة ضماً لازماً إذا كانت حشواً]

فإن قيل : فإنّ الواوَ المضمومةَ ضماً لازماً إذا وقعتَ حشواً غيرَ أوّلٍ : جاز همزُها نحوُ : « أدوُرٍ . وأسوقٍ » ؛ ولا يجوز ذلك في الواوَيْنِ إذا وقعتا حشواً .

ألا ترى أنّك تقولُ في النَّسَبِ إلى « نَوَى . وطَوَى : نَوَوَى . وطَوَوَى »

١ - ظ ، ش : الحرف ، وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ويكون : غير واضح في ص .

٤ - ظ ، ش : سوق .

فلا تَهْمِزُ وإن اجتمعت واوَانِ فقد صار إذا يجوزُ في الواوِ المضمومةِ •
المشبهةُ^١ بالواوِين • ما^٢ لا يجوزُ في الواوِين • . فما تُنْكَرُ أن تكونَ الواوِ
المضمومةُ لم يجب هَمْزُها من حيث كانت مشبهةً بالواوِين لما أَرَبْتِك .

قيل : لأن الواوِين لا يجتمعان أولاً إلا [٦٩ ب] وإحداهما زائدة فلمَّا اجتمعتا

وإحداهما زائدة ألزموها الهمزَ ، وشبهت المضمومةُ بها فجاز هَمْزُها ؛
لأن الضمة زائدة . وجاز إثباتها ؛ لأنه لا تبلغ الحركة أن يكون لها حكمُ
الحرف التام .

[واو « نوى » ونحوه من الأصل]

فأما « نَوَوِيٌّ » ونحوه . فواوُه من الأصل ، وإحداهما^٣ بدلٌ من بدلٍ ؛

من الأصل . وعلى كُـلِّ حال فليست زائدة • فلم يُكره اجتماع هاتين الواوِين
ونحوهما ؛ لأنه ليست إحداهما زائدة • ، هذا مع أن التَّعْيِيرَ إلى الأطرافِ أُسْبِقُ
منه إلى الأوساطِ .

ألا ترى أنهم هَمْزُوا « أوَائِلَ » لقُرْبِ الواوِ من الطَّرْفِ . ولم يهَمْزوها

في نحو : « طَوَاوِيسٍ » لبعدها منه .

وقولُ أبي عُثْمَانَ ، ولا تُبَالِي أَمِينٌ فَعَلَّ كَانَ أَمٌ^٤ « فَعِلَّ » أمٌ^٥ « فَعَلَّ »

إذا مثلتَه : وإن كانَ « فَعَلَّ » لا يَتَعَدَى . يَدُلُّ على أن التَّمثِيلَ لِلإِرْتِيَاضِ

في الصَّنعة غيرُ مَكْرُوهٍ ولا مَحْظُورٍ ؛ وإنما المَحْظُورُ من ذلك أن تَبْنِي مِثَالًا تُرِيدُ

استعمالَه في نَثْرِ أو نَظْمٍ ، فحينئذ لا يجوزُ أن يكون ذلك المِثَالُ إلا مَقْيَداً على

أحدٍ أَمثَلِيهِم المَطْرَدَةِ المشهورة .

٢ - ظ : ما .

١ - ظ ، ش : « التي هي مشبهة » .

٢ - ظ ، ش : أو إحداهما .

٣ - من بدل : ساقط من ظ ، ش .

٤ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٧ - في ظ ، ش : أو ، في الموضوعين .

[لا يميز نحو « يسر » ويمين]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت « فُعِيلَ » من الياءِ التي هي فاءٌ لم تُهمزِ الياءُ . وذلك قولهم :
« يُسِرُّ ، ويُيمِنُ » . وقال أبو علي : « يُسِرُّ ، ويُيمِنُ » والأوّل أشبههُ ؛ لأنَّهُ
الضمة في الياءِ أخفُّ منها في الواوِ .

قال أبو الفتح : إذا ثبت أن الواو المضمومة بمنزلة الواوين فينبغي أن تكون
الياءُ المضمومةُ بمنزلة اجتماعِ الواوِ والياءِ . وهذا لم نَرَهُمْ هَمَزُوهُ . ألا تراهُمُ
قالوا : « وَيَلُّ ، وَيَبْحُ ، وَيَسُّ ، وَيَسُّ » فلم يَهْمِزُوا شيئاً من ذلك ؛ لأنَّهُ
لم يجتمع فيه واوانِ .

وقالوا فيما سبقت ياؤه « يَوْمٌ ، وَيُوحٌ » في اسمِ الشَّمْسِ كذا يرويه النَّاسُ
وكذا رأيتُهُ بخطِ أبي العباس محمد بن يزيد . رحمه الله بالياء ٢ .

٣ وحكى عن ابن الأنباري ٣ أنه قال : هو بالياء ؛ وكان يقول فيه :
« بوحٌ » فردّ عنه غيرَ دَفْعَةٍ فقال : هكذا وجدته في كتابي . والغلطُ إلى
الواحد أسرعُ منه إلى الجماعة .

١٥ فلمّا كانت الياءُ والواوُ قد اجتمعتا أولاً ولم يجبِ الهمزُ بل لم يجزُ كانت
الياءُ المضمومةُ أبعدَ من جوازِ الهمزِ فيها وانضافَ إلى أن الياءَ ليست

١ - ظ ، ش : وكذلك .

٢ - رحمه الله بالياء : ساقط من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - في ظ ، ش : حكى ابن الأنباري .

٤ - ظ ، ش : قال .

٥ - ظ . ش : في .

[١٧٠] في ثِقَلِ الواوِ اختلاف الحرفين في : « يَوْمٍ . وَوَيْلٍ » وعدم التضعيف المذكور في أول الكلمة فلم يَحْزُرِ الممزر .

[إذا اجتمعت واوان في أول كلمة همزت أولاهما]

قال أبو عثمان :

وإذا اجتمعت واوان في أول كلمة فلا بُدَّ من همز الأولى منهما ، وذلك
أَنَّكَ لو بَسَّيْتْ مثل « كَوَّكَبٍ . أَوْ كَوَّثِرٍ » من « وَعَدَّ ، وَوَزَّنَ » كنت تقول :
« أُوْعَدَّ . وَأُوْزَنَ » وأصل هذا « وَوَعَدَّ ، وَوَوَزَّنَ » ولكن التضعيف في أول
الكلمة لا يكاد^٢ يكون فكثر هوا تَرَكَ الواوين لذلك .

[التضعيف في أول الكلمة قليل]

قال أبو الفتح : اعلم أن التضعيف في أول الكلمة عزيز قليل ؛ وإنما
جاءت^٣ منه أحرف معروفة ، نحو : « دَدَانٍ . وَكَوَّكَبٍ » ، وأكثر ما يجيء^٤
بالفصل بين الحرفين نحو : « دَيْدَانٍ ، وَوَدَيْدَانٍ ، وَوَدَوْدَرِي » فلماً قل التضعيف
بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثِقَلِهَا ، فمن هنا وَجَبَ الهمز
في « أُوْعَدَّ ، وَأُوْزَنَ » .

ولو جمعت « واقداً » لقلت : « أواقداً » وأصله : « وواقداً » فهزمت الأولى ؛
لاجتماع الواوين .

١ - ظ : واختلاف .

٢ - يكاد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ثين : جاء .

٤ - ص وهامش ظ : يجيء . وظ ، ش : يكون .

ومثله قول الشاعر :

ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا^١ لَقَدَّ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ
فَالْأَوَاقِ جَمْعُ «وَأَقِيَّةٍ» وَأَصْلُهَا «وَوَاقٍ»^٢ فَهَمْزَاتِ الْأُولَى، وَلَوْ سَمِيَتْ رَجُلًا
«بِأَوْعَدٍ» وَأَوْزَنَ «هَذِينَ لَصَرَفْتَهُ فِي الْمَعْرِفَةِ؛ لِأَنَّهُ «فَوَعَلَ» بِمَنْزِلَةِ «كَوَثِرٍ».

[إن كانت ثانية الواوين في أول الكلمة مدة جاز همز الأولى وعدم همزها]

٥

قال أبو عثمان :

فَإِنْ كَانَتِ الْوَائِي الثَّانِيَّةُ مَدَّةً كُنْتُ فِي الْأُولَى بِالْحِيَارِ : إِنْ شِئْتَ هَمَزْتَ
الْأُولَى وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَهْمِزْ ، نَحْوُ : «فَوَعِلَ» مِنْ «وَعَدَّ» تَقُولُ «وُوعَدَّ»
وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : «مَا وَوَرَى عَنْهُمَا مِنْ سُوءٍ تِهْمَا» ، وَإِنْ شِئْتَ هَمَزْتَ ،
وَلَيْسَ الْهَمْزُ مِنْ أَجْلِ اجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ . فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ، لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَجْزُ
إِلَّا الْهَمْزُ . وَلَكِنْ لُضْمَةُ الْوَائِي يَجُوزُ الْهَمْزُ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ قَوْلُهُ جِبِلٌّ ثَنَاؤُهُ ° :
«وَإِذَا الرُّسُلُ أُقْتَتَتْ»^٦ ، وَالْأَصْلُ عِنْدَنَا^٧ «وَقُتَّتْ» لِأَنَّهَا «فَعُلَّتْ» مِنْ
الْوَقْتِ ، وَلَكِنَّهَا أُكْرِهَتْ الْهَمْزَ لِانْتِزَامِهَا ، وَلَوْ كَانَتْ فِي غَيْرِ الْقُرْآنِ لَكَانَ
تَرَكَ الْهَمْزُ جَائِزًا .

١٠

قال أبو الفتح : معنى قوله : إن كانت الثانية مددة : يعني أن تكون ساكنة

١٥

قبلها ضمة وتكون مع ذلك منقلبة عن ألف أو بمنزلة المنقلبة عن ألف^٨.

١ - ظ ، ش : ياعدى .

٢ - ظ ، ش : والأواق .

٣ - وأصلها وواق : ساقط من ظ ، ش .

٤ - من الآية ٢٠ من الأعراف ٧ .

٥ - ظ ، ش : تعالى . وهامش ظ : عز وجل .

٦ - الآية ١١ من المرسلات ٧٧ .

٧ - عندنا : ساقط من ش .

٨ - ظ ، ش : الألف .

فالمقلبة عن الألف نحو قولك في « واعدَّ ١ : وُوعدَ » .

والتي هي بمنزلة المنقلبة نحو بينائك من « واعدَّ » مثل « حوَقَلَ . وبَسِطَرَ : أوعدَّ وويعدَّ » تُهميزُ الأولى [٧٠ب] في « أوعدَّ » لاجتماع الواوَيْن وتُقِرُّها في « ويعدَّ » لأنه لم تجتمع واوان .

- ٥ فإن بسَّيتَ الفِعْلَ للمفعول قُلْتَ فيهما جميعا : « وُوعدَ » فجزريا مجرى فِعْلٍ من فاعلٍ من « واعدتَ » إذا قُلْتَ « وُوعدَ » كما جرى « حوَقَلَ وبُوطَرَ » جرى « قُوَتَلَ . وشوَّتَمَ » : لأنهما محمولان على « فاعلٍ » لانضمام ما قبيل الواوِ وسكونها .

- فلذا اجتمعتِ الواوان هكذا . لم يجب قلبُ الأولى . لاجتماعيهما : لأن الثانية ٢ . مدَّةٌ : فجرت مجرى أليف واعدَّ : فكما لا يجوزُ همزُها ؛ في « واعدَّ » ١٠ كذلك لم يجب ٣ همزُها في « وُوعدَ » ولكن إن شئتَ همزتها لأنها مضمومة . فأمَّا إن ٤ : كانت الواوُ الثانية من أصلِ الكلمة همزت الأولى لاحتمالِ الأتري إلى قولهم « الأولى » في تأنيث « أول » . ألزموه الهمز : لأن الواو الثانية . عينُ الفعلِ بمنزلةِ الصادِ مِن ٥ « القصوى » والنونِ من الدنيا « وليست منقلبة عن أليف .

١٥

وتقول إن الواو الثانية في « وُوَرِي » إنما هي منقلبة عن أليف « وآرى » فلم يجب همز الأولى ؛ لأن الثانية غير لازمة .

١ - ظ ، ش : أوعد .

٢ - ظ ، ش : الثلاثة .

٣ - ظ ، ش : لم يجز .

٤ - ظ ، ش : إذا .

٥ - ظ ، ش : في .

٦ - ظ ، ش : لم .

ألا ترى أنك إذا بنيت الفعل للفاعل الذي هو الأصل قلت « وارى »
فزالت الثانية ؛ وإن شئت همزت لانضمام الواو .

وقوله في « أقتت » ولكنها ألزمت الهمز لانضمامها ، ليس يعنى به أن
الضم موجب للهمز ، بل يريد أنه يجوز للهمز ؛ لأنه قد بين هذا في أول
الفصل . ، فيقول ١ : إنها ألزمت الهمز لانضمامها ٢ في أكثر الأمر وإن كان
ترك الهمز جائزا كما يجوز أشياء كثيرة في القياس وإن لم يرد بها الاستعمال ؛
على أن أبا عمرو قد قرأ « وقتت » بلا همز .

[قلب الياء الساكنة واوا إذا انضم ما قبلها]

قال أبو عثمان :

واعلم أن الياء إذا كانت فاءً فمجرها مجرى سائر الحروف إلا في أشياء
سأذكرها لك إن شاء الله ؛ تقول في « مُفْعِلٍ » من « يئس » « مؤيس »
فتبدل الياء واوا لانضمام ما قبلها . ومثل ذلك « مؤقن » ، و« مؤسير » لأنهما من
« أيسر » ، وأيقن « فعالت ذلك بالياء حين انضم ما قبلها كما أبدلت الواو
ياءً لانكسار ما قبلها في « ميزان » . وميقات « فهذا سبيل الياء هنا ، ولها
علة ٣ خاصة ستذكر إن شاء الله .

قال أبو الفتح : لما كان بين الياء والواو من الاشتراك والتقارب مالاخفاء
به . ثم ذكر في هذه الفصول التي قبل هذا ما يجرى على الواو من الحذف
والتغيير ، أراد أن يذكر حال الياء ويميزها من الواو في كثرة اعتلالها
[١٧١] أولا فأخرجها من حكمها . واعلم أنها تجرى مجرى الصحيح في أكثر الأمر

١ - ظ ، ش : ويقول .

٢ - لانضمامها : زيادة من ظ . ش .

٣ - علة : ساقط من ظ ، ش .

إلا ما استثنى به مما ذكره ومما سياتى به لتتمتاز الياء من الواو في هذا الموضع إلا
فيما يشاركها فيه وتتخلص منها؛ وإنما وجب قلب الياء الساكنة واوًا إذا
انضم ما قبلها؛ لأنها لما سكنت ضعفت فقويت الضمة قبلها على قلبها كما
انقلبت في «ميزان» الواو ياءً لانكسار ما قبلها وضعفها بالسكون.

بدللك على ذلك أنها إذا تحركت جرت على أصلها، وذلك قولك «ميسقين»
فتشبت ياءً، وكذلك «حوول» و«طبول» صححت الواو وإن انكسر ما قبلها؛ لأن
الحركة في الحرف تقويه والسكون يضعفه.

ألا ترى أنك تقول «عسبر» و«شبناء» فتقلب النون ميماً في اللفظ
لوقوعها ساكنة قبل الباء فإذا تحركت صححت، وذلك قولك «عنب» و«شنب».

[لو بنيت مثل «يفعل» من وعد، «وينس» لم يغير]

١٠

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل «يعسوب» من «وعد» لقلت «يوعود» وكذلك
من «ينس» : «ينسوس» لا تغير واحدة منهما؛ لأنه لم يجز أمر «ينسيران» له.

قال أبو الفتح : يقول : لم تجتمع في أول «يوعود» ولا «ينسوس»

واوان فتهمز الأولى كما همز الأولى من الواوين إذا اجتمعتا أولاً.

١٤

[ماذا صنع لو بنيت مثل «فعلول» منها]

قال أبو عثمان :

ولو بنيت مثل «عصفور» لقلت «وعدود» إلا أنك إن شئت همزت

الواو الأولى^٢ لانضمامها.

١ - ظ ، ش : انقلاب .

٢ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

ولو بَنَيْتَهَا من « يَتَيْس » لقلت « يُؤْسُوسُ » فضممت الياء وأسكنتَ
 الهمزة حتى يكونَ الوزنُ واحداً. فما سئلتَ عنه فعلى هذا مجراه فأجره على
 ما أجرته العربُ إن شاء الله .

قال أبو الفتح : قد تقدمَ القولُ في جَوَازِ همزة الواوِ المضمومة فلذلك جازَ
 في « وَعُدُّودٍ : أَعْدُودٌ » ولا يجوزُ أنْ تُهَمَزَ الياءُ في « يُؤْسُوسُ » لأنَّ
 الضمَّةَ في الياءِ أخفُ منها في الواوِ .

[بناء « افعل » وما تصرف منه ما فإؤه واو أوياء]

قال أبو عثمان :

واعلم^٣ أنَّ « افْتَعَلَ » ، ومُنْتَعِلًا « وكل ما تصرف منه إذا بنيت مماً فإؤه واو »
 أو ياء فأكثر العربِ وهى اللغَةُ المشهورة الشائعةُ يُبدِلُون مكانَ الواوِ والياءِ
 تاءً ثمَّ يُدْنِمُونَهَا فى التاءِ التى بعدَها ، وذلك قَوْضُم : « اتَزَنَ ، وَيَتَزَنُ ، فهو
 مُتَزِنٌ » .

وكذلك الياءُ. تقولُ « اتَّأَسَ » فهو « مُتَّئِسٌ » [٧١ ب] و « يَتَّئِسُ »
 وكذلك جميعُ هذا لو بنيتَه من « وجل . ووَضُوَ » لقلتُ « اتَّجَلَّ » ، واتَّصَأَ » .
 وإنما فَعَلُوا هذا بالواوِ والياءِ فى هذا من قِبَلِ أنهم لو تَرَكَوهُما على أُصُولِهما
 تَبِعَا ما قَبِلَهُما . وكُنْتَ تقولُ « ياتَّئِسُ . وياتَّزِنُ ، ومُؤْتَزِنٌ ، ومُؤْتئِسٌ »
 وتقولُ ° إذا أَمَرْتَ « ائْتئِسْ » ، وائْتَزِنْ ° فكانَ ذلك يَشْتَقِلُ عليهم : لأنَّ

١ - فى ط ، ش : بنيت .

٢ - ظ ، ش : لا .

٣ - ظ ، ش : اعلم .

٤ - والياء : ساقط من ش .

٥ - فوق الواو من : « ويقول » . فى ظ : كما .

الواو والياءَ لِيُسْتَأَنَّ كسائرِ الحروفِ ، والحركاتُ فيهما ^١ مستثناةٌ - وسنبين ذلك إن شاء الله - فأبدلوا مكانهما ^٢ حرفاً أجلداً منهما مخرجهُ من مخرجِ الذى بعده ليثبتَ على هيئة واحدة في جميع ما تصرف منه وكان ذلك أخفَ عليهم من أن يتبعها ما قبلهما .

قال أبو الفتح : يقول : لما كان تركههم الباءَ والواوِ في « افْتَعَلَ » غيرَ مدغمين ^٣ يلزمُ منهم قلبُهما ^٤ تارة كذا وتارة ^٥ كذا ؛ أرادوا إبداءَهما حرفاً أقوى منهما يؤمن انقلابه قلبياً ^٦ إلى لفظٍ مابعدهما وهو التاءُ فلذلك قالوا : « اتَزَّنْ ، واتأس . »

ومعنى قوله : إنَّ انواو والياءَ لِيُسْتَأَنَّ كسائرِ الحروفِ ؛ لأنَّك لو قلتَ :

١٠ في قافية « خير » وفي قافية « شر » لم يحجز لكان الياءِ في « خير » وذلك أن الواو والياءَ أُخْتانٌ للأليفِ ومشبَّهتانِ بها لما فيهما من المدِّ ؛ ولذلك جعلوهما أردافاً قبلَ حرفِ الروى ، نحو قول قطريِّ بن الفُجاءة :

منَ الحَمِيرَاتِ البِيضِ لم أرَ مثلها شِفاءً لذي داءٍ ولا لِسَقِيمٍ .

وكذلك قولُ امرئِ القيسِ :

١٥ قد أشهدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تحمِلُنِي جرداءُ معروفةُ اللَّحْيَيْنِ سُرحوبُ

فالياءُ في « سقيم » والواوُ في « سُرحوبُ » مشبَّهتانِ بالأليفِ في نحو قولِهِ :

تهوى كجندلةِ المَسْجُوقِ يُرَى مِىَ بها السُّورُ يومَ القِتالِ

١ - ظ ، ش : فيها .

٢ - ظ : مكانها .

٣ - ظ ، ش : مدغمتين .

٤ - ظ : قبلها . ش : قلبها ، والأول تصحيف .

٥ - ظ ، ش : وأخرى .

٦ - ظ ، ش : فقلبتا .

وهذا كله أردافٌ ؛ ومعنى أردافٍ أن الصوتَ يمتدُّ بها قبل حرف الروى ؛
لأنهم لما كان من عادتهم أن يترنموا في أواخر الأبياتِ بامتدادِ الصوتِ جاءوا
بالألفِ والياءِ والواو أيضاً قبْلَ حرفِ الروى لِيَمْتَدَّ بها الصوتُ كما وصلوا بالألفِ
والياءِ والواوِ بَعْدَ حرفِ الروى في نحوِ قوله :

فِيفَا نَبَيْكُ مِنْ ذَكَرْتَى حَيْبٍ وَمَنْزَلِي

وقوله :

سُقَيْتِ الْغَيْثِ أَيْتَهُمَا الْخِيَامُ

وقوله :

أَقْلَى النَّوْمِ عَاذِلَ وَالْعَيْتَابَا

[١٧٢] وأصلُ الرَّدْفِ : للألفِ ١ ، والياءُ والواوُ مشبهتانِ بها .

يبدلُكُ ٢ على ذلك أن الألفَ لا تخرجُ من المدِّ ؛ والواوُ والياءُ تُخرجانِ من
المدِّ بأنْ تتحرَّرتا ، أو تكونَ قبلَ كلِّ واحدةٍ منهما حركةٌ من غيرِ جِدْسِهَا .
وهذا بابٌ يطولُ وسأستقصيه ٣ في شرح كتاب القوافي عن أبي الحسن .
إن شاء الله .

فلهذا وغيره ٤ ما قال أبو عثمان : إن الياءَ والواوَ ليستا كسائرِ الحروفِ .
وقولُه : والحركاتُ مستقلةٌ فيهما ٥ إنما استثنيتُ الحركاتُ فيهما لأنهما
مشبهتانِ للألفِ والألفُ لا تتحركُ أبداً ، فلماً أشبهتاهما ما لا يتحركُ أبداً وجازت

١ - ظ ، ش : الألف .

٢ - ظ ، ش : يدل .

٣ - ظ ، ش : وسأقتضيه .

٤ - ظ ، ش : ولغيره .

٥ - ظ : فيها .

٦ - ظ ، ش : تحرك .

فيهما الحركةُ جازتُ على مشقَّةٍ ولم تكن فيهما مثلها في سائر الحروف التي لا تمتنع فيها ١ الحركةُ ولم تبلغاً قوَّةَ الألف في اللين فتمتنع الحركةُ فيهما أصلاً .

ألا ترى أنك تقول في جمع « قَصْعَةٍ ، وَجْفَنَةٍ : قَصَعَاتٌ . وَجَفَنَاتٌ » فتُحَرِّكُ العينَ ، ولا تقولُ في « بَيْضَةٍ . وَجَوْزَةٍ » إلا « بَيْضَاتٌ ، وَجَوْزَاتٌ » بالإسكان ٢ فهذا ممَّا ٢ استشَقَّلت فيه الحركةُ فيهما .

[إبداءهم التاء مكان الواو وليس بعدها تاء]

قال أبو عثمان :

ومع هذا إنهم قد أبدلوا التاء مكان الواو ، وليس بعدها تاء فقالوا ٣ : « أَتَلَجَّ يُتَلَجُّ ، وَأَتَكَأ ، يُتَكَى » ، وهذا أتقَى من هذا ، وَتَقِيَّةٌ « وإنما أصله : « أُولَجَّ ، وَأَوَكَأ » لأنهما من « تَوَلَّجْتُ وَتَوَكَأْتُ . وَأَتَقَى مِنْ وَقَيْتُ » ، ١٠ وَتَقِيَّةٌ مِنْ وَقَيْتُ » فهي فعيلةٌ منه ٥ ولكنَّهم أبدلوا التاء مكان الواو فكان ذلك أخفَّ عليهم .

قال أبو الفتح : يقولُ : إذا كانوا قد أبدلوا التاء مكان الواو في هذه المواضع التي لا تاء بعد الواو فيها لضربٍ من الاستخفاف فهم — بأنَّ يُبَدِّلُوهَا تَاءً فِي بَابِ افْتَعَلْتُ لِتُدْغَمَ التَّاءُ الْمَبْدَلَةُ فِي تَاءِ افْتَعَلَ وَيُؤْمَنُ انْقِلَابُهَا وَإِتْبَاعُ ١٥ مَا قَبْلَهَا مِنَ الْحَرَكَاتِ — أَجْدَرُ .

١ - ص : منها .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فلها ما .

٣ - ظ ، ش : قالوا .

٤ ، ٤ - ما بينهما عن ظ ، ش ، وفي ص ما يأتي : « أصل اتلج أولج ، واتكأ أو كأ ، لأنها من وكأت وولجت ، وأتق من توقيت » .

٥ - ص : منها .

[رأى الخليل أن « تولى فرعل لا تفعل »]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل أن قوله :

مُسْتَخِذًا مِنْ عَضْوَاتٍ تَوَلَّجًا

إنما هو « فَوَعَلَ » من « وَاعَجْتُ » وليس بـ « تَفَعَّلَ » لأن « تَفَعَّلًا » في الأسماء قليل ، و « فَوَعَلَ » كثير ، ولكنه علم أنه لو جاء بالواو على أصلها لزمه أن يُبَدِّلَهَا هَمْزَةً لئلا يجتمع واوان في أول كلمة فأبدل التاء [٧٢ ب] أكثره دخولها على الواو في ٢ باب « وَاعَجَ » حين قالوا « أُتَلَّجَ » . ومُتَلَّجٌ . وهذا أُتَلَّجٌ من هذا « ولم يُؤْخَذْ هذا إلا عن الثقات .

قال أبو الفتح : يقول إذا كانوا قد أبدلوا الواو تاءً في « أُتَلَّجَ » . ومُتَلَّجٌ . وهذا أُتَلَّجٌ من هذا « ولو جاءوا بها ٢ لما لزمهم حذف ولا قلب . فإن يُبَدِّلُهَا تَاءً — في حرفٍ من هذا الباب الذي قد اطرَدَ فيه القلبُ ، ولو لم تُبَدِّلْ فيه تاءً لوجب إبدالها هَمْزَةً — أَجْدَرُ ، وهو « تَوَلَّجَ » لأنه لو لم يُبَدِّلْهَا تاءً لزمه أن يقول « أُوَلَّجَ » لاجتماع واوَيْنِ .

وقوله : « ولم يُؤْخَذْ هذا إلا عن الثقات » يريدُ به لم تُؤْخَذْ هذه الأئمة إلا عن الثقات .

قال أبو علي : لأن العائل لا يُحْتَاجُ فيها إلى ذكرِ التثنية كما يُحْتَاجُ إلى ذلك في الواو .

١ - ش : تفعل .

٢ - الواو في : ساقط من ظ . ش .

٣ - ظ : بهما ، وهو خطأ .

٤ - ظ : ش : من .

[تيقور « فيعول » من الوقار]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : ومثل ذلك قوله :

فإن يكن أمسى البيلي تَيْقُورِي^٢

- ٥ إنما هو « فَيَعُولُ » من الوقار ؛ وسألت الأصمعي عن ذلك فقال : كذلك قول الأشياخ . وجعلوا التاء تابعة للواو في هذا ليكون ذلك عوضا للواو من كثرة دخول التاء عليها .

قال أبو الفتح : أصل « تَيْقُورِي » على هذا : « وَيَقُورُ » فأبدل^٣ الواو تاء كما قالوا « تَقِيَّة » والأصل « وَقِيَّة » وثقافة وأصلها « وَقاة » وأشباه ذلك .

٦٠ قال أبو علي : معناه فإن يكن أمسى البيلي وقارى .

ويريد أنهم أدخلوا « اتأس » على « اتترن » فجعلوا الياء محمولة على حكم الواو في هذا الباب لافي باب « تَقِيَّة » ، وتجاه . وتوالتج : لأننا لم نرهم أبدلوا الياء المنفردة ؛ من تاء افتعلت تاء وهي فاء . إنما فعلوا ذلك وهي لام نحو : كَيْت . وذَيْت . وثِنان .

٦٥ وأصل قلب الفاء تاء : إنما هو للواو ثم دخلت الياء عليها ألا ترى أنك لا تجد في باب « تَقِيَّة » ، وتجاه شيئا من الياء .

يقول : فلما كانت الياء تدخل على الواو كثيرا ، وتعال الواو إليها - نحو :

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - في هذا الموضع من ص : « يعنى وقارى » وهي فيها إلى الهمش أقرب ، وهي تفسير يمكن الاستغناء عنه بما بعده في الصلب .

٣ - ص : فأبدلوا .

٤ - ظ ، ش : المفردة .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : « إلا أنك لم تجد » . وفي هامشها : « لا تجد ، نسخة » .

« أَعْرَزَيْتُ ، وَمُعْرَزِيَاتٌ » وغيرهما - أمالوا الياء إلى حُكْمِ الواو في باب « اِتَّزَنَ »
وَاتَّأَسَّ » لَضَرْبٍ مِنَ التَّعَادُلِ .

وإنما قُلِبَتِ الواو تاءً في هذا كَلِمَةً لِقُرْبِ مَخْرَجِهَا مِنْ مَخْرَجِهَا ، ثُمَّ كَلِمًا
أَرَادُوهُ ١ . من الإدغام المأمون معه أن يَتَّبِعَ الحَرْفُ مَاقِبِلَهُ .

[بعضهم لا يبدل فاء « افعل » وما تصرف منه تاء إذا كانت واوا أو ياء]

قال أبو عثمان :

وبعضُ العرب من أهل الحجاز ممن يُوثِقُ^٢ بعربيته [١٧٣] لا يُبَدِّلُ الواوَ ،
والياء تاءً في هذا الباب ويجعلهما تابعين لما قبلهما كما ذكرت لك . يقولون :
« مُرْتَزِنٌ ، وَمُوتَسِّسٌ ، وَيَاتَزِنُ ، وَيَاتَسِّسُ^٣ . واتزِنَ ، واتزرَ إذا أمرت^٤ »
ولم يتسكَّبْ ما تسكَّبَ الأولون . والأولى أكثر وأقيس^٥ .

قال أبو الفتح : أهلُ هذه اللُغَةِ على قلبها جروا على أصل الباب ولم يبدلوا
الفاء تاءً وذلك أنهم لما رأوا الواو والياء إذا كانتا فاعين في غير هذا الموضع قد
تتبعان ماقبلهما أتبعوهما هنا : إلا تراهم يقولون : « اِيَجَلُّ ، وإِيَجَلُّ ؛ أو هو
ياجَلُّ ، وياحل » فلما فعلوا هذا في غير هذا الموضع . كذلك فعلوه هاهنا أيضا .

[إبدال الواو المكسورة في أول الكلمة همزة]

قال أبو عثمان :

واعلم أن الواو إذا كانت أولا وكانت^٦ مكسورة . فمن العرب ممن يُبَدِّلُ

١ - ظ ، ش : أرادوا .

٢ - ظ : « من لا يوثق » . وفوق : « لا » : فيها ، نسبة .

٣ - ياتسس : ساقط من ظ ، ش .

٤ - واتزن زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : أمر .

٦ - ظ : إيجل .

٧ - ظ : كانت

مكاتها الحمزة ويكون ذلك مُطَرِّدًا فيها فيقولون ^١ في « وِسَادَة : إِسَادَة » وفي « وعاء : إعاء » وفي « الوِفَادَة : إِفَادَة » .

وزعم سيديويه ^٢ أنه سمعهم ينشدون ^٣ :

إِلَّا الْإِفَادَةَ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبُنَا عِنْدَ الْجَابِرِ بِالْبِأْسَاءِ وَالنَّعَمِ

^٣ ويروى :

أَمَّا الْإِفَادَةُ فَاسْتَلَوْتُ رَكَائِبُنَا ^٣

ويقولون : « إِشَاحٌ فِي وِشَاحٍ » وَلَا يَهْمِزُ وَنَهَا مَكْسُورَةٌ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛

لَا يَقُولُونَ فِي « طَوِيلٍ ، وَعَوِيلٍ » وَنَحْوِ ذَلِكَ إِلَّا بِالْوَاوِ .

قال أبو الفتح : إِذَا كَانَ قَدْ صَحَّ أَنَّ الْوَاوِ الْمَضْمُومَةَ إِنَّمَا هَمْزَتْ ؛ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْ

الْوَاوِينَ وَجَرَّتِ الضَّمَّةُ فِيهَا مَجْرَى الْوَاوِ ، فَالْوَاوُ الْمَكْسُورَةُ عَلَى هَذَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَشْبَهَةً بِاجْتِمَاعِ وَاوٍ وَبَاءٍ نَحْوِ « وَيَبِحُ ، وَوَيْلٌ ، وَيَوْمٌ ، وَيُوحٍ » .

وَإِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ فَقَدْ كَانَ الْقِيَاسُ الْوَاوِ الْمَكْسُورَةَ أَلَّا تُهْمَزَ كَمَا

لَا يَجِبُ الْهَمْزُ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْبَاءُ نَحْوِ « وَيَبِحُ . وَوَيْلٌ » وَلَكِنْ الْمَكْسُورَةُ

فِي هَذَا مَحْمُولَةٌ عَلَى حُكْمِ الْمَضْمُومَةِ ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَةَ مُسْتَنْقَلَةٌ فِي الْوَاوِ كَمَا أَنَّ الضَّمَّةَ

فِيهَا كَذَلِكَ . فَمِنْ هُنَا لَمْ يَطَّرِدِ الْهَمْزُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ اطِّرَادَهُ فِي الْمَضْمُومَةِ .

وَلَمْ يَجْزُ الْهَمْزُ فِي الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ إِذَا وَقَعَتْ وَسَطًا كَمَا جَازَ فِي الْوَاوِ الْمَضْمُومَةِ ؛

نَحْوِ « أَدُورٍ ، وَأَسْوُوقٍ » ؛ لِأَنَّ الْمَكْسُورَةَ اسْتَفْتِيَتْ فِي ثِقَلِ الْمَضْمُومَةِ وَالْهَمْزُ الطَّرْفِ

أَسْوُوقٌ مِنْهُ فِي الْحَشْوِ .

١ - ظ ، ش : فيقول .

٢ - ص وهامش ظ : « أنه سمعهم ينشدون » و ظ و ش : « أنهم ينشدون » .

٣ - زيادة من ظ ، ش .

٤ - المضمومة : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ص : سؤوق .

الآتية إلى كثرة زيادةِ الهمزةِ الأولى نحو «أسودَ ، وأخضرَ ، وأحمرَ ،
وأبيضَ» وقلتها زائدةٌ [٧٣ ب] حَشَوًا في نحو «شمالٍ ، وشأَمٍ»
وكذلك هي في باب «حماءَ ، وصفراءَ ، وعُشراءَ ، ورُحَصَاءَ» كثيرةٌ
أيضاً^٢ لأنها طَرَفٌ وإن كانتَ بدلاً من زائدةٍ فإنها^٣ هي أيضاً زائدةٌ ، فهذا
ما يدلُّك على أن الهمزة ؛ أكثر ما تجيء في الأطراف فلذلك لم يجزُ همزها
مكسورةٌ غير أول على وجهه .

وأجاز أبو إسحق ، في قولهم «مصائبُ» أن تكون الهمزةُ بدلاً من الواو
المقدرة في مصابوبٍ ، وخالف النحويين أجمعين في أن «مصائبَ» من الشاذِّ
وقال : ليس كما ذهبوا إليه ، بل الهمزةُ في «مصائبُ» بدلٌ من الواو في «مصابوبٍ»
وردت عليه أبو علي ذلك وقال : إن الواو المكسورة لم تُهمز غير أول في غير
هذا الموضع فيُحتمل هذا عليه ؛ وإذا كان همزها وهي أول غير مطرِدٍ فهمزها
حَشَوًا خطأً . والقولُ عندي كما ذهب إليه أبو علي .

وقد أسعِدُ بنُ جبَّير : «ثم استخرجها من إعاء أخيه»
وسألت أبا علي وقت القراءة . فقلت : هلا أجزت أن يكون قولهم :
«إشاحٌ ، ووِشاحٌ» لغتين ؛ لأن الهمزة بدلٌ من الواو كما تقول «أكذبتُ
العهدَ ووكدتُه» ؟

فقال : «إجماعهم على «موشحٍ» بلا همز دلالةً على أن الواو هي الأصلُ
ولم نرهم اجتمعوا في موضع من «وكدتُ» على الواو فنحكّم بأن الهمزة فيها بدلٌ
من الواو . وهذا صحيح .»

١ - ظ ، ش : الهمز .

٢ - ش : فإنما .

٣ - ص : فاستخرجها : وهو خطأ

٤ - ظ : فهما .

٢ - أيضا : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : الهمز .

٦ - من الآية ٧٦ من سورة يوسف ١٢ .

وبدل^١ عليه أنهم قد قالوا : « التَّوَكِيدُ ، والتَّسَاكِيدُ » فهمزهم « التَّسَاكِيدُ »
بدل على أن الهمزة أصلٌ غيرٌ مُبَدَلَةٌ ؛ إذ لم نرهم أبدأوا الواو الساكنة
همزة .

- فأما قَوْضُمُ : « إَجَاحٌ ، وِوَجَاحٌ » في السُّنَنِ . فكلُّ واحدٍ منهما أصلٌ ونِيسَتِ الهمزةُ
بدلاً من الواو عندى . بدلٌ على ذلك قَوْضُمُ ٢ في معناه ٢ « أَجَاحٌ . وِوَجَاحٌ »
فقَوْضُمُ : « أَجَاحٌ » بالفتح . يدلُّ على أن الهمزة أصلٌ غيرٌ منقلبة ؛ لأنها مفتوحة .
والواو المفتوحة لا تُهمز . وليس لك أن تقيسَ على « أَحَدٍ ، وَأَنَاةٌ » لقلة ذلك .

[الواو المفتوحة في أول الكلمة لا تبدل همزة إلا شذوذاً]

قال أبو عثمان :

- ١٠ فإذا كانت الواو أولاً وكانت مفتوحةً فليس فيها إبدال إلا أن يَشِيدَ الشيءُ .
فيجىء على غير القياس .

قالوا : « إمأة أناةٌ . وهى وناةٌ من الوَيْتِ » .

وقالوا « أَحَدٌ » ؛ في وَحَدٍ « وهذا ٣ شاذٌّ [١٧٤] نادرٌ ليس مما يُتَّخَذُ
أصلاً . وإنما يُحْفَظُ نادراً فأعرف ذلك إن شاء الله .

- ١٥ قال أبو الفتح : إذا كانت الواو المكسورة مع ثِقَلِ الكسرة غيرَ مطَّرِدٍ فيها
الهمزُ فالمفتوحة لخفة الفتحة يجب ألا تُهمزَ فن هنا كان شاذاً .

وحكى لى ٤ بعضُ أصحابنا - أراه عن أبي عليٍّ ولم أسمع منه - : أن الهمزة

١ - س : ويدغم .

٢ - ظ ، ش : بمعناه .

٣ - ظ ، ش : فهذا .

٤ - ظ ، ش : لنا .

في قولك : « ما جاءني أحدٌ » غيرُ مُبَدَّلَةٍ من واوٍ وهي أصلٌ أوليست كالتى
في قولك : « أحدَ عَشَرَ » ونحوه .

قال : لأنَّ معناه « واحدٌ وعَشْرَةٌ » فالهمزةُ فيه بَدَلٌ من واوٍ .

قال : وقولهم « ما جاءني من أحدٍ » ليس معناه « ما جاءني من واحدٍ في
شيءٍ » ؛ إنما هذا لِنَبِيِّ الجَنَسِ أَجْمَعِ ، و « أحدٌ » ٢ هاهنا واقعٌ ٢ على الجماعة ،
وما أنا من هذه الحكاية عن ثقة . وقد يجوز أن تكونَ الهمزةُ في قولهم « ما قام
أحدٌ » بدلا من الواوِ ؛ لأنَّ معناه « ما قامَ واحدٌ من ذوى العلمِ فما فوقه » .

١ - وهي أصل : ساقط من ظ ، ش .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : « هنا واقعة » .

قال أبو عثمان :

باب ما الياء والواو فيه ثانية

وهما في موضع العين من الفعل

اعلم أن الأفعال منها ما ^١ تُعَلُّ وتُسَكَّن موضع العين وتحوّل حركته وتُرْزَل
 عن أصله : كلُّ هذا يُتَمَعَّلُ به ، وسأُبيِّن ذلك ^٢ إن شاء الله .

اعلم أن « فَعَلَّتْ ، وفَعَلْتُ ، وفَعَلْتُمْ » منها ^٣ معتلاتٌ كما تَعْتَلُّ « ياءُ
 يرمى وواو يغزو » ، فإذا اعتلت هذه الحروفُ جُعِلت الحركةُ التي كانت في العين
 محوِّلةً على الفاء ولم يُقَرِّروا حركة الأصل حيث اعتلت العين ؛ كما أن « يَتَمَعَّلُ »
 مِن « غزوتُ » لا تكونُ حركةُ عينه إلا من الواو .

وكما أن « يَتَمَعَّلُ » مِن « رَمَيْتُ » لا تكون حركةُ عينه إلا من الياء ؛
 وهذه الأحرف حيث اعتلت جعلت حركتهنَّ على ما قبلهنَّ ؛ ألا ترى أن
 « خِفْتُ ، وهَبْتُ : فَعَلْتُ » فألقوا الحركةَ على الفاء وذهبت حركةُ الفاء .

[تجيء الأفعال الثلاثية المعتلة العينات على ثلاثة أضرب]

قال أبو الفتح : اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب :

« فَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ ، وفَعَلْتُمْ » كما أن الصحيح كذلك . فـ « فَعَلْتُ ، وفَعَلْتُ »

١ - « ما » زيادة من ش .

٢ - ظ ، ش : لك .

٣ - ص ، ظ : منهما .

٤ - حيث اعتلت العين : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : العين .

يحيثان فيما عينه واو وياء جميعا . فد « فَمَعَلْتُ » من الواو والياء نحو « قُلْتُ » ،
و« بَعْتُ » . « فَمَعَلْتُ » منهما : « خِفْتُ » . وهبْتُ .

فأما « فَمَعَلْتُ » فلا يأتي إلا من الواو دون الياء نحو « طُلْتُ » [٧٤ ب] فأنا طويل
وسأدلُّ وأبرهن على كل دعوى من هذه في موضعها ^٢ إن شاء الله .

فأصل « قُلْتُ » . و« بَعْتُ » : قَوَلْتُ . و« بَيْعْتُ » . فَنُقِلْتُ « قَوَلْتُ » إلى
« قَوْلْتُ » لأنَّ الضمَّة من الواو ، ونُقِلْتُ « بَيْعْتُ » إلى بَيْعْتُ « لأنَّ الكسرة من
الياء ، ثم قُلِيبت العين لتعكفها وانفتاح ما قبلها فصارت ألفا في التقدير ، وبعدها
لامُ الفعل ساكنة لاتصاها بالضمير . أعني الثاء . فسَمَطَتِ العين . فَنُقِلْتُ « قَوْلْتُ »
المجتلبةُ هنا إلى الفاء قبلها فصارت « قُلْتُ » . و« بَعْتُ » .

١٠ فإن قيل : ولم نُقِلْتُ « قُلْتُ » إلى « فَمَعَلْتُ » و« بَعْتُ » إلى « فَمَعَلْتُ » ؟
قيل : لأنهم أرادوا أن يُغَيِّروا حركةَ الفاء عمَّا كانت ^٣ عليه ليكون ذلك دلالةً
على حذف العين وأمارةً للتصريف ؛ ألا ترى أن « ليس » لمَّا لم يريدوا فيها
التصريف لم يغيروا حركةَ الفاء وذلك قولهم : « است » .

فلما كانت ^٤ القاف في « قُلْتُ » مضمومة ، والياء في « بَعْتُ » مكسورة
١٥ بعد ما كانتا مفتوحتين في « قال » . وباع « دَلْتُ » ذلك على أن الفعل مُتَّصِرْفٌ
وأنه قد حَدَّثَ فيه لأجل التصريف حدثٌ ما . وأنه ليس كالحروف التي تلزم
ضربا واحداً من الحكم كـ « لَمِيتُ » ولا كـ « أَيْسُ » الذي ليس مُتَّصِرْفًا .

١ - ظ ، ش : بما .

٢ - ظ ، ش : مواضعها .

٣ - كانت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : رأيت .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : القاف في قولهم قلت

٦ - ظ ، ش : دل .

ألا ترى أنك لو قلت: «قلتُ، وبعثُ» بحرى بحرى «لستُ» ولم تكن ثم حركة غريبة تدلُّ على العين المحذوفة وأنَّ الفعل مُتَصَرِّفٌ، ونُقِلْتُ «قلتُ» إلى «فعلتُ»؛ لأنَّ الضمَّةَ من الواو؛ و«بعثُ» إلى «فعلتُ» لأنَّ الكسرة من الياء.

- فأما «خِفْتُ، وهَيْبْتُ، وطلتُ» فلم يحتاجوا إلى ١ أن ينقلوها ٢ .
 إلى شيء؛ لأنَّ حركة العين في أصلِ تركيب الفعل جاءت مخالفةً لحركة الفاء؛
 لأنَّ أصل «خِفْتُ»: خَوَّفْتُ «وأصل «هَيْبْتُ»: هَيَّبْتُ «وأصل «طلتُ»: طَوَّلْتُ» فنُقِلَتِ الضمَّةُ والكسرةُ الأصليتان من العين إلى فاء الفعل
 وتشبيهه أبو عثمان «قلتُ، وبعثُ» بـ «يَغزُو، وَيَرْمِي» صحيح؛ لأنَّ
 محلَّ الفاء من العين محلُّ العين من اللام؛ فلما اعتلَّت العينُ في «يَغزُو» بأنَّ
 قَصَرَتْهَا على الضمِّ وأعللناها في «يَرْمِي» بأنَّ قَصَرَتْهَا على الكسر ٣ ومنعتهما
 ما كان جائزاً في غيرهما من تعاقب الكسر والضمِّ . نحو «يَضْرِبُ، وَيَقْتُلُ،
 وَيَعْكِفُ، وَيَعْكُفُ، وَيَعْرِشُ، وَيَعْرِشُ» . كذلك أعللت الفاء في «قلتُ،
 وبعثُ» بأنَّ غَيَّرَتِ الفتحه [١٧٥] التي لهما؛ في أصلِ البناء ٤ وقصرت
 «قلتُ» على الضمِّ كما قصرت «يغزو» على الضمِّ و«بعثُ» على الكسر كما
 قصرت «يرمي» على الكسر لمشابهة الفاء العين فيما أربئتُ .

[أصل قلت: فعلت]

قال أبو عثمان:

وأما ٥ «قلتُ» فأصلها «فعلتُ» محوالةً إلى «فعلتُ» من «فعلتُ» ٦

١ - «إلى» زيادة من ظ، ش.

٢ - ش: ينقلوها.

٣ - ظ: الكسرة.

٤، ٥ - ظ (في أصل). وفي ش (في الأصل).

٥ - ظ، ش: فأما.

٦ - من فعلت: ساقط من ظ، ش.

وفعلوا ذلك ليغيروا حركة الفاء، ولو جعلوها محوالةً من «فَعَلَّتْ» لكانت الفاءُ إذا أُلْقِيَتْ عليها حركة العين كهيئتها لو لم تحوّل عليها، وكانت «فَعَلَّتْ» أولى بها؛ لأن الضمة من الواو .

قال أبو الفتح : يقول : لو لم تُغَيَّر حركة العين لكانت إذا حذفها وأُلْقِيَتْ حركتها على الفاء وکلتاها مفتوحةً لم تُغَيَّر حركة الفاء عمّا كانت عليه فيكونُ تمّ تنبيهٌ على حذف العين، وأنّ الفعل متصرفٌ غير جارٍ مجزئ «ليس» المشبهة بـ «ليست» .

[الدليل على أن أصل قلت فعلت]

قال أبو عثمان :

وقال الخليلُ : يبدلُك على أن أصله «فَعَلَّتْ» قوْطُم «قائنته» لأنه ليس في الكلام «فَعَلَّتْ» متعدياً .

قال أبو الفتح : وجه استدلال الخليل على أن «قُلْتُ» : فَعَلَّتْ : أنه لا يخلو من أن يكون «فَعَلَّتْ» أو «فَعَلَّتْ» أو «فَعَلَّتْ»^١ وليس قسم رابع^١ فلا يمكن أن يكون «فَعَلَّتْ»؛ لأن «فَعَلَّتْ» لا يكون متعدياً، وقد قالوا «قائنته» .

^٢ فإن قال قائلٌ^٢ : فهلا جعلت «قُلْتُ» : فَعَلَّتْ ؟

قيل : لو كان كذلك ل قيل «قِيلْتُ» كما قالوا «خِفْتُ» لما كان «فَعَلَّتْ» .
وشيء آخر يدلُّ على أن «قُلْتُ» : فَعَلَّتْ «دون «فَعَلَّتْ» وهو قوْطُم في المضارع «يَقُولُ» و«يَقُولُ» : يَفْعَلُ «و«يَفْعَلُ» إنما بابه «فَعَلَّ» أو فَعَّلَ «

١٠١ - ظ ، ش (ولا قسمة رابعة) .

٢٠٢ - ظ ، ش (فإن قيل) .

دون « فَعِيلَ » وقد بَطَّلَ أن يكون « قُلْتُ : فَعَلْتُ » لقولهم « قُلْتُهُ » فبقي أن يكون « فَعَلْتُ » دون « فَعِيلْتُ » ، و فَعَلْتُ .

وشيء آخر يدل على أن « قُلْتُ : فَعَلْتُ » دون « فَعَلْتُ » وهو قولهم في اسم الفاعل « قائلٌ » و « قائلٌ : فاعلٌ » . « و فاعِلٌ » لايجيء من « فَعَلٌ » إلا شاذاً نحو « حَمَضَ فهو حَامِضٌ » ، و فَرَّهَ فهو فَارِهٌ ، و خَسَرَ فهو خَائِرٌ » ٥ وقد قالوا « حَمَضُ » و خَسَرُ .

فأمّا قولهم « طَهَّرَتِ الْمَرْأَةُ فهي طَاهِرَةٌ » و عَقَّرَتِ فهي عَاقِرٌ ، و طَلَّقَتِ فهي طَالِقٌ » فليست هذه الأحرف ونحوها جاريةً على الفعل [٧٥ ب] ؛ إنما هي بمعنى النسب كما تقول في ، « حائِضٌ و طَامِثٌ » .

ألا تراهم قالوا « دَارِعٌ » ، و نَابِلٌ . ٢ و تَامِرٌ و لَابِنٌ » ولا يقولون « دَرَعٌ » ، ولا تَمَرٌ ؛ ولا لَبِنٌ » لأنه ليس بجارية على الفعل ؛ إنما هو بمعنى « ذو كذا » .

فلمّا كان « فاعلٌ » لايجيء من « فَعَلٌ » وإنما يجيء من « فَعَّلٌ : فَعِيلٌ » نحو « ظَرَّفُ فهو ظَرِيفٌ ، و شَرَّفُ فهو شَرِيفٌ » وقد بَطَّلَ أن يكون « فَعِيلٌ » لقولهم « قُلْتُ » بضم الفاء و لقولهم في « المضارع » يقولون « يَقَالُ » فلم ٣ يَبْقَ إلا أن يكون « فَعَلْتُ » وهذا الاحتجاج هنا يَصْلُحُ كُلُّهُ أن يُحْتَجَّجَ به ؛ ١٥ في « صُعُتٌ ، و زُرْتُ ، و عَجُتٌ » وما كان نحوهن من المتعدّي .

فأمّا « قُمْتُ . و سُرْتُ . و جُعْتُ » وما كان نحوهن من غير المتعدّي فلا يستمر فيه استدلال الخليل ؛ لأنه لا يقال « جُعْتُهُ » ؛ و قُمْتُهُ » كما يقال « صُعْتُهُ » .

١ - ظ ، ش : نادرا .

٢ - و نابل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : لم .

٤ - به : ساقط من ظ ، ش .

وزرُّتُه « ولكن قوْلُهُمْ « جُعْتُ . وقَسَمْتُ « بضم الفاء وقوْلُهُمْ فِي الْمَضَارِعِ ١
 « يَجُوع . وَيَقُوم » دون « يَجَاعُ . وَيَقَامُ » يدلُّان على أنه ليس بـ « فَعَلْتُ » .
 وقوْلُهُمْ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ « جَائِعٌ . وَقَائِمٌ » دون « جَوَّعٌ . وَقَوِّمٌ » يدلُّ على أنه
 ليس بـ « فَعَلْتُ » .

٥ فأمَّا « خِفْتُ . وَهَيْبْتُ » فإنَّهما ٢ « فَعَلْتُ » يدلُّ على ذلك قوْلُهُمْ فِي الْمَضَارِعِ
 « يَخَاف . وَيَهَابُ » لأنَّ « يَفْعَعِلُ » إنما يجيء من فعل نحو « شَرِبَ » فهو « يشْرَبُ »
 وقد مرَّ ذكرُ هذا ٣ .

ويدلُّ على أن « خِفْتُ » أيضا « فَعَلْتُ » كسرهم الخاءَ وليس من الياء
 فتجعلهُ كـ « بَعْتُ » وهو من الواو لقوْلُهُمْ « الحَرْفُ » وهو أخوفُ منك ٤
 وقوْلُهُمْ « خَائِفٌ . وَهَائِبٌ » لا يدلُّ على أنه « فَعَلْتُ » دون « فَعَلْتُ » :
 لأنَّ « فاعِلاً » قد يجيء من « فَعِلَ » كما يجيء من « فَعَلَ » وذلك قوْلُهُمْ :
 « شَرِبَ فهو شارِبٌ ، ورَكِبَ فهو راکِبٌ » .

ولكن قوْلُهُمْ « خَائِفٌ . وَهَائِبٌ » يدلُّ على أن « خِفْتُ » ليس بـ « فَعَلْتُ »
 لأنه لا يقال « فَعَلْتُ فأنَا فاعِلٌ » إنما يجيء على « فَعِيلٌ » وقد مرَّ ذكرُهُ ٥ .
 ١٥ فتأمل هذه المواضع ، فإنِّي قد استقصَيْتُ القولَ فيها ولم أرَ أحداً من أصحابنا
 بسَطَّها هذا البَسْطَ .

[أصل « طلت : فعلت »]

قال أبو عثمان :

وأما « طَلْتُ » فهي « فَعَلْتُ » أصلٌ . فاعْتَلَّتْ : من « فَعَلْتُ » غيرَ

١ - المضارع : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ : فإنها . وش : فإنما .

٣ ، ٢ - ظ ، ش : ذكرها .

٤ - ظ ، ش : راعتلت .

محوّلة. الدليل على ذلك « طويل : وطوّال » لأن « فعلت » يحىء منه الاسم على
 « فَعِيلٍ . وفعّالٍ » نحو « ظرّف فهو ظريف » . وكرّم فهو كريم » وهذا أكثر
 من أن يؤتى عليه .

وقالوا « سريع وسرّاع » . وخفيف وخفّاف » فد « فَعِيلٍ » . وفعّال »
 أختان في باب « فعلت » .

قال أبو الفتح : قوله : فاعتلّت ١ من « فعلت » [١٧٦] غير محوّلة :
 يريد أنها لم تكن في الأصل « طوّلت » ثم نقّبت إلى « طوّلت » كما تقول إن
 أصل « قمت » : قومت » ثم حوّلت إلى « قومت » بل أصل « طانت » :
 طوّلت » قال : لأنهم يقولون « طويل » فجري ذلك مجرى « كمّم فهو كريم » .
 ١٠ ووجه آخر يقوى أن « طانت : فعلت » وذلك أنها نقبضة « قصرت » فكما
 أن « قصرت : فعلت » فكذلك « طانت » لأنهم ممّا يجرون الشيء مجرى نقبضه
 وذلك قوّمهم « قلّما تقولن » فأدخلوا النون لكان النقى ثم قالوا في نقبضه :
 « كسّرت ما تقولن » ولا نقى في كثير فأجبرى مجرى قلّ الذى فيه معنى النقى .
 ومن ذلك قوّمهم في الخبر « كم رجل قام ؟ » فجروا رجلا لأنهم أجروا
 ١٥ كم مجرى ربّ ؟ لأن « ربّ للتقليل ، و « كم » للتكثير .
 وقالوا « طويل » كما قالوا « قصير » . وحديث . وقديم . وضعيف .
 وقوى . « فهذا منطرد فاش في اللغة .

فهذا أيضا يقوى أن « طانت : فعلت » لأنها نقبضة « قصرت » .
 فأما ذكره ٢ « خفيف » وخفّاف » في هذا الموضع ؛ فإنما أراد به أن
 ٢٠ فَعِيلًا ، وفعّالًا « كثيرا ما يصطحبان . ولم يرد به أن خفيفا فعّله « فَعَلَّ » هذا

١ - ظ . ش . واعتلت .

٢ - ظ : فأما ما ذكره .

مُحَالٌ؟ ويدُلُّ على أَنَّهُ مُحَالٌ ١ ، قَوْلُهُمْ « خَفَقْتُ ١ عَلَى فُلَانٍ » بفتح العين
 وقالوا في المضارع « يَخِفُّ » هذا « فَعَلَّ يَفْعَلُ » ، ونظيره ٢ « خَفَّ يَخِفُّ »
 ولم يأت فيما عينه ولامه من مَوْضِعٍ واحدٍ ٣ « فَعَلْتُ » إلا حِرْفَانٌ فيما
 علمتُ وهما ٤ « لَبَّيْتُ فَأَنْتَ لَبِيْبٌ » حكاها يُونُسُ ، قال لى أبو على : قال
 أبو إسحق ٥ . سألتُ عنها ثعلبياً فلم يعرفها ، وحكى قطربُ « شَرَرْتُ فِي الشَّرِّ » .
 وإنما تجنبوا « فَعَلْتُ » بالضم ٥ في المضاعف استئقالا للضمَّة مع التَّضْعِيفِ .
 فأماً « حَبذا » فأصلها - لعمري - « حَبَّبَ » إلا أنها لَمَّا لَزِمَتِ الإِدْغَامَ
 - فلم يظهرَ تَضْعِيفُهَا - احْتُمِلَتْ لذلك .

وقد قالوا أيضاً ٦ « دَمَمْتُ فَأَنْتَ تَدْمُ دَمَامَةً » ولا يجبُ مِنْ حَيْثُ كَانَ « خَفَّ »
 فهو خفيفٌ نقيضُ « ثَقُلَ » فهو ثَقِيلٌ « أن يكونَ « فَعَلَّ » كما أن « ثَقُلَ » كذلك ؛
 لأن هذه ٨ مقياسَةٌ ، وقولهم « خَفَقْتُ أَخِفُّ » مَسْمُوعٌ . والسَّاعُ يُسَبِّطُ القِيَّاسَ .
 فأماً « سَرِيعٌ ، وَسُرْعٌ » فهما لعمري من « فَعَلَّ » لأنهم قد قالوا « سَرَعُ »
 وأنشدوا للأعشى :

واستخبرى قافلَ الرُّكبانِ وانتظرى أوبَ المسافرِ إن ربيثاً وإن سَرعاً
 ويُرَوى : سَرِعاً .

وقولُه : « فَنَمَعِيلٌ ، وَفُعَالٌ » أُخْتَانِ فِي بَابِ « فَعَلْتُ » هما لعمري كذلك ؛
 إلا أن : فُعَيْلاً « هو الأَصْلُ » وإنما يُخْرَجُ به إلى « فُعَالٍ » إذا أُريدَ المبالغةُ « وَطُؤَالٌ »

١ ، ١ - ظ ، ش : قولهم خفف فلان وخففت .

٢ - ظ ، ش : ونظير .

٣ - واحد : ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه يفسد المعنى .

٤ - ص : وهى . ظ : وهو .

٥ - بالضم : زيادة من ظ ، ش .

٦ - أيضاً : ساقط من ظ ، ش . ٧ - فأنت تدم : ساقط من ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : هذا .

وعُرِضَ «أشدُّ مبالغة [٧٦ ب] من طويلٍ» وعَرِيضٌ «و» فَعِيلٌ. وفَعَالٌ «
كلاهما ١ من أبديّة المبالغة . فإذا أرادوا الزيادة في المبالغة ضَعَفُوا العَيْنَ فقالوا
«كِرَامٌ» و«حَسَنَانٌ» و«وُضَاءٌ» وهم يريدون «كريمًا» و«حَسَنًا» و«وَضِيئًا» .
قال الشاعر :

دارُ الفتاةِ التي كُنَّا نقولُ لها ياظيةً عطُلاً حُسَانَةَ الجيدِ
وربما بَسَوهُ على فَعَالٍ ٢ مضعفِ العَيْنِ وألحقوهُ الحاءَ للمبالغة قالوا «رَجُلٌ»
كِرَامَةٌ. ولِوَأَمَةٍ «في الكريمِ . واللّئيمِ . كما قالوا «مُجْدَامَةٌ» للمقطوع «ومِطْرَابَةٌ»
للكثير الطَّيِّبِ «ومِعْرَابَةٌ» للكثير التعزُّبِ «ورجلٌ عَدَالَةٌ» إذا أَكثَرَ العَدْلَ .
قال تَابِطُ شَرًّا :

يا من لعدالة خدالة أشبَّ حَرَقَ بالأيومِ جيلدي أي تحرقِ
فوصفهم المذكورَ بما فيه هاءُ التأنيثِ إنما هو لشدة المبالغة . وهم إذا أرادوا
شدة المبالغة في الكلمة فمما يُخْرِجُونَهَا عن أصلها .

ألا ترى أن أصلَ الأفعالِ أن تَتَصَرَّفَ وقد منعوا «نِعْمَ» ، و«بِئْسَ» ،
و«حَبِيدًا» . وفِعْلَ التَّعَجُّبِ «التَّصَرَّفَ لما أرادوا من شدة التوكيد في المعنى الذي
أموه والنحو الذي قصدوه ، وهذا باب واسع .

١٥ فلهذا كان «فَعِيلٌ» هو الأصلُ ، و«فَعَالٌ» مُدْخَلٌ عليه ؛ لأنه أشدُّ
مبالغة منه .

[تعديّة «طلت من طاونته ، فطلت» يدل على أنه محمول]

قال أبو عثمان :

٢٠ وأما «طاولني فطلتته» فهي محوِّلة كما حوِّلت «قلنت» و«فاعلها طائل»

١ - كلاهما : ساقط من ط ، ش .

٢ - ط ، ش : فإلة .

لا يُقَالُ فِيهِ « طَوِيلٌ » كَمَا أَنَّ « قَائِلًا » لَا يُقَالُ فِيهِ « قَوِيلٌ » ، وَلَمْ يُؤْخَذْ هَذَا
إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ .

قال أبو الفتح : يقول : تَعَدَّيْهِ ١ فِي قَوْلِهِمْ « طَائِلُهُ » يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ
بِـ « فَعْلٌ » ؛ لِأَنَّ « فَعْلٌ » لَا يَتَعَدَّى ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ « طَائِلٌ » فَجَرَى تَجْرِي
« قُلْتُهُ فَأَنَا قَائِلٌ » .

فإن قيل : فَعَلَاهُ « فَعْلٌ » فَهَذَا مُحَالٌ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ يَلْتَزِمُ أَنْ يُقَالَ فِيهِ « طَائِلُهُ
أَطَالُهُ » كَمَا قَالُوا « خِفْتُهُ أَخْفَاهُ » . قَالَ الشَّاعِرُ :

إِنَّ الْفِرْزِدِقَ صَخْرَةً عَادِيَةً طَالَتْ ٢ فَقَصَّرَ دُونَهَا ٢ الْأَوْعَالَ

وَيُرْوَى ٣ : فَلَيْسَ تَنَاهَا ٣ الْأَوْعَالَ ؛ يَرِيدُ طَالَتْ الْأَوْعَالَ .

١٠ وَقَوْلُهُ : وَلَمْ يُؤْخَذْ هَذَا إِلَّا عَنِ الثَّقَاتِ ؛ يَرِيدُ بِهِ اللَّغَةَ لِالْعِلَّةِ وَقَدْ مَضَى
تَفْسِيرُ مِثْلِ هَذَا .

[أَسْلُ « بَعْتُ : بَيْعْتُ » ثُمَّ نَقَلَ إِلَى « بَيْعْتُ »]

قال أبو عثمان : وَقِصَّةُ « بَعْتُ » فِي التَّحْوِيلِ مِنْ بَابِ « فَعَلْتُ » إِلَى « فَعِلْتُ »
كَقِصَّةِ « قُلْتُ » مِنْ « فَعَلْتُ » إِلَى « فَعِلْتُ » وَكَانَتْ « فَعِلْتُ » أُولَى [١٧٧]
١٥ بِهَا ؛ لِأَنَّ الْكِسْرَةَ مِنَ الْيَاءِ كَمَا كَانَتْ « فَعِلْتُ » أُولَى بِـ « قُلْتُ » ° لِأَنَّ الضَّمَّةَ
مِنَ الْوَاوِ .

قال أبو الفتح : يَقُولُ إِنَّ أَسْلُ « بَيْعْتُ : بَيْعْتُ » ثُمَّ نَقِلْتُ إِلَى « بَيْعْتُ »

١ - ظ ، ش : تَعَدَّيْهِمْ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فَلَيْسَ تَنَاهَا .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فَقَصَّرَ دُونَهَا .

٤ - الْأَوْعَالَ : زِيَادَةٌ مِنْ ظ . ش .

٥ - ظ ، ش : بِهَا .

فلَمَّا حُدِّفَتْ العَيْنُ نُقِلَتْ حَرَكَتُهَا إِلَى الفَاءِ . ويدلُّ على أنَّ أصلَ « بَعِثْتُ » : فَعَلْتُ « قولُهُمْ في المِضَارِعِ « يَبِيعُ » و « يَبِيعُ » : يَفْعَلُ « و « يَفْعَلُ » إنما بابه « فَعَلَّ » نحو « ضَرَبَ يَضْرِبُ » .

ولو كان « بَعِثْتُ » : فَعِثْتُ « في الأصلِ ك « هَبِثْتُ لَقَالُوا في مِضَارِعِهِ يَبَاعُ » كما قالوا « يَبَاهُ » . وسألتُ أبا عليٍّ وَقَتَّ القِرَاءَةَ فَقَلْتُ له : مَا تُسَكِّرُ أَنْ يكونَ « بَعِثْتُ أبيعُ » : فَعِثْتُ أَفْعِلُ « بمنزلةِ « حَسِبَ يَحْسِبُ » في الصحيح ؟ فقال : جميعُ ما جاء من « فَعِلَ ، يَفْعَلُ » قد جاء فيه الأَمْرانِ « يَفْعَلُ ، وَيَفْعَلُ » نحو « حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَيَحْسَبُ : وَيَبِيسُ يَبِيسُ ، وَيَبِيسُ ، وَنَعِيمٌ يَنْعِمُ ، وَيَنْعَمُ ، وَيَبِيسُ يَبِيسُ ، وَيَبِيسُ » . قال : فاقْتَصَرُهم بمِضَارِعِ « بَعِثْتُ على أبيعُ » دلالةً على أنَّ أصلَهُ « فَعَلَّ » دونَ « فَعِلَ » .

يريد أنه لو كان « بَعِثْتُ » : فَعِثْتُ « لجاز في مِضَارِعِهِ « يَبِيعُ ، وَيَبَاعُ » جميعاً كما جاء ، يَحْسِبُ ، وَيَحْسَبُ « فمن هنا ثَبِتَ أَنَّهُ « فَعَلَّ » لا غير .

وفي قول أبي عليٍّ : - إن جميع باب « فَعِلَ » يأتي مِضَارِعُهُ على « يَفْعَلُ » وَيَفْعَلُ « جميعاً - شئ » ؛ وذلك أَنَّهُ قد جاء مِضَارِعُ « فَعِلَ » في بعض اللُّغَةِ على « يَفْعَلُ » ليس غيرُ ، وذلك « وَمِيقَ يَمِيقُ ، وَوَتِيقَ يَتِيقُ ، وَوَرِمَ يَرِمُ »

وَنحو ذلك ممَّا لزم مِضَارِعُهُ « يَفْعَلُ » وحَدِّها ، وقد عرَفْتُ العِلَّةَ في أنَّ لَزِمَتْ هذه الأفعالُ « يَفْعَلُ » في المِضَارِعِ فيما مضى ، فيجوز أن يكون أبو عليٍّ استثنى بهذا في نفسه . لما كان معروفَ الموضعِ واضحَ العِلَّةِ ، ولو قال جواباً عما سألتُهُ عنه : إنَّ « فَعِلَ يَفْعَلُ » لا يُقاسُ عليه ؛ لأنه ليس البابُ ، لكان أسلَمَ من الاعتراضِ

١ - يكون : ساقط من ظ ، ش .

٢ - « يحسب في » : غير مقروء في ص .

٣ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - جميعاً : ساقط من ظ ، ش .

[لم يجرى « فعل » فيما عينه أو لامه ياء]

قال أبو عثمان :

وليس في باب الياء التي هي عين « فَعَلْتُ » كما أنه ليس في باب « رَمَيْتُ »
 « فَعَلْتُ » لأن الياء عندهم أخفُّ من الواو فكِرَ هوا الحِرَ وجَ من الأَخَفَ إلى الأَنْقَلِ ،
 ٥ ودَخَلْتَ « فَعَلْتُ » على بنات الواو كما دَخَلْتَ في باب « غَزَوْتُ » حين قلتَ
 « شَقِيْتُ . وَغَبِيْتُ » لأنك نقلت الأَنْقَلَ إلى الأَخَفَ ولو قُلْتَ « فَعَلْتُ من
 الياء كنتَ قد انتقلتَ من الأَخَفَ إلى الأَنْقَلِ .

قال أبو الفتح : يقول لو قلتَ من باب « بَعْتُ » : فَعَلْتُ « للزمك أن تقلب
 الياءَ واوًا وكنتَ تقول « بَعْتُ أبوع » فَرَفِضَ ذلك كما رَفِضَ « رَمَوْتُ أَرْمُو »
 ١٠ لو بنيتَه على « فَعَلُ يَفْعَلُ » لثلا يخرج من الياء وهى الأَخَفُ إلى الواو [٧٧ ب]
 وهى الأَنْقَلِ .

وقوله : ودَخَلْتَ « فَعَلْتُ » على بنات الواو : يعنى الواو التي هي عينٌ ؛
 يريد « خِفْتُ أخافُ . ونمْتُ أنام » كما دخلتَ فيما لامه واوٌ نحو « شَقِيْتُ ،
 وَغَبِيْتُ » لأنهما ١ من الشَّقَاوَةِ والغبَاوَةِ لتقلب الواو ياءً لانكسار ما قبلها .

١٥ ووجه ٢ الخِفَّةِ في « خِفْتُ أخافُ » أنك إذا بَتَيْتُهُ ٣ على « فَعَلِ »
 لزمه « يَفْعَلُ » فزالَت الضمَّةُ والواوُ ؛ وصار موضع الضمَّةُ ؛ كسرةُ
 في « خِفْتُ » وموضع الواو ألفٌ في « يخافُ » ؛ كما أنك إذا قُلْتَ « شَقِيْتُ
 تَشَقِي » صار موضع الواو التي هي لامٌ ياءٌ مَدَّةً وألنا أخرى . فهذا هو
 وَجْهُ الخِفَّةِ .

١ - ش ، ظ : لأنها .

٢ - ظ ، ش : وقوله ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : ببيتها .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : صارت الضمة .

[المضارع من قال على « يفعل » ومن باع على « يفعل »]

قال أبو عثمان :

« وَإِذَا قُلْتُ « يَفْعَلُ » مِنْ « قُلْتُ » لَزِمَهُ « يَفْعَلُ » : وَإِذَا قُلْتُ « يَفْعَلُ » مِنْ « بَعْتُ » لَزِمَهُ « يَفْعَلُ ». وَصَارَ « يَفْعَلُ » لِهَذَا لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ « فَعِيلٌ يَفْعَلُ » فِي غَيْرِ الْمَعْتَلِ نَحْوَ « حَسِبَ يَحْسِبُ ». وَكَمَا وَافَقَ « فَعَلْتُ » مِنَ الْيَاءِ « فَعَلْتُ » مِنَ الْوَاوِ فِي تَغْيِيرِ حَرَكَةِ الْفَاءِ كَذَلِكَ وَافَقَهُ فِي لُزُومِ « يَفْعَلُ »

قال أبو الفتح :

يقول : لا تُسْكِرُ أَنْ تَقُولَ « بَعْتُ أُبِيعَ » فَتَجِيءُ بِهِ عَلَى ٢ « فَعِيلٌ يَفْعَلُ » ٢ . فَإِنْ لَمْ يَنْظُرْ فِي الصَّحِيحِ وَهُوَ « حَسِبَ يَحْسِبُ » .

وفيه عندي وجه آخر وهو أن « بَعْتُ » وإن كان الآن « فَعَلْتُ » فإن أصله ١٠ « فَعَلْتُ » ثم حوّل إلى « فَعَلْتُ » .

وإذا كان « حَسِبَ » قد جاء على « يَحْسِبُ » وإن لم يكن أصل « حَسِبَ » فَعَلَّ بل الكسر في عينه أصل . فإن يجوز « أَفْعَلُ » في « فَعَلْتُ » التي أصلها « فَعَلْتُ » أَجْدَرُ .

وقوله : وكما وافق « فَعَلْتُ » من الياء « فَعَلْتُ » من الواو في تغيير حركة ١٥ الفاء . كذلك وافقه في لزوم « يَفْعَلُ » .

يقول : لما أن كَسَرْتَ الياء من « بَعْتُ » كما ضَمَمْتَ التاف من « قُلْتُ » - وأصل الياء والتاف الفتح - ثم لَزِمَ قُلْتُ أَقُولُ : لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى « يَغْزُو » وَمُشَبَّهٌ بِهِ لِأَجْلِ شَبْهِ الْعَيْنِ بِاللَّامِ كَذَلِكَ لَزِمَ « بَعْتُ أُبِيعَ » فَجَرَى جَرَى « قُلْتُ أَقُولُ » . وَلِأَنَّ « بَعْتُ » أَيْضًا مُشَبَّهَةٌ بِـ « رَمَيْتُ » كَمَا شَبَّهَتْ

١ - ظ ، ش : إذا . وهو خطأ .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : فعلت أفعل .

« قُلْتُ بِغَزَوْتُ » فجاء « يَبِيْعُ عَلَى يَفْعَلُ » كما جاء « يرمى » أيضا كذلك .
 فالعلةُ إنما أتت الفاءَ من قَبْلِ العينِ ، وأتتِ العينَ من قَبْلِ اللامِ ، فاللامُ هي
 الأصلُ في العلةِ إذن .

[اعتل « هبت ، وخفت » من أصل بناهما لا محولين]

قال أبو عثمان :

٥

وأما « يَفْعَلُ » من « خِفْتُ ، وهَيْبْتُ » فَإِنَّكَ تقول فيه « يَخَافُ ، ويهابُ »
 لأنَّ « فَعِلَ » يلزمه « يَفْعَلُ » وإنما خالفتا^١ « يَبِيْعُ ، وَيَزِيدُ » . لأنهما
 [١٧٨] لم تتعلتا محولتين ؛ إنما اعتلتا من بناهما الذي هو^٢ لهما في الأصل ،
 وكذلك اعتللتا في « يَفْعَلُ » من بناهما الذي هو لهما في الأصل .

قال أبو الفتح : يقول ليس أصل « خِفْتُ ، وهَيْبْتُ : فَعَلْتُ » ثم نُقِلَ إلى
 « فَعِلْتُ » بل هما مبنيان في أصل تركيبهما على كسر العين كما أن « طُلْتُ ،
 فأنا طويل » لم تُنْقَلْ من « فَعَلْتُ - إلى - فَعَلْتُ » بل عَيَّنْهُما في أصل التركيب
 مضمومة كعين « قَصُرْتُ » كما أن « خِفْتُ ، وهَيْبْتُ » بمنزلة « حَذِرْتُ ، وَقَرِقْتُ »
 فمن هنا قالوا « هَيْبْتُ أَهَابُ » ولم يقولوا « بَعْتُ أَبَاعُ » لأن أصل « بَعْتُ :
 بَيَعْتُ » ثم نُقِلَ إلى « بَيَعْتُ » .

١٥

وهذا القول من أبي عثمان فيه تقويةٌ وشهادةٌ بصحة ما ذهبُ إليه من أنه إنما^٣
 جاء « بَعْتُ أبيعُ » على « فَعِلْتُ أفْعِلُ » لأن أصل « بَعْتُ : فَعَلْتُ » مفتوح
 العين فجرى مجرى « ضَرَبْتُ أَضْرِبُ » ثم بعد أن حُوِّلَ إلى « فَعِلْتُ » جرى مجرى
 « حَسِبَ يحْسِبُ » .

٢ - هو ، ساقط من ش .

١ - ش : خالفت .

٤ - ظ ، ش : في .

٣ - إنما : ساقط من ظ ، ش .

وقوله : وكذلك اعتلّتا في « يَفْعَلُ » من بناءهما . الذي هو لهما في الأصل ، يقول : لم تَعْتَلَا في المضارع من بناء نُقِلْنَا إليه ، بل اعتلّتا من بناءهما الذي هو لهما في أصل تركيبهما وهو فَتَحُ عَيْنِ « يَفْعَلُ » لأجل كسرِ عَيْنِ الفعل من « فَعِلْتَ » فيهما .

ومعنى قوله : اعتلّتا في « يَفْعَلُ » يحتاج إلى فسرٍ ، وذلك أن هذه الأفعال المعتلّاتِ أعيناً إنما وجب فيها الإعلالُ في المضارع لأجل اعتلال الماضي ، ولو لا اعتلال الماضي لم يجب الاعتلالُ في المضارع .

ألا ترى أن أصل « يقول ، ويبيعُ » : يَقُولُ ، وَيَبِيعُ ، وأصل « يخافُ ، ويهابُ » : يَخْوَفُ ، وَيَهَيِّبُ ، وأصل « يطولُ » : يَطْوُلُ ، وهذه الصيغُ لا تُوجبُ إعلالا ؛ لأنّ الواو والياء إذا سكّتا ما قبلهما جرّتا مجرى الصحيح .

ولكن لما كان أصلُ الماضي من هذه وتطائرها إنما هو « قَوْمَ ، وبيعَ ، وخوفَ ، وهيبَ ، وطولَ » اعتلّتِ العيناتُ لتحركهنّ وانفتاح ما قبلهنّ فسلبنّ ما فيهنّ^٣ من الحركات هربا من جمع المتجانسات فقلبنّ ألفاتٍ لتحركهنّ في الأصل وانفتاح ما قبلهنّ الآن .

فلما جاء المضارعُ أعلّوه إتباعا للماضي لثلاثا يكونَ أحدهما صحيحا والآخرُ مُعتلّا ، فنقلوا [٧٨ ب] الضمّة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما وأسكنوهما فصار « يقولُ ، ويبيعُ ، ويطولُ » .

فأما « يخافُ ، ويهابُ » فأصلهما ، يَخْوَفُ وَيَهَيِّبُ « فأرادوا الإعلالَ

١ ، ١ - يقول ويبيع : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : هي .

٣ - فسلبن ما فيهن : ساقط من ظ ، ش ، وسقوطه يفسد المعنى .

٤ - ظ ، ش : جميع .

فَنَقَلُوا الْفَتْحَةَ إِلَى الْخَاءِ وَإِذَا فَصَارَ ١ فِي التَّقْدِيرِ « يَخْوَفٌ . وَيَسِيبٌ » ثُمَّ قَلْبُوا
 الْوَاوَ وَالْيَاءَ أَلْفَيْنِ لِتَحْرِكِهِمَا فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحِ مَاقْبَلِهِمَا الْآنَ ؛ وَلِأَنَّهُمَا قَدْ اعْتَلْنَا
 ضَرُورَةً فِي « خَافَ . وَهَابَ » . هَذَا هُوَ الَّذِي عَلَيْهِ حُدَاقُ أَهْلِ التَّصْرِيفِ .
 فَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « يَتَمَوَّلُ . وَيَبِيعُ » وَنَحْوَهُمَا إِنَّمَا اسْتَشْقِيَتِ الْحَرَكَةُ فِيهِمَا
 فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ فَنُقِلَتِ إِلَى مَاقْبَلِهِمَا فَسُكِّنَا . فَغَيْرُ مَعْبُوءٍ بِقَوْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ
 وَالْيَاءَ إِذَا سُكِّنَ مَاقْبَلُهُمَا جَرَّتَا تَجْرِي النَّصَاحِيحِ فَلَمْ تُسْتَشْقَلْ فِيهِمَا الْحَرَكَةُ .
 وَحَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِنَا : أَنَّ أَبَا عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ دَخَلَ بَغْدَادَ . فَكَانَ ٢
 بَعْضُ كِبَارِ الْكُوفِيِّينَ يَغْشَاهُ وَيُكْثِرُ عَلَيْهِ الْمَسَائِلَ وَهُوَ يُجِيبُهُ . فَقَالَ لَهُ بَعْضُ
 أَصْحَابِهِ : إِنَّ هَذَا الرَّجُلَ . قَدْ أَلَحَّ عَلَيْكَ بِكَثْرَةِ الْمَسَائِلِ فَلَمْ لَاتَسْأَلْهُ ؟
 ١٠ فَلَمَّا جَاءَ ٣ قَالَ لَهُ : يَا أَبَا فُلَانٍ ، مَا الْأَصْلُ فِي « قَسَمٌ » ؟ فَقَالَ لَهُ « أَقْسَمُ »
 فَقَالَ لَهُ : فَمَا الَّذِي عَمِلُوا ؟ فَقَالَ لَهُ : اسْتَشَقَلُوا الضَّمَّةَ عَلَى الْوَاوِ فَأَسْكَنُوهَا . فَقَالَ
 لَهُ : أَخْطَأْتَ . لِأَنَّ الْقَافَ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ . قَالَ : فَلِمَ يَعِدُ إِلَيْهِ الرَّجُلُ بَعْدَهَا .

[« فَعِلٌ » مِنَ الْأَجُوفِ بِالْوَاوِ وَالْيَاءِ]

قال أبو عثمان :

١٥ فإِذَا قُلْتِ « فَعِيلٌ » مِنْ هَذَا كَسَرْتَ الْفَاءَ وَحَوَّلْتِ . عَلَيْهَا حَرَكَةَ الْعَيْنِ
 كَمَا فَعَلْتِ ذَلِكَ فِي « فَعِلْتُ » وَذَلِكَ قَوْلُكَ قَدْ « خَيْفَ . وَبِيعَ ، وَهَيْبَ » ،
 وَقِيلَ « وَهَذِهِ هِيَ الْأَعْقَةُ الْجَيِّدَةُ » . وَبَعْضُ الْعَرَبِ يُشِمُّ مَوْضِعَ الْفَاءِ الضَّمَّةَ

١ - ظ ، ش : فصار .

٢ - ظ ، ش : وكان .

٣ - ظ ، ش : جاءه .

٤ - وهيب : ناقط من ظ ، ش .

إرادة أن يُبَيِّنَ أنها « فَعِيلٌ » فيقول « خَيْفٌ ، وَبَيْعٌ . وَقَيْلٌ » وهذا إشماعٌ وليس بالضم الخالص ؛ لأنه مُمالٌ . وبعضُ العرب يُخْلِصُ الضمَّةَ وَيَجْعَلُ العَيْنَ تابعا للفاء « فيقولُ » بُوَعٌ . وَخُوفٌ . وَقَوْلٌ » كما قالوا « مُوقِنٌ ، وَمُوسِرٌ » وهذه اللُّغَاتُ دواخِلٌ على « قَيْلٍ ، وَبَيْعٍ » والأصلُ الكَسْرُ كما ذَكَرْتُ لَكَ .

قال أبو الفتح : اعلم أن أصلَ هذا كُلُّهُ « خُوفٌ ، وَبَيْعٌ . وَقَوْلٌ » لأنه بوزن « ضَرِبٌ » فأرادوا أن يُعِدُّوا العَيْنَ كما أعلوها في « خَافٌ ، وَبَاعٌ ، وَقَالَ » فسلبوها الكسرةَ ونقلوها إلى الفاء فانقلبت العَيْنُ في « خَيْفٌ وَقَيْلٌ » ياءً^٢ لانكسار الفاء قبلها وبقيت العَيْنُ في « بَيْعٌ » بحالها ياءً فصار^٣ كُلُّهُ « خَيْفٌ ، وَبَيْعٌ . وَقَيْلٌ » .

وأما مَنْ أَشْمَ فإنه أراد البيانَ . وقد كان في الفاء ضمَّةٌ فأراد أن يَنْقُلَ إليها كسرة العَيْنِ فلم يُمكنه أن يجمع [٧٩] في الفاء الكسرةَ والضمَّةَ ، فأشْمَ الكسرةَ فصارت الحُرْكَةُ في الفاء بين الضمَّةِ والكسرةِ بمنزلة الحُرْكَةِ في « كَافِيَةٍ . وَجَابِرٍ » لأنها بين الفَتْحَةِ والكسرةِ ، وَمَنْ أَجْلَصَ الضمَّةَ ولم يُشْمِمْها الكسرةَ فإنه أحرصُ على البيانِ مَنْ أَشْمَ . فأخْلِصَ الضمَّةَ كما يُخْلِصُها في الصحيحِ نحو « ضَرِبٌ » . وقولُهُ : كما قالوا « مُوقِنٌ » . وَمُوسِرٌ يريد أنهم قالوا « بُوَعٌ » فقلبوا الياءَ واوًا لانضمام ما قبلها كما قبلوها في « مُوسِرٌ ، وَمُوقِنٌ » لذلك . وقد أَجْرُوا

١ - أنها : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ياء : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فصارت

المُدْعَمَ مُجْرَى المَعْتَلِّ فِي هَذَا البَابِ . لِمَوَافَقَتِهِ إِيَّاهُ فِي سَكُونِ العَيْنِ ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى « هَذِهِ بَضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا » وَ « رُدَّتْ إِلَيْنَا » ١ .

وَقَالَ لِي أَبُو عَلِيٍّ : لِأَنَّهُمْ يُنْشِدُونَ بَيْتَ الفِرْزَدِقِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ :

وَمَا حِيلَ مِنْ جَهْلٍ حَسْبِي حُلْمَانَا وَلَا قَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَسِّفُ
« حُلٌّ ، وَحِيلٌ ، وَحِيلٌ » ٢ ، فَحَنَّ قَالَ « حُلٌّ » فَضَمَّ الحَاءَ فَهُوَ فِي الكَثْرَةِ
بِمَنْزِلَةِ مَنْ قَالَ : « قَيْلٌ » فَكَسَّرَ ؛ وَمَنْ كَسَرَ الحَاءَ فَقَالَ « حِيلٌ » فَهُوَ
بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَخْلَصَ الضَّمَّةَ فَقَالَ « بُوعَ وَقُولَ » ، وَمَنْ أَشَمَّ فَقَالَ « حِيلٌ »
فَهُوَ ٣ بِمَنْزِلَةِ مَنْ أَشَمَّ أَيْضًا فَقَالَ « قَيْلٌ » ٤ .

وَقَرَأَ القُرَاءُ : « وَسَيِّقَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ٥ وَ « عُجِضَ المَاءُ » ٦ ، وَ « سُيِّتُ

١٠ وَجُوهٌ » ٧ . وَنَحْوَ ذَلِكَ .

وَقَالَ الرَّاجِزُ :

وَابْتَدَلْتَ غَضَبِي وَأُمُّ الرِّحَالِ وَقَوْلٌ : لَا أَهْلٌ لَهُ وَلَا مَالٌ

وَقَالَ الآخَرُ :

نُوطَ إِلَى صُلْبٍ شَدِيدِ الحَلِّ وَعُنُقٍ كالجِدْعِ مُتَمَهِّلٌ

١٥ وَقَالَ الآخَرُ :

حُوكَتْ عَلَى نَيْرِينَ إِذْ تُتْحَاكُ تَحْتَبِطُ الشُّوكَ وَلَا تُشَاكُ

يُرِيدُ « نَيْبَطٌ ، وَحَيْبُكَ » ٨ .

١ - مِنْ الآيَةِ ٦٥ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ ١٢ .

٢ - وَحِيلٌ ، وَحِلٌّ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ - فَهُوَ : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٤ - ظ : حِيلٌ .

٥ - أَوَّلُ الآيَةِ ٧١ مِنْ سُورَةِ الرَّمْرِ ٣٩ .

٦ - مِنْ الآيَةِ ٤٤ مِنْ سُورَةِ هُودٍ ١١ .

٧ - مِنْ الآيَةِ ٢٧ مِنْ سُورَةِ المَلِكِ ٦٧ .

٨ - ص : « نَيْبَطٌ وَحَيْبُكَ » غَيْرَ أَنَّ التَّاءَ مِنْ حَيْبُكَ غَيْرَ ظَاهِرَةٌ .

وإنما كان « قَيْلَ » ، و« حَيْفَ » ، و« بَيْعَ » بإخلاص الكسرة أقيسَ عنده ؛ لأنَّ
 سبيلَ المكسورِ إذا كان قَبْلَهُ مضمومٌ فأُسْكِنَ . أن تُنْقَلَ كسرتُهُ إلى المضموم .
 ألا ترى أنَّكَ تقول للمرأة « أُعْزِي » وأصله « أُعْزَوِي » فأصل الواو الكسرُ
 وأصل الزاي الضمُّ ، فلما أُسْكِنَتِ الواوُ استقلَّ للكسرة عليها ، نُقِلَت الكسرة إلى
 الزاي فقيل « أُعْزِي » فكذلك قياسُ « قَيْلَ » ، و« بَيْعَ » .
 ومن قال « قَيْلَ » فأشَمَّ قال « أُعْزِي » فأشَمَّ ، ومن قال « قَوْلَ » لم
 يَنْقُلْ « أُعْزَوُ » لثلاثِ يَلْتَسِبِسَ واحدُ المؤنثِ يجماعة المذكر . فلذلك كان « قَيْلَ » ،
 و« بَيْعَ » [٧٩ ب] أكثرَ في اللُّغَةِ ، وهو اللُّغَةُ الجَيِّدَةُ .

[نقل « باع ، وقام » إلى « بيع ، وقوم »]

قال أبو عثمان :

وإذا قُلْتَ « فَعَلَّ » صارتِ العينُ تابعةً للفاءِ وذلك « باعَ » ، وقال ، وخافَ ،
 وهابَ^١ ، وإنما فعلوا ذلك كراهيةً أَنْ يَلْتَسِبِسَ « فَعَلَّ »^٢ يفعلُ وأخواتها حين^٣
 أتبعوا العينَ الفاءَ فقالوا « قَوْلَ » ، وبُوعَ ، وخُوفَ^٤ .

قال أبو الفتح : هذا القولُ من أبي عثمان يدلُّ على أنهم يَنْقُلون « باعَ » ، وقامَ
 إلى « بَيْعَ » ، وقومَ^٥ ، كما يَنْقُلون « بَيْعَتُ » ، وقومَتُ^٥ إلى « بَيْعَتُ » ، وقومَتُ^٥
 لافصلَ بين « فَعَلَّ » ، و« فَعَلَّتْ » .
 وسألتُ أبا علي عن هذا فقال : نعم يَنْقُلون « فَعَلَّ » كما يَنْقُلون « فَعَلَّتْ » .

١ - هاب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - فعل : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : حيث .

٤ - وخوف : ساقط من ظ ، ش .

يقول أبو عثمان: فإذا كانوا قد نَقَلُوا «بَيْعَ» إلى «بَيْعَ» و«قَوْمَ» إلى «قَوْمَ» ثم أسكنوا العين. فلو نقلوا حركتها إلى الفاء لانضمت في قام أو انكسرت في «باع» وبعدها العين ساكنة فكان يَنْزِمُ أن تقول «قد قَوْمَ زَيْدَ». وقد بَيْعَ زَيْدَ الطَّعَامَ «إذا كان زيد هو الذي باع ولم يَرِدْ به «فَعِلَ» .

وكذلك كان يَنْزِمُ في «طال» أن يقول «طُولَ» وكان يلزم أن تقول «خَيْفَ» زيدٌ عمرًا «وأنت تريد «خاف» لأنك كنت تُسكن العينَ مِينَ «خاف» وتَنْقِلُ كسرتها إلى الفاء فتَنْقَلِبُ العينُ ياءً لانكسار ما قبلها. فتقول «خَيْفَ في خاف» . يقول : فكَرَهُوا أن يَلْتَبَسَ «فَعَلَّ بِفَعِلَ» .

[بعض العرب لا يزالون يقولون : «كيد زيد يفعل وما زيد يفعل »]

قال أبو عثمان :

وبعض العرب لا يزالون يقولون «قد كِيدَ زيدٌ يفعلُ كذا وكذا . وما زَيْلٌ يفعلُ كذا وكذا» يريدون «كادَ . وزالَ» .
وأخبرني الأصمعي أنه سمع من يُنْشِدُ :

وكِيدَ ضِبَاعُ القُمْفِ يأكلن جُشْتِي وكِيدَ خِيشِ يَوْمَ ذاكَ يَيْتَمِ

قال أبو الفتح : اعلم أن أصل «كِيدَ» ، وزييلٌ : كِيدَ ، وزييلٌ «على» فَعِلَ لأن المضارع على «يَفْعِلُ» . وذلك قَوْضُمٌ «يَكَادُ» ويزالٌ «وقَوْضُمٌ» «كاد يكاد» ، وزال يزال بمنزلة «هاب يهاب» وكله «فَعِلَ يَفْعَلُ» إلا أن الذين قالوا «كِيدَ» وزييلٌ «نَقَلُوا الكسرةَ من العين إلى الفاء وألْقُوا حركةَ الفاء فصار «كِيدَ»

١ - ظ ، ش : قامت .

٢ - ظ ، ش : قَوْضُمٌ .

وزِيلَ « ولم يخافوا التباسه » بِفُعِلَ « لأنك لاتقول » كِيدَتُ زيدا يقوم ، وما زِلْتُ زيدا يقوم « . فيُخَافُ أَنْ يَلْتَبِسَ « كِيدَ زيدا يَقوم . وما زِيلَ زيدا يَقوم » .
 بـ « فُعِلَ » منه كما يَلْتَبِسُ « بِبِعَ زيدا » [٨٠] الطَّعَامَ « إذا كان هو الفاعلُ بـ » بِبِعَ زيدا الطَّعَامَ « إذا كان هو المفعولُ ، فَمِنْ هَاهُنَا اجْتَرَعُوا عَلَى « كِيدَ زيدا يَفْعَلُ ، وما زِيلَ زيدا يَفْعَلُ » .

[« كلت طعامي » للفاعل ، و « كلت طعامي » للمفعول]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : هلا تنكبوا في « كِلْتُ طعامي » وما كان نحوها أن يستوينَ بـ « فُعِلْتُ » في حال ؟
 قيل : فإنهم مما يلزمون « فُعِلْتُ » الإشمام حتى يكونَ فَرَقَيْنِ « فَعَلْتُ ،
 ١٠ وَفُعِلْتُ » .

قال أبو الفتح : يقول : فإن قال قائل : هلا تنكبوا في « كِلْتُ طعامي ،
 وأنت الفاعلُ ونحوه أن يلتبسَ بـ « كِلْتُ طعامي إذا كان غيرُك كالكِ إِيَّاه » :
 أي كاله لك ، نحو قوله تعالى : « وإذا كالوهم^٢ أي كالوا لهم ؟

قال : فالجواب عن هذا أنهم يقولون « كِلْتُ طعامي » فيُخْلِصُونَ الكَسْرَةَ^٣
 ١٥ في الكاف إذا كنتَ الفاعلَ ويقولون « كِلْتُ طعامي » فيُشِشُونَ الكاف^٤ الضمَّ^٥
 إذا كنتَ المفعولَ ، فرقا بين الفاعل والمفعول .

١ - قيل فإنهم : ساقط من ظ ، ش . وفي هامش ظ : فإنهم مما يلزمون ، نسخة .

٢ - من الآية ٣ من سورة المطففين ٨٣ .

٣ - ش : الكسر .

٤ - ظ : الطعام ، وهو خطأ .

٥ - الضم : ساقط من ظ ، ش .

[من العرب من لا يشم « بيع الطعام » إذا أمن اللبس]

قال أبو عثمان :

وَيَفْعَلُ هذا من العرب مَنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » وَلَا يُشِمُّ حِينَ أَمِنَ
الالْتِبَاسَ وَيُؤَافِقُ غَيْرَهُ - مِمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الالْتِبَاسِ - فِي مَوْضِعِ الالْتِبَاسِ
وَيَقُولُ . أَيْضًا « خِفْنَا ، وَبُعْنَا » .

قال أبو الفتح : قَوْلُهُ : وَيَفْعَلُ هذا : أَيْ يُشِمُّ فَيَقُولُ ١ « بَيْعَتِ الطَّعَامِ »
إِذَا خَافَ الالْتِبَاسَ ، مَنْ يَقُولُ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَلَا يُشِمُّ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَمِنَ الالْتِبَاسَ
لِأَنَّ الطَّعَامَ لَا يَكُونُ إِلَّا الْمَفْعُولَ فَاسْتَغْنَى بِمَعْرِفَةِ أَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَفْعُولًا عَنِ
الإِشْمَامِ مَعَ « بَيْعِ الطَّعَامِ » .

وَالنَّاءُ فِي « بَيْعَتُ » قَدْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فَاعِلَةً كَمَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَفْعُولَةً
فِيحْتَاجُ مَعَهَا إِلَى الإِشْمَامِ الَّذِي عَنْهُ يَتَقَعُ الفَصْلُ بَيْنَ الفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ .

وقَوْلُهُ : وَيُؤَافِقُ غَيْرَهُ مِمَّنْ كَانَ يُشِمُّ فِي غَيْرِ الالْتِبَاسِ فِي مَوْضِعِ الالْتِبَاسِ :
يَقُولُ مَنْ كَانَ مِنْ ٢ لُغْتِهِ أَنْ يَقُولَ « بَيْعَ الطَّعَامِ » فَيُخْلِصُ الكِسْرَةَ إِذَا
أَمِنَ الالْتِبَاسَ وَيُخَالِفُ لِأَمْنِهِ الالْتِبَاسَ مَنْ يُشِمُّ عَلَى كُلِّ حَالٍ ٣ فَإِنَّهُ إِذَا ٣ صَارَ
إِلَى مَوْضِعِ الالْتِبَاسِ أَشْمَ ضَرُورَةً مَخَافَةَ الالْتِبَاسِ فَيَقُولُ « خِفْنَا . وَبُعْنَا » لِثَلَا
يَلْتَبِسُ « فَعَلْنَا بِفَعْلِنَا » .

١ - ظ ، ش : يَقُولُ .

٢ - من : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : فَإِذَا .

[من العرب من يدع الكسرة في «بعت ، خفت» ولا يبالى باللتباس]

قال أبو عثمان :

ومنهم من يدع الكسرة . ولا يبالى باللتباس .

قال أبو الفتح ^١ : أهل هذه اللُغة جرّوا على ضرب من القياس ولم يلتفتوا إلى الالتباس [٨٠ ب] وذلك أنهم أخذوا بأصل هذا الباب ؛ لأن أصله وأكثره اجاءت به العرب إخلاص الكسرة وذلك «بيع ، وخيف» ثم إنهم أسكنوا اللام لاتصالها بالضمير فالتقى ساكنان : العين ، واللام ، فحذفت العين وبقيت الكسرة في الفاء بخاذا ولم يعبّسوا بالالتباس ؛ لأنهم قد يصلون إلى إيابة أغراضهم بما يصحّبونه الكلام ممّا يتقدّم قبله أو يتأخّر بعده ، وبما تدلّ عليه الحال .

ألا ترى أنك تقول في تحقير «عمرو» : «عمّير» وكذلك تقول في تحقير «عمّر» وكلاهما مصروف في التّحقير ، وهذا باب واسع وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحّب الكلام من أوله ، أو آخره ، أو بدلالة الحال ؛ فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا ، وأكثر ^٢ ما يعتمدون في تعريف ما يريدون عليها .

[من بقلب عين «باع» واوا فإنه يخلص الضمة]

قال أبو عثمان : وأما من قلبها واو فإنه يسلمه الضمة في هذا كلبه .

قال أبو الفتح ^٣ : يقول : من قال «بوع ، وخوف» فأخلص الضمة فإنه يقول هنا «بعت وخفت» مخلصا للضمة .

١ ، ١ - ظ : الشيخ أبو الفتح .

٢ - ظ : وكثر .

٣ ، ٣ - ظ : الشيخ .

[إعلال « مت تموت ، ودمت تدوم »]

قال أبو عثمان :

وأما « ميت تموت » فإنما اعتلت من « فَعِلَ يَفْعُلُ » ونظيرها من الصحيح
« فَضِلَ يَفْضُلُ » .

وأخبرني الأصمعي قال : سمعت عيسى بن عمرَ يأنشد لأبي الأسود :

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِبَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي ذَكَرْتُ وَمَا فَضِلُّ
ومثلُ « ميت تموت » : دِمَّتْ تَدُومُ « وهذا شاذٌ ، ومثله في الشذوذ :
« كُدَّتْ أَكَادُ » .

قال أبو الفتح : إنما كان « مت تموت ، ودمت تدوم » عنده على « فَعِلَ
يَفْعُلُ » لكسرة الفاء في « دِمَّتْ تَدُومُ » . ومت « وهما من الواو فجرىا مجرى
« خَفَّتْ » وكان قياسه « تَدَامُ ، وَتَمَاتُ » .
وقد حكى عن بعضهم ^١ « تَدَامُ وَتَمَاتُ » .

فأما من قال « تدوم و تموت » فإنه جاء بهما ^٢ على « فَعِلَ يَفْعُلُ » .
ونظيرهما « فَضِلَ يَفْضُلُ » . وَنَعِمَ يَسْعُمُ » .

فأما من قال « مت تموت ، ودمت تدوم » فهو على القياس ، لأنه مثلُ
« قُلْتُ تَقُولُ » .

وقد يجوز أن تكون هذه لغات تداخلت . فيكون بعضهم يقول « ميت
تمات » ، وبعضهم يقول « مت تموت » . ثم سُمِعَ من أهل لغة ^٣ الماضي ،
وسُمِعَ من أهل لغةٍ أخرى المضارعُ فتركبت من ذلك لغةٌ أخرى ^٤ .

١ - عن بعضهم : زيادة عن ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش ، به .

٣ - ظ : اللغة .

٤ - في موضع هذا الرقم في ظ بين ذلك ، لغة كلمة : من ، وهي زائدة ، ركنت في ش في هذا
الموضع : ورجحت .

٥ - أخرى : زيادة عن ظ ، ش .

ويجوز أن يكونَ مَنْ قال: «بِنَعْمِ، وَيَقْضُلُ» يوافق في المضارع مَنْ يقولُ في الماضي: «نَعْمِ، وَفَقْضُلُ» [١٨١] ويخالفه في الماضي فيقول: «فَقْضِلَ، وَنَعِمَ». ونظيرُ هذا ما حكاه أبو زيد فيما حكى عنه وذلك أنه قال: سألت مَنْ يقول في الماضي «أَحْزَنْتَنِي» فقال: في المضارع «يَحْزُنُنِي»؟

- فهذا قد وافق في المضارع مَنْ قال «حَزَنْتَنِي» وخالفه في الماضي فقال ٥ «أَحْزَنْتَنِي». ويجوز أن يكون للقبيلة الواحدة^١ أو الحى الواحد لغتان: «نَعِمَ يَنْعَمُ»، و«نَعْمَ يَنْعَمُ» فيُسْمَعُ منهم ماضى إحداهما ومضارع الأخرى. وكذلك من قال «كُدْتُ أَكَادُ»^٢، إنما جاء بأكادُ على كِدْتُ مثل «هَيْبَتَ تَهَابُ»؛ فإمّا أن يكونَ مِنْ لغة من قال ذلك «كُدْتُ، وَكِدْتُ» جميعاً. فيكون «أَكَادُ» على «كُدْتُ»، وإمّا أن يكون يوافق في المضارع ١٠ مَنْ يقول في الماضي «كِدْتُ».

[من العرب من يقول: «لا أفعل ذلك ولا كوداً ولاهما»]

قال أبو عثمان^٣:

وزعم الأصمعيُّ أنه سمع من العرب مَنْ يقول: «لا أفعلُ ذلك ولا كوداً ولاهما» فجعلها من الواو.

١٥

قال أبو الفتح^٤: هذه الحكاية تصلح أن تكونَ على اللغتين جميعاً «كُدْتُ، وَكِدْتُ» جميعاً، فمن قال «كُدْتُ» فأمره واضح؛ لأنه من الواو بمنزلة «قُلْتُ قَوْلًا»، وأما من قال «كُدْتُ أَكَادُ» فقد يجوز أن يكونَ من

١ - الواحدة: ساقط من ظ، ش. .
٢ - ظ، ش: تكاد.
٣، ٣ - ظ: قال الشيخ أبو عثمان.
٤، ٤ - ظ: قال الشيخ.
٥ - جميعاً: ساقط من ظ، ش.
٦ - أما: ساقط من ظ، ش.

الواو « فَعِيلْتُ أَفَعَلْتُ » بمنزلة « خَفِيتُ أَخَافُ » ، ويجوز أن يكون « كِدْتُ أَكَادُ » من الياء بمنزلة « هَيْتُ أَهَابُ » لأنهم قد قالوا في المصدر « كَيْدًا » ، فالواو ، والياء فيه لغتان .

[أصل ليس « ليس »]

قال أبو عثمان : وأما « لَيْسَ » فأصلها « لَيْسَ » أولكنها أُسْكِنَتْ من نحو « صَيْدَ البعير » ولم يتقلَّبوا ، لأنهم لم يريدوا أن يقولوا فيها « يَفْعَلُ » ولا شيئاً من أمثلة الفِعْلِ ٢ فتركوها على حالها بمنزلة « لَيْتَ » ٣ .

قال أبو الفتح : قد صحَّ أن « لَيْسَ » فِعْلٌ لقولهم « لَسْتُ ، وَلَسْنَا ، كَقُمْتُ ، وَقُمْنَا » وإذا ثَبَّتْ ؛ أنها فِعْلٌ قد يخلو من أن تكون في الأصل « فَعَلَّ ، أو فَعَّلَ ، أو فَعَّلَ » فلا يجوز أن تكون كانت « فَعَّلَ » لأنَّه لَيْسَ في ذَوَاتِ الياء « فَعَّلَ » إنما ذاك في الواوِ خاصَّةً نحو « طَالَ فهو طَوِيلٌ » . ولا يجوز أن تكون كانت « فَعَّلَ » لأنَّ ما كانت عينه مَفْتُوحَةً لم يَجُزْ فيه إسكانها ، ألا ترى أنَّه لا يُسْكَنُ نحو « ضَرَبَ ، وَقَتَلَ » كما يُسْكَنُ « كَرُمَ ، وَعَلِمَ » فيقال « كَرِمَ زَيْدٌ ، وَعَلِمَ بَكْرٌ » وإنما ذاك لِحَفَّةِ الفتحه . وقد تقدَّم القولُ في هذا فلا بدَّ من أن يكون « فَعَّلَ » وأصلها [٨١ ب] « لَيْسَ » كما يقولون : « صَيْدَ البعير » وأصلها « صَيْدَ » ويقولون أيضاً « صَيْدَ » على الأصل .

١ - في هامش ص وحدها ما يأتي : حاشية : ليس فعل ، و « فعل » قد تسلب حركتها ، و « فعل » لا توجد مسكنة .

٢ - ظ ، ش : الأمر .

٣ - ش : ليست .

٤ - ظ : ثبتت ، وهو خطأ .

وَأَلْزَمُوا «لَيْسَ» الْإِسْكَانَ فِي كُلِّ قَوْلٍ ؛ لِأَنَّهَا لَمَّا لَمْ تَتَصَرَّفْ شُبِّهَتْ
بِ«لَيْتَ» فَقُصِّرَتْ عَلَى سَكُونِ الْعَيْنِ لِأَخِيَرِ .

[بحسب «عور، وصيد» ونحوها على الأصل]

قال أبو عثمان :

- وَأَمَّا قَوْلُهُمْ «عَوْرَ يَعْوَرُ ، وَحَوِلَ يَحْوِلُ ، وَصَيْدَ يَصَيْدُ» فَإِنَّمَا
جَاءَ وَابْنُ عَرَبٍ عَلَى الْأَصْلِ ، لِأَنَّ فِي مَعْنَى مَا لَا يَبْدَأُ لَهُ مِنْ أَنْ يَخْرُجَ عَلَى الْأَصْلِ
لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ ^٢ نَحْوُ : «أَبْيَضَتْ ، وَأَسْوَدَتْ ، وَأَعْوَرَّتْ ، وَاحْوَلْتُ»
فَلَمَّا كُنْ فِي مَعْنَى مَا لَا يَبْدَأُ لَهُ مِنْ ^٣ أَنْ يَخْرُجَ عَلَى الْأَصْلِ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ
تَحْرَكُ كُنْ ، وَلَوْ كُنْ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى لَاعْتَلَلْنَا ^٤ .

- قال أبو الفتح : يقول : فإن قال قائل : هلا أعلوا «عور» ، وصيد «كما
أعلوا» ، خاف ، وهاب ، وأصلهما «خوف ، وهيب» ؟
فالجواب : أن «عور» في معنى «اعور» فلما كان «اعور» لا يبدأ له من
الصحة لسكون ما قبل الواو صحَّت العين في «عور» ، ونحوهما ؛ لأنها قد
صحَّت فيما هو بمعناها ^٥ فجعلت ^٦ صحة العين في «فعل» أمانة ؛ لأنه في معنى
«افعل» .

١٥

وحكى أبو زيد : «أود البعير» ^٧ ، «يأود أوداً» وإنما صح هذا عندي ؛ لأنه رَسِيلٌ

١ - ظ ، ش : فأما .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - من : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : اعتلن .

٥ - ظ ، ش : بمعناها .

٦ - ظ ، ش : فجعل .

٧ - ظ ، ش : العود .

« عَوَجَ يَعْوَجُ عَوْجًا » فَأُجْرِي مُجْرَى نَظِيرِهِ وَلَمْ أَسْمَعْهُمْ اسْتَعْمَلُوا مِنْ
« أَوْدَ : افْعَلَّ » وَلَوْ جَاءَ لَكَانَ قِيَاسُهُ ١ « إِيوَدَ » .

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ : هَلَّا صَحَّتْ فِي « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » وَأَصْلُهُمَا « أَقْوَمَ ،
وَأَمَيْلَ » لِلسُّكُونِ مَا قَبْلَهُمَا كَمَا صَحَّتْ فِي « اعْوَرَ ، وَاحْوَلَ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُمَا ؟
فَلَأَنَّ « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » ٢ إِنَّمَا اعْتَلَا وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الْعَيْنِ مِنْهُمَا سَاكِنٌ
لِاعْتِلَالِ « فَعَعَلَ » مِنْهُمَا قَبْلَ النَّقْلِ .

أَلَا تَرَى أَنَّ الْأَصْلَ « قَامَ ، وَمَالَ » ٣ ثُمَّ نَقَلْتِ الْفِعْلَ بِهَمْزَةِ النَّقْلِ
فَقُلْتِ « أَقَامَ ، وَأَمَالَ » ، وَ « اعْوَرَ » لَمْ يُنْقَلْ مِنْ « عَارَ » فَيَجِبُ إِعْلَالُهُ
لِاعْتِلَالِ « فَعَعَلَ » مِنْهُ بِغَيْرِ زِيَادَةٍ ، وَقَدْ قَالُوا ٤ « عَارَتْ عَيْنُهُ تَعَارُ » وَهُوَ
قَلِيلٌ لِاتِّقْوَالِ مِثْلِهِ : « حَالَتْ فِيهِ تَحَالُ » وَقَالَ الشَّاعِرُ :

سُئِلَ بَابِنِ أَحْمَرَ مَنْ رَأَاهُ أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
فَهَذَا الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا .

وَقَوْلُهُ : « وَلَوْ كُنَّ عَلَى غَيْرِ هَذَا الْمَعْنَى اعْتَلَكُنَّ » ؛ يَقُولُ : لَوْ لَمْ يَكُنَّ
مَعْنَى « عَوَّرَ : اعْوَرَ » وَمَعْنَى « حَوَّلَ : احْوَلَ » لَوْ جَبَّ إِعْلَالُهُمَا كَمَا أُعْلِيَ
« خَافَ ، وَهَابَ » لَمَّا لَمْ يُنْقَلْ فِي مَعْنَاهُمَا « افْعَلَّ » نَحْوَ « اخْوَفَ ، وَاهْيَبَ » .

[بِحَيْثُ « اجْتَوَرُوا » وَبَابِهِ عَلَى الْأَصْلِ]

[١٨٢] قَالَ أَبُو عَثْمَانَ :

وَمِثْلُ ذَلِكَ « اجْتَوَرُوا ، وَاعْتَوَرُوا » حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهُنَّ مَعْنَى مَا الْوَاوُ فِيهِ
مُتَحَرِّكَةٌ وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ ٧ وَلَا تَعْتَلُ فِيهِ نَحْوُ « تَعَاوَنُوا ، وَتَجَاوَرُوا » .

١ - قِيَاسُهُ : سَاقَطَ مِنْ ظَ ، ش .

٢ - ظَ : وَقَالَ .

٣ - ظَ : وَقَالَ .

٤ - ظَ ، شَ : قَالَ تَوْيَمٌ .

٥ - ظَ : مَعْنَاهُ . شَ : مَعْنَاهُمَا .

٦ - ظَ : مَعْنَاهُ . شَ : مَعْنَاهُمَا .

٧ - وَقَبْلَهَا سَاكِنٌ : سَاقَطَ مِنْ ظَ ، شَ .

قال أبو الفتح : يقول : « اعْتَوَّنُوا ، واجْتَوَّرُوا » في أنهما صححا ، لأنهما
 بمعنى ما لا بد من تصحيحه ، وهو « تعاونوا وتجاوروا » بمنزلة « حَوَّلَ ، وَعَوَّرَ » .
 ألا ترى أن قَبْلَ الواوِ في « تَعَاوَنُوا ، وَتَجَاوَرُوا » ألفا ، فلو قُبِلَت الواوُ
 أَلِفًا لَلْتَقَى سَاكِنَانِ فَحُدِفَتَا إِحْدَاهُمَا فَصَارَ اللَّفْظُ « تَعَانُوا ، وَتَجَارُوا » ٢
 وَزَالَ بِنَاءُ « تَفَاعَلُوا » فَتَرِكَ ذَلِكَ لِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ صَحَّتْ فِي « اجْتَوَّرُوا » لِأَنَّهُ
 بِمَعْنَى « تَجَاوَرُوا » وَلَوْلَا ذَلِكَ لَوَجِبَ إِعْلَالُ « اجْتَوَّرُوا ، وَاعْتَوَّنُوا » لِأَنَّهُمَا
 بِوَزْنِ « افْتَعَلُوا » بِمَنْزِلَةِ « افْتَادُوا ، وَاعْتَادُوا » . وَلَوْ بَسَّيْتِ « افْتَعَلُوا »
 مِنْ لَفْظِ « ج و ر » وَأَنْتِ لَا تَرِيدُ بِهِ مَعْنَى « تَفَاعَلُوا » لَوَجِبَ إِعْلَالُهُ فَكُنْتِ
 تَقُولِ « اجْتَارُوا » ٣ .

[باب « تاه يتيه ، وطاح يطيح »]

١٠

قال أبو عثمان :

وَأَمَّا « تَاهَ يَتِيهُ » ، وَطَاحَ يَطِيحُ » فَرَعَمَ الْخَلِيلُ أَنْهُمَا ؛ « فَعِلَ يَفْعِلُ »
 مِنَ الْوَاوِ مِثْلَ « حَسِبَ يَحْسِبُ » مِنَ الصَّحِيحِ ، وَيَدُلُّكَ عَلَى ذَلِكَ « طَوَّحْتُ
 وَتَوَّهْتُ » وَهُوَ أَتَوْهُ مِنْهُ ، وَأَطْوَحُ مِنْهُ .

قال أبو الفتح : إنما ذهب الخليل إلى هذا ؛ لأنه لما رأى العينَ واوًا في « تَوَّهَ »
 ١٥ وَطَوَّحَ » وَرَأَاهُمْ يَقُولُونَ « تَاهَ يَتِيهُ » ، وَطَاحَ يَطِيحُ » . وَلَمْ يُمَكِّنْهُ أَنْ يَجْعَلَهُمَا
 مِنَ الْيَاءِ كـ « بَاعَ يَبِيعُ » لِأَنَّ الدَّلَالَهَ قَدْ قَامَتْ عَلَى كَوْنِ الْعَيْنِ واوًا ، ذَهَبَ إِلَى
 أَنَّهَا « فَعِلَ يَفْعِلُ » فَكَأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ عِنْدَهُ « طَوَّحَ يَطْوِحُ » ، وَتَوَّهَ يَتَوَّهُ »

١ - ص : فحذف .

٢ - ص : ظ : « تعاونوا وتجاوروا » بإثبات الواو بعد ألف تفاعل وهو مخالف للمثال الذي
 أراده الشارح ، والصواب ما أثبتناه عن ش وهو : « تعانوا ، وتجاروا » .

٣ - ظ : ش : اجتار .

٤ - ظ : أنها .

٥ - ظ : ش : ولم يمكنهم أن يجعلوها .

فجرى « طِحْنَتْ ، وَتَهَتْ » مجزئ « خِفْتُ » ثم نقل في المضارع الكسرة من عين
الفعْل إلى فائه فسكنتُ وَحَصَلَتْ قَبْلَهَا الكسرةُ فانقلبتْ ياءٌ كـ « مِيقَاتٍ ،
وميزَانٍ » .

[من العرب من يقول « تيه ، وطيح »]

قال أبو عثمان :

وَمِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ « تَيْهَ ، وَطَيْحَ » فَهُوَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ مِثْلُ « بَاعَ
يَبِيعُ » وَأَخْبَرَنِي الْأَصْمَعِيُّ قَالَ : حَدَّثَنِي عَيْسَى بْنُ عَمْرِو قَالَ : سَمِعْتُ رُوْبَةَ
نُشِدُ :

تَيْهَ فِي تَيْهِ الْمُتَيْهِينَ

فجعلها من الياء .

١٠

قال أبو الفتح: إنما ذهب أبو عثمان^١ إلى أن « تَيْهَ ، وَطَيْحَ »^٢ من الياء؛
لأنهما لو كانا من الواو لقالوا « تَوَهَ ، وَطَوَحَ »^٣ كما حكى الخليل .

ولمعتريض^٤ أن يقول^٥ ما تُنْكِرُ أن يكون^٦ « تَيْهَ ، وَطَيْحَ » من الواو
لا أنه لم يأت بهما على « فَعَلَّ » [٨٢ ب] فيلزمه « طَوَحَ ، وَتَوَهَ » بل جاء بهما على
« فَيْعَلَّ » نحو « بَيْطَرَ ، وَبَيْقَرَ » فكأنهما كانا « طَيْوَحَ ، وَتَيْوَهَ » ثم قلبت الواو
ياءً لوقوع الياء الساكنة قبلتها ويكُونُ^٧ ؛ كقول الهذلي أنشدناه أبو علي :
فلمَّا جلاهما بالأيام تحسَّرتُ ثباتٍ عليها دُلُّها واكتئابها

١ - ظ ، ش : إلى أنه تيه وطوح .

٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : ويقول . وهو خطأ .

وَتَحَمَّيَزَتْ ١: «تَفَيَّعَلَتْ» من حازَ يَحْجُوزُ ، وأصلها «تَحْيَوُزَتْ» ثم
قَلَّبَ الواوَ ياءً لَوْقُوعِ الياءِ السَّاكِنَةِ قَبْلَها .

قيلَ : هذا فاسدٌ مِنْ وُجُوهِ .

أحدُها : أنَّ «فَعَّلَ» في الكلامِ أَكْثَرُ مِنْ «فَيَّعَلَّ» ، فحملته على الأَكْثَرِ
أوَّلَى ٢ وأَسْوَجٌ .

وثانٍ : أن معنى «تَيَّهَ» ، وَطَيَّحَ «تَكَرَّرَ ذلكَ الفعلُ منه فَجَرَى ذلكَ مَجْرَى
«قَطَعَ» وَكَسَّرَ في أَنهما لتكريرِ الفِعْلِ ، فَيُن هُنَا جَمِلَ على «فَعَّلَ» .

وثالثٌ : يَدُلُّ على أَنَّ «تَيَّهَ» : فَعَّلَ ، دونَ فَيَّعَلَّ وهو ما أَتَشَدَّه
عيسى ابن عمر ٣ عن رُوَيْبَةَ في هذه الحكاية من قوله :

تَيَّهَ في تَيِّهِ المَتَيِّهينَ

فَتَيَّهَ بِمَنْزِلَةِ «سَيَّرَ» ، وَبَيَّعَ .

ولو كانَ «تَيَّهَ» : فَيَّعَلَّ من الواوِ لَوَجِبَ أن يُقالَ فيه إذا بُنِيَ للمفعولِ
«تَوَّوَهَ» كما يُقالُ : «قُوومَ زَيْدٌ وَقُوولَ» ألا ترى إلى قول جرير :

بانَ الخَلِيطُ ولو طُووِعْتُ ما بانَا

وقول الراجز :

وفاحمِ دُووِيَّ حَتَّى اعْلَسَكِسا

فإنَّ قُلْتَ : إنَّ هذينَ إنما أصلُهما «فاعِلَ» : داوَى ، وطاوَعَ . وتَيَّهَ ،
على قولِ خَصْمِكَ «فَيَّعَلَّ» فأينَ «فاعِلَ» من «فَيَّعَلَّ» ؟

قيلَ : لافْصَلْ في هذا الموضعِ بينَ «فاعِلَ» ، وَفَيَّعَلَّ ، ألا ترى أَنَّكَ
لو بَنَيْتَ «فَيَّعَلَّ» من «قُلْتَ» لَقُلْتَ «قَيْلَ» . فلو بَنَيْتَهُ للمفعولِ لَقُلْتَ

٢ - أوَّلَى : زيادة من ظ ، ش .

١ - ظ ، ش : فتخيزت .

٤ - ظ ، ش : يقول .

٣ - ابن عمر : ساقط من ظ ، ش .

« قَوُولٌ » كما تقول إذا بديت « قَاوَلٌ » للمفعول « قَوُولٌ » . ومن هُنَا قُلْتُ فِي
 « فُعِيلَ » مِنْ « فَيَعْلَلُ » مِنْ « سِيرَتٌ : سُورِيَرٌ » وَلَمْ تُدْغِمِ الْوَاوَ فِي الْيَاءِ وَإِنْ
 كَانَتْ سَاكِنَةً قَبْلَهَا .

٥ كما أَنَّكَ لَوْ بَسَيْتَ « فُعِيلَ » مِنْ « فَاعَلَّ » مِنْ « سِيرَتٌ » لَقُلْتَّ « سُورِيَرٌ »
 أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي « بَيِّطَرَ : بُوْطِرِيَرٌ » كَمَا تَقُولُ فِي « قَاتَلَ : قَوْتِيلَ »
 فَلَا فَصْلَ إِذَا بَيْنَ « فَيَعْلَلُ » ، وَفَاعَلَّ « إِذَا بَسَيْتَهُمَا لِلْمَفْعُولِ : لِأَنَّ الْيَاءَ أَشْبَهَتْ
 الْأَلِفَ لِانْقِلَابِهِمَا جَمِيعًا إِذَا بَسَيْتَ الْفِعْلَ لِلْمَفْعُولِ ، وَسَيَأْتِيكَ هَذَا فِي مَوْضِعِهِ
 إِنْ شَاءَ اللَّهُ .

١٠ فَمِنْ هُنَا قُلْتُ : إِنَّهُ كَانَ يَجِبُ أَنْ لَوْ كَانَ « تَيَّهَ : فَيَعْلَلُ » أَنْ يُقَالَ فِيهِ « تُوَوِهَ »
 لَوْ كَانَتْ عَيْنُهُ مِنَ الْوَاوِ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْخَصْمُ .

ووجه رابع : وهو أَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ « تَيَّهَ ، وَطَيَّحَ » مِنَ الْوَاوِ وَذَهَبْتَ إِلَى
 أَنْ أَصْلَهُمَا « تَيَّوَهَ وَطَيَّوَحَ » لَزِمَكَ أَنْ تَقُولَ « تَيَّهَ » [١٨٣] « طَاحَ يَطَّيْحُ ،
 وَتَاهَ يَتَّيهُ » عَلَى « فَعِيلَ يَفْعِيلُ » مِنَ الْوَاوِ ، « فَعِيلَ يَفْعِيلُ » لَيْسَ مِمَّا
 يَنْبَغِي أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ مَا وَجِدَ مَسْنَدُوحَةً عَنْهُ .

١٥ وَهَاهُنَا وَجْهُ ظَاهِرٌ غَيْرُ هَذَا .

فلهذه الأدلة ذهب أبو عثمان إلى أن « تَيَّهَ وَطَيَّحَ » مِنَ الْيَاءِ . فَالْأَضْمَرُ أَنْ
 يَكُونُ « طَاحَ يَطَّيْحُ ، وَتَاهَ يَتَّيهُ » مِنَ الْيَاءِ ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْوَاوِ كَمَا ذَهَبَ
 إِلَيْهِ الْخَلِيلُ .

١ - إن شاء الله : زيادة من ط ، ش .

٢ - إن : زيادة من ط ، ش .

[العرب تقول : « وقع في التوه ، والتيه »]

قال أبو عثمان :

وأخبرني أبو زيد: أنه سمع العرب تقول: « وقع في التوه ، والتيه » فعلى هذا يجزى ما ذكرت لك .

قال أبو الفتح : اعلم أن قولهم : « التوه » لا يجوز أن يكون عند الخليل وسيبويه إلا من الواو دون الياء ؛ لأنهما لو بنيا مثل « برُدٍ » من « بعثت » لتقلا « بيعت » وهما يُجيزان في « ديكٍ وقيلٍ » أى يكونا « فعلا وفُعلا » ويُجزيان الواحد في هذا المعنى مجزى الجمع نحو « بيضٍ » في جمع « أبيض » وإنما هي ^٢ « فعلٌ » ^٣ .

٥ فأما أبو الحسن فيمكن أن تكون « التوه » عند من الياء والواو جميعا ؛ لأنه كان يقول : إنه لو بنى مثل « برُدٍ » من « بعثت » لقال « بوعٌ » . وكان يقول : إنى إنما أُبدلُ من الضمة كسرة في الجمع نحو « بيضٍ » لافى الواحد ؛ وإذا كان من الواو فلا إشكال فيه ولا خلاف ؛ لأنه مثل « الطولِ ، والجرلِ » .

٦٥ وأما « التيه » فيمكن أن يكون على قول الخليل والأخفش فعلا من الواو نحو « عيدٍ - وقيلٍ » انقلبَت واؤه ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ويمكن

١ - أن يكون : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : هو .

٣ - أمام « فعلٍ » في هاشم ص : « في نسخة وإنما هي فعل » .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : أبو الحسن قال فيمن .

٥ - ص : سيبويه .

على قول الخليل أن يكون من الياء فيكون «فِعْلاً» و«فُعْلاً» جميعاً فيكون كـ «دَيْكٍ» ،
وفَيْئِلٍ» وقد ذكرُهُمَا .

فأمّا على قول الأخصس فإن كان «تَيْه» من الياء فلا يجوز إلا أن يكون
«فِعْلاً» دون «فُعْلاً» لأنه لو كان «فُعْلاً» لقيّل «تُوّه» لأنه واحد لا جمع
كما تقول في «فُعْلاً» من العَيْشِ «عُوشٌ» والأظهر أن يكون «تَيْه» من
الياء للأدلة التي تقدّمت . ولولا ما تقدّم منها لا اعتدل أن يكون من الياء والواو
جميعاً . وقال رؤبّةٌ أيضاً :

بِهِ تَمَطَّتْ غَوَلٌ كُلٌّ مِتْيَهٍ

فهذا من الياء لا محالة ولا يسوغ حملهُ على باب «صَبِيَّةٍ» ،وعِلْيَةِ» لقلته .

قال أبو عثمان :

باب ما لحقته الزوائد من هذه الأفعال من بنات الثلاثة

[إذا وقع حرف معتل متحرك بعد صحيح ساكن حرك الصحيح وسكن المعتل وأعل]

- فإذا كانَ الحَرْفُ الَّذِي قَبْلَ الحَرْفِ [٨٣ ب] المَعْتَلِّ مِنْ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ ٢ ٥
 سَاكِنًا فِي الْأَصْلِ وَلَمْ يَكُنْ أَلِفًا وَلَا وَاوًا وَلَا يَاءً ٥ فَإِنَّكَ تُسَكِّنُ المَعْتَلَّ
 وَتُحَوِّلُ حَرَكَتَهُ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُ وَذَلِكَ مُطَرِّدٌ فِي كَلَامِهِمْ ، وَسَاءُ بَيِّنُهُ إِنْ
 شَاءَ اللَّهُ ، وَذَلِكَ نَحْوُ « أَجَادَ ، وَأَقَالَ ٢ ، وَأَبَانَ ، وَأَخَافَ ٣ ، وَاسْتَرَاثَ ،
 وَاسْتَعَاذَ » وَأَصْلُهُ « أَجْوَدَ ، وَأَقْوَلَ ٤ ، وَأَبَيَّنَ ، وَأَخَوْفَ ، وَاسْتَرَيْتَ ،
 وَاسْتَعْوَدَ » وَلَكِنِّهِمْ أَلْفَوْا حَرَكََةَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُمَا فَانْفَتَحَ ١٠
 ثُمَّ أَبْدَلْتَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَلْفِينَ لِذَلِكَ .

قال أبو الفتح : الدلالة على صحة دعواه في أن أصل « أجاد وأخاف : أجود
 وأخوف ، واستراث واستعاد : استرئت واستعود » ما ظهر من هذه الأمثلة
 المعتلة على أصله وهو قوله تعالى : « استحوذ عليهم الشيطان » ٥ .

وقولهم ٥ :

١٥

صَدَدَتْ فَاطْمَوْنَتِ الصَّدُودِ

١ - ص ، ظ : الزوائد . وش وهامش ظ : الزيادة .

٢ - من بنات الثلاثة : زيادة من ظ ، ش .

٣ ، ٣ - ظ : وأبان ، وأباع ، وأخاف .

٤ - وأقول : ساقط من ظ ، ش .

٥ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

وقولهم: «استنوق الحمل» ولكنهم أرادوا إعلال هذه الأمثلة؛ لأنها كانت معتلة في الثلاثي، فنقلوا حركة الواو والياء إلى الساكن قبلهما فقاوبوهما ألفاً لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما، ولولا اعتلاهما في الثلاثي لما وجب إعلالهما الآن؛ لأن الواو والياء إذا ساكن ما قبلهما جريا مجرى الصحيح.

[المضارع ما تقدم يجرى مجراه إلا أن الساكن يكسر]

قال أبو عثمان :

فإذا قلت «هو يفعل» من هذا أجر يته ذلك المجرى إلا أنك تحول على الساكن كسرة؛ لأن المعتل كان مكسورا في الأصل وذلك قولك: «هو يخيف» وأصله «يخوف»، وكذلك «يستريث» وأصله: «يستريث» فألغيت^١ حركتها على ما قبلها^٢ ثم قلبت الواو ياء؛ لأنها ساكنة قبلها كسرة. وما كان من الياء من هذا فعلى هذا اللفظ مجراه نحو «هو يبين» وأصلها: «يبين» ففعلت بها ما فعلت بأختها.

قال أبو الفتح: يقول من حيث وجب نقل الحركة من عين الفعل إلى فائه في «أقام»، واستعاذ «وجب أيضا نقل الحركة من العين إلى الفاء في المضارع، إلا أن الذي تنقله - في المضارع - كسرة؛ لأن العين كانت مكسورة. وقوله أخيرا: ففعلت بها ما فعلت بأختها، وهو يعنى «يبين» يقول نقلت الكسرة من الياء إلى ما قبلها كما نمتتها من الواو في «يخيف» إلى

١ - ظ: لتحركها.

٢ - ظ، ش: الثاني، وهو خطأ.

٣، ٣ - ظ، ش: «حركتها على ما قبلها».

٤ - ش: وأصله. وهامش ظ: والأصل.

٥ - «في يخيف» غير واضح في ص.

ما قبلتها وبقِيَّتِ الياءُ بحالها؛ لأنَّ الياءَ لا تُبدَلُ للكسرة قبلها [١٨٤] فهذا
الَّذِي صَحَّ ما قَبِلَ عَيْنِهِ .

فأمَّا ما اعتلَّتْ فاؤُهُ فإنَّكَ لا تَنقُلُ إليها حركةَ العينِ وذلك قولُكَ في
« أفعلتُ » من « آم . وآل : آيمتُ ، وآولتُ » لأنَّه لما اعتلَّتْ: الفاءُ وهى
همزةٌ فقلبتُ ألفاً صحَّتْ العينُ . وعلى ذلك قولُ الشاعر :

يُنْبِي تجاليدى وأقتادها ناولِ كراؤسِ الفَدَنِ المؤيِّدِ
فهذا « مُفَعَّلٌ » من الأيْدِ وهو القُوَّةُ ولم يَقُلْ : المؤادِ .
وقال اطرَفةُ :

يقولُ وقد تَرََّ الوظيفُ وساقها ألسَتَ ترى أنْ قد أتيتَ بمؤيِّدِ

دهى الداهية . وهى من الأيْدِ أيضا ولم يَقُلْ : النُميِّدِ .

وقالوا : « آيدتُهُ » في « أفعلتُهُ » من الأيْدِ ، و « آيدته » فعلتُهُ .
و « آيدتُهُ » قليلةٌ مكروهةٌ ؛ لأنَّكَ إن صحَّحتَ فهو ثقيلٌ ، وإن أعللتَ جمعتَ
بين إعلالين .

فعدِلْ عن « أفعلتُهُ » إلى « فعَلتُهُ » فى غالبِ الأمرِ .

[جميع الأسماء المبدوءة بهم ، الجارية على الأفعال المعتلة العينات ، يجب إعلالها]

١٥ قال أبو عثمان :

والأسماءُ من هذه الأفعالِ إذا كانت فى أوائلِها الميمُ فُعلِلَ بها ما فُعلِلَ
بالمضارعِ مِنْ إلقاءِ الحركةِ على الساكنِ وقلْبِ الساكنِ إلى ما قبله
وذلك قولُهُمْ « مُقِيمٌ ، ومُخَيِّفٌ ، ومُبيِّنٌ » وأصله « مَقْومٌ ، ومُخَوِّفٌ ، ومُبيِّنٌ »

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - الساكنين = ساقط من ش .

فَأُلْقِيَتِ الْحَرَكَةُ عَلَى السَّاكِنِ وَقَلِبَتِ الْوَاوُ يَاءً لِسُكُونِهَا وَإِنْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا
وَالْيَاءُ تَرَكَّتْهَا يَاءً ؛ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ .

قال أبو الفتح : اعلم أن جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلة العينات
يجب إعلالها ، بتسكين الواو والياء منها ، ونقل حركتهما إلى ما قبلتهما ،
لا فصل بين الأسماء في هذا والأفعال .

وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين ١ والظروف والمصادر سواء ؛ لأنها
كلها جارية على الأفعال ، فيجب إعلالها ؛ لاعتلال أفعالها ، فاسم الفاعل
« مُخَيِّفٌ » ، ومُبيِّنٌ « فقد جرى مجرى « يُخَيِّفُ » ، ويُقِيلُ » والظروف
قولك : « هذا مقام شاز » إذا أخذته من « أقام » فجرى « مقام » مجرى « يُقام » .
ومن قال : « هذا مقام شاز » ففتح الميم أخذه من « قام يَقُومُ » وأصله
« مَقُومٌ » فجرى مجرى « يخاف » لأن أصله « يخوف » كما أن أصل « مقام » :
مَقُومٌ « فجرى مجرى قولك « هذا رجل مقام عن موضعه . »

وكذلك المصادر لأنه إذا كان [٨٤ ب] هذا الاعتلال سائغا في الظرف
فالمصدر أحق به وذلك قولك : « عجيبت من مقامك على زيد » وقُمتُ مقاماً
كما تقول « قُمتُ قياما » .

[اسم المفعول من هذا الباب يعمل كالمضارع المبني للمفعول]

قال أبو عثمان :

وإذا كان الاسم مفعولاً وفي أوله الميم كان على مثل « يُفعلل » إذا
قُلْتَ « هو يُخاف » ، ويُقال في بيئته ، ويُقام للناس « وذلك قولك « هو يُخاف » ،

ومُقَالٌ فِي بَيْعِهِ ، وَمُقَامٌ لِلنَّاسِ . وَالْعَلَّةُ فِي هَذَا وَفِي « يُفْعَلُ » وَاحِدَةٌ ؛ لِأَنَّ « يُخَافُ » [وَيُقَامُ وَيُقَالُ] « ١ أَصْلُهُ « يُخَوِّفُ ٢ وَيُقَوِّمُ لِلنَّاسِ ، وَيُقَيِّلُ فِي بَيْعِهِ ٣ » فَأَلْتَمِيتَ حَرَكَةَ الْمُعْتَلِّ عَلَى السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُ وَقَلَبْتَ الْمُعْتَلَّ أَلْفًا لِانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهُ . وَكَذَلِكَ « مُقَالٌ ، وَخُفَافٌ » أَصْلُهُ « مُخَوِّفٌ ، وَمُقَيِّلٌ فِي بَيْعِهِ » فَفَعَعَلُوا بِهِ مَا فَعَعَلُوا بِالْفِعْلِ الَّذِي هُوَ فِي مِثَالِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا هَاهُنَا ٣ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ الَّتِي فِي أَوَائِلِ الْأَسْمَاءِ الْمِيمِ ، وَالْمِيمِ لَيْسَتْ مِنْ زَوَائِدِ الْأَفْعَالِ فَلَمْ يَخَافُوا التَّيْبَاسَ ٥ فَأَجْرِيًا مُجْرِيًا وَاحِدًا .

قال أبو الفتح : قوله ٦ : وإذا كان الاسمُ مفعولاً وفي أولِهِ الميمُ : كلامٌ فيه تسامُحٌ ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ لَا يَكُونُ أَبَدًا مِنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ إِلَّا فِي أَوَّلِهِ الْمِيمِ ؛ وَإِنَّمَا سَخَّرَجُ هَذَا الْكَلَامِ مِنْهُ عَلَى ضَرْبٍ مِنَ التَّوَكِيدِ وَفِيهِ مِنَ التَّسَامُحِ ١٠ مَا ذَكَرْتُهُ .

وكانَ أَجْوَدَ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنْ يَقُولَ : وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مِنْ هَذَا الْبَابِ يَجْرِي جَرِيَّ الْمَضَارِعِ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنْ هَذَا الْبَابِ ؛ لِأَنَّ « مُخَافًا » جَرِيَّ مُجْرِيٍّ ٨ « يُخَافُ » فِي الْإِعْلَالِ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ فِي مُشَارَكَةِ الْأَسْمَاءِ - مِنْ هَذِهِ الْأَفْعَالِ - الْأَفْعَالِ الَّتِي جَرَّتْ عَلَيْهَا .

١ - وَيُقَامُ وَيُقَالُ : لَمْ يَرِدْ فِي النِّسخِ الثَّلَاثِ . وَالْمَقَامُ يَقْتَضِيهِ فَرْدَانُهُ وَوَضْعَانُهُ بَيْنَ مَعْقُوفِينَ لِدَلَالَةِ عَلَى زِيَادَتِهِ .

٢ ، ٣ - سَاقَطَ مِنْ ش ، وَكُتِبَ فِي ظ ثُمَّ رَمِحَ ، وَفِيهَا « يُقَالُ » بَدَلُ « يُقَيِّلُ » .

٣ . هَاهُنَا : سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : أَوَّلُ .

٥ - ظ ، ش : الْإِتْيَاسُ .

٦ - قَوْلُهُ : سَاقَطَ مِنْ ظ .

٧ - ظ : هَذَا ، وَهَرُ خَطَأً .

٨ ، ٨ - سَاقَطَ مِنْ ظ ، ش .

وقوله : ولم يُفَرِّقوا بين الأسماء والأفعال ؛ لأنّ الزيادة في أولها لَيْسَتْ من زوائد الأفعال .

يقول : فقد أمنوا الانتباسَ لِحِيئِ الميم في أول الاسم ، فالميم من خواصّ الزيادة في الأسماء . وحرُوفُ المضارعة نظيرةُ الميم في الأسماء ؛ وإنما بأبيها الأفعال .

[بحىء حروف المضارعة في أوائل الأسماء .]

فإن قلتَ : فهلا قُصِرَتْ حُرُوفُ المضارعة على الأفعال ، كما قُصِرَتْ الميمُ على الأسماء ، وقد سمعناهم يقولون « أفككل » ، وأبندع ، وتَنْضُبُ ، وتَنْقُلُ » وغير ذلك ممّا في أوله الهَمْزَةُ [١٨٥] والنونُ والتاءُ والياءُ ؟

قيل : إنما زِيدَتْ هذه الحُرُوفُ التي بأبيها الأفعالُ في أوائل الأسماء لِقُوَّةِ الأسماءِ وتمكُّنها وغلَبَتِها للأفعالِ فشاركَتِ الأسماءُ في هذا الموضع الأفعالَ لِقُوَّتِها^١ ولم تُشاركِ الأفعالُ الأسماءَ في زيادة الميمِ أولاً في الأفعالِ ؛ لضعف الأفعالِ عن الأسماءِ ، وأكثرُ زيادة حُرُوفِ المضارعة إنما هي في الأفعالِ .

ويدلُّك على أن أصل ٣ هذه الزيادات - أعني حُرُوفَ المضارعة - أن تكونَ في أولِ الأفعالِ - أن الأسماءَ التي جاءت على « أفعلل » أكثرُها صِغَاتٌ نحو « أحمر وأصفر ، وأخضر ، وأسود » ، وأبيض - والأسماءُ التي في أولها الهَمْزَةُ على هذا البناء من غيرِ الصِّغَاتِ قليلةٌ .

الآتري أن باب « أحمر ، وأصفر ، وأسود ، وأبيض »^٦ أكثرُ من

١ - ظ ، ش : بقوة .

٢ - لقوتها : ساقط من ش .

٣ - أصل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ش : إنما .

٥ - وأخضر ، وأسود : ساقط من ظ ، ش .

٦ - وأسود وأبيض : زيادة من ظ ، ش .

باب « أَيْدَعِ ، وَأَزْمَلِ ، وَأَفْكَلِ » فلماً أرادوا أن يَكْتُسِرَ هذا المِثَالُ الذى فى أوله الهمزةُ جَعَلُوهُ صفاتٍ لِقُرْبِ ما بين الصِّفَةِ والفِعْلِ .
 ألا ترى أن كل واحدٍ منهما ثانٍ للاسم وأن الصِّفَةَ تحتاجُ إلى الموصوف ، كما أن الفِعْلَ لا بدَّ له من الفاعل .

[لو بنى اسم على وزن الفعل صح ولم يعمل]

قال أبو عثمان :

فإذا كانت الزوائدُ التى فى أوائل الأسماء هى الزوائدُ التى تكون فى الفِعْلِ وكان الاسمُ على زِنَةِ الفِعْلِ بالزوائدِ فإنَّ الأسماءَ تُصَحِّحُ^٢ ولا تُعْمَلُ ، وذلك أنك لو بنيتَ من « قالَ : يَقُولُ » اسماً على مِثَالِ « يَفْعَلُ . أو يَفْعَلُ . أو يَفْعَلُ » أم يَفْعَلُ^١ أم من باب « ناعَ نَمَعُ » كُنْتَ قَائِلاً : « يَقُولُ . وَيَقُولُ . وَيَقُولُ » .
 وَيَبْيَعُ ، وَيَبْيَعُ . وَيَبْيَعُ » . وإنما فعلت هذا لَسَفَرِقى بين الأسماء والأفعال وكانت الأسماءُ أخفَّ من الأفعالِ ولم يكن فيها « أفْعَلُ ، ونَفْعَلُ ، وتَفْعَلُ ، وَيَفْعَلُ » على معنى ما يكونُ فى الأفعالِ : فصَحَّحوها لذلك حيثُ كانت الزيادةُ التى فى أوائلها هى الزيادةُ التى تكون للأفعالِ ولم يَفْعَلُوا ذلك بالأسماءِ التى فى أوائلها الميمُ حينَ قالوا « مَقامٌ ، ومَباعٌ . ومَمقادٌ^٣ » وما أشبه ذلك : لأن الميمَ لا تكونُ من زوائد الأفعال .

قال أبو الفتح : سألتُ . أبا على وقتَ القراءةِ عن هذا المَوْضِعِ فقُلْتُ له : هلاَّ أعلَّمتَ هذه الأسماءَ التى فى أوائلها زوائد الأفعالِ فأجريتها ؟

١ - الزوائد عن ظ ، وهى ساقطة من ص ، ش وفوقها فى ظ : نسخة .

٢ - ص وهامش ظ (تصحح) ، وظ ، ش : تصح .

٣ - ظ ، ش : مفار .

٤ - هامش ظ ، ش : فأجريتها . وص ، ظ : فجزيتها .

تُجْرَى الأفعال كما أعلت الثلاثي من الأسماء فأجربته مجرى الأفعال [٨٥ب] الثلاثية
 وذلك قولك «باب، ودار، وناب»^٢ «كما قلت في الأفعال «قام، وباع»^٣.
 فقال: إنما أُعِلَّ «باب»، ودار» ولم يُصَحَّ فيُفَرَّقَ بينه وبين الفعل؛ لأنَّه
 ثلاثيُّ فهو أصلٌ؛ ولأنَّ التَّنوينَ يدخله فيُفَرَّقَ بينه وبين الفعل.
 وأمَّا^٤ غيره من ذوات الأربعة فقد يُشَبِّهُ الفعل إذا سُمِّيَ به^٥ بالزوائد
 التي في أوله فيُفَارِقُه التَّنوينُ فيُشَبِّهُ الفعلَ فصَحَّحَ للفَرَقِ.

يقول: «باب، ودار» ثلاثي مثل «قام، وباع» فليس الفعلُ أحقَّ في هذا الموضع
 بالإعلال^٦ من الاسم. ألا ترى أن أصل «باب: بَوَّبٌ» كما أن أصل «قام
 قَوَّمَ» فالعلَّةُ فيهما واحدة^٧، وبابٌ ما في أوله زيادةُ الفعل وهو بها على أربعة
 أحرفٍ؛ إنما هو للفعلِ دون الاسم. والاسمُ داخلٌ عليه فأُعِلَّ الفعلُ
 كما يجب فيه. ثم دَخَلَ عليه الاسمُ. فأريدَ الفَرَقَ بينهما فصَحَّحَ الاسمُ؛ ولأنك
 لو بنيتَ من «قام» اسماً على «يَفْعَلُ» فأعللته فقلت «يَقْوُمُ» لالتباس
 بالفعلِ.

فإن قلت: إنَّ التَّنوينَ يَتَفَصَّلُ بينهما؛ فالتَّنوينُ ليسَ بلازماً.
 ألا ترى أنك لو بنيتَ من «قام» اسماً على «يَفْعَلُ» فأعللته فقلت «يَقْوُمُ»
 ثم سميتَ به رجلاً أو امرأةً، فجعلته علماً لزال التَّنوينُ والجرُّ، فأشبهَ الفعلَ
 بالإعلال^٧ وسقطوا التَّنوينَ والجرَّ. و«باب» ودار» إذا جعلته علماً

١ - ساقط من ظ، ش.

٢ - وناب: زيادة من ظ، ش.

٣ - أما: ساقط من ظ، ش.

٤ - فقد: ساقط من ش، وهو في ظ: فيه، وهو خطأ.

٥ - به: ساقط من ظ، ش.

٦ - ظ: الإعلال.

٧ - ظ، ش: بالاعتلال.

فالتنوين لازم له ، فجرت إبانة التنوين : أن الكلمة اسم لافعل ، ، مجرى إبانة :
 الميم المزيدة في أول الاسم الجارى على الفعل : أن الكلمة اسم لافعل : ، ،
 فن هنا وجب تصحيح « يفعل » اسما من « قام » ونحوه ، ووجب إعلال
 « باب ، ودار » . .

٥ [مجي « مزيد ، ومحب ، وبنات أبيه » من الأسماء شواذ]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : فقد جاء « مزيد » ، وإنما هذا شاذ كما شذ « محب » ،
 وبنات أبيه « وإنما يحفظ هذا .

قال أبو الفتح : هذه زيادة زادها على نفسه ، يقول : فإذا كان الأمر كما

١٠ ذكرت فهلا قالوا في « مزيد » : مزاد « لأن في أوله الميم كما قالوا « مقام » ،
 ومباغ « وأصلهما « متقوم » ، ومببيع » ؟

قال : فالجواب : أن هذا اسم شذ عن القياس ، كما شذ « محب » وكان
 قياسهما عنده « مزاد ، ومحب » وقد ذكرت [١٨٦] هذا فيما تقدم ، وأريت
 من أين كثر التغيير في الأعلام .

١٥ فأمّا « بنات أبيه » فذكر أبو عثمان ٢ عن أبي العباس ، أن الهاء عائدة فيه
 على الحى ، أى بنات أبي الحى ، وإذا كان كذلك فليس « أبي » علماً ،
 ولو كان علماً لكان أقرب قليلاً .

١ - ظ ، ش : قد .

٢ - ظ ، م : أبو بكر .

— وأخبرني أبو علي أن الكوفيَّين يروونه « بناتُ ألبَّيه » يريدون جمعَ
« لُبِّ » — ومعناه : بناتُ ألبِّ الحنَّيَّ ، كما يُقال ١ بناتُ أعلَمِه .

وذهب أبو العباس إلى أن نحو « مقام ، ومبَاع » إنما اعتلَّ ؛ لأنَّه مصدرٌ
للفعل ، أو مكانٌ ، دون أن يكون فُعِلَ ذلك به ؛ لأنَّه على وزن الفعل .

وأنكر ذلك أبو علي وقال : ألا ترى إلى ٢ إعلالهم نحو « باب ، ودار » ولا
نسبته بينه وبين الفعل أكثر من الوزن . فأما اعتلاله « بمزِيد ، ومَرَّيم »
فاسمانِ علكمانِ ، والأعلامُ تُغَيَّرُ كثيرا عن القياس .

وأما اعتلاله بمَقْوَدَةٍ فعليه لاله ؛ لأنها مصدرٌ ؛ وإنما هي شاذة .
وحكى أبو زيد : « وقع الصَّيْدُ في مَصِيدِنا » بفتح الميم فهذا شاذٌ مثلُ
« مَقْوَدَةٍ » ١٠

وحكى : « هذا شيءٌ مَطْيِبَةٌ للنفس » و « هذا شرابٌ مَبْبُولَةٌ »
وهذا كُلُّهُ شاذٌ .

[بحي . استحوذ ، وأغيلت المرأة من الأفعال شواذ]

قال أبو عثمان :

ونظيرُ هذا من الفعلِ « استَحْوَذَ عليهم الشَّيْطَانُ ٣ » و « أَغْيَلَتِ المرأةُ ،
وأجودَ ، وأطيبَ » إلا أن هذا يكون فيه الاعتلالُ . ويجرى على قياسِ البابِ
المطرِدُ ، إلا في « استَحْوَذَ ، وأغْيَلَتِ » فإنَّنا لم نَسْمَعْهُما مُعْتَلَّيْنِ ؛ في اللغَّةِ ،
ورُبَّ حَرْفٍ هكذا ، فاحفظ ما جاء من هذا ولا تَقْسِمْهُ ؛ فإنَّ حَرْفِيَّ بابِه على
خِلاف ذلك .

١ - ص : يقول . ٢ - ظ ، ش : أن : وهو خطأ فاحش .

٣ - من الآية ١٩ من سورة المجادلة ٥٨ .

٤ - ص وهاش ظ : معتلن . وظ ، ش : معتلن .

قال أبو الفتح : يقول : نظير « مَزِيدٍ ، وَمَجْبَبٍ » في أنهما خَرَجَا ١ عن القياس قولهم في الفِعْلِ « اسْتَحْوَذَ ، وَأَغْيَلَتْ ، وَأَجُودَ ، وَأَطْيَبَ » ٢ وقياسه : « اسْتَحَاذَ ، وَأَعَالَتْ ، وَأَجَادَ ، وَأَطَابَ » .

وقد ذكرتُ العلةَ في أنْ خَرَجَ بعضُ الْمُعْتَلِّ على أصله ، وأنه إنما جُعِلَ تنبيهاً على باقِ الْمُعْتَلِّ ، واقتصارُهُمْ على تصحيحِ « اسْتَحْوَذَ ، وَأَغْيَلَتْ » ٥ دون الإعلالِ ممَّا يُؤكِّدُ اهتمامَهُم بإخراجِ ضَرْبٍ من الْمُعْتَلِّ على أصلِهِ ، وأنه إنما جُعِلَ ٣ تنبيهاً على الباقي ومُحافظةً على إبانةِ الأُصُولِ المَغْسِيَةِ ، وفي هذا ضَرْبٌ من [٨٦ ب] الحكمة في هذه اللُغَةِ العَرَبِيَّةِ .

وقوله : فاحفظْ هذا ولا تَقْسِهْ ؛ أي لا تَقْلُ في « اسْتَقَامَ : اسْتَقْوَمَ » ولا في « اسْتَعَانَ : اسْتَعَوْنَ » فإن هذا خارجٌ عن القياسِ والاستعمالِ جميعاً . ١٠ وأخبرنا ابنُ مِقْسَمٍ عن ثَعْلَبٍ قال : يُقالُ : « اسْتَصَوَّبْتُ ؛ الشَّيْءَ » ولم يُقَلِّ « اسْتَصَبْتُ » ٥ ، و« اسْتَنَوَقَ الجَمَلُ » ، واسْتَنَيْسَتِ الشَّاةُ ولم يقولوا « اسْتَنَاقَ » ولا « اسْتَنَاسَتَ » ٦ وقد كرَّرَ ذِكْرَ ٧ المَطْرِدِ والشَّاذِّ في غير موضعٍ من هذا الكتاب ، وأنا أشرح أحوالَهُما .

اعلم أن المَطْرِدَ والشَّاذَّ عند أهلِ العَرَبِيَّةِ على أربعةِ أَضْرِبٍ : مُطْرِدٌ ١٥ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً ، ومَطْرِدٌ في القياسِ شاذٌّ في الاستعمالِ ، ومَطْرِدٌ في الاستعمالِ شاذٌّ في القياسِ ، وشاذٌّ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً . ٥

١ - ص ، هامش ظ : خرجا . وظ ، ش : خارجان .

٢ - وأطيب : ساقط من ظ ، ش .

٣ - وأنه إنما جعل : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : استوصيت .

٥ - ظ ، ش : استأنصيت .

٦ - ظ ، ش : استأس .

٧ - ذكر : ساقط من ظ ، ش .

: فالمُطَرِّدُ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً، هو الذي لانهاية وراءه نحو زَفَعِ
الفاعلِ ونَصَبِ المفعولِ .

والمُطَرِّدُ في القياسِ الشاذُّ في الاستعمالِ، نحو الماضي من « يذَرُّ، ويدَعُّ »
لا يُقالُ فيهما « وَذَرَ ، ولا وَدَعَ » وليس هُنَا شَيْءٌ يَدْفَعُهُمَا من طريقِ القياسِ .
٥ قال سيبويه : استغنى عنهما بـتَرَكَ ، وهذه ليست حُجَّةً قاطِعَةً ولكنَّ فيها
ضَرْباً مِنَ التَّعَلُّلِ .

والمُطَرِّدُ في الاستعمالِ الشاذُّ في القياسِ، قولهم « اسْتَحْوَذَ ، وأغْيَلَّتْ
المرأةُ » القياسُ يُوجبُ إعلالهما لأنهما بمنزلة « اسْتَقَامَ ، وأبَانَتْ » ولكنَّ السَّمَاعَ
أَبْطَلَ فيهما القياسَ ؛ وَحَكَى ابْنُ السَّكَيْتِ : « أَغَالَتِ المرأَةُ ، وأغْيَلَّتْ »
١٠ إذا سَقَّتْ وَلَدَهَا الغَيْلَ ، ولا يعرفُ أصحابُنا الاعتلالَ .

قال أبو علي : والشاذُّ في القياسِ والاستعمالِ جميعاً، ما أجازَهُ أبو العباسِ مِنْ
تَسْمِيَةِ «مفعول» من ذَوَاتِ الواوِ التي هي عينٌ ؛ لأنه أجازَ في « مَقُولٌ : مَقْوُولٌ »
وفي « مَصْنُوعٌ : مَصْنُوعٌ » قال : لأنَّ ذلك ليس بأثْقَلِ مِنْ « سُرْتُ سُورًا ،
وغارتَ عينُهُ غَوُورًا » . قال أبو علي : فسيبِله في هذا سبيلٌ من قال « قامَ
١٥ زَيْدًا » لأنه خارجٌ عن القياسِ والاستعمالِ .

وكذلك قولُ الآخرِ :

يا صاحبي فَدَتِ نَفْسِي نَفُوسَكِما وَحَيْثُما كُنْتُما لاقِيْتُما رَشَدًا

[٨٧] إن تَقْضِيا حَاجَةً لِي خَفَّ مَحْمَلُها تَسْتَوِجِيا نِعْمَةً عِنْدِي بِها وَيَدًا

أَنْ تَقْرَأِني عَلَى أَسْماءَ وَيَحْكُما مِنِّي السَّلَامَ وَأَلّا تُعَلِّمِا أَحَدًا

٢٠ فَسَأَلْتُ أبا عَلِيٍّ عَنِ ثَبَاتِ التَّوْنِ فِي « تَقْرَأُ » بَعْدَ « أَنْ » ؟

فقال : « أَنْ » مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ ، وَأَوَّلُها الفِعْلُ ، بِلا فَضْلٍ لِلضَّرُورَةِ ،

فهذا أيضا من الشاذّ عن القياس والاستعمال جميعا، إلا أنّ الاستعمال إذا ورد بشيء أُخِذَ به وترك القياس؛ لأنّ السماع يُبطل القياس.

قال أبو علي: لأنّ الغرض فيما نُدَوِّتُهُ من هذه الدواوين. ونُثِبَتْه من هذه القوانين؛ إنما هو ليُحَقِّقَ من ليس من أهل اللُغَةِ بأهلها، ويسْتَوِيَّ من ليس بفصيح ومن هو فصيح، فإذا ورَدَ السماعُ بشيء لم يَبْثُقْ غرضٌ مطلوبٌ، وعُدِلَ ٥ عن القياس إلى السماع.

[إذا سميت بالفعل «يزيد» بعد إعلاله بقى على إعلاله]

قال أبو عثمان:

فأمّا «يزيد» اسمٌ رجلٍ؛ فإنما اعتلّ من قبَلِ أنّه كان فعلا لزمه الاعتلالُ، ثم نُقِلَ من الفعل فسُمِّيَ به، فهو في المعتلّ نظيرُ «يشكّر» في الصحيح ١٠ فأجبر الباب ١ على ما ذكرتُ لك.

قال أبو الفتح: يقول: إن «يزيد» هذا منقولٌ من الفعل؛ وإنما هو مضارعُ «زاد» فصار كـ «باع، يبيع» ثم نُقِلَ بعد أن لزمه الاعتلالُ، فكذلك لو نقلت «يبيع» لتركته مُعَلَّلاً كـ «يزيد».

فأمّا لو ارتجلت اسماً على «يَفْعِل» من «باع، وزاد» لقلت «يَبْيِعُ»، ١٥ ويَزِيدُ» فصححتهما ولم تُعَلِّهما.

ونظيرُ «يَزِيدُ» في النقلِ «يشكّر»، وتغلبُ ٥.

وقد سموا أيضا «تَزِيدُ» بالتاء؛ قال أبو ذؤيب:

يَعْسُرُنَ فِي حَدِّ الظُّبَيَاتِ كَأَمَّا كُسَيْتِ بُرُودِ بَنِي «تَزِيدِ» الْأَذْرُعِ

والقول في «تَزِيدَ» ، وَيَزِيدَ» واحد .

[إذا بنيت من «يخاف» ونحوه اسما على «يفعل» صحته]

قال أبو عثمان :

فإن قلت : ابنُ «يُفْعِلُ» مِن «يَخَافُ» اسما ؟ ..

قلتُ : «يُخَوِّفُ» . وكذلك أخواته لاتُعملُ إذا صُعِّتَه اسما .

قال أبو الفتح : قد تقدّم مثلُ هذا وشرحه . ومِنَ أَيْنَ وَجَبَ تصحيحُ

هذه الأمثلة إذ ابْتُسِيتَ أسماءٌ ١ .

[إعلال اسم الفاعل من «قام ، وباع» ونحوهما]

قال أبو عثمان :

وأما فاعلُ من «قام ، وباع» فإنه يَعْتَلُّ وَيُهْمَزُ موضعُ العين منه ،

فتقول «بائع ، وقائم» ٢ وجميعُ ما أُعِيلَ فعلُهُ ففاعل منه ٣ مُعْتَلٌّ ؛ .

قال أبو الفتح [٨٧ب] إنما وجِبَ هَمْزُ عَيْنِ اسمِ الفاعلِ إذا كان على وزنِ

فاعلِ نحو «قائم» ، وبائع» ؛ لأنَّ العَيْنَ كانت قد اعْتَلَّتْ فانتقلتْ في «قام» ٦ ،

وباع» ألفا . فلما جئت إلى اسمِ الفاعل . وهو على فاعلٍ ، صارتْ قَبْلَ عَيْنِهِ أَلْفٌ

فاعلٍ ، والعَيْنُ قد كانت انقلبتْ أَلْفًا في الماضي . فالتقتْ في اسمِ الفاعلِ أَلْفَانِ ،

وهذه صورتُهُما «قَامَ أَم» فلم يَحْزُ حَذْفُ إحداهما . فيعودُ إلى لفظِ «قام» ٤

١ - ظ ، ش : اسما .

٢ - في النسخ الثلاث «قائل» وهو خطأ ، والصواب : «قائم» ، كما أثبتناه ؛ لأنه اسم فاعل من نام انتهى مثل به .

٣ - ففاعل منه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فعل .

٥ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ص : قال .

فحُرِّكَتِ الثَّانِيَةَ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ ، كَمَا حُرِّكَتِ رَاءَ « ضَارِبٍ » فَانْقَلَبَتْ هَمْزَةٌ ؛
لِأَنَّ الْأَلِفَ إِذَا حُرِّكَتِ صَارَتْ هَمْزَةً . فَصَارَتْ ١ « قَائِمٌ » ، وَبِائِعٌ « كَمَا تَرَى ؛
وَيُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلِفَ إِذَا تَحَرَّكَتِ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً ؛ قِرَاءَةُ أَيُّوبَ السَّخْنِيَّانِيَّ :
« غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ » ٢ لِمَا حُرِّكَتِ الْأَلِفَ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ اللَّامِ
الْأُولَى ٣ بَعْدَهَا انْقَلَبَتْ هَمْزَةً .

٥

وَحَكَى أَبُو الْعَبَّاسِ عَنْ أَبِي عُمَانَ عَنْ أَبِي زَيْدٍ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ
عُبَيْدٍ يَقْرَأُ ٤ : « فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جِنٌّ » ٥ فَظَنَّتُهُ قَدْ
لَحَنَ ، إِلَى أَنْ سَمِعْتُ الْعَرَبَ يَقُولُ ٦ : « شَأْبَةٌ » ، وَدَأْبَةٌ ؟

قال أبو العباس : فقلت لأبي عثمان : أتقيس هذا ؟ قال : لا ، ولا أقبله .

وقال الراجز :

٦٠

خاطمها زأَمها أن تَدَهبا

وجاءت في شعر كُثَيْبٍ : « أَحْمَارَتٌ » • يريد « احمارت » .

كما أراد الأول « زَأَمَهَا » .

فهذه الهمزات في هذه ٧ المواضع ؛ إنما وجبت عن تحريك الألف لسكونها
وسكون ما بعدها .

١٥

فكذلك قُلِّبَتِ الْأَلِفُ الْمُتَقَلِّبَةُ عَنِّ عَيْنِ التَّعْلِ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ « قَامَ » هَمْزَةً ،
وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ « قَائِمٌ » وكذلك « خَائِفٌ » ، وَبِائِعٌ ، وَنَائِمٌ .

١ - ظ ، ش : فصار .

٢ - من الآية السابعة وهي الأخيرة من سورة الفاتحة ١ .

٣ - الأولى : ساقط من ظ ، ش .

٤ - يقرأ : ساقط من ظ .

٥ - الآية ٣٩ من سورة الرحمن ٥٥ .

٦ - ظ ، ش : يقولون .

٧ - ظ : هذا ، وهو تصحيف .

[إعلال اسم الفاعل من « أفعل واستفعل »]

قال أبو عثمان :

و « فاعِلٌ » من « أفعلٌ » مُعَلٌّ وإعلاله إسكانُ عينه وطَرَحُ حركتها على الساكن ؛ وأمَّا الفاعلُ مِن « استقامَ ، واستفادَ » فَإِنَّهُ « مستقيمٌ ، ومستفيدٌ »
٥ وقد ذكرتُ لك أصلَ هذا ، وإلقاءَ الحركة على ما قَبِلَ المعتلُّ وإسكانَ المعتلِّ في هذا ١ في صدر هذا ٢ الباب .

قال أبو الفتح : يريد اسمَ الفاعلِ من أفعلٌ « متيمٌ » ، ويريدُ «
وقد تقدم ذكرُ هذا كَلِّهِ وشرحُه ، ومن أين وجَبَ إعلالُه ؟

[إعلال اسم المفعول من نحو « قيل ، وبيع »]

قال أبو عثمان :

١٠

و « مفعولٌ » من هذا مُعْتَلٌّ^٣ كما اعتلَّ « فاعِلٌ »^٤ [١٨٨] إلا أن اعتلاله بحذفِ حرفٍ منه ، فإن كان « مفعولٌ » مِن « فُعِلَ » وكان ° من الواو ظهرت فيه الواو نحو « مَقُولٍ ، ومَصْوُوعٍ » لَأَنَّهُ من « الْقَوْلِ ، وَالصَّوْعِ » وإن كان من « فُعِلَ » وكان من الياء ظهرت فيه الياء نحو « مَعْيِبٍ ، ومَبْيَعٍ ، ومَسِيرٍ به » .

قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ « مفعولٌ » مِن حيث وجب إعلالُ
١٥ « فاعِلٍ » وكلاهما من قَبْلِ الفعلِ وجَبَ إعلالُه ؛ لأنهما جاريان عليه وهو مُعْتَلٌّ

١ - في هذا : ساقط من ظ ، ش .

٢ - هذا : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : يعتل .

٤ - ظ ، ش : الفاعل .

٥ - ظ : فكان .

فأرادوا^١ أن يكون العمل من وجه واحد، فالزموا تصريف الفعل الاعتلال^٢ وعلى أن «فاعلاً» أجزى على الفعل من «مفعول» ؛ لأنه يوازنه^٣ وليس «مفعول» كذلك .

وقوله : فإن كان «مفعول» من «فعل» ؛ وإنما قال هذا ؛ لأنه قد يكون من «فعل» ومن «أفعل» ومن «استفعل» وغير ذلك ؛ وإنما قصد هنا ذكر^٥ بناء «مفعول» و «مفعول» ؛ وإنما يجيء من «فعل» نحو : «ضرب فهو مضروب» ، وقتل فهو مقتول ، ولهذا ذكر «فعل» ولم يهمل البيان .
وسيدكر أبو عثمان ماعرض في «مقول» ، ومبيع من التغيير والحذف ويذكر الخلاف بين الخليل وأبي الحسن . وأتبعه ما عندى فيه ، إن شاء الله .

[إتمام بنى تميم «مفعولا» من نحو «بيع ، وعيب»]

١٠

قال أبو عثمان :

وبنو تميم فيما زعم علماؤنا يتمون مفعولا من الياء ؛ فيقولون : «مبيوع» ، ومعنيوب^٦ ، ومسبور^٧ به ؛ فإذا كان من الواو لم يتموه ، لا يقولون في «مقول» مقوول^٨ ، ولا في «مصوغ»^٩ : مصووع^٨ «البتة» .

وإنما أتموا في^٩ الياء ؛ لأن الياء وفيها الضمة أخف من الواو وفيها الضمة ،

١٥

١ - ظ ، ش : فأراد .

٢ - الاعتلال : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : يوازنه .

٤ - ظ ، ش : وإن .

٥ - ظ ، ش : فهذا .

٦ - ومعنيوب : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : وإذا .

٨ - في مصوغ : زيادة من ظ ، ش .

٩ - في : ساقط من ظ ، ش .

ألا ترى أن الواو إذا انضمت فرؤا منها إلى الهمزة فقالوا : « أدؤر » ،
 وأثؤب ، وأنؤر^١ . قال الراجز :

لكل دهرٍ قد ليست أثؤبا

فألهمز في الواو إذا انضمت مُطَرَّدٌ ؛ فأما إذا كانت كذلك وبعدها واو
 ٥ كان ذلك أثقل لها ، فلذلك ألزموها الحذف في « مفعول » ، والياء إذا انضمت لم
 تهمز ولم تُغَيَّرْ ؛ فهذا يدلُّك ويُبَصِّرُك أن الياء أخفُّ .

قال أبو الفتح : قد ذكر أبو عثمان العيلة في جواز تميم بنى^٢ تميم لـ « مفعول »
 من الياء . وأن الياء خفيفة ليست في ثِقَلِ الواو ، فاحتتملت الضمة لذلك ،
 ووجه حذف من حذف الياء فقال : « معيب » . ؛ أنها لما اعتلت
 ١٠ في « عيب » أراد أن [٨٨ ب] يُعَلِّهَا في اسم المفعول .
 ومن أتم فقال : « معيوب » شجَّعه على ذلك سُكُونُ ما قَبْلَ الياء ، فجزت
 لذلك تجرى الصحيح .

ولا تُسَكِّرُ أن يُصَحِّحُوا اسمَ المفعولِ وإن كان الفعل مُعْتَلًّا ؛ ألا ترى
 أنهم قالو : « غزى » فقلَّبوا اللام ، وقالوا : « مغزؤ » فصحَّحوها .
 ١٥ وإنما جاز التصحيح في اسم المفعول ؛ لأنه وإن كان جاريا على الفعل فإنه
 ليس على وزن المضارع ؛ ألا ترى أن قائما^٣ كما كان على وزن المضارع في الأصل
 بالحركة والسكون والعدَّة لم يكن إلا مُعْتَلًّا ، وقد تحجَّرَ أنه لا يسمُّ مفعول
 من ذوات الواو ، وهذا هو الأشهر .

١ - وأنؤر : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ : من .

٣ - ظ ، ش : قام ، وهو خطأ .

وقد حكى غيره أنهم يقولون « ثوبٌ ^١ مَصُونٌ » والأكثرُ « مَصُونٌ »
 وأنشدوا قولَ الراجزِ :

والمِسْكُ في عَنَبِهِ المَدُونُفِ

والأشهرُ « مَدُونُفٌ » وقالوا : « رجلٌ مَعُونٌ ، و فرسٌ مَقُونٌ ، وقولٌ مَقُونٌ » .

٥

وأجاز أبو العباسِ إتمامَ « مفعولٍ » من الواوِ خلافاً لأصحابنا كُلِّهم . وقال :
 ليس بأنثقلَ ^٢ مِينٌ « سُرْتُ سُورًا ، وغُرْتُ ^٣ غُورًا » ؛ لأنَّ في « سُورٍ ،
 و غُورٍ » واوَيْنَ وضمَّتَيْنِ وليس في « مَصُونٍ » معَ الواوَيْنِ إلا ضمَّةً واحدةً .
 قال أبو عليٍّ : وهذا خطأ ؛ ^٥ لأنَّه يُجِيزُ ^٥ شيئاً يَنْفِيهِ القياسُ وهو ^٦ غيرُ
 مَسْمُوعٍ ، فقياسُه ^٦ قياسُ مَنْ قال : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فأما « سُرْتُ سُورًا »
^٧ فلو لم ^٧ يُسْمَعْ لما قيل .

١٥

وأيضاً: فلو أعلَّوْا في « سُورٍ » لآسَكُوا الواوِ الأولى وبعدها واوٌ ساكنةٌ
 فيجِبُ حذفُ إحداهما ، فيصيرُ ^٨ على وزن « قَعْلٌ » ؛ فكَرِهوا التباسَ مثالِ : فَعولُ
 بِمُفْعَلٍ ، واسمُ المفعولِ من فَعِيلٍ ^٨ ووزنُه « مفعولٌ » أبداً نحو « ضَرِبَ فهو مضروبٌ »
 فأَمِنَ الالتباسُ في « مَصُونٌ » ، ومَقُولٌ « فَجَرى على ما يجبُ فيه من الإعلالِ .

١٥

١ - ثوب : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : بأقل .

٣ - غرت : ساقط من ظ ، ش .

٤ - في : ساقط من ظ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : (لأنه ليس يجيز) .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : (غير مسوع قال قيامه) .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : (فلم) .

٨ ، ٨ - ساقط من ظ ، ش

وإنما لم يسمَّ « مفعول » من الواو إلا في الحروف الشاذة التي ذكرنا ١ ؛ لأنه اجتمع فيه مع اعتلال فعله أنه من الواو. وأنه تجب ضمة واوه وبعدها واو مفعول » فتجتمع واوان وضمة .

٥ « معيُوب » ٢ إنما احتج فيه ياء وواو وضمة ؛ وإذا كان القياس في « معيُوب » ٣ الإعلال مع أن الياء دون الواو في الثقل فمفعول من الواو لثقله أحرى ألا يجوز فيه التصحيح .

وهذا طريق مستمر [١٨٩] في العربية لا ينكسر أن يُحتَمَل أمر واحد فاذا انضم إليه سبب آخر لم يُحتَمَل ، وعليه باب ما لا ينصرف أجمع .
وسأني في هذا الكتاب منه ما أنبه عليه بمشيئة الله .

[ماورد عن العرب من نحو « مغيوم ، ومطيوية »]

١٠

قال أبو عثمان :

وسمعت الأصمعي يقول : سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : سمعت في شعر

العرب :

وكأنتها تُفاحة مطيوية

وقال علقمة بن عبدة :

١٥

يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم

أخبرني أبو زيد : أن تهما تقول ذلك ؛ ورواه الخليل ، وسيبويه عن العرب .

قال أبو الفتح : هذه شواهد لجواز إتمام « مفعول » من ذوات الياء ؛ وقد

١ - ظ ، ش : ذكرناها .

٢ ، ٣ - ظ ، ش : معيُوف ، في الموضعين .

٤ - ظ ، ش : مستقيم .

٥ - منه : سقط من ظ ، ش .

قالوا : « طعامٌ مَزَيْتٌ - ومزَيْتوتٌ . ورجلٌ مَدِينٌ . ومَدَيْتُونٌ » وهو واسعٌ فاشٍ .

[اختلاف الأئمة في الخنوف من « مفعول » من نحو « بيع ، وقيل »]

قال أبو عثمان :

وزعم الخليل ، وسيبويه أنك إذا قلت « مَقُولٌ » . ومَبَّيْعٌ « فالذاهبُ هـ لالتقاء الساكنين واوٌ » مفعولٌ .

وقال الخليل : إذا قلت : « مَبَّيْعٌ » فأثقت حركة الياء على الباء سكنت الياء التي هي ^٢ عينُ الفعل وبعدها واوٌ « مفعولٌ » فاجتمع ساكنان . فحذفت واوٌ « مفعولٌ » وكانت أولى بالحذف : لأنها زائدة . وكان حذفها أولى ولم تخالف الياء ؛ لأنها بين التعليل .

١٠

وكذلك « مَقُولٌ » الواوُ الباقيةُ عينُ الفعل والواوُ ^٣ المحذوفةُ واوٌ « مفعولٌ » . وكان أبو الحسن يزعم أن المحذوفةَ عينُ الفعل والباقيةَ ، واوٌ « مفعولٌ » فسألتُه عن « مَبَّيْعٍ » .

فقلتُ : ألا ترى أن الباقي في « مَبَّيْعٍ » الياءُ . ولو كانت واوٌ « مفعولٌ » لكانت « مَبَّيْعٌ » ؟

١٥

فقال : إنهم لما أسكنوا ياءَ « مَبَّيْعٍ » وألقوا حركتها على الباء انضمت الياءُ . وصارت بعدها ياءٌ ساكنةٌ ، فأبدلت مكان الضمة كسرةً للياء التي بعدها ، ثم حذفت الياءُ بعد أن ألزمت الياءُ كسرةً للياء التي حذفتها ، فوافقت واوٌ « مفعولٌ » الياءَ مكسورةً ، فانقلبت ياءٌ للكسرة التي قبلها ، كما انقلبت واوٌ

١ - ظ ، ش : وسكنت .

٢ - هي : ساقط من ظ .

٣ - الواو : عن ظ وفوقها بين السطور : نسخة ، وهي ساقطة من ص ، ش .

« ميزان ، وميعادٍ » ياءٌ للكسرة التي قبلتها ؛ وكِلا الوجهين حسنٌ جميلٌ ،
وقولُ الأَخفشِ أقيسُ .

قال أبو الفتح : إنما وجب إسكانُ عينِ الفعلِ مِنْ « مَبْيُوعٍ . ومَقْوُولٍ » عندهم
جميعاً ؛ لأنَّ « قَبِيلَ . وَبَيْعَ » عندهم^١ معتلان [٨٩ ب] فأرادوا إعلالَ اسمِ
المفعولِ منهما .

ولأنَّ الضمَّةَ مستثناةً في الياءِ والواوِ . كما ذكر أبو عثمانُ قَبِيلُ . ثم حَدَّثَ^٢
من التَّغْيِيرِ ما ذكره أبو عثمانُ عن الخليلِ ، وسيبويه ، والأخفشِ ، ولكلِّ واحدٍ
من الاعتلالِ لصحَّةِ مذهبه ، وما يمكن أن يُحْتَجَّجَ به عنه ما^٣ أذكره .

فأمَّا الخليلُ فيُقَوِّى مذهبه في أنَّ المحذوفَ واوٌ مفعولٍ فيما ذكره أبو عليٍّ^٤
قولُ الشاعر :

سيكفيك صَرَبَ القومِ لحمٌ مُعَرَّضٌ وماءٌ قدورٍ في التمصاعِ مَشْيَبٌ
فقال : قوله « مشيب » أصله « مَشُوبٌ » ؛ لأنَّه مِنْ « شُبَّتِ الشَّيْءُ
اشُوبُهُ » إذا خلطته بغيره ؛ فلو كانت الواوُ في « مَشُوبٍ » واوٌ مفعولٍ لَمَا جاز
أنْ تقولَ فيها « مَشْيَبٌ » ؛ لأنَّ واوٌ مفعولٍ لا يجوزُ قلبُها إلا أنْ تكونَ
لامٌ الفِعْلِ معتلةً نحو قولهم : « رُمِيَ فهو مَرْمِيٌّ ، وقُضِيَ فهو مَقْضِيٌّ »
لكنَّ الواوُ في « مشوبٍ » عينُ الفعلِ فقلبها ياءٌ . كما قلبها الآخرُ في قوله :

أزمانَ عِناءُ سرورُ المسرورُ

عِناءُ حوراءُ من العِينِ « الحَيْرِ »

وأصلُّه « الحَيْرُ » لأنَّه جمعُ حوراءٍ .

٢ - ظ ، ش : حذف ، وهو خطأ .

١ - عندهم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ : عما . وش : نما .

٣ - فقلبي : ساقط من ظ ، ش .

فالواو في « مَشُوبٍ » عينُ الفِعْلِ بمنزلة ما في « الحُورِ » ؛ ألا ترى أَنَّهُ قلبها في « مَشُوبٍ » ، كما قلبها في « الحُورِ » .

وقد جاء مِثْلُ « مَشَيْبٍ » مما قُلبتْ فيه عينُ الفِعْلِ وهو قولهم « أرضٌ مميتٌ عليها » يريدون : تموتُ عليها . و « غارٌ منيلٌ » وهو من الواو وأصله « مَسْئُولٌ » .

قال أبو علي : معناه يَنال ما^٢ فيه . وقال الراجز :

دارٌ لأسماء يُعَفِّبُها المورُ والدجنُ يَوْمًا والسحابُ المَهْمورُ
قد دَرَسَتْ غيرَ رمادٍ مكفورٍ مكتئبِ اللَّوْنِ مَرِيحٍ مَمْطورُ
يريد بـ « مَرِيحٍ » : مَرُوحاً^٣ لأنه^٣ من الرُّوحِ .

فهذا كلُّه يشهدُ بصحة قول الخليل : إنَّ المحذوفَ من « مَسْئُولٍ » ومَبْيَعٍ^{١٠} واوُ « مفعولٍ » .

وأما ما ذهب إليه أبو الحسن وزيادةُ أبي عثمانَ عليه ، وانفصاله من الزيادة فعجبٌ من العجب ، وقولُه في هذا يكاد يَرَجِّحُ عندي على مذهب الخليل وسيبويه .

وذلك أنَّهُ له أن يقول : إنَّ واوُ « مفعولٍ » جاءت لمعنى . وهو المَدَّةُ والعينُ لم تأتِ لمعنى [١٩٠] ^٦ فحذفتُ العينَ^٦ التي لم تأتِ لمعنى ، وتَبَقِيَّةُ^٧ ما جاء لمعنى ، وهو الواوُ الزائدةُ ، أولى ، كما تقول : « مررتُ بقاصٍ » فتحذفتُ الياءَ ؛ لأنَّها لم تأتِ لمعنى ، وتَبَقِيَّةُ التَّنوينِ الذي جاء لمعنى الصَّرْفِ .

١ - ظ ، ش : وأصلها .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش .

٣ - لأنه : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : فأما .

٥ - وهو المد : ساقط من ظ ، ش .

٦ ، ٦ - ظ ، ش : فحذفت العين .

٧ - ظ ، ش : في تبقية .

وشيء آخر يدل على صحة مذهب أبي الحسن، وهو: أن هذه العين قد اعتلت في « قال - وباع - وقيل - وبيع » وفي أصل « مبيع » ، ومَقُولٍ « فكما أُعِلَّتْ بالإسكان والقلب ، كذلك أُعِلَّتْ أيضا بالحذف ؛ وواوُ « مفعولٍ » لم تنقلب من شيء ولم تعتل في الفعل^١ فكان تركها وحذف المعتل^٢ واجب .

٥ ألا ترى إلى قولهم : « اتقى » وأصله « أوتقى » فلما أُعِلَّتِ الفاء بقلبها تاء أُعِلَّتْ بالحذف فيما أنشدناه أبو علي^٣ وقرأته عليه في التوارد عن أبي زيد : تَقُوهُ أَيَّهَا الْفِتْيَانُ إِنِّي رَأَيْتُ اللَّهَ قَدْ غَلَبَ الْجُدُودَا وَأَنشَدَنَا أَيضًا عَنْهُ :

قَصَرْتُ لَهُ الْقَبِيلَةَ إِذْ تَجِيهِنَا وَمَا ضَاقَتْ بِشِدَّتِهِ ذِرَاعِي وَأَصْلُ هَذِينَ : « اتَّقُوهُ ، وَاتَّجِيهِنَا » .

١٠ قال أبو علي^٤ : ولكنه لما أُعِلَّتِ الفاء بالقلب ، أُعِلَّتْ بالحذف ، فكذلك لما أُعِلَّتِ عينُ « مفعولٍ » بالإسكان والقلب ، أُعِلَّتْ أيضا^٥ بالحذف .
وأيضا : فإن العين في « مَقُولٍ ، ومَبِيعٍ » قد حُذِفَتْ في قولهم : « قُلْ » .
و« بَعِ » ونحو ذلك ؛ فكما^٦ حُذِفَتْ في غير هذا الموضع ، كذلك حُذِفَتْ هنا .
١٥ وللخليل أن يقول : إن الساكنين إذا التقيا في كلمة واحدة ؛ حُرِّكَ الآخر منهما ، فكذا يُحذف الآخر منهما .

ولأبي الحسن أن يرد هذا ويقول : إنهما إذا التقيا في كلمة واحدة ؛ حُذِفَ الأول نحو « خَفْ » ، وقُلْ ، وبيع^٧ ؛ لاسيما إذا كان الثاني منهما جاء لمعنى ،

١ - ظ ، ش : العين .

٢ - أيضا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وكما .

٤ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

نحو التَّنوين « غازٍ » ونحوه ؛ وكما أُعِلَّت العَيْنُ بالقَلْبِ مع أَلِفٍ « فاعِلٍ »
نحو « قائمٍ » كذلك أُعِلَّت بالْحَدَفِ مع واوٍ « مفعول » .

وللخليل أن يقول : إن الميم في أوله يدلُّ على أنه اسمُ المفعول ، فتُحذفُ
الواوُ ؛ لأنها زائدةٌ .

ولأبي الحسن أن يقول : إن « مَبِيعاً » يُشْبِهُ « مَقْبِيلاً » ، ومَسِيرًا » وهما
مصدران .

فلهذه العلل المتكافئة قال أبو عثمان : « وكلا الوجهين حَسَنٌ جميلٌ » ولقُوَّةُ
قول أبي الحسن قال : « وقولُ الأَخْفَشِ أَقْبَسُ » .

وقولُهُ في هذا عَجِيبٌ ، وإن كان قد ناقضَ فيه فيما أيجيءُ ، وستراه بُعَيْدُ
إن شاء الله .

٦٠

[اختلاف الأئمة في المحذوف من مصدر « أقام ، وأخاف » ونحوهما]

[٩٠ ب] قال أبو عثمان :

فإذا قُلْتُمَا من « أفعلتُ » مصدرًا نحو « أقامَ إقامةً » ، وأخافَ إخافةً
تقد حذفَت مِن « إقامةٍ » ، وإخافةٍ « أَلِفًا » ، لالتقاء الساكنين .

فالحليل وسيبويه يزعمان : أن المحذوفة هي الألفُ التي تلي آخرَ الحرفِ ،
وهي نظيرةُ واوٍ « مفعولٍ » في « مَقْبُولٍ » ، ونحوه .

وأبو الحسن يرى أن موضع العين هو المحذوفُ ؛ وقياسُهُ على ما ذكرتُ لك .

قال أبو الفتح : أصلُ « إقامةٍ » وإخافةٍ ، وإبانةٍ : إقوامةٌ ، وإخوافةٌ ،

١ - ظ ، ش : بما .

٢ - على : ساقط من ش .

وإيانية» فأرادوا أن يُعِلُّوا المصدر، لاعتلال «أقام، وأبان» فنقلوا الفتحة من الواو، والياء، إلى ما قبلهما، ثم قلبوهما أَلِفَيْنِ، وبعدهما أَلْفٌ «إفعالة»، فصار كما ترى «إقامة»، وإبانة» ١ .

فذهب أبو الحسن إلى أن المحذوفة هي ٢ الألفُ الأولى؛ وذهب الخليلُ إلى أن المحذوفة هي ٣ الألفُ الثانية؛ وهي الزائدة - على ما تقدم من مذهبيهما - والكلامُ ثم، والاحتجاج، هو الكلامُ، والاحتجاجُ هنا.

[نلا يعتل من محول إليه وهو «اختار، وانقاد» ومضارعهما، وما كان نحوهما]

قال أبو عثمان:

وإذا كان الحرف الذي قبَّلَ المعتلَّ متحركاً في الأصل، لم يُعَسِّرْوه، ولم يُعْتَلَّ الحرفُ من محولٍ إليه؛ كما اعتلَّت «قلنت، وبعثت» من محولٍ إليه؛ كراهيةً أن يُحوَّلَ إلى ما ليس من كلامهم، وذلك قولهم: «اختاروا، واعتادوا، وانقادوا» وكذلك المضارعة^٥ من هذا تجرى هذا المجرى نحو «يختارون، وبعثادون، وينقادون».

قال أبو الفتح: أصل «اختار، واعتاد، وانقاد»: اختسّر، واعتوّد، وانقوّد» ١٥ .

يقول: فلم يُحوَّلَ «افتعل، وانفعل» من الياء إلى «افتعل، وانفعل» ولا حوَّلَ «افتعل، وانفعل» من الواو إلى «افتعل، وانفعل»

١ - ظ، ش: إقامة وإبانة.

٢، ٣ - هي: في الموضوعين: ساقط من ظ، ش.

٤، ٤ - ساقط من ظ، ش.

٥ - ص: المضارع.

٦، ٦ - ساقط من ظ، ش.

كما حوّل « قُلْتُ ، وَبِعْتُ » من « فَعَلْتُ » إلى « فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ » لأن
 في كلامهم « فَعَلْتُ ، وَفَعَلْتُ » وليس في كلامهم « افْتَعَلَ ، وَانْفَعَلَ »
 ولا « افْتَعَلَ ، وَانْفَعَلَ » .

فهذا معنى قوله : « كراهية أن يخرج إلى ما ليس في كلامهم » وقد كان القياسُ
 إذ غيّرُوا « فَعَلْتُ » أن يُغَيِّرُوا « افْتَعَلْتُ ، وَانْفَعَلْتُ » ولكن امتنعوا
 من ذلك كراهية أن يخرجوا إلى ما لا نظير له ؛ ولو فعلوا ذلك لكان قياسه أن
 يقولوا [١٩١] : « اخْتَرْتُ ، وَاعْتَدْتُ ، وَانْقُدْتُ » ولكن هذا لا يقال
 لما ذكرنا .

وقوله : وكذلك المضارعةُ مِنْ هذا تجرى هذا الجرى .

يقول : إنما يقولون : يختارون ، وينقادون - ولا يقولون ^١ « يختيرون ،
 وينقودون » كما قالوا « يبيع ، ويقوم » لأن هذا لم يحوّل كما يحوّل ^٢
 « قمت ، وبعث » .

وأصل « يختارون ، وينقادون : يختيرون ، وينقودون » فأُسْكِنَتِ الياءُ
 والواو ثم قلبتا ^٣ لانفتاح ما قبلهما وتحركيهما في الأصل كما فُعِلَ في الماضي .

١٥ [المبنى للمجهول من « اختار ، وانقاد » ونحوها]

قال أبو عثمان :

وإذا قلت « فُعِلَ من هذا » قلت « اُخْتِيرَ ، وَأُنْقِدَ » فتحوّل الكسرة
 على التاء ، والقاف ، كما فُعِلَ ذلك بِـ « يبيع ، وقيل » .

١ - ظ : ولا يقولوا .

٢ - ظ ، ش : حوّل .

٣ - ظ : قلبت : وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : فإذا .

فَأَمَّا ١ « اِعْتَادَ » فَتَرَكْتُ حَرَكَةَ الْأَصْلِ وَتَبِعَتِ الْعَيْنُ مَا قَبْلَهَا ، كَمَا كَانَ ذَلِكَ فِي « قَالَ ، وَبَاعَ » .

وَمَنْ يَقُولُ مِنَ الْعَرَبِ : « قَيْلٌ » فَيُسَمَّى الْفَاءُ الضَّمَّةُ ٢ تَحْقِيقًا لِـ « نَفْعِلِ » ، فَإِنَّهُ يَقُولُ هَاهُنَا « أُخْتِيرَ » ، وَأُنْقِيدَ « فَيُسَمَّى ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ « تِيرَ » مِنْ « أُخْتِيرَ » وَ« قَيْدَ » مِنْ « أُنْقِيدَ » كـ « يَقِيلُ ، وَبَيْعَ » . وَمَنْ أَبْدَلَ الْيَاءَ أَوْ قَالَ ٣ هُنَا « أُخْتُورَ ، وَأُنْقُودَ » وَلَمْ يُؤْخِذْ هَذَا إِلَّا عَنِ الْعَرَبِ .

قال أبو الفتح : اعلم أن « تادَ » من « اعتادَ » و « تارَ » من « اختارَ » و « قادَ » من « انقادَ » كـ « قامَ ، وبيعَ » واشتبهت من حيث كان ما قبل العين مفتوحا وهي محرّكة ، كما كان ذلك في « فعَلَّ » فاشتركا في العلّة الموجبة للقلب ، فجميع ما يجوز في « قال ، وبيعَ » جائزٌ « اختارَ ، وانقادَ » إلا التحويل إلى الضمّ والكسر - وقد مضى ذكره - .

ف « تارَ » من « اختارَ » و « قادَ » من « انقادَ » بمنزلة « قال ، وبيعَ » و « تِيرَ » من « اختِيرَ » و « قَيْدَ » من « انْقِيدَ » كـ « قَيْلَ ، وَبَيْعَ » ٤ و « تِيرَ » من « أُخْتِيرَ » و « قَيْدَ » من « أُنْقِيدَ » كـ « يَقِيلُ ، وَبَيْعَ » ٤ و « تُورَ » من « أُخْتُورَ » و « قُودَ » من « انْقُودَ » كـ « قُورَ ، وَبُوعَ » .

وقوله : وَمَنْ أَبْدَلَ الْيَاءَ أَوْ مَعْنَاهُ : مَنْ كَانَ مِنْ لُغَتِهِ أَنْ يَقُولَ « خَوْفَ »

١ - ظ ، ش : وأما .

٢ - ظ ، ش : للضمّة .

٣ - ظ : وقال .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : ومن .

وقَوْلٍ^١ فيجعل مكان الياء في « قَيْلٍ ، وخَيْفٍ » واوًّا فإنه يقول هنا « اختور » لأن مَنْ قال « قَوْلٍ » ، وخَوْفٍ^٢ ، فليس أصلُ هذه الواو عنده ياءٌ ثم قلبها^٣ واوًّا ؛ لأنهما عنده^٤ من « القَوْلِ » ، والخَوْفِ « ولا تَنْقُلُ » ؛ إنَّه قلب الياء في « قَيْلٍ » ، وخَيْفٍ « واوًّا ؛ لأنَّه لو كان مَنْ يقول « قَيْلٍ » ، وخَيْفٍ » لما قال « قَوْلٍ » ، وخَوْفٍ » لأنَّ هذه لغاتُ لقومٍ شتى .

[٩١ ب] أو يكونُ أرادَ : مَنْ قال « بُوْعٌ » فأيدلَ الياءَ واوًّا فإنه يقولُ « اختورَ » وانقُودَ^٥ والمذهبُ الأوَّلُ أعمُّ ؛ لأنَّه يَدْخُلُ فيه « قَيْلٍ » ، وبيِعَ جميعاً .
وقولُه : « ولم يؤخذ هذا إلاَّ عن العربِ » يقول : لم يُقَدِّمَ^٦ على^٧ هذه الأقوالِ بالقياس ، بل هي^٨ مسموعةٌ عن العربِ .

[بجى : مقودة ، مكوزة ، ومزید « على الأصل]

قال أبو عثمان :
ومثَّلُ من الأمثالِ : « إنَّ الفُكاهَةَ مَقْوَدَةٌ إلى الأذَى » . جاءوا بها على الأصل ، كما قالوا : « مَكْوَزَةٌ » ، ومَزِيدٌ « فجاءوا بهنَّ على الأصل .
وليس هذا بالمطرِّدِ في الكلام ؛ وقد قرأ بعضُ القُرَّاءِ : « لَمْشَوْبَةٌ » من عند الله خيرٌ^٩ » لا تَنْقُولُ على هذا « مَقْوَلَةٌ » ، ولا مَبَّيَعَةٌ^{١٠} .

١ - ١٤١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : قلبه .

٣ - عنده : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : ولم تقل .

٥ - ظ ، ش : الواو ياء ، وهو خطأ .

٦ - ظ ، ش : من .

٧ - على : ساقط من ظ ، ش .

٨ - هي : ساقط من ظ ، ش .

٩ - إن : ساقط من ش .

١٠ - من الآية ١٠٣ من سورة البقرة ٢ .

قال أبو الفتح : قد اُكِّن القياسُ في هذا كله أن يُعَلَّ ؛ لأنَّ « مَزِيدًا » ،
 وَمَكْوُزَةً ، وَمَقْوَدَةً ، وَمَثْوَبَةً « على وزن « يخاف ، ويهاب » وأصلُّهُمَا
 « يَخْوَفُ ، وَيَهْيَبُ » وهذه الأسماءُ جاريةٌ على أفعالٍ معتلَّةٍ ، وقد كان^٢
 قياسُها^٣ « مَقَادَةٌ ، وَمَكَازَةٌ ، وَمَزَادَةٌ ، وَمَثَابَةٌ » كقوله تعالى : « وإذْ
 جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا »^٤ ولكنها شذت .
 يقول : لا ينبغي أن يُقاس على هذا ؛ ولكن يُقالُ « مَقَالَةٌ ، وَمَبَاعَةٌ »
 وقد جاءت مِثْلُ « مَكْوُزَةٍ ، وَمَزِيدٍ : مَرَّيْمٌ ، وَمَصِيدَةٌ ، وَمَطْيِبَةٌ ،
 وَمَبْوَلَةٌ » وهذه شواذٌ كلها .

[« مفعلة » بضم العين من « عشت ، وبعت » كـ « مفعلة » بكسرهما فيما عند الخليل]

قال أبو عثمان : وكان الخليلُ يقولُ في « مَفْعَلَةٌ » من « عِشْتُ ، وَبِعْتُ »
 لفظُها^٥ كلفظ « مَفْعَلَةٌ » كما كان « فَعْلٌ » من الياء في هذا الباب على لفظ
 « فِعْلٌ » من الواو ، فيقول : « مَعِيشَةٌ » تَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ « مَفْعَلَةٌ »
 وَتَصْلُحُ أَنْ تَكُونَ « مَفْعَلَةٌ » .

قال أبو الفتح : أصلُ « مَعِيشَةٌ » إذا كانت « مَفْعَلَةٌ » عند الخليل :
 « مَعِيشَةٌ » فَتَنْقَلُ الضَّمَّةُ إِلَى الْعَيْنِ فَانضَمَتْ ، وَبَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ ، فَأَبْدَلْ
 الضَّمَّةُ كسرةً ، لَتَسَلَّمَ بَعْدَهَا الْيَاءُ ، فَصَارَتْ « مَعِيشَةٌ » وإذا كانت

١ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فكان .

٣ - ظ : قياسها : وهو خطأ .

٤ - من الآية ١٢٥ من سورة البقرة ٢ . « وأمنًا » لم يرد في ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : لفظهما .

٦ - بعدها : ساقط من ظ ، ش .

« مَفْعَلَةٌ » وإنما نَقَلَ الكسرة إلى العين حَسَبُ ،

وكذلك « عَيْشٌ » يَصْلُحُ أن يكونَ عند الخليل « فِعْلاً ، وَفُعْلاً » جميعاً ، فإذا كان أصله « فُعْلاً » فكأنه كان « عَيْشاً » فأبدل الضمّة كسرةً لتَسَلَّمَ الياءُ فصارت « عَيْشاً » كما ترى .

٥ . كما قالوا : « بَيْضٌ » وأصله « بَيْضٌ » فأبدلوا من الضمّة كسرةً ؛ لا يَفْصِلُ الخليل بين الواحد والجمع .

وكذلك كان يُجِيزُ في « دَيْكٍ ، وَفَيْلٍ » أن يكونا « فِعْلاً » ، [١٩٢] وَفُعْلاً » جميعاً ؛ لأنهما من الياء لِقَوْلِهِمْ « فَيُولُ » ، وَدُيُوكُ » وكان أبو الحسن يخالفه ، وهاهوذا عَقِيبَ هذا :

١٠ . [« مفعلة » من اليش ، و « فعل » من البيع عند الأخفش]

قال أبو عثمان :

وكان أبو الحسن الأخفشُ يخالفه ويقول في « مَفْعَلَةٌ » من « العَيْشِ » : مَعْوِشَةٌ » وفي « فَعْلٌ » من « البيع : بُوْعٌ » ويقول في « بَيْضٌ : هو فِعْلٌ » ولكنّه ٢ جَمَعَ الواحد ليس على مذهب الجمع .

١٥ . وقوله في مَعِيشَةٍ : مَعْوِشَةٌ » تَرَكَ لِقَوْلِهِ في « مَبِيعٍ ، وَمَكِيلٍ » ٣ وقياسه على « مَبِيعٍ ، وَمَكِيلٍ : مَعِيشَةٌ » لأنه يزعم أنه حين أَلْفَى حركة عينٍ « مفعولٍ » على الفاء انضمت الفاءُ ثم أبدل مكان الضمّة كسرةً لأن

١ - كما : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : لكنه .

٣ - ومكيل : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : لضمّة .

بعدها ياء ساكنة . وكذلك يلزمه في « مَعِيْشَةٌ » هذا ، وإلاّ رجع إلى قول الخليل في « مَبِيْعٌ » .

قال أبو الفتح : إنما كان قياسه عند أبي عثمان « مَعِيْشَةٌ » لأنّ أصلها « مَعِيْشَةٌ » فيجب نقل الضمّة إلى العين ، ثمّ تُبدل كسرة لتسلّم الياء بعدها ؛ كما قال أبو الحسن في « مَبِيْعٌ » إنّ أصله « مَبِيْعٌ » ثمّ نقل الضمّة من الياء إلى الباء ، ثمّ أبدل الضمّة كسرة لتسلّم الياء بعدها .

وكذلك كان يجب على قياسه في « مَعِيْشَةٌ » أن يُبدل الضمّة المنقولة من

الياء إلى العين كسرة فيقول « مَعِيْشَةٌ » كما قال الخليل قياساً على « مَبِيْعٌ » .

وكذلك قياسه على « مَبِيْعٌ » في « فَعَلٌ » من « البِيْعُ » أن يقول « بِيْعٌ » كقول

الخليل ، فيُبدل من الضمّة كسرة ، كما أبدلها في « مَبِيْعٌ » لأنّ « مَبِيْعاً ،

ومَعِيْشَةٌ » ، وبيْعاً « كلُّ واحدٍ منها ٢ واحدٌ ليس بجمع ، فإن كان يقول

« مَعُوْشَةٌ » ، و« بُوْعٌ » فيلزمه أن يقول في « مَبِيْعٌ : مَبُوْعٌ » فيخالف العرب

أجمعين .

وإذا قال « مَبِيْعٌ » فقياسه « مَعِيْشَةٌ » ، وبيْعٌ » في « مَفْعَلَةٌ وفُعْلٌ »

١٥ لافصل بينهما ؛ لأنّ « مفعولا » واحدٌ ، كما أنّ « مَفْعَلَةٌ » ، وفُعْلًا ٣ كُـلُّ ٣

واحدٌ لا جمع . ٤ وهذه هي المناقضة التي قدّمت ذكرها .

ولو قال في « مَفْعَلَةٌ » ، وفُعْلٌ : مَعِيْشَةٌ » ، وبيْعٌ » كقول الخليل ،

١ - ظ ، ش : وكان كذلك .

٢ - ظ : منهما .

٣ - كل : زيادة من ظ ، ش .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : وهذه المبالغة هي .

لكان مذهبه لانهية وراهه ، ووافق قوله في « مَبِيعٍ » واستمر مذهبه على الاطراد .

وحكى الأصمعي : أن الريح الحارة يُقال لها : « هَيْفٌ » ، وهُوْفٌ « وليس في « هُوْفٍ » حُجَّةٌ لأبي الحسن في أن يقول في « فَعْلٌ » من البيع « بُوعٌ » لأنه يجوز أن يكونا لغتين ، فيكون « هَيْفٌ » من الياء و « هُوْفٌ » من الواو ٥ ويجوز أن يكون « هَيْفٌ » مخوفاً من « فَيْعِلٍ » كأنه كان [٩٢ ب] « هَيْوُفًا » مثل « مَبِيعٍ » ثم قَلِبَتِ الواوُ وحْدِ فَتً . كما فَعِلَ ذلك بـ « مَبِيعٍ » فعلى هذا يكونان جميعاً من الواو ؛ فتأمل هذا .

وقوله : وكذلك يَلْتَزِمُهُ ٢ في « مَعِيْشَةٍ » هذا وإلاّ رجع إلى قول الخليل في « مَبِيعٍ » .

يقول : يازمه ٢ أن تكون « مَعِيْشَةٌ » : مَفْعَلَةٌ ، ومَفْعِلَةٌ « عنده جميعاً ، كما قال الخليل ؛ وإنما يجب عليه من هذا ، الرجوعُ إلى مذهب الخليل في « مَبِيعٍ » لأنه كان يجب على قياسه في « بُوعٍ » ، ومَعْوُشَةٍ « أن يقول في « مَفْعُولٍ : مَبِيعٌ » وهذا لم يَقُلْهُ أحدٌ من العرب ؛ فلو كان الياء في « مَبِيعٍ » هو الزائد ، كما يقول أبو الحسن ، لوجب أن يقول « مَبِيعٌ » كما يقول « مَعْوُشَةٌ » .

وأما فَصْلُهُ بين الواحد والجمع في « فَعْلٌ » ممّا عِنْهُ ياءٌ ، وأنه يقول في الواحد : « بُوعٌ » ويقول في جمع « أبيضٌ : بَيْضٌ » فهو قَوْلٌ .
قال أبو علي : وَيُقَوِّيه أن الجمعَ أَثْقَلُ من الواحد ، والواوُ أَثْقَلُ من الياء ،

فهربَ من الواوِ ١ في الجمع وأقرّها في الواحد ؛ فلذلك ٢ قالوا : « بيضٌ » ولم يقولوا : « بؤضٌ » .

٣ ألا ترى أنهم ٣ يقولون في الواحد : « عَتَا ، عَسُوًّا ، وَعُتِيًّا » و « عَسَا العُودُ ، عَسُوًّا ، وَعُسِيًّا » فإذا صاروا إلى الجمع فكُلُّهُمْ يَتَقَلَّبُ .

٥ ألا تراهم يقولون : « عِصِيٌّ ، ودُّيٌّ » ولا يُجيزون التَّصْحِيحَ كما أجازوا في الواحد ! .

وبدُلُّ على صحة ما ذهبوا إليه في « بيضٌ » وأنهم لم يقولوا : « بؤضٌ » أنهم قد قالوا في « الحُورِ : الحَيْرُ » وأصله الواو ؛ فإذا كانوا قد هربوا ممَّا أصله الواو إلى الياء ، فألا تَقَلَّبَ الياءُ واوًا في الجمع ، وأن يُصَحَّحَها ياءً أجدرُّ ! .

١٠ ووجه آخرُ : وهو أنهم قد قلبوا الواو ياءً في الواحد فقالوا « مَشِيْبٌ » في « مَشُوبٌ » و « غَارٌ مَنِيْلٌ » في « مَسْئُولٌ » و « أَرْضٌ مَمِيْتٌ عليها » في « مَمُوتٌ » و « غُصْنٌ مَرِيحٌ » في « مَرُوحٌ » ؛ فإذا كانوا قد قلبوا الواو ياءً في الواحد مع أنه أخَفُّ من الجمع ، فهم بألا يقلبوا الياءَ - التي هي أخَفُّ إلى الواو ، التي هي أثقلُ في الجمع ، الذي هو أثقلُ من الواحد - أجدرُّ ! .

١٥ ولولا قولُ ٥ العرب : « مَسِيْعٌ » بالياء دونَ « مَسْبُوعٌ » لكان قولُ أبي الحسن في « فَعْلٌ ، ومَفْعَلَةٌ : بُوعٌ ، ومَعْوَشَةٌ » قولاً حسناً . ولكن قولهم : « مَسِيْعٌ » هو الذي أفسدَ هذا المذهبَ على أبي الحسن .

١ - ظ ، ش : الياء . وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : فكذلك .

٣ ، ٣ . ظ ، ش : ألا تراهم .

٤ - ظ : التي .

٥ - قول : ساقط من ظ .

فأما قول الشاعر :

وكنت إذا جارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرَحِي يَنْصُفَ السَّاقِ مِثْرَ بَرِي

[٩٣] ففيه تعلق لأبي الحسن في قوله في « مفعلة » من « عشت : معوشة »

لأن « مَضُوفَةٌ : مفعلة » من « ضفت الرجل : إذا نزلت به » لأن معناها ما ينزل

بالإنسان ويضيفه من نواب الدهر ؛ وأصلها « مَضِيفَةٌ » ثم نُقِلَت الضمة

إلى الضاد ، وانقلبت الياءُ واوًا ، لسكونها واتضمام ما قبلها .

فيُشبهه أن يكون أبو الحسن بهذا تعلق وعليه عقد هذا الخلاف ؛ إلا أن

هذا حرفٌ شاذٌ لانعلم له نظيراً ، فينبغي ألا يقاس عليه ، وقول الخليل

في « مَعِيشَةٍ ، ومبيع ٢ ، أقوى ، لقولهم كلهم ٣ : « مبيع » ولم يقولوا :

« مبروع » كما قالوا : « مَضُوفَةٌ » ومن « مبيع » يُشبهه أن يكون الخليل

أخذ قوله في « مَعِيشَةٍ » لأن عين « مفعول » مضمومة .

فأما « مؤونة » فلا حجة فيها لأبي الحسن ؛ لأنه يجوز أن يكون من « الأون »

وهو « العدل » لأنها ثقيلة على متكلفيها كما أن « العدل » ثقيل على حامله ،

وقالوا : إنها « فعولة » من « منت » . وأجاز الفراء أن تكون « مفعلة » من

« الأين » وهو « التعب » وهذا كقول أبي الحسن في « معوشة » والاحتجاج

عليه مثله على أبي الحسن ، لافرق بينهما .

وقد شرحت هذا الخلاف في موضع آخر في مسألة سُئِلْتُ عنها مجردة !

١ - معوشة : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ومبيع : عن ظ ، ش . وفي ص وهامش ظ : ومبيع .

٣ - كلهم : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ : تقول .

٥ - في : ساقط من ظ ، ش .

[تصحيح « فاعلت ، وتفاعلنا ، وفعلت ، وتفعلنا » ومصادرهن وعدم إعلالهن]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ « فاعلتُ . وتفاعلنا . وفعلتُ . وتفعلنا » يُصححْنَ
ولا يُعللنَ ، وذلك قولك ١ : « قاوَلْتُ زيداً وبايعته ، وتقاوَلنا ، وتبايعنا »
وتصحُّ المصادرُ كما صحَّت الأفعالُ وذلك « التَّقَاوُلُ » ، والتَّبَايُعُ ، والقِوَالُ ،
والبِيعُ » و « فَعَلْتُ » مثلُ « حَوَّلْتُهُ » ، وحوَلْتُ عليه ، وشَوَّهْتُهُ ٢ ، وزَيَّنْتُ
له ٣ الأمرَ ، وتحوَّلْتُهُ ، وشَوَّقْتُهُ ، وتزَيَّنْتُ .

وإنما صحَّت في « تفاعلتُ » لأنَّ التاءَ دَخَلَتْ على « فاعلتُ » .
وكذلك « تفعلتُ » دخلتْ على « فعلتُ » فلم تُغَيِّرْ عن حالها .

١٠ قال أبو الفتح : إنما صحَّت هذه الأفعالُ كُلُّهَا لسكونِ ما قبلَ الواوِ والياءِ
المتحركتين ، فلو قلبتِ الياءَ والواوِ في « قاوَلْتُ ، وبايعتُ » كما قلبتهما
في « قام ، وباع » وقبلهما ألفٌ ساكنةٌ ، لوجب حذفُ إحداهما ولزال البناءُ .
وكذلك لو قلبتِ الياءَ والواوِ الأخيرتين في « زَيَّنْتُ ، وشوَّقْتُ » ألفين
لتحَرَّكَ ما قبلهما وزال بناءُ « فَعَلْتُ » كما كان يزولُ في الأولِ بِناءِ « فاعلتُ »
فتجنبوا ذلكَ لِمَا يدخلُ الكلامَ مِنْ كَثْرَةِ التَّغْيِيرِ . ١٥
وكذلك [٩٣ب] « تَفَعَّلْتُ ، وتفاعَلنا » لأنَّ التاءَ إنما دَخَلَتْ على « فَعَلْتُ ،

١ - قولك : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : شوَّهته .

٣ - له : ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : قلبتها .

وفاعلتُ « بعدما وجب فيهما ١ التصحيحُ ، فلما صحَّت هذه الأفعال صحَّت مصادرها ، فلذلك قالوا : « قاوَلتُهُ قِوَالاً » فصحَّحوا الواوَ ولم يقولوا : « قبالاً » كما قالوا : « قمتُ قياماً » فقلبوها ياءً لما انقلبت في ٢ « قام » ولما صحَّت في « قاومتُ . وقاوتُ » صحَّت في « القيوام ، والقِيوال » ٣ وقال الله تعالى ٣ :
 « قد يعلم الله الذين يتسلَّلون منكم ليواذًا ٤ ؛ لأنَّه مصدرُ « لاوذتُ » وقالوا ٥
 في اللُّغة « لُذتُ به ، ليياذًا » .

فأمَّا قول الراجز :

يَخْلِطُنْ بِالتَّائِسِ النُّوَارَا

وهو من نارِ يَنْوَرُ : إذا نَمَرَ ، فيمكن أن يكون اسماً لا مصدرًا فصَحَّ لذلك .
 ١٠ وأمَّا قولهم في القطعة من المسك : « صِوَارٌ ، وصِيَارٌ » فيمكن أن يكونا لغتين ، ويمكن أن يكون قلبَ الواو ياءً للتخفيف والشبّه بالمصدر أو الجمع ؛ وهذا القول كأنَّه أمثلٌ لقولهم في جمعه « أَصوَرَةٌ » ولم نسمعهم يقولون « أَصِيرَةٌ »
 قال الأعشى :

إذا تَقَمُّومٌ يَضُرُّعُ المِسْكَ أَصوَرَةٌ والعَنْسَبُ الوَرْدُ من أردانها تَشْمِيلُ

١٥ وكذلك « التَّقَاوُلُ » : والتَّبَايُعُ « صحَّتا فيهِ ٦ لصحَّتهما في الفعل .

وقد قدِّمت القولَ في أن صحَّة المصدر لصحَّة الفعل واعتلاله لاعتلاله ،

لايدلُّ على أن المصدر مشتقٌّ من الفعل .

١ - ظ ، ش : فيها .

٢ - في : مكرر في ص .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : وقال تعالى .

٤ - من الآية ٦٣ سورة النور ٢٤ .

٥ - ظ : أصورة .

٦ - ظ ، ش : فيهما .

[وما جاء على أصله « افعلت ، وافعلت »]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله « افعلت ، وافعلت » وذلك ^١ « ابْيَضَّتْ ،
واسوددت ^٢ ، واحوللت ، وابيضتت ، واسوددت ^٢ » .

وإنما جاء هذا على أصله من قبيل أنهم لو أسكنوا المعتل هنا ذهب المعنى ^٥
وصيرت إلى حذف بعد الإسكان . وعلّة بعد علّة ؛ فتجنبوا هذا الحمل
على الفعل كله ، فأقروه ^٣ على أصله .

قال أبو الفتح : يقول : لو أسكنوا الياء والواو في « ابْيَضَّتْ ، واسوددت »
وقبل الياء الباء ، وقبل الواو السين ؛ وهما ساكتان ، لوجب حذف الياء
والواو ، ولزال البناء ، وهذا مثل ما تقدم . ^{١٠}

وقوله : « لو أسكنوا المعتل هنا ^٥ » معناه : لو أسكنوا هنا الحرف الذي من
شأنه أن يعتل^٦ لكان كيت وكيت ؛ « فهنا » ظرف لأسكنوا ، وهو منصوب
به ، لا بالمعتل ؛ لأنه ليس هاهنا بمعتل^٦ ، ولكنه أطلق عليه لفظ الاعتلال وإن
كان صحيحا ؛ لأن من شأن الواو والياء أن يعتلا^٦ [١٩٤] فسمي الحرف : معتلا^٦ ، بما
هو في أكثر أحواله ، جار عليه ؛ أو بما يصير إليه من الاعتلال . ^{١٥}

كما تقول : « هذه حلتوبتنا ، وركوبتنا » فتطبق عليها اسم « الحلب » ،

١ - وذلك : عن ص ، ظ . وفي ش ، وهامش ظ : مثل .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وأقروه .

٤ - ظ ، ش : أوجب .

٥ - ظ : هما ، وهو خطأ .

٦ - وهو : زيادة من ظ ، ش .

والرُّكوبِ « وإن لم يكن في الوقت « حَلَبٌ » ، ولا رُكوبٌ » لأنّ من عادتِهما أن يكون هذا جارياً عليهما ، وكما قال الله تعالى حكايةً عن إبراهيم عليه السَّلام : « فقال إني سقيم »^١ ولم يكن في الوقت سقيماً ، ولكن السَّقْمَ للموت جارياً عليه لاحتماله .

وكما قال الشاعر :

إذا ما مات مَيْتٌ مِنْ تَمِيمٍ فَسَرَكْ أَنْ يَعْيشَ فَجِيءَ بِزَادٍ
فَسَمَّاهُ « مَيْتاً » ، وإن كان حياً قبل موته ؛ لأنّه سيموت لاحتماله ؛ وهذا مطَّردٌ
في كلامهم فاش .

[وما جاء على أصله « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا ، واهتوشوا »]

قال أبو عثمان :

ومما يجيء على أصله - . لأنّ معناه معنى ما لا يعتلُّ كما جاء « عور ، وحول »^٢
لأنّه في معنى « اعور ، واحول » - : « اجتوروا ، وازدوجوا ، واعتوروا »^٣ ،
واهتوشوا » ؛ لأنّ معناها « تجاوروا . وتزاوروا ، وتهاوشوا »^٤ ؛ ولولا
ذلك لاعتلّ .

١٥ ألا تراهم قالوا : « اختاروا ، وابتاعوا » حين لم يكن في معنى « تفاعلوا » .

قال أبو الفتح : يقول لما وجب تصحيح تجاوروا ، وتزاوروا « اسكون ما قبل

١ - من الآية ٨٩ من سورة الصافات ٣٧ .

٢ ، ٢ - ما بينهما عن ص ، ظ ، ش . وفي هامش ظ ، ش : ما يأتي : (لأنه في معنى : اعور : اجتوروا ، وازدوجوا ، لأن معناها : تجاوروا ، وتزاوروا ، ولولا) نسخة .

٣ - اعتوروا : زيادة من ظ ، ش .

٤ - معناه عن ص ، ظ . وفي ش وهامش ظ : معناها .

٥ - ظ ، ش : أوجب .

الواو- كما قدّ منّا شرحه- وكان «ازدَوْجُوا- واجتَوْروا» بمعناهما صححوهما ليكون
التّصحيحُ أمانةً لكونِ كلِّ واحدٍ منهما بمعنى الآخر ، وكذلك ما أشبّهه هذا .
وإنما أعلّسوا «اختاروا ، وابتاعوا» لأنهما ليسا بمعنى «تخايرُوا ، وتبايعوا»
دجاء على ما ينبغي لهما من الإعلال الذي تقدّم شرحه في فصل «اعتاد. وانقاد» .

[لو بنيت افعلوا من «ازدوجوا» على غير معنى «تفاعلوا» لأعلت]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : لو بنيت «افعلوا» من قولك «ازدوجوا» على غير معنى
تفاعلوا «لأعلّمت فقلت «ازداجوا» كما قلت «اختاروا ، وابتاعوا» .

قال أبو الفتح : يقول لمنّا زال معنى «تفاعلوا» الذي يوجب التّصحيح خرج

إلى باب «اختار ، وابتاع» فلم يجرّز إلا إعلاؤه كما لم يجرّز إلا إعلال «اختار ،
وابتاع» ١ .

[جمع «مقال ، ومبايع ، ومعايش» على «مفاعل» لا يعمل]

قال أبو عثمان :

واعلم أنّ «مقالاً ، ومبايعاً ، ومعايشاً» إذا جمعت على «مفاعل» لم تُعمل
الياء ولا الواو في الجمع ، وذلك قولك «مقاويل» ، ومبايع ، ومعايش .
وإنما أعلّسوا الواحد؛ لأنهم شبّهوه بـ «يتفعل» فلمّا جمعه ذهبَ شبّهه
مين «يتفعل» [٩٤ ب] فردّوه ٢ إلى أصله . قال الشّاعر :

وإني لمقاومٌ مقاومٌ لم يكن جريرٌ ولا مولى جريرٍ يقومها
فقال : «مقاوم» .

قال أبو الفتح : وجهُ شَبَّه «مَقَامٍ ، ومَبَاعٍ» ؛ «يَفْعَلُ» أن أصلهما
 «مَقْوَمٌ ، ومَبِيعٌ» فجزيا مجرى «يَخَافُ ، ويَهَابُ» اللذين أصلهما «يَخْوَفُ ،
 ويَهَيْبُ» فأعلوهما ؛ لأنهما جاريان على الفِعْلِ وهما بوزنه - وقد تقدم شرحُ هذا - .
 وقولُه : فلما جمعه ذهب شَبَّهه من الفعل ؛ يريد أن الفعل لا يُجمع فلما
 جُمِعَ «مَقَامٌ» ونحوه بَعُدَ عن الفِعْلِ وزالَ البِنَاءُ الذي اَضْرَعَّ به الفِعْلُ
 فَصَحَّ ، وَصَحَّتْهُ أَنْ تَظْهَرَ يَأْوُهُ وواوُهُ ، وذلك قولُهُمْ «مَقَاوِمٌ ، ومَبَايِعُ» .

[همز «معايش ، ومصلوب «خطأ]

قال أبو عثمان :

فأما قراءة^٢ مَنْ قَرَأَ مِنْ^٢ أهل المدينة «معايش» بالهمز فهي خطأ ، فلا
 يُلْتَقَتُ إليها ؛ وإنما^٣ أُخِذَتْ عن نافع بن أبي نُعَيْمٍ ، ولم يكن يدري
 ما العربية ، وله أحرفٌ يقرؤها لحنًا نحرًا من هذا ؛

وقد قالت العربُ : «مصائب» فهمزوا ، وهو غلط ، كما قالوا : «حَسَلَاتُ
 السَّوْبِقِ» وكأنهم^٥ تَوَهَّمُوا أَنْ «مُصِيبَةٌ» : فَعِيلَةٌ^٦ ؛ فهُمَزُوا حين
 جمعوها كما همزوا جمعَ «سَقِينَةٍ» : سَقَاتِنُ^٧ ؛ وإنما «مُصِيبَةٌ» : مُفْعَلَةٌ^٦
 من «أصاب يُصِيبُ» وأصلها «مُصِيبَةٌ» ؛ فَالْقَوَا حَرَكَةُ الواوِ على الصَّادِ
 فأنكسرت الصَّادُ وبعدها واوٌ ساكنةٌ فأُبدِلتْ ياءٌ للكسرةِ^٧ قَبْلَهَا - وقد

١ - ظ ، ش : والذي .

٢ ، ٢ - زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : فإنما .

٤ في هامش ظ : إن كان محفوظا عنه نسخة . ومحلها بين : هذا ، وقد .

٥ ، ٥ - عن ص وهامش ظ بزيادة «قد» قبله في هذا الهامش . وفي ظ ، ش : يتوهمون .

أن مصيبة .

٦ ، ٦ - ساقط من ش .

٧ - ظ ، ش : لكسرة .

كتبنا تفسيرَ هذا فيما مضى - وأكثرُ العرب يقول «مَصَاوِبُ» فيجىءُ بها على القياس ، وما ينبغي .

قال أبو الفتح : قد اختلفت الرواية عن نافع ، فأكثرُ أصحابه يروى عنه : «مَعَايشَ» بلا همزٍ ، والذي رَوَى عنه بالهمز خارجةُ بنُ مُصَنَّبٍ .
وإنما كان همزها خطأً عنده ؛ لأنها لا تخلو من أن تكونَ جمعُ «مَعَاشٍ» ، أو مَعِيشَةٍ . أو مَعِيشٍ . فقد قال رؤبةُ :

إليك أشكو شدةَ المَعِيشِ

يريد «المعاش» .

وكلُّ واحدٍ من هذه فعينه متحركةٌ في الأصل :

فأصلُ «مَعَاشٍ» : مَعِيشٌ .

وأصلُ «مَعِيشَةٍ» : مَعِيشَةٌ ، أو مَعِيشَةٌ على مذهب الخليل .

وأصلُ «مَعِيشٍ» : مَعِيشٌ «مكسورُ العين ليسَ ٢ غيرُ ؛ لأنه ليس

في الآحاد اسمٌ على «مَفْعَلٍ» بضمِّ العين .

فأمَّا قولُ الشَّاعر :

بُسَيْنَ الزَّمِيِّ «لا» إنَّ «لا» إنَّ لَزِمْتِهِ على كثرة الواشين أيُّ مَعُونِ

فجَمَعَ «مَعُونَةً» وليس بواحدٍ .

وكذلك قولُ الآخر :

[١٩٥] لِيَوْمِ رَوْعٍ أَوْ فَعَالٍ مَكْرَمٍ

إنما هو جمعُ «مَكْرَمَةٍ» .

١ - ظ : اختلف .

٢ - ظ ، ش : لا .

وكذلك قول الأخر :

أبلغ الثعمان عنى مائئاً أنه قد طال حبسى وانتظاري
فقد يجوز أيضا أن يكون جمع « مائئة » وهي الرسالة ، أو يكون حذف
الحاء ضرورة وهو يريدُها .

- وإن كان « معيش » جمع « معيشة » فجاء فيه « مفعول » . ومفعيل " جميعا ؛ وإذا كان الأمر كذلك فحق « معاش . ومعيشا ، ومعيشة » ألا
يُهمز في الجمع ؛ لأنه قد كانت عينه متحركة في الأصل ؛ فإذا احتاج إلى
حركتها في الجمع حركتها ولم يتقلبها واحتتملت الحركة ؛ لأنها قوية
وهي من الأصل . وقد كانت متحركة في الواحد ؛ وإنما يُهمز في الجمع حروف
المد واللين التي لاحظ لها في الحركة في الواحد نحو أليف : « رسالة » . وباء :
« صحيفة » . وواو : « عجوز » . إذا قلت : « رسائل » . وصحائف : « عجائب » .
فأمّا قول العرب « مصائب » فغلط ؛ لأن الباء في « مصيبة » عين الفعل وهي
منقلبية عن واو وأصلها « مصوبة » وأصلها الحركة . وقياسها « مصاوب » .
وقد كان أبو إسحاق ذهب إلى أن الحمزة في « مصائب » إنما هي بدل من الواو
في « مصاوب » كما قالوا : « إسادة » في « وسادة » وأنكر ذلك عليه أبو علي
قال : إن الواو لا تقلب حمزة وسطا إذا كانت مكسورة ، وقد بيئت هذا .
وذكر أبو الحسن أن الذي شجعهم على أن شبهوا « مصيبة » بـ « صحيفة »
حتى همزوها في الجمع ؛ أنها قد اعتلت في الواحد بأن قلبت الواو بياء فتوهنت العين
بالقلب فأشبهت الباء الزائدة ؛ لأنها في الحقيقة ليست من الأصل ؛ وإنما هي بدل

١ - معيش : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - ش : حركتها .

من العين ، فلماً لم تكن الأصل بعينه أشبهت الزائد فقلبت في الجمع همزة .
 وأنكر ذلك عليه أبو إسحاق وقال : يلزمه في « مَقَامٍ : مَقَامٍ » يريد أبو إسحاق
 أن أصل « مَقَامٍ : مَقْوَمٌ » كما أن أصل « مُصِيْبَةٍ : مُصُوْبَةٌ » وكلاهما قد
 قُلبَ ، يقول : فلو جاز لذلك ^١ أن يُهمز جمع « مُصِيْبَةٍ » لجاز أيضا أن يُهمز
 جمع « مَقَامٍ » وهذا يلزم أبا الحسن لو ^٢ كان يقطع بهذه الحجة ؛ وإنما تعلل
 بهذا القول وتأنس به ، وليس عنده بعللة قاطعة فيلزمه أن يقول في جمع « مَقَامٍ :
 مَقَامٌ » ولكنه لما سمع « مصائب » احتال بعد السماع بما ^٣ يكون فيه بعض
 العذر ، ولا يقطع بأن هذا خطأ من العرب ما وجد له وجبها ما ، ألا ترى
 أن سيبويه قال في باب ما يضطر [٩٥ ب] إليه الشاعر : وليس شيء مما يضطرون
 إليه إلا وهم يحاولون به وجبها .

وكذلك قولهم : « حَلَّاتُ السَّوِيْقِ » ، ورثأت زوجي بأبيات « إنما هو
 مُشَبَّهٌ في اللفظ بغيره وإن لم يكن من معناه ؛ فكأن « حَلَّاتُ » من قولهم :
 « حَلَّاتُهُ » : إذا طردته عن الماء .

وقولهم : « رَثَّاتُهُ » فعلته ، من الرثيثة « وليس من معناه .

وقالوا : « استلأمت الحجر » : يريدون استلمت فهمزوا .

وقالوا : « لبأت بالحج » : يريدون « لبئت » .

وقالوا : « الذئب يستنشئ الرياح » يريدون « يستنشئ » .

قال أبو عبيدة : وكان ^٧ رُوْبَةٌ يهيمز « سِيَّةُ القوسِ » وسائر العرب

١ - جاز لذلك : ضائع في التصوير من ص .

٢ - لو : ضائع في التصوير من ص .

٣ - ظ ، ش : ما .

٤ - قولهم : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : قوله .

٦ - ظ ، ش : وقال .

٧ - ظ ، ش : كان .

٨ - رسمت في النسخ الثلاث هكذا : ستة .

لَا يَهْمَزُهَا ؛ وَإِنَّمَا يَجُوزُ مِثْلُ هَذَا الْغَلَطِ عِنْدَهُمُ إِذَا يَسْتَهْوِيهِمْ مِنْ الشَّبَهَةِ ،
لأنهم ٢ لَيْسَتْ لَهُمْ قِيَاسَاتٌ يَسْتَعْمِصُونَ بِهَا ٢ ، وَإِنَّمَا يُخْلِدُونَ إِلَى طَبَائِعِهِمْ ؛
فَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ قَرَأَ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ ٣ رَحْمَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ ٢ : « وَمَا نَزَلَتْ بِهِ الشَّيْءُ طَوْنٌ » ؛
لأنه ٥ تَوَهَّمَ أَنَّهُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ ٥ نَحْوُ « الزَّيْدُونَ » وَلَيْسَ مِنْهُ .

وَكذلك قِرَاءَتُهُ « وَلَا أَدْرَأُ تُكْمُ بِهِ ٦ » . جَاءَ بِهِ كَأَنَّهُ مِنْ « دَرَأْتُهُ » أَيْ ٥
دَفَعْتُهُ وَلَيْسَ مِنْهُ ٧ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ « دَرَيْتُ بِالشَّيْءِ » أَيْ عَلِمْتُ بِهِ ٧ وَكذلك قِرَاءَةُ
مَنْ قَرَأَ « عَادَ لِلثُّوْلَى ٨ » . فَهَمْزٌ ، وَهُوَ خَطَأٌ مِنْهُ ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الشَّاعِرِ :

لَحَبَّ ٩ الْمُؤَقِدَانَ إِلَى مُؤَسَى

فَهَمْزُ الْوَاوِ السَّاكِنَةِ ؛ لِأَنَّهُ تَوَهَّمَ الضَّمَّةَ قَبْلَهَا فِيهَا .

وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ « أَوَّلَ مِنْ وَأَلَّ » فَهُوَ عِنْدَنَا مُخْطِئٌ ؛ لِأَنَّهُ لَاحْتِجَةٌ لَهُ ١٠
عَلَيْهِ - وَقَدْ ذَكَرْتُهُ قَبْلُ - وَهَذَا الْغَلَطُ نَظَائِرٌ فِي كَلَامِهِمْ ، فَإِذَا جَاءَ كَ ١٠
فَاعْرِفْهُ لَتَسَلَّمَهُ كَمَا سَمِعْتَهُ وَلَا تَقِسْ عَلَيْهِ .

[اختلاف العرب والعلماء في « مدائن »]

قال أبو عثمان :

وَأَمَّا « مَدَائِنُ ١١ » فَقَدْ اخْتَلَفَتِ الْعَرَبُ فِيهَا وَالْعُلَمَاءُ ، فَجَعَلَهَا بَعْضُهُمْ ١٥
« فَعَائِلٌ » فَهَمْزٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ « مَقَاعِلٌ » فَلَمْ يَهْمَزُوا .

١ - ص : عليهم .

٢ ، ٢ - ظ : ليست لهم قياس يستعمصون بها . ش : ليس لهم قياس يستعمصون به .

٣ ، ٣ - ظ ، ش : رحمه الله . ٤ - الآية ٢١٠ من سورة الشعراء ٢٦ .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : توهمه جمع التصحيح .

٦ - من الآية ١٦ يونس ١٠ . ٧ ، ٧ - ساقط من ظ ، ش .

٨ - من الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ . ٩ - ص : أحب إلي .

١٠ - ص : جاء ، ظ : جاءه . ١١ - ظ ، ش : المدائن .

فالدِّينَ جَعَلُوهَا « فَعَائِلٌ » اِحْتَجُّوا بِـ « مُدُنٌ » فَقَالُوا : « مُدُنٌ » يَدُلُّ
 عَلَى أَنَّ الْمِيمَ مِنَ الْأَصْلِ وَلَيْسَتْ بِزَائِدَةٍ .
 وَقَالَ غَيْرُهُؤَلَاءَ : هِيَ « مَفَاعِيلٌ »^١ وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ ؛ لِأَنَّهُ « دَانَ يَدِينُ »
 وَهؤَلَاءَ الَّذِينَ لَمْ يَهْمِزُوا ، وَكَيْلَا الْاِسْتِقَامِينَ مَذْهَبٌ .

٥ قَالَ أَبُو الْفَتْحِ : أَمَّا مَنْ قَالَ : « مُدُنٌ » فَاسْتِقَامُهُ وَاضِحٌ وَ « مَدِينَةٌ »
 عِنْدَهُمْ كَسْفِينَةٌ . وَ « مَدَائِنٌ » كـ « سَفَائِنٌ » .

وَأَمَّا مَنْ أَخَذَهَا مِنَ « دَانَ يَدِينُ » فَعِنَاهُ أَنَّهَا أَطَاعَتْ صَاحِبَهَا وَتَذَلَّلَتْ لَهُ
 وَالِدَيْنُ : الطَّاعَةُ ؛ وَهَكَذَا أَخَذْتُ عَنْ أَبِي عَلِيٍّ وَقَتَّ الْقِرَاءَةَ [١٩٦] . فَأَمَّا
 قَوْلُ الْأَخْطَلِ :

١٠ رَبَّتْ وَرَبَانِي حِجْرِيهَا ابْنُ مَدِينَةٍ يَطَّلُّ عَلَى مِسْحَاتِهِ يَسْتَرَكَلُّ
 فَاَلْمَدِينَةُ فِيهِ : أُمَّةٌ ، يَصِفُ الْأَكْثَارَ الَّذِي يَعْمَلُ فِي الْكِرَامِ يَقُولُ : هُوَ ابْنُ
 أُمَّةٍ . وَقَالَ لَهَا « مَدِينَةٌ » لِأَنَّهَا^٢ مِنْ « دِنْتُ » أَيْ جَزَيْتُ ، كَأَنَّ مَوْلَاهَا
 يَجْزِيهَا بِعَمَلِهَا^٣ ؛ فَهَذَا مِثْلُ الْمَذْهَبِ الثَّانِي فِي « مَدِينَةٍ » كَمَا حَكَاهُ
 أَبُو عَمِيانٍ .

١٥ وَقَوْلُهُ : إِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اخْتَلَفَتْ فِيهَا وَالْعُلَمَاءُ . مَعْنَاهُ أَنَّ الْعَرَبَ مِنْهُمْ مَنْ
 يَهْمِزُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَهْمِزُ . فَهَذَا وَجْهُُ اخْتِلَافِ الْعَرَبِ .

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - لأنها : ساقط من ظ ، ش .

٣ - يجزيها بعملها : عن ص ، وهامش ظ ، وف ظ ، ش : يجزيها : أي بعملها .

٤ - ظ ، ش : ما .

وأما اختلاف العلماء فيها، فكأن بعضهم سمعها مهموزة، وبعضهم سمعها غير مهموزة^١، وبعضهم سمعها مهموزة وغير مهموزة^٢.

فالذين سمعوها مهموزة خالفوا تأول من سمعها غير مهموزة.

والذين سمعوها مهموزة وغير مهموزة - وأبو^٢ عثمان واحد منهم - قد أخذوا

فيها بالقولين .

ولو كان كلهم سمعوها مهموزة وغير مهموزة، كما سمعها أبو عثمان المازني

بالوجهين لزال الخلاف ولم يتقع أصلا .

واختلاف العلماء إنما كان من أجل اختلاف العرب فيها^٣ فهذا معنى قوله :

« إن العرب قد اختلفت^٤ هي والعلماء فيها » .

[رواية « مدآين » بلا همز عن بعض العرب]

١٠

قال أبو عثمان :

وقد روى ترك الهمز في « مدآين » عن بعض العرب .

قال أبو الفتح : إنما كرر هذا القول بعد ذكره في أول الفصل الذي قبله

اختلاف العرب، وأن بعضهم يهمز، وبعضهم لا يهمز، فكرره هنا توكيدا .

وليسيريك أن من يهمز أكثر ممن لا يهمز، ولو اقتصر على الفصل الأول

استوهم أن من لا يهمز في الكثرة كمن يهمز . فأراد أن يسيريك أن الهمز

فيها أشهر وأنه عن اختلاف العرب فيها قد اختلف العلماء .

١ - ١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ص : أبو .

٣ - فيها : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ : اختلف .

٥ - قد : زيادة من ظ ، ش .

[ماصح لسكون ما قبله ، أو لسكون ما بعده ، أو لسكون ما قبله ، وما بعده ماً]

قال أبو عثمان: فقد فسرت لك موضع الفاء في الواو والياء ، وموضع العين فيما لامه صحيحة^٥؛ وسأبين لك موضع العين إذا اعتلت اللام ، أو كانت همزة في موضعه - إن شاء الله^٣ - وأذكر الأسماء التي جاءت تامّةً من هذا ممّا لامه صحيحة^٥.

فمِمَّا أُتِمَّ فِيهِ الْاسْمُ لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ :

« فُعَلٌ » ، وَفُعَالٌ « نحو : « حَوْلٌ ، وَحُؤَالٌ »^٥ .

و « فَعَالٌ » نحو : « صَوَائِمٌ ، وَقَوَائِمٌ » .

و « مِفْعَالٌ » نحو : « مِشْوَارٌ ، وَمِقْوَالٌ » .

و كذلك « التَّفْعَالُ » نحو : « التَّجْوَالُ^٦ ، وَالتَّطْرَابُ^٧ ، [٩٦ ب]

والتَّقْوَالُ ، وَالتَّزْيَارُ » .

و « أَفْعَالٌ » نحو : « أَقْوَالٌ ، وَأَمْيَالٌ ، وَأَعْيَانٌ ، وَأَفْوَاجٌ » .

و « إِفْعَالٌ » نحو : « إِرْوَاءٌ^٨ » .

و « فَعْعُلٌ » نحو : « قَوُولٌ ، وَكَيْوُولٌ^٩ ، وَبَيْوُوعٌ » .

و « فُعْعُولٌ » نحو : « شَيْوُوحٌ ، وَجُؤُولٌ ، وَسُوُوقٌ » .

و « فَعَالٌ » نحو « نَوَارٌ ، وَجَوَابٌ ، وَهَيَامٌ » .

١ - ظ ، ش : وقد .

٢ - ظ ، ش : بما .

٣ - إن شاء الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : وما .

٥ - ص : وعوار .

٦ - ظ ، ش : التجواب .

٧ - التطراب : زيادة من ظ ، ش .

٨ - إرواء : غير واضح في ص .

٩ - وكيول : ساقط من ظ ، ش .

و «فَعِيلٌ» نحو : «طَوِيلٌ» .

و «فُعَالٌ» نحو : «طُوَالٌ ، وَهِيَامٌ» .

و «فِعَالٌ» نحو : «خِيَوَانٌ ، وَعِيَانٌ ، وَخِيَارٌ» .

و «فَاعُولٌ» نحو : «طَاوُوسٌ ، وَنَاوُوسٌ ، وَسَائِيرٌ» .

و «أَفْعِلَاءٌ» نحو : «أَهْوِنَاءٌ ، وَأَغْيِلَاءٌ ، وَأَبْيِنَاءٌ» .

قال أبو الفتح : اعلم أن هذه الأمثلة^١ تنقسم على ثلاثة أضرب :

منها ما صحّ لسكون ما قبله^٢ نحو : «حُوَلٌ ، وَأَهْوِنَاءٌ» .

ومنها ما صحّ لسكون ما بعده^٣ نحو : «قُوُولٌ ، وَشِيُوعٌ ، وَنَوَارٌ ،

وَطَوِيلٌ ، وَطُوَالٌ ، وَخِيَوَانٌ» .

ومنها ما صحّ لسكون ما قبله^٤ وما بعده وهو أبلغ في معناه نحو : «صُوَامٌ ،

وَقُوَامٌ ، وَأُمِّيَالٌ ، وَأَقْوَالٌ» وما أشبه ذلك .

فلو أسكنت هذه الحروف لالتقى ساكنان فوجب الحذف أو الحركة^٥ وزال^٦

المثال ففترك ذلك لذلك .

[فعل التعجب بصيغتيه شبه بالأسماء فيما تقدم]

قال أبو عثمان :

وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ مُشَبَّهٌ بِالأَسْمَاءِ نَحْوُ : مَا أَقُولُهُ لِلْحَقِّ ، وَمَا أَبْيَعُهُ ، وَمَا

أصَوْتَهُ لِنَفْسِهِ ؛ وَكَذَلِكَ «أَبْيَعُ بِهِ ، وَأَطْوِلُ بِهِ ، وَأَجْوِدُ بِهِ ، وَأَسْبِيرُ بِهِ» ؛

١ - ظ ، ش : الأسماء .

٢ - ظ : بعده ، وهو خطأ .

٣ - ظ ، ش : فزال .

لأن هذا في معنى ما أفعلته : وهو مشبّه بقولهم : « هذا أقولُ منه . وأبنيعُ منه . وأسيرُ منه » لقرب معناه منه .

ويدلُّك على إلحاقهم فعل التّعجب بالأسماء قولهم : « ما أميِّلِحَه . وما أحيِسِنَه » حقروهُ كما تحقّرُ الأسماءُ . والأفعالُ لا تُحقَّـةُ .

قال أبو الفتح : إنما أشبهه فعلُ التّعجب الأسماءُ ، لأنّه لا يتصرف كما أن الأسماء كذلك ٢ فلذلك صحّح ، فقيل : « ما أقومه » وأنت لاتقول : « أقومَ زيدٌ عمراً » في معنى « أقامه » ومن هنا لحقته التحقيرُ كما يُلحَقُ الأسماءُ في قولهم : « ما أميِّلِحَه . وما أحيِسِنَه » . والأسماءُ إذا كانت في أوائلها ٣ في الزوائد التي تكون في أوائل الأفعال صحّحت ولم تُعَلَّ . وقد مضى ذكرُ هذا وسرّاه أيضا .

وإنما صحّح « أفعلِلَ به » نحو : « أسيرُ به ، وأقومُ به » لأنك تُخبرُ لا أمرٌ . ومعناه « ما أفعلته » نحو قولهِ تعالى : « أسمعُ بهم وأبصِرُ » ؛ إنما معناه [١٩٧] : ما أسمعهم ، وما أبصرهم . وهو لفظُ الأمر في معنى الخبر . ويدلُّ على أنّه ليس أمراً : كونه للواحد . والواحدة . والاثنتين . والاثنتين .

١٥ والجماعة . بلفظٍ واحدٍ .

وذلك قولك : « يا زيدُ أكرمِ بعمرِ و . ويا هندُ أكرمِ بعمرِ و . ويا راجلُ أكرمِ بزيدِ » .

١ - ظ ، ش : هو .

٢ - ظ ، ش : لاتتصرف .

٣ - ظ ، ش : أوها .

٤ - من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .

٥ - ظ ، وش : يبكر .

٦ - ساقط من ظ ، ش .

ولا تقول « يا امرأة أكرمى بزيد » ولا : « يا رجلان أكرم ما بزيد » ولا : « يا رجل أكرموا بزيد » ولا : « يا نساء أكرم من بزيد » .

لأنك لست تأمر أحداً بإيقاع فعلٍ ، وإنما تُخبرُ عن إفراطِ كرمِ زيدٍ ، كما تقول : « يا امرأة ما أكرم زيداً ، ويا رجل ما أكرم زيداً ٣ » .

وذهب بعض متأخري أصحابنا ٤ إلى أن هذا لفظ الأمر ومعناه ، وأن المأمور هنا هو المحدث عنه في قولهم : « ما أكرم زيداً » يعني « ما » ٥ . فكأنه قال : « يا امرأة أكرم يا شئء بزيد » وهذا تعسفٌ وتخليطٌ وعُدولٌ عن الصواب ؛ لأن معنى قولك « أكرم بزيد » إنما هو إخبار عن زيد بالكرم ، فكأنك قلت « لكرم زيد » كما تقول : « لقصو الرجل » إذا بالغت في الخبر عنه بجمودة القضاء ، ولست تأمر أحداً بإيقاع فعلٍ عليه ؛ وإنما حملة على هذا التعسف ١٠ لفظ الأمر في هذه ٦ المواضع .

وقد جاءت ألفاظ الأمر ويراد بها الخبر ، كما جاءت ألفاظ الخبر ويراد بها الأمر .

فإن ألفاظ الأمر المراد بها الخبر قول الله تعالى : « قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدداً ٧ » وإنما معناه فليمدد له الرحمن مدداً ؛ أو فليمدد ن له الرحمن مدداً . ومنه قوله تعالى : « أسمع بهم وأبصر ٨ » .

١ - ص : بزيد .

٢ - ص : أويا .

٣ ، ٣ - ظ : أكرم زيد . ص : لكرم زيد .

٤ - ظ : لصحابنا ، وهو خطأ .

٥ - « ما » ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ : هذا ، وهو خطأ .

٧ - من الآية ٧٥ من سورة مريم ١٩ .

- من الآية ٣٨ من سورة مريم ١٩ .

ومن ألفاظ الخبر المراد بها الأمرُ : قوله تعالى : « يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ »
 فهذا في معنى قوله ٢ : « آمنوا » ألا تراه أجابه بقوله عز وجل : « يَغْفِرْ لَكُمْ
 ذُنُوبَكُمْ وَيُدْخِلْكُمْ جَنَّاتٍ ۚ » فهذا معناه : آمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ٤ .
 كما تقول : « إنْ تُؤْمِنُوا يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ٥ » ولا يكونُ قوله : « يَغْفِرْ لَكُمْ
 جوابَ ٦ : « هل أدلُّكم على تجارةٍ تنجيكم من عذابِ أليمٍ ٧ ؟ » وإن كان
 أبو العباس رحمه الله ٨ قد ذهب إليه .

قال أبو علي ٩ : لأن المغفرة لا تجب بالدلالة إنما تجب بالإيمان ، ألا ترى أنه
 ليس كلُّ مَنْ دُلَّ غُفِرَ لَهُ ؛ إنما يُغْفَرُ لِمَنْ آمَنَ ، فعنى « أكرم به : ما أكرمه »
 [٩٧ ب] قال أبو علي ٩ : والباء ٩ وما عملت فيه في قولك : « أكرم به » في موضع
 رفع ؛ لأنها مع ما عملت فيه الفاعل ٩ ، كما تقول « كفى بالله » أى كفى الله . ١٠

قال أبو علي ٩ : فكأنه قال : « أكرم زيد » أى صار ذا كرم ؛ كما تقول :
 « أجرب زيد » أى صار ذا إبل جربى . و « أنحز » أى صار ذا إبل بها نحاز .
 و « ألتج » أى صار ذا فصالٍ قد لُحِجَّتْ بالرضاع . قال الشماخ :
 رعى بارض الوسمى حتى كأنما يرى بسقى السهمى أخلية ملهيج
 فلمّا كان « أفعل به » فى معنى « ما أفعله » صحّ صحته . ١٥

١ - من الآية ١١ من سورة الصف ٦١ .

٢ - قوله : ساقط من ص .

٣ - من الآية ١٢ من سورة الصف ٦١ . « ويدخلكم جنات » لم يذكر فى ظ ، ش .

٤ ، ٥ - « ذنوبكم » لم يذكر فى ص فى الموضعين .

٦ - ظ : بجواب .

٧ - من الآية ١٠ من سورة الصف ٦١ .

٨ - رحمه الله : ساقط من ظ ، ش .

٩ - ظ ، ش : فالباء .

وقولته : وهو مُشَبَّه بقولهم : « هو أقولُ منه . وأبَيَّحُ منه » ، وجهُ
 الشبَّه بينهما أن « أفعل » إذا وصلتَ بها « مِن » فإنها للمبالغة والتفاضل نحو قولهم :
 « أنت كريمٌ » ، وأنا أكرمُ منك . وأنتَ ظريفٌ ، وأنا أظرفُ منك « فعناه : أنهما
 قد اشتركا في الصفة وزاد أحدهما على الآخر فيها ؛ وعلى هذا لا يجوز أن تقول :
 « العسلُ أحلى من الخلِّ » لأنهما لم يشتركا في الحلاوة ؛ وإنما ينبغي أن يُقال :
 « العسلُ أحلى من التمر »^٢ لاشتراكهما في الحلاوة وزيادة العسل على التمر^٣
 فيها ؛ وإذا كان « أفعلُ منك » إنما هو للتفاضل والمبالغة كان قولهم : « أفعلُ
 به » قريبا منه ؛ لأن معنى « أفعلُ به » المبالغة أيضا ؛ إلا أن « أفعلُ به »
 فعلٌ ، و « أفعلُ منك » اسمٌ^٥ بدلالة دخول علامات الأسماء عليه نحو
 قولهم^٦ : « مررتُ بأفضلَ منك ، وبأعلمَ منك » ونحو ذلك ، فصحَّ « أفعلُ منك »
 لأنه اسمٌ ، وصحَّ « أفعلُ به » لأنه في معناه ، ولولا إلحاقُ فعلِ التَّعجب
 بالأسماء ومشابهته لها ، لقلَّت في التعجب : « ما أقام زيدا ، وما أطاله ، وأقيمُ
 به ، وأطيلُ به . »

فإن قال قائل : فهلا قالوا : « ما أشدَّ زيداً . وما أقللَ مالكَ » فأظهروا
 هنا كما صحَّحوا في قولهم : « ما أطوَّكته ، وما أقولته » ؟
 قيل : لأنَّ « ما أفعلته » محمول على « هو أفعلُ منك » وأنت قد تدغم :
 « هو أشدُّ منك » لأنه على مثال الفعل ؛ يدلُّ على ذلك^٧ : أن المدغمَ إذا جاء

١ - ظ ، ش : هو . والصواب ما نقلناه عن ص لأنه مطابق لما ورد في قول أبي عبيان .

٢ ، ٣ - ظ ، ش « اللبس » في الموضعين .

٤ ، ٤ - ظ وش : لأن .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : بدخول .

٦ - « قولهم » ساقط من ظ ، ش .

٧ - ذلك : ساقط من ظ ، ش .

مخالفا لبناء الفعل أظهير تضعيفه نحو قولهم : « سُررٌ ، وجدُدٌ ، وميررٌ ،
وُحِطَطٌ » لأنه ليس في الأفعال « فُعِلَ ، ولا فِعِلَ ، ولا فَعَلَ » .

ثم إنهم قالوا : « رجل صَبٌّ [١٩٨] ، ويوم قَرٌّ » فأصلهما : « صَبِبٌ ،
وقررٌ » لأنك تقول : « صَبَّيْتَ يا رجلُ ، وقررتَ يا يومنا » فهذا كقولك :

« حَدَرَ فهو حَدِرٌ ، وبَطَرَ فهو بَطِيرٌ » ، فأدغمَ هذا ؛ لأنه على بناء الفِعْلِ

نحو : « عَلِمَ ، وشربَ » فقد علمنا من هذا أن تَجِيءُ المضاعف على مثال الفِعْلِ
يُوجِبُ إدغامه ؛ فمن هنا وَجَبَ إدغامُ « هو أشدُّ منك » فكان إدغامُ « ما أشدهُ »

أوجِبَ ؛ لأن ما فيه من مشابهة الاسم لا تُخْرِجُهُ من أن يكون فِعْلاً ، بل أَقْصَى

أحواله أن يكون اسماً ، ولو كان اسماً لَوَجِبَ إدغامُهُ ؛ لأنه على وزنِ الفِعْلِ

فكيف وهو « فِعْلٌ » ! ألا ترى إلى إدغامهم « الأظَلَّ ، والأَمَرَ » وهما اسمان

لا فعلان ، ولا صفتان أيضاً .

وإنما وجب تصحيحُ الاسم الذي في أوله الزيادةُ التي تكون في أول الفعل

للفرق بينهما نحو « هو أطولُ منك » ثم أشبَهَهُ « ما أطولُه ، وأطولُ به » فأجْرِيَا

في الصحَّةُ مُجْرِي « هو أطولُ منك » .

فأما قولهم : « أشدُّ به » فإنما ظهر تضعيفه لسكون لامه فجرى ذلك

مُجْرِي « شَدَدْتُ ، ومدَدْتُ » .

١ فإن قال قائلٌ : « فهلاً أظهِروا » هو أشدُّ منك » ثم ألحقوه « ما أشدهُ » ؟ .

قيل : لأنه على وزن الفِعْلِ فيجِبُ إدغامُهُ ، وليس ما جاء من المضاعفِ

به وزن الفعل بواجب إظهاره كما يجب تصحيحُ ما في أوله زيادة الأفعال من الأسماء

ألا ترى إلى إدغامهم « رجلٌ صَبَّ ، ويومٌ ١ قَرَّ » وهما بوزن الفِعْلِ فقد علمتَ أن مجيء المضاعف على وزن الفِعْلِ يُوجِبُ إدغامه ، فمن هنا أُدْغِمَ « هو أشدُّ منك » ولم ٢ يكن له « ما أشدّه » ما يُشَبِّه به فيُظَهِّرُ فبقي مُدْغِمًا كما يجب فيه .

- وقوله : « والأفعال لا تُحَقَّرُ » إنما لم تُحَقَّرَ الأفعال ؛ لأنَّ التَّحْقِيرَ في معنى الوصف ؛ ألا ترى أن قولك « هذا رُجَيْلٌ » معناه : هذا رجلٌ صغيرٌ ؛ والأفعال لا توصف ، ٣ فلذلك لم يجر تحقيرها ؛ وإنما لم تُوصَف ٢ لأنَّ الصِّفَةَ ذَكَرَ حال الموصوف ، والأفعال لأحوال لها ، وكذلك الحروف ؛ فلذلك لم يُوصَفَا ، ولم يُصَغَّرَا ؛ ولذلك أيضًا لم تُصَغَّرَ الأسماءُ المَبْنِيَّةُ نحو « كَمْ ، وأَيْسَ ، وكيفَ » لمضارعها الحروف .

١٠

[ما لا يعل وما يعل من الأسماء التي تبنيها على أمثلة الأفعال]

قال أبو عثمان : وكلَّ اسمٍ بِنَيْتِهِ ٤ من هذا في أوَّلِهِ زوائد الفِعْلِ المضارع ، وهو بها على مثال [٩٨ ب] المضارع فصَحَّحَهُ ولا تُعْلِلُهُ - وقد بيَّنتُ لك هذا فيما مضى - وإن كان فيه أحدُ حروف المضارع ، ولم يكن على مثال المضارع ، فأعْلِلُهُ .

١٥

ولو بِنَيْتٍ مِثْلَ « تَحْلِيءٍ » من « بَعِثَ » لَقُلْتُ : « تَبِيْعٌ » فأسْكَنْتُهُ الياءَ وَالْقَيْمَتَ حَرَكَتَهَا على السَّاكِنِ الذي قَبْلَهَا ؛ وكذلك هو من « قُلْتُ » تقولُ

١ - يوم : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : فلم .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : تبييه .

٥ - ظ ، ش : وأسكنت .

فيه : « تَقِيلُ » ؛ وكذلك « تَفْعُلُ » تقول ١ فيه ٢ : « تَقُولُ » « تُسْكِنُ » ٣ الواو
وتُلْقِي حَرَكَتَهَا عَلَى مَا قَبْلَهَا .

قال أبو الفتح : إنما وجب إعلالُ هذه الأبنية وإن كانت في أولها التاءُ وهي
من زوائد المضارع ؛ لأنه قد أُمِّنَ الشَّبهُ بينهما. ألا ترى أنه ليس في المضارع
« تَفْعُلُ » ولا « تَفْعُلُ » فقد وقع الفصلُ بالضمِّ والكسر ولكنك لو بنيت
مِثْلَ « تَفْعُلُ » لَصَحَّحْتَ ؛ لأنهم يقولون : « أَنْتَ تِرْكَبُ ، وتِيذْهَبُ » ،
وَكُنْتَ تَقُولُ فِيهَا مِنْ « بَعْتُ : تَبِيعُ » وَمِنْ « قُلْتُ : تَقُولُ » فَتُصَحَّحُ
لثلاثا يلبسها بالفعْل نحو قولهم : « تَخَالُ » ، وَتَخَافُ « فِي مَضَارِعِ « خِلْتُ .
وَخِفْتُ » قَالَ أَبُو ذُوَيْبٍ :

١٠ فَعَبَّرْتُ بَعْدَهُمْ بِعَيْشٍ نَاصِبٍ وَإِخَالٍ أُنَى لِاحِقٍ مُسْتَبِيعٍ
وَأَنْشَدَنِي عَفْصِيْلِي فَصِيحَ لِنَفْسِهِ :
فَقَوِي هُم تَمِيمٌ يَا مُمَارِي وَجُوْثَةٌ مَا إِخَافُ لَهُمْ كَثَارًا
بِكسر الهمزة مِنْ « أَخَافُ » .

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « الْأَسْوَدُ بْنُ يُعْفَمُ » فَأَنَّمَا ضَمُّوا الياءَ لضمِّمَةِ الْفَاءِ إِتْبَاعًا
١٥ كَمَا قَالُوا : يُسْرُوعُ « فَضَمُّوا الياءَ لضمِّمَةِ الرَّاءِ .
وَ « التَّحْلِي » إِنَّمَا صَارَ « تَفْعِيلًا » لِأَنَّهُ مِنْ « حَلَّاتِ » الْأَدِيمِ إِذَا قَشَّرْتَهُ ،
وَمَا سَقَطَ مِنْهُ فَاسَمَهُ : « التَّحْلِي » .

١ - تقول : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : منه .

٣ - ظ ، ش : وتسكن .

[يصحح « مفعل » لأنه منقوص من « مفعال »]

قال أبو عثمان :

وَيَسَمُّ « مِفْعَلٌ » مِنْهَا ؛ قَالَ الْخَلِيلُ : إِنَّمَا تَمَّ ؛ لِأَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ « مِفْعَالٍ »
قَالُوا : « مِفْتَحٌ وَمِفْتَاخٌ ، وَمِخْيِطٌ وَمِخْيَاطٌ ، وَمِنْسَجٌ وَمِنْسَاجٌ » .

قال أبو الفتح : يقول : لَمَّا وَجِبَ تَصْحِيحُ « مِخْيَاطٍ » لِسُكُونِ مَا بَعْدَ الْيَاءِ ،
وَكَانَ « مِخْيِطٌ » مَنْقُوصًا مِنْهُ مُصَحَّحٌ : لِأَنَّ بِنَاءَ « مِفْعَالٍ » هُوَ الْمَقْصُودُ هُنَا ،
وَجُعِلَ التَّصْحِيحُ فِي « مِخْيِطٍ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مَنْقُوصٌ مِنْ مِخْيَاطٍ وَأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ
كَمَا جُعِلَ تَصْحِيحُ « عَمُورٌ ، وَحَوَالٌ » دَلَالَةً عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُمَا مَعْنَى « اَعْمُورٌ ،
وَاحْوَالٌ » - وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ هَذَا - .

وَلَمْ يَبْعَثَلِ الْخَلِيلُ فِي تَصْحِيحِ [١٩٩] « مِخْيِطٍ » بِسُكُونِ مَا قَبْلَ الْيَاءِ
كَمَا صَحَّ نَحْوُ « حَوَالٍ » لِسُكُونِ مَا قَبْلَهُ ؛ لِأَنَّ « مِفْعَلًا » بوزن « تِفْعَلٍ »
وَ « حَوَالٌ » لَيْسَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ فَكَانَ يَجِبُ إِعْلَالُ « مِفْعَلٍ » كَمَا أَعْلَوْا
« مِفْعَلًا » لَوْلَا مَا ذَكَرَهُ الْخَلِيلُ .

[إعلال « مفعل » ، ومفعل من قال ، « وبيع »]

قال أبو عثمان :

٦٥

وَيَبْعَثَلُ « مَفْعِلٌ » وَمَفْعُولٌ مِنْهُمَا فَتَقُولُ فِي « مَفْعِلٍ » مِنَ الْوَاوِ :
مَفْعِيلٌ وَمَفْعُولٌ مَفْعُولٌ وَمِثْلُ ذَلِكَ : « الْمَشْهُورَةُ ، وَالْمَثُوبَةُ ، وَالْمَعْرُونَةُ » .

قال أبو الفتح : إِنَّمَا اعْتَلَّ هَذَانِ الْبِنَاءَانِ وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْفِعْلِ

بالتصحيح ١ ؛ لأن الميم في أوائلهما تختص ٢ بالأسماء فوق الفصل بذلك ؛
وقد تقدم ذكر هذا .

[رأى الخليل في أن « مفعلة ، ومفعلة » من الياء سواء]

قال أبو عثمان : وزعم الخليل أن « مَفْعَلَةٌ » من الياء من هذا و « مَفْعِلَةٌ »
سواء ؛ وقد بينا هذا فيما مضى . ٥

قال أبو الفتح : قوله « من هذا » يعني ممّا اعتلّت عينه وهى ياء ؛ يريد به
باب « معيشة » ، وأنها تصلح أن تكون « مَفْعِلَةٌ » ، و « مَفْعَلَةٌ » وقد ،
شرحتُ هذا .

[تصحيح « أفعله » نحو « أسورة وأعينة » ،]

قال أبو عثمان : ويتم « أفعلية » نحو : « أسورة ، وأخوينة ، وأخورة ،
وأعينة » . ١٠

قال أبو الفتح : إنما صحّ هذا ؛ لأنّ الزيادة في أوله همزة وهى من زوائد
الأفعال ، فأرادوا الفرق بين القبيلين فصحّحوا ٣ ؛ وقد مضى ذكر مثله .

[مجيء « تدورة » على أصلها]

قال أبو عثمان : ١٥

وممّا جاء على أصله ممّا قد ذكرنا علته قول الشاعر :

بِتْنَا بِتْدُورَةَ يُضَىُّ وجوهنا دمّم السليط على فتيل ذُبَالِ

١ - ظ ، ش : بالصحيح ، وهو خطأ .

٢ - ظ ، ش : بما يختص .

٣ - ظ ، ش : فصحوه .

وقالوا «التَّشْوِبَةُ» يريدون : «التَّوْبَةُ» ١ .

قال أبو الفتح : قوله : «قد ذكرنا عَلِيَّتَهُ ؛ فيما مضى ٢» : يعنى أنه صححت الواو في «تَشْوِبَةٍ» ، وتَدْوِيرَةٍ ٣ «لأن في أول الكلمة التَّاء وهي من زوائد المضارع ، فلو قال «تَدْيِيرَةٌ» ، وتَدْيِيبَةٌ» فأَعْلَوْا لِالتَّبَسُّبِ بِ«تَبْيِيعُ» ، وتَعْيِيشُ» فصَحَّحُوا الواو للفصل بين الاسم والفِعْل .

فإن قلت : إن الهاء في آخر الكلمة تَمْفِصَلُ بينها وبين الفِعْل ؛ لأن الهاء من زوائد الأسماء خاصة فهَلَا أُعْلِيَّتْ «التَّشْوِبَةُ» ، وتَدْوِيرَةٌ ؛ كما أُعْلِيَّتْ «مَقَامُ» ، ومَعَاشُ» لاجتماعهما في أن الزوائد فيهما ممَّا يَخْتَصُّ بالأسماء دون الأفعال ؟ .

قيل : إن الهاء في [٩٩ ب] تقدير الانفصال فكأنك قلت : «تَدْوِيرٌ» ، وتَشْوِبٌ» .

فإن قلت : إن «تَدْوِيرَةٌ» اسمٌ عَلَمٌ والهاء فيها ليست مثلها في «قائمة» ، وقاعدة» فتَقَدَّرُ انفصالها ، كما لا يَمَكِنُكَ تَقْدِيرُ هاء «طالحة» كهاء «قائمة» لأنه لا يَمَكِنُكَ نَزْعُ هاء «طالحة» وهي معرفة ؟ .

قيل : إن التعريف ثانٍ ، فَلَمْ يُعْتَدَ به ؛ لأن التَّنْكِيرَ هو الأَصْلُ ، والهاء على كلِّ حالٍ - لافتتاح ما قبلها - تُشْبِهُ «موت» من «حَضَرَ مَوْتَ» فهي ١٥ على تَصَرُّفِ الأمر في تقدير الانفصال .

١ - فوقها في ظ : موضع . ولا معنى له .

٢ - فيما مضى : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ : تدروه .

٤ - ظ : وتدروه . وش : والتدروه .

٥ ، ٥ - ساقط من ظ ، ش .

[قلب ألف « رسالة » و « ويا » « صحيفة » و « واو » « عجوز » في الجمع نكرة]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل في واو « عجوز » وألف « رسالة » و « ويا » « صحيفة » : إنما همزَ الجمع ولم يكن بمنزلة « متعاون » و « معايش » إذا قلت « صحائف » و « رسائل » و « عجائز » لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف ميسرة لا تندخلها الحركات ووقعن بعد ألف فهميزن ولم يظهرن إذ كن لأصل لهن في الحركات ، ولو ظهرن في الجمع متحركات كانت الحركة سندا دخلهن في غير الجمع في بعض المواضع .

قال أبو الفتح : اعلم أن الهمز في باب « فعائل » إنما أصله لباب « رسالة » ، وكنانة ^{١٠} « وذلك أنك لما جمعت « رسالة » على « فعائل » جاءت ألف الجمع ثالثة ووقعت بعدها ألف « رسالة » فالتقت ألفان فلم يكن بُدّ من حذف إحداهما أو تحريكها ^٢ ، فلو حذفَت ^٣ الألف الأولى لبطلت دلالة الجمع ، ولو حذفَت ^٤ الثانية لتغير بناء الجمع ؛ لأن هذا الجمع لا بُدّ له من أن يكون بعد ألفه ^٥ الثانية حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب فيكون ^٦ « كفتاعل » .

ولم يجز أيضا تحريك ^٧ الألف الأولى مخافة أن تزول دلالتها على الجمع لأنها إنما تدل عليه ما دامت ساكنة على لفظها ؛ ولو حرّكت أيضا لانقلبت

١ - ظ ، ش : لسن .

٢ - ظ ، ش : حركته .

٣ ، ٤ - ظ ، ش : حذفوا ، في الموضعين .

٥ - ظ : ألف . وش : الألف .

٦ - ظ ، ش : ليكون .

٧ - ظ ، ش : حركة .

همزةً وزالت دلالتهُ الجمع ، فلم يَبْقَ إلا تحريكُ ١ الألفِ الثَّانيةِ بالكسر ليكونَ كعين «مفاعيل» ، فلما حُرِّكَتِ انْقَلَبَتِ هَمْزَةٌ فَصَارَتْ «رسائلَ وكنائنَ» كما ترى .

ثم شُبِّهَتِ الياءُ في «صحيفة» والواوُ في «عجوز» بألف «رسالة» لأنَّ قَبِيلَ كلِّ واحدةٍ ٢ منهما بعضُها [١٠٠] وهي ساكنةٌ فَجَرَّتَا من هذا تَجَرَّى الألفُ ، ٥ وأصلُ البابِ في هذا الهمزِ إنما هو للألفِ ؛ لأنها أقرَعَدُ في المدِّ منهما ٣ وقد مضى شرحُ هذا .

ولم تكن «الألفُ» ، والياءُ ، والواوُ في هذه المواضعِ مِثْلَها في «مَقَامٍ» ، ومَعْيَشَةٍ ، ومَعُونَةٍ «فَتَرَدَّ في الجمعِ إلى أصلِها في احتمالِ الحِركةِ لأنَّهِنَّ في «رسالةٍ» ، وصحيفةٍ ، وعجوزٍ» زوائدٌ لم يتحرَّكَنَّ قَطُّ . فاجتُنِبَتِ فِيهِنَّ ١٠ الحِركةُ فَهَمْزِيَّاتٌ .

وقوله : «ولو ظَهَرَ نَ في الجمعِ متحرَّكاتٍ كانت الحِركةُ سَتَدَّ خُلُوهُنَّ في غيرِ الجمعِ في بعضِ المواضعِ» يريدُ أنَّك لو لم تَهْمِزْ في الجمعِ فقلتَ «عجوز» ، وصحائفُ «بلا همزٍ لوجِبَ أنْ تقولَ إذا خَفَّفْتَ ؛ مِثْلَ «خطيئةٍ» ، ومقرؤةٍ» - أنْ تُلْقِيَ الحِركةَ على الواوِ ، والياءِ وتُحذِفُ ٥ الهمزةَ كما تفعلُ في الصَّحيحِ ١٥ فكنْتَ تقولُ - «خطيئةً» ، ومقرؤةً» كما تقولُ في «مَنْ أبوك : مَنْ بؤرك» وهذا لا يجوزُ في شيءٍ من هذه الحروفِ ؛ لأنها زِيدتِ للمدِّ ، فلو حُرِّكَتِ لبطل

١ - ظ ، ش : حركة .

٢ - ظ ، ش : واحد .

٣ - ظ ، ش : منها .

٤ - ص : خففت ، بجاء معجمة وفامين ، وهو الصواب . وظ ، ش : حقت ، بجاء مهملة وقافين .

٥ - ص وهامش ظ : وتحذف . وظ : فحذفت . وش : فتحذف .

الغرض فيها ، لأنّ الحركة تُخْرِجُهَا عن المدّ ، وقد قرأ بعضُ القُرَّاءِ « خَطِيئَةٌ » ^٦
^٢ فحَرَكَ الياءَ ^٢ للتَّخْفِيفِ وهذا خطأ .

فإنّ قُلْتُ : فقد تَقَوَّلُ في تخفيفِ « خطيئة » ، ومقروءةٍ ؛ خَطِيئَةٌ ،
 ومَقْرُوءَةٌ « فتُدْغِمُ ^٣ الياءَ والواو . والإدغامُ بِنُطْلِ المدّ فهلا جاز طَرَحُ
 الحركة عليها . كما جاز إدغامُها ؟ .

قيل : إنّ إدغامِ الواوِ ، والياءِ لا يُخْرِجُهُمَا من المدّ كلّ الإخراج كما تُخْرِجُهُمَا

الحركةُ ، وبذلكَ ؛ على أنّ الحركةَ في الياءِ ، والواوِ أشدُّ إخراجاً لهما من

إدغامهما أنهما إذا وقعتا مُدْتَمِعَتَيْنِ في حرفِ الرَّوِيِّ لم يَخْرُجْ موضعَ كلّ واحدٍ

مِنْهُمَا غيرُهُما نحوُ : « ولى . وعدوّ » لا يجوز مع « ولى طَبِيٌّ » ^٥ « ولا مع « عدوّ

علوّ » ولو كان إدغامُهُمَا يُخْرِجُهُمَا من المدّ أصلاً لجاز « طَبِيٌّ » ^٦ مع « ولى »

و « علوّ » مع « عدوّ » كما أنّ الحركةَ لَمَّا كانت تُخْرِجُهُمَا من المدّ أصلاً

^٧ جاز مع ^٧ كلّ واحدةٍ منهما إذا وقعت قَبْلَ حرفِ الرَّوِيِّ غيرُها ^٨ من سائرِ

الحروفِ الصَّحاحِ ، ألا ترى أنّه يجوز مع « الغَيْبِرِ » [١٠٠ ب] : الخَسْبِرُ ، والسَّمْرُ

ويجوز مع « الطَّوَلِ : العَمَلُ ، والسَّمَلُ ^٩ ، والشَّمَلُ » ، فلهذا جاز أن تُدْغِمَ

إذا أردتَ تخفيفَ « خطيئة » ، ومَقْرُوءَةٌ « فتقول : « خَطِيئَةٌ » ، ومَقْرُوءَةٌ

١٠

١٥

١ - من قوله تعالى : « ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً »

الآية ١١٢ من سورة النساء رقم ٤ .

٢ ، ٢ - في ظ ، ش : فحرك للمد الياء .

٣ - ظ ، ش : وتدغم .

٤ - ظ ، ش : ويدل ذلك .

٥ ، ٥ - ظ ، ش : طبي ، في الموضعين .

٦ ، ٧ - ظ ، ش : جاز طبي مع . بزيادة « طبي » وهو خطأ .

٨ - ظ ، ش : وغيرها ، بزيادة الواو ، وهو خطأ .

٩ - السمل : زيادة من ظ ، ش .

ولم يَجْزُ أَنْ تُسْقِيَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَيْهِمَا فَتَقُولَ « خَطِيئَةٌ » ، وَمَقْرُوءَةٌ » .

فَإِنْ قُلْتَ : فَهَلَا قَالُوا فِي تَخْفِيفِ « خَطِيئَةٌ » ، وَمَقْرُوءَةٌ : خَطِيئَةٌ ،

وَمَقْرُوءَةٌ » فَجَعَلُوا الْهَمْزَةَ بَعْدَ الْوَاوِ ، وَالْيَاءِ بَيْنَ بَيْنٍ ٥ : كَمَا يَقُولُونَ

فِي تَخْفِيفِ « هَبَاءَةٌ ، وَالْأَعَاءَةُ : هَبَاءَةٌ وَالْأَلَاءَةُ » ٥ فَيَجْعَلُونَ الْهَمْزَةَ بَعْدَ الْأَلْفِ

بَيْنَ بَيْنٍ : لِأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ تَجْرِيَانِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ مَجْرَى الْأَلْفِ كَمَا قَدَّمْتُ ؟ ٥

قِيلَ إِنَّ الْيَاءَ ، وَالْوَاوَ وَإِنْ كَانَتَا مُضَارِعَتَيْنِ لِلأَلْفِ بِسُكُونِهِمَا وَكَانَ بَعْضُ

كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قَبْلَهُمَا ٥ فَلَيْسَ لِهَذَا تَمَكُّنُ الأَلْفِ فِي الْمَدَّةِ وَإِنَّمَا هُمَا

مُسْتَبْهَتَانِ بِنَاءٍ ٥ وَلَيْسَ يَلْزَمُ إِذَا أَشْبَهَ الشَّيْءُ الشَّيْءَ مِنْ وَجْهِهِ أَوْ وَجْهَيْنِ أَنْ يُشْبِهَهُ

مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ أَشْبَهَهُ مِنْ جَمِيعِ وَجُوهِهِ لَمْ تَكُنْ بِأَنْ تَجْعَلَ أَحَدَهُمَا دَاخِلًا

عَلَى الْآخَرِ أَوَّلِيٍّ مِنْ أَنْ تَجْعَلَ الْآخَرَ دَاخِلًا عَلَيْهِ ، وَلَكِنْ لَمَّا ؛ أَشْبَهَتِ الْيَاءُ ١٠

وَالْوَاوُ الأَلْفَ اجْتَنَبُوا تَحْرِيكَهُمَا فِي تَخْفِيفِ « خَطِيئَةٌ » ، وَمَقْرُوءَةٌ » وَنَحْوَهُمَا

لَمَّا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهَا ٥ مِنْ الشَّبَهِ وَأَدْعَوْهُمَا ٦ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْخِلَافِ .

فَإِنْ قِيلَ : فَهَلَا عَكَسُوا هَذَا الَّذِي فَعَلُوهُ فَأَجَازُوا تَحْرِيكَهُمَا فِي « خَطِيئَةٌ » ،

وَمَقْرُوءَةٌ » وَلَمْ يُجِيزُوا إِدْغَامَهُمَا بِضِدِّ مَا فَعَلُوا ؟ .

قِيلَ : الَّذِي فَعَلُوهُ هُوَ الْقِيَاسُ ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ حَرَكُوهُمَا لَخَرَجْنَا مِنَ الْمَدَّةِ أَصْلًا ١٥

١ - ظ ، ش : بَيْنَ .

٥ - يُرِيدُ بِ(بَعْضِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا قَبْلَهَا) : الْكِسْرَةَ قَبْلَ الْيَاءِ فَإِنَّهَا بَعْضُ الْيَاءِ ، وَالضَّمَّةُ قَبْلَ الْوَاوِ فَإِنَّهَا بَعْضُ الْوَاوِ .

٢ - ظ : هَا .

٣ - ظ : هُمَا ، وَهُوَ خَطَأٌ .

٤ - ش : إِذْ . وَظ : إِذَا .

٥ - ظ ، ش : وَبَيْنَ الأَلْفِ .

٦ - ظ ، ش : فَأَدْعَوْهُمَا .

وهم إذا أدغموها ١ في « خَطِيئَةٍ ، وَمَقْرُوءَةٍ ٢ » فإلياء ساكنة وقبيلتها كسرة
 والواو ساكنة وقبلتها ضمّة وهذا هو شرطهما إذا كانتا مدّاً فليس هاهنا
 ما ٣ يَسْفُصُ المدّ أكثر من الإدغام ، فلمّا لم يَسْبُلْغِ الواوُ والياءُ في « خَطِيئَةٍ ،
 ومقروءة » منزلة الألف بكماها لم يجعلوا الهمزة بعدهما بينَ بينَ ؛ ولَمَّا كانت الحِرْكَةُ
 فيهما تُخْرِجُهُمَا من المدّ أصلاً وهم قد اعترزوا فيهما ٥ على المدّ لم يجرّ كوهما ولكن
 طلبوا لهما حالاً وسطاً بينَ جَعَلَ الهمزة بعدهما بينَ بينَ ، وبينَ تحريكهما وهو
 الإدغامُ فأدغموهما .

فهذا الذي فعلوه أحوطٌ وأقْبَسُ [١٠١] ممّا عدلوا عنه مِنْ جَعَلَ الهمزة
 بعدهما بينَ بينَ أو تحريكهما ، فلمّا كان تَرْكُهُمْ في « عجائزَ ، وصحائفَ ، ورسائلَ »
 ١٠ يُلْزَمُهُمْ أو يُسَوِّغُ لهم تحريكهنَّ في غير ذلك همزوهن ولم يُحْمَلُوهُنَّ الحِرْكَةُ .
 فأما الألفُ فمعلومٌ أنها لا تتحرّك أبداً لئلا تصير همزةً ؛ فقد كُنِينَا بهذا
 القول فيها .

[تصحيح اسم الفاعل من « حور ، وصيد » لتصحيح الفعل عند الخليل]

قال أبو عثمان :

وقال الخليل : من قال : « عَوَّرَ وَحَوَّلَ » قال : « هو عاوِرٌ غَدَاً ٦ وَحَاوِلٌ »
 ١٥ فأجابهنُّ جُرِّيَ الفعل ، وكذلك « فاعلٌ » من « صَيَّدَتْ ٧ » لا يُهْمَزُ ٧ .

١ - ظ : أدغموها .

٢ - ش : خطيئة ومقروءة .

٣ - ظ ، ش : مما .

٤ - ص : يقص أو يقصر .

٥ - ظ : فيها .

٦ - غدا : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : لا تهمز .

قال أبو الفتح : إنما صحَّ اسمُ الفاعل في هذا عند الخليل لصحة الفعل بظهور
الواو والياء فيه ولمَّا اعتلَّت العينُ في « قام ، وباع » اعتلَّتَا في « قائم وبائع »
بالهمز ؛ وقد مرَّ ذكرُ هذا .

وقولُه : « فأجراهنَّ مُجْرَى الفعل » يريد في الصحة .

٥ [بقاء الواو والياء متحركتين في « تقاول ، وتبايع » جمعين لنقول و« تبيع »
اسمين منقولين عن الفعل بعد إعلانه]

قال أبو عثمان : ولو سميتَ رجلاً « يتَقَوَّلُ » ، وتَبَيَّعُ « منقولاً من النِعْلِ
« كَيَزِيدُ » ثم كَسَّرْتُهُ . لأظهرت الواو والياء متحركتين وكنت تقولُ :
« تَقَاوِلُ ، وتَبَايَعُ » خلافاً لباب « رسالة - وصحيفة ، وعجوز » .

قال أبو الفتح : قولُه ١ : منقولاً من الفعل « كَيَزِيدُ » يريد به أنْ تَكُ ٣
تنقله بعد أن لزمه الاعتلال ؛ لأنه فِعْلٌ كما أنَّ « يزيدَ » كذلك ولو بنيتَه اسماً
غيرَ منقولٍ لصحَّحتَه فكنت تقولُ « تَقَوَّلُ » ، وتَبَيَّعُ » وقد مضى ذكرُ هذا .
وإنما ظهرت الواوُ ، والياء مُتَحَرِّكَتَيْنِ في الجمع لأنَّ « تقول » أصلُه « تَقَوَّلُ » ،
و« تَبَيَّعُ » أصلُه « تَبَيَّعُ » فالحركةُ جاريةٌ على العين في الأصل ، فلمَّا احتجتَ
إليها في الجمع حملتها العين فجري ، تقولُ ، وتَبَيَّعُ » مُجْرَى « مَعُونَةٌ » ،
١٥ وَمَعِيشَةٌ » فكما لم تَهْمِزْ في قولك « مَعَاوِنُ » ، ومَعَايِشُ » كذلك لا تَهْمِزُ
في « تَقَاوِلُ » ، وتَبَايَعُ » لافصل بينهما .

١ - قوله : ساقط من ظ .

٢ - به : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : أنه ، وهو خطأ .

قال أبو عثمان :

باب ماجاء من الأسماء ليس في أوله زيادة من الواو

والياء . اللَّتَيْنِ هما عينان له مثالٌ في الفعل

الذي ليس في أوله زيادة

٥ اعلم أنه يُعْمَلُ كما يُعْمَلُ الفِعْلُ ؛ لأنَّ الفعل ليس أولى بهذا البناء من [١٠١ب] الاسم ، فإذا أَرَدْتَ « فَعَلَّ » قُلْتَ : « بابٌ . ودارٌ ، وساقٌ » وربما جاء على الأصل نحو « القَوْدِ والحَوَكَةِ ، والحَوَتَةِ » ، فأما الأكثر ويجرى الباب فالإسكان والإعلال ؛ وإنما هذا بمنزلةٍ : « أجبودتُ ، واستحوذتُ » .

١٠ قال أبو الفتح : يقولُ الاسمُ والفِعْلُ في هذا سواءٌ لأنَّ أصلَ « بابٍ ، ودارٍ بَوْبٌ ودَوْرٌ » كما أن أصلَ « قالَ ، قَوَلَ وقامَ وقَوَمَ » فكلٌّ واحدٍ منهما كصاحبه في أن قُلِبَتْ عينُهُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلتها .

وإذا وَرَدَ اسمٌ على ثلاثة أَحرفٍ أوسطُهُ ألفٌ منقلبةٌ عن غير همزة ، فاقض بأتها من الواو دون الياء لكثرة الواو في هذا الموضع — هكذا قال سيويته وهو الصواب — إلا أن تقوِّم دَلالةً على أنها من الياء ؛ وإذا تأملتَ أكثر اللُّغَةِ أصبته كذلك . ١٥

فأما « القَوْدُ ، والحَوَكَةُ » ونحوهما فشاذاً كما ذكر ؛ لأنَّ العلة التي أوجبتِ القَلْبَ في « بابٍ ، ودارٍ » فيه ؛ وكان القياسُ قَلْبَهُ .

١ - أن أصل : ساقط من ظ .

٢ - ظ ، ش : فكان .

وقوله : « وإنما هذا بمنزلة : أجمَدْتُ ، واستحوذْتُ » يريد في الشذوذ عن القياس .

[قلب العين ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها]

قال أبو عثمان :

وكذلك « فَعِلٌ » كقولهم : « خِفْتُ ، ورجلٌ خَافٌ ، ورجلٌ مالٌ » ،
ويومٌ رَاحٌ .

وقال الخليل : : هذا كله « فَعِلٌ » وهو كقولهم : فرِقتُ أ ، ورجلٌ
فَرِقٌ ؛ ونزِقتُ ، ورجلٌ نَزِقٌ » .

قال أبو الفتح : العِلَّةُ في قَلَسْبِ هذا وما قَبْلَهُ واحدةٌ وهو تحركُ العين
وانفتاحُ ما قبلها .

١٠

فأصلُ « خَافٍ : خَوِيفٌ » لقولهم : « خِفْتَ تَخَافُ » .

وأصلُ « مالٍ : مَوِلٌ » لقولهم : « مِلْتَ يَا رَجُلٌ تَمَالُ » .

وأصلُ « رَاحٍ : رَوِحٌ » لقولهم : « رِحْتَ يَا يَوْمَنَا تَرَاحُ » .

فهذا كله « فَعِلٌ يَفْعَلُ » .

والاسمُ من « فَعِلٍ » يَجِيءُ على « فَعِلٍ » كما ذكر الخليل نحو « فَرِقٌ فهو
فَرِقٌ ، ونَزِقٌ فهو نَزِقٌ » .

[مجيئ « روع ، وحول » مصححا غير ممل]

قال أبو عثمان : وقد جاء شيء منه على الأصل كما جاء « فَعِلٌ » قالوا :

« رَجُلٌ رَوِعٌ ، ورجلٌ حَوِلٌ » .

قال أبو الفتح : لما جاء « القَوْدُ » ، والحَوَاكَةُ « صحيفا - وإن كان فيه ما يُوجبُ القَلْبَ - كذلك جاء « رَوِعٌ » ، وحَوِيلٌ « على الأصل إلا أن هذا أبعدُ من ذلك قليلا [١٠٢] لأن الحركة في العين في « رَوِعٌ » ، وحَوِيلٌ « كسرة والحركة في « القَوْدِ » ، والحَوَاكَةُ « فتحة » ؛ والكسرة ثَقِيلَةٌ والفتحة خفيفة .

[لو بنيت من « قام » مثل « عضد » لقلت « قام »]

قال أبو عثمان :

وأما « فَعَلٌ » فلم يَجِينُوا بشيءٍ منه على الأصل كراهة الضمّة في الواو نحو : « رَجُلٌ حَدَثٌ ، وَنَدُسٌ ، وَخَلَطٌ » .

قال أبو الفتح : هذا المثال لأعلمه جاء اسماً فيما عينه مُعْتَلَةٌ - لا صحيفا ولا مُعْتَلًا - ولكنك لو بنيت من « قام » مثل « عَضُدٌ ، وَرَجُلٌ » قلت : « قام » وأصله « قَوْمٌ » فقلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قالوا « طال » وأصله « طَوَّلَ » لقولهم « طويلٌ » - وقد مر هذا - ولا يجوز تصحيح هذا المثال كراهة الضمّة في الواو .

١٠ فإن قلت : أقول في « فَعَلٌ » من « قام » : قَوْمٌ « فأهمز الواو لانضمامها ؛ فتعسّف ، وترك للصواب ؛ لأنك لو صححت لهربت إلى الهمز ، فكان ترك ذلك ٢ وقلبه هو القياس كما رأيتم قلبوا في « طال » .

فأما « أدوّر » فلمّا لم يجدوا بدءاً من حركة الواو همزوها ؛ وكذلك « نور » ، جمع نوارٍ « لما وجدوا لها مثلاً من التصحيح يسكن أسكنوها نحو « رُسُلٌ »

١ - ظ ، ش : قال .

٢ - ظ ، ش : زيد ، وهو خطأ .

فاذا كانوا يُسْكِنُونَ في «رُسُلٍ» مع أن الضمّة لا ١ تُسْتَشْفَلُ في السَّيْنِ كما ١ تُسْتَشْفَلُ في الواو فهُمُ بتسكين الواو في «نُورٍ» ٢ وتترك الضمّة - أجدُرُ ؛ ولو وجدوا ٣ سبيلا في «أدُورٍ» ، ونُورٍ إلى قلب الواو ألفا فَعَلُوا ذلك ٤ ولكنهم لم يجدوا فغيروا بالهمز والإسكان ، وإذا وجدوا سبيلا إلى قلب الواو ألفا في «فَعَلٍ» مِّن «قام» قبلوا ٥ فقالوا : «قام» هذا هو القياس .

[«فعل» و «فعل» لا يتعنان ولا يكونان في التضعيف مدغمين]

قال أبو عثمان : فأما ٦ «فَعَلٌ» ، و«فِعْلٌ» فعلى الأصل ولا يكون هذا البناء معتلا . كما لا يكون في التضعيف مُدْغَمًا نحو «خُزِرٍ» ، و«بِزِرٍ» وذلك قولهم : «رجلٌ نُومٌ» ، ورجلٌ سُوكَةٌ ، ولُومَةٌ ، و«عُيْبَةٌ» ٧ .
و «فِعْلٌ» نحو «صَيْرٍ» ، و«بَيْعٍ» ، و«دِيمٍ» وكذلك إن أردت مثل «إِبِلٍ» قُلْتِ : «قَوْلٌ» ، و«بَيْعٌ» .

قال أبو الفتح : إنما سَلِمَتِ هذه الأمثلة ؛ لأنها جاءت على غير وزنِ الفِعْلِ فصَحَّتْ كما ظَهَرَ «حُضَّضٌ» [١٠٢ ب] ، و«مِرْرٌ» لَمَّا لم يَأْتِ على مثالِ الفِعْلِ ، وقد سَبَقَ القولُ في العِلَّةِ التي من أجلها اطرَّادُ ٧ إعلالِ الفِعْلِ ١٥

١ - ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : في جمع نوار .

٣ - ظ ، ش : وجده .

٤ - ذلك : زيادة من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : قلبوها .

٦ - ظ ، ش : وأما .

٧ - ظ ، ش : اطرَدَ إعلال .

وتغيره ، وليس «سَوَاةٌ» من الهمزة إنما هو من «سَلَيْتَ تَسَالٌ» مثل «خِفْتُ تخافٌ» من الواوِ فلذلك ذكرته هنا .

[« فعل » من الواو تسكن عينها لاجتماع الضمتين والواو]

قال أبو عثمان :

٥ وأما «فُعُلٌ» من الواو فإنها تُسَكَّنُ عَيْنُهَا لاجتماع الضمتين والواو فجعلوا الإسكانَ فيها نظيرَ الهمزةِ في «أدْوُرٍ ، وقَوُولٍ» وذلك قولهم : «نَوَارٌ ، ونُورٌ ؛ وعَوَارٌ ، وعُورٌ ٢ ؛ وعَوَانٌ ، وعَوْنٌ ، وقَوُولٌ» وقَدْرٌ» وألزموا هذا السُّكُونُ إذ كانوا يُسَكِّنُونَ غيرَ ٣ المعتل نحو «الرُّسُلِ ، والعَضْدِ» . وأشبه ذلك .

١٠ قال أبو الفتح : أصلُ هذه الأمثلةِ كُلُّهَا تَحْرِيكٌ عَيْنُهَا بِالضَّمِّ نحوُ : نُورٍ . وعَوْنٍ ، وقَوُولٍ « ولكنهم هربوا من الضمة إلى السُّكُونِ استنقالاً للضمة في الواو ؛ ولَمَّا كانوا يقولون في «الرُّسُلِ ، والكَتُبِ : رُسُلٌ ، وكُتُبٌ» فيُسَكِّنُونَ غيرَ الواو كراهيةَ الضمةِ ويُجِزُّونَ التَّسْكِينَ والتَّحْرِيكَ كانت الواو حَقِيقَةً بِالزَّمَامِ السُّكُونِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ انضَمَّ إِلَى أَنَّ الحَرَكَةَ مُسْتَقِلَّةٌ ؛ أَنَّ الحَرْفَ نَفْسَهُ واوٌ ، والواوُ ثَقِيلَةٌ ، فلذلك اقتصروا فيها على التَّسْكِينِ وَحَدَهُ ٤ .

١٥ ونظيرُ هذا في كلامهم قولهم في تحميرِ «أَسْوَدَ ، وَجَدَّوَلٍ : أُسَيْدٌ» ،

١ ، ١ - ظ : فإنها . وفي هامشها : فإنما تسكن عينها : صح نسخة .

٢ - عوار وعور : زيادة من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : عين ، وهو خطأ .

٤ - ظ ، ش : وحدها ، وهو خطأ .

٥ - تحمير : ساقط من ظ .

وَجُدَيْلٌ « وَيُجَيِّزُونَ « أُسَيِّدٌ ، وَجُدَيْوَلٌ » بِإِظْهَارِ الْوَاوِ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ
 « أَسَاوِدٌ ، وَجُدَاوِلٌ » فَإِذَا جَاءُوا إِلَى نَحْوِ « مَقَامٍ ، وَمَعَانٍ » أَعْلَسُوا لِأَغْيَرٍ
 فَقَالُوا : « مُقَسِّمٌ ، وَمُعَسِّمٌ ١ » لِأَنَّهُمْ إِذَا اخْتَارُوا فِيهَا الْوَاوَ فِيهِ ٢ ظَاهِرَةٌ
 صَحِيحَةٌ الْإِعْلَالُ ، فَهَمَّ بِأَنْ يُلْتَزِمُوا الْإِعْلَالَ مَا كَانَ قَبْلَ التَّحْقِيرِ مُعْتَلًا ٣
 جَدِيرُونَ .

[« آثَرُوا » تَسْكُنُ عَيْنُ نَحْوِ « عَوْرٍ » عَلَى هَمْزِهَا لِأَنَّ لَهُ مِثْلًا مِنَ الصَّحِيحِ يَسْكُنُ نَحْوِ « رَسَلٌ »]

قال أبو عثمان :

وَأَثَرُوا السُّكُونِ عَلَى الْهَمْزَةِ حَيْثُ كَانَ لَهُ مِثَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ يَسْكُنُ
 وَلَمْ يَكُنْ لَهُ « أَدْوُرٌ ٤ » ، وَقَوُولٌ « مِثَالٌ مِنْ غَيْرِ الْمُعْتَلِّ يَسْكُنُ فَيُشَبَّهُ بِهِ .

قال أبو الفتح : كَانَ هَذَا الْقَوْلُ مِنْهُ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ لَهُ : فَهَلَّا قَالُوا :
 « نَوْرٌ ، وَعَوْنٌ » فَهَمَزُوا الْوَاوَ ٥ كَمَا قَالُوا : « أَدْوُرٌ : وَقَوُولٌ » فَهَمَزُوا ؟
 فَاَنْفَصَلَ مِنْ هَذَا بِمَا قَالَ ٥ ، وَهُوَ أَنَّهُ : قَدْ وَجِدَ فِي الصَّحِيحِ [١٠٣] مِنْ أَمْثَلَةِ
 الْجَمْعِ مَا أَصْلُهُ « فَعْعَلٌ » ثُمَّ أُسْكِنَتْ عَيْنُهُ نَحْوِ : « رُسُلٌ ، وَكُتُبٌ » !
 يَقُولُ : فَلَمَّا سَكَنُوا ٦ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ عَدَلُوا بِهَذَا الْمُعْتَلِّ إِلَى الْإِسْكَانِ

١ - في ظ ، ش : « مقيم ومعين » بتسكين الياء فيهما ، والصواب ما نقلناه عن صن بتشديدها .

٢ - فيه : ساقط من ش .

٣ - ظ ، ش : معلا .

٤ - ظ ، ش : الأحرور .

٥ - الواو : ساقط من ظ ، ش .

٦ - ظ ، ش : أسكنوا .

لأنه أولى من الصحيح ولم يهزوه لأنهم قد رأوا له نظيرا من الصحيح قد أُسْكِنَ .
وبابُ « قَتُول ، وأدور » لم ير له نظيرٌ من الصحيح قد أُسْكِنَ .

ألا ترى أنك لا تجد مثل : « ضَرُوبٍ ، وأكُنُبٍ » قد أُسْكِنَتْ عَيْنُهُ
فَتُسْكِنَ عَيْنَ « قَتُولٍ ١ ، وأدورٍ » قياسا عليه . كما رأيتهم قالوا : « كَتُبْتُ
وَرُسُلٌ » فأسكنوا ؛ وإنما لم يجر لهم إسكانُ عَيْنِ « فَعُولٍ ، وأفْعُلٍ » لسكونِ
الواو في « فَعُولٍ » والناء في « أفْعُلٍ » وأرادوا تصحيح « أفْعُلٍ » لأنَّ الزيادة
في أوله من زوائد الأفعال .
وقد مضى ذِكْرُ هذا .

[قد يحركون عين نحو « سور ، وسور » في الشعر كما يفكون المضاعف نحو « ضنونا ، والأجلل »]

قال أبو عثمان :

١٠ وقد يجوز تثقيله في الشعر ؛ لأنهم قد يُضاعفون في الشعر ما لا يضاعف في
الكلام ٢ كما قال الشاعر ٣ :

وفي الأَكُفِّ اللَّامِعَاتِ سُورُ

وأنشدنا أبو زيد قال : أنشدني الخليلُ بنُ أحمد :

أَغَرَّ الشَّنَايَا أَحْمُءُ اللَّثَا تَ تَمَسَّحُهُ سُوْلُكَ الإِسْحِلِ

١٥

قال أبو الفتح : يقول تثقيبٌ مثل هذا إنما يجيء لضرورة الشاعر وهو بمنزلة
إظهاره التضعيف نحو قولِ قَمَعَسَبِ الغَطَفَانِي :

١ - ظ : أقول : وهو خطأ .

٢ ، ٢ - عن ص ما عدا في الشعر ، وفي ش مثله ما عدا قد الثانية بزيادة في الشعر ، أما ظ ففيها
ما يأتي : وقد يجوز تثقيله في الشعر لأنهم يضاعفون في الكلام ما لا يضاعف .

٣ - الشاعر : زيادة من ظ ، ش .

مَهْلًا أَعَادَلَ قَد جَرَّبْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنَنْتُمْ
يريد : « ضَنُّوا » فَأَظْهَرَ التَّضْعِيفَ .

ومثله قول الآخر :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ

يريد : « الْأَجَلِّ » .

وقال الآخر :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَلٍ وَأَظْلَلٍ

وحكى أبو زيد : « رَجُلٌ جَوَادٌ ، وَقَوْمٌ جُودٌ ، وَجُودٌ » .

قال : « وَقَالُوا : « رَجُلٌ قَوُّوْلٌ ٢ وَقَوْمٌ ٢ قَوْلٌ » .

وقولهم : « سُورٌ » جمع « سِوَارٍ » و « سُوكٌ » جمع « سِوَاكٍ » ولم أسمع شيئاً

من هذا مهموزاً ، وهمزه جائرٌ في القياس ؛ لأنَّ الضَّمَّةَ في الواو لازمة ، فان ٣

كانوا قد أجمعوا على ترك همزه ؛ فإنما فعلوا ذلك لثلاثي يَكْثُرُ تثقيل هذا الضَّرْبِ

في كلامهم فيحتاجوا إلى همزه هرباً من الضَّمَّةِ في الواو فحَسَمُوا المادة أصلاً ،

بأن أَلْزَمُوهُ التَّخْفِيفَ في الأمر العام لا غير .

[و « فعل » الأجوف بالياء بمنزلة الصحيح فلا تستثقل الضمة فيه]

٦٥

قال أبو عثمان :

[١٠٣ ب] و « فُعُلٌ » من الياء بمنزلة غير المعتل وذلك في « غَيْرٍ » جمع

« غَيْوَرٍ » و « دَجَاجٍ بَيْضٍ » جمع « بَيْوُوضٍ » .

١ - ش : وقول .

٢ ، ٢ - ظ ، ش : من قوم .

٢ - ظ ، ش : وإن .

وأخبرني أبو زيد أنه سأل غير واحد من العرب ممن يؤثق^١ به في عربيته^١ فقالوا: «دَجَاجَةٌ بَيُوضٌ»، ودجاج بَيُوضٌ» .

قال أبو الفتح: إنما جَرَتِ الباءُ في هذا الموضع مجرى الصحيح في أن لم تُسْتَشْقَلِ الضمَّةُ فيها كما استثقلت في الواو: لأنها أخف من الواو .

وقرأتُ عليّ أبي بكرٍ محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى:
إذا كحلن عيوننا غير مُورِقَةٍ رِيَشَنَ نَبِيلاً لأصحاب الصبا صيدا
ف «صَيْدٌ» جمع «صَيْودٍ» .

[من قال في «رسل» الصحيح «رسل» فأسكن ، قال في «بيض»
الأجوف بالياء «بيض» فأسكن]

قال أبو عثمان:

ومن قال: «رُسُلٌ» فأسكن قال: «بَيْضٌ» .

وتركنا المسائل هنا؛ لأن هذا موضع^٢ تفسير الأُصول ، والكلام كثير ، والأصولُ تدلُّ على الفروع . فاذا عرضت المسائلُ فقيسها على ما ذكرتُ لك ؛ فأعليل ما أعلتوا ، وصحح ما صححوه ، إن شاء الله .

قال أبو الفتح: إنما لزمته أن يقول: «بَيْضٌ» لأنه لما أسكن العين صار في التقدير «بَيْضٌ» فجرى مجرى جمع «أبيض»^٣ ثم أبدل من الضمَّة كسرة لتصح الياء كما فعل في جمع «أبييض»^٣ فصار «بَيْضٌ» . كما ترى ؛ وليس إسكانُ العين هاهنا واجبا ، من قبيل أنها ياء ؛ لأن الياء في هذا تجرى مجرى الصحيح كما ذكرنا ، ولكنه إسكانٌ على حد ما يكون في الصحيح نحو: «كُتِبَ» ، ورُسُلٌ» وهو هاهنا أحسن منه في الصحيح قليلا .

٢ - ظ ، ش : مواضع ، وهو خطأ .

١ ، ١ - ظ ، ش : بعريته .

٣ ، ٣ - ساقط من ظ ، ش .

قال أبو عثمان المازني^١ :

باب ما^٢ تقلب فيه الواو ياء

وذلك قولك : « حَالَتْ حِيَالًا » حين كان قبلها كسرة^٣ وكان فعلها مُعْتَلًا أَلْزَمَهَا الْقَسَبَ .

قال أبو الفتح : يقول لَمَّا اعْتَلَّت^٣ الواوُ في « حَالَتْ » فانقلبت ألفنا وجاءت في « حِيَالٍ » وقَبَلَتْهَا كسرة^٤ اجتمع فيها : أن فعلها معتل . وأن قبلها في المصدر كسرة^٥ : فانقلبت ياء . ولو كانت غير معتلة في الفعل لَصَحَّتْ في المصدر . كما قالوا : « قاومته قِوَامًا ، ولاوذته لِيَوَازًا » .
وقد مضى ذِكْرُ مثل هذا .

١٠

[وقالوا « سياط ، ورياض » فاعلوا]

قال أبو عثمان :

ومثل ذلك « سَوَظٌ وَسِيَاظٌ ، وَثَوْبٌ وَثِيَابٌ » ، وروضة^٦ ورياض^٧ لَمَّا كانت الواوُ في الواحد ساكنة^٨ [١٠٤] . وجاء الجمعُ وقبل الواو منه كسرة^٩ ، قلبوها : لأنَّ الجمع أثقلُ من الواحد ، وما يعرض فيه أثقلُ ممَّا يعرض في الواحد . والواو مع الكسرة تَشَقُّقٌ^{١٠} . ومع هذا أن حروف المدّ قد منعت كثيرًا

١٥

١ - المازني : زيادة من ظ ، ش .

٢ - ما : زيادة من ظ ، ش ، ولعلها ضائعة في التصوير من ص .

٣ - ظ ، ش : أعلت .

٤ - وثوب وثياب : ساقط من ظ ، ش .

مماً يكون في غيرهنّ ؛ ألا ترى أن الذين يقولون في جمع « تَمْرَةٌ : تَمَرَاتٌ »
فيحتركون الثَّانِيَّ « من تمرات » يقولون ١ : « لَوَزَةٌ وَلَوَزَاتٌ ٢ ، وَجَوَزَةٌ
وَجَوَزَاتٌ ، وَبَيْضَةٌ وَبَيْضَاتٌ » فَيُسْكِنُونَ الثَّانِيَّ فِي الْجَمْعِ كِرَاهَةً لِلْحَرَكَاتِ
فِيهِمَا .

قال أبو الفتح : اعلم أن القلب إنما وجب في « سَيَّاطٍ » ونحوه لأشياء تجمعت ،
لأشياءٍ واحدٍ .

منها : سكون الواو في الواحد ، والحرف الساكن ضعيف يقبَلُ العلة .
ومنها : انكسار السين في « سَيَّاطٍ » .

ومنها : وقوع الألف بعد الواو ، والألف قريبة الشبه من الياء .

ومنها : أن الكلمة جمع ، والجمع أثقل من الواحد ،

فلما جمعت هذه الأشياء المستثناة كلها هربوا من الواو إلى الياء ؛ ويدلُّك
على أن مجموع هذه الأشياء هو الذي أوجب القلب ، لا الواحد منها منفرداً
قولهم : في جمع « طويلٍ : طَوَالٌ » والكلمة جمع ، وبعد الواو منها ألف ،
وقبلها كسرة ، والواو مع ذلك صحيحة ؛ لأنها كانت في الواحد قوية بالحركة ؛

فثبتت في الجمع ؛ وقد جاء في الشعر « طِيَالٌ » في جمع « طويلٍ » قال الشاعر :

تَسِينُ لِي أَنْ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ وَأَنْ أَعْرَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهُمَا

ولما شبهته بـ « ثيابٍ » وليس مثله ، لما ذكرنا ؛

١ ، ٢ - في هذين الموضعين من ظ بين السطور (في نسخة) .

٣ - ظ ، ش : الأسباب .

٤ - ظ ، ش : في الحركة .

٥ - ظ ، ش : أشداء .

فَأَمَّا ١ تَسْكِينُهُمُ الْوَاوَ ٢ وَالْيَاءَ فِي «جَوَزَاتٍ ، وَبَيْضَاتٍ» فَإِنَّمَا كَرِهُوا
 الْحَرَكَةَ فِيهِمَا لِئَلَّا يَصِيرُوا إِلَى لَفْظٍ يَجِبُ مَعَهُ الْقَلْبُ . وَهُوَ قَوْلُهُمْ : «بَيْضَاتٌ» ،
 وَجَوَزَاتٌ» وَلَوْ قَلِبُوا فَقَالُوا : «بِاضَاتٌ» ، وَجَازَاتٌ» لِالْتِبَسِ لَفْظُهُ بِلَفْظِ
 مَا وَاحِدِهِ مَقْلُوبٌ ، نَحْوُ «دَارَاتٍ ، وَقَارَاتٍ» ٣ جَمْعُ : «دَارَةٌ ، وَقَارَةٌ» وَقَدْ جَاءَ
 فِي الشَّعْرِ تَحْرِيكٌ مِثْلُ هَذَا ، قَالَ الشَّاعِرُ :

أَبُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَسَاوِبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِّينِ سَبُوحٌ ٥

(١٠٤ ب) وَإِنَّمَا قَلَّتْ الْحَرَكَاتُ فِي حُرُوفِ اللَّيْنِ ، لِمُضَارَعَةِ هَذِهِ الْحُرُوفِ

لِللَّحِكَاتِ ، فَكَرِهُوا اجْتِمَاعَ الْمُتَشَابِهَاتِ ، وَلِذَلِكَ ٦ قَلِبُوا نَحْوَ «بَابٍ ، وَدَارٍ» إِلَى
 حَرْفٍ تُؤَمِّنُ مَعَهُ الْحَرَكَةُ أَصْلًا - وَهُوَ الْأَلْفُ - وَلِذَلِكَ كَانَتِ الْأَلْفُ عِنْدَهُمْ

- بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ ٧ مُتَحَرِّكٍ ؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ قَابِلَةٍ لِلْحَرَكَةِ ٨ ، كَمَا أَنَّ الْحَرْفَ الْمُتَحَرِّكَ ١٠
 غَيْرُ ٩ قَابِلٍ حَرَكَتِهِ ٩ مَا دَامَتْ ١٠ فِيهِ حَرَكَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ الْحَرْفُ مُحَرِّكًا ١١
 بِحَرَكَتَيْنِ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ ؛ وَلِأَنَّ الْأَلْفَ فِي «بَابٍ ، وَدَارٍ» دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْحَرْفَ
 مُتَحَرِّكًا فِي الْأَصْلِ ؛ فَلِذَلِكَ جَعَلُوهَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ مُتَحَرِّكٍ .

١ - ظ ، ش : وَأَمَّا .

٢ - ظ ، ش : لِلْوَاوِ .

٣ - ظ ، ش : تَارَاتٍ .

٤ - ظ ، ش : وَتَارَهُ .

٥ - فِي ص بَعْدَ الْبَيْتِ : وَقَالَ الْآخَرُ ، وَهُوَ سَهُوٌ مِنَ الْكُتَابِ .

٦ - ظ ، ش : فَلِذَلِكَ .

٧ - حَرْفٍ ! سَاقِطٌ مِنْ ظ ، ش .

٨ - ظ ، ش : الْحَرَكَةُ .

٩ ، ٩ - ظ ، ش : الْحَرَكَةُ ، وَهُوَ خَطَأٌ .

١٠ - ظ ، ش : دَامَ .

١١ - ظ ، ش : مُتَحَرِّكًا .

[قلب الواو ياء في الجمع لانقلابها في الواحد إذا انكسر ما قبلها]

قال أبو عثمان :

وما كان واحِدُهُ مقلوباً . فهو في الجمع مقلوبٌ . إذا انكسر ما قبله نحوُ :
« دَيْمَةٌ وَدَيْمٍ وَحَيْلَةٌ وَحَيْلٍ . وَفَيْمَةٌ وَفَيْمٍ » .

٥ قال أبو الفتح : إنما وجب قلبُ هذا الضَّرْبِ في الجمع ؛ لأنَّه قد كان في الواحد مقلوباً ، لانكسار ما قَبْلَ عينه ؛ فلمَّا جاء الجمعُ تُرِكَ مقلوباً ١ على حاله ١ - وإن كانت الواوُ قد انفتحت - لأنَّه رُوِيَ في الجمع حُكْمُ الواحد فَسُتِرَ على ما كان عليه في الواحد ؛ ولهذا في كلامهم غيرُ نظير .

ألا ترى أنهم قد ٢ قالوا في جمع : « حُبْلَى : حَبَالِي » فأمالوا في الجمع .
١٠ كما كان في ٣ الواحدُ ممالاً ؛ وإنما الألفُ في الجمع بدلٌ من ياء « فَعَالٍ »
وكانَّه كان ؛ « حَبَالٍ » بمنزلة : « جَوَارٍ » ثمَّ أُبدِلَ من الكسرة فتحةٌ ،
فانقلبت الياءُ ألفاً فصار « حَبَالِي » ثمَّ أُمِيلَ كما كانت « حُبْلَى » ممالاً لضربٍ من
المحافظة على ما كان في الواحد .

ونظيره أيضاً قولهم في جمع : « إِدَاوَةٌ ، وَهَرَاوَةٌ : أَدَاوِيٌّ . وَهَرَاوِيٌّ »
١٥ فأبدلوا همزة « فَعَائِلٍ » واوًا ؛ لأنَّه قد كانت ٥ في الواحد واوًا وقالوا :

١ - ظ ، ش : بحاله .

٢ - قد : ساقط من ظ ، ش .

٣ - في : زيادة من ظ ، ش .

٤ - كان : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : كان .

« خَطَايَا ، وَرَزَايَا » فَأَبْدَلُوا هَمْزَةَ « فَعَائِل » بِ« يَاءٍ » ١ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ كَانَ ٢ فِي الْوَاحِدِ
بِ« يَاءٍ » ؛ فَهَذَا وَغَيْرُهُ يَدُلُّكَ عَلَى أَنَّهُمْ قَدْ يَدْرَأَعُونَ فِي الْجَمْعِ مَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ ؛ فَكَذَلِكَ ٣
قَالَ أ : « دَرَيْمٌ ، وَوَقِيمٌ ، وَحَيْلٌ » بِالْقَلْبِ لَمَّا كَانَ الْوَاحِدُ مُقْلُوبًا ، فَهَذَا وَجْهٌ ؛
وَأَيْضًا فَإِنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَكُونَ بَيْنَ « قَيْمٍ » وَ« حَيْلٍ » وَبَيْنَ ؛ مَا الْوَاحِدُ ظَاهِرَةٌ
فِي وَاحِدِهِ نَحْوُ : « زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ ، وَكُؤُوزٍ وَكُؤُوزَةٍ » فَتَرَقُّ .

و « دَرَيْمَةٌ » من : « دَامَ يَدُومُ » ، و « قَيْمَةٌ » من : « قَامَ يَقُومُ »
(١١٥) و « حَيْلَةٌ » من : « حَالَ يَحُولُ » ؛ إِلَى هَذَا تَرْجَعُ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ .

[لظهور الواو في الجمع لظهورها في واحد في نحو « زوج ، وزوجة »]

قال أبو عثمان :

٦٠ فإذا كَسَّرْتَ الْوَاحِدَ عَلَى « فِعْلَةٍ » وَقَدْ كَانَتْ الْوَاحِدُ ظَاهِرَةً فِي الْوَاحِدِ ،
فَأَظْهَرَهَا فِي « فِعْلَةٍ » نَحْوُ « زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ ، وَكُؤُوزٍ وَكُؤُوزَةٍ ، وَعُودٍ
وَعُودَةٍ » .

وَقَالُوا : « تَزْرُؤُ وَتَيْرَةٌ » وَهَذَا شَاذٌ لَيْسَ بِالْمَطْرُودِ .

قال أبو الفتح : هذا الفصل مما يدل على صحة ما عرفتك ، من أن حكيم

٦٥ الجمع مُرَاعَى فِي الْوَاحِدِ ؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ لَمَّا كَانَتْ ظَاهِرَةً فِي الْوَاحِدِ أَظْهَرَهَا
فِي الْجَمْعِ .

١ - ياء : ساقط من ظ ، ش .

٢ - ظ ، ش : كانت .

٣ - ش : فلذلك .

٤ - وبين : ساقط من ظ ، ش .

٥ - ظ ، ش : وإذا .

٦ - ظ ، ش : وهو .

وفي هذا الفصل أيضاً دلالة على صحة ما عرفتكم في باب « سِيَاطٍ ، وَثِيَابٍ »
 وأن القلب إنما وجب لاجتماع الأسباب التي عَدَدْتُهَا وَحَدَدْتُهَا ؛ ألا ترى أن
 « زَوْجَةً » جمع كما أن « سِيَاطًا » جمع ، وقَبْلَ وَاوِيهَا كَسْرَةٌ ؛ كما أن السَّيْنَ
 من « سِيَاطٍ » مكسورة والواو ساكنة في « زَوْجٍ » ؛ كما أنها ساكنة في سَوَاطٍ .
 ولكن المألوم يكن في الجمع بعد الواو من « زَوْجَةٍ » ألفٌ مُشَابِهَةٌ لِلْيَاءِ لَمْ تُقْلَبْ
 لأنه قد صار مجموع تلك الأسباب هو العلة ؛ وإذا انفرد بعضها لم يُوتَرَّ ولم يكن
 عِلَّةً ؛ ألا ترى أن ما لا يَنْصَرَفُ إذا كان فيه سببٌ واحدٌ من شَبَهَةِ الْفِعْلِ لَمْ
 يُمْتَنَعِ الصَّرْفَ فَإِذَا انْضَمَّ إِلَيْهِ سَبَبٌ آخَرٌ امْتَنَعَ مِنَ الصَّرْفِ ؛ وهذا هو القياس
 ليكون بين السَّبَبِ الْأَقْوَى وَالسَّبَبِ الْأَضْعَفِ فَرَقٌ .

فَأَمَّا « ثِيْرَةٌ » فكان قياسه « ثِيْرَةٌ » لأن « ثِيْرًا كزَوْجٍ » وهو عندهم
 من الشَّاذِّ أَعْنَى فِي الْقِيَاسِ ، فَأَمَّا فِي الْاِسْتِعْمَالِ فَطَرِدُ كَثِيرٌ ؛ كَمَا أَنَّ « اِسْتِحْوَذَ »
 وَإِنْ كَانَ شَاذًّا فِي الْقِيَاسِ فَهُوَ مَطَّرِدٌ فِي الْاِسْتِعْمَالِ .
 وَقَدْ بَيَّنْتُ أَقْسَامَ الشَّاذِّ وَالْمَطَّرِدِ فِيمَا مَضَى .

وقال أبو العباس : إنما قالوا : ثِيْرَةٌ « لِيَنْفَرُقُوا بَيْنَ الثَّرْرِ مِنَ الْبَقْرِ ، وَبَيْنَ
 الثَّرْرِ مِنَ الْأَقِطِ . » وقال أيضا : بَسْوَةٌ عَلَى « فِعْلَلَةٌ » ثُمَّ حَرَّكَوهُ فَصَارَ
 « ثِيْرَةٌ » .

١ - لكن : ساقط من ظ ، ش .

٢ - لا : ساقط من ظ ، ش .

٣ - ظ ، ش : وإذا .

٤ ، ٤ - ظ ، ش : كان الصرف امتنع منه .

٥ - ظ ، ش : الأصغر .

٦ - وإن : ساقط من ظ ، ش .

٧ - ظ ، ش : انقسام .

يريد : أن أصله « ثَيْرَة » فانقلبت الواو لسكونها وانكسار ما قبلها ثم حرّكت الياء فأقربت بحالها ؛ لأن أصلها هنا السكون ٢ .

وأخبرنا ابن مِقْسَم [ب ١٠٥] عن ثعلب قال : جمع « ثَوْرٍ : ثِيْرَة » ، و« ثَيْرَة » ، وأثوارٌ وثيرانٌ » وإذا كان الأمر هكذا فقد جمعوا « ثورا » من الحيوان على « ثَيْرَة » وعلى كل حال فهو خارج عن القياس ٢ .

وذهب أبو بكر فيما أخبرني أبو علي رحمه الله ٣ في هذا إلى أنه مقصور من « فعالة » كأنه في الأصل « ثيارَة » فوجب القلب كما وجب في « سياطٍ » ثم قصرت الكلمة بحذف الألف فبقى القلب بحاله ، هذا آخر قول أبي بكر .
وكانهم لما قصروا ؛ الكلمة بتقوؤ العين مقلوبةً ليكون قلبها دلالةً على أنها مقصورة ؛ وليسكون ٥ بينها وبين ما أصله « فعلة » غير مقصور ففرق ، نحو : « زوَجَة » .

قال أبو علي رحمه الله ٦ : وقد أوما سيويه في « باب أُسْدٍ » إلى أنه مقصور من « فُعولٍ » كأنه « أُسودٌ » ثم حذفت الواو فبقى « أُسْدٌ » ثم أُسْكِنَ السَّيْنُ كما يُسْكِنُونَ المضموم في غير هذا الموضع .

فإن قلت : فإننا ٧ لم نسمعهم ٧ يقولون : « ثيارَة » ؟ .

١ - ظ ، ش : هناك .

٢ ، ٢ - ساقط من ظ ، ش .

٣ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٤ - ظ ، ش : أقصروا ، وهو خطأ .

٥ - ظ ، ش : ليكون .

٦ - رحمه الله : زيادة من ظ ، ش .

٧ ، ٧ - ظ ، ش : لا نسمع منهم .

قيل : لا يُنكَرُ أن يكون في كلامهم أصولٌ غيرُ ملفوظٍ بها - إلا أنها مع ذلك مُتَمَدِّرَةٌ ١ - ، وهذا واسعٌ في كلامهم كثير .

ألا ترى أنهم قد أجمعوا على أن أصلَ « قام : قَنَومَ » وهم مع ذلك لم يقولوا قَطُّ : « قَنَومَ » ويقولون إن أصلَ « يَقْمُومُ : يَقْمُومُ » ولم نرهم قالوا : « يَقْمُومُ » على وجهٍ ؛ فلا يُنكَرُ أن يكونَ هُنَا أصولٌ مقدرَةٌ غيرُ ملفوظٍ بها .

وكانَ أبا بكرٍ إنما ذهب إلى ذلك لما رأى العينَ مقلوبةً ؛ ولأنهم قد قالوا في جمع « حَجَرٍ ، وَذَكَرٍ : حِجَارَةٌ ، وَذِكَارَةٌ » .

و « فَعَلٌ » إذا كانت عينُه واوًّا يجرى في كثيرٍ من أحكامه بجرى « فَعَلٌ » ممَّا عينُه سائلةٌ ٢ . ألا تراهم قالوا ٣ : « سَوَاطٍ وَأَسْوَاطٌ ، وَثَوْبٌ وَأَثْوَابٌ » كما قالوا : « جَمَلٌ وَأَجْمَالٌ ، وَجَبَلٌ وَأَجْبَالٌ » وقالوا : « سَيَاطٌ ، وَثِيَابٌ » في الكثرة ، كما قالوا : « جِمالٌ ، وَجِبالٌ » ؛ فكذلك قد رَووا جمع « ثَوْرٌ : ثِيَابَةٌ » كما قالوا : « حِجَارَةٌ ، وَذِكَارَةٌ » ثم قَصَرُوا ، كما بيَّنتُ لك .

ونظير هذا القَصْرُ قولُ الأَخْطَلِ :

كَلَمَعَ أَيْدِي مَتَاكِيلِ مُسَلَّبَةٍ يَسْدُبْنَ فَيْتَانَ ضَرَسِ الدَّهْرِ وَالْحُطْبِ ٤
وَيُرَوَى ضَرَسِ بَنَاتِ الدَّهْرِ ؛

[١١٠٦] قالوا : يريد : الخطوب .

وكقول الرَّاجِزِ :

حَتَّى إِذَا بَلَّتْ حَلَاقِيمُ الحُلُقِ

١ - ظ ، ش : مقدوره .

٢ - ظ : تقرأ ساكنة وسالمة . وشن : سالمة .

٣ - ظ ، ش : يقولون .

٤ ، ٤ - ساقط من ظ ، ش .

يريد : الخُلُوقَ .

وقال ١ الآخر :

إنَّ الفقير^٢ بيننا قاضٍ حَكَمٌ * أن تَرِدَ الماءَ إذا غابَ النُّجُومُ *

يريد : النُّجُومَ .

وقال آخر :

وكانَ مِمَّنْ أَرْتَجِي وَأَدْخِرُ * للدهرِ عندَ مُصْمِلَاتِ الأُمُرِ *

يريد : الأُمُورَ .

وقالوا في جمع « ثَوْر » : ثَيْرَةٌ * أنشدني أبو علي :

صدرَ النَّهارِ بِرَاعِي ثَيْرَةٍ رُتُعَا

وهذا لانظر فيه ؛ لأنَّ العينَ ساكنة فجرى مجرى « حَيْلَةٍ ، وَقِيَمَةٍ » وإليه ١٠

ذهب أبو العباس في أن أصلها « ثَيْرَةٌ » .

١ - ظ ، ش : وكقول .

٢ - ظ ، ش : الحكيم .

١ تمّ المجلدُ الأول^٢ من تصريف المازني . ويتلوه في الثَّانِي^٣ : « قال أبو عثمان
 وتُقَلَّبُ الواو ياءً في « فُعَلِّلِ » إذا كان جمعا ، قالوا : « صائمٌ وصُيِّمٌ ، وقائلٌ
 وقُيِّلٌ ، ونائمٌ وُنِّيمٌ » إن شاء الله .
 والحمد لله رب العالمين وصلواته على خير خلقه محمدٍ والنبي وآله أجمعين^١ .

١ ، ١ - لم يرد في ص ؛ لأن الرسالة وشرحها فيها جزء واحد لاجزآن كما في ظ ، ش .

٢ - ظ : المجلد الأول .

٣ - ظ : الثانية .

التعليقات والشروح

١ : ١٠ - الباب الذي أفرده لتفسير ما في هذا الكتاب من اللغة الغريبة هو
الجزء الثالث من هذا الكتاب .

١ : ١١ - الفصل الذي أوردته من المسائل المشكّلة العويصة هو الجزء الرابع
من هذا الكتاب .

١ : ١٥ - « ما » في قوله : « في غير ما سبيل » زائدة ، وكذلك هي في قوله
في ٣ : ٤ - : « فلهذه المعاني ونحوها ما كاتت » الخ ، وفي قوله في ٣ : ٧ -
« ولهذا ما لا تكاد تجد » الخ . وزيادة « ما » هذه من لوازم ابن جني ، وستكرّر
في هذا الكتاب ، ولن نشير إليها بعد الآن .

٤ : ٧ - رؤبة بن العجاج ، واسمه عبد الله الطويل ، ويكنّى أبا الجحاف ،
من فحول رُجّاز الإسلام ، أدرك الأمويين والعباسيين ومدحهما ، وكان وجوه
أهل اللغة يأخذون عنه ويحتجون بشعره ، مات في أيام المنصور (١٣٦ - ١٥٨)
٤ : ٨ - تشتقُّ في الباطل منها المُستَدَق : هذا بيت من مشطور الرجز
من أرجوزة رؤبة الطويلة المشهورة في وصف المفازة التي مطلعها :

« وقام الأعماق خاوى المخترق »

البالغ عددها ١٧٢ بيتاً ، والشاهد هو الخامس عشر بعد المائة منها وهي في الصفحات
من ١٠٤ إلى ١٠٨ من ديوانه . وهذه الأرجوزة يستشهد النحاة بكثير من أبياتها ،
وفي كتب شواهد النحو كخزانة الأدب الكبرى والمقاصد النحوية كلام كثير عنها .
وتشتق : تمشى في كل شق : أي ناحية ، من اشتق الفرس في عدوه : إذا ذهب
يميناً وشمالاً كأنه يميل في أحد شقيّه . المُستَدَق : المخلوط .

يقول : تخلط حقاً بباطل وتأخذ في كل فنٍ منه .

وفي تشتق والمُستَدَق روايات أُخَر . وفي البيت كله روايات أُخَر ، وفاعل
تشتق : زوج الصائد .

٤ : ٩ - انظر العلاقات بين الاشتقاق والصرف واللغة والنحو : في المقدمة .
٤ : ١١ - « لا تكاد تجد كتابا في النحو إلا والتصريف في آخره » من هذه
الكتب كتاب سيويوه ، ففي آخره فصول كثيرة في التصريف ، وفي كتاب أبي العباس
المبرّد المسمى « المقتضب » فصول كثيرة فيه .

٤ : ١٢ - « الاشتقاق » - عقد سيويوه في ٢ : ٢٤٣ وما بعدها من كتابه
أبوابا في المصادر ، وأسماء الأمكنة والأزمنة والآلة ، وكلها أبواب اشتقاقية .
وإذا قدرنا أن النسب ، والتصغير ، والجمع من الاشتقاق ، فقد عقد في
٢ : ٦٩ وما بعدها ، وفي ٣ : ١٠٥ وفي ٢ : ١٧٥ وما بعدها أبوابا في النسب
والتصغير والجمع .

٥ : ٩ - من الكتب التي ألفت في التصريف إلى ما قبل وفاة ابن جنّي
سنة ٣٩٢ كتاب التصريف لأبي الحسن محمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة ١٢٠ هـ ،
وكتاب التصاريف كبير للمكثمي المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، وكتاب التصريف لميخسّف
المتوفى سنة ١٢٥ هـ ، والتكلمة لأبي عليّ الفارسي المتوفى سنة ٣٧٧ هـ ، وهو أستاذ
ابن جنّي .

٥ : ١١ - الكزازة : اليبس ، والمراد هنا ضيق العبارة وعموضها .

٦ : ١٠ - هو أبو عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان
الفارسيّ النحويّ أستاذ ابن جنّي ، توفي سنة ٣٧٧ هـ ، وترجمته في المقدمة .

٦ : ١١ - لازم ابن جنّيّ أستاذه أبا عليّ الفارسيّ ملازمة تامة طويلة لا تنقل
عن عشرين سنة ، وتنقلّ معه في الأقاليم المختلفة ، ومنها حلب .

٦ : ١١ - أبو بكر محمد بن السريّ السراج : هو البغداديّ النحويّ ،
أصغر تلاميذ المبرّد وأجهم إليه وأذكاهم وأعلمهم ؛ قيل : ما زال النحو مجنوننا حتى
عقله ابن السراج بأصوله ، من تلاميذه النابيين أبو عليّ الفارسيّ أستاذ ابن جنّيّ ،
مات سنة ٣١٦ هـ وسنه ٣٢ سنة .

٦ : ١٢ - أبو زيد : هو سعيد بن أوس بن ثابت بن بشير الأنصاري البصري ، إمام النحويين البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء ورؤبة بن العجاج وآخرين ، وروى له أبو داود والترمذي ، وجده ثابت أحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وممن أخذ عنه سيبويه ؛ وله مؤلفات كثيرة منها كتاب « النوادر » وهو عمدة العلماء ، وتوفى سنة ٢١٥ هـ ، وقيل غير ذلك ، عن ثلاث وتسعين سنة .

٦ : ١٢ - أبو عثمان بكر بن محمد بن بقیة المازني : هو مؤلف رسالة التصريف ، توفى سنة ٢٤٧ هـ ، وترجمته في المقدمة .

٧ : ٨ ، ٩ ، ١١ - المراد بالفعل في هذه المواضع الثلاثة أحرف الميزان الصرفي ، وهي الفاء والعين واللام ، وستتكرر في هذا الكتاب التعبير بلفظ الفعل عن الميزان الصرفي ، ولن نشير إليه بعد الآن .

٧ : ١٠ - إذا سمي بحرف ثنائي نحو « قَدَّ » ، وَهَلَّ ، وَمِنْ » كرر الثاني فصار الحرف « قَدَّ » ، وَهَلَّ ، وَمِنْ » ثلاثيا ، وحينئذ ينقل بهذه التسمية من الحفية إلى الاسمية ، ويعامل معاملة الأسماء ويوزن مثلها بالفاء ، والعين ، واللام ، ويثنى ويجمع ويعرب على وفق العوامل ، فاذا سميت إنسانا بالحرف « قَدَّ » قلت « قَدَّ » ووزنه « فَعَلُّ » وثنيته فقلت : « قَدَّان ، وَقَدَّيْنِ » وجمعه جمع سلامة فقلت : « قَدَّون ، وَقَدَّيْنِ » . وإذا سميت بحتي وزنه فقلت : « فَعَلُّ » وثنيته فقلت « حَتَّيَّان ، وَحَتَّيَّيْنِ » وجمعه فقلت « حَتَّون ، وَحَتَّيْنِ » ، وقلت : « هذا حَتِّي » ، ومررت بحتي ورأيت حتي » .

وأدغم المثلان في قَدَّ وَهَلَّ ونحوهما ، ولم يفك الإدغام ؛ لأن الزيادة فيهما لمعنى وليست للإلحاق - وانظر سيبويه - ٢ - ٣٢ - ٨ .

٩ : ٢ - يريد أن لبيك مبنى ، وهو مع ذلك مشتق من لبَّ بالمكان يلبُّ لَبًّا إذا أقام فيه ولزمه ، فهو مصدر مُشْتَقِي ، والغرض من التثنية التكثير ، فكأنه يقول

« لَبَّأَ بَعْدَ لَبِّ » ، وإقامةً على طاعتك بعد إقامة ، وإجابةً لإمرك بعد إجابة »
ومعنى بنائه أنه لا يتصرف فأنه لا يكون إلا مصدرًا مُشْتَقًى مضافًا منصوبًا ، ولذلك
عُدَّ من المبنيات عند ابن جني .

قطُّ : ظرف للزمن الماضي مبني على الضمِّ ، وفيه لغات أُخْر ، يقال : ما فعلته
قطُّ : أى فيما مضى وانقطع من عمرى ، بنى على الضمِّ « مثل قبلُ » ، وبعْدُ
ووزنه « فَعَلُّ » .

٩ : ١٣ - « وإنما كتبت على الوقف » أى كتبت مراعاة لرسمها فى الوقف
٩ : ١٤ - فى الوصل من قوله : « لبيان الحركة فى الوصل » متعلق بسقوط
فى قوله : « كسقوط الماء » .

١٠ : ١ - سيويه : هو أبو بشر وأبو الحسن عمرو بن عثمان بن قنبر ،
إمام البصريين فى النحو غير منازع ، أصله من فارس ، ونشأ بالبصرة ، وكان فقي
جميلًا لطيفًا ، فى لسانه حُبْسَةٌ ، أخذ النحو عن أعلم علماء العربية الخليل بن أحمد
الفراهيدى وعيسى بن عمر ويونس ، وكتابه أعظم كتب النحو منذ دَوْنِ لِلآن . قيل
مات بشيراز سنة ١٨٠ هـ ، عن ٣٢ سنة . وقيل أقوال كثيرة غير ذلك .

١٠ : ٥ - الشاعر هو حميد بن حرث بن بحدل الكلبى ، شاعر إسلامى ،
وعتمته ميسون بنت بحدل الكلبيه ، أم يزيد بن معاوية .

١٠ : ٦ - نصب حميدًا على البدل من الياء فى « فاعرفونى » أو على المدح ،
وهو الملائم للمقام ، وحميد يروى مصغرا ومكبرا . وتَدْرَيْتِ السنام : علوت ذروتَه
ويريد بقوله : « تَدْرَيْتِ السنام » : بلغت غاية المجد .

والشاهد فيه : النطق بألف « أنا » بالمدِّ ، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا
عليها .

١٠ : ٨ - أبو النجم ، واسمه الفضل بن قدامة من فحول الرِّجَّازِ الإسلاميين
وكان له مع بعض خلفاء بنى أمية ومع العجاج وابنه رُوْبَةُ نوادر مذكورة فى الأغانى
وفى معاهد التنصيص وغيرهما ، وهو من المعمرين ، ومات سنة ١٣٢ هـ .

١٠ : ٩ - هذا البيت من مشطور الرجز من أرجوزة لأبي النجم ، وهو الشاهد الحادى والسبعون من شواهد الرضى على الكافية ، ذكره البغدادى فى ١ - ٢١١ -
 ٤ - من خزانة الأدب الكبرى له وقال : « على أن عدم مغايرة الخبر للمبتدأ إنما هو للدلالة على الشهرة » ثم قال : « استشهد به صاحب الكشاف عند قوله تعالى :
 (والسابقون السابقون) على أن المراد السابقون من عرفت حالهم وبلغك وصفهم كما فى « شعرى شعرى » أى شعرى ما بلغك وصفه ، وسمعت ببراعته وفصاحته ، وصح إيقاع أبي النجم خبرا لتضمنه نوع وصفية واشتهاره بالكمال ، والمعنى : أنا ذلك ، المعروف الموصوف بالكمال ، وشعرى هو الموصوف بالفصاحة .

والشاهد فيه كالذى قبله ، وهو النطق بألف « أنا » ممدودة ، وهى موصولة كما لو كانت موقوفا عليها .

١٠ : ١٤ - القائل رؤبة بن العجاج تقدمت ترجمته فى ٤ : ٧ .

١٠ : ١٤ - الذى أنشده سيويه فى ١ - ١١ - ٥ من كتابه هو .

١٠ : ١٥ - ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا

وروى فيه الأَضْحَمًا بكسر الهمزة وفتحها . وروى أيضا « الضَّحْمًا »

بكسر الضاد ، وأنشده مرة أخرى فى ٢ - ٢٨٣ - ١ :

« بَدءٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا »

فى اللسان فى مادة ضخم ١٥ - ٢٤٧ - ٨ ما يأتى بتصريف : « ضَخْمٌ يُحِبُّ الخُلُقَ الأَضْحَمًا » برفع ضخم بدل نصبه ، غير أن ابن برى أيد رواية ابن جني فقال : صوابه « ضَحْمًا » بالنصب ، لأن قبله :
 « نَمَّتْ جثت حَيَّةٌ أصَمًا »

وهذا بيت من مشطور الرجز من أربعة أبيات وردت فى ديوانه ص ٨٣ .

وقال الأعمى الشنتمرى فيه فى ذيل ١ - ١١ من سيويه ما يأتى : أراد « الأَضْحَمٌ » فشد فى الوصل ضرورة تشبيها بما يشد فى الوقف إذ قيل هذا أكبر وأعظم ، ولو قال « الأَضْحَمٌ » فوقف على الميم لم تكن فيه ضرورة ، ولكنه لما وصل القافية بالألف خرجت الميم عن حكم الوقف ؛ لأن الوقف على الألف

لا عليها ؛ ولذلك مثل سيبويه بسبباً وكلكلاً . وروى « الإضخماً » بكسر الهمزة و « الضِخْماً » بكسر الضاد ، فالضرورة على روايته ؛ لأن « إفعلاً ، وفعلاً » موجودان في الكلام كثيرا ، نحو : « لِرِزْبٍ ، وَخِدْبٍ » وإنما الضرورة في فتح الهمزة ؛ لأن « أفعلاً » ليس بموجود .

وصف رجلا بشرف الهمّة وعظم الخليقة ، ونسبه إلى الضِخْمِ إشارة إلى ذلك ولم يُرد ضخم الجثّة ، قال الله عزّ وجل : « وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ » ٤ - القلم ٦٨ والعظمُ وَالضِخْمُ سواء .

١٠ : ٢٠ - قوله : « إلا أَنَّهُ أَجْرَاهُ فِي الْوَصْلِ بِجَرَاهُ فِي الْوَقْفِ لِلضَّرُورَةِ » عدّ بهذا القول إطلاق الصوت بالألف وصلًا ، لاوقفا وإنه كذلك ؛ لأن الوقف على الألف لا على الميم .

١٠ : ٢٠ - ومثله : قائلهما منظور بن مرثد بن فروة الفقعسي ، وقيل هو منظور بن فروة بن مرثد بن فضلة بن الأشتر بن طحوان بن فقعس بن طريف إسلامي .

١١ : ١ - هذان بيتان من مشطور الرجز من سبعة أبيات رواها سعيد بن ثابت الأنصاري في ص ٥٣ من نوادره . ورواها السيد محمد توفيق البكري في ص ١٥٨ ، ١٥٩ من كتابه أراجيز العرب ، وهما اللذان نسباهما إلى منظور ابن مرثد الأسدي ، وبعد البيتين :

وَمَوْقَعَا مِنْ تَفْنَاتٍ زُلِّ مَوْقِعُ كَفَى رَاهِبٍ يُصَلِّي
والبازل من الإبل الذي أتمّ السنة الثامنة وطعن في التاسعة وطلع نابه ، سواء كان ذكرا أم أنثى . الوجناء : ناقة وجناء : تامة الخلق غليظة لحم الوجنة صلبة شديدة . العِيَهْل : الطويلة السريعة . وقوله : « كَأَنَّ مَهْوَاهَا عَلَى الْكَلْكَلِ : » المراد به بروكها على صدرها . الثَّفِينَات : ماوى الأرض من كل ذى أربع إذا برك أو ربض . زُلِّ : مُلْس .

١١ : ٦ - أنا سيف العشيرة فاعرفوني : ذكر في ١٠ : ٦ .

١١ : ٩ ، ١٠ - أخطأنا في هذين السطرين خطأين : الأول : في السطر التاسع ، وهو أننا فصلناه عما بعده على أنه من المتن وما بعده من الشرح ، وهذا صحيح ، غير أن كلام المتن سبق ذكره ، وذكره الآن إعادة له من أبي الفتح ليشرحه ، فلا يجوز أن يفصل عما بعده بجدول لأن كليهما من كلام ابن جنى .

الثاني : في السطر العاشر ، وهو أننا أثبتنا « قال أبو الفتح » عن ص و ظ ، وأفضل من ذلك حذفها كما فعلت ش ، واعتبار السطر التاسع متصلا بالعاشر فما بعدها ، وكله من كلام ابن جنى .

١٣ : ١ - داهية حَدْبَاءَ مَرْمَرِيْسٍ

هذا بيت من مشطور الرجز لم نوفق لمعرفة قائله ، ولا شيء فيه إلا أنه روى في بعض المواضع بالرفع : « وداهية حَدْبَاءُ مَرْمَرِيْسُ » .

الداهية : الأمرُ المُتَكَرِّرُ العَظِيمُ - حالة حَدْبَاءُ : لا يطمئن لها صاحبها كأنَّ لها حَدْبَةً - داهية مَرْمَرِيْسٍ : شديدة .

١٣ : ٣ - المراد بقوله : « وإنما بسطت هذا الموضع » إلى نهاية قوله : « ولا حقيقة ما يراد بهما » إنما هو الكلام على المراد بالحروف الأصول والحروف الزوائد ؛ وأما الكلام على ما يزداد من الحروف ومواضع زياداتها وأسبابها ، فسيأتي الكلام فيها واسعا مفصلا .

١٣ : ٦ - قوله : « ليشارك في معرفته المبتدئ والتمكن » : يدل على أنه شرح الكتاب شرحا مبسطا لطلاب العلم وللعلماء .

١٣ : ١٧ - الهِجْرَعُ : الطويل المشوق - الهِبْلَعُ : الأكل .

١٤ : ١ - السميدع : السيد الجميل الجسم الكريم الموطأ الأكناف .

١٤ : ٢ - فدوكس : غليظ جاف .

١٤ : ٦ - الجريب : مكيال = ٤ أقفزة ، والقفيز = ١٢ صاعا ،

فالجريب = ٤٨ صاعا ، والإردب المصرى = ٧٥ صاعا ، فالجريب = $\frac{٤٨}{٧٥}$ من

الأردب المصرى ، أى نحو ٢ الإردب ؛ وللجريب معانٍ آخر - عن مجلة لواء الإسلام بتصرف .

١٤ : ٩ - الضرب الثالث من الطويل محذوف ، والضرب هو آخر جزء فى العجز ، أمّا آخر جزء فى الصدر فهو العروض ، والحذف إسقاط السبب الخفيف من آخر الجزء ، وآخر جزء هنا هو « مفاعيلن » فالساقط منه بالحذف السبب الخفيف الأخير وهو « لئن » فيصير « مفاعى » فينقل إلى « فعولُن » . وهو يريد أن الردف صار عوضا من المحذوف .

١٤ : ٩ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٤ : ١٠ - هذا البيت من شواهد العروض والقافية ، وهو مذكور فى كتبهما ، ولم ينسب فيها لقائله ، وكذلك ورد فى اللسان - ١٥ - ٤٠١ - ٥ - ، وفى التاج ٩ - ٣٥ - ١٠ ت فى مادة ق و م فيهما ، ولم ينسباه لقائله . وفى اللسان : عدّى أقيموا بعن ؛ لأنّ فيه معنى نحووا وأزبلوا ، راجعه فيه .

١٤ : ١١ - قطرى بن الفجاءة المازنى أعظم زعماء الخوارج ، كان قائدا شجاعا وشاعرا مجيدا وخطيبا بارعا مفوّها ، وقد بلغ من علوّ شأنه فى قومه أن سلّموا عليه بالخلافة عشرين سنة حتى قتل سنة ٧٩ هـ .

١٤ : ١٢ - هذا البيت مطلع قصيدة عدتها اثنا عشر بيتا قبلت فى وقعة دولاب ، وهى قرية من عمل الأهواز ، وبينهما نحو أربعة فراسخ ، رواها الأغاني فى أول الجزء السادس ، وقال : « هذا الشعر مختلف فى قائله » وذكر عدّة روايات فى القائلين ومنهم قطرى بن الفجاءة .

وروى المبرّد فى الكامل - لبيزج سنة ١٨٦٤ م - فى ص ٢١٤ منه بعض القصيدة ، ورواها كلها فى ص ٦١٨ وما بعدها منسوبة فى الموضعين لقطرى وحده . وقال فى الموضع الأول : « وأم حكيم هذه امرأة من الخوارج قُتلت بين يديه » .

١٤ : ١٣ - أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري ذكر في ٦ : ١٢ .

١٤ : ١٤ - روى اللسان البيت في مادة دول - ١٣ - ٢٦٩ - ٩ - ،

بلا ضبط اللام . ورواه أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصاري في ص ١١٥ من كتابه النوادر من أبيات ثلاثة كلها بضم اللام ، ولم يشرح كلمة دوال ولا شيئا من الأبيات الثلاثة . وجاء في خزائن الأدب الكبرى - ١ - ٢٧١ - ١٩ - في خلال الكلام على الشاهد الرابع والتسعين ما يأتي : والدَّوَال بالكسر مصدر داولت الشيء مداولة ودوالا ، وبالفتح اسم مصدر . وروى بالوجهين ما أنشده أبو زيد في نوادره لضباب بن سبيع بن عوف الحنظلي :

جزوني بما ربيتهم ومهلتهم . كذلك ما إن الخطوب دوال

والتداول حصول الشيء في يد هذا تارة ، وفي يد ذاك أخرى .

١٦ : ٩ - المراد بقوله : « لم يقولوا شَدَّ » : شَدَّ الذي على مثال ظرْف ،

وهو المذكور في السطر التالي - العاشر - في قوله : « كأنهم قد قالوا فيه شدُّ دت » والذي منه شديد .

١٦ : ١٥ - ارعوى عن القبيح يرعوى ارعواءً : كف وامتنع وتقديره .

كما في اللسان : « أفعول » ووزنه « افعلل » أي « افعلل » . وفي القاموس :

« الرَعْوُ ، والرَّعْوَةُ » ويُسَلِّسَان « والرَّعْوَى » ويضم « الارعواء ، والرُعْيَا »

بالضم : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه وقد ارعوى . فهذا واوى كما

هو واضح . . ورعى الشيء يرعاه رعياً ورعاية : حفظه . وهذا يأتي كما يتضح .

فليس أحدهما من الآخر كما قال الشارح .

وفي اللسان : الرَعْوَى والرُعْيَا : النزوع عن الجهل وحسن الرجوع عنه .

فالعنى واحد واللفظ مختلف .

- ١٧ : ١ - اقطار» النَّبْتُ واقطَّرَ : ولى وأخذ يحفّ وتهياً لليُبْسِ .
- ١٧ : ٥ - في المصباح سَمَّحُ فهو سَمَّحٌ ، وسكون الميم تخفيف . وفي اللسان : « رجل سَمِيحٌ وَسَمَّحٌ » . وفي المعيار : « هو سَمَّحٌ » بالفتح ، وتصغيره « سَمِيحٌ ، وَسَمِيحٌ » بشد الياء كأنه تصغير « سَمِيحٌ » .
- ١٨ : ٨ - حَدَلٌ : وصف من خدل يحدل يحدل حَدَالَةً : إذا غلظ وامتلات سيقانه .
- ١٨ : ٩ - رَسَنٌ : حبل وما كان من زمام على أنف البعير والجمع أرسان - الطَّلَلُ : ما مثل من آثار الديار .
- ١٨ : ١٢ - نَدَسٌ : وصف من نَدَسَ الرَّجُلُ يندَسُ نَدَسًا : فهم واستمع الصوت الخفي سريعاً كَنَدَسٍ وَنَدَسٍ .
- ١٨ : ١٣ - نِضُوٌّ : خَلَقٌ بال مهزول .
- ١٨ : ١٤ - نِقْضٌ : مهزول ، كأن السفر نَقَضَ بِنَيْتِهِ : أى هدمها .
- ١٨ : ١٥ - إِطِيلٌ ، الإِطِيلُ والإِطْلُ : الخاصرة ، وقيل غير ذلك ، وأنكر البَطَلَيْسِيُّ في الاقتضاب كسر الطاء ، وقال : هي إِطْلٌ بالسكون كَرَجْلٍ .
- ١٨ : ١٦ - وَأَتَانٌ إِبِيدٌ : وَلُودٌ تلد كل عام .
- ١٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر .
- ١٨ : ١٧ - روى اللسان هذين البيتين في مادة رجل - ١٣ - ٢٨٣ -
- ٥ - ت - ولم ينسبهما لقاتلها . وروى الشطر الأخير منهما هكذا :
- ألا بني أنا أصل تلك الرجل
والحجل : الخلخال - وهشَّ به يَهَشُّ هشاشة : خفَّ إليه وارتاح له وفرح به فهو هشٌّ .
- يقول : « كشفت عن ساقها ، وأرتني خلخالاً عليها فارتحت لرؤيته وسررت ، وبلغ بي السرور والارتياح أن قلت لصاحبي : أفدى أصل تلك الرجل بأبي .

١٩ : ١ - بَيْبَا ، أصله « بِيَّابِي » سَهَّلَتِ الهمزة فقلبت ياءً خالصة على قول لتحركها وانكسار ما قبلها ، فصار : « بِيَّيِي » ثم قلبت ياء المتكلم ألفا قال أبو زيد في نواتره ص ١١٦ س ٢ : يقال « بِيَابَا أَنْتَ وَأُمِّي » فاستنقلوا الياء مع الكسرة قبلها ففتحوها اه .

وإبدال ياء المتكلم ألفا : لغة فاشية ، ولكن في النداء لكثرة النداء ؛ لأنهم يستنقلون الياء وقبلها كسرة ، فيبدلون من الكسرة فتحة ، والياء متحركة فتقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها : فيقولون : ياغلاما ، في : ياغلامي ، فإذا وقفوا قالوا : : ياغلاماه ، فألحقوه هاء السكت .

١٩ : ٤ - روت كتب العروض والقافية هذا البيت شاهدا على الضرب الثالث المحذوف من العروض الأولى الصحيحة من المتقارب ولم تنسبه لقائله .

ووزن المتقارب « فعولن » ثمانى مرات ، والضرب هو آخر جزء في البيت ، والحذف هو حذف السبب الخفيف فيصير « فعولن » بالحذف « فعُو » ثم ينقل إلى « فَعَلَّ » .

١٩ : ٦ - هذه الصفات الثلاث وهي : « جِيْرٌ ، وَحِيْكٌ ، وَنِيْغِرٌ » من باب « فَعِيْلَ » فهي على « فَعِيْلِ » في الأصل كفَرِيْحٍ من فَرِيْحٍ ، غير أنها لما كانت العين في ثلاثتها حرف حلق جاز فيها أربع لغات ، ويطرد ذلك في الاسم والفعل جميعا . - والجِيْرُ : صفة من جِيْرٌ بالماء : إذا غَصَّ به - والمِيْحِكُ : صفة من مِيْحِكٌ : وهو اللجوج . - والنِّيْغِرُ : الغضبان ، ومثلها نِيْعِرٌ ومعناها الذي لا يستقر في مكان .

١٩ : ١٣ - قوم عِدِّي : في ٢ - ٣١٥ - ٩ من كتاب سيبويه ما يأتي : « ولا تعلمه جاء صفة إلا في حرف من المعتل يوصف به الجماع ، وذلك قولهم : « قَوْمٌ عِدِّي » . وفي كتاب الاقتضاب - ٢٧٣ - ٧ : وحكى عن سيبويه أنه

زاد «مكانا سيوي» ، وقد ذكرهما هنا ابن جنى وزاد عليهما : «منزلا زيمًا»
 في قول النابغة ، وفي - ٢٧٣ - ١٨ من الاقتضاب ، وقد جاء حرفان آخران
 قالوا : «ماء صيرى» للمجتمع المستنقع ، و «ماء روى» للكثير المروى .

١٩ : ١٣ - النابغة الذبياني ، واسمه زياد بن معاوية ، ويكنى أبا أمامة ،
 أو أبا ثمامة ، من أشرف قبيلة ذبيان المضربية ، الذين غَضَّ الشعر منهم كما غَضَّ
 من امرئ القيس ، وهو أحد الثلاثة المقدمين على سائر الشعراء في الجاهلية ، وتوفي
 حوالي سنة ٦٠٤ م ، وأخباره متفرقة في الأغاني والجمهرة والشعر والشعراء
 وفي غيرهما .

١٩ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة للنابغة الذبياني مطلعها :

بانث سعاد وأمسي حبلها انجذما واحتلت الشرعَ فالأجزاء من إضما
 وعدتها ثلاثة وعشرون بيتا ، والشاهد هو السابع عشر فيها ، وهي في ص ١٦٩
 وما بعدها من مختار الشعر الجاهلي ، وفيه «ثلاث ليالٍ» يعني ليلالي التشريق ،
 ثم نفرت فباتت ليلة واحدة بذى الحجاز - تراعى : تراقب - زيمًا : فرقا .
 والكلام في ناقته بدليل ما بعده . يقول : ظلت الناقه تراقب هذا المنزل حيث
 يخرج منه الناس فرقا فرقا .

١٩ : ١٦ - الطنُّب : جبل تُسَدُّ به الخيمة إلى الوتد - ليلٌ سُرحٌ ،
 وناقَةٌ سُرحٌ : سريعة - رجلٌ طُلُقُ اللسان : فصيحٌ .

١٩ : ١٧ - رُبَعٌ : فصيل يُنتَجُّ في البيع - الخُرْزُ : ذكر الأرناب -
 رجلٌ خُتَّعٌ : حاذق بالدلالة - رجلٌ سَكَّعٌ : متحيرٌ ، وهو ضد خُتَّعٍ .

١٩ : ١٨ - الراجز : في اللسان في مادة حطم ، هو الحُطْمُ القيسيُّ ،
 ويروى لأبي زغبة الخزرجي يوم أحد . ثم قال : ويروى لرُشَيْدِ بن رُمَيْضِ
 (بتصغيرهما) العنزي .

٢٠ : ١ - سَوَاقٌ حُطْمٌ : شديد السوق لأبيه ، فكأنه يحطمها لشدة سوقه .

ويضرب مثلا للداهية المتصرف - ولفها بسواق : ضمها إليه ووصلها به .

٢٠ : ٨ - قوله : وليس في الكلام اسم على « فُعِلَ بضم الفاء وكسر

العين » إلا في اسم واحد هو « دُئِلَ » الخ « مأخوذ من سيوبه . في ٢ - ٣١٥ -

٥ ت - من كتاب سيوبه ما يأتي : واعلم أنه ليس في الأسماء والصفات « فُعِلَ »

ولا يكون إلا في الفعل : أي ليس في الأسماء والصفات « فُعِلَ » بضم فكسر .

وفي ٢٧٢ - ١٤ - من الاقتضاب شرح أدب الكتاب ما يأتي : « جاء على « فُعِلَ »

حرف واحد ، وهو الدُّئِيلُ ، لدويبة صغيرة تشبه ابن عرس . وقال المفسر وهو

البَطَّالِيُّونِيُّ : « قد جاء حرف آخر وهو « رُئِمَ » اسم من أسماء « الاست » . ثم قال :

« والوجه في هذين الاسمين أن يجعل الفعلين في أصل وضمعهما نقلا إلى تسمية الأنواع »

وفي اللسان في مادة « وعِلَ » ١٤ - ٢٥٧ - ١٧ - ابن سيده : الوَعِيلُ والوَعِيلُ

جميعا : تيس الجبل الأخيرة نادرة . ولغة العرب « وَعِيلَ » بضم الواو وكسر العين

ل - ١٤ - ٢٥٧ - ١٨ .

٢٠ : ١٢ - الشَّقِيرَةُ وَاحِدَةُ الشَّقِيرِ ، وهي شقائق النعمان ونبت أحمر .

- الصَّعِيقُ : المَغْشِيُّ عَلَيْهِ .

٢٠ : ١٢ - الشاعر : هو كعب بن مالك عن اللسان في مادة « دُئِلَ »

١٣ - ٢٤٨ - ٨ . وكعب بن مالك الأنصاري الخزرجي من أهل يثرب ،

كان في الجاهلية شاعرا مطبوعا مجيدا ، ثم أسلم وصار من أصحاب رسول صلى الله عليه

وسلم وشعرائه ، وشهد جميع المشاهد إلا غزوة تبوك ، فقد تخلف عنها هو وهلال بن

أمية ومرارة ابن الربيع ، وفيهم قال تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خلفوا حتى إذا

ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله

إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم » ١١٨ توبة ٩ . ومات كعب

سنة ٥٠ هـ ، وقيل سنة ٥٣ هـ عن ٧٧ سنة .

٢٠ : ١٣ - قَيْسٌ : قُدْرٌ . مُعْرَسَةٌ بضم فسكون ففتح : مكان نزوله

آخر الليل للاستراحة : من أعرس القوم ، لغة قليلة في عرسوا . الدليل : دويبة كالثعلب ، وقيل شبيبة بابن عرس .

يقول : إن جيش أبي سفيان لم يشغل إلا مكانا صغيرا جدا ، لو قيس لما كان أكبر من مكان هذه الدويبة لقله عدده وحقارته ، وذلك في غزوة السويق .

وهذا البيت من شواهد أدب الكتاب لابن قتيبة . وفي ص ٤٦٨ من الاقتضاب في شرحه للبطلبوسى ما يأتي : هذا البيت لكعب بن مالك الأنصاري ، قاله في أبي سفيان بن حرب ، وكان غزا المدينة في مائتي راكب بعد وقعة بدر ، فحرق بعض نخل المدينة وقتل قوما من الأنصار ، فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في طلبه حتى بلغ موضعا يقال له قرقرة الكندر ، ففر أبو سفيان وجعل أصحابه يلقون مزاول السويق يتخفون للفرار ، فسميت : غزوة السويق .

٢١ : ٣ - القائل هو الأخطل أبو مالك غياث بن غوث التغلبي النصراني ، أحد فحول شعراء الإسلام الثلاثة ، والآخران جرير والفرزدق ، وكان شاعر البلاط الأموي ، توفي سنة ٨٥ هـ .

٢١ : ٤ - روى اللسان - ٦ - ١٥٢ - ٧ ت ، - ١٤ - ٢٧٧ - ٦ ت والتاج - ٣ - ٣٤٨ - ٢٠ ، - ٨ - ١٨٣ - ٨ ت هذا البيت في مادق ضجر ، وأدم منسوباً للأخطل في كعب بن جعيل ، وهو في المواضع الأربعة بالفاء بدل الواو في قوله : « فإن أهجه » . وورد في الكامل للمبرد ص ٥٣٧ ، منسوباً له أيضا ، وبالفاء بدل الواو . وفي كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري طبع أوروبا ص ٥٦ بدون أن ينسبه وبالفاء بدل الواو ، غير أن هذا البيت لم يرد في ديوان الأخطل وهو على وزن ، وروى قصيدة له عدتها ٣٣ بيتا ، وهي في الصفحات ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ومطلعها :

عفا واسط من أهله فمذانبه فروض القطا صحراؤه فنصائبه

ويرجح ناشر ديوانه أن هذا البيت في جرير لاني كعب بن جعيل ، كما قال اللسان والتاج ، وأن موضعه بعد قوله :

فإن أك قد فتَّ الطليق بالعلا فقد أهلكته في الجزاء مثالبه

فيكون الشاهد على ذلك هو البيت الثالث عشر ، وتكون عدّة القصيدة ٣٤ بيتا
 ٢١ : ٤ — قال اللسان : قد خفف ضَجْرٌ ودَبْرٌ في الأفعال كما يخفف
 فخذ في الأسماء .

والبازل من الإبل : الذي يبزل نابه : أى ينبت في السنة التاسعة وربما بزل
 في الثامنة . والأدْمُ : جمع آدم ، ويقال الأُدْمَةُ من الإبل : البياض . وصفحناه :
 جانباً عنقه . والغارب : ما بين السنام والعنق .

يقول : إن أهجه يضجر ويلحقه من الأذى ما يلحق البعير الدبر من الأذى .

٢١ : ١٠ — الأخطل : تقدمت ترجمته آنفاً في س ٢١ : ٣ .

٢١ : ١١ — ورد هذا البيت في قصيدة له عدتها ستة عشر بيتا ، وهو البيت
 السابع فيها ، وهى في الصفحتين ١٣٦ و ١٣٧ من ديوانه طبع بيروت سنة ١٨٩١ ،
 ومطلعها :

أَتَغَضِبُ قَيْسٌ أَنْ هَجَوْتُ ابْنَ مِسْمَعٍ
 وَمَا قَطَعُوا بِالْعَزِّ بَاطِنَ وَادِي
 ونصه فيها كما يأتى :

وما كُلُّ مغبون ولو سَلَفَ صَفَقُهُ
 وبِراجِع ما قد فاتهُ بيوداد
 وسَلَفَ بسكون اللام ، أصله سَلَفَ بفتحها ، سكتها لضرورة الوزن ، ومعناه :
 مضى ووجب ، وصَفَقُهُ فاعلُ سَلَفَ ، وهو مصدر مضاف لضمير المتباع .
 والصَّفَقُ : إيجاب البيع ، وذلك أن كلا من البائع والمشتري كان يضرب على يد
 الآخر حين الاتفاق على البيع . والِرِدَاد : فسخُ البيع . وِبِراجِع يروى يراجع .
 والمغبون : الذى ينقص حقه .

٢١ : ١٥ — تَفَرَّقُوا عباديد : قطعاً — وتَفَرَّقُوا شماطيط : جماعات .

٢٢ : ١٦ — هو الكميث بن زيد بن الأخنس الأسدى الكوفى ، ويكنى
 أبا المسهل من شعراء العصر الأموى المجيدين ، ومن أعلم الناس بلغات العرب وأيامها
 وأنسائها ومناقبها ومثالبها ، وكان فيه مع ذلك محاسن لم تكن في شاعر ، توفى سنة ١٢٦ هـ .

٢٢ : ١٧ - رواه اللسان في مادة «ك ب و» ٢٠ - ٧٧ - ١٥ - والتاج فيها
 ١٠ - ٣٠٩ - ١٩ - وفي اللسان بالعذوات بالعين المهملة والذال المعجمة وفي التاج
 بالعذوات بالعين المعجمة والذال المهملة . . والظاهر أن نسخة التاج محرّفة تحريفا
 مطبعيا ؛ لأنه فسر العذوات جمع غداة ، وهي الأرض الطيبة ، وإنما هذا تفسير
 العَدَاة ، فالرواية حينئذ العذوات ، بالعين المهملة والذال المعجمة . والعذوات جمع
 عَدَاة : الأرض الطيبة التربة الكريمة المنبت التي ليست بسبخة . وهذا اللفظ هو
 الملائم للمقام . والعذوات بالعين المعجمة والذال المهملة جمع غداة: وهي البُكَرَة .
 النصار : اسم للذهب والفضة - والنبع : شجر يطول ويعلو وينبت في قمم
 الجبال - والفصافص جمع فِصْفِصَة ، وهي الرطبة من علف الدواب ، ويسمى
 القَت ، وفَصْفَص دابته : أطعمها إياه .

وفي اللسان بتصرف : الكِبَا بضم الكاف وكسرهما : الكناسة والزبل ، وهو
 جمع تكسير ، المضموم جمع كِبَة بالضم ، والمكسور جمع كِبَة بالكسر ، وكِبَة بالضم
 يجمع جمع سلامة على كِبُون في الرفع وكِبِين في النصب والجرّ بضم الكاف فيهما ،
 وكِبَة بالكسر يجمع مثله كِبُون في الرفع وكِبِين في النصب والجرّ بالكسر فيهما أيضا
 ويقال : كَبَا البيت : إذا كَنَسه . أراد : أننا عرب نشأنا في نَزَه البلاد ، ولسنا
 بحاضرة نشئوا في القرى ، أو أننا نشأنا من أصل طيب جيد كالذهب في القدر ،
 وكالنبع في السموّ ، ولم نشأ كغيرنا نشأة حقيرة كعلف الماشية الملقى في الكناسة .
 ٢٣ : ١ - الزُبالة : لم نجد هذا اللفظ بهذا الوزن وبهذا المعنى . والنزى في ظ ،
 ش الذبالة بالذال ، وهي فتيلة السراج .

٢٣ : ٣ - والبُرَة : الحلقة تكون في أنف البعير من شعر أو صفر أو
 نحوهما - والظَبَة : حدّ السيف - والقلة والمِقْلَى : عودان يلعب بهما الصبيان
 فينصبون القلّة ويضربونها بالمِقْلَى .

٢٤ : ٩ - القُطَامِي : هو عُمَيْر بن شَيْبَةَ القُطَامِي التغلبي من شعراء

العصر الأموي . وشعره في التشبيب والحماسة والفخر في الطبقة الأولى ، وله مديح جيد وهجاء شديد : وأخباره في الأغاني وفي الشعر والشعراء وفي الجمهرة .

٢٤ : ١٠ - هذا الشطر عن ظ ، ش . وهو في ص :

ونفُخُوا في مدائهم فطاروا

وهو عجز بيت من قصيدة له طويلة عدتها مائة بيت ، وردت في ديوانه في ص ٨٠ وما بعدها . والشاهد كله :

ألم يُخزِرَ التَّفَرُّقُ جُنْدَ كَيْسَرِي وَأُجْسَلُوا عَنَ مَدَائِهِمُ فَطَارُوا
وهو التاسع والثلاثون في القصيدة ، وقبله وهو الثامن والثلاثون :

فيا قومي هلُمَّ إلى جميع وفيما قد مضى كان اعتبار

فهو يدعو قومه إلى الوحدة ، وفي الشاهد يضرب لهم المثل بضياح دولة كسرى لتفترق أهلها .

٢٤ : ١١ - هو أبو النجم العجلي ذكر في ١٠ : ٨ .

٢٤ : ١٢ - رواية هذا البيت عن ظ ، ش والأرجوزة التي ورد فيها .

وروايته في ص : لو عَصِرَ منه البان يوما لا نعصر

من أرجوزة له في وصف جارية ، وقبله :

بيضاءَ لا يشبعَ منها من نظرَ خَوْدَ يَغْطِي الفرعُ منها المُوتَرُ

لو عَصِرَ منه البانُ والمسكُ انعصرُ

الخَوْدُ : الفتاة الشابة الناعمة . الفرع هنا : الشعر التام - المُوتَرُ : وضع

الإزار - البان : شجر لحب ثمره دهن طيب .

يقول : إنها لحسنها لا يشبع الناظر من النظر إليها ، طويلة الشعر غزيرته حتى

وصل إلى عجزها فغطاه ، وأنه خضل من دهن البان والمسك حتى إنه لينعصر منه إذا

عصر . - والشاهد في : ١ - ٤٣ - ٧ - من شرح الرضي على الشافية وفي ص ١٥

من شرح شواهد الشافية للبغدادى . وفي : ٢ - ٢٥٧ - ٢ - من سيويه كلام

جيد في الموضوع والشاهد .

- ٢٤ : ١٩ - سِبَطْرٌ : طويل ممتد - دِرْفَسٌ - عظيم شديد - والسَّاهِبُ :
الطَّوِيل : وقيل من الخيل والناس .
- ٢٥ : ٢ - سرهفَه : أحسنَ غداءه .
- ٢٥ : ٧ - الصَّعْتَرُ والسَّعْتَر : من البقول مما ينبت بأرض العرب .
- ٢٥ : ٨ - الصَّقْعَبُ والسَّمْعَبُ : الطويل . وقيل الطويل من الرجال .
- ٢٥ : ٩ - الفِرْطِيمُ وفيه لغات : حَبُّ العنصر وثمره . - العِظْلِيمُ :
عصارة بعض الشجر وصبغ أحمر وصبغ أسود .
- ٢٥ : ١٠ - الصَّمْرِدُ من النوق : القليلة اللبن والكثيرته (ضد) -
الهِرْمَلُ من النساء : المسنة . وله معانٍ أخر - الحِرْمِيلُ من النساء : العجوز
المتهمة الحمقاء - الحِضْرَمُ من الآبار : الكثيرة الماء - الضَّمْرُز من النوق :
المسنة - اللَّاطِلُط من النوق : المسنة إذا سقطت أسنانها - الدَّرْدِخُ من الإبل :
التي أُكِلت أسنانها ولصقت بخنكها من الكبر .
- ٢٥ : ١١ - أبو العباس : هو محمد بن يزيد المبرّد ذكر في ٦ : ١٢ .
ونستظهر أنه هو المتصود هنا ، لامعاصره ومناقسه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب
إمام نخاعة الكوفة في عصره المتوفى سنة ٢٩١ هـ .
- ٢٥ : ١٢ - الأبرُثنُ من الأسد كالظفر من الإنسان : أو كالإصبع أو
كالكف كلها - الثُّرْمُثُ : ما فضل من الطعام والإدام في الإناء .
- ٢٥ : ١٣ - الكَلْكَلُ من الرجال : القصير الغليظ الشديد - القَلْقَلُ
من الخيل : الخفيف السريع ، ويروى بالفاء .
- ٢٥ : ١٤ - القِلْدَفُ : الطين الذي إذا نضب عنه الماء يبس وتشقق -
القِرْطَع : قَمَلُ الإبل وهنُّ حُمُر .
- ٢٥ : ١٥ - الهِجْرَعُ والهَيْبَاعُ : ذكرنا في ١٣ : ١٧ .
- ٢٥ : ١٧ - الهِرْكُوْلَةُ : الحسنه الميشية ، وفيها لغات أخر .

٢٦ : ٨ - تُعَالَةٌ ممنوعا من الصرف : علم للثعلب كأسامة للأسد ، وذؤالة للذئب . وتُعَالَةٌ مصروفة : أنثى الثعالب .

٢٦ : ٩ - قوله : « فكنذك يجوز أيضا أن تحمل هِجْرَعًا وهِبْلَعًا وهِيرَكْوَلَةً على أنها من معنى الجِرْع : والبَلْع ، والرَّكْل وقرينة من لفظه » يريد به أن الطائفة الأولى ليست مشتقة من الثانية بزيادة الهاءات في أوائلها ، وإنما تواردتا على معانٍ واحدة ، وهذا تكلف . وقد قال بعد ذلك في أول السطر ١٤ : « والقول الأول له وجه أيضا » : أي القول بزيادة الهاءات .

٢٧ : ١ - الصَّقَعْلُ : التَّمْرُ اليابس يُنْقَعُ في المَخْضِ - الفِطْحَلُ : الزمّن قبل خلق الإنسان .

٢٧ : ٢ - الحِجَجْرُ : الوتر الغليظ .

٢٧ : ٥ - أبو الحسن : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، زامل سيبويه ، وروى عنه كتابه ، وانتقل إلى الكوفة ، ودارس الكسائي كتاب سيبويه ونال جوائزهم - ومذهب الأخفش وسط بين مذهبي أهل البصرة والكوفة ، وتوفي سنة ٢١٥ هـ .

٢٧ : ٦ - الحُخْدَبُ : الضخم الغليظ من الرجال والجمال .

٢٧ : ٧ - الطُّحْلُبُ وفيه لغات آخر : خُضْرَةٌ تعلو الماء المزمّن - الجُوذُرُ والجُوذَرُ : ولد البقرة الوحشية .

٢٧ : ١٠ - العَلَسِيْطُ والعَلَابِطُ من الغنم : الكبير - العُكْمَيْسُ والعُكَامَيْسُ القطيع الضخم من الإبل - الهُدْبُدُ والهُدْأَبِدُ : اللبن الخائر جدا - الخُرْخِيزُ والخُرْأَخِيزُ من الرجال : القوى الغليظ - الجُسْدَلُ من الأمكنة : الكثير الجسندل وهي الحجارة .

٢٧ : ١١ - الذَّلْدَلُ مقصور عن الذَّلَاذِلِ ، وذو الذَّلْمَيْسِ : سافله - الزَكَزَكَلُ : الأثاث والمتاع - العَرْتَنُ ، وفيه لغات آخر : شجر يُدْبَعُ به .

٢٧ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة هذا الرجز .

٢٧ : ١٥ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة هبط

٩ - ٢٩٩ - ١٤ وفي مادة علبط - ٩ - ٢٣٠ - ٤ - وفي مادة فوط - ٩ - ٢٦٢ -

١٢ - والتاج في مادة هبط - ٥ - ٢٤٣ - ٨ ت وفي مادة علبط - ٥ - ١٨٤ - ٢ ت -

وفي مادة فوط - ٥ - ٢١٣ - ١ وفي بعضها خلاف هين . وأبو زيد في نوادره .

وبعدهما خمسة أبيات أخرى في ص ١٧٣ . ولم يُدكّر الرجز في هذه المواضع .

راعى : أفرغنى . وحناح وخيال : اسم راع . وهابطا : نازلا . والقوْط من

معانيه القطيع من الغم . وهو كما قال المؤلف منصوب بهابط في البيت قبله . وهو

الشاهد على أن هبطته بمعنى أهبطته . والعلابط : الخمسون والمائة فأكثر .

يقول : ما راغنى إلا أن أتزل هذا الراعى غنمه الكثيرة حول البيوت .

٢٧ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة هذا الرجز الآخر .

٢٧ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان والتاج في مادة

خرز ، اللسان - ٧ - ٢١٢ - ٩ ت - ، والتاج - ٤ - ٣٤ ، ولم ينسهما أحدهما لثاقلهما .

أعدّ : هياً - والورد : النزول على الماء للشرب - حفز : دفع وحث -

والغربُ هنا : البعيرُ الذي يُحمّل عليه الماء - والجورور من الجمال : الذي لا يتقاد -

والجلالُ : العظيم - والحزخزخُ : القوى الشديد من الإبل والناس .

يقول : هيات لورد الماء إذا جاء وقته جملا لحمل الماء قويا شديدا عظيما .

٢٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧ : ٢٠ - هذا الشعر من الرجز من العروض الخامسة المقطوعة والضرب

المقطوع . ووزنه :

مستفعلن مستفعلن مفعولن مستفعلن مستفعلن مفعولن

ودخله من الزحاف الأزدوج الحسبُ . وهو اجتماع الحسبُ (حذف الثاني

الساكن) والطي (حذف الرابع الساكن) فيصيرُ « مستفعلن » بالحسبُ « مُتَعَلِنٌ »

فينقل إلى « فَعَلَسْتُنْ » .

وقد دخل الخبيل الأجزاء كلها ما عدا العروض فانها مقطوعة ، أما الضرب فلم يقطع ودخله الخبل ، وهذا على رواية ظ ، ش فانها فيهما « عَلَبِيْطٌ » بدل « عَلَابِيْطٌ » المنقولة عن ص . ولم نجد هذا الشاهد ولا قائله فيما بين أيدينا من الكتب .
ويبين من هذه الشواهد الثلاث السابقة . أن المؤلف جاء بها للتمثيل للتام والمحذوف منه الألف . وإن كان الكلام يوهم أنها للتام وحده .

٢٨ : ٦ - خَرْفَجٌ : العيشَ وَسَعَهُ .

٢٨ : ٧ - خَنْدَفٌ : أَسْرَعُ - هَمَلَجَتِ الدَّابَّةُ : حسن سيرها في سرعة - قلقله : حَرَّكَه .

٢٩ : ٣ - العندليب : طُوَيْسِيْرٌ يصوت ألوانا . وقيل هو البلبل والجمع العنادل . - العَضْرَفُوطُ : دُوَيْبَةُ بيضاء ناعمة - القَبَعَسْتَرِي : الضخم : العظيم .

٣٠ : ١ - الإِنْفَحَلُ من الرجال : المُخَلَقُ من الكِبَرِ والمَهرَمِ ، وهي إِنْفَحَلَةٌ .

٣٠ : ٦ - الهَمَرَجَلُ : الخفيف السريع ، وهي بهاء .

٣٠ : ٧ - الجِرْدَحَلُ من الإبل : الضخم - الحِنَزَقَرُ : الدميم القصير من الناس - الجَحْمَرِشُ من النساء : العجوز الكبيرة - القُدَّ عَمِلَةٌ والقُدَّ عَمِلٌ : القصير الضخم من الإبل .

٣٠ : ١١ - الفَرَزْدَقُ : الرغيف . وفنات الخبز ، واحده :

فرزدقة - الحَدَرَنْقُ : الذكر من العناكب أو العظيم الضخم منها .

٣٠ : ١٢ - الهَمَرَجَلُ ذكر في ٣٠ : ٦ - الشَمَرْدَلُ من النَّاسِ والإبل : الفَتِي القوي الجلد ، وهي بهاء .

٣٠ : ١٣ - القِرْطَعِبُ : يقال ما في الماء قِرْطَعِبٌ : أى سخابة ،

وقال ثعلب : هو دابة . الرضوي جعل الشافية في ١ - ٥١ - الجِرْدَحَلُ ذكر في ٣٠ : ٧ - .

٣٠ : ١٦ - أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد تقدم ذكره في ٦ : ١٢
 ٣١ : ١ - الجَحْمَرِشُ ذكر في ٣٠ : ٧ كلب تَحْوَرِشُ كثير
 الخرش : أى الخدش على « نَفْوَعِيلِ » (وليس فى الكلام غيره) . وقد أهمله
 سيويه .

٣١ : ٣ - الصَّهْصَلِيقُ : العجوز الصخَّابة الشديدة الصوت - القَهْبَلِيسُ
 ذكر الإنسان - القنفرش كجحمرش زنة ومعنى .
 ٣١ : ٤ - الخَجْرَعَيْبِلَةُ : الفكاهةُ والمزاحُ - الخَبَعَيْنُ من الـجال
 وغيرهم القوى الشديد .

٣١ : ٥ - القُدْعَمِيلُ والقُدْعَمِيلَةُ : فى ٣٠ : ٧ .

٣١ : ١٢ - قوله : « وواحد تختصُّ به الأفعال وهو : « فَعِيلٌ » إلا
 فى حرف واحد وهو « دُئِيلٌ » وقد ذكرته - بل جاء حرفان آخران وهما « رُئِيمٌ »
 ووُوعِيلٌ » وقد ذكرناهما فى ٢٠ : ٨ .

٣٢ : ١٠ - السِّنْدَأُوُ : الحديد الشديد - القِنْدَأُوُ : القصير من
 الرجال - الحِنْطَأُوُ : الوافر اللحية ، أو العظيم البطن .
 ٣٢ : ١١ - الكِنِيتَأُوُ : كالحِنْطَأُوُ ولفظاً ومعنى .

٣٣ : ٣ - قوله : « فجرى هذان مجرى قولك : « سَفْرَجٌ يُسَفْرَجُ
 سَفْرَجَةً فهو مُسَفْرَجٌ » وإن كان هذا لا يقال ، فانه لو اشتق منه « فِعْلٌ »
 لكانت هذه طريقته : إشارة لطيفة دقيقة من ابن جنى إلى الاشتقاق من أسماء
 الأعيان ، نحو : « أَسْرَجَ من السَّرَجِ ، وأَجَمَ من اللجام ، وسافه من السيف ،
 ونَسَبَلَهُ من النَّبْلِ ، وهو كثير جدا .

٣٣ : ١٦ - العَضْرَفُوتُ والعندليب تقدمتا فى ٢٩ : ٣ - الِيسْتَعُورُ :
 شجرة مساويك ، أشد المساويك إنقاءً للثغر وتبييضاً له .
 ٣٣ : ١٧ - القَبْعُورَى : تقدم فى ٢٩ : ٣ .

٣٥ : ٢ - يريد ابن جني بتفصيل هذه الجملة كل ما قاله أبو عثمان في الإلحاق من أول هذه الفقرة إلى آخر ما بعدها من الفقرات الآتية ، وهذا بلا شك تفصيل غير أن ابن جني جزأ هذا التفصيل وأطال الكلام فيه .

٣٥ : ٣ - هو الكميث بن زيد الأسدي ، وُذكر في ٢٢ : ١٦ .

٣٥ : ٤ - وأنت كثير : يعني به ضروب عليائه ، والكوثر : السيد الكثير

الخير . والعقائل جمع عقيلة ، وهي المرأة الكريمة النفيسة ، وكل شيء كريم نفيس من النوات والمعاني .

٣٥ : ٦ - لم نوفق لمعرفة هذا المحدث .

٣٥ : ٧ - لم نجد هذا الشعر في الكتب التي بين أيدينا .

٣٥ : ٨ - الجليل : جبل مفتول من أدوم أو شعر ، والجمع جُدُلٌ .

٣٥ : ٩ - الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالي الموازي أحد المخضرمين ،

وعاش إلى عصر بني أمية ، وهو من الشعراء المحيدين ، ومما يستجاد له القصيدة التي منها هذا الشاهد :

٣٥ : ١٠ - هذا عجز بيت من القصيدة المذكورة ، وصدوره :

فلما أتته أنشبت في خشاشه

ويروى محكما بدل أزتما .

الخشاش : عويدٌ يُجعلُ في أنف البعير يشد به الزمام ليكون أسرع

لانتقياده - والحماطة واحدة الحماط : وهو شجر عظام تألفه الحيات -

أزتما : ذا زتمة ، وهي هنة تتدلى تحت حنك الشاة ، وفعله زتم يزتم

زتما ، فهو أزتم وهي زتماء .

٣٥ : ١١ - ذو الرمة : هو غييلان بن عقيب ، أحد بني مالك بن

عدي ، أحد الشعراء العشاق في عصر الفرزدق وجربير والأخطل ، وليس

من طبقتهم . ومات سنة ١١٧ هـ

- ٣٥ : ١٢ - هذا البيت من قصيدة لذى الرمة عدتها سبعة وخمسون بيتا ، وهو الثالث والعشرون فيها ، وقد وردت في ص ٣٨٩ وما بعدها من ديوانه .
- ورجعة أسفار : معاودة أسفار - شجاع : حيية - مطرق : ساكن لا يتحرك .
- يقول : إن ناقته معتادة الأسفار ، لا ترجع من سفر حتى تعود إلى سفر ، ويشبه زمامها وهو فوق كاهلها بحية ساكن لا يتحرك ، وقد تركه هو كذلك لإغفائه وهو سار بها . كما يفهم ذلك من بيت قبله . البيت وشرحه في ص ٣٩٤ من ديوانه .
- ٣٥ : ١٣ - هو أبو سعيد عبد الملك بن قُريب الباهلي البصري - أحد أئمة اللغة والغريب والأخبار والملح والنوادر . وكان لا يجيز إلا الأفتح . توفي سنة ٢١٦ هـ .
- ٣٥ : ١٤ - مثنى حضرمي : المراد به الزمام . والحُباب : الحية . والنقأ : الكتيب من الرمل . ومعنى البيت : تلاعب ناقته زماما مجدولا من حضروهوت كأنه ثعبان مما يكون في الرمال يتبعه رجل يحاول أن يصيبه .
- ٣٥ : ١٥ - جيئسل : غير مصروف الضبع ، لأنه علم جنس لها .
- ٣٥ : ١٩ - الأرتطى : القَرَظ ، وتستعمل العرب ثمره في دبغ الجلود -
- المججوع : تقدم في ١٣ : ١٧ .
- ٣٦ : ١٢ - لم يذكر أحد من رواة هذا الشاهد الذين اعتمدنا عليهم اسم هذا الشاعر -
- ٣٦ : ١٣ - هذا البيت من شواهد سيويه ، أورده شاهدا على تذكير معزى . ولم يذكر قائله ، ولا الأعلم الشنمري الذي قال ، والشاهد فيه تنوين معزى لأنه مذكر وألفه للإلحاق بهجوع ونحوه ، ولذلك وصفه بقوله هديا : وهو الكثير الهدب . يعنى الشعر ، والقران جمع قرن : وهو المشرف من الأرض ، وقال سودانا فجمع . لأن المعزى اسم واحد كأنه يؤدي عن جمع فجميل على المعنى سيويه : ٢ - ١٢ - ١١ .
- ٣٦ : ١٤ - السعلاة : الغول أو أخبث الغيلان . والعرب لم يروا الغول

ولكنها تتصوره حيوانا فتاكا جبيثا ، — العزْهارةُ من الرجال : الذى لا يحدث النساء ولا يريدهن .

٣٦ : ١٥ — الجَلَعْبَاءُ من النساء : الجافيةُ الكثيرةُ الشرِّ — الصَّلَعْنَدَاءُ من النوق : المسنةُ الشديدةُ الطويلة — الهجرع : ذكر في ١٣ : ١٧ .

٣٦ : ١٧ — البُهْمَاءُ : واحدة البُهْمَى ، والبُهْمَى تكون واحدة وجمعاً وألفها قال سيويوه : للتأنيث ، وقيل للإلحاق ، وهى نبت تحبُّه الغنم حباً شديداً ما دام أخضر ، فإذا يبسَ هَرَّ شوْكُهُ وامتنع .

٣٧ : ٢ — القبعرى : تقدم في ٢٩ : ٣ .

٣٧ : ٩ — العَرَقُوءَةُ : خشبة معروضة على الدلْو ، جمعها عَرَقٍ وأصله عَرَقُوءٌ ، فأبدل الواو ياءً ، إذ ليس فى كلامهم اسم آخره واو قبلها ضمّةٌ ، فنقل إلى عَرَقِيٍّ ، ثم كرهوا الكسرة على الياء فحذفوها ، فالتقى ساكنان فحذفت الياء — القَمَحْدَوَةُ : مؤخر الرأس المشرف على أعلى العنق من خلف .

٣٧ : ١٠ — المِذْرَوَانِ : طرفا كل شيء وجانباه ، ومذروا القوس : الموضعان اللذان يستقرّ عليهما الوتر — تقول العرب : عَقَلْتُ البعيرَ بشيائين : وذلك أن تعقل يديه جميعا بجبل أو بطرفى جبل وتقول : عقلتُه بشيئتين إذا عقلتَ يداً واحدةً بعقدتين . قال ابن جنى : لو كانت ياء الثنية إعراباً أو دليل إعراب لوجب أن تقلب الياء التى بعد الألف همزة ، فيقال : عقلتُه بشيئائين ، وذلك لأنها ياء وقعت طرفاً بعد ألف زائدة .

٣٧ : ١٢ — أبو الحسن : هو سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط ، تقدم ذكره فى ٢٧ : ٥ — الشُّكَاعَةُ بضم الشين وقد فتحت : نبتةٌ دقيقة العيدان ، ضعيفة الورق خضراء .

« وذكروا البَطْلَيْسِيُّوسِيَّ فى الاقتضاب ، حرفين آخرين من باب « شكاعى ، وشكاعاة » وهما : « خَزَامَى وخزاماة ، وسُهَاتِي وسُهَانَاة » وهذه الثانية عن صاحب

كتاب العين : والخزاي : عشبة طويلة العيدان ، صغيرة الورق ، حمراء الزهرة ،
تَوَزُّها كَنَوْرُ البنفسج ، وهي أطيب الزهر ريحا . وأما السُّهَّانِي فلم نجدها فيما بين
أيدينا من المعجمات . وألِفُ « فُعَالِي » لا تكون لغير التأنيث في مذهب الفريقين
جميعا - البَصْرِيِّين والكُوفِيِّين . - القِصْبَاءُ : نبات ساقه قصب : أي أنابيب
وكعوب . - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصاري ، ذكر في ٦ : ١٢

٣٧ : ١٣ - الحَلَقَاءُ : نبت أطرافه محدّدة كأنها أطراف سعف النخل -
الطَّرَفَاءُ : شجر من العضاة ، واه هذب مثل هذب الأثَلِ ، وليس له خشب ،
وإنما يخرج عصيا سمحة في السماء ، وقد تتحمض به الإبل إذا لم تجد حمضا غيره .

٣٧ : ١٥ - الأَفْكَلُ على أفعل : الرَّعْدَةُ ، ولا فعل له .

٣٧ : ١٦ - الأَيْدَعُ على أفعل : الزعفران أو صبغ أحمر - الأَرْمَلَةُ من
معانيها : المرأة لازوج لها .

٣٧ : ١٨ - مُسَلَّقِي اسم مفعول من سَلَّقِيته سِلْقَاءُ : إذا ألقيته على
قفاه - مُجْعَبِي اسم مفعول من جَعَبِيته جِعْبَاءُ : إذا صرعه وضربت به الأرض .
٣٧ : ١٩ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٣٧ : ٢٠ - هذا بيت من مشطور الرجز ، والشاهد فيه مجيء الفعل
« يُؤكِّرم » بالهمز على الأصل للضرورة والقياس أن يقال « يُكِّرم » بحذف الهمزة .

وانظر هذا الشاهد وأبياتا من الرجز ، من وزنه ورويّه - ويُظنّ أنه منها
في المقاصد النحوية بهامش الخزانة ٤ - ٨٠ ، ٥٧٨ . وفي فرائد القلائد ٣٩١ - ١ ،
وفي ٨٨ وما بعدها من ديوان العجاج : وفي ١ - ١٤٥ - ١ ، ٢ ، ٣ من كتاب
سيبويه وفي اللسان مادة ضَمَرَ : ٧ - ٢٣٢ - ١٥ - وضرغم : ١٥ - ٢٤٩ - ٣ -
وشرح شواهد الرضى على الشافية ٥٨ ، ونسب في هذه المواضع لأكثر من راجز .

٣٨ : ٦ - حوقل : سيتولى الشارح شرحه - جَهَّوْرٌ في كلامه : علاه
وهو من الجهاراة .

٣٨ : ٧ - بَيَّطَرَ البَيْطَارَ الدابة : عاجلها وداواها .

٣٨ : ١٣ - قوله : « كما تصرف رجلا يسمى كَسْعَبًا ، ذكر ذلك

سيبويه » ذكره سيبويه في : ٢ - ٦ - ١ ت فابعداها من كتابه ، وهو كلام طويل فيه تفصيل ، وفيه آراء العلماء ، وفيهم عيسى بن عمر المذكور هنا ، ولولا طول هذا الكلام لنقلناه هنا

٣٨ : ١٤ - عيسى بن عمر مولى خالد بن الوليد المخزومي إمام النحو

في عصره ، وله فيه كتابان : الجامع ، والإكمال ، وفيهما يقول الخليل بن أحمد القراهيدي الإمام الأكبر :

بطل النحو جميعا كله غير ما أحدث عيسى بن عمر

ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقمر

وتوفي سنة ١٤٩ هـ .

٣٨ : ١٨ - الراجز : رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٣٩ : ١ - هذان البيتان هما البيتان الأول والثاني من ستة أبيات وردت

في ص ١٧٠ ، ١٧١ من ديوان رؤبة منسوبة إليه والبيتان الأخيران من هذه الأبيات الستة من شواهد نائب الفاعل في شروح الألفية ، رواهما العيني في كتابيه : فرائد القلائد : والمقاصد النحوية في هذا الباب ، . وقال في الفرائد : « هذا رجز عزاه بعضهم إلى رؤبة ولم يثبت » . وقال في المقاصد : « أقول قائله رؤبة بن العجاج ، وهو من الرجز المسدس » .

وروى اللسان بيتي الشاهد في مادة حقل : ١٣ - ١٧١ - ٢ ت بلفظ : وبعْدَ .

بدل : وبعض ، وقال بعدهما : « وبروى وبعْدَ حَوْقَالٍ » ولم ينسبهما لقائل .

وحَوْقَلُ الرَّجُلُ : إذا مشى فأعيا . وضعف ، وحوقل الشيخ : اعتمد بيديه

على خَصْرَيْهِ .

٣٩ : ٦ - ونظير هذا قولهم : جبرتُ الشيء : إذا قويته ومكثته ، ثم

قالوا : بُرَّجٌ ، والبروج : الحصون الخ .

عالج ابن جنى هذا الموضوع وبيّنه في كتابه الخصائص تحت عنوان « باب في الاشتقاق الأكبر ص ٥٢٥ من الجزء الأول طبع الهلال .

٤٠ : ١ - روى اللسان البيت الثالث في مادة شعب : ١ - ٤٨٣ - ٧ ت منسوباً لسهم الغنوى . ورواه البغدادي في : ٤ - ١٢٥ - ١٤ من الخزانة بخلاف قليل في الشطر الأول ، ونسبه لسهم الغنوى أيضاً . وهو سهم بن حنظلة بن غنى بن أعصر ، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وهو فارس مشهور وشاعر محسن . أما البيتان الأول والثاني فلم نعرّ عليهما .

وأمرّة بن محمّان السعدى التيمى سيد بنى ربّيع - وهو شاعر مقبل ولصّ شريف يدعى أبا الأضياف ، وكان في عهد جرير والفرزدق فأخلاه - أبيات من هذا الوزن والقافية ، وليست هذه الأبيات منها ، وأبياته في ص ٣٨٣ من المؤلف والمختلف للآمدى .

٤٠ : ١ - السيب للفرس : شعر الذنب - والحبّ : السير السريع - الأقب : الضامر ، والجمع قبّ . نَقَبَهُ يُنْقِبُهُ نَقْبًا : نَقَبَهُ . والبَيْطَار : معالج الدواب . والسَرَرَّ بالتحريك : داء يأخذُ الفرس في سُرَّتِهِ . ويَدِجُهُ مضارع وَدَجَهُ وَدَجًا وَوَدَجًا : إذا قَطَعَ وَهَجَهُ ، وهو كالفَصْد في الإنسان : والوَدَجُ بالتحريك : عرق غَدِيظ في العنق ، والجمع أوداج .

التي تَشَعَّبُ : يريد المنية لأنها تشعب : أى تفرق :

٤١ : ٩ - الرّاجز هو أبو الشعثاء العجاج ، واسمه عبد الله الطويل . من فحول رجاز الإسلام ، لقي أبا هريرة وسمع منه الحديث .

٤١ : ١٠ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة للعجاج يعاتب ابنه رؤبة ، عدتها ستة وستون بيتاً . وهو الثامن والخمسون فيها . وهى في الصفحة ٣٨ وما بعدها من ديوانه .

والشاهد ورد في الأرجوزة بالعين بدل الهاء ، وهو :

سرعفته ما شئت من سرعاف

والسرَّهاف والسرَّعاف واحد ، يقال : سرهفته وسرعفته ، سرهفة وسرعفة ،
وسرهافا وسرعافا : إذا أحسنت غذاءه .

٤١ : ١٧ - مَهْدَدٌ : اسم امرأة ، قال ابن سيده : « وإنما قضيتُ على
ميم مَهْدَدٍ أنها أصل ؛ لأنها لو كانت زائدة لم تكن الكلمة مفكوكة وكانت مدغمة
كسَدَدٍ ومردِّ ، وقال سيويوه نحو ذلك .

٤١ : ١٧ - التردد : المكان الغليظ المرتفع ، وظهر التضعيف لأنه مُلْحَقٌ
بفعل - والملاحق لا يدغم والجمع قرادد - سُرْدُدٌ وسُرْدَدٌ : موضع ، قال
ابن جنى : « إنما ظهر التضعيف في سُرْدُدٍ لأنه ملحق ، ووقع في هذا اللفظ خطأ
مطبعي فكتب سُوْدُدٍ بهمزة على واو بدل الراء - عُنْدُدٌ وعُنْدَدٌ : يقال :
« مالى عنه عُنْدَدٌ » أى بُدِّ . والنون هنا أصل لأنها ثانية والنون لاتزاد ثانية إلا
بِثَبَّتِ .

٤٢ : ١٣ - النحويون قد يقيسون قواعد النطق التي تعمل في الكلام بأعمال
الإنسان الأخرى ، فيجىء القياس مع الفارق ويبعد عن الحقيقة بأكثر مما يقرب
إليها كما ترى في هذين المثليين ، وله نظائر كثيرة كما أشار ابن جنى بقوله : « ما
جرت به عادة النحويين » .

٤٣ : ٦ - سَلَقَاهُ وَجَعَبَاهُ : ذكرا في ٣٧ : ١٨ .

٤٣ : ٨ - باب « جَلَسَبَ وَمَهْدَدٌ » : مطرد ، وباب « كَوَثِرَ ، وَجَهْوَرٌ »
غير مطرود في : ١ - ٣٦٣ - ١١ من الخصائص لابن جنى - الطبعة الأولى -
كلام جيد في الإلحاق المطرد وغير المطرد .

٤٥ : ٣ - هَجْرَعٌ : ذكر في ١٣ : ٧ .

٤٥ : ٥ - الحَيْفَقَ : السريع . قد يكون للذكر والتأنيث عليه أغلب ،
تقول : ناقة حَيْفَقٌ ، وظليم حَيْفَقٌ ، وامرأة حَيْفَقٌ : وهى الطويلة الرفيعة ،
الذقيقة العظام ، البعيدة الخطو .

٤٥ : ٦ - أصله تتعدى : أى تتجاوز حذف إحدى تاءيه تخفيفا .

٤٥ : ١٣ - ظَرْفَقَ : بمعنى ظرف وزيادة ؛ لزيادة المبنى ، وهو من الإلحاق
المطرد نحو جَلَبَبَ انظر ٤٣ : ٨ .

٤٧ : ٤ - قَفَعَدَدَ : قصير - هم رجل ذكر فى ٣٠ : ٦ .

٤٧ : ٦ - مَهْدَدٌ ، قَرْدَدٌ : ذكر فى ٤١ : ١٧ .

٤٧ : ٨ - فدوكس : ذكر فى ١٤ : ٢ - السَّمِيدِع : ذكر فى ١٤ : ١ .

٤٧ : ٩ - سَبَهَلَل : جاء سَبَهَلَلًا : بلا شىء ، وقيل بلا سلاح ولا

عصا - صمعدد : هكذا ورد فى النسخ الثلاث صمعدد بالعين المهملة . والذى
فى اللسان : رجل صَمْعَدٌ : صُلْبٌ ، فيجوز أن يلحق بِسَمْعَرَجَل ، فتزاد دال
فيصير «صمعدد» - والذى فى المعجمات صَمَخْدُد بالحاء المعجمة ، والصمخدد:
الخالص من كل شىء .

٤٧ : ١٠ - العفنجج : الضخم الأحمق ، ومن الإبل الجديدة المنكرة .

٤٨ : ١ - القردسة : الشدة والصلابة - قَرْدَحَ الرجلُ : أقر بما يطلب

إليه أو يطلب منه - قوله : « لو كان هذا ممّا يُنطق به » يُفهم أن الكلمتين
« قَرْدَسٌ وقَرْدَحٌ » لم ينطق بهما فى العربية ، غير أننا فسرناهما من كتب اللغة
فهما فيها .

٤٨ : ٤ - الحَلَبَسُ بالحاء المهملة على وزن « جَعَعَمَر » : الحريص

الملازم للشىء ، وهى فى النسخ الثلاث بالحاء المهملة بصيغة الماضى ، وليس فى هذه
المادة فعل فى اللسان .

- ٤٨ : ٤ - الجَلْبِيحُ بالجمجمة والحاء المهملة بكسرتين بينهما سكون :
 من النساء : القصيرة ، وقيل العجوز النميمة - قَرَدَةٌ : انزع قِرْدَانَهُ ، وهذا
 فيه معنى السلب . وقَرَدَهُ : ذلَّله . وهو من ذلك . لأنه إذا قَرَدَ سَكَنَ وذلَّ -
 جَلَبَّ القومُ : صاحوا واختلطت أصواتهم .
- ٤٨ : ٨ - المرمريس : الداهية . وداهية مرمريس : شديدة . ورجل
 مرمريس : داهٍ - القَرَقَرُ : الظَّهْرُ والصحراء البارزة .
- ٤٨ : ١٠ - القَرَقَلُ : ثوبٌ بغير كَمَّيْنِ . وقميصٌ من قُمُصِ النساءِ
 بلا لَبِيْنَةٍ . الجمع قراقل . - القَرَفِخُ والقَرَفِخَةُ : البَقْلَةُ الحمقاء ولا تنبت
 بنجد وتسمى الرحالة .
- ٤٨ : ١١ - زهزق في ضحكته : اشتدَّ فيه وأكثر منه - دَرَدَبَ :
 عَدَا عَدُوًّا والخائف .
- ٤٩ : ١٢ - قوله : « وجميع هذه الأمثلة منسَّرٌ في فصل في آخر الكتاب »
 يريد بالفصل الجزء الثالث .
- ٤٩ : ١٥ - اشبيباب : مصدر اشبابَ الفرسُ وغيره : كان لونه أبيض
 يصدعه سواد في خلاله . أو غلب بياضه سواده . - احمرار ، مصدر احمرار الشيء :
 كان لونه أحمر .
- ٤٩ : ١٦ - احرنجام : مصدر احرنجم التومُ : اجتمع بعضهم إلى بعض .
- ٥٠ : ١٣ - مَتَّيُوسَاءُ : اسم لجماعة التيوس - مَبَّغُولَاءُ : اسم لجماعة
 البغال - مَعَّيُورَاءُ : اسم لجماعة الأعيار وغلب على الوحشي .
- ٥٠ : ١٤ - مَمَّاتُونَاءُ : اسم لجماعة الأتُن - مَشَّيُوخَاءُ : اسم لجماعة
 الشيوخ . والشيوخ من بلغ الخمسين ، وقيل غير ذلك - مَكَّسُورَاءُ : اسم لجماعة
 الكبار - مَصَّعُورَاءُ : اسم لجماعة الصغار - مَعَّسُودَاءُ : اسم لجماعة العبيد وهي
 ساقطة من ظ و ش ، وهي في ص ، ولكنها سقطت من الطبع سهوا وموضعها بعد

مَصْعُورَاء - مَعْلُوجَاء : اسم لجماعة الأعلاج ، والعَلِجَ هو العَئِير والرجل من الكفار - مَشْيُوحَاء : هم في مشيوحاء من أمرهم : أى اختلاط ، والمشيوحاء أن يكون القوم في أمر يتدرونه .

٥٠ : ١٥ - الهَزَنُورَانُ : الحديد السَّيِّءُ الخُلُقُ - عُرَيْقِصَان : نبت واحدته عُرَيْقِصَانَةٌ ، قِيلَ (الخندقوق) - مَعَكُوكَاء ، يقال : وقعوا في مَعَكُوكَاء : أى غُيِّرَ وجِلْبَةٌ وشرٌّ - بَعَمَكُوكَاء : موضع - قَرَعَبِلَانَةٌ : دُوَيْبَةٌ عربضة عظيمة البطن .

٥٠ : ١٦ - عَقْرُبَانٌ وَعَقْرُبَانٌ : ذكر العقارب .

٥١ : ٣ - العَضْرُفُوطُ والعَنْدَلِيبُ : ذَكَرَا فِي ٢٩ : ٣ .

٥١ : ٤ - الخندقوق : الطويل - القبعثري : ذكر في ٢٩ : ٣ .

٥٢ : ١ - الضَّبَّعُطْرَى : الشديد الأحق .

٥٢ : ٢ - القَرَعَبِلَانَةُ : ذَكَرَتْ فِي ٥٠ : ١٥ .

٥٤ : ٣ - الزَّئْبِرُ وَالزَّئْبِرُ : مَا يَلْعُو الثَّوْبَ الْحَدِيدَ كَالْقَطِيفَةِ -

الضَّئِبِيلُ : الدَاهِيَةُ .

٥٥ : ١٦ - الحرف المستعلي هو الصاد المهملة في صار والطاء المهمة

في طاب ، وبقية أحرف الاستعلاء وهي سبعة : الحاء ، والضاد ، والطاء ، والغين ، المعجمات ، والقاف . والاستعلاء : ارتفاع اللسان عند النطق بالحرف لكمال قوة الاعتماد على المخرج ، والصاد في صالح ، والحاء في خالد من أحرف الاستعلاء ، فالإمالة : وهي أن يُسْحَى بِالْفَتْحَةِ نَحْوَ الْيَاءِ أَوِ الْكَسْرِ لِاتِّلَامِ حُرُوفِ الْاِسْتِعْلَاءِ ، ومع ذلك وردت معها في الأفعال .

٥٦ : ٨ - أسباب الإمامة الستة : انظرها في شرح ابن يعيش على المفصل

٩ - ٥٥ - ١٥ .

٥٧ : ١٧ - الشاعر : هو النابغة الذبياني . ذكر في ١٩ : ١٣ .

٥٨ : ١ - هذا البيت من قصيدة له يعتز للنعمان بن المنذر عدتها ثلاثة وثلاثون بيتا ، وهو الثامن فيها ، وهي في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي ، والرواية في الديوان وفي اللسان : ألمأ أصح ، والوازع : الزاجر عن اللهو - والصبا : جهالة الفتوة - يقول : عانت شيبى على ما كان من جهالتى وطوى وقلت لأئما نفسى : « لأن لم أفق من غفلتى ومعى الوازع وهو شيبى » .

٥٨ : ٦ - الشاعر : هو المتلمس ، واسمه جرير بن عبد المسيح خال طرفة ابن العبد ، وكانا في زمن عمرو بن هند ملك الحيرة ، وصاحب يومى البؤس والنعيم المشهورين في الجاهلية ، وتوفى المتلمس قبل البعثة .

٥٨ : ٧ - هذا البيت من قصيدة له عدتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الثالث فيها ، وهي في ص ٦٤ و ٦٥ من الأصمعيات . . والشاهد من شواهد شروح الألفية وأورده العيني في ص ٣٨٨ من فرائد القلائد ، وفي ٤ - ٥٦٨ - ١٤ من المقاصد النحوية على هامش الخزانة منسوبا للمتلمس ، وبعد أن أعربه قال : « أبى الله إلا كونى ابنا لها ، أى لأمى - وابنا أصله ابن زيدت فيه الميم للمبالغة ، كما زيدت في زُرُقُم وشَجَعَم .

٥٨ : ٨ - القائل الآخر ، هو نُصَيْبُ الأَكْبَرِ مولى بنى مروان ، ويسكنى أبا الحَجَّجَاء ، شاعر فحل فصيح كبير النفس ، وفد على عبد العزيز بن مروان في مصر ، فاشتراه وأعتقه ، وأكرمه .

٥٩ : ٥ - الحِلْس : كساء تحت رحل البعير .

٥٩ : ١٠ - الثُّبَّة : الجماعة من الناس ، والفرسان ، والهاء بدل من واه عند الأكرين ، فأصلها ثُبُو ، أو ياء عند بعضهم فأصلها ثُبِي ، وليست

للتأنيث ، ومع ذلك تفيد التأنيث ولذلك لاتصرف إذا سُمي بها - العفريت من الرجال
القوى المتشيطن ، والتاء فيه للإلحاق بقنديل والياء زائدة - السَّنْبَيْتَة : الدهر والتاء
فيه للإلحاق على قول سيبويه .

٥٩ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٥٩ : ١٨ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وهما من شواهد سيبويه -

انظرهما في - ٢ - ٨١ - ١ - منه - والعروضات : جمع عِيْضَة ، والعِيْضَة من شجر
الطلع وهي ذات شوك - ويأزِم : يعض - واللهازم : جمع لِهْزِمَة ، وهي مُضغَة
في أصل الحنك .

٦٠ : ١ - الآخر : هو المتنخل الهذلي ، واسمه مالك بن عويمر ، شاعر

مُحَسَّن من شعراء هذيل ، وأخباره وشعره في - ٢٠ - ١٤٥ - ١٨ من الأغاني ، ٦٤٢
الشعر والشعراء ، وفي أول القسم الثاني من ديوان الهذليين .

٦٠ : ٢ - هذا البيت من قصيدة له عدتها أحد عشر بيتا ، والشاهد هو

الخامس فيها ، وهي في ص ١٥ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين .

وهو في اللسان في مواد نسع - ١٠ - ٢٣١ - ١١ - ، أوب - ١ - ٢١٥ -

٤ - هز - ٧ - ٢٩١ - ٦ - ، مسع - ١٠ - ٢١٣ - ١٢ - والدريس : الثوب

الحقاق - والمؤوبَة : ريح تأتي مع الليل - والتسع والمسع : ريح الشمال ،
والعضاة : كل شجر له شوك - والتهزير : التحريك - ويروي مؤوَبَة بالياء المثناة
التحتية ، أي تحمله على أن يأوى .

٦٠ : ٩ - هو أحمد بن يحيى بن يسار الشيباني ولاءً البغدادي الإمام

أبو العباس ثعلب ، إمام الكوفيين في النحو واللغة ، وكان بينه وبين المبرّد منافرات ،
توفي سنة ٢٩١ هـ - ابن الأعرابي : هو أبو عبد الله محمد بن زياد من موالى بني هاشم ،
كان نحويا عالما بالشعر واللغة ، وربيبا للمفضل الضبي ، قال تلميذه ثعلب :
« لزمته بضع عشرة سنة ما رأيت بيده كتابا قط » توفي سنة ٢٣١ هـ .

٦٠ : ١٠ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٦٠ : ١١ - رواهما اللسان في غير موضع منه ، وزاد عليهما بيتا ثالثا مثلهما من مشطور الرجز - والقِرْضاب ، يقال : قرضب الرجلُ : إذا أكل شيئا يابسا فهو قِرْضاب - وَسِمَةٌ بضم السين وكسرهما جميعا : اسمٌ ، والذاهب منه الواو ، وتقديره افْعُ لأنَّ جمعه أسماء وتصغيره سُمِّيَ . ولغاته اسمٌ واسمٌ وسيمٌ وسِمٌ .

٦٠ : ١٢ - الآخر : رجل من كلب على ما ورد في ص ١٦٦ س ٦ من النوادر لأبي زيد .

٦٠ : ١٣ - هذا بيت من مشطور الرجز ، رواه أبو زيد في ص ١٦٦ من نوادره ، وروى قبله بيتين وهما :

أرسل فيها بازلا يُقَرِّمُهُ وهو بها ينحو طريقا يَعْلَمُهُ
باسم الذي في كل سورة سُمِّيَ

يريد : أرسل الراعي في الإبل للضراب بعيرا في التاسعة من عمره محجوزا عن العمل ليقوى على الضراب أرسله باسم الله الذي يذكر اسمه في كل سورة .

٦٠ : ١٤ - لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٦٠ : ١٥ - روى أبو زيد هذين البيتين في ص ١٦٦ س ١٢ ، ١٣ مع قليل من الفرق بين الروایتين ، وأعاد رواية البيت الأول في س ١٥ برواية أخرى - وقال : قال أبو زيد : « يقال : سُمِّيَ وَسِمُهُ ، يريد الاسم » . ورواهما اللسان في مادة س م و - ١٩ - ١٢٧ - بلفظ : بِمِدْحَةٍ : بالباء بدل : مِدْحَةٍ ، باللام ، وقال قبلهما وبعدهما : قال أبو العباس : « السُمِّيَ مقصور سُمِّيَ الرجلِ بَعْدُ ذهابِ اسمه - يعني الصيت ، ثم روى البيت الثاني رواية أخرى .

٦٠ : ١٨ - هو لقيط بن بكر شاعر جاهلي قديم مقل لا يعرف له شعر غير القصيدة التي منها الشاهد ، وقطع من الشعر لطاف متفرقة ، وهو من إياس .

٦٠ : ١٩ - روى التاج في مادة جرع - ٥ - ٣٠٠ - ٢٥ الشاهد وبعد

بيتا آخر وهما كما يأتي :

يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجَرَاعَا هاجت لى الهم والأحزان والجزعا
وقال : الجَرَاع : موضع ، وأشار إلى رواية أخرى ، ورواه الأغانى فى - ٢٠ -
- ٢٣ - ١٦ ، وفى - ٢٠ - ٢٤ - ١٠ فى ترجمة لقيط الإيادى مع فرق قليل بين
الروايتين ، وروى معه سبعة عشر بيتا كتبها لقيط إلى قومه إيادى يخذرهم كسرى .
٦١ : ٧ - أبو النجم العجلى ، ذكر فى ١٠ : ٨ .
٦١ : ٨ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد فى ص ١٦٥ من النوادر ،
ومعه بيت تال هو :

ذو خِرَقٍ طُلُسٍ وشخص مِذْأَلٍ

منسوبين لأبى النجم ، ورواهما اللسان فى مادة يمن - ١٧ - ٣٥٣ - ٨ لأبى النجم
أيضا . وفى هامش اللسان فى هذه المادة عن التكملة رواية مخالفة منسوبة للعجاج ،
وفى ديوان العجاج ص ٥٠ وما بعدها أرجوزة طويلة فيها هذه الرواية - والصواب
أن البيتين لأبى النجم ، وهما فى لاميته المشهورة غير أنهما غير متوالين فيها ، فالأول
ترتيبه فيها التاسع والسبعون ، والثانى الثالث والسبعون ، واللامية كلها واحد وتسعون
بيتا ومائة بيت ، وهى فى ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية لليمنى - وأيمن .
جمع يمين ، وأشتمل : جمع شمال - والطلُّس : جمع أطلُّس ، وهو من الثياب
الخلق أو الوسخ - والمِذْأَل : الذى يمشى مشيا سريعا خفيفا .

٦١ : ١١ - أبو العباس : هو المبرِّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٦١ : ٩ - فى مادة ي م ن من لسان العرب - ١٧ - ٣٥٤ - ٨ ت - وما

بعده كلام جيِّد فى « ايمن » وإحصاء لما ورد فيه من وجوه .

٦١ : ١٤ - الإِسْت : العجُّز ، وقد يراد بها حلقة الدبر . وانظر تصريحها

فى مادة سته من اللسان - ١٧ - ٣٨٨ - ١١ وما بعده ، وفى - ٢ - ١٢٢ - ٥

من كتاب سيبويه .

٦٢ : ١ - في هذا الحديث روايات أخر - والوكاء : سير أو خيط يشد به فم السقاء أو الوعاء ، والسّه : الدبُرُ : أى أن يقظة عين المتوضئ من السّه كالوكاء من السقاء تمنع خروج الريح ونقض الوضوء ، فاذا نام غفلت العين فأنحلت وكاء السّه فخرجت الريح وانتقض الوضوء ، وهذا كما قال صاحب التاج من أحسن الكنايات وألطفها .

٦٢ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الرجز .

٦٢ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وثانيهما من شواهد الكتاب ، وقد ورد في ٢ - ١٢٢ - ٩ منه مع خلاف هيين . وقال الشنتمرى في ذيل هذه الصفحة كلاما يشبه ما أشرنا إليه ٦١ : ١٤ .

والصئبان : بيض البرغوث والقمل ، يريد أنهم في الدناءة والخسة كصئبان الإست .

٦٢ : ٤ - القائل : هو عامر بن الطفيل العامرى بن مالك ابن عم لبيد الصحابى ، أدرك الإسلام ولم يسلم .

٦٢ : ٥ - ورد هذا البيت فى ص ١٦١ من النوادر ، وفى مادة كوم فى اللسان - ١٥ - ٤٣٤ - ٦ ت ، وفى التاج ٩ - ٥٢ - ١٠ - وفى مادة سته فى اللسان - ١٧ - ٣٨٨ - ١٦ ، وفى التاج ٩ - ٣٨٩ - ٢٧ - وفى مادة خطى فى اللسان - ١٨ - ٢٥٤ - ١٦ - وفى التاج ١٠ - ١١٦ - ١٠ - وفى بعض هذه المواضع ذكر معه بيت قبله ، ونسب فى بعضها إلى قائله مع اختلاف فى اسمه وورد البيتان معا وليس معهما غيرهما فى النوادر وفى أول ص ٢٦ من ديوانه وأولهما :

وأهلكنى لكم فى كل يوم تعوجكم علىّ وأستقيم

ونص الشاهد فى المواضع كلها كنصه هنا . وفى النوادر : المواجن واحدها مبيجة ، وهى المدقة التى للقصار - خاطيات : كثيرة اللحم اه - الأكوار : جمع كور ، والكور : الرحل بأداته ، وفى ص ١٧ س ٣ وما بعده من النوادر : كوم : ضيخام الأسنمة : الذكر أكوّم ، والناقّة كوّماء .

٦٣ : ٨ - قوله : « هذه المحذوفات » يريد به الكلمات المحذوفات اللام

نحو ابن .

٦٤ : ٣ - القائل غير معروف ، وفي - ١ - ٣٤٩ - ١٤ من الخزانة في هذا

الشاهد ما يأتي ، مع كثرة تداوله في كتب اللغة والنحو لم ينسبه أحد إلى قائله ولا ذكر له تنمة .

٦٤ : ٤ - في هذا البيت روايات أخر ، وورد في ٣ - ٣٤٧ - ٢ من

الخزانة ، وفي مادة يدي في اللسان ٢٠ - ٣٠٢ - ١٥ والتاج ١٠ - ٤١٨ - ٢٧ ،

وقال في الخزانة : إنه مثنى يدًا بالقصر فلعمَّا تَنَى قلبت ألفه ياءً كـ « فَيَتِيَانِ » مثنى

فَتَى ؛ لأن أصلها الياء ، وأفاض في الكلام فيها - ومحلِّم بلام مكسورة ، يقال :

إنه من ملوك اليمن ، وفي رواية عند محرقٍ براء مكسورة ، وهو عمرو بن هند ملك

الخيرة ، وقيل الحارث بن عمرو ملك الشام - وإذا أريد باليدين العضوان ، أريد

ببياضهما : طهارتهما - وضامه : ظلمه - وضهده : قهره . والمعنى : لهذا الملك

يدان طاهرتان عن موجبات الدم ، وتمنعانك أيها المخاطب أن تكون مظلوما فتنصرك

على ظلمك وتعينك عليه .

٦٤ : ٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٦٤ : ٨ - قلا الناقة والإبل يقولونها قَلَوًا : ساقها وطردها ، والأصل قلا

العَيْرُ آتَنَهُ ، ودلوتُ الناقةَ والإبلَ أدلواها دَلَوًا : سقها سَوَاقًا رفيقا رويدًا .

يقول لصاحبيه على عادة العرب : لاتسوقاها بعُتْفٍ ، بل سوقاها برفق ، فإنَّ

أمامكما اليوم والغد ، فلا حاجة إلى القَلَوِ ، وهو السوق الشديد - وغَدُوٌّ هو أصل

غدٍ حذفوا الواو بلا تعويض ، والغَدُوٌّ هو اليوم الذي يأتي بعد يومك ، ولم يستعمل

الغد تاما إلا في الشعر ، فهو يريد بالغدِ : الغد .

٦٤ : ٩ - الآخر هو لبيد بن أبي ربيعة العامري من أصحاب المعلقات أدرك

الإسلام ، وأسلم وتنسك ، ومات سنة ٤١ هـ عن ثلاثين سنة ومائة سنة ، وقيل

غير ذلك .

٦٤ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له ، عدتها ثمانية عشر بيتا ، وهو الخامس فيها ، وهى فى ص ٢١ وما بعدها من ديوانه طبع أوروبة - وشرح الشاهد فى الديوان : هو غَدَوْاْ معني غدا ، يقول : بينا هم أحياء إذ ماتوا ، وكذلك الديار بينا هى عامرة إذ أقفرت من أهلها فصارت بلاقع ، أى قفارا .

٦٦ : ٣ - روى هذا الشاهد فى النسخ الثلاث كما تراه هنا بلفظ : الشحم ، بدون باء الجرّ ، ورواه سيبويه فى ٢ - ٦٤ - ٦ - وفى ٢ - ٢٧٣ - ١ منه منسوبا إلى غيلان ، ورواه العينى فى كتابيه المقاصد النحوية - ١ - ٥١٠ - ٣ - من هامش الخزانة ، وفرائد القلائد - ١٩ - ١٨ فى باب المعرف بالألف واللام فهما كما رواه سيبويه فى الموضوعين بلفظ : بالشحم ، منسوبا كذلك فى الكتابين إلى غيّلان بن حريث الربعى الرّاجز . فإجماع هذه الروايات على أن البيت فيه « بذل بالشجر » هو الذى يستقيم معه تخريج ابن جنى ويتضح منه خطأ النسخ الثلاث فى إيرادها العبارة « بذل الشحم » من غير تكرير الباء . وقد أيّد هذه الرواية الأعلّم الشنترى فى ذيل ٢ - ٦٤ - ٦ من الكتاب ، وانظر قوله وقول العينى فى كتابيه فى المواضع المذكورة آنفا ، والخزانة فى ٣ - ٢٣٩ - ٦ ت وما بعده .

٦٦ : ١٢ - هو عبيد بن الأبرص بن عوف من بنى أسد ، من فحول شعراء الجاهلية ، وقد على النعمان بن المنذر - لسوء حظه - فى يوم يؤسه فقتله .

٦٦ : ١٥ - هذه الأبيات الثلاثة : هى الأولى من قصيدة لعبيد عدتها سبعة عشر بيتا وردت فى ص ٢٠ من ديوانه ، وفى ٣ - ٢٣٧ - ٢ - وما بعده من الخزانة وشرحها البغدادي وقال : « ينادى ويخاطب المثنى على عادة العرب فى ذلك ويطلب منهما الوقوف عند المنزل الدارس الذى أصبح كالثوب الخلق تحت آثاره الأمطار ورياح الشمال ، والسؤال عن خبره وخبر من كانوا فيه ، وهذا المنزل قد يعنى به جيرانك المتمسكون بوصالك » .

٦٦ : ٢٠ - هذا البيت من قصيدة عبيد بن الأبرص - وانتجعناه : أتيناها نطلب

معروفه . والحارث الأعرج ، هو أبو الحارث الأصغر وجد عمرو بن الحارث الأصغر الذي نزل به النابغة حين ذهب إلى غسان فراراً من النعمان بن المنذر ملك الحيرة - والجَحْفَلُ : الجيش الكثير فيه خَيْلٌ - ورمحٌ خَطَّارٌ : ذواهترازٍ شديدٍ يخطر خطرانا بلجودته - والعوالى جمع عالية ، وهى القناة المستقيمة ، فالعوالى هنا الرماح .

٦٧ : ٤ - فى ٢ - ١٩٣ - ١٢ - وما بعده من الخزانة خلاف بين العلماء فى اسم هذا الشاعر ، وأكثر الأسماء ذكراً فى هذا الخلاف ، عمرو بن امرئ القيس الخزرجى ، وقيس بن الخطيم - وفى اللسان فى مادة وكف : أنشد ابن السكيت لعمرو بن امرئ القيس ، ويقال لقيس بن الخطيم .

فأما عمرو بن امرئ القيس ، فهو خزرجى جاهلى ، وهو جدّ عبد الله بن رواحة ، حكّمته الأوس فى حرب بينها وبين قومه الخزرج ، وأبى الخزرج حكمه واستؤنفت الحرب ، فقال القصيدة التى منها الشاهد .

وأما قيس بن الخطيم ، فهو أوسى جاهلى ، وكان بينه وبين حسان بن ثابت منافسات ، فكان حسان يذكر أخته فى شعره ، وكان قيس يذكر امرأة حسان فى شعره أدرك الإسلام وجنح إليه ولم يسلم ، وذكر فى الصحابة وهما .

٦٧ : ٥ - هذا بيت من قصيدة لعمرو أو قيس عدتها سبعة عشر بيتاً وهو التاسع فيها ، ذكرها البغدادي فى ٢ - ١٨٩ - ٣ ت وما بعده من الخزانة ، وذكر سيديويه الشاهد فى ١ - ٩٥ - ٦ . وقال البغدادي والشتمرى فيه فى هذين الموضعين ما خلاصته : حذف النون من الحافظين استحقاقاً لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نيّة إثبات النون ، كما حذفوها من اللذين والذين حين طال الكلام ، ولو خُفِض على حذف النون للإضافة لجاز .

٦٧ : ٦ - نسب ابن جنى فى كتابه المحتسب قراءة « الصلاة » فى قوله تعالى « والمقيمى الصلاة » بالنصب إلى عمرو بن العلاء إمام القراء ، وقال فيها : أراد

المهيمين ، فحذف النون تخفيفا لا لتعاقبها الإضافة ، وذكر قول الأخطل والأشهب وغيرهما وأفاض في الموضوع في ص ٥٣٥ وما بعدها .

٦٧ : ٨ - الشاعر هو الأخطل - ٢١ : ٣ .

٦٧ : ٩ - هذا البيت من قصيدة للأخطل يهجو جريزا ويفتخر على قيس ، وعدتها ثمان وأربعون بيتا ، وهو السادس عشر فيها ، وهي في ص ٤١ وما بعدها من ديوانه . - ينادى بنى كليب بن يربوع رهط جرير ، ويفخر بأن عميّه قتلا الملوك ، وأنقذا الأسرى ، وفي عميّه أقوال منها : أنهما عمرو ومرة ابنا كلثوم ؛ فان عمرا قتل عمرو بن هند ، ومرة قتل المنذر بن النعمان بن المنذر - والبيت من شواهد سيويوه فانظره وشرحه في ١ - ٩٥ - ٩ منه .

٦٧ : ١٠ - الأشهب بن رُمَيْلَة : شاعر مُخَضَّرَم ، أدرك الجاهليّة والإسلام وأسلم ، وهو أحد إخوة أربعة ، ورميلة أمهم ، كانوا أعزة في الجاهلية والإسلام ، وكان الأشهب يهاجى الفرزدق .

٦٧ : ١١ - قالوا الأشهب ، في قوم قتلوا بفلسج ، وهو موضع كانت فيه وقعة ، تنوء بساعد : تنهض به مثقلة - وشريّ : موضع تأوى إليه الأسود ، قيل : هو شريّ الفرات ، وبه غياض وآجام - والحردّ : الغيظ والحقد ، والبيت الأوّل من شواهد سيويوه ، فانظره في ١ - ٩٦ - ٢ منه ، وانظره في المحتسب لابن جنى في الكلام على قراءة من قرأ « والمقيمى الصلاة » بالنصب ص ٥٣٥ .

٦٧ : ١٩ - الشاعر : هو أبو الوليد حسان بن ثابت الأنصارى ، مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأسلم وصار شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكفاه بذلك شهرة وشرفا ، مات في خلافة معاوية عن عشرين سنة ومائة ، قضى نصفها في الجاهلية ونصفها في الإسلام .

٦٨ : ١ - هذا البيت من قصيدة له في رثاء عثمان بن عفان ، وعدتها عشرة أبيات وهو الخامس فيها ، وهي في ص ٣٣٨ وما بعدها من ديوانه غير أن الشاهد ورد

فيها : في ديارهم ، بدلا من : في دياركم - وشيكا : سريعا - الثارات جمع ثار ١ وهو الطلب بالدم ، وقيل الدم نفسه ، وتقول : يا ثارات فلان : أي يا أهل ثارته المطالبين بدمه ، تحذف المضاف وتقيم المضاف إليه مقامه وتقول : يا ثارات فلان : أي ياقتلته ، فعلى الأول تكون قد ناديت طالبي الثأر ليعينوك على اسديفائه وأخذِهِ ، وعلى الثاني تكون قد ناديت القستلة تقريبا لهم وتعظيما للأمر عليهم حتى تجمع لهم عند أخذ الثأر بين القتل وبين تعريف الجرم وتسميته .

٦٨ : ٣ - الراعي : هو أبو جندل عبيد بن حصين ، وكان أبوه وأهل بيته في البادية سادة أشراف ، والراعي من فحول شعراء الإسلام ، وله ديوان مطبوع .

٦٨ : ٤ - البيت له ، ورواه اللسان في مادة ب س س - ٧ - ٣٢٥ - ٢ ت بلفظ : لعاشرة ، بدل : وعاشرة ؛ وبلفظ : فظل ، بدل : فهو « وعاشرة » بعد ما سارت عشر ليال - يَبْسَبِس : يَبْسُ بها ، وذلك عند الحلب بصوت هو بَسُّ بَسِّ بالضم والتشديد ، لتسكن وتدر - وناقاة بسوس : تدر عند الإباس .

٦٨ : ٥ - يقال لامرئ القيس : الملك الضليل وذو القروح ، ويكنى أبا الحارث وأبا وهب - وكان أبوه حجر ملك بني أسد - وهو من أصحاب المملقات ، أشعر شعراء الجاهلية وأسبقهم إلى ابتكار المعاني .

٦٨ : ٦ - هذا بيت من قصيدة له عدتها ثلاثة وأربعون بيتا ، وهو السابع والثلاثون منها ، وهي في ص ١١٤ وما بعدها من ديوانه في مختار الشعر الجاهلي والوارد من هذا الشاهد في ظ ، ش وفي صلب ص وإنما هو العجز ، أما الصدر فورد في هامش ص - والحدرّة : المكتنزة الضخمة - وبدرة تدر بالنظر : أي ييدر نظرها نظر الخيل ، ومعنى : شقت ما قياها من أحر : أنها مفتوحة واسعة كأنها شقت ووسعت من مؤخرها - والمآق جمع ما في العين وهو طرفها - وأخر ، وقيل المقدم . وانظ - ١ - ١٨٠ - ١٠ ، ٤ - ٤٨٩ - ٩ - من الخزانة .

٦٩ : ٩ - طال : نقيض قصر . قال النحويون : أصل طال « فعل »

حملا له على نقيضه قصر ، واستدلوا بالاسم منه إذ جاء على « فعيل » وهو طويل ؛ لأن « فعيلًا » إنما يحيى من فعل يفعل كقصر يقصر . وأما طلته من قولهم طاولته فطلته ، فأصلها : طلته مثل قلت مثل حوتت إلى طلت كما حوتت قلت إلى قلت ، وفاعلها طائل لا يقال فيه طويل ، كما لا يقال في قائل قويل ، كلاهما حوول من فعلت إلى فعلت ، كما أن بيعت محولة من فعلت إلى فعلت .

وقائم وقاعد نقيضان في المعنى ، وأجرى كل منهما مجرى الآخر فهما اسمان للفاعل على وزن واحد وفعلاهما من باب واحد وهو دَخَلَ يَدْخُلُ .

ونَهَضَ وجلس نقيضان في المعنى ، ونَهَضَ يَنْهَضُ من باب « فَتَحَ يَفْتَحُ » لأن عينه حرف حلق ، فحمل على باب جَلَسَ يَجْلِسُ جاسوسا ، فقيل في مصدره نهوض لأنه نقيض جَلَسَ .

٦٩ : ١٠ - وخفيف وثقيل نقيضان في المعنى ولذلك أجروا خفيفا مجرى نقيضه ثقيل لأن فعلا يصاغ من مكسور العين نحو : بخل فهو بخيل ، ومن مضمومها نحو كرم فهو كريم وخفيف مشتق من خَفَّ وهوليس من باب كَرُمَ ولا من باب بَخَلَ ، وإنما هو من باب ضرب فهو محمول على نقيضه ثقيل كما حَمِلَ طويل على نقيضه قصير .

٦٩ : ١٢ - قلّ تفيد النقي ، ولذلك جاز توكيد الفعل بعدها ، أمّا كثر فلا تفيد النقي ومع ذلك أكد الفعل بعدها حملا لها على نقيضها وهو قل .

٧٠ : ١٢ - هو أبو الحسن الأخفش الأوسط في ٢٧ : ٥ .

٧١ : ٨ - انصرح الحق : بان .

٧٢ : ٧ - الشاعر : هو الكميّ بن يزيد بن الأحنس الأسدي ، ذكر

في ٢٢ : ١٦ .

٧٢ : ٨ - هذا عجز بيت للكميت ، رواه اللسان كله في مادة دخل

١٣ - ٢٥٤ - ٨ ت ، وقال قبله : « وقد جاء في الشعر اندخل وليس بالفصح

قال الكميّ :

لاخطووني تتعاطي غير موضعها ولا يدي في حميت السككن تندخل

الحميت : الزرق الذى لا شعر عليه وهو للسمن ، وقيل للسمن والعسل والزيت -
والسَكَن : أهل الدار جمع ساكن كصَحْبٍ وصاحب .

٧٢ : ١٥ - هو أبو الحسن على بن سليمان الأخفش المعروف بالأخفش الأصغر ، وهو من تلاميذ المبرّد ، مات ببغداد سنة ٣٠٥ هـ أو ٣١٦ هـ .

٧٢ : ١٦ - الذى روى له أبو الحسن الأخفش هو يزيد بن الحكم وتجده فى ص ٥٤ س ٩ ت ، ص ٤٩٦ س ٦ من الجزء الأول من الخزانة ، وفى ص ٢٣٨ س ١ من سمط اللآلى ، وفى ١ - ١٠٠ - ١٠ من الأغاني ، بولاق . وفى الأغاني هو يزيد بن الحكم بن عثمان بن أبي العاص صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم كذلك وجدتُ نسبه فى نسخة ابن الأعرابي ، وذكر غيره أنه يزيد بن الحكم بن أبي العاصي ، وأن عثمان عمّه ، وهذا هو القول الصحيح .

٧٢ : ١٧ - هذا البيت من قصيدة له ، عدتها سبعة وعشرون بيتا ، وهو الرابع عشر فيها ، أوردها البغدادي فى ١ - ٤٩٦ - ١٢ - من الخزانة نقلا عن المسائل البصرية لأبي على الفارسي ، والشاهد من شواهد سيوييه ، فانظره فى ١ - ٣٨٨ - ٥ - منه ، وفى ٣ - ٢٦٢ - ٩ - من المقاصد النحوية للعيني فى هامش الخزانة ، وفى ص ٢١٢ س ٣ من فرائد القلائد له - وطحت : هلكت - وهوى : سقط - والأجرام جمع جيرم ، وجيرم الشيء : جسمه - والنسيق : أرفع موضع فى الجبل .

٧٤ : ١ - قَيْنِرٌ ، وعَيْنَلٌ : كلمتان من وضع الشارح للتمثيل ، ولا أصل لهما ولا معنى .

٧٥ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٢ ، ١٣ - هذان بيتان من مشطور الراجز ، روى أولهما اللسان فى مادة شول - ١٣ - ٣٩٩ - ٦ ت - اشتال : ارتفع - سهيل : كوكب - السَحْرُ : آخر الليل - الشعْلة والقَبَسُ : قطعة من الوقود ملتهبة - القابس : طالب القَبَس - الشرر : ما تطاير من النار .

المعنى : إذا ارتفع سهيل قبيل الصبح بدا كشعلة من نار ترمى بالشرر .

٧٥ : ١٤ - لم نوفقت لمعرفة هذا الراجز .

٧٥ : ١٥ ، ١٦ - الفَسْن : الغصن - الوريق : الكثير الورق - شال :

ارتفع - المِحْجِن : عصاً معقفة الرأس كالصوبلجان - وفي اللسان في مادة حرق
١١ - ٣٢٨ - ٣ - يقول : « إنَّه يقوم على فردِ رجلٍ يتناول للأفنان ويجتذبا
بالمحجن فينفضها للإبل كأنه محروق ، والمحروق الذي انقطعت حارقته ، والحارقة
عَصَبَةٌ أو عرق في الرجل .

٧٥ : ١٨ - هو أبو عُبَيْدَةَ مَعَمَّرُ بنِ المُشَنَّى ، مولى بنى تميم قريش

رهط أبي بكر الصديق ، من طبقة الأصمعي وأبي زيد ، وأعلم منهما بالأنساب وأيام
العرب ، ولد سنة ١١٠ هـ ومات سنة ٢٠٩ هـ .

٧٥ : ١٨ - الذي أنشد له أبو عُبَيْدَةَ ، هو يزيد بن الحكم بن أبي العاصي

الثقفي ، ذكر في ٧٢ : ١٦ .

٧٦ : ١ - هذا آخر بيت من قصيدة يزيد بن الحكم بن أبي العاصي الثقفي

السابق ذكرها في ٧٢ : ١٧ ، ويتضح معنى هذا الشاهد من قصة الأعرابية الآتي ذكرها

٧٦ : ٧ - خبر هذه المرأة أنها خطبت لولدها جارية ، فجاءت أم الجارية

لترى الولد ، فإذا به يدخل عليهما ويقول لأمه : « أدوي يا أمي ؟ » يريد : آكل

الدوايه ، والدوايه : القشرة الرقيقة التي تعلق اللبن والمرق ، وهذا أمر خسيس

يشينه ، أمام أم الجارية ، فصرفته أمه بقولها : « اللجام معلق بعمود البيت ، والسرّج

بجانبه » موهمة أم الجارية أنه يريد بقوله : « أدوي ؟ » أخرج إلى الدوّ وهو

الفلاة ، ليروض فرسه باجرائه ، ليسيل عرقه ، ويذهب رهله ويشد لحمه .

وقد قال الشارح : « وأصله من الدوّ » وصارت أم مدوّ يضرب بها المثل لمن

يورى بالشيء عن غيره ويكنى به - وهذا هو الوجه الأول من وجوه مفتعل

المذكوره آنفا .

٧٦ : ٨ - قوله : « وأجاز أيضا أن يكون مدٍّ وهذا الخ » هو الوجه الثاني

من وجوه مفتعل المذكورة آنفا .

٧٦ : ١٠ - الآخر : هو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري كما جاء

في - ٢ - ١٧٠ - ٧ من كتاب سيويه وأخباره مع عبد الرحمن بن الحكم بن أبي العاصي في - ١٣ - ١٥٠ - ١٢ من الأغاني - طبع بولاق .

٧٦ : ١١ - هذا البيت له ، وهو من شواهد سيويه ، ذكره في - ٢

- ١٧٠ - ٨ - وقال فيه الشنتمري في ذيل هذه الصفحة : « والشاهد فيه بدل الياء

من همزة واجي ضرورة ، والواجي من وجأت الوتد : إذا ضربت رأسه ليرسب

تحت الأرض - والتشجيع : ضرب رأسه ، ومنه الشجعة في الرأس يقول هذا لعبد الرحمن

ابن الحكم بن أبي العاصي ، وكانت بينهما مهاجاة ، أي لولا مكانك من الخلفاء لعلوتك

وأذلتك بالهجاء - والفهر : الحجر ملء الكف ، وجعل الوتد بقاع مبالغة في الوصف

بالذل ، والقاع : أرض منخفضة .

٧٦ : ١٣ - قوله : « وأجاز فيه أيضا أن يكون الخ » هو الوجه الثالث

من وجوه مفتعل المذكورة آنفا .

٧٦ : ١٦ - الذي قبل التاء هنا هو الفاء ، والمراد بالحرف الكلمة - والمثال

المقصود : هو صيغة افتعل .

٧٨ : ٥ - المقصود بالمثال الذي قبله صيغة الافتعال ، وهذه صيغة الاستفعال

٧٨ : ١٣ - الشهبية : انظر ٤٩ : ١٥ . الدُّهُمَّة : السواد ، وقد ادهمَّ

ادهيما ما وادهامَّ ادهيما أي اسودَّ .

٧٨ : ١٤ - املاسَّ املياسا : ضد خَشُنَّ - اصرابَّ ، الذي في اللسان :

اصْرَابَ الشيءُ : املاسَّ وصفا بالهمز ، وسُهَّلَ فصار اصرابَّ .

٨١ : ١ - ادهامَّ ، انظر ٧٨ : ١٣ - اكمتَّ الفرس اكميتاتا : كان لونه

شديد الحمرة - ارقدَّ ارقدادًا : أسرع .

٨١ : ١٥ - الشاعر : هو حميد بن ثور الهلالي ، ذكر في ٣٥ : ٩ .

٨١ : ١٦ : هذا البيت من شواهد سيديويه ، وهو الذي نسب له حميد الهلالي في ٢ - ٢٤٢ - ١٧ - وقال فيه الأعمى الشنمري : الشاهد فيه تعدى اهلولى إلى الدماث ، ومعنى اهلولى هنا : استمرأ وطاب واستطاب ، ويقال : اهلولى الشيء : إذا اشتدت حلاوته ، وهو على هذا غير متعد فهو بمنزلة حلا - والدماث : جمع دَمَثٍ وهو السهل من الأرض اللين : أى استعذب نبات الدماث واستمرأها ، وقوله « يرودها » أى يجيء بها ويذهب - بتصرف .

٨١ : ١٧ - الآخر : هو أبودُواد الرؤاسي ، وفي آخر سطر من ص ١١٥ من « انؤتلف واختلف » ما يأتي « ومنهم أبو دواد الرؤاسي ، واسم أبي دواد يزيد ابن معاوية بن عمرو بن عُبَيْد بن رُوَاس بن كلاب شاعر فارس .

٨٢ : ١ - روى اللسان هذا البيت في مادة عرا - ١٩ - ٢٧٦ - ١٢ وفي مادة ريع - ٩ - ٤٦٧ - ٦ - منسوباً لأبي دواد الرؤاسي - اعروى الفرس : صار عُرياً أى بلا سرج ، واعروراه : ركبهُ عُرياً لا يستعمل إلا مزيداً - وناقاة عُلُطٌ : بلا سِمَةٍ كعُطُلٍ ، وقيل بلا خطام - وجمل عُرضِيّ : لم يذل كل الذل ، ويمضى براكبه قُدماً ولا تصرف لراكبه - وركض الدابة يركضها ركضاً : ضرب جنبها برجله لتسير - والرَبَعَةُ : أشدُّ عَدْوِ الإبل - والدَيْدَاءُ : أشدُّ العَدْوِ وفي اللسان في مادة ريع : وهذا البيت يضرب مثلاً في شدة الأمر ، يقول : ركبت هذه المرأة التي لها بنون فوارس بعيراً من عُرض الإبل لامن خيارها ، اء - وأخذت تستعته على السير بالركض .

٨٢ : ٢ - ابن مِقْسَمٍ : هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن مِقْسَمٍ أحد علماء دار السلام الأعلام ، كان متمكناً من القراءات ، والنحو ، واللغة ، والأدب ، ومن أخذ عنهم ثعلب ، ومن أخذ عنه ابن جنى ، وتوفى سنة ٣٦٢ هـ .

٨٢ : ٣ ، ٤ - لم نوفق لمعرفة قائل هذين البيتين ، وقد روى اللسان البيت الأول في مادة حلا - ١٨ - ٢٠٩ - ١ ت في مادة صم - ١٥ - ٢٣٦ - ٦

ولم ينسبهما في الموضعين إلى قائلهما ، ويريد بالصماء : الأرض - وصليلها : صوت دخول الماء فيها .

٨٢ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة الشاعر .

٨٢ : ١٧ - حبذا : كلمة مدح مركبة بمعنى نِعَم ، وحبذا الثانية والثالثة توكيدان لفظيان و : برد أنياه : ريقه ، والأنياب جمع ناب ، وهي السن التي تلي الرابعة ، ذكرها وأراد الأسنان كلها ، واختصّ الناب بالذكر لأنها أعلاها - اجلوذ الليل : ذهب .

٨٣ : ٦ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٨٣ : ٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه ٢ - ٢٤٢ - ٣ ت ، وقال فيه الشنتمري : الشاهد في قوله المصعور ، وهو اسم المفعول من صعررته إذا دحرجته ، فدلّ هذا على أن فعلت قد تكون لما يتعدّى .

٨٣ : ١٣ لا يدغم المثلان في جلبب وشملل ؛ لأنّ الأخير مزيد للإلحاق - والمزيد للإلحاق لا يدغم في غيره .

٨٣ : ١٤ - الحرف الثاني المزيد للإلحاق في جلبب وشملل أصبح من أصول الكلمة كالجيم من دحرج ، وأصبحت الكلمة به رباعيّة .

٨٣ : ١٦ الإلحاق المطّرد - ذكر في ٤١ : ١٥ .

٨٤ : ٧ - هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، ذكر في ٦٨ : ٥ .

٨٤ : ٨ هذا البيت من قصيدة له قالها بعد أن ذهب إلى قيصر مستنجدا به للأخذ بثأر أبيه ، وعدتها ٥٤ بيتا ، وهي في ص ٥٢ وما بعدها في ديوانه من مختار الشعر الجاهلي ، غير أن هذا الشاهد لم يرد فيها ، وورد في ٤ - ١٦١ - ٤ من الخزانة ، وورد منها أبيات في ٣ - ١١٠ - ١٥ وما بعده في الخزانة - ويريد ب «ها» في أناها : حبيبتة - والحوادث جمّة : كثيرة - ويقر : هاجر من أرض إلى أرض ، وأقام في الحضرم وأهله بالبادية ، وخرج من الشام إلى العراق ، ولم يذكر ابن جنبي هنا إلا المعنى الأخير . وقال صاحب الخزانة : « والواقع يخالفه » يريد أن رحلة

امرى القيس هذه لم تكن من الشام إلى العراق ، وتملك : اسم امرأة قيل إنها أمه ،
وقيل إحدى جداته .

٨٤ : ١١ - المهيمن : الهينمة : الكلام الخفي ، فعله : هيتم -
المهيمن : الشاهد ، وهو اسم من أسماء الله سبحانه .

٨٤ : ١٤ - صومع البناء فتصومع : علاه فعلا .

٨٤ : ١٦ - جهور بكلامه : أعلن به وأظهره - هرول هرولة : أسرع

٨٥ : ٨ - قلسيته وقلنسته فتقلسى وتقلنس : ألبسته القلنسوة فلبسها ، وهى

غطاء الرأس - جعبيته جعباة : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ٩ - سلقيته سلقاة : ذكر فى ٣٧ : ١٨ .

٨٥ : ١٢ ، ١٣ - عنظيت ، وحنظيت ، وحنذيت : كلها

بمعنى واحد ، وهو كنت ذنيئا فاحشا - حنظيت : نددت .

٨٦ : ١ - اقعنس : اجتمع .

٨٦ : ٢ - اسلنقى : انطرح على إقناه مطاوع لسلقيته .

٨٦ : ١٠ - الراجز لم نوفق لمعرفته . .

٨٦ : ١١ ، ١٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان فى مادة

سرنده - ٤ - ١٩٦ - ٤ ت ، وفى مادة غرنده - ٤ - ٣٢١ - ٧ ت وقال : اغرندها

واسرندها : علاه وغلبه ، ورواهما التاج فى المادتين - ٢ - ٣٧٥ - ١٤ ، ٤ -

٤٤٥ - ١٩ . وفى اللسان قال ابن جنى : « إن شئت جعلت رويه النون وهو الوجه ،

وإن شئت جعلته الياء وليس بالوجه ، فى الأول التزم الشاعر أربعة أحرف غير

واجبة ، وهى الراء والنون والبدال والنون ، وفى الثانى التزم هذه الأربعة وخامسا وهو

الياء ، بتصريف . وفى التاج : وفى شرح شيخنا : قال علماء الصرف : « هو من

باب اسلنقى ، ومذهب سيبويه أنه لا يعتدّى ، وخالفه أبو عبيد وأبو الفتح وأنشد

البيت ، وقال الزبيدي : « هو مصنوع » وأثبتته ابن دريد وغيره - والنحاس : النوم أو مغالبتة .

٨٦ : ١٣ - احرنبي الديك : نفس ريشه وهياً للقتال .

٨٦ : ١٣ - ابرتنى الرجل للأمر : تهيأ له واستعد ، ويقال : ابرتنى

علينا بيرتنى : إذا اندرأ علينا ، ملحق بافعلنل بناء .

٨٦ : ١٤ - احرنجم : اجتمع . احرنجمت الإبل : ارتدّ بعضها على

بعض واجتمعت .

٨٦ : ١٥ - اخرنظم : غضب . واخرنظم : غضب وتكبر مع رفع رأسه .

٨٧ : ٧ - كلتاهما هنا مبتدأ لانوكيد للضمير في لأنهما وخبرها زائدتان ،

والجملة حال من الضمير .

٨٧ : ١١ - لابن جنى كلام واضح جيد في الإلحاق القياسي والسماعي

في مواضع من الجزء الأول في كتابه الخصائص . منها في ص ٢٢٩ س ٨ وما بعدها ،

ومنها في ص ٢٣٣ س ٩ وما بعدها ، وكلاهما تحت عنوان (باب في الردّ على من

ادّعى على العرب عنياتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) ص ٢٢٣ س ٨ . ومنها في ص ٣٦٣

س ١١ وما بعدها تحت عنوان (باب في أنّ ما قيس على كلام العرب فهو من

كلام العرب) ص ٣٦٢ س ٥ كنا نقلناه إلى هذا الموضوع ثم حذفناه اختصاراً

واعتماداً على عناية القارى بقراءته في موضعه من الخصائص نفسها .

٨٧ : ١٤ - يريد أنّ الياء في اسلنقيت حلّت محلّ اللام المكررة في نحو:

اقعنسس ، وأنّ حقّها تكرير القاف ، ولكنها جاءت هكذا ونظمت الفِعْل اسلنقى

في سلك الفعل احرنجم كما أنّ مجردة وهو سلقى منظوم في سلك جلبب ؛ فسلقيت

داخل على جلببيت ، لأنّ زيادة جلبب قياسية ، وزيادة سلقى سماعية .

٨٧ : ١٥ - هنا : أى في اقعنسس - المراد بالحرف في قوله « من نفس

الحرف » الكلمة .

٨٨ : ١٦ - انْقَحَل : ذكر في ٣٠ : ١ - رجل إنزهو وامرأة إنزهوة :

إذا كانا ذوى زهوي .

٨٩ : ٨ - اكْوَالٌ الرجل : قَصُر أو قَصُرٌ وغلُظٌ مع شدة .

٨٩ - ٩ - رَهِيأٌ في أمره : ضَعْفٌ وتواني ، ورهياًه : أفسده - ترهياً

في أمره : اضطرب - تمخرق مطاوع مخرقه ، أى موهه - تمندل : تمسح بالمنديل

تمنطق بالمنطقة : شدتها في وسطه - تمدرع مدرعته لبسها ، والمدرعة : ثوب من

صوف .

٨٩ : ١٠ - تمسكن : صار مسكينا ، أى فقيراً أو خاضعاً ذليلاً .

٩٢ : ١ - تحوَّب : تعبد ، وله معان أخر - تأثم : تخرج من الإثم

وكف عنه .

٩٢ : ٧ - تجارينا الحديث : تناظرنا وتجادلنا فيه .

٩٣ : ٢ - هو امرؤ القيس بن حجر الكندي ، وذكر في ٦٨ : ٥ .

٩٣ : ٣ - هذا عجز بيت من قصيدة لامرئ القيس عدتها أربعة وخمسون

بيتاً وهو الرابع عشر فيها ، وهى فى ص ٣٤ وما بعدها فى ديوانه من مختار الشعر

الجاهلى ، ونص البيت كله فيه هو :

ومثلك بيضاء العوارض طفلة
لعوب تنسبني إذا قمت سربالى

وفى المختار : سقط هذا البيت من نسخة الديوان بشرح الوزير أبى بكر عاصم

ابن أيوب ، وهو ثابت فى نسخة الأعلم الشنمري ، وفيما نقله البغدادى فى خزنة

الأدب من أبيات القصيدة - ١ - ٣٢ - ١٦ ، وفيما ذكره العينى منها فى شرح

الشواهد الكبرى - ١ - ١٩٧ - ١٥ ، ١٦ من هامش الخزانة . والخطاب لبسباسة -

والعوارض جمع عارضة ، وهى هنا جانب الوجه - واللعب : الحسنه الدل -

والسربال : القميص - وطفلة : ناعمة البدن . وتناساه : أرى من نفسه أنه نسيه

وتناسانى هنا تنسبني . يريد : تذهب بفؤادى حتى أنسى قميصي .

- ٩٣ : ١١ - المراد بـ « الحرف » في قوله : « الذي يلي آخر الحرف » الكلمة .
- ٩٤ : ٢ - تصومع : ذكر في ٨٤ : ١٤ - تَفْيَهُقَ في كلامه : توسّع فيه وفتح فاه .
- ٩٤ : ٨ - المراد بآخره في قوله : « لأشبه آخره آخر المصادر » : ما قبل الآخر ، وهو العين ؛ لأن حركة الآخر حركة إعراب .
- ٩٤ : ١٠ - التنفُّل ، وفيه لغات آخر : الثعلب ، وقيل غير ذلك - التنضُّب : شجر له شوك قيصار تقطع منه عمد الأخبية والسهام الجياد .
- ٩٦ : ٣ - أبو الحسن : هو الأحنس الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٩٧ : ٣ - تقدّم الكلام على مسائل التصريف في الصحيح والمهموز والمعتلّ في ٩٦ : ٦ .
- ٩٨ : ٤ - أبو العباس : المعروف بالبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٩٨ : ٦ - هذا البيت الذي جمع حروف الزيادة العشرة مرتين ، مرّة في أوله ومرّة في آخره بصيغة واحدة ، هو من تأليف أبي عثمان المازني ، فهو أول من نطق به وتداوله النحاة من بعده .
- ٩٩ : ١٣ - تحجّرَ : لمّ وجمع .
- ١٠٠ : ١ - كوّن ابن جنّي هذين اللفظين ، وجعلهما مثلاً من عنده ، لامن اللغة ، وهما في ص : أجرك وأجبتك « بتشديد العين ، ولا وجه له .
- ١٠٠ : ١٢ - خَيْفَقَ : ذكر في ٤٥ : ٥ .
- ١٠٠ : ١٤ - يدعته : صبغته بالأيدع ، وذكر في ٣٧ : ١٦ .
- ١٠٠ : ١٥ - الأوّلقي ، والأيصر : ذكرا في ١٠٠ : ١٥ .
- ١٠٢ : ١٥ - النهشل : الذئب - والمسنّ : المضطرب من الكبير .
- ١٠٢ : ١٦ - النهصر : لعلها لغة في نهسرٍ - والنهسرُ : من معانيه الذئب أو ولده من الضبع - والتوءم : المولود مع غيره في بطن واحد .

- ١٠٣ : ١٣ - الجَوْوَنُ : جمع جَوْوَنَة ، والجَوْوَنَةُ : سلة مستديرة مغطاة آدمًا يضع فيها العطار الطيب وتخففان فيقال جَوَوْنٌ بفتح الواو وجَوَوْنَةٌ .
- ١٠٣ : ١٦ - القَوَصْرَةُ والقَوَصْرَى مَخْفَفٌ وَمُسْتَقَلٌّ : وعاء من قصب يرفع فيه التمر - الحَوَقْلُ : الشيخ المسن ، وله معان أُخْر .
- ١٠٣ : ١٧ - التَّالِبُ : الشديد الغليظ من حُمْر الوحش ، وتاؤه زائدة لأنه من أَلَب .
- ١٠٣ : ١٨ - أَتَامَتِ المَرَأَةُ ولدت أكثر من واحد في بطن واحد .
- ١٠٤ : ١٣ - كَنْهَيْبِل : شجر عظيم من العضاة .
- ١٠٤ : ١٦ - هُو طُفَيْل بن كعب ، وقيل : ابن عوف الغنَوِيّ من فحول شعراء الجاهلية الملعودين ، وأشعر شعراء قيس ، وفي الموءتلف والمختلف « خمسة يسمون طُفَيْلًا » غير أن أشهرهم هو طُفَيْل الغنوى هذا .
- ١٠٥ : ١ - هذا بيت من قصيدة له عدتها ٧٧ بيتا ، وهو الثالث والسبعون فيها ، وهي في ص ٦ فما بعدها من ديوانه قالها في مناسبة مذكورة في الديوان ، وفيه : الحَيّ : القبيلة - في الذي خلا من الدهر من وقائعهم - فارتب : أى فائتبت أيّتها الأمر ، وارتبى أيّتها الحالة إذا أطلق الياء يرجع إلى الحالة - في الذي خلا : في الذي مضى .
- ١٠٥ : ٩ - يقال للسلطان : « ذُو تَدْرَأٍ » بضم التاء : أى ذو عُدَّةٍ وقُوَّةٍ على دفع أعدائه .
- ١٠٦ : ٧ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .
- ١٠٦ : ٨ - النَّفْرَجَةُ والنَّفْرَاجَةُ من الرجال : الضعيف الجبان - النَّيْبِلُ والنَّائِلُ : ما ينال - النَّيْدُلَانُ : الكايوس أو شبهه ، والنَّيْدُلَانُ كالنَّيْدُلَانِ .

١٠٦ : ١٢ - التَّابِلُ : الفِحا كالكمون والكسبرة ونحوهما ، وكان بعضهم يهمز فيقول التَّابِلُ .

١٠٧ : ٤ - سَيْفٌ حِدِيمٌ : قاطع سريع القطع - الجَدْوَلُ : النهر الصغير ، وحكى كسر الجيم عن ابن جنى .

١٠٧ : ٧ - جَهْوَرٌ بكلامه وبغيره : في ٨٤ : ١٦ - سروله : ألبسه السراويل .

١٠٧ : ٩ - المَهْوَأَنُ : المكان البعيد ، وهو مثال لم يذكره سيويوه ، ووزنه مَفْعُوْعَلٌ .

١٠٧ : ١١ - الشذوذ من ناحية أن النون إنما تزداد بين الثاني والثالث من أصول أربعة - تَقْلَسْنَ وتَقْلَسَ : في ٨٥ : ٨ .

١٠٧ : ١٢ - تَمْدَرَعٌ : ذكر في ٨٩ : ٩ .

١٠٧ : ١٥ - المَغْفُورُ ، وفيه لغات أخر : نوع من الصمغ ينضح بالماء ويشرب .

١٠٨ : ١ - يتمغفرون : يجنون المغاير .

١٠٨ : ٣ - تعدد : تشبهه بمعد في القشْفِ والغِلَطِ أو تزيئاً بزيئهم .

١٠٨ : ٥ - المعلوقُ ، والمِعْلَاقُ : ما عُلِقَ من عِنَبٍ ولحم وغيره .

١٠٨ : ٧ - فِعْلَاقٌ مِفْعَالٌ ليس غيرُ : ذلك لسقوط الميم في تصاريفها .

١٠٨ : ٨ - المَغْرُودُ بضم الميم : الكمأةُ ، وهو مَفْعُولٌ نادر .

١٠٨ : ١٥ - مَرَحِبِكَ اللهُ وَمَسْهَلِكَ : جعل الله لك سعةً ولينا وسهولةً .

١٠٨ : ١٧ - مَدْحِجٌ كجِليسٍ : أكمةٌ وَلَدَتْ مالكا وَطَيْثًا أُمَّهُمَا

عندها فسموا مَدْحِجًا . وذكر الجوهرى إيَّاه في الميم خطأً وإن أحاله على سيويوه .

١٠٩ : ٢ - مَسْبِجٌ يفتح فسكون فكسر ، مدينة واسعة بينها وبين القرات

ثلاثة فراسخ ، وبينها وبين حلب عشرة فراسخ .

- ١٠٩ : ٥ - تَرَهِيًّا : أصله ترهياً حذف إحدى التاءين تخفيفاً مضارع رهيأت السحابة : تهيأت للمطر .
- ١٠٩ : ٦ - تَرَهَوَك : مرّ الرجل يترهوك : كأنه يموج في مشيته .
- ١٠٩ : ٨ - تشيطن الرجل وتشيط : صار كالشيطان .
- ١٠٩ : ١٠ - أرض شطون : بعيدة .
- ١٠٩ : ١٣ - الشماخ : اسمه معقل بن ضرار من مازن بن ثعلبة ، شاعر مجيد مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، وأخباره مبسوطه في ص ١٠١ وما بعدها من الجزء الثاني من الأغاني ، وفي ص ٢٧٤ وما بعدها من الشعر والشعراء .
- ١٠٩ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له يمدح عرابة بن أوس عدتها تسعة وعشرون بيتاً ، وهو الخامس فيها وهي في ص ٩٠ وما بعدها من ديوانه . وفي ص ٩٢ س ٢ من هامش الديوان ذعرت : أفزعت - القطا : ضرب من الطير معروف - نقيت : طردت - ومقام : حشو : أى ونقيت عنه الذئب - واللعين : الطريد ، وقيل : هو شيء ينصب وسط الزرع يستطرد به الوحش ، بتصرف .
- ١٠٩ : ١٦ - الغيداق : الواسع الكثير ، يقال : مطر غيداق : كثير ، وعيش غيداق : واسع خصب - والقيام : المدبر ، وهو من صفات الله وأسمائه الحسنى .
- ١١٠ : ١١ - بلاص الرجل : هرب .
- ١١١ : ١ - يريد بقوله : « وإن كان هذان بناءين مفقودين في الأفعال » بناءى فعيل ، وفعللاً .
- ١١١ : ٢ - امرأة زهية : في القاموس : الضهية كعسجد شجرة كالسيال ، والمرأة : لانحيس ، والتي لالبن لها ولائدى كالزهية .
- ١١١ : ٤ - الصيصية : شوكة الحائك التي يسوى بها السداة واللحمة - يهيه الإبل يهيهه ويهياها : دعاها بقوله : « ياه ياه » - حاحيت وعاعيت : قلت حاحا وعاعا تدعو الدابة أو تزجرها ، وانظر - ١ - ٤٣٨ - ١ ت وما بعده من الخصائص لابن جنى الطبعة الأولى .

١١١ : ٨ - انظر ١١٠ : ١٥ .

١١١ : ١٣ - الحَذِيم : ذكر في ١٠٧ : ٤ - الطَّرِيم : العسل إذا امتلأت به الخليايا - العَثِير : التراب تثيره الريح .

١١١ : ١٤ - جهور : ذكر في ٨٤ : ١٦ - سروله : ذكر في ١٠٧ : ٧
الغَرِيْبُ والغَرِيْبُنُ : الطين يحمله السيل - الحِرْوَع : نبت لا يرعى .

١١٢ : ٢ - صَيْبِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ لا تدخلان في القاعدة لأنَّ هذه القاعدة أنك إذا وجدت ثلاثة أحرف أصول ومعها ياء ثانية أو ثالثة أو رابعة فهي زائدة وصَيْبِيَّةٌ وَيَهْيَاةٌ ليس في واحدة منهما ثلاثة أصول معها ياء زائدة لأن الياء فيهما مكررة أصلية .

١١٢ : ٨ - الألفاظ « خَيْقَبٍ ، وَقَرِيْبِجٍ ، وَشَقِيْبَطِرٍ » لم ترد في اللغة ، وإنما وضعها ابن جنى ليمثل بها .

١١٣ : ١٥ - الشاعر : هو الأعشى ، أبو بصير ميمون بن قيس أشعر شعراء الجاهلية إذا طرب ، وأجودهم طوالا ، وكان يُتغنى بشعره ولذلك سُمي صَنَاجَةَ العرب .

١١٣ : ١٦ - هذا عجز بيت له ، ورد كاملا في ٥ - ٨٢ - ١ - من اللسان منسوبا له وهو :

فَهَذَا يُعِدُّ كَلْمَنَ الحَلَا وَيَجْمَعُ ذَا بَيْنَهُنَّ الإِصَارَا

والإشارة في الشطرين إلى قِيَمَيْنِ يقومان على الإبل ، والحَلَا : الرطب من الحشيش - والإِصَارَا : ما حواه الحِشْشُ من الحشيش ، وهو من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو التاسع عشر فيها ، وهي في ص ٣٤ وما بعدها من ديوانه ، غير أن نص البيت فيه مخالف لهذا النص .

١١٤ : ٨ - أَوْطَفَ : أَشْرَفَ وارتفع - أَوْجَرَهُ الدَّوَاءَ : جعله في فيه ، ووجَّره إِيَّاهُ كذلك .

١١٦ : ٢ - في النسخ الثلاث موجبا للقلب بالنصب والتنوين ، جعله من الشبيه بالمضاف على تقدير الخبر ، وقد أشرنا إليه في ذيل الصفحة المذكورة وهنا لقلة هذا الاستعمال الآن ، وهو فصيح جيد .

١١٦ : ١٠ - مَرَوَان بن سعيد المهلبى : هو مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صَفْرَةَ المهلبى النحوى أحد أصحاب الخليل المتقدمين - الكسائى : هو أبو الحسن على بن حمزة بن عبد الله الكسائى من الموالى ، أحد القراء السبعة ، كان إمام الكوفيين فى النحو والقراءة ، توفى سنة ١٨٩ هـ - يونس : هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوى من الموالى ، أخذ عن عمرو بن العلاء ، وعن العرب ، وروى عنه سيويه ، وأخذ عنه الكسائى والفراء وأبو عبيدة ، وله فى النحو قياس ومذاهب تفرّد بها ، توفى سنة ٢٨٢ هـ عن ١٠٠ سنة .

١١٦ : ١٢ - هو أبو إسحق إبراهيم بن محمد السرى بن سهل الزجاج ، أخذ عن المبرّد وثعلب ، وأخذ عنه أبو على الفارسى ، وكان من أهل العلم والأدب والدين المتين ، توفى سنة ٣١١ هـ وقيل سنة ٣١٦ هـ وقد تجاوز الثمانين .

١١٧ : ١ - بين الفاء والعين فى كوكب فاضل ، وهو واو زائدة ، فهما ليستا كالفاء والعين فى إمعة لو كانت همزته زائدة - فى اللسان فى مادة ددن - ١٧ - ٧ - ١٦ - بتصريف : الددان من السيوف نحو الكهّام ، والددان : الرجل الذى لاغناء عنده - قيل : « لم يجيء ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا دَدَن ودَدَان ، وذكر البّبر ، وقيل البّبر أعجمى ، وقيل عربى وافق الأعجمى ، وقد جاء مع الفصل كوكب وسوسن وديدن ، والدَدَن والدَدَا محوّل عن الدَدَن والدَيَدَن : كله اللهو واللعب .

١١٧ : ٧ - قوله : « لأنّ الياء إذا انكسرت لم يجب قلبها همزة » تعليل لقوله فى أوّل هذه الفقرة : « وليس يجوز أن يعترض معترض فيقول « الخ .

١١٧ : ١٣ - مُغْبِلٌ : من أغبيلت المرأة ولداها : سقته الغبيل ، وهو لبن الماتة أمه .

١١٧ : ١٦ - وَيَبْجَلُ ، وَيَبْجَلُ : يخاف ويفزع ، وفيه لغتان أُخْرِيَانِ وهما : يَبْجَلُ ، وَيَجَلُ ، وانظر تصريفها في مادة وجل - ١٤ - ٢٤٨ - ١٣ من اللسان .

١١٨ : ١ - أَبُو عَلِيٍّ : هو أبو عليّ الفارسي أستاذ الشارح ، وترجمته في المقدمة - أبو الحسن : هو الأخفش الأوسط ، وذكر في ٢٧ : ٥ .

١١٨ : ٣ - أَوْلَقَ فِي ١٠٠ : ١٥ لِمَعَّةٍ وَلِمَعٍ : يتابع كل أحد على رأيه . دِنْمَةٌ : قصير - أَيْضَرُ فِي ١٠٠ : ١٥ خَيْفَقُ فِي ٤٥ : ٥ .

١١٨ : ٤ - أَرْطَى : نبت يدبغ به الأديم وهو القَرَطُ - العَلَقَى : شجر تدوم خُضْرَتُهُ فِي الْقَيْظِ ، واختلفوا في ألفه ، أهي للتأنيث أم للإلحاق ، وفي تنوينه ، فبعضهم ينوّه ، وبعضهم لا ينوّه ، وانظر تفصيل ذلك في مادة علق - ١٢ - ١٣٦ - ٣ - وما بعده من اللسان .

١١٨ : ٥ - فِي مَادَّةِ فَعَا - ٢٠ - ١٨ - ١٢ مِنَ اللِّسَانِ بِإِخْتِصَارٍ : الأَفْعَى : حِيَّةٌ ، وهي أفعل ، تقول : هذه أفعى بالتنوين وأزوى وأرطى : مثل أفعى في الإعراب .

١١٨ : ٧ - الشاعر : عبد يغوث بن الحارث بن وقاص الحارثي القحطاني ، شاعر فارس من بيت شعر معروف في الجاهلية والإسلام ، وكان سيد قومه ، قادم يوم الكلاب الثاني فأسرته تميم وقتلته كما طلب ، إذ سقته خمرًا حتى ثمل وفصدته ، وقال قصيدته المشهورة يندب بها نفسه وهو سكران مفصود .

١١٨ : ٨ - هذا البيت من القصيدة التي رثى بها نفسه وهو سكران مفصود ، وعدتها عشرون بيتا ، والشاهد هو الرابع عشر فيها ، وهي في الجزء الأول من الخزانة ، والشاهد في ص ٣١٦ س ٤ ت منه وروايته فيه : معدوا عليّ : بدل معدياً عليه . والشطر الثاني من شواهد الرضى على الشافية ، وهو في ص ٤٠٠ س ١٣ من شرح شواهد الرضى للبغدادي ، والشاهد كله من شواهد سيبويه - ٢ -

٣٨٢ - ٤ - وأطال البغدادي في شرح الشواهد فيه ، ونقل قول الشنتمري في سيبويه وقول ابن جني هنا وفي سرّ صناعة الإعراب وقول الزمخشري في المفصل والخلاصة المختصرة هي : قلبه معدوا إلى معدّي استنقالا للضمّة والواو وتشبيها له بما يلزم قابله في الجمع لاجتماع ثقله وثقل الضمّة والواو من نحو : عات وعتي ، وهو من عتا يعتو .

١١٨ : ١٠ - كلا اللفظين مَسْنِيَّةٌ وَمَسْنُوَّةٌ : اسم مفعول من سنا الغيثُ الأرضَ يَسْنُوها : إذا سقاها ، قلبوا الواو ياء كما قلبوها في قِنِيَّة .

١١٨ : ١٦ - قوله « لأنه استقرى جميع الأسماء ، والأفعال » إلى « فقضى لها بهذا الحكم » صريح الدلالة على أن أبا عثمان المازني كان يضع قواعد هذا العلم وأنه كان يستقرى الخبيئات ليضع الكليات .

١١٨ : ١٨ - المراد بالحروف حروف المعاني مثل ما ولا وغيرهما .

١٢١ : ١١ - الخليل : هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي البصري ، معجزة الزمان في العلم والأدب ، وحسبه أنه أول من أحصى أشعار العرب واستخرج منها علم العروض وضبط اللغة بوضع مبادئ كتاب العين ، أخذ عن عمرو بن العلاء وغيره ، وأخذ عنه سيبويه وأئمة اللغة ، توفي سنة ١٦٠ ، وله أربع وسبعون سنة ، وقيل غير ذلك ، وترجمته في معجم الأدباء وبغية الوعاة ووفيات الأعيان وغيرها .

١٢١ : ١٨ يقال : لَقَيْتُهُ بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ : إذا لقيته بعد حين ، وقيل بُعَيْدَاتٍ بَيْنٍ : أي بُعَيْدَ فِرَاقٍ ، وذلك إذا كان الرجل يمسك عن زيارة صاحبه الزمان ثم يزوره ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضا ثم يزوره ، وهو من ظروف الزمان التي لا تتمكن ولا تستعمل إلا ظرفا .

١٢٤ : ١٤ - يتسكّع فيها : يمشى بغير قصد ولا دراية .

١٢٤ : ١٦ - الراجز هو غَسِيلَانُ بن حُرَيْث ، ذكر في ٦٦ : ٢ .

١٢٤ : ١٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز رواهما اللسان في مادة نوش -
 ٨ - ٢٥٥ - ٧ - والبيت الأول منهما من شواهد سيبويه ، ذكره في ٢ - ١٢٣ -
 ٥ منه ، وخلاصة ما قيل فيهما في الموضعين هو : ضمير فهي ، يراد به الإبل -
 وتنوش : تتناول - من علا : من فَوْق - الأجواز : جمع جَوْز ، وهو الوسط -
 الفلا : جمع فلاة ، وهي القفر من الأرض ، يريد أنها وردت الماء في فلاة فعافته
 وتناولته من أعلاه ولم تمنع في شربه ، وهذا الشرب يعينها على قطع الفلوات .
 والشاهد في قوله : « من علا » والاستدلال به على أن قولهم : « من علُّ »
 محذوف اللام ، فإذا صُغِرَ اسما لرجل رُدَّتْ لامُه فقليل عُلِيّ ؛ لأن أصله من
 العُلُوّ ، كما أن علا منه .

١٢٦ : ١١ - هذا الكلام الذي أوله « ولهذا ما قال سيبويه » الخ من كلام
 ابن جني ، لامن جواب أستاذه أبي عليّ الفارسيّ .

١٢٦ : ١٢ - هذه الكلمة « آت » محرفة تحريفا مطبعيا وصوابها « آءة »
 وهي واحدة « الآء » ، ولم ترسم على حقيقتها في النسخ الثلاث ، والرسم الحقيقيّ
 لها هو ما تقدّم « آءة » همزة على ألف وألف ممدودة تُرْسَمُ مدّة وهمزة مفردة فناء
 مربوطة ، وبجذف هذه التاء المربوطة تصير الكلمة همزتين بينهما ألف « آء » فإذا
 صُغِنَا منها فعلا ماضيا مسندا إلى تاء الفاعل سكّنا اللام وهي الهمزة الثانية ، وحذفنا
 الألف فرارا من التقاء ساكنين كما نفعِلُ بِ « قُلْتُ » وضممنا الفاء دلالة على أن الألف
 المحذوفة أصلها واو كما ضممنا قاف قلت ؛ لأن الواو أكثر من الياء في هذا الموضع ،
 والآءة واحدة الآء ، وهو ثمر السرح يديغ به . وفي اللسان في هذه المادة - ١ -
 ١٦ - ١٢ - ولو بنيت منه فعلا لقلت أوت الأديم : إذا دبغته به ، والأصل
 أوت الأديم بهمزتين ، فأبدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام ما قبلها .

- ١٢٦ : ١٥ - هذا البيت من قصيدة لذى الرثمة عدتها أربعة وثمانون بيتا ، وهو الثامن عشر فيها ، وهى فى ص ٥٦٧ وما بعدها من ديوانه - وينعش الطرف : يرفعه - تخونه : غيره أو تعهده - مبغوم : اسم مفعول من بَغَمَتِ الظبية ولدها تَبَغَّمَهُ بُغَامًا : إذا دعت ماء ماء بأرخم ما يكون من صوتها ، واسم الفاعل باغم ، وصوتها بُغَام ، ومبغوم صفة له ؛ فى اللسان فى مادة بغم - ١٤ - ٣١٧ - ٩ ت يقال : « بُغَامٌ مَبْغُومٌ » كقولك : « قَوْلٌ مَقُولٌ » يقول الشاعر : لا يرفع طرفه إلا إذا سمع بُغَامَ أُمَّه وهو صوت لا تفصح به ، (أو هو ماء ماء) .
- ١٢٦ : ١٦ ، ١٧ - لم توفَّقْ لمعرفة الراجز ، ولا للعثور على هذا الراجز .
- ١٢٧ : ١٦ - الراجز هو العجاج ، ذكر فى ٣٨ : ١٨ .
- ١٢٨ : ١ ، ٢ - هذان بيتان من مشطور الراجز من أرجوزة له عدتها ٩٩ بيتا ، وهما البيتان الأوّل والثانى منها ، وردت فى ديوانه فى ص ٣١ إلى نهاية ص ٣٣ . - المكرس : الذى فيه الكيرس ، وهو الأبال والأبعار ، وأبلس فلان : سكت نعمًا ، والمعنى أنه سأل صاحبه فقال : يا صاحبي هل تعرف رسما مكرسا ؟ فقال صاحب المسئول : نعم أعرفه ، ثم أبلس بعد هذا الجواب الموجز : أى سكت حزنا وانكسارا ويأسا .
- ١٢٨ : ٤ - الإجفيل : الجبان الذى يفزع من كل شىء - الإخريط : من أطيب الحمض ، يُخْرِطُ الإبلَ : أى يرقق سلتحها .
- ١٢٨ : ٨ - اليربوع : كالفأر وأكبر منه - اليعسوب : أمير النحل وذكره
- ١٢٨ : ٩ - هو النابغة الذبياني ، ذكر فى ١٩ : ١٣ .
- ١٢٨ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الثانى - والأربعون منها ، يمدح فيها النعمان بن المنذر ، ويعتذر إليه مما وشى عليه بنو قريع فى أمر المتجرّدة ، وهى فى ص ١٤٩ - ١٥٥ من (مختار الشعر الجاهلى) وقد ورد الشاهد فيه بلفظ : أنبتت : بدل : نبتت .

- وأبو قابوس : كنية النعمان بن المنذر اللخمي ملك العرب في الحيرة .
والقابوس : الحميل الوجه الحسن اللون ، وقابوس لا ينصرف للعجمة ، وفي المختار :
يقول : لقد توعدني النعمان وأهدر دمي ، وإذا زار الأسد فلا قرار لأحد بجواره -
فكأن وعيده زئير أسد .
- ١٢٨ : ١١ - السنة الجارود : الشديدة القحط ، والرجل الجارود : المشوم .
١٢٨ : ١٢ - العاقول من الوادي والنهر والرمل : ما اعوجَّ منه .
- ١٢٩ : ١٠ - أبو زيد : هو سعيد بن ثابت الأنصاري صاحب النوادر ،
وذكر في ٦ : ١٢ .
- ١٢٩ : ١٠ - القائل : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .
- ١٢٩ : ١١ ، ١٢ - هذان بيتان أول وثالث من ثلاثة أبيات له ، وردت
في ص ٧٦ من ديوانه - والثالث منها من شواهد النحو ، فانظره في كتابي العيني :
الفرائد - ٣٥٢ - ٣ ، والمقاصد - ٤ - ٤١٠ - ٥ ، ٦ - من هامش الخزانة ،
وفي الخزانة نفسها - ٣ - ٥٦٢ - ٣ ت ، ولم يرد الشاهد في نوادر أبي زيد
والأبيات في ابنه رؤبة ، وكانت بينهما معاتبة بالأراجيز ، وشرح ابن جني الثالث
في ١٣٠ : ١٠ أي في الصفحة التالية .
- ١٣٠ : ٤ - مَمَخَرَقَ عن ظ ، ش ، وفي ص : مَمَخَرَقَ : وقد
سقطت هذه التعليقة من هامش هذه الصفحة .
- ١٣٠ : ٨ - قوله : « فأماً ما أنشده الخ » رجوع منه إلى الشاهد المذكور
آتفا في ١٢٩ : ١١ ، ١٢ .
- ١٣٠ : ١٢ - تبييننا : انظر معنى التبيين في ١٣١ : ٥ ، أي في الصفحة التالية
وفي ٢٣ : ١٢ من الكامل للمبرّد .
- ١٣٠ : ١٢ - أبو العباس : المعروف بالمبرّد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

١٣٠ : ١٣ - قال المبرد في ٢٣ : ١ - من الكامل : « ومما يستحسن ويستجاد قول أعرابي من بني سعد بن زيد مناة بن تميم ، وكان مُمَلِّكًا فنزل به أضياف فقام إلى الرحي فطحن لهم فَرَّتْ به زَوْجَتُهُ في نسوة فقالت لهنّ : « أهذا بعلي ؟ » فأعلم بذلك فقال : « وروى له الكامل خمسة أبيات في صدرها هذا الشاهد فانظرها فيه في ٢٣ : ٤ - وما بعده إلى أوائل ص ٢٦ .

والمقاعس : الذي يُخْرِج صدره ويُدخل ظهره .

١٣٠ : ١٦ - قوله : « وأنشد أبو العباس أيضا » يفهم منه أنه أبو العباس المبرد ، وأن الشاهد « وإني امرؤ الخ » في الكامل ، غير أننا لم نجد هذا الشاهد في الكامل ولم نوفّق لمعرفة القائل .

١٣٠ : ١٧ العُصْبَةُ من الرجال : الجماعة منهم ، قيل من العشرة إلى الأربعين - حِنْدِ فَيْيَّة : نسبة إلى خندف ، وهي ليلي بنت عمران من قضاة ، نُسِبَ أولادها إليها ، قيل : هو من الخندفة ، وهي مشية كاهرولة .

١٣١ : ٢ - و « إني لكما كمين الناصحين » انظر الكلام عليها بافاضة في ٢٣ : ١٥ من الكامل للمبرد .

١٣٢ : ١٢ - الديباج : ضرب من الثياب منقوش ، فارسيّ - فِرِنْد : ذكر في : - الزنجبيل : عود حريف يحقّى اللسان .

١٣٢ : ١٣ - اللجام : ما يوضع في فم الدابة لقيادتها فارسيّ .

١٣٢ : ١٧ - رُوْبَةٌ : ذكر في ٤ : ٧ .

١٣٣ : ١ ، ٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح مسلمة بن عبد الملك عدتها أربعة وسبعون بيتا ، والبيتان هما السادس والخمسون والسابع والخمسون فيها ، وهي في ص ٢٥ وما يعدها من ديوانه ، وقد ورد أولهما في الأرجوزة بلفظ يَعْصِمَتْنِي بدلُ يُنْجِيَتْنِي ، وفي اللسان في مادة س خ ت - ٢ - ٣٤٧ - ١٤ بلفظ كذب بدل حلف - وحلف سخيت : شديد ، وكذب

سَمَّيْتُ : خالص . وأراد بـ «الكبريت» الأحمر ، وهو من معانيه ، فقوله «ذهب كبريت» معناه : «ذهب أحمر» . والاستفهام في البيت للنفي : أى لا يعصمى مما أنا فيه حليفٌ شديد ولا مال من فضة أو ذهب .

١٣٣ : ٣ - الزَّحْلِيل : المتحنى المتباعد .

١٣٣ : ١٤ - السَّرْحَان : الذئب .

١٣٣ : ١٥ - السَّعْدَان : نبت من أفضل مراعى الإبل .

١٣٣ : ١٧ - الفَدَّان : الذى يجمع أداة الثورين في القران للحرث . -

العنان من اللجام : السير الذى تمسك به الدابة - السنان من الرمح : حديدته التى يطعن بها .

١٣٣ : ١٩ - جَنْجَانٌ وَقَنْقَانٌ : هذان اللفطان من وضعه وتمثيله وليسا

من ألفاظ اللغة .

١٣٤ : ١ - الحَضْحَاضُ : ضرب من القطيران أسود رقيق لاخثورة

فيه تُهْنَأُ به الجَرَبِي - القَمَمَامُ من الرجال : السيد الكثير الخير الواسع الفضل .

١٣٤ : ٥ - المُرَّانُ فُعَّالٌ : شجر الرماح .

١٣٤ - ١٢ - العِدَّان : الزمان والعهد - إِبَّان كل شيء : زمانه .

١٣٤ : ١٤ - الحُمَامَاضُ : من عَشْبِ الربيع عظيم الورق .

١٣٥ : ١ - الدَّهْقَانُ بكسر الدال وضمها : التاجر ، فارسيّ معرَّب .

١٣٥ : ٣ - تَدَهَّقَن : تَكْيَس .

١٣٥ : ٥ - فالدكان حينئذ فُعَّالٌ ، وهو الخانوت .

١٣٥ : ٨ - أبو عثمان الأشناندآنى : روى عنه أبو بكر بن دريد في البصرة

وله كتاب في معاني الشعر ، وكتاب الأبيات .

١٣٥ : ١٠ - العِثْمُ : انجبار العظم على غير استواء ، عثم العظم وعثمته

أنا ، فوزنه حينئذ فُعَّالان .

١٣٥ : ١٦ - الكَنْهَبُلُ : بضم الباء وفتحها في ٤ . ١٣ : ١٣ .

١٣٥ : ١٧ - الجُنْدُبُ : ضرب من الجراد - العُنْصُرُ : الأصل -

القُنْبَرَةُ : ضرب من العصافير .

١٣٦ : ٩ - الجَحْنَفَلُ : الغليظ ، ونونه مُلْحَقَةٌ ببناء سفرجل .

١٣٦ : ١٣ - القَرَنْفُلُ والقَرَنْفُولُ : حَمَلُ شَجَرَةٍ هندية طيبة الرائحة .

١٣٦ : ١٦ - الجَعْفَلِيْقُ : العظيمة من النساء .

١٣٧ : ٢ - العُدَّافِرُ من الجمال : الصلب العظيم الشديد ، والأسد -

السميدع : ذكر في ١٤ : ١ .

١٣٧ : ٣ - الفَدَّوْكَسُ : ذكر في ١٤ : ٢ .

١٣٧ : ٦ - خزنزن وفدندن : كلاهما من تأليفه ووضع لا من اللغة .

١٣٧ : ٨ - هَجَنْجَلُ : اسم وقد كنوا بأبي الهَجَنْجَلِ - العَقَنْقَلُ :

الكئيب العظيم المتداخل الرمل - السَّجَنْجَلُ : المرآة أعجمية ، وله معانٍ أخرى .

١٣٧ : ٩ - صَمَحْمَحُ : غليظ .

١٣٧ : ١٠ - الدَّمَمَكْمَكُ : الشديد القوي .

١٣٧ - ١٣ - عَصَنْصَرُ : موضع .

١٣٧ : ١٦ - وكذلك جُنْدَبُ وَعُنْصَرُ وَقُنْبَرُ ، انظر ١٣٥ : ١٧ و-

٩ - ١٥٥ - ٢٤ - من شرح ابن يعيش على المفصل للزخشي .

١٣٨ : ١٥ - الراجز : طرفه بن العبد ، اسمه عمرو ، وكنيته أبو عمر ، شاعر

جاهلي مجيد ، وهو من أصحاب المعلقات ، وأصغر الشعراء سنا وأقصرهم عمرا ، وهو

ابن أخت التلمس ، ووفدا على عمرو بن هند ملك الحيرة ، وقتل وهو ابن عشرين

سنة ، وقيل ست وعشرين سنة .

١٣٨ : ١٦ ، ١٧ - هذان بيتان أول وثان من خمسة أبيات من مشطور

الرجز ، رويت في ترجمة طرفة في ص ٣٠٥ من مختار الشعر الجاهلي ، ومعها سبب قوله إياها فانظرها فيه .

١٣٩ : ٥ - الرَّغَبُوتُ : من مصادر رَغِبَ في الشيء : إذا أَرَادَهُ وطلبه ، والرَّغَبُوتِيُّ مثله - الرَّحْمُوتُ : من مصادر رحمه ، ورَحْمُوتِي مثله .

١٣٩ : ٧ - لبيد بن أبي ربيعة العامري : ذكر في ٦٤ : ٩ .

١٣٩ : ٨ - هذا البيت هو السابع والعشرون من معلقة لبيد ، وهي ثمانية وثمانون بيتا على رواية الإمام الشنقيطي .

والأحزّة بالخاء المهملة والزاي المعجمة : جمع حزيز ، ومن معاني الحزيز : ما ارتفع من الأرض وغلظ وصلب ، ويروى بأخرّة بالخاء المعجمة والراء المهملة : جمع خرير : وهو المكان المنخفض بين ربوتين .

والتَّلَسُّوتُ : اسم وادي بين طيِّ وذيان - ربأ القوم يَرَبُّوهُمْ كان لهم ربينا ، أى عينا فوق شرف ينظر لهم لئلا يدهمهم عدو - القَمَرُ : الخالي - المَرَّاقِب جمع مَرَّقَبٍ : وهو الموضع الذى يقوم عليه العين وهو مرتفع - والآرام : الأعلام ، الواحد لِرَم كعِنَب ، وهو حجر ينصب عِلَمًا في المغازة والجَبَل .

يقول : يعلو العَيْرُ بِأُتْنِهِ الأمكنة المرتفعة الحالية التى اتخذها مَرَّاقِب ينظر منها العدو الذى يهددها ، وهو الصائد . وقوله : وخوفها آرامها : أى خوفها من آرامها : وهى الجبال التى يستتر فيها الصائدون - عن الزوزنى بتصرف .

١٣٩ : ٩ - القَرَبُوسُ : حينو السرج ، وهما قَرَبُوسان والقَرَبُوس لغة .

١٣٩ : ١٠ - القَرَقُوسُ : القاع الصُّلب الأملس الغليظ الأجرد .

١٣٩ : ١٥ ، ١٦ - الراجز والرجز فى - ١٥ - ١٤٩ - ١ فى مادة

رِجَم من اللسان . قال أبو تراب : « أنشدنى الغنوى فى القوس » - وذكر البيت بين

بينين آخرين . ويحتمل الغنوى أن يكون سهم بن حنظلة الغنوى ، ذكر فى ٤٠ : ١ وأن يكون طفيل بن عوف الغنوى ، ذكر فى ١٠٤ : ١٦ .

وترنموت القوس ترنمها عند الإنباض ، زادوا فيه الواو والتاء كما زادوها في ملكوت - وفي هذا الموضع في اللسان زيادة بيان فانظره فيه .

١٤٠ : ١٥ - زَهْرَقَ : ذكر في ٤٨ : ١١ .

١٤٠ : ١٦ - دَهْدَقَ : زَهْرَقَ .

١٤١ : ١ - صَلَّصَلَ الحَكْنَى والحديد صَلَّصَلَةً : صَوَّتَ حين حُرِّكَ -

قَلْقَلَتِ الشَّيْءَ : حرَّكته . - وَحَوَّحَ الثَّوبُ : صَوَّتَ ، وَوَحَّوْحَ الرجلُ من البرد : نفخ في يده من شدة البرد .

١٤١ : ٢ - وَرَوَزَ يوزوز وَرَوَزَةً : خَفَّ وطاش - يهياه بالهاء مصدر

يَهِيهِ يَهِيَهَةً وَيَهِيَاهَا : إذا دعا الإبل بقوله ياهِ ياهِ ، أو ياهِ ياهِ ، واليهياهُ :

صوت المحيب إذا قيل له ياهِ - يَلَيْلُ : قيل اسم جبل معروف بالبادية ، وقيل هو ماء لبني ثعلبة .

١٤١ : ٣ - يَرْمَعُ : حجرٌ رِخْوٌ أبيض - اليَعْمَلَكَةُ : الناقة النجبية

المعملة المطبوعة

١٤١ : ٦ - اليَهَيْرُ : الحجر الصلب الأحمر ، وربما زادوا فيه الألف

فقالوا : يهيري .

١٤١ : ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ - الراجز والرجز - في مادة هير - ٧ -

١٣١ - ٥ من اللسان ما يأتي : وأنشد أبو عمرو في اليَهَيْرِ : صَمْعِ الطَّلْحِ -

وروى الأبيات الثلاثة ولكن بلفظ « أَطَعَمْتُ » في أولها ، وبلفظ « يَعْوَى »

في البيت الثاني ، بدّل لفظي « أَشْبَعْتُ ، وَيَبْكِي » . ثم قال : وهو يفعلُ ،

لأنه ليس في الكلام فَعِيلٌ - التّقيق من معانيه تصويت الظلم ، وربما قيل ذلك

للهر أيضا - والحَبِطُ : وجع يأخذ البعير في بطنه من كلاً يستوبله .

١٤١ : ١٨ - مَحْبَبٌ : اسم علم جاء على الأصل لمكان العلمية ، كما

جاء مَكْوَزَةٌ ومَزِيدٌ ، وانظر اللسان مادة حبّ - ١ - ٢٨٤ - ٦ .
 ١٤٢ : ٣ - رجاء بن حيّوة : هو أبو المقدام رجاء بن حيوة بن جرول
 الكندي ، كان من العلماء ، وكان يجالس عمر بن عبد العزيز ، وله معه وبخضرتة
 نوادر لطيفة ، مبيّنة في ترجمته في ابن خلكان - ١ - ٣٣٢ - ٨ ، وتوفى سنة ١١٢ ،
 وكان رأسه أحمر ولحيته بيضاء .

١٤٢ : ٣ - مُهَائِلٌ : علم لرجل - مَكْوَزَةٌ : اسم علم شدّ ، نحو مُجَبِّب
 ورجاء بن حيّوة .

١٤٢ : ١٤ - هو الأعشى الأكبر : ذكر في ١١٣ : ١٥ .

١٤٢ : ١٥ - هذا البيت من قصيدة له يمدح بها النبيّ صلى الله عليه وسلم ،
 عدتها أربعة وعشرون بيتا ، وهي مشهورة . والشاهد هو البيت التالي للمطلع وهي
 في ص ١٠١ وما بعدها من ديوانه - والخُلَّةُ : الصداقة ، ومعنى الشاهد : لم يكن
 سهرك عشقا لأنك تناسيت قبل اليوم صداقة مهدد .

١٤٣ : ١٢ - ولا تُبَلِّ : من قولهم : « لأباليه : لأكثرث له ، يقال :
 لأبالي ما صنعت مبالاة وبلاء » ، ولم أبال ولم أبَلِّ على القصر « قال الجوهري :
 « فاذا قالوا : لم أبَلِّ ، حذفوا الألف تخفيفا لكثرة الاستعمال كما حذفوا الياء من
 قولهم : « لأدر » ل - ١٨ - ٩٣ - ٤ ت .

١٤٤ : ٨ - إنْفَحَلٌ : ذكر في ٣٠ : ١ - إنزَهُوٌ : ذكر في ٨٨ : ١٦ .

١٤٤ : ٩ - رفضت جواب لما في أوّل الفقرة .

١٤٤ : ١٤ - وزيادة : معطوفة على « امتناعهم » - العطوّد : السريع
 السير ، وهو ملحق بالحماسي بتشديد الواو - الكَرَوَسُ ، بتشديد الواو : الضخم
 من كل شيء .

١٤٤ : ١٥ - اخْرَوَطَ البعير في سيره : أسرع - اعْلَوَطَ البعير : تعلق

بعنقه وعلاه .

١٤٥ : ٤ - اليَسْتَمُور : ذكر في ٣٣ : ١٦ - العُضْفُوط ، ذكر في ٢٩ : ٣

١٤٥ : ١٤ - المنجنون : الدولاب التي يستقى عليها ، وقيل البكرة .

١٤٦ : - الرِّبَابُ : وق : وفيه لغات أخر : بقلة كالقث الرطب نبطية
معربة .

١٤٦ : ١٥ - المَسْجُوتِيق بفتح الميم وكسرهما : القذائف الذي ترمى به
الحجارة ، معرّب .

١٤٧ : ٦ - التوزى : هو أبو محمد عبد الله بن محمد مولى فريش ، مات
سنة ٢٣٠ هـ ، والتوزى نسبة إلى توز مدينة .

١٤٧ : ٧ - جواب الأعرابي ورد في اللسان في مادة جنق - ١١ - ٣١٩ -

٩ ت - وعون أصله عُونٌ بضمّتين ، استقلوا الضمة على الواو فأسكنوها ، وهو
جمع عوان كسُحُب جمع سحاب ، والحرب العوان : هي التي سبقها حرب أخرى -
نَجْنَق : نرمى بالخشق ، وهي حجارة المنجنيق - نرشق : نرمى بالنبل .

١٤٧ : ١٣ - العَيْضَمُوزُ : العجوز الكبير .

١٤٨ : ١ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٤٨ : ٢ ، ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة

زرج ن - ١٧ - ٥٧ - ٤ ت - كهذه الرواية ، والزَّرَجُون : الخمر .

١٤٩ : ١٧ - قوله : « وحكى أن العجاج كان يهز العالم والخاتم » .

أفاض ابن جنى في الكلام على هذا في قراءة من قرأ : ولا الضالين ، يهز الألف
في ص ٢٢ وما بعدها من كتابه المحتسب .

١٥٠ : ٥ - امرؤ القيس ، ذكر في ٦٨ : ٥ .

١٥٠ : ٦ - هذا البيت هو السابع من معلقته المشهورة وهي سبعة وسبعون

بيتا - والدَّآبُ والدَّآبُ : العادة . يقول : عادتك في حبّ هذه كعادتك من

تينك : أى قانّة حظك من وصال هذه ، ومعاناتك الوجد بها ، كقلّة حظك من
من وصالها ومعاناتك الوجد بهما قبلها ، أى قبل هذه التى شغفت بها الآن ، عن
الروزنى باختصار .

١٥١ : ٦ — الأسته : الكبير الإست ، أى العجز .

١٥١ : ١٧ — الدّلامص : البراق .

١٥٢ : ٢ — اللّلال : بائع اللؤلؤ ، واللؤلؤ : الدرّ ، واحده لؤلؤة .

١٥٢ : ٣ — السبّطّر ، ذكر فى ٢٤ : ١٩ — والسبّيط : السبّيطر .

١٥٢ : ١٤ — الدّمّيث والدّمّيثر : اللّسين السهل .

١٥٢ : ١٥ — الثّعلب : من السباع ، وهى الأنثى ، والذكر ثعلب

وثُعلبان — وثُعالة : الأنثى من الثعالب .

١٥٤ : ١٣ من المواضع التى ذكر فيها سيويه ألنى التأنيث فى الجزء الثانى

من الكتاب ص ١٠ س ٣ ، ص ١٠٩ س ١٤ ، ص ١٩٩ س ٤ ت .

١٥٤ : ١٥ — هذا الكلام من أوّل « قبل ، إنما قال هذا » إلى آخر :

« بجوزاً » : أسلوب علمى لا يخلو من الرّكّة من كثرة ما أراد من التدقيق فى هذا المعنى .

١٥٦ : ٥ — كوكب درّى : ثاقب مضىء . وحكى سيويه عن ابن

الخطاب : كوكب درّى . قال الفارسى : ويجوز أن يكون فُعَيْلاً على تخفيف

الهمزة قلباً ، فأما درّى فنسب إلى الدرّ .

١٥٧ : ٨ ، ٩ — قوله : « مضارعتان لألنى التأنيث فى نحو صفراء وحمراء »

مخالف لإنكاره قبلاً أن فى حمراء وصفراء وأمثالهما ألنى تأنيث ، وإنما هى همزة ،

وقال : إنما يطلق ذلك تسامحاً وقد تسامح هو هنا .

١٥٧ : ١٣ — الظّربان : دُوَيْبَّةٌ شبه الكلب طويل الخرطوم أسود السرة

أبيض البطن كثير الفسوس منتن الرائحة .

١٦٠ : ٥ — لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

١٦٠ : ٦ ، ٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة روى - ١٩ - ٦٣ - ٣ ت ، والتاج في هذه المادة أيضا - ١٠ - ١٥٨ - ٢٣ .
وتبشّرى : أبشيري - والرفه : أقصر الورد وأسرعه ، وهو أن ترد الإبل الماء كل يوم أو كلما شاءت - والروى : الكثير المروى .
يقول لناقته : « افرحى بالماء الكثير المروى تردينه متى شئت » .

١٦٠ : ٨ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

١٦٠ : ٩ ، ١٠ ، ١١ - هذه ثلاثة أبيات من مشطور الرجز لم نعثر عليها في المراجع التي بأيدينا - والغضا من نبات الرمل ، وأهل الغضا : أهل نجد لكثرتهم هناك - والمشرقيات : سيوف ، منسوبة إلى المشارف ، والمشارف قرى من أرض النين - والتقنا جمع قناة : وهي الرمح - ومساكن طي في جبال أجبأ وسلمى ، بنجد .
يقول : إن لطبي نساء في هذه الناحية يصونهن ويحمين رجلهن بالسيوف المشرفية الجيدة وبالرمح من أن يعتدى عليهن .

١٦٠ : ١٧ - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن ميمس ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

١٦١ : ١ ، ٢ - لم نوفق لمعرفة قائل هذين البيتين . وقوله : بأبي ، عن

ص ، وى ظ ، ش : بيبي ، وأصله بيبي كراوية ص ، ثم سهلها فجعلها ياء .

١٦١ : ٣ - قوله : « بيتنا » أصله : « بي أنا » كرواية اللسان ، البيتين

في مادة رجل - ١٣ - ٢٨٣ - ٤ ت ثم سهلها فجعلها ياء كما تقدم ، فيكون الوارد

في « بأبي » أربع روايات : « بيبي ، بيبي ، بي أنا ، بيتنا » .

١٦٣ : ٣ - الأعشى ، ذكر في ١١٣ : ١٥ .

١٦٣ : ٤ - هذا بيت من قصيدة له عدتها سبعون بيتا ، وهو الثاني والستون

منها ، وردت في ديوانه في ص ٣٤ وما بعدها منه - والأيبلي كما قال أبو عبيدة

في الديوان : صاحب أيبيل ، وهي عصا الناقوس ، وقوم يجعلون الألف واوا ،

فيقول : وَيَبْسَلُ - وصَابَ فيه : صور الصليب - وصارًا : سَكَنَ ، وقيل الأيبسُ : الراهب - والهيكَل : بيت للنصارى فيه صورة مريم وعيسى عليهما السلام وفي البيت تضمين ، وتماه في البيت الرابع والستين وهو :

بأعظم منه تُقَمَّى في الحسا ب إذا النَّمَات نَقَضْنَ الغُبَارَا
يريد أن الراهب المنقطع في هيكله للعبادة ، ليس بأحسن منزلة ، ولا أخف حسابا من الممدوح إذا بعث الناس للحساب .

١٦٣ : ١٠ - المرمريس : الأرض التي لاتنتب ، والمرمريس : الداهية وداهية مرمريس : شديدة .

١٦٥ : ٧ - لم نوفق لمعرفة قائل هذا البيت .

١٦٥ : ٨ - رواه اللسان في مادة ك ث أ - ١ - ١٣٢ - ٦ . والتاج في مادة كئأ أيضا - ١ - ١٠٦ - ١٩ كرواية ابن جنى هذه ، ولم ينسبها لقائل ، وإنما نسبا لإنشاده إلى ابن السكيت ، والجوَالِقِ بضم الجيم وكسر اللام وفتحها : وعاء من الأوعية ، والجمع جَوَالِقٍ وجَوَالِقٍ بفتح الجيم فيهما ، ولم يقولوا جوالقات وهو الغرارة .

١٦٥ : ١٤ - مُتَلَسِّيَّةٌ : مستقيمة ، من اتلأب الشئ .

١٦٦ : ١ - الشاعر : أخو هُبَيْرَةَ بن عبد مناف الملقب سَلْحَبَةَ .

١٦٦ : ٢ - ورد في ص ١٥٤ من نوادر أبي زيد بيتان أولهما هذا الشاهد منسوبين لأخي كلحبة المذكور يردّ عليه ، غير أن نصّ البيت كلّهُ في النوادر هو :

ألم تكُ قد جرّبتَ ما الفقر والغنى ولا يعِظ الضلّيلَ إلا أُلَاكَا

وبعد البيتين في النوادر ما يأتي « أبوحاتم ما الفقر والغنى - وأولالك أراد أولائك » والإشارة في آخِر البيت للفقر والغنى ، والأشابة : الأخطا من الناس - والضلّيل : المبالغ في الضلال .

- ١٦٧ : ١٠ - المعلق ، ذكر في ١٠٨ : ٥ ، ٧ .
- ١٦٧ : ١١ - الصَّمْرِدُ ، بالصاد المهملة من النوق : الغزيرة اللبن .
والقليلته ضد .
- ١٦٧ : ١٣ - فاعل قال ضمير يعود على الخليل .
- ١٦٨ : ٢ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .
- ١٦٨ : ٣ - لم يَرَوْ هذا البيت من الكتب التي بين أيدينا إلا هذا الكتاب ،
ومعناه واضح .
- ١٦٨ : ١١ - الراجز هو رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .
- ١٦٨ : ١٢ ، ١٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها
خسة وثمانون بيتا ومائة بيت ، يمدح فيها بلال بن أبي بردة بن أبي موسى
الأشعري ، والبيتان هما الحادي والثمانون والثالث والثمانون فيها ، فليسا متتابعين ،
وقد شغلت هذه الأرجوزة الصفحات من ص ١٦٠ إلى منتصف ص ١٦٥ من ديوانه .
الدلائل من الإبل : السريع - العتسجن : الشديد الغليظ - الخرقاء من النوق : التي
لا تتعهد مواضع قوائمها - الحماسين : الحمقاء أو المهزولة .
يقول : « خلطت كل قوية سريعة من النوق تخليط الخرقاء الحمقاء » .
- ١٦٩ : ٣ - عزويت : قصير .
- ١٦٩ : ١٣ - سَدَقَيْسِيَّةُ : ذكر في ٣٧ : ٨ - جَعَبَيْسِيَّةُ جَمَابَةٌ :
ذكر في ٣٧ : ١٨ .
- ١٧٠ : ٢ - أبو زيد : هو سعيد المذكور في ٦ : ١٢ - القَصْبَاءُ :
القَصْبُ - والحلفاء : نبت أطرافه محددة كأنها أطراف سعف النخل - والطرفاء :
من شجر الحمنض - قيل : ثلاثها لواحد والجمع ، وقيل : واحدها قَصْبَةٌ ،
وحلفاء وطرفاء ، وبالأخيرة سُمِّي الرجل .
- ١٧٠ : ٥ - عندنا : عن ص ، وأليق منها بالمقام عنده : التي في الهامش
عن ظ : ش .

١٧٣ : ١٩ - مضى ذكره في ٤٤ : ١١

١٧٤ : ٢ - الغرض هو الإلحاق والتكرار لأجل الإلحاق يكون بلا إدغام

١٧٤ : ١٥ - هذا هو الضرب الآخر الذي يحتاج إلى تكرير .

١٧٥ : ٢ - قوله : « فأماً الإلحاق بحروف الزيادة فقد مضى » ذكر

في ص ٣٤ ، ٨ .

١٧٦ : ٧ - الحَبَبَنْطَى من الرجال : العظيم البطن ، وهي حَبَبَنْطَاة -

العَكَنْدَى من الأبعرة : الضخم الطويل ، وناقاة عَكَنْدَاة - السَّرَنْدَى : القوي
الجرىء من كل شيء ، وهي سرنداة .

١٧٦ : ٨ - الدَّكَنْطَى : شديد الدفع والسمين من كل شيء - السبندى

والسبنتى : الجرىء .

١٧٧ : ١ - الصَّمْحَمُحُ ذكر في ١٣٧ : ٩ - البرَهْرَهة من النساء : التارة

الغَضَّة أو البيضاء - الدَّكَنْطَى ، ذكر في ١٧٦ : ٨ .

١٧٧ : ٣ - الشاعر : عمرو بن أحر بن فرّاص بن معن بن أعصر ، ولد

في أفصح بئمة في الأرض ، وأق بأربعة ألفاظ في شعره لاتعرفها العرب ، وانظر
٣١٥ من الشعر والشعراء .

١٧٧ : ٤ - هذا عجز بيت ، وصله :

مَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَأْكُ أَطْنَابَهَا

كأس رَتَوْنَاة : دائمة على الشرب - الطَّرْفُ من الخيل : الكريم العتيق -

والطَّمْرُ بتشديد الراء : الفرس الجَوَاد . يريد : مَدَّتْ كَأْسُ رَتَوْنَاةٍ عَلَيْهِ أَطْنَابُ

الْمَأْكُ فذكر الملك ثم ذكر أطنابه . وفي البيت روايات وتوجيهات وتأويلات كثيرة ،

فانظرها في مادة رنا - ١٩ - ٥٦ - ٨ ت من اللسان .

١٧٧ : ٥ - شَجَوَجِي : طويل جدا ، وله معان أخر - الْمَرَوْرَاةُ :

الأرض لاشيء فيها .

- ١٧٧ : ٩ - العَسْوَنُثَلُ : الفَدَمُ المَسْرُخِيُّ ، والشَيْخُ التَّقِيلُ .
- ١٧٧ : ١٢ - العَقَسَنَقَلُ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ .
- ١٧٧ : ١٣ - عَصَنَصَرَ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ١٣ - حَجَسَجَلُ : ذَكَرَ فِي ١٣٧ : ٨ - هَجَسَجَلُ : اسْمٌ - عَبَسَبِيلُ : جَسِيمٌ غَلِيظٌ .
- ١٧٧ : ١٥ - حَبَوْتَنُ : اسْمٌ وادٍ ، أو اسْمٌ مَوْضِعٌ بِالْبَحْرَيْنِ .
- ١٧٧ : ١٦ - الحَقْفَيْدُ : الظَلِيمُ الحَفِيفُ .
- ١٧٨ : ٢ - الجَلُوعُوعُ والجَلَعَلَعُوعُ : الجُعَلُ وَالضَّبُّ .
- ١٧٨ : ٤ - الذَّرْحَرُحُ بفتح الراءين وبضمهما : دَوْبِيَّةٌ أَعْظَمُ مِنَ الذَّبَابِ شَيْئًا مُبَرِّقَسٌ بِحَمْرَةٍ وَسَوَادٍ وَصُفْرَةٍ تَطِيرُ .
- ١٧٨ : ٥ - الغَدُودُنُ : المَسْرُخِيُّ .
- ١٧٨ : ٩ - فَدَوَكْسُ : ذَكَرَ فِي ١٤ : ٢ .
- ١٧٨ : ١٠ - عَمِيثِيلُ : طَوِيلٌ شَابٌ - عَطُودٌ : ذَكَرَ فِي ١٤٤ : ١٤ .
- ١٧٨ : ١٣ - يَشِيرُ إِلَى « الإِلْحَاقِ المَطْرُودِ فِي الأَسْمَاءِ والأَفْئالِ » فِي ٤١ : ١٣ وَإِلَى « مَا أَلْحَقَ بِالأَرْبَعَةِ مِنَ الفِعْلِ » فِي ٨٣ : ٤ .
- ١٧٩ : ١٩ - تَقْدَمُ فِي قَوْلِ أَبِي عَمَّانَ ١٧٦ : ٥ - وَهُوَ إِلْحَاقُ الثَّلَاثَةِ بِالأَحْمَسَةِ إِلْحَاقًا قِيَاسِيًّا .
- ١٨٠ : ٢ - قَوْلُ أَبِي عَمَّانَ : « وَكَانَ أَبُو الحَسَنِ الأَخْفَشُ يَجِيزُ الخَ » تَقْدَمُ ذَكَرَهُ فِي كَلَامِ أَبِي الفَتْحِ فِي ١٧٦ : ١ - وَهُوَ : وَلَكِنْ هَذَا جَائِزٌ عَلَى مَذْهَبِ أَبِي الحَسَنِ .
- ١٨٥ : ١١ - قَوْلُهُ : « لِأَنَّ مَنَعَهُ مَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ عِلَّةٌ لِحَقَّتِهِ » أَيْ لِحَقَّتِهِ لِخُذْفِ فَائِهِ .
- ١٨٧ : ١٣ - سِيَأْتِي فِي قَوْلِ ابْنِ جَنِّي فِي ٢٠٣ : ٦ ، ٧ - : « سَاحِيَتٌ وَعَاعِيَتٌ ، وَأَصْلُهُ جِيحِيَتٌ وَعَيْعِيَتٌ ، فَقَلِبَ البَاءَ أَلْفًا لِلتَّخْفِيفِ وَإِنْ لَمْ تُكُنْ مَتَحَرِّكَةً .

١٨٧ : ١٥ - الشاعر : هو جرير بن عطية بن الحطاف بن البربوعى التميمي المضرى ، أحد فحول شعراء العصر الإسلامى الثلاثة ، وزميله الفرزدق والأخطل ، مات سنة ١١٠ هـ ، وعمره أكثر من ٨٠ سنة .

١٨٧ : ١٦ - هذا البيت من قصيدة له فى هجاء الفرزدق ، وردت فى ص ٦٠ ، ٦١ من الجزء الثانى من ديوانه ، وعدتها فيه عشرون بيتا ، والشاهد هو الثانى فيها . ورواه اللسان فى مادة وَجَدَ - ٤ - ٤٥٨ - ٦ - مع خلاف هـ بين هذه الروايات الثلاث لالتغير المعنى .

نَقَعَ الفُؤَادُ : رَوَى ، ونَقَعَ الماءُ العطشَ : أذهبه - الشربة : المرّة الواحدة من الشرب - الحوائم من الإبل : العِطاش جدًّا - وَجَدَ الشئَ يَجِدُه وجودًا : أدركه ، ويجدُه أيضًا بالضم لغة عامريّة - الغليل : حرّ العطش .

١٩٠ : ١ - هو أبو إسحق الزجاج ، تقدّم فى ١١٦ : ١٢ .

١٩١ : ١ - الشاعر : هو عمر بن أبى ربيعة المخزومى ، كما جاء فى ١ - ١٢ - ٨ - من كتاب سيبويه - والمرّار الفقعسىّ الأسدى كما جاء فى ذيل هذه الصفحة للأعلم الشنمري .

وعمر بن أبى ربيعة : هو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة من بنى مخزوم ، بطن من قريش ، شاعر مجيد ، اختص شعره بالغزل ، وكان ذلك مكروها ، والذى شجعه عليه أن قريشا كانت أفضل العرب إلا فى الشعر حتى نبغ فيها عمر هذا ففضّاهم فيه ، ومات سنة ٩٣ هـ .

والمرّار الفقعسىّ الأسدى : هو المرّار بن سعيد بفتح الميم وتشديد الراء ، من شعراء الدولة الأموية ، وأدرك الدولة العباسية ، وكان يهاجى المساور بن هند ، وكان مفرط القصر ضئيلا ، وانظر ٦٨٠ من الشعر والشعراء ، و ١٧٦ ، ٤٠٨ من المعجم والمؤتلف .

١٩١ : ٢ - هذا البيت من شواهد سيبويه ، رواه فى ١ - ١٢ - ٨ من

كتابه منسوباً لعمر بن أبي ربيعة ، ونسبه الأعمى في ذيل هذه الصفحة للمرار الفقسي
ورواه مرة أخرى في ١ - ٤٥٩ - ٨ - بدون نسبة ، ورواه اللسان في مادة
طول - ١٣ - ٤٣٧ - ١ ت .

وقال الشنتمري في الموضع الأول : « أراد: وقتلما يدوم وصال ، فقدّم وأخّر
مضطراً لإقامة الوزن ثم ذكر فيه وجوها للإعراب ، فارجع إليه إن شئت ، ثم
قال : « يقول : إن العاشق الوصول إذا أديم هجرانه يئس ، فطابت نفسه بالقطيعة »
١٩٢ : ١٠ - هذا البيت تقدم في ٣٧ : ٢٠ .

١٩٢ : ١١ - ليلي الأخيلىة : هي ليلي بنت عبد الله بن الرحال من
بنى الأخيل من عامر ، كانت من النساء المتقدمات في الشعر ، وكانت تغد على
الحجاج وتمدحه وتنال جوائزها ، وتوفيت سنة ٨٠ هـ .

١٩٢ : ١٢ - روى اللسان في مادة ر ن ب - ١ - ٤١٩ - ١١ - هذا
البيت بلفظ الرءوس ، بدل : ظماء . وروى سيبويه في ٢ - ٣٣١ - ٣ - الشطر
الثاني وحده كهاتين الروايتين . وقال الشنتمري في الهامش : الشاهد في قولها
« مُؤرْتَب » وهو « مؤفْعَل » من الأرنب ، فأخرجته على الأصل ، ثم قال :
وأرنب عند سيبويه « أفعل » وإن لم يعرف اشتقاقه لغلبة الزيادة على الهمزة أولاً
في بنات الثلاثة ، وغيره يزعم أن وزنها « فعلل » وأن همزتها أصلية ، ويحتج بهذا
البيت ، والصحيح قول سيبويه هـ . والحصّ جمع أحصّ وحصاء وصفّين من حصّ
شعره : إذا انجرد وتناثر ، ويقال : حصّ شعره فهو لازم ومتعد - ظِماء ،
الواحد ظمآن وهي ظمأى .

١٩٢ : ١٥ - الآخر هو حِطام الريح المجاشعي الراجز ، وهو بشر بن نصر
ابن رباح من بنى مجاشع ، والحطام : الزمام ، ورواه اللسان : حِطام ، بجاء
مهملة مضمومة .

١٩٢ : ١٦ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ومعه في بعض المراجع بيتان

أو ثلاثة - والصاليات : الإثافي التي توضع تحت القدر - والكاف الأولى في قوله
 ككما زائدة ، وكان حقه أن يقول : يُشْفَيْنِ ، ولكنه أخرجها على الأصل ، نحو :
 يؤكرم في ٣٧ : ٢٠ ، وفي ١٩٢ : ١٠ ويقال : « أَثْفَيْتَ أَثْفِيَةَ » إذا نصبها
 و « أَثْفَيْتَهَا وَثْفَيْتَهَا وَأَثْفَيْتَهَا ».. وصف دياراً خلعت من أهلها ، فنظر إلى آثارها باقية
 لم تتغير فذكرته من عهد بها فحزن لذلك . وانظر هامش - ١ : ١٣ - من سيبويه .
 ١٩٣ : ٣ - لم نوفق لمعرفة هذا الشاعر .

١٩٣ : ٤ - الصنيع : العمل - لم تُشَفَّ له قدرى : لم تصنع لها أثنافى .
 وهذا كلام على الحجاز ، أى ليس عندى وسائل هذا الصنع .
 ١٩٣ : ٧ ، ٨ - يُسَلِّقِيهِ وَيَجْعِيهِ : ذكروا في ٣٧ : ١٨ .
 ١٩٣ : ٩ - هو النابغة الذبياني ، ذكر في ١٩ : ١٣ .
 ١٩٣ : ١٠ هذا عجز بيت ، وصدوره :

لاتقدفنى بركن لا كفاء له

من قصيدة له عدتها خمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، يمدح فيها النعمان بن
 المنذر ، ويعتذر إليه مما وشى به عليه بنو قريع في أمر المتجردة ، وهى فى ص ١٤٩
 وما بعدها من ديوانه فى مختار الشعر الجاهلى .

الكفاء : المثل والنظير - وتأثفتك الأعداء : التفثوا حولك فصاروا كالأثافي ،
 والرقد بكسر ففتح : العصب من الناس . والمعنى : لاترمى بما لا يطبق ولا يقوم
 له أحد ، ولا يكافئك فيه أعداؤك ولو أحاطوا بك متعاونين ، أو يريد : يتساندون
 فيشد بعضهم أزر بعض فى الطعن فى والنيل منى عندك .

١٩٧ : ١٥ - الخنساء : هى تماضر بنت عمرو بن الشريد السأمية ، من
 أجل نساء عصرها ، وأشعر النساء كافة ، وأجمع رواة الشعر ، أدركت الإسلام
 وأسلمت وهى عجوز ، وماتت سنة ١٤٤ هـ .

١٩٧ : ١٦ - هذا عجز بيت لها وصلده :

ترتع ما غفلت حتى إذا ادكرت

والبيت في وصف ناقة أو بقرة فقدت ولدها ، فكلمها غفلت عنه رتعت ، فاذا ادكرته حننت إليه ، فأقبلت وأدبرت تبحث عنه ، فضربتها مثلا لفقدتها أخاها صخرا ، وانظره في ١ - ٢٠٧ من الخزانة ، وفي ص ٧٣٧ من الكامل ، طبع أوروبا وفي ١ - ١٦٩ - ٨ من سيوييه .

١٩٨ : ٢ - الشنفرى : لقب واسمه "شمس" : شاعر جاهلي من بني الحارث ابن ربيعة ، وهو ابن أخت نابط شرا ، وكانا وزميل لهما ثالث هو عمرو بن برآق أعدى العدائين لانتلحهم الخيل . وأجود شعره القصيدة التي منها الشاهد ، المعروفة بلامية العرب لجودتها ، وعدتها ثمانية وستون بيتا .

١٩٨ : ٣ - والشاهد هو السادس والخمسون فيها ، وهو يصف في الأبيات من ٥٤ إلى ٥٧ ومنها الشاهد غارته في ليلة مظلمة على قوم مطمئنين ، فقتل ونهب وعاد مسرعا راجعا .

والأيتيم : من لزوج له من الرجال والنساء - واليتيم : من فقد الأب - وليل الليل : شديد الظلام - وإلدة : همزتها بدل من الواو ، لأنها من الولد والولادة - أي تركت نساء بلا أزواج ، وأولادا بلا آباء ، وعدت سلما راجعا في ليل شديد الظلام ٢٠٠ : ١ - يقال : « إبل معايا : معيية » وانظرها في مادة ع ي ي - ١٩ - ٣٤٧ - ٧ ت من اللسان ، وفي مادة وري - ١٨ - ٢٧٩ - ٣ ت منه .

٢٠٠ : ٩ - حيوة ، وضيون : انظر ٢ - ٦١ - ٤ ت من سيوييه .

٢٠٠ : ١١ - ألبب : بضم الباء وفتحها ، وقال ابن سيده في المصنوع : « يعنون لبب » وسمعت أعرابية تعاتب ابنها ، فقيل لها : لم لا تدعين عليه ؟ قالت : « تأتي له ذاك بنات ألببي » وقالوا : بنات ألبب : عروق في القلب تكون منها الرقة . وقال المبرد في المفتوح : « يزيد بنات أعقل هذا الحي » .

٢٠٠ : ١٢ - كَحِيحَتٌ عَيْسُهُ : التصقت .

٢٠٣ : ٦ - حاحيت وعاعيت : ذكر في ١١١ : ٤ .

٢٠٣ : ١٣ - أبوزيد النحوى : هوسعيد بن ثابت الأنصارى ذكر في ٦ : ١٢

٢٠٥ : ١٧ - هو متمم بن نويرة بن جمرّة بن شدّاد بن يربوع ، كان من الصحابة رضى الله عنهم ، وكان أخوه مالك بن نويرة سيّد بنى يربوع ، وكان متمم ولدان شاعران خطيبان .

٢٠٦ : ١ - هذا البيت من قصيدة له مشهورة يرثى أخاه مالكا عدتها

واحد وخمسون بيتا ، وهو السابع والثلاثون فيها . وهى فى ص ٥٢٦ وما بعدها من

شرح ابن الأنبارى للمفضليات ، ويروى قِعْدَكَ ، ويروى فَيَسْجَعًا ، ويروى

فَيَسْجَعًا - وقِعْدَكَ الله ، وقِعْدَكَ الله : بمعنى نشدتك الله - وألّا تسميعنى :

للنهى ، وأنّ فى ألّا زائدة - ونكأ الجُرْحَ : قشره - وَيَسْجَعًا : يَسْجَعًا ، أى يؤلم

وانظر شرح ابن الأنبارى للشاهد فى ص ٥٤٠ من شرحه وشرح البغدادى فى - ٤

٢١٤ - ٨ ، ١٠ - من الخزانة ، فإنه من شواهد شرح الرضى على الكافية .

٢٠٧ : ١٣ - ظهور : فاعل يدلّ فى أول الفقرة ، أمّا قوله : « إن أصل

حركة العين الكسر دون الفتح » فى تأويل مصدر بدل من اسم الإشارة فى « ذلك » .

٢١٤ : ٥ - ووَاصِل : انظر اجتماع الواوین فى أول الكلمة فى ص ٤١

س ٢ من نزهة الطرف للميدانى .

٢١٦ : ١٠ - يُوْحٌ : بالياء المثناة التحتيّة مصروف ، وفيه لغة أخرى

هى يُوْحَى .

٢١٦ : ١١ - أبو العباس : هو المبرد فى ٦ : ١٢ .

٢١٧ : ١١ - الدَدَن : اللهو واللعب . وفى اللسان فى مادة ددن - ١٧ -

٧ - ٦ لم يجيى ما عينه وفاؤه من موضع واحد من غير فصل إلا ددن وددان ،

وذكر : البَسْبَر ، وقيل البَسْبَرُ أعجمى ، وقيل عربى وافق الأعجمى ، وقد جاء مع

الفصل نحو كوكب ١١٧ : ١ ، وسوسن ، وديدن ، وسيسبان ، والددان من
السيوف : الكهام .

٢١٧ : ١٢ - الدَوْدَرَى بتشديد الراء المفتوحة وتخفيفها : العظيم الخصبين .

٢١٨ : ١ - الشاعر قيل هو مهلهل ، واسمه عدى بن ربيعة التغلبي ، وقيل
اسمه امرؤ القيس ، وهو أخو كليب ، وخال امرئ القيس أحد أصحاب المعلقات ،
ويعدّ المهلهل من الطبقة الأولى في الجاهلية .

وقيل : الشاعر هو أخ للمهلهل يسمى عديا .

٢١٨ : ٢ - روى هذا البيت في تسعة أبيات في صفحة ١٤٨ من الجزء

الرابع من كتاب الأغاني . وفي اللسان في مادة وقى - ٢٠ - ٢٨٢ - ٢ . وفي التاج
في هذه المادة أيضا ١٠١ - ٣٩٧ - ٨ ت . وفي المقاصد النحوية ٤ - ٢١١ - ٤ ت
من هامش الخزانة . وفي فرائد القلائد في ص ٣١١ س ١٥ في باب النداء فيهما .
وجميع الروايات مطابقة لرواية ص ، إلا في رواية الأغاني فانها بلفظ « نجرها » بدل
« صدرها » ، وانظر محلّ الشاهد النحوي في المقاصد والفرائد .

والأواقي جمع واقية ، والواقية : كل ما وقيت به شيئا . ومعناه : ضربت
صدرها متعجبة من نجاتي مع ما لقيت من الحروب والأسر والخروج عن الأهل ،
وهو من فعل النساء .

٢١٩ : ١٣ - أوّل : أفعلل ، ومؤنثه : ووؤلى ، نحو : أفضل وفُضلى ،

فلما انضمت الواو الأولى في ووؤلى قلبت همزة فصارت أوّلى .

٢٢٠ : ٥ - يريد بقوله : « لأنه قديين هذا في أوّل الفصل » قول أبي عثمان

في ٢١١ : ١ .

٢٢١ : ٨ - شنباء للمؤنث ، وأشنب للمذكر من الشنب ، والفعل كفرح :

وهو بياض وبريق وتحديد في الأسنان .

٢٢٣ : ١٢ - قطرى بن الفجاءة ، ذكر في ١٤ : ١١ .

٢٢٣ : ١٣ - هذا البيت من قطعة له في يوم دولاب ، تقدمت هي الأخرى
في ١٤ : ١٢ . - الخفيرات : جمع خفيرة ، وصف من الخفر ، وهو شدة الحياة
والفعل خفر يخفر خفراً وخفارة .

٢٢٣ : ١٤ - امرؤ القيس : ذكر في ٦٨ : ٥ .

٢٢٣ : ١٥ - الغارة : اسم من أغار على القوم إغارة : إذا هجم عليهم
بالخيل - الشعواء : وصف من شعيت الغارة تشعي شعياً : إذا انتشرت - وفرس
جرداء : وصف من جرد يجرّد : سبق الخيل - اللّحيان : العظامان اللذان فيهما
الأسنان - السرحوب من الخيل : الطويل الحسن الجسم - ومعروقة اللّحين : قليلة
لحمهما - وهذه الصفات كلها من صفات المدح .

٢٢٣ : ١٦ - القائل أمية بن أبي عايد العمرى الهذلي ، من شعراء الدولة
الأموية ومدحها ، ومن مدحهم مروان ، وله في عبد الملك وعبد العزيز ابني
مروان قصائد مشهورة ، وله شعر يغني به ، وانظر ج ٢٠ ص ١١٥ من الأغاني -
بولاق .

٢٢٣ : ١٧ - هذا البيت هو الرابع والستون من قصيدة له عدتها ستة
وسبعون بيتاً ، وهي في ١٧٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين ، وورد
في ص ٢١٩ وما بعدها من الجزء الثاني من الأغاني - دار الكتب^٢ - من خمسة عشر
بيتاً من القصيدة ، مع اختلاف في الترتيب وفي الرواية - وفي الأغاني « يمر » بدل
« تهوى » بالياء المثناة التحتية لأنه وصف حماراً وحشياً ، ولكن المغنين يغنونه بالتاء
على لفظ المؤنث - الجندلة : حجر المنجنيق الذي يُرمى به .

وفي الشاهد هنا خطأ مطبعي فالقاف من المنجنيق في أول الشطر الثاني .

٢٢٤ : ٤ - القائل امرؤ القيس في ٥٠٦٨ .

٢٢٥ : ٥ - صدر بيت هو مطلع لمعلقته المشهورة ، وعجزه :

بِسِقْطِ الأَوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوَّمَلْ

قفا : قيل خاطب صاحبيه ، وقيل : بل خاطب واحدا ، وأخرج الكلام مخرج
الخطاب مع اثنين ، لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع .
ويجوز أن يكون المراد قف . قف . فألحق الألف للدلالة على أن المراد تكرير اللفظ .
وقيل : أراد قِفَنَّ بنون التأكيد ، وقلبت النون ألفا في الوصل كما تقلب
في الوقف ، فحمل الوصل على الوقف .

يقول : قفا وأسعداني وأعيناني على البكاء عند تذكري حبيبا فارقته ، ومنزلا
غادرته ، بمنقطع الرمل المعوج بين هذين الموضعين .

٢٢٤ : ١٦ — القائل : جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٧ — عجز بيت لجرير ، وصلره :

متى كان الخيام بذى طلوح

والبيت مطلع قصيدة له وردت في ديوانه المحفوظ بدار الكتب برقم ٤٧٧ أدب ،
في الورقة الرابعة والسبعين منه .

٢٢٤ : ٨ — القائل هو جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٤ : ٩ — صلر بيت له ، وعجزه :

وقولى إن أصبت لقد أصابا

وهو مطلع قصيدة له يهجو الراعى النميرى ، قيل : إن عددها بين الثمانين والمائة
والعشرين بيتا ، وكان يسميها الدافعة ، ويسمى قافيتها المقصورة ، لأنه كان يتفاهل
بهذه القافية .

٢٢٤ : ١٣ — الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٢٦ : ٣ — القائل جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٢٦ : ٤ — هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يهجو البعيث

المجاشعى عدتها أربعون بيتا ، وهو التاسع فيها ، وهى فى ص ١٦٦ وما بعدها من
مشارف الأفاويز ، والشاهد فيها بلفظ « ضَعَوَات » بدل « عِضَوَات » .

والعِصَوَات : شجر عظام له شوك ، واحدته عِصَة ، والتاء فيه بدل من الواو - والضَّعَوَات : شجر بالبادية مثل الثَّهَام ، واحدته ضَعَعَةٌ ، والتاء فيه بدل من واو أيضا - والتَّوَلُّج : كِنَاس الظبي .

٢٢٧ : ٣ - قائله العَجَّاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٢٧ : ٤ - ورد هذا الشاهد في ٢ - ٣٥٦ - ٦ من كتاب سيمويه ، وقال الشنتمرى في ذيل هذه الصفحة : الشاهد فيه بدل التاء من الواو في التيقور ، وهو فيقول من الوقار ، وأصله ويقور ، فأبدلت التاء من الواو استئقلا لها وكراهية للابتداء بها ، لأنها من أثقل الحروف ولا يطرد بدلها في هذه الحال . وصف كبيره وضعفه عن التصرف فجعل ذلك كالوقار وإن لم يقصده . والبلى : تقادم العهد . والبيت من أرجوزة من مشطور الرجز أبياتها ١٧٢ ، وهو التاسع والعشرون فيها . وقد وردت في ٢٦ وما بعدها من ديوانه ، وانظر الشاهد في مادة وقر - ٧ - ١٥٣ - ١١ - من اللسان .

٢٢٩ : ١ - القائل ابن مقبل ، وهو تميم بن أبي مقبل ، من بني العجلان الذين هجاهم النجاشي مخضرم ، وكان ممتعا بعين واحدة .

٢٢٩ : ٤ - روى هذا البيت بهذا النص في نسخ الكتاب الثلاث التي بأيدينا ، ورواه سيمويه الذي نقل عنه المصنف في ٢ - ٣٥٥ - ٢ ت من كتابه ، ورواه اللسان في مادة وفد - ٤ - ٤٨٠ - ٦ ت والتاج في مادة وفد ايضا ٢ - ٥٣٨ - ١٩ ، وروايته في هذه المواضع الثلاث بلفظ « استولت » بدل « استلوت » ، واستلوت : أى لوت أى عطفت وثنت عن ابن جنى في الجزء الثالث .

وقال الشنتمرى في البيت ما يأتي : الشاهد فيه إبدال واو الوفادة همزة استئقلا للابتداء بها مكسورة ، وهذا البديل مطرد في الواو إذا كانت في مثل هذه الحالة . والوفادة : الوفود على السلطان - والجباير جمع جبَّار ، وهو الملك . أى نفيدُ على السلطان فرة ننال من خيريه ، ومرة نرجع خائبين مبتئسين من عنده .

٢٣٠ : ٣ - ناقة عَشْرَاء : مضى لحملها عشرة أشهر . - الرَّحَضَاء :
العرق إثر الحمى ، أو عرق يغسل الجلد كثرة .

٢٣١ : ١٢ - الوَيْي : الضعف ، مصدر وَّيَى يَيْي كالوَيْي والوَيْي .

٢٣٧ : ٩ - قوله : « كما تقول : في حائض وطامث » يريد كما تقول
ذلك في حائض وطامث .

٢٣٧ : ١٧ - سار يسور سَوْرًا وسُوْرًا : وثب وثار .

٢٣٨ : ١٩ - قوله : « وَأَمَّا طُلْتُ فَمَهِي فَعَلْتُ أَصْل » ذكر في ٦٩ : ٩ .

٢٣٩ : ٤ - قوله : « خفيف وخفاف » ذكر في ٦٩ : ٩ .

٢٣٩ : ١٦ - قديم من قدّم بالضم مطرد ، وحديث من حدّث بالفتح
لايطرد ، وإنما حُمِل على نقيضه وهو قدّم فقيل حديث . وضعيف من ضعُف
بالضم مطرد وقويّ من قويّ بالكسر غير مطرد ، وإنما جاء حملا على نقيضه ، هذا
بيان ما يريده الشارح .

وحدّث بالفتح ، وفي القاموس : ويضمّ داله إذا ذكر مع قدّم .

٢٤٠ : ٢ - قوله : « ونظيره خفّ يخفّ » تكرر منه .

٢٤٠ : ٤ - يونس : هو ابن عبد الرحمن يونس بن حبيب ، وقيل أبو محمد

يونس بن محمد من كبار أئمة النحو البصريين ، أخذ عن أبي عمرو بن العلاء والأخفش
الأكبر ، وتوفى سنة ١٨٢ هـ ، وقيل سنة ١٥٦ هـ .

٢٤٠ : ٥ - أبو إسحاق : هو الزجاج ، وذكر في ١١٦ : ١٢ - ثعلب :

هو أبو العباس أحمد بن يحيى ، ذكر في ٦٠ : ٩ - قَطْرُب : هو أبو عليّ النحويّ
محمد بن المستنير المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وأخذ عن عيسى بن عمر ،
وله عدة مصنفات ، ومات سنة ٢٠٦ هـ .

٢٤٠ : ١٣ - الأعشى : تقدّمت ترجمته في ١١٣ : ١٥ .

٢٤٠ : ١٤ - هذا الشاهد هو البيت الثالث عشر من قصيدة له عدتها أربعة

وأربعون بيتا ، وهى فى ص ٧٢ وما بعدها من ديوانه ، والمعنى واضح .

٢٤١ : ٤ - الشاعر هو الشماخ ، ذكر فى ١٠٩ : ١٣ .

٢٤١ : ٥ - هذا ثانى بيت من قصيدة له يهجو الربيع بن علباء السلمى ،

وردت فى ص ٢١ وما بعدها من ديوانه ، وعدتها وأحد وثلاثون بيتا ، ويجوز

فى دار الرفع والنصب والجرّ - والفتاة : الشابة - والعُطْلُ : التى لاحلّى عليها -

والحُسَّانة : الكثيرة الحسن .

٢٤١ : ٩ - تأبَطَ شَرًّا : هو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان من قيس

عيلان ، من اللصوص الفتّاكين العدّائين ، وله فى التلصص والفتك والشجاعة

والعدو نوادر طريفة ، وهو شاعر جاهلى جيّد ، توفى سنة ٥٣٠ م .

٢٤١ : ١٠ - هذا البيت من قصيدة له فى أوّل المفضليات عدتها ستة

وعشرون بيتا ، وهو العشرون فيها ، وهو فيها بلفظ « بل » بدل « يا » . وقال

الشارح : « الأسيب : المختلط » .

٢٤٢ : ٧ - الشاعر : هو رِيّاح بنُ سُنيج الزنجى مولى بنى ناجية ،

وكان فصيحًا ، وقيل : ربّاحُ بن سُنيج .

٢٤٢ : ٨ - هذا البيت من قصيدة له يردّ على جرير ويذكر أكثر من

ولدته الزنج من أشرف العرب ، وقافيته « الأوعالا » رواية فيه ، وهى التى وردت

فى النسخ الثلاث ، ولم نجده بها فى المراجع التى بين أيدينا ، وهى فى ص ٤١٦ س ٣

من الكامل ، والشطر الثانى كله :

طالت فليس تناها الأجيالا

يريد : طالت الأجيال أو الأوعال فليس تناها . وقد أوردته المبرّد شاهدا على أن

طلته وزنه فعّل ، من قولهم طاولنى فطلّته ، أى فعلوته طولًا ، وليس من طول

على فعّل ، وهو ضدّ قصر ، وانظر الكامل فى هذا الموضع .

- ٢٤٥ : ١ - انظر باب « ما الباءُ والواوُ فيه ثانية وهما في موضع العين فيه » ٢ - ٣٥٩ - ٦ من كتاب سيويه .
- ٢٥٠ : ٣ - قوله : « ينشدون بيت الفرزدق على ثلاثة أوجه » انظر في هذا ص ٤١٥ من المُحْتَسَب لابن جني .
- ٢٥٠ : ٣ - الفرزدق هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة من مجاشع ابن دارم التيمي البصري ، أحد فحول الطبقة الأولى من الشعراء الإسلاميين الثلاثة وزميلاه هما جرير والأخطل ، مات سنة ١١٠ هـ عن مائة سنة .
- ٢٥٠ : ٤ - هذا البيتُ من قصيدة له عدتها واحد وعشرون بيتا ومائة بيت وهي في ص ٥٥١ وما بعدها من ديوانه - والحُسي : جمع حُبُوة بضم الحاء وكسرها فيهما اسم من الاجتباء ، وهو أن يضمّ الرجل فخذيه وساقيه إلى جذعه ويشدّها بثوب والكلام على المجاز .
- ٢٥٠ : ١١ - لم نوفّق لمعرفة الراجز .
- ٢٥٠ : ١٢ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وقد وردا في المُحتَسَب لابن جني في ص ٤١٦ في سورة يوسف ، وفي اللسان في مادة قول - ١٤ - ٩٣ - ات ، وفي التاج في هذه المادة أيضا - ٨ - ٩١ - ١٥ - مع اختلاف كثير في الرواية . ومن الخلاف ضم أمّ وأهل وفتحهما ، ولفظ غضبي فهو في بعضها غَضْبًا بالغين والضاد المعجمتين وبالياء المثناة من تحت معرفة مقصور مائة من الإبل - والرحال بفتح الراء وتشديد الحاء ، وبكسر الراء وتخفيف الحاء .
- وابتذلت : امتهنت - والرحال : الطنافس الحيرية . ولعله يريد أن مائة من الإبل بما عليها من الطنافس الحيرية احتقرت ، وقيل : لأهل له ولا مال .
- ٢٥٠ : ١٣ - قيل إنه جنّدل الطهوى : لم نوفّق لترجمته .
- ٢٥٠ : ١٤ - هذان بيتان من مشطور الرجز وردا في اللسان في مادة نخل - ١٣ - ٢٣٣ - ٨ - والتاج في هذه المادة أيضا - ٧ - ٣٠٦ - ١٢ - مع اختلاف

في الرواية - ونوط : عُلِّقَ والقياس نِيط كَقَيْل . ومنهم من يحذف كسرة الواو للتخفيف وتبقى الواو ساكنة ، فيقول نوط وقول - الخَلَّ : عرق في العنق متصل بالرأس - متمهل : طويلٌ منتصبٌ مستويٌ .

٢٥٠ : ١٥ - لم نوفِّق لمعرفة هذا الآخر .

٢٥٠ : ١٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، وردا في مادة خبط

في اللسان - ٩ - ١٥٢ - ٥ - وفي التاج - ٥ - ١٢٧ - ٦ بنصهما هنا ، وفي المقاصد النحوية - ٢ - ٥٢٦ - من هامش الخزانة بلفظ « نولين » بدل « نيرين » ولم ينسب في موضع من هذه المواضع لقائلهما ، ونسبا لرؤبة وليس في ديوانه .

والنير بكسر فسكون : عَاسَمُ الثوب ولحمته أيضا ، فاذا نسج على نيرين كان أصفق وأبقي - تختبط الشوك ، يقال : اختبط الشجرة : إذا ضربها بالعصا ليأخذ ورقها - تشاك : يدخل فيها الشوك . . يصف الشاعر بهذا إزاره ورداءه بغاية الصفاقة حتى أنها تختبط الشوك فلا يوثر فيها .

٢٥٢ : ١٣ - القائل : أبوخراسان خويلد بن مرة من بني تميم الهذلي أحد

فرسان العرب وفتاكيمهم وعدائيمهم المشهورين ، شاعر مخضرم ، أسلم وحسن إسلامه ومات في زمن عمر بن الخطاب ، وترجمته في ١ - ٢١٢ من الخزانة .

٢٥٢ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها خمسة عشر بيتا ، وهو البيت

الأخير فيها ، ذكر فيها فرقة فرها من فائد وأصحابه الخزاعيين . والقصيدة وقصتها المذكورة في ص ١٤٢ وما بعدها من القسم الثاني من ديوان الهذليين . وورد البيت فيها برواية أخرى - والقف : واد بالمدينة ، والمعنى على رواية ابن جني واضح .

٢٥٦ : ٥ - الأصمعي في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر في ٣٨ : ١٤ -

أبو الأسود الدؤلي : اسمه ظالم بن عمرو الدؤلي الكنتاني البصري من سادات التابعين ، ومن أكل الناس عقلا ، ومن أصحاب علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، وضع

شيئا من النحو بارشاده ، حين فشا اللحن وفي القرآن الكريم ونقط المصحف الشريف وتوفي سنة ٦٩ .

٢٥٦ : ٦ - هذا أول أبيات ثلاثة قالها في عبد الله بن عباس وعامر أميري البصرة بالتتابع في قصّة ، وانظرها والأبيات في ١١ - ١١٦ من الأغاني - بولاق .

٢٥٧ : ١٤ - في مادة ك و د من اللسان - ٤ - ٣٨٦ - ٣ ت - تقول لمن يطلب إليك شيئا ولا تريد أن تعطيه : « لا ولا كودًا ، ولا هَمًّا » أي لأهم ولا أكاد .
٢٥٨ : ٦ - صَيَدَ البعيرُ صَيَدًا : إذا كان لا يستطيع الالتفات .

٢٥٩ : ١٦ - أبو زيد في ٦ : ١٢ .

٢٦٠ : ١٠ - الشاعر : هو أبو الخطّاب عمرو بن أحمr الباهليّ من شعراء الجاهلية ، وأدرك الإسلام وأسلم ، وكان صحيح الكلام كثير الغريب ، توفي على عهد عثمان بن عفّان وأخباره في ٣ - ٣٨ - ٧ ت من الخزانة ، وفي ص ٣٧ ، ٢١٤ من معجم الشعراء .

٢٦٠ : ١١ - روى اللسان في مادة عور - ٦ - ٢٩١ - ٥ ، ٧ هذا البيت بنصين مختلفين ومخالفين لنصه هنا .

وقيل في ألف تعارا الأخيرة في اللسان ما ملخصه : أصله تعارن بنون التوكيد الخفيفة ، فأبدل منها الألف في الوقف ، ولهذا سلمت الألف الأولى التي بعد العين ؛ إذ لو لم يكن بعدها نون التوكيد لانحذفت لدخول « لم » الجازمة عليه ، وكنت تقول : « لم تعرّ » .

٢٦٢ : ٧ - الأصمعي ذكر في ٣٥ : ١٣ - عيسى بن عمر ، ذكر في ٣٨ : ١٤ - رؤبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٢ : ٩ - هذا بيت من مشطور الرجز له ، ورد وحده في قسم المفردات من ديوانه - وتبّه نفسه وتوّه بمعسّي : أي حَيَّرَها وطوّحها ، والتبّه : المفازة يضلّ فيها السالك .

٢٦٢ : ١٦ أبو عليّ الفارسيّ : ترجمته في المقدمة ، والشاعر الذي أنشد له هو أبو ذؤيب الهذليّ خويلد بن خالد من فحول الشعراء المخضرمين ، وأشعر شعراء هذيل غير منازع ، أدرك الإسلام وأسلم ومات في خلافة عثمان بن عفّان رضي الله عنه .
 ٢٦٢ : ١٧ - هذا البيت الرابع والعشرون من قصيدة له مشهورة عدتها ثلاثون بيتا في ص ٧٠ وما بعدها من القسم الأوّل من ديوان الهذليين ، وهو فيها بلفظ : اجتلاها ، بدل : جلاها ، ومعناها واحد ، وهو دَحْنٌ عليها ليطردها من خلایاها ويشتار العسل - والأيام بضم الممزة وكسرهما : الدخان - وتحمّزت : اجتمع بعضها إلى بعض - وثبات : جماعات ، الواحدة نُبْةٌ - يقول : « لما أخرج النحل من خلایاه بالدخان تجمع جماعات ذليلة مكتئبة » وفي رواية تحمّرت ، أى لاتدرى أين تذهب .

٢٦٣ : ٩ - عيسى بن عمر ، ذكر في ٣٨ : ١٤ - ورؤبة ذكر في ٤ : ٧

٢٦٣ : ١٠ - تقدم هذا الشاهد في ٢٦٢ : ٩ .

٢٦٣ : ١٣ - جرير : ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٢٦٣ : ١٤ - هذا صدر مطلع قصيدة له في هجاء الأخطل عدتها اثنان

وسبعون بيتا وردت في ص ٥٩٣ من ديوانه وما بعدها ، وعجزه :

وقطّعوا من حبال الوصل أقرانا

البين هنا : الفرقة - والخليط : المخالط للواحد والجمع - والأقران : جمع قَرَنَ

وهو الحبل يجمع من بعيرين أو أسيرين - يقول : إن أصفياه المخالطين له ، خالفوه

وفارقوه ، وقطعوا بهذه الفرقة حبال الوصل ولو طأوعوه ما فارقوه .

٢٦٣ : ١٥ - الراجز : هو العجاج ، ذكر في ٤١ : ٩ .

٢٦٣ : ١٦ هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له ، عدتها تسعة

وتسعون بيتا ، وهو الخامس عشر فيها ، وهى في ص ٣١ وما بعدها من ديوانه ،

ورواه اللسان في مادة علكس - ٨ - ٢٤ - ١٣ - بالباء بدل الواو في أوّله .

والفاحم : الأسود - واعلنكس الشعرُ : اشتد سواده وكثر - يريد أن الموصوفة لها شعر أسود عاجلته حتى كثر واشتد سواده .

٢٦٤ : ٢٥ - لعله يريد بقوله : « وهاهنا وجهٌ ظاهر غير هذا » أن الأصل في مضارع فعل المفتوح العين أن يكون على يفعل بكسرها نحو : ضرب يضرب ، وجلس يجلس ، وأن يفعل بضمها داخل عليه نحو : قتل يقتل ، ونصر ينصر ، وانظر قوله في ذلك من أول س ٤ إلى آخر س ١١ من ص ١٨٦ من هذا الكتاب .

٢٦٥ : ٣ - أبو زيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٢٦٥ : أبو الحسن : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٦٥ : ١٤ - للجوول معانٍ منها : الجماعة من الخيل والإبل .

٢٦٥ : ١٥ - الخليل في ١٢١ : ١١ - والأخفش : هو أبو الحسن وذكر

في ٢٧ : ٥ .

٢٦٦ : ٧ - روبة بن العجاج ، ذكر في ٤ : ٧ .

٢٦٦ : ٨ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يصف بها نفسه

عديتها خمسة وستون بيتا ، وهو السادس والخمسون فيها ، وهي في ص ١٦٥ وما

بعدها من ديوانه . وورد في مادة غَوَل من اللسان - ١٤ - ٢٢ - ٥ - ومن التاج

٨ - ٥١ - ٢٤ - وفي مادة مطا من اللسان - ٢٠ - ١٥٣ - ٢٢ ، ومن التاج

١٠ - ٣٤٥ - ٥ - وهو في هذه المواضع الخمسة بلفظ « ميله » في آخره ، بدل

لفظ « متيه » ومعنى اللفظين واحد - وتمطت : سارت سيرا طويلا ممدودا -

والغول : بُعدُ المفازة ، لأنه يغتال من عمرها - والميله : أرض توله الإنسان ،

أي تحسره - والميتية : أرض مُضَلَّة ، وهي التي يقيه فيها الإنسان كالتيه والتبها

٢٦٧ : ٦ - مثال قوله : ولم يكن ألفا : « قاولت ، وبايعت ، وتقاولنا ،

وتبايعنا » ، ومثال قوله : ولا واوا : « عودت ، وتعودت ، وعودت ، وتعودت »

ومثال قوله : ولا ياء : « حسرت وتنجرت ، وزينت وتزينت » .

٢٦٧ : ١٥ ، ١٦ - هذا بعض بيت ، وقد تقدّم الكلام على البيت كله ،
وعلى نسبته لقائله في - ١٩١ : ١ ، ٢ .

٢٦٨ : ١ - قوله : « وقولهم : استنوق الحمل : أى صار كالناقة في ذُها ،
وهو مثل يضرب للمخلط الذى يكون في حديث ثم ينتقل إلى غيره ويخلط فيه ،
ولمن يُظنّ به غناءٌ وجلدٌ ثم يكون على خلاف ذلك (الأمثال للزمخشري) .

٢٦٩ : ٥ - الشاعر هو المثقّب العبدى ، واسمه مَحْصَن ، وقيل عائذ بن
مَحْصَن بن ثعلبة ، شاعر جاهلى قديم ، وله شعر جيد ، وترجم له في خزانة الأدب
الكبرى والشعر والشعراء لابن قتيبة .

٢٦٩ : ٦ - يُنْبِي الشئ : يدفعه عن نفسه ولا يتركه يستقرّ من نبا جنبه
عن الفراش : إذا لم يطمئنّ عليه - تجاليدى : جسمى - الأفتاد : خشب الرحل ،
واحد قَتَدٌ ، أو هى أدوات الرحل كله - الناوى : السنام والظهر - والقدن :
التصر المشيد - والمؤيد هنا : العظيم . وقد روى هذا البيت في مادة جلد في اللسان
- ٤ - ٩٧ - ١٦ .

٢٦٩ : ٨ - هو طرفة بن العبد ، تقدم في ١٣٨ : ١٥ .

٢٦٩ : ٩ - هذا البيت الثانى والتسعون من معلّته وهى عشرة أبيات
ومائة بيت ، وهى فى ص ٣٠٨ وما بعدها من مختار الشعر الجاهلى .

وترّ الوظيف : انقطع بضربة فانفصل ، ويقال : ترّه ، فهو لازم ومتعدّ .
وروى البيت بالرفع والنصب فى الوظيف والساق - والمؤيد : الداهية والأمر العظيم ،
والخطاب فى المواضع الثلاثة من الشطر الأخير من الشيخ المذكور فى البيت السابق
وهو والد طرفة - وهو يلومه فى الشاهد لنحره ناقة عظيمة للأضياف ، وانظر خزانة
الأدب - ١ - ٥٠٥ - ٤ وما بعده ، ومختار الشعر الجاهلى .

٢٧٠ : ١٠ - شأز : غليظ مرتفع مشتدّ .

- ٢٧١ : ٤ - مقال : اسم مفعول من أقالته البيع : إذا فسخه وهو يأتى .
- ٢٧١ : ١٤ - يشير بقوله : « وقد تقدم القول فى مشاركة الأسماء من هذه الأفعال - الأفعال التى جرت عليها » إلى قول أبى عثمان فى ٢٦٩ : ١٧ - وأوله ؛ والأسماء من هذه الأفعال - وفى ٢ - ٣٦٣ - ١٢ - من سيويه كلام فى هذه الأسماء بعنوان « هذا باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها » .
- ٢٧٢ : ٧ - الأفكل ، ذكر فى ٣٧ : ١٥ - الأيدع : ذكر فى ٣٧ :
- ١٦ - تَنْضُبُ : ذكر فى ٩٤ : ١٠ .
- ٢٧٢ - ٨ تفل فى ٩٤ : ١٠ .
- ٢٧٣ : ١ - الأفكل : ذكر فى ٣٧ : ١٥ - والأيدع : ذكر فى ٣٧ :
- ١٦ - الأزمل : كل صوت مختلط ، وأخذه بأزمليه : أى جميعه .
- ٢٧٣ : ١٨ - يريد بقوله : « الأسماء التى فى أوائلها زوائد الأفعال » الأسماء مثل « يَقُومُ » ، وَيَبْيِيعُ » مصححين علمين غير منقولين من « يَقُومُ » ، وَيَبْيِيعُ فِعْلَيْنِ مَعْتَلَيْنِ .
- ٢٧٥ : ١٥ - بناتُ أَلْبَيْبِهِ : فى اللسان مادة لب - ٢ - ٢٢٦ - ١٤ - وقال المبرد فى قول الشاعر :
- قد علمت ذلك بناتُ أَلْبَيْبِهِ :
- يريد بنات أعدل هذا الحى .
- ٢٧٦ : ١ ، ٢ - اللَّبُّ : العَقْلُ ، وجمعه أَلْبَابُ وأَلْبَيْبُ ، وانظر ٢٠٠ : ١١ .
- ٢٧٦ : ٣ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .
- ٢٧٦ : ٩ - أبو زيد سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .
- ٢٧٦ : ١٥ - أغالت المرأة ولدّها وأغيلته فى ١١٧ : ١٣ .
- ٢٧٧ : ١١ - ابن مِقْسَمٍ ، ذكر فى ٨٢ : ٢ .

٢٧٨ : ٩ - هو أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بالسكيت ، فالسكيت لقب أبيه إسحاق ، كان يؤدب الصبيان مع والده ، وأخذ النحو عن البصريين والكوفيين ، وكان عالماً بالقرآن وبنحو الكوفيين ، ومن أعلم الناس باللغة والشعر ، توفي سنة ٢٤٤ .

٢٧٨ : ٩ - أغالت المرأة وأغيات : ذكر في ١١٧ : ١٣ .

٢٧٨ : ١١ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ . .

٢٧٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة هذا الآخر .

٢٧٨ : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ - البيت الثالث منها من شواهد النحو ، فهو من شواهد الرضى على الكافية ، ومن شواهد شروح الألفية ، وقد ذكر مع البيتين في الموضوعين . وقال البغدادي في ٣ - ٥٦٠ - ١١ ت من الخزانة في البيت الثالث عن ابن جنى علّة رفعه أنّه شبه أنّ بما (المصدرية) فلم يعملها في صلتها ، ومثله الآية في قراءة ابن مجاهد لمن أراد أن يتمّ الرضاعة برفع يتمّ - وقال العينى في المقاصد النحوية - ٤ - ٣٨٠ - ٩ ت من هامش الخزانة : لم أقف على اسم قائله ، وقد روى البيتين الآخرين بتغيير قليل .

٢٧٩ : ١٨ - أبو ذؤيب الهذلي : ذكر في ٢٦٢ : ١٦ .

٢٧٩ : ١٩ - هذا البيت هو الأربعون من قصيدته المشهورة التي رثى بها بنين له ماتوا في عام واحد ، قيل خمسة ، وقيل سبعة ، وعدتها تسعة وستون بيتا ، وهي في ص ١ وما بعدها من القسم الأول من ديوان الهذليين .

وقد شبه طرائق الدم في أذرع الأتُن بطرائق تلك البرود ، لأن تلك البرود تضرب إلى الحمرة - والطبسة : طرف النصل ، والجمع طبات . وتزيد تاجر كان يبيع العصب بمكة . وهو يزيد بن حلوان بن عمران بن الحاف بن قضاعة ، وتنسب إلى بنى يزيد البرود التزيدية .

٢٨١ : ٣ - هو الإمام أبو بكر أيوب بن أبي تيممة كيسان السخيتاني البصرى الحافظ أحد الأئمة الأعلام ، كان من الموالى .

٢٨١ : ٦ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ٦ - أبو زيد هو سعيد بن ثابت الأنصارى ، ذكر فى ٦ : ١٢ .
عمرو بن عبيد بن بابٍ أبو عثمان البصرى من القراء ، رددت عنه الرواية فى حروف القرآن ، روى الحروف عن الحسن البصرى ، وسمع منه ، وروى عنه الحروف .
بشار بن أيوب الناقد ، وتوفى سنة ١٤٤ .

٢٨١ : ٩ - أبو العباس : هو المبرّد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٢٨١ : ١٠ - لم نوفق لمعرفة هذا الراجز .

٢٨١ : ١١ - البيت من مشطور الرجز ، وهو أحد أربعة أبيات رواها اللسان فى مادة : زم - ١٥ - ١٦٤ - ٧ ت . وروى الأبيات الثلاثة الأولى منها فى مادة قبن - ١٧ - ٢٠٧ - ٨ ت . وروى البيتين الأولين فى مادة قب - ٢ - ١٥٣ - ٣ - وفى مادة حمر - ٥ - ٢٩٢ - ٣ ت . وروى الأبيات الأربعة الرضى فى شرحه الشافية ٢ - ٢٤٨ - ١٢ ، وكذلك البغدادى فى شرح شواهد الرضى على الشافية فى ١٦٨ وما بعدها ، فانظرها فى هذه المواضع .

الخاطم : اسم فاعل من خطم البعير : إذا قاده بالخطام ، وهو الحبل الذى يجعل فى أنف البعير ليقاده به ، وزأمٌ أصله زامٌ ، اسم فاعل من زمّ البعير يزُمُّه زما : إذا شدّه بالزمام ، وهو الحبل الذى يجعل فى البُرّة والمِقنود .

٢٨١ : ١٢ - كَثِيرٌ : هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود من

عمرو بن خزاعة ثم من الأزدي الطبقة الأولى من فحول شعراء الإسلام . ولكثرة صبيه بعزة ، نسب إليها وعرف بها فقليل : كثير عزة ، مات سنة ١٠٥ هـ .

٢٨١ : ١٢ - يشير إلى قول كَثِيرٌ :

إذا ما العوالى بالعبيط احمارت

وقد رواه المؤلف في ص ٢٣ من كتابه المحتسب في سياق الكلام عن همز الألف في قوله تعالى « ولا الضالين » .

٢٨٣ : ٩٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - أبو الحسن : هو الأخنش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٤ : ٢ - الراجز : معروف بن عبد الرحمن : ولم نوفق لترجمته .

٢٨٤ : ٣ - هذا بيت من مشطور الرجز رواه سيويه في ٢ - ١٨٥ -

١١ - بلفظ عَيْش بدل دَهْر ، ورواه اللسان في مادة ثوب - ١ - ٢٣٨ - ١ ت وروى بعده بيتين ، ورواه ثعلب في ص ٤٣٩ س ٢ من مجالسه وأعاده في ص ٤٣٩ نفسها في س ٨ وفي ص ٤٤٠ وما بعدها مع أربعة عشر بيتا أخرى ، مع خلاف في رواية الشاهد - وقال فيه : الأعلم الشنتمرى في ذيل صفحة سيويه المذكورة آنفا - والشاهد فيه جمع ثوب على أثوب تشبيها بالصحيح والأكثر تكسيره على أثواب استقلا لضمه الواو في أفعل ، ولذلك همزه في أثوب .

والمعنى : إني قد تصرفت في ضروب العيش وذقت حلوه ومره .

٢٨٤ : ١٧ - تحجّر : ذكر في ٩٩ : ١٣ .

٢٨٥ : ٢ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٢٨٥ : ٣ - هذا بيت من مشطور الرجز ، أورده اللسان في مادة دوف

١١ - ٧ - ٦ - وقال : « دُفْتُ الدواءَ وغيره أى بَلَلْتُهُ بماء أو بغيره فهو مَدُوفٌ ومَدُوفٌ ، وكذلك مِسْكٌ مَدُوفٌ : أى مبلول أو مسحوق ، والرواية في اللسان « مَدُوفٌ » بالرفع وبغير ال .

٢٨٥ : ٦ - أبو العباس : هو المبرد في ٦ : ١٢ .

٢٨٦ : ١٢ - الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ١٣ - أبو عمرو بن العلاء :

اسمه كنيته ، وقيل اسمه : زبّان بن العلاء بن عمّار التيمي المازني ، كان من أكثر الناس علما بالعربية وغريبها ، وبالقرآيات نحوياً لغوياً ثقة مرضيا ، توفي سنة ١٥٤ هـ

٢٨٦ : ١٣ - لم نَوْفَقَ لمعرفة القائل .

٢٨٦ : ١٤ - في اللسان في مادة ط ي ب - ٢ - ٥٣ - ات ، وطيب

الثوب وطابه عن ابن الأعرابي قال :

فكانها تُفَاحَةٌ مطيوبة

جاءت على الأصل كَمَخْيُوطٍ وهذا مُطَرِّدٌ .

٢٨٦ : ١٥ - عَلَقَمَةُ بنُ عَبْدِةَ : هو عَلَقَمَةُ الفَحْلُ من تميم ،

كان في عهد امرئ القيس وينازعه الشعر ، ونحا كما إلى أم جُنْدُب زوجة امرئ القيس فطلبت منهما أن ينظما قصيدتين في وصف الخيل من وزن واحد وقافية واحدة ، فحكمت لعلقمة ، وتوفي سنة ٥٦١ م .

٢٨٦ : ١٦ - هذا عجز بيت من قصيدة له عدتها ستة وخمسون بيتا وهو

البيت الحادى والعشرون فيها ، ونصه كله :

حتى تذكّر بِيضَاتٍ وهَيَّجَهُ يومٌ رَدَاذٍ عليه الريحُ مَغْيُومٌ

وهي ثانی قصيدة في ديوانه المطبوع في ليبسيك ، وهو وغيره من بعض أبيات القصيدة يصف بها ظلما ، وقبلها يصف ناقة .

٢٨٦ : ١٧ - أبو زيد سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ - الخليل ذكر في ١٢١ :

١١ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٨٨ : ٧ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ -

الأخفش : هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٨ : ١٠ - هو سُلَيْكُ بنُ السُّلَيْكَةِ السعدى أحد أغربة العرب وعدائها

الذين لا تلحقهم الخيل ، وكان أعلم الناس بالأرض وأشدهم عدوا ، وكان له بأس ونجدة ونوادر طريفة .

٢٨٨ : ١١ - الصَّرْبُ هنا الصمغ الأحمر ، صمغ الطلح .

واللحم المعرَّض : الذى لم يبالغ فى إنضاجه ، ويروى المُعَرَّضُ بالغين المعجمة ،
واللحم الغريض : الطرى ، ولعلّ هذا من ذاك ، ويروى المعرَّض بالعين والصاد
المهملتين ، أى الملقى فى العرَّصة ليجفّ ، ويروى المشوب . وروى اللسان هذا البيت
فى مادة صرب - ٢ - ١١ - ٨ - بلفظ : مشوب : بدل : مشيب ، ولم ينسبه .

٢٨٨ : ١٦ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٢٨٨ : ١٧ - هذان بيتان من مشطور الرجز من أرجوزة عدتها ثلاثة عشر
بيتا ، وهما البيتان الأخيران منها رواها أبو زيد سعيد بن ثابت الأنصارى
فى كتاب مضاف إلى النوادر ، يقال له مسائية ص ٢٣٦ من النوادر طبع
بيروت ولم ينسبها لقائلها .

وروى اللسان البيت الثانى من الشاهد من هذه الأرجوزة فى مادة حور - ٥ -

٢٩٩ - ٦ - ولم ينسبه كذلك - وفى النوادر .

وأما قوله : من العين الحير ، فإنه جمع عَيْنَاء ، وكذلك جمع أَعْيَن ، والحير
جمع حَوْرَاء ، فكان ينبغى أن يقول : من العين الحور ، ولكنه أتبع الحير العين ،
وهذا عند حذاق أهل العربية يجرى على الغلط اهـ - والعَيْنَاء : الواسعة العين ، والمرأة
الحوراء : البيضاء ، والعَيْن الحوراء الشديدة السواد ، الشديدة البياض ، وقيل غير
ذلك ، وعيناء الأولى اسم امرأة .

٢٨٩ : ٦ - الراجز : منظور بن مَرْتَدٍ الأسدَى الفقعسى يصف رمادا ،

ذكر فى ١٠ : ٢٠ .

٢٨٩ : ٧ ، ٨ - هذه أربعة أبيات من مشطور الرجز من الأرجوزة المذكور

بعضها فى ٢٨٨ : ١٧ ، ١٨ ، ذكر منها سيديويه والشتمرى فى ١ - ٣٠٢ - ثلاثه منها

بيت واحد من أبيات ابن جنى ، وذكر منها اللسان فى مادتي كفر ٦ - ٤٦٤ - ٢ -

وروح - ٣ - ٢٨٢ - ٦ ثلاثة أبيات أيضا منها بيتان مما رواه ابن جنى - يعفيا :
 يطمس آثارها - والمور : ما طيرته الرياح من التراب - والدجن : إلباس الغيم
 السماء - والمهمور : المنسكب - ودرّس الرسم يدرس : عفا وانمحي - ومكفور :
 سفت عليه الريح التراب ، وكذلك مكان مريح ومروح : أصابته الريح - ورماد
 مكتئب اللون : ضارب إلى السواد كما يكون وجه الكئيب - وممطور : أصابه المظرب .

٢٨٩ : ١٠ ، ١٣ - الخليل ، ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٨٩ : ١٢ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٨٩ : ١٣ - سيويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٢٩٠ : ١ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد الأخفش : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٠ : ٦ - أبو زيد سعيد في ٦ : ١٢ - ولم يذكر أبو زيد في نوادره قائل
 هذا البيت .

٢٩٠ : ٧ - ورد هذا البيت بنصه هذا في ٤ : ١٣ - من النوادر وبعده :

ويروى الجنودا - والجلود : جمع جدّ وهو الحظّ والسعادة والغنى أو أبو أحد
 الوالدين - يأمرهم بتقوى الله ويحذّرهم بطشه .

٢٩٠ : ٨ - القائل : هو ميردّ أس بن حصين من بني عبد الله بن كلاب جاهلي .

٢٩٠ : ٩ - هذا البيت بنصه هذا هو ثالث بيت من عشرة أبيات وردت

في ص ٥ ، ٦ من النوادر - والقبيلة : اسم فرسه - وتجهنا بفتح الجيم وكسرهما :
 واجهنا وانظرها في النوادر .

٢٩٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩١ : ٣ ، ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٢٩١ : ٥ ، ٨ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .

٢٩٢ : ٤ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ - والخليل : ذكر

في ١٢١ : ١١ .

- ٢٩٥ : ١٣ - مَكْوَزَةٌ ، وَمَزِيدٌ : اسمان .
- ٢٩٦ : ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٧ : ٦ ، ٢ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٧ : ٨ ، ١٢ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٢٩٨ : ١ ، ٨ ، ١٠ ، ١٧ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٢٩٩ : ٣ - الأصمعي : ذكر في ٣٥ : ١٣ .
- ٢٩٩ : ٤ ، ١٥ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٢٩٩ : ٩ ، ١٢ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٣٠٠ : ١٦ ، ١٧ - أبو الحسن سعيد : ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٣٠١ : ١ - الشاعر هو أبو جَسْدُب بن مرّة الهذلي ، وكان بنومرة عشرة منهم جندب ، وكانوا جميعا شعراء دهاة عدائين لا يدركون ، وكان جندب هذا أشدهم ، وله في السطو والغزو وقائع تدلّ على شجاعته وشدة بأسه ، وهو شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام ، ومات في الحرم وهو يعتمر .
- ٣٠١ : ٢ - ورد في اللسان في مادة ضيف ما يأتي : المصوفة : الأمر يشفق منه ويخاف . قال أبو سعيد : وهذا البيت : يروى على ثلاثة أوجه : المصوفة ، والمصيفة والمضافة . ومعنى البيت : وكنت إذا استغاث جاري من شدة نزلت به أسارع إلى نجده .
- ٣٠١ : ٣ ، ٧ ، ١٢ ، ١٥ ، ١٦ - أبو الحسن سعيد ، ذكر في ٢٧ : ٥ .
- ٣٠١ : ٨ ، ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .
- ٣٠١ : ١٤ - الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن مروان الديلمي ، إمام العربية وأعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي ، كان دينًا ورعًا على تبيه وعُجْبٍ وتعظُّم ، مات سنة ٢٠٧ هـ عن ٦٧ سنة .

- ٣٠٣ : ٧ - الراجز : العجاج في ٤١ : ٩ .
- ٣٠٣ : ٨ - هذا البيت هو الخامس عشر من أرجوزة له في مدح الحجّاج عدتها سبعة عشر بيتا ، ومائة بيت من مشطور الرجز ، وهي في ص ٢١ وما بعدها من ديوانه - والتأنّس : ضد الوحشة - والنّوار : النّفور من الريبة - والمعنى : أنّهن يؤنّسن مع النّفور من الريبة .
- ٣٠٣ : ١٣ - الأعشى : ذكر في ١٣ : ١٥ .
- ٣٠٣ : ١٤ - هذا البيت هو الثالث عشر من قصيدة له عدتها ستة وستون بيتا وهي في ص ٤١ وما بعدها من ديوانه مع اختلاف قليل في الرواية - هو الرّزّيق ، بدل : العنبر ، والزّنبق : دهن الياسمين - ويضوع : يتحرك فينتشر - أصويرة : جمع صوار : وهو الرائحة الطيبة - وعنبر ورد : أحمر يضرب إلى صفرة حسنة - والأردان : جمع ردّان وهو مقدم كمّ القميص - شمل : عام .
- والمعنى : أنها طيبة الرائحة إذا قامت فاحت منها رائحة المسك والعنبر وانتشرت .
- ٣٠٥ : ٥ - الشاعر : هو يزيد بن عمرو بن خويلد الكلّابي الملقب بالصّعق أحد شعراء الجاهلية وفرسانها ، له حوادث في الغزو والسطو تدلّ على بطولته .
- ٣٠٥ : ٦ - روى اللسان هذا البيت وبيتا آخر بعده فانظرهما فيه في مادة لف - ١١ - ٢٣١ - ٨ ت .
- ٣٠٦ : ١٧ - الشاعر : هو الأخطل في ٢١ : ٣ .
- ٣٠٦ : ١٨ - هذا البيت الثلاثون من قصيدة له عدتها تسعة وثلاثون بيتا يمدح بها بشر بن مروان ، وهي في ص ٩ وما بعدها من ديوانه . وفي الديوان المذكور قصة قصيرة لهذا البيت .
- ٣٠٧ : ١٠ - نافع بن أبي نعيم ، هو أبو عبد الرحمن اللبّبي فهو من مواليهم ، وله عدة كُنى أخرى ، أحد القراء السبعة ، ثقة صالح حالك السواد ، صبيح

الوجه ، حسن الخلق ، فيه دعابة ، أخذ القراءة عرضاً عن سبعين تابعياً ، توفي سنة ١٥٠ هـ أو سنة ١٧٠ هـ وقيلت أقوال بين هذا وذلك .

٣٠٨ : ٤ - خارجة بن مصعب أبو الحجاج الضبعي ، من القراء ؛ أخذ عن نافع وأبي عمرو ، وله شذوذ كثير عنهما لم يتابع عليه ، وروى له العباس بن الفضل وأبو معاذ النحوي .

٣٠٨ : ٦ - رؤبة : ذكر في ٤ : ٧ .

٣٠٨ : ٧ - هذا البيت هو التاسع والخمسون من أرجوزة له من مشطور الرجز عدتها خمسة وثمانون بيتاً يمدح بها الحارث ، وهي في ٧٧ وما بعدها من ديوانه .

٣٠٨ : ١١ - الخليل في ١٢١ : ١١ .

٣٠٨ : ١٤ - الشاعر : هو جميل بن عبد الله بن معمر ، ويكنى أبا عمرو عشق بئينة بنت عمه وهو غلام ، فلما كبر وخطبها ردّها عنها ، فكانا يجتمعان سراً وهما مراقبان ، ولم يرميا بريئة ، وأوذى من أجلها كثيراً ، شاعر فصيح مقدّم جامع للشعر والرواية ، توفي سنة ٨٢ هـ .

٣٠٨ - ١٥ - هكذا ورد البيت في اللسان في (عون) ١٧ - ١٧٢ - ٧ وفيه : لا يأتى في المذكر مفعّل « بضم العين » إلا حرفان جاءا نادرين لا يقاس عليهما المعون والمكرم ، والمعون : العون والمساعدة .

يقول نعم العون قولك « لا » في ردّ الوشاة وإن كثروا .

٣٠٨ : ١٧ - الآخر هو أبو الأنزر الحماني الراجز ، أحد بني عبد العزى ابن كعب بن سعد ، وعبد العزى هو حمان راجز محسن مشهور .

٣٠٨ : ١٨ - هذا عجز بيت له رواه اللسان كله منسوباً إليه في مادة كرم - ١٥ - ٤١٦ - ٩ - ، وفي مادة يوم - ١٦ - ١٣٨ - ٧ ت فانظره فيه في هذين الموضعين .

٣٠٩ : ١ - الآخر : هو عدى بن زيد بن حماد بن زيد بن أيوب من مضر شاعر فصيح جاهلي ، كان جدّه حماد كاتب الملك النعمان الأكبر ، فلمّا شبّ ، تعلم العربية بالفارسية حتى صار من أفصح الناس فيهما .

٣٠٩ : ٢ - البيت مطلع قصيدة له قالها في سجنه يخاطب بها النعمان بن المنذر في قصة له معه ، وقد ذكرت القصة وبعض أبيات القصيدة في ترجمة عدى في الجزء الأول من الأغاني وفي ص ١٧٦ ج ١ من الشعر والشعراء ، وفي ص ١٨٤ ج ١ من الخزانة ، وشيء من ذلك في ص ٥٩٧ ج ٣ من الخزانة - والمألك : الرسالة ، وقد يكون جمع مألكة وهي الرسالة أيضا ، والرسالة هي قوله :

أنه قد طال حبسى وانتظارى

٣١٠ : ٢ - أبو إسحاق الزجاج : ذكر في ١١٦ : ١٢ .

٣١٠ : ٥ - أبو الحسن سعيد ، ذكر في ٢٧ : ٥ .

٣١٠ : ٩ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٣١٠ : ١١ - حَلَّاتُ السُّوَيْقِ : وضعت فيه الحلوى . قال الفراء : همزوا

ما ليس بمهموز لأنه من الحلواء - رَثَاءُته : ملحته بعد موته .

٣١٠ : ١٤ - الرثيئة : اللبن الحامض يجلب عليه فيختر ويغلظ .

٣١٠ : ١٨ - أبو عبيدة : ذكر في ٧٥ : ١٨ ، ورؤبة : ذكر في ٤ : ٧ .

٣١١ : ٣ - الحسن البصرى : هو يسار مولى أمّ سلمة ، أحد أئمة الهدى

والسنة نشأ بالمدينة ، وكان أحد الشجعان الموصوفين ، يُذكر مع قَطَرِيّ بن

الفُجَاءة . وصار كاتباً في دولة معاوية لوالى خراسان الربيع بن زياد ، توفي سنة ١١٠هـ ،

وله ثمان وثمانون سنة .

٣١١ : ٥ - انظر تفسير الكشاف للزمخشري في تفسير هذه الآية ١٦ من

سورة يونس ١٠ .

٣١١ : ٧ - وانظر تفسير هذه الآية ٥٠ من سورة النجم ٥٣ في الكشف.

أيضا - الشاعر : جرير ، ذكر في ١٨٧ : ١٥ .

٣١١ : ٨ - هذا صدر بيت ، وعجزه :

وجعْدَةٌ لو أضاءَهما الوَقُودُ

وهو البيت العاشر من قصيدة له عدتها ثمانية وأربعون بيتا يمدح بها هشام بن عبد الملك وهي في ص ١٤٦ وما بعدها من ديوانه - واللام في : حُبِّ : جواب قسم محذوف ولم يأت بقدم مع أن الفعل ماض مثبت ؛ لإجرائه مُجْرَى فعل المدح كقولك : والله لنعم الرجلُ محمدٌ ، وحَبَّ بفتح الحاء وضمها ، أصله : حَبَّبَ كَشْرُفٌ ، أى صار محبوبا ، فأدغم ونقل ضمَّ العين إلى الفاء ، وموسى وجعْدَةٌ : ولداه ، وصفهما بالكرم ، وكنى عنه بإيقاد النار ، يعنى أوقدا نار الضيافة ، فأضاء وجوههما الوقود.

٣١٢ : ٩ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣١٢ : ١٠ - روى اللسان هذا البيت في مائة ركل - ١٣ - ٣١٣ - ١٤

وفي مادة مدن - ١٧ - ٢٨٩ - ١٢ - منسوباً للأخطل في الموضوعين ، وروايته كرواية ابن جنى ، غير أنه استبدل بكلمة « حجرها » كلمة « كرمها » ، وقال البيت في وصف الخمر - وهو أول بيت من قصيدة له عدتها خمسون بيتا وردت في ص ٥ وما بعدها من ديوانه - ابن مَدِينَةَ : يقال للرجل العالم بالأمر الفطين : هو ابن بجدتها وابن مَدِينَتِهَا وابن بكَدَّتِهَا - المِسْحَاةُ : المِجْرَقَةُ من حديد يجرف بها الطين - ويتركَّل : يضرها برجله لتدخل في الأرض .

٣١٤ : ٩ - المِشْوَار : المكان الذى تعرض فيه الدابة بالإجراء للبيع ونحوه ،

وله معانٍ أخرى .

٣١٤ : ١٦ - الهَيَامُ بالفتح : تُرَابٌ يخالطه رملٌ يَنْشَفُ الماءَ تَشْفِئاً .

٣١٥ : ٢ - الهَيَامُ بالضم : أشدُّ العطش مصدر ، وقيل أُنْمِ منه .

- ٣١٥ : ٤ - سايور : فاعول من سِرت .
- ٣١٥ : ٥ - أهوناء : جمع هين ، والهين : السهل - أعبياء : جميع عيّل : يقال : عنده كذا وكذا عيلاً - أبناء جمع بئين ، والبين : الواضح .
- ٣١٨ : ٦ - هو المبرد : ذكر في ٦ : ١٢ .
- ٣١٨ : ١٢ - النّحاز : داء يأخذ الدوابّ والإبل في رثاتها فتسعل سعلا شديدا ، وقد نَحَزَ البعير ونَحِزَ نَحْزا صار به نَحْازٌ .
- ٣١٨ : ١٣ - الشّماخ : ذكر في ١٠٩ : ١٣ .
- ٣١٨ : ١٤ - هذا البيت من قصيدة له عدتها تسعة وخمسون بيتا ، والشاهد هو الخامس والأربعون فيها . البارض : أول ما يبدو من النبات - والوسمى : المطر الذى يسم الأرض بالنبات - السّقى : شوك البُهْمى ، وهو نبت معروف من أحرار البقول ، والأخلة جمع خلال ، وهو عود يجعل في لسان الفصيل لئلا يرضع ، والمُسْهِج : الذى لهجت فصاله بالرضاع : أى أولعت به وثابرت عليه . والمعنى : أن الحمار رعى البارض حتى يبس وجفّ فصار يتأذى بسقى البُهْمى .
- ٣٢١ : ١٦ - التّحليلى : شعر وجه الأديم ووسخه وسواده .
- ٣٢٢ : ٩ - أبو ذؤيب : ذكر في ٢٦٢ - ١٦ .
- ٣٢٢ : ١٠ - هذا البيت من قصيدته المشهورة التى رثى بها خمسة بنين له ماتوا بالطاعون في عام واحد ، وفي رواية سبعة بنين شربوا من لبن مسموم فهلكوا في يوم واحد . وهو البيت السابع منها ، وعدتها تسعة وستون بيتا ، وردت في القسم الأول من ديوان المهذلين من ص ١ وما بعدها ، والشاهد فيه كسر حرف المضارعة في إخال - وغبرت : بقيت - وناصر : أى ذى نصّب بالتحريك ، وهو الجهد والتعب - ومستنبح : مستلحق من استنبح فلان فلانا : أى ذهب به ، يقول : أنا مذهب بنى ، وصائر إلى ما صاروا إليه .

٣٢٢ : ١١ - لم نوفق لمعرفة هذا العُقَيْلِي .

٣٢٢ : ١٢ - لم نجد هذا البيت في المراجع التي بين أيدينا - المرء : الممارسة

والجدل - وجوثة : قبيلة إليها نسبت تميم - وكاثره الماء إذا أراد لنفسه منه كثيرا
ليشرب منه ، وإن كان الماء قليلا . يقول الشاعر مفتخرا : يا أيها المجادل إن قومي
تميم جوثة ذات الكثرة والعزة .

٣٢٢ : ١٥ - اليسروع والأسروع : الدودة الحمراء تكون في البقل .

٣٢٣ : ٣ ، ١٠ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ٣ ، ٤ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٤ : ١٦ - الشاعر : هو ابن مقبل : ذكر في ٢٢٩ : ٤ .

٣٢٤ : ١٧ - هذا البيت من شواهد سيبويه ، وهو في ٢ - ٣٦٥ -

٤ - ت منه ، ورواه صاحب اللسان في مادة دور . ورواية اللسان هذه مخالفة لرواية
ابن جنى وسيبويه وهما بنص واحد ، ولم ينسبه سيبويه لأحد . وقال الشنتمري في هذا
البيت : استشهد به لصحة الواو في تَدْوِرَة حيث كانت اسما ، ليفرق بين تفعل إذا
كان اسما ، وبينه إذا كان فعلا كما بين في الباب . والتَدْوِرَة : مكان مستدير تحيط
به جبال . وصف أنه بات هناك مستضيئا بالسليط المصبوب على الذبال - والسليط :
الزيت ، ويقال : دهن السمسم وانظر الشنتمري في هامش ٢ - ٣٦٥ من سيبويه .

٣٢٦ : ٣ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٢٨ : ١٤ - الطَوَّك : جبل طويل تشدّ به الدابة - السَّمَل : وهو خلّوق

من الثياب - السَّمَلُ : الشمال : وهي ريح تهبّ من قبل الشام .

٣٢٩ : ٣ - المراد بقوله : فجعلوا الهمزة بعد الواو والياء بين بين : أن

ينطق بالهمزة نطقا بينها وبين الياء في خطيئة ، وبينها وبين الواو في مقروءه ؛ ولذلك

رسمنا خطيئة هكذا خطيئة/ة ، فزدنا ياء قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والياء ، ورسمنا مقروءة هكذا مقرووءة/ة فزدنا واواً قبل الهمزة وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والواو - وكذلك فعلنا بهاء/ة وألاء/ة ، فزدنا ألفاً في كل منهما قبل الهمزة ، وفصلنا بينهما بخط مائل للدلالة على تردد النطق بالهمزة بين الهمزة والألف .

٣٣٠ : ١٥ - الخليل : ذكر في ١٢١ : ١١ .

٣٣٢ : ١٣ - سيبويه : ذكر في ١٠ : ١ .

٣٣٣ : ٥ - رجل "مال" : ذو مال أو كثير المال .

٣٣٣ : ٦ - يوم راح" : شديد الريح .

٣٣٥ : ٩ - الحزُرُ : ولد الأرنب - والبيزُرُ جمع بيزة : وهي الإشارة أو

السلاح .

٣٣٥ : ١٠ - رجل نُومٌ : في القاموس : النوم : النعاس أو الرقاد -

وهو نائم ونؤوم ونؤومة كهمزة وضرد - ورجل سُولةٌ من سلت تسال

الآتي في ٣٣٦ : ١ - لغة أخرى واوية في سأل . - ولؤومة من لام ، وعيبة

من عاب كلها للمبالغة في الفاعل .

٣٣٥ : ١١ - صيرٌ جمع صيرة : وهي حظيرة الغنم .

٣٣٥ : ١٤ - الحُضُّضُ والحُضُّضُ : دواء يتخذ من أبوال الإبل ، وفيه

لغات أخر - الميررُ جمع ميرة : وهي القوة ، ولها معان أخر .

٣٣٦ : ١ -- سال يسال كخاف يخاف سُوالا بالضم والكسر : لغة أخرى

واوية في سأل .

٣٣٧ : ١٢ - قوله : « فانفصل من هذا بما قال » يريد به تخلص من

الاعتراض ، وهذا من أسلوب ابن جنى .

- ٣٣٨ : ١٢ - الشاعر : هو عدى بن زيد بن حمّاد ذكر في ٣٠٩ : ١ .
- ٣٣٨ : ١٣ - هذا عجز بيت له ، وهو من شواهد سيبويه ، أورده في
- ٢ - ٣٦٩ - ١ - من كتابه منسوباً إلى عدى المذكور ، وقال فيه الأعمى الشنتمرى
في ذيل هذه الصفحة : « الشاهد فيه تحريك الواو من سُور بالضم على الأصل تشبيها
للمعتل بالصحيح عند الضرورة ، فالمستعمل في هذا تسكين الثاني تخفيفاً - والبيت
كله من شواهد شرح الرضى على الشافية ، وهو في ص ١٢١ من شرح شواهد الشافية
للبيضاى فانظره في الموضوعين . وفي ٢ - ١٢٧ - ٧ - من شرح الرضى على الشافية .
- ٣٣٨ : ١٤ - أبو زيد : هو سعيد : ذكر في ٦ : ١٢ - الخليل : ذكر
في ١٢١ : ١١ - الشاعر في اللسان مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ هو عبد الرحمن بن
حسان بن ثابت ، وهو في ٧٦ : ١٠ .
- ٣٣٨ : ١٥ - البيت من شواهد شروح الألفية ، أورده العيني في ٣٧٨ :
- ٧ ت من كتابه فرائد القلائد ، وفي ٢ - ٥٣٠ - ٢ ت من كتابه المقاصد النحوية
من هامش الخزانة بخلاف هين .
- وقال في المقاصد : لم أقف على اسم قائله ، وهو من المتقارب - وأغرّ : أبيض
والثنايا جمع ثنية : وهى الأسنان الأربعة التى تليها الرباعيات - وأحم ، الحمة : لون
بين الدهمة والكمّمة . والثلاث جمع لثة - والسووك جمع سواك - والإسحل : شجر
تتخذ منه المساويك . وقد رواه اللسان في مادة سوك - ١٢ - ٣٣١ - ٨ - ونسبه
إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، ورواية له كرواية ابن جنى .
- ٣٣٨ : ١٧ - قعنب الغطفاني : هو قعنب بن ضمّرة بن أم صاحب من
شعراء الدولة الأموية ، وكان في أيام الوليد .
- ٣٣٩ : ١ - هذا البيت له ، وهو في ٤٤ : ٥ من النوادر ، وفي ١٧ -
- ١٣٠ - ٦ ت من اللسان ، وهو من شواهد سيبويه ، ذكره في ١ - ١١ - ١
من كتابه .

وقال فيه الشنتمرى : أراد ضنّوا فبناه على الأصل ، وأظهر التضعيف ضرورة . وصف أنه جواد لا يصرفه العذل عن الجود ، وإن كان الذى يوجد عليه مانعا له بخيلا عليه بماله ، وإنما يريد أن جوده سجيّة ، فلا سبيل إلى أن يكفه العذل عنه ، وانظر قول الشنتمرى فى ذيل ١ : ١١ من كتاب سيبويه .

٣٣٩ : ٣ - الآخر : هو أبو النجم العجلى : ذكر فى ١٠ : ٨ .

٣٣٩ : ٤ - هذا مطلع أرجوزة له وهى التى سمّاها رؤبة أم الرجز ، وعدتها واحد وتسعون بيتا ومائة بيت ، وهى فى ص ٥٧ وما بعدها من الطرائف الأدبية للميمنى ، وهذا البيت بهذا النص ورد فى مادة جل - ١٣ - ١٢٣ - ٦ من اللسان ، وفى ١ - ٤٠١ - ١٣ من الخزانة ، وفى ١ - ١٩ - ٩ من المعاهد ، غير أنه روى فى أرجوزة الطرائف رواية أخرى ، وفى ٢ - ٣٠٢ - ٧ رواية كرواية الطرائف ، فانظرها فى هذه المواضع .

٣٣٩ : ٦ - الآخر هو العجاج : ذكر فى ٤١ : ٩ .

٣٣٩ : ٧ - هذا بيت من مشطور الرجز من أرجوزة له يمدح يزيد بن معاوية عدتها سبعة وخمسون بيتا ومائة بيت ، والشاهد هو الثامن والثمانون فيها ، وورد فيها بلفظ الحقا بدل الوجى ، وهى فى ص ٤٥ وما بعدها من ديوانه . والوجى : الحقا ، وهو رقة القدم والحفّ والحافر . والحفا أيضا : المشى بغير خفّ ولا نعل - والأظللّ هو الأظللّ ، والأظللّ من الإبل : باطن المنسم ، والمنسم خفّ البعير - يعنى أنه حمل عليه فى السير حتى اشتكى خفّيه .

والبيت من شواهد سيبويه ٢ - ١٦١ - ٧ ، وروايته فيه كروايته هنا ، وقال فيه الشنتمرى : الشاهد فيه إظهار التضعيف فى الأظللّ ضرورة ، أراد الأظللّ : وهو باطن خفّ البعير .

٣٣٩ : ٨ - أبو زيد : هو سعيد ، ذكر فى ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ١ - أبو زيد : هو سعيد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٠ : ٥ - هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مقسم : ذكر في ٢٨ : ٢ -

هو أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب : ذكر في ٦٠ : ٩ .

٣٤٠ : ٦ - أورد ثعلب هذا البيت في مجالسه - ٢ - ٤٤٤ - ٨ بهذه

الرواية ، ورواه اللسان بهذه الرواية أيضا في مادة ورق - ١٢ - ٢٥٥ - ٣ ت -

ونسبه في روايته إلى ثعلب ، وخالفه في شرح « غير مورقة » إذ قال ثعلب : « غير

مورقة » يعني غير مصيبة ، وقال اللسان : يعني غير خائبة - وأورق الغازي :

أخفق وغم ، وهو من الأضداد - والمعنى الملائم هنا ما ذكره اللسان .

يصف عيونهن بشدة الفتك والتأثير إذا كحلتهن مع ما لهن من التأثير والإصابة

قبل الكحل .

٣٤٠ : ١٥ - « بَيْضٌ » الذي جرى مجرى جمع « أبيض » إنما هو جمع

بَيَّوض السابق ذكره في آخر قول أبي عثمان ٣٣٩ : ١٨ ، إذ يقول : « دجاج

بَيْضٌ » جمع « بَيَّوض » ، وفي أول هذا القول لأبي عثمان أيضا ٣٤١ : ١١ إذ

يقول : « ومن قال « رسلٌ » فأسكن قال « بيض » أى في بَيْض جمع دجاجة

« بَيَّوض » لاجمع « أبيض » وإنما هو مشبه به .

٣٤٢ : ١٥ لم نوفق لمعرفة اسم الشاعر .

٣٤٢ : ١٦ - روى البيت في المقاصد النحوية في « ٥٨٨ ٤ » ٣ - من

هامش الخزانة . والشاهد فيه أنه جاء بالياء والقياس فيه طواها ، قال العيني : وقد

رواه القالى طواها على القياس . ورواه المبرد في الكامل ص ٥١٢ س ١٣ على القياس

أيضا وبلطف أشداء ، بدل : أعزّاء .

٣٤٣ : ٤ - القارة : الصخرة السوداء ، وقيل الصخرة العظيمة .

٣٤٣ : ٥ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الشاعر - وقال البغدادي في - ٣ -

٤٢٩ - ٢٢ - والبيت مع كثرة وجوده في كتب النحو والصرف لم أطلع على قائله

٣٤٣ : ٦ - هذا البيت ذكر في ١٣٢ : ١٥ من شرح شواهد الشافية
 للبغدادي ، وفي ٣ - ٤٢٩ - ٦ - من الخزانة ، وهي في شرح شواهد الكافية
 للبغدادي أيضا ، وفي ٣٧٥ : ٢٦ من فرائد القلائد للعيني ، وفي ٤ - ٥١٧ - ١٧ -
 من هامش الخزانة ، وهو كتاب المقاصد النحوية للعيني ، وكل هذه الروايات فيها :
 « أخو بَيْضَات » بدل « أبو بَيْضَات » - والرائح : السائر ليلا - والمتأوب :
 السائر نهارا - ورفيق بمسح المنكبين : عالم بتحريكهما في السير - والسبوح :
 الحسن الحرثي أو اللين اليدين في الحرثي . يصف ظليما (ذكر النعام) شبه به
 ناقته فيقول : ناقتي في سرعة سيرها ظلم له ببيضات يسير ليلا ونهارا ليصل إلى
 بيضاته .

٣٤٥ : ١١ - العود : الجمل المسن وفيه بقية ، والجمع عودّة .

٣٤٦ : ١٤ - أبو العباس : هو المبرد ، ذكر في ٦ : ١٢ .

٣٤٧ : ٣ - ابن مقسم : ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٧ : ٦ ، ٨ - أبو بكر : في الموضوعين هو ابن مقسم نفسه ، ذكر في ٨٢ :

٢ ، وقد ذكره باسمه وكنيته في ٣٤٠ : ٥ .

٣٤٨ : ٦ - أبو بكر : هو ابن مقسم ، ذكر في ٨٢ : ٢ .

٣٤٨ : ١٢ - ذِكارة : من جموع الذكّر ، وهو خلاف الأثني .

٣٤٨ : ١٣ - الأخطل : ذكر في ٢١ : ٣ .

٣٤٨ : ١٤ - هذا بيت من قصيدة له يمدح الوليد بن عبد الملك وبنى أمية

وعدها واحد وخمسون بيتا ، وهو الرابع والأربعون فيها ، وهي في ص ١٨٢ وما

بعدها من ديوانه ، وهو فيه بلفظ يتعین بدل يندبن ، واللفظان بمعنى واحد : هو

البكاء على الميت ، وعدّ حسناته - والبيت في مادة نجم - ١٦ - ٤٦ - ٨ - من

اللسان - واللمع هنا الإشارة - والمثاكيل : النساء اللاتي فقدن أولادهن -

ومُسَلَّبَة : وصف من سَلَبَت المرأة : إذا مات ولدُها - وفتيان ضَرَسَ الدهرُ
والخُطْبُ : من عَضَّتْهم الحرب وأحداث الزمان وما سِواها فصاروا خبيرين علماء
بها - والخُطْبُ : الخطوبُ بِحذف الواو . شبه أيدى الإبل إذا رفعتها بإشارة نائمة
تشير بخرقه - وانظر شرحه في الموضوعين .

٣٤٨ : ١٧ - لم نوفق لمعرفة اسم هذا الراجز .

٣٤٨ : ١٨ - هذا بيت من مشطور الرجز ، ورد في مادة حلق - ١١ -

٣٤٣ - ١٣ من اللسان بلفظ « ابتَلَّت » بدل « بُلَّت » - والحلاقيم جمع حُلُقُوم ،
والحُلُقُوم : طرف الحلق ، والحَلَّتْ : مخرج النفس ، أو هو مساغ الطعام والشراب
إلى المرء ، والجمع حُلُوقٌ .

٣٤٩ : ٢ لم نوفق لمعرفة اسم هذا الآخر .

٣٤٩ : ٣ - هذان بيتان من مشطور الرجز ، رواهما اللسان في مادة نجم

- ١٦ - ٤٦ - ١٦ - بهذا النصّ شاهدا على أن نُجْمًا بضمّين جمع نُجْمٍ .

٣٤٩ : ٥ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٦ - هذان بيتان من مشطور الرجز - مُصْمِلات الأمور :

الأحداث الشديدة - يريد بالأمر : الأمور ، وفي اللسان في مادة أمر - ٥ - ٨٦ -
٥ - والأمر : الحادثة ، والجمع أمُورٌ ، لا يكسر على غير ذلك .

٣٤٩ : ٨ - لم نوفق لمعرفة القائل .

٣٤٩ : ٩ - ثِيْرَةٌ من جموع ثَوْرٍ - والرثع من جموع راتعٍ ، والراتع :

الذي يأكل ويشرب رَعْدًا في الريف .

22

23

Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ 'Uthmān, d. 1002.
(Munṣif)

المنصف / شرح أبي الفتح عثمان بن
جني النحوي لكتاب التصريف / لأبي عثمان
المازني النحوي البصري ؛ بتحقيق ابراهيم
مصطفى ، عبد الله امين • - [Cairo] ،
مصر : مصطفى البابي الحلبي ، [19--]

3 v. : facsims. ; 24 cm.

Reprint. Originally published: al-
(Continued on next card)

Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ 'Uthmān, d. 1002.
(Munṣif)

المنصف / شرح أبي الفتح عثمان بن
جني النحوي لكتاب التصريف / لأبي عثمان
المازني النحوي البصري ؛ بتحقيق ابراهيم
مصطفى ، عبد الله امين • - [Cairo] ،
مصر : مصطفى البابي الحلبي ، [19--]

3 v. : facsims. ; 24 cm.

Reprint. Originally published: al-
(Continued on next card)

87-960059

Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ 'Uthmān, d. 1002.
(Munṣif ... Card 2)

Ṭab'ah 1. [Cairo] : Wizārat al-Ma'ārif
al-'Umūmiyah, Idārat Iḥyā' al-Turāth al-
Qadīm, Idārat al-Thaqāfah al-'Āmmah,
1954-1960.

Includes bibliographical references
and indexes.

£E20.00 (set)

Egy-Lang.

87-960059

Ibn Jinnī, Abū al-Faṭḥ 'Uthmān, d. 1002.
(Munṣif ... Card 2)

Ṭab'ah 1. [Cairo] : Wizārat al-Ma'ārif
al-'Umūmiyah, Idārat Iḥyā' al-Turāth al-
Qadīm, Idārat al-Thaqāfah al-'Āmmah,
1954-1960.

Includes bibliographical references
and indexes.

£E20.00 (set)

Egy-Lang.



Princeton University Library



32101 047148141